

٣٩٥٠ ..... ٣٠١٠



٢٠٠١٠٠٣

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه وأصوله

شعبة الفقه

# شرح منتهى الإرادات

من كتاب الحدود إلى نهاية كتاب القضاء والفتيا

دراسة وتحقيق

تصنيف تقي الدين محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي

الشهير بابن النجار

٨٩٨ - ٩٧٢ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه

إعداد الطالب : مسلم بن خير الله بن سالم الشمري

إشراف

الأستاذ الدكتور / حسين بن خلف الجبوري

١٤١٩ - ١٤٢٠ هـ

# كتاب القضاء

## [ كتاب القضاء والفتيا ]

هذا ( كتاب القضاء والفتيا . وهي ) أي والفتيا : ( تبين الحكم الشرعي ) لمن يسأل عنه <sup>(١)</sup>.

وينبغي للمستفتي <sup>(٢)</sup> أن يحفظ الأدب مع المفتي <sup>(٣)</sup> ، ويُجلُّهُ وَيُعْظِمُهُ ، ولا يفعل ما جرت عادة العوام به ، كإيماء <sup>(٤)</sup> بيده في وجهه ، ولا يقول له <sup>(٥)</sup> : مامذهب إمامك في كذا ، أو ما تحفظ في كذا ، أو أفتاني غيرك بكذا ، أو أفتاني فلان بكذا ، أو كذا قلت أنا ، [ أو <sup>(٦)</sup> ] إن كان جوابك موافقاً فاكتب وإلا فلا تكتب <sup>(٧)</sup> .

لكن إن علم المفتي غرض السائل في شيء ، لم يجز أن يكتب بغيره <sup>(٨)</sup> . ولا يسأله عن ضجر ، أو هم ، أو قيام ، ونحوه <sup>(٩)</sup> . ولا يطالبه بالحجة <sup>(١٠)</sup> .

( ولا يلزم ) المفتي ( جواب ما لم يقع ، ولا مالا يحتمله سائل ، ولا ما لا نفع فيه ) <sup>(١١)</sup>

(١) انظر هذا التعريف في : كشف المخدرات ٢/٢٣٩ ، الروض الندي ٥٠٣ .

(٢) المستفتي : قال ابن الصلاح : كل من لم يبلغ درجة المفتي ، فهو فيما يسأل عنه من الأحكام الشرعية مُستفتٍ ومقلد لمن يفتيه . أ هـ .

انظر : أدب المفتي والمستفتي مع فتاوى ابن الصلاح ٨٥/١ .

(٣) المفتي : من يُبَيِّن الحكم الشرعي ، ويخبر به من غير إلزام .

انظر : الإنصاف ١١/١٨٦ .

(٤) في (ف) و (س) : كأنما . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) في (ب) و (م) : ولا بقوله .

(٦) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(٧) انظر : صفة الفتوى ٨٣ ، المسودة ٤٩٥ ، الإنصاف ١١/١٩٣ ، الإقناع ٤/٣٧٦ .

(٨) انظر : الإنصاف ١١/١٩٣ ، الإقناع ٤/٣٧٦ .

(٩) في (م) : أو .

(١٠) أي لا يسأله وهو في حال ضجر ... الخ .

انظر : صفة الفتوى ٨٣ ، المسودة ٤٩٥ ، الإنصاف ١١/١٩٣ ، الإقناع ٤/٣٧٦ .

(١١) انظر : المراجع السابقة .

(١٢) انظر : صفة الفتوى ٣٠ ، إعلام الموقعين ٤/١٩٥ ، الإنصاف ١١/١٩٠ ، الإقناع ٤/٣٧٢ .

وقد سُئِلَ الإمام أحمد عن يأجوج ومأجوج ، أمسلمون هم ؟ فقال للسائل : أَحْكَمْتَ العلم حتى تسأل عن ذا<sup>(١)</sup> ؟

وسُئِلَ عن مسألة في اللعان ، فقال : سل رَحِمَكَ اللهُ عما ابتليت به<sup>(٢)</sup> .

وسأله مهنا عن مسألة ، فغضب ، وقال : خذ ويحك فيما تنتفع به ، وإياك وهذه المسائل المحدثه ، وخذ فيما فيه حديث<sup>(٣)</sup> .

وسُئِلَ عن مسألة ، فقال : ليت أنا نُحَسِّنَ ماجاء فيه الأثر<sup>(٤)</sup> .

ولأحمد عن ابن عمر : " لاتسألوا عما لم يكن ، فإن عمر نهى [ عن ذلك ]"<sup>(٥)</sup> "<sup>(٦)</sup> .

ولأحمد أيضاً عن ابن عباس ، أنه قال عن الصحابة : " ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم "<sup>(٧)</sup> .

واحتج الشافعي على كراهة السؤال عن الشيء قبل وقوعه ، بقوله سبحانه وتعالى ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾<sup>(٨)</sup> . الآية<sup>(٩)</sup> .

وكان صلى الله عليه وسلم " ينهى عن قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال "<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) انظر : شرح الكوكب المنير ٥٨٤/٤ ، كشاف القناع ٣٢٠٠/٩ .

(٢) انظر : الفروع ٤٢٩/٦ ، شرح الكوكب المنير ٥٨٤/٤ ، كشاف القناع ٣٢٠٠/٩ .

(٣) انظر : مسائل أحمد لأبي داود ٢٧٥ ، الفروع ٤٢٩/٦ ، شرح الكوكب المنير ٥٨٤/٤ .

(٤) انظر : شرح الكوكب المنير ٥٨٥/٤ .

(٥) زيادة من (ز) .

(٦) أخرجه الدارمي ( باب : كراهية الفتيا ) ٥٠/١ .

وأخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ٧/٢ ، ٨ .

(٧) أخرجه الدارمي ( باب كراهية الفتيا ) ٥٠/١ ، ٥١ .

(٨) سورة المائدة ( ١٠١ )

(٩) انظر : الأم ١٢٧/٥ ، تفسير الإمام الشافعي ١١٣ ، شرح الكوكب المنير ٥٨٥/٤ .

(١٠) أخرجه البخاري ( كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : مايكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا

يعنيه ) ( ٧٢٩٢ ) ٢٢٧٦/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ... ) ( ٥٩٣ ) ١٣٤١/٣ .



وفي لفظ : " إن الله كره لكم ذلك <sup>(١)</sup> " متفق عليهما .

وقال \* ابن عباس لعكرمة : " من سألك عما لا يعنيه فلا تُفتِّه " <sup>(٢)</sup> .

وسأل المروزي أحمد عن شيء من أمر العدل ، فقال : لاتسأل عن هذا فإنك <sup>(٣)</sup> لاتدركه <sup>(٤)</sup> .

وذكر ابن عقيل : أنه يحرم إلقاء علم لا يحتمله السامع ؛ لإحتمال أن يفتنه <sup>(٥)</sup> .

وقال البخاري : قال علي : " حدثوا الناس بما يعرفون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله " <sup>(٦)</sup> .

وفي مقدمة مسلم عن ابن مسعود : " ما أنت بمحدث قوماً [ حديثاً ] <sup>(٧)</sup> لا تبلغه عقولهم ، وإلا كان فتنة لبعضهم " <sup>(٨)</sup> .

( ومن عديم مُفتياً في بلده وغيره ، فحكمه حكم ماقبل الشرع ) ، من إباحة ، أو حظر ، أو وقف <sup>(٩)</sup> .

قال في آداب المفتي <sup>(١٠)</sup> : فإن لم يجد العاصي من يسأله عنها في بلده ، ولا غيره ، فقل : له حكم

(١) أخرجه البخاري ( كتاب الزكاة ، باب قول الله تعالى : ﴿ لايسئلون الناس إلحافاً ﴾ ) . ( ١٤٧٧ ) .  
٤٤١/١ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ... ) ( ٥٩٣ ) ١٣٤١/٣ .  
(٢) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٥/٥ .

(٣) في (ب) و (م) : فإنه .

(٤) انظر : شرح الكوكب المنير ٥٨٦/٤ .

(٥) انظر : شرح الكوكب المنير ٥٨٦/٤ .

(٦) أخرجه البخاري تعليقاً ( كتاب العلم ، باب : من خصّ بالعلم قوماً دون قوم ، كراهية أن لا يفهموا )  
٦٧/١ .

(٧) ساقط من (م)

(٨) أخرجه مسلم ( المقدمة ، باب : النهي عن الحديث بكل مسمع ) ١١/١ .

(٩) انظر : إعلام الموقعين ١٩٣/٤ ، المسودة ٤٩١ ، الفروع ٤٢٨/٦ ، الإنصاف ١٩٠/١١ ، الإقناع  
٣٧٢/٤ .

(١٠) آداب المفتي ، وهو : صفة الفتوى والمفتي والمستفتي .

تأليف : نجم الدين أحمد بن حمدان بن شبيب الحراني الحنبلي ( ٦٠٣ - ٦٩٥ هـ ) .

ماقبل الشرع ، على الخلاف في الحظر والإباحة والوقف . وهو أقيس<sup>(١)</sup> . انتهى .

وقطع به ابن مفلح<sup>(٢)</sup> في أصوله<sup>(٣)</sup> .

( ويجرم تساهل مُفتٍ ) فيما يفتي به<sup>(٤)</sup> .

(و) يحرم أيضاً ( تقليدُ معروفٍ به ) أي بالتساهل<sup>(٥)</sup> ؛ لأن أمر الفتيا خطر ، فينبغي أن يتبع السلف الصالح في ذلك ، فقد كانوا يهابون الفتيا كثيراً ، ويشددون فيها ، ويتدافعونها حتى ترجع إلى الأول ، لما فيها من المخاطرة<sup>(٦)</sup> .

وقد أنكر الإمام أحمد وغيره من العلماء الأعيان على من يهجم على الجواب<sup>(٧)</sup> .

---

= ذكر فيه صفة المفتي وشروطه وأحكامه وآدابه ، ثم كيفية الاستفتاء والفتوى ، ثم صفة المستفتي وأحكامه، ثم جعل في آخر الكتاب باباً في معرفة ألفاظ الإمام أحمد .  
وهو كتاب صغير الحجم . وقد طبع من قبل المكتب الإسلامي .  
انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٧٢ ، المنهج الأحمد ٤/٣٤٦ .  
(١) صفة الفتوى ٢٧ .

(٢) ابن مفلح : هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن مفلح بن محمد المقدسي ثم الصالحي الراميني ( ٧١٢ - ٧٦٣ هـ ) .

أحد الأئمة الأعلام ، تفقه في المذهب الحنبلي حتى برع فيه ، وكان عالماً فاضلاً متقناً .  
له مصنفات منها : الفروع ، النكت على المحرر ، الآداب الشرعية الكبرى والوسطى والصغرى .  
انظر : المنهج الأحمد ٥/١١٨ ، الدرر الكامنة ٤/٢٦١ ، شذرات الذهب ٦/١٩٩ .

(٣) أصول الفقه : تأليف محمد بن مفلح الراميني الحنبلي .  
وهو كتاب جليل حذا فيه حذو ابن الحاجب في مختصره ، لكن فيه من النقول والفوائد ما لا يوجد في غيره . قاله في المنهج الأحمد .

وأغلب استمداد المرداوي في كتابه تحرير المنقول من هذا الكتاب .  
وقد حُقق في رسالة . قاله في المدخل المفصل .

انظر : المنهج الأحمد ٥/١١٩ ، شذرات الذهب ٦/١٩٩ ، المدخل ٤٦٥ ، المدخل المفصل ٢/١٠٧١ .

(٤) انظر : شرح الكوكب المنير ٤/٥٥٣ .

(٥) انظر : صفة الفتوى ٣١ ، الفروع ٦/٤٢٨ ، الإنصاف ١١/١٨٧ ، المبدع ١٠/٢٥ ، الإقناع ٤/٣٧١ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : الفقيه والمتفقه ٢/١٦٥ ، صفة الفتوى ٧ .

(٨) انظر : الفروع ٦/٤٢٨ ، الإقناع ٤/٣٧٠ .

وقال : لا ينبغي أن يجيب في كل ما يُستفتى فيه<sup>(١)</sup> .  
 وقال : إذا هاب الرجل شيئاً ، لا ينبغي أن يحمل على أن يقول<sup>(٢)</sup> .  
 ( ويُقلد العدل ، ولو ) كان ( ميتاً ) ؛ لأن قوله باقٍ في الإجماع . وهذا قول جمهور العلماء<sup>(٣)</sup> .  
 وفي هذا يقول الإمام الشافعي : المذاهب لا تموت بموت أربابها<sup>(٤)</sup> . انتهى .  
 وكالحاكم والشاهد ، لا يبطل حكمه بموته ، ولا شهادته بموته ، وهذا الأصح من الأقوال<sup>(٥)</sup> .  
 وقيل : ليس له تقليد مجتهد ميت إن وجد مجتهداً حياً ، وإلا جاز<sup>(٦)</sup> .  
 ( ويُفتي مجتهدٌ فاسقٌ نفسه ) فقط ، في الأصح<sup>(٧)</sup> ؛ لأنه ليس بأمين على مايقول .  
 وقال ابن القيم في إعلام الموقعين<sup>(٨)</sup> : قلت : الصواب جواز استفتاء الفاسق ، إلا أن يكون مُعلنًا  
 بفسقه داعياً إلى بدعته ، فحكم استفتائه حكم [ إمامته و ]<sup>(٩)</sup> شهادته<sup>(١٠)</sup> . انتهى .

(١) انظر : الفروع ٤٢٩/٦ ، الإنصاف ١٨٧/١١ ، الإقناع ٣٧٠/٤ .

(٢) انظر : الفروع ٤٢٩/٦ ، الإقناع ٣٧٠/٤ ، ٣٧١ .

(٣) انظر : صفة الفتوى ٧٠ ، المجموع ٥٥/١ ، المسودة ٤٦٤ - ٤٦٦ ، إعلام الموقعين ٢٣١ ، فوائح  
 الرحوث ٤٠٧/٢ ، الإنصاف ١٩٣/١١ ، شرح المنهاج ٨٤٥/٢ ، الإشارة ١٥٨ ، البحر المحيط  
 للزركشي ٣٤٨/٨ .

(٤) انظر : البحر المحيط للزركشي ٣٤٨/٨ .

(٥)(٦) قال ابن القيم في إعلام الموقعين : أصحهما له ذلك ؛ لأن المذاهب لا تبطل بموت أصحابها . أ هـ .  
 انظر : إعلام الموقعين ٢٣١/٤ ، صفة الفتوى ٧٠ ، ٧١ ، المسودة ٤٦٦ ، شرح الكوكب المنير ٥١٣/٤ ،  
 الإقناع ٣٧٥/٤ .

(٧) انظر : صفة الفتوى ٢٩ ، المسودة ٤٩٦ ، الفروع ٤٢٨/٦ ، الإنصاف ١٨٧/١١ ، الإقناع ٣٧١/٤ .

(٨) إعلام الموقعين : تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قسيم الجوزية ( ٦٩١ -  
 ٧٥١ هـ ) .

واسمه : إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين . وهو كتاب مشهور مطبوع متداول .  
 انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٣٧٠/٢ ، الدرر الكامنة ٤٠٢/٣ ، الدر المنضد ٥٢٢/٢ .

(٩) ساقط من (م) .

(١٠) إعلام الموقعين ١٩٤/٤ .

( ويقلّد ) يعني يجوز أن يقلّد ( عامي من ظنه عالماً<sup>(١)</sup> ) ، ولو عبداً ، أو أنثى ، أو أحرس بإشارة مفهومة أو كتابة<sup>(٢)</sup> .

( لا إن جهل عدالته<sup>(٣)</sup> ) .

وكذا من رآه منتصباً للإفتاء والتدريس [ معظماً<sup>(٤)</sup> ] ؛ لأنه إذا كان كذلك كان ذلك دليلاً على علمه ؛ لأن المقصود من الاستفتاء سؤال العالم العدل<sup>(٥)</sup> .

و لا يجوز الاستفتاء في ضد ذلك عند العلماء<sup>(٦)</sup> .

وذكره الآمدي<sup>(٧)</sup> اتفاقاً<sup>(٨)</sup> .

( ولفت ردّ الفتيا إن كان بالبلد عالم قائم مقامه ) ، في الأصح<sup>(٩)</sup> ؛ لأن الإفتاء في حقه ، مع كون في البلد من يقوم مقامه ، سنة .

---

(١) انظر : الفروع ٤٢٧/٦ ، الإنصاف ١٩٢/١١ ، الإقناع ٣٧٥/٤ .

(٢) انظر : المسودة ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، إعلام الموقعين ١٩٣/٤ ، ١٩٤ ، الإنصاف ١٨٦/١١ ، الإقناع ٣٧١/٤ .

(٣) انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٢٨/٦ ، الإنصاف ١٩٢/١١ ، الإقناع ٣٧٥/٤ .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) انظر : الروضة ٤٥٢/٢ ، صفة الفتوى ٦٨ ، ٦٩ ، الإنصاف ١٩٢/١١ ، الإقناع ٣٧٥/٤ .

(٦) انظر : المجموع ٥٤/١ ، فواتح الرحموت ٤٠٣/٢ ، إرشاد الفحول ٨٨١/٣ ، التمهيد للإسنوي ٥٣٠ ،

روضة الطالبين ١٠٣/١١ ، ١٠٤ ، الروضة ٤٥٣/٢ ، صفة الفتوى ٦٨ ، ٦٩ ، شرح الكوكب المنير

٥٤٢/٤ .

(٧) الآمدي هو: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم التعلبي الشافعي (٥٥١-٦٣١هـ) .

ولد بآمد ، ثم ارتحل إلى بغداد ، واشتغل بمذهب الحنابلة ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ، وهو فقيه

أصولي ، صاحب تصانيف عديدة ، منها الإحكام في أصول الأحكام ، أبحار الأفكار ، غاية المرام في علم

الكلام .

انظر : طبقات الشافعية للإسنوي ١٣٧/١ ، وفيات الأعيان ٤٣٢/٣ ، البداية والنهاية ١٤٠/١٣ .

(٨) انظر : الإحكام للآمدي ٢٣٢/٤ .

(٩) انظر : صفة الفتوى ٦ ، المسودة ٤٥٦ ، الفروع ٤٣٣/٦ ، الإنصاف ١٩٠/١١ ، الإقناع ٣٧٢/٤ .

( وإلا ) أي وإن لم يكن في البلد عالم يقوم مقامه ، ( لم يجز ) له رد الفتيا<sup>(١)</sup> ؛ لأن الإفتاء يتعين عليه مع عدم غيره ، (ك) عدم جواز ( [ قول ]<sup>(٢)</sup> [ الحاكم ]<sup>(٣)</sup> لمن ارتفع إليه ) ليقضي بينه وبين خصمه : (امضِ إلى غيري<sup>(٤)</sup> ) . ولو كان في البلد من يقوم مقامه ؛ لما يلزم على جواز تدافع الحكام [ الحكومات من ضياع الحقوق .

( ويحرم ) على المفتي ( إطلاق الفتيا في اسم مشترك<sup>(٥)</sup> ) . [ <sup>(٦)</sup>

قال ابن عقيل : إجماعاً<sup>(٧)</sup> .

( فمن سئل : أيؤكل برمضان بعد الفجر ؟ . لا بد أن يقول ) : الفجر (الأول ، أو ) الفجر ( الثاني<sup>(٨)</sup> ) .

قال ابن عقيل : ومن هنا إرسال أبي حنيفة من سأل أبا يوسف : عمن دفع ثوباً<sup>(٩)</sup> إلى قصّار<sup>(١٠)</sup> ، فقصره ، وجحدته ، هل له أجره إن عاد سلمه لربه ؟ . \* وقال : إن قال : نعم ، أولاً ، فقد أخطأ . [٢٥١]  
فجاء إليه ، فقال : إن كان قصره قبل جحوده ، فله الأجرة ، وإن كان بعد جحوده ، فلا أجره له ؛ لأنه قصره لنفسه<sup>(١١)</sup> .

---

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) في (ب) و (م) : حاكم . بسقوط : الألف واللام .

(٤) انظر : الفروع ٤٣٤/٦ .

(٥) انظر : إعلام الموقعين ١٦٤/٤ ، الفروع ٤٣٥/٦ ، الإنصاف ١٩١/١١ .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) انظر : الفروع ٤٣٥/٦ ، الإنصاف ١٩١/١١ ، شرح الكوكب المنير ٥٩٥/٤ .

(٨) انظر : الفروع ٤٣٥/٦ ، الإنصاف ١٩١/١١ ، الإقناع ٣٧٥/٤ .

(٩) في (م) : عن دفع ثوب .

(١٠) القصّار : المَحْوَرُّ للثياب ؛ لأنه يَدْفُئُهَا بِالْقَصْرِ التي هي القطعة من الخشب .

انظر : لسان العرب ، مادة (قصر) ١٠٤/٥ .

(١١) انظر : الفروع ٤٣٥/٦ ، شرح الكوكب المنير ٥٩٥/٤ .

واختبر أبو الطَّيِّب الطَّبْرِي<sup>(١)</sup> أصحاباً له في بيع رطل تمر برطل تمر ، فأجازوا فخطأهم ، فمنعوا فخطأهم ، فحجلوا ، فقال : إن تساويا مكيلاً يجوز<sup>(٢)</sup> .

فهذا يوضح خطأ المطلق في كل ما احتمل التفصيل<sup>(٣)</sup> .

قال ابن مفلح عن قول ابن عقيل : كذا قال ، ويتوجه عمل بعض أصحابنا بظاهر<sup>(٤)</sup> . انتهى كلام ابن مفلح .

(وله) أي وللمفتي ( تخيير من استفتاه بين قوله وقول<sup>(٥)</sup> مخالفه ؛ و ) ذلك لأن المستفتي يجوز له أنه ( يتخير وإن لم يخيره ) المفتي ، على الأصح<sup>(٦)</sup> .

اختاره القاضي<sup>(٧)</sup> ، واجد<sup>(٨)</sup> ، وأبو الخطاب<sup>(٩)</sup> وذكره ظاهر كلام أحمد ، فإنه سئل عن مسألة في الطلاق ، فقال : إن فعل حنث . فقال السائل : إن أفتاني إنسان : لا أحنث ؟ قال : تعرف حلقة المدينين ؟ قلت : فإن أفتوني حل ؟ قال : نعم<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) أبو الطَّيِّب الطَّبْرِي هو : طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر (٣٤٨-٤٥٠هـ) .

الفقيه الشافعي ، استوطن بغداد ، وحدَّث ودرَّس ، وأفتى بها ، ثم ولي القضاء بربع الكرخ ، ولم يزل على القضاء إلى حين وفاته .

انظر : تاريخ بغداد ٣٥٨/٩ ، طبقات الشافعية للسبكي ١٢/٥ ، طبقات الشافعية للإسنوي ١٥٧/٢ .

(٢) القصتان أوردهما ابن عقيل في كتابه الفنون ، ذكره في الفروع وشرح الكوكب المنير .

انظر : الفروع ٤٣٥/٦ ، شرح الكوكب المنير ٥٩٥/٤ .

(٣) انظر : المرجعين السابقين .

(٤) انظر : شرح الكوكب المنير ٥٩٦/٤ .

(٥) في (ف) و (س) : وقوله . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) قال في الإنصاف ( ١٨٦/١١ ) : وقيل : يأخذ به إن لم يجد غيره ، أو كان أرجح . أ هـ .

انظر : إعلام الموقعين ١٨١/٤ ، الفروع ٤٣٠/٦ ، الإنصاف ١٨٦/١١ ، الإقناع ٣٧٢/٤ .

(٧) انظر : العدة للقاضي ١٢٢٦/٤ .

(٨) انظر : المسودة ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

(٩) انظر : التمهيد لأبي الخطاب ٤٠٣/٤ ، ٤٠٤ .

(١٠) انظر : التمهيد لأبي الخطاب ٤٠٤/٤ . وذكره القاضي في العدة ١٢٢٦/٤ .

( لالمن انتسب لمذهب إمام أن يتخير في مسألة ذات قولين ) لإمامه ، فيفتي أو يحكم بحسب ما يختار من القولين ، بل عليه أن ينظر أيها أقرب من الأدلة أو من قواعد مذهبه ، فيعمل به<sup>(١)</sup> .

( ومن لم يجد إلا مفتياً ) واحداً ، ( لزم أخذه بقوله<sup>(٢)</sup> ) .

قال ابن مفلح : فإن لم يجد [ مفتياً<sup>(٣)</sup> ] آخر ، لزمه ، كما لو حكم عليه به حاكم .

وقطع به ، ولم يحك فيه خلافاً<sup>(٤)</sup> .

قال ابن الصلاح<sup>(٥)</sup> : والذي تقتضيه القواعد أنه إن لم يجد سواه تعيّن عليه الأخذ بفتياه ، ولا يتوقف ذلك على التزامه ، ولا سكون نفسه إلى صحته<sup>(٦)</sup> .

( وكذا ملتزم قول مفتٍ ، وثمّ غيره<sup>(٧)</sup> ) .

قال في شرح التحرير<sup>(٨)</sup> : لو أفتى المقلد مفتٍ واحد ، وعمل به المقلد ، لزمه قطعاً ، وليس له الرجوع عنه إلى فتوى غيره في تلك الحادثة بعينها إجماعاً .

---

(١) انظر : صفة الفتوى ٣٩ - ٤١ ، الإنصاف ١١/١٨٧ ، ١٨٨ ، الإقناع ٤/٣٧١ .

(٢) انظر : صفة الفتوى ٨٢ ، المسودة ٤٦٧ ، إعلام الموقعين ٤/٢٣٤ ، الإنصاف ١١/١٩٦ ، المبدع ١٠/٢٦ ، الإقناع ٤/٣٧٦ .

(٣) زيادة من (ب) و(م) .

(٤) انظر الإنصاف ١١/١٩٦ .

(٥) ابن الصلاح هو : أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهير زوري الشافعي (٥٧٧-٦٤٣هـ) .

كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، وله مصنفات منها : علوم الحديث ، أدب المفتي والمستفتي .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٨/٣٢٦ ، طبقات الشافعية للإسنوي ٢/١٣٣ ، وفيات الأعيان ٣/٢٤٣ .

(٦) انظر : أدب المفتي والمستفتي مع فتاوى ابن الصلاح ١/٩٠ .

(٧) انظر : صفة الفتوى ٨١ ، ٨٢ ، المسودة ٤٦٧ ، إعلام الموقعين ٤/٢٣٤ ، الإنصاف ١١/١٩٦ ، المبدع ١٠/٢٦ ، الإقناع ٤/٣٧٦ .

(٨) شرح التحرير : تأليف علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد المرداوي ( ٨٢٠ - ٨٨٥هـ ) .

نقله ابن الحاجب<sup>(١)</sup> ، والهندي<sup>(٢)</sup> وغيرهما .

وإن لم يعمل به فالصحيح من المذهب أنه يلزمه بالتزامه .

قال ابن مفلح في أصوله : هذا الأشهر<sup>(٣)</sup> . انتهى .

( ويجوز تقليد مفضل من المجتهدين ) مع وجود أفضل منه ، على الأصح<sup>(٤)</sup> ؛ لأن المفضل من الصحابة والسلف كان يفتي مع وجود الفاضل ، مع الاشتهار والتكرار ، ولم ينكر ذلك أحد ، فكان إجماعاً على جواز استفتاءه مع القدرة على استفتاء الفاضل .

قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

= وهو كتاب في أصول الفقه ، شرح به مؤلفه كتابه تحرير المنقول في تهذيب علم الأصول ، وسماه : التحرير في شرح التحرير .

وقد حقق في عدة رسائل جامعية . قاله في المدخل المفصل .

انظر : السحب الوابلة ٧٤٢/٢ ، المدخل ٤٦٢ ، المدخل المفصل ٩٥٣/٢ .

(١) ابن الحاجب هو : أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الرويني المالكي (٥٧٠-٦٤٦هـ) .

كان والده حاجب الأمير عز الدين موسك الصلاحي .

اشتغل ابن الحاجب بالقرآن الكريم ، ثم بالفقه على مذهب مالك ، ثم بالعربية والقراءات ، وكان بارعاً في الأصول ، وتحقيق علم العربية ، وله مصنفات منها : المختصر ، والكافية في النحو ، والشافعية في التصريف .

انظر : الديباج المذهب ٨٦/٢ ، وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٤/٢٣ .

(٢) الهندي هو : أبو عبد الله صفي الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الهندي الأرموي الشافعي (٦٤٤-٧١٥هـ) .

كان فقيهاً أصولياً ، متكلماً ، وله مصنفات منها : الفائق في أصول الدين ، والنهاية في أصول الفقه .

انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨٢/٣ ، البدر الطالع ٨٩/٢ ، الدرر الكامنة ١٤/٤ .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب مع حواشيه ٣٠١/٢ ، الإنصاف ١٩٦/١١ ، شرح الكوكب المنير ٥٧٩/٤ ، ٥٨٠ .

(٤) في (م) قال ابن قدامة في الروضة : وقيل : يلزمه سؤال الأفضل . أه .

انظر : الروضة ٤٥٣/٢ ، صفة الفتوى ٥٦ ، المسودة ٤١١ ، ٤١٢ ، إعلام الموقعين ٢٢٦/٤ ، الإنصاف

١٩٣/١١ ، المبدع ٢٦/١٠ ، الإقناع ٣٧٦/٤ .

(٥) سورة الأنبياء (٧) .



وقال صلى الله عليه وسلم : " أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم " <sup>(١)</sup> .

ومنهم الأفضل من غيره .

وأيضاً العامي لا يمكنه الترجيح لقصوره عنه ، ولو كُلفَ بذلك لكان تكليفاً بضرب من الاجتهاد .

فائدة <sup>(٢)</sup> : لا يجوز التقليد في معرفة الله سبحانه وتعالى ، والتوحيد ، والرسالة . ذكره القاضي <sup>(٣)</sup> ،

وابن عقيل <sup>(٤)</sup> ، وأبو الخطاب <sup>(٥)</sup> وذكره عن عامة العلماء .

وذكر <sup>(٦)</sup> غيره أنه قول جمهور العلماء <sup>(٧)</sup> ، واستدل لذلك بأمر الله سبحانه وتعالى بالتدبر والتفكر

والنظر .

وفي صحيح ابن حبان : " لما نزل في آل عمران : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ

الْأَلْوَانِ وَالنَّهَارِ لِلَّيْلِ ﴾ <sup>(٨)</sup> . قال : ويل لمن قرأهن ولم يتدبرهن ، ويل له ويل له <sup>(٩)</sup> " .

---

(١) أخرجه ابن عبد البر ، في جامع بيان العلم وفضله ٩٠/٢ .

وفيه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ، قال عنه ابن عدي في الكامل ( ١٥٣/٢ ) : منكر الحديث عن الثقات ، ويسرق الحديث . أ هـ .

وقال عنه الذهبي في الميزان ( ٤١٢/١ ) : ومن بلاياه : عن وهب بن جرير ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : " أصحابي كالنجوم ، من اقتدى بشيء منها اهتدى " . أ هـ .

وأورده من طريقه ، ابن حجر في لسان الميزان ١٤٨/٢ .

وانظر : التلخيص الحبير ١٥٦٧/٤ ، ١٥٦٨ .

(٢) في (ب) : كلمة فائدة ، من المتن .

(٣) انظر : العدة للقاضي ١٢١٧/٤ .

(٤) انظر : المسودة ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٥) انظر : التمهيد لأبي الخطاب ٣٩٦/٤ .

(٦) في (م) : وذكره .

(٧) انظر : الروضة ٤٥٠/٢ ، ٤٥١ ، المسودة ٤٥٨ ، صفة الفتوى ٥١ ، الإحكام للآمدي ٢٢٣/٤ ، الفقيه

والمتفقه ٦٦/٢ ، فواتح الرحموت ٤٠١/٢ ، إرشاد الفحول ٨٧٠/٣ ، شرح الكوكب المنير ٥٣٣/٤ .

(٨) في (س) : الآيات .

(٩) سورة آل عمران ( ١٩٠ )

(١٠) أخرجه ابن حبان - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان - ( كتاب الرقائق ، باب التوبة ، ذكر البيان بأن

المرأ عليه إذا تخلى لزم البكاء على ما ارتكب من الحوبات ... ) ( ٦١٩ ) ٧،٦/٢ .

عن عائشة رضي الله عنها .

والإجماع على وجوب معرفة الله سبحانه وتعالى ، ولا تحصل بتقليدٍ ، لجواز كذب المخبر ، واستحالة حصوله ، كمن قلّد في حدوث العالم ، وكمن قلّد في قدمه .

ولأن التقليد لو أفاد علماً ، فإما بالضرورة ، وهو باطل ، وإما بالنظر ، فيستلزم الدليل ، والأصل [٢٥١ب] عدمه ، \* والعلم يحصل بالنظر ، واحتمال الخطأ لعدم تمام مراعاة القانون الصحيح .

ولأن الله سبحانه وتعالى ذمّ التقليد بقوله : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾<sup>(١)</sup> . وهي فيما يطلب للعلم ، فلا يلزم الفروع .

(و) أما ( القضاء ) ، فهو في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه ؛ لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ويكون بمعنى إمضاء الحكم<sup>(٣)</sup> ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾<sup>(٤)</sup> . أي أمضينا وأنهينا<sup>(٥)</sup> .

وسمي الحاكم قاضياً ، لأنه يمضي<sup>(٦)</sup> الأحكام ويحكمها<sup>(٧)</sup> .

ويكون بمعنى أوجب ، فيجوز أن يكون سمي به لإيجابه الحكم على من يجب عليه<sup>(٨)</sup> .  
والقضاء اصطلاحاً :

( تبيينه ) أي تبين الحكم الشرعي ، ( والإلزام [ به ]<sup>(٩)</sup> ، وفصل الحكومات<sup>(١٠)</sup> ) .

(١) سورة الزخرف ( ٢٢ ، ٢٣ ) .

(٢) سورة فصلت ( ١٢ ) .

(٣) انظر القضاء لغة في : تهذيب اللغة ، مادة ( قضى ) ٢١١/٩ ، الصحاح ، مادة ( قضى ) ٢٤٦٣/٦ ،

لسان العرب ، مادة ( قضى ) ١٨٦/١٥ ، القاموس المحيط ، مادة ( قضى ) ١٧٠٨ .

(٤) سورة الإسراء ( ٤ ) .

(٥) انظر : المبدع ٣/١٠ .

(٦) في (س) : بمعنى .

(٧)(٨) انظر المرجع السابق .

(٩) ساقط من (م) .

(١٠) قال في التنقيح : وهو الإلزام وفصل الحكومات . أ هـ .

وفي المبدع : هو النظر بين المترافعين له ، للإلزام وفصل الخصومات . أ هـ .

وفي الإقناع : هو الإلزام وفصل الخصومات . أ هـ .

انظر : التنقيح ٢٩٧ ، المبدع ٣/١٠ ، الإقناع ٣٦٣/٤ .

والأصل فيه قوله : سبحانه وتعالى : ﴿يَلِدَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾ (١).

وقوله سبحانه (٢) : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ (٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم : " إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر (٤) " . متفق عليه ، من حديث عمرو بن العاص .

وأجمع المسلمون على نصب القضاة ، للفصل بين الناس (٥) .

( وهو : فرض كفاية ) ، على الأصح (٦) ؛ لأن أمر الناس [ لا يستقيم ] بدونه ، فكان واجباً ، ( كالإمامة ) والجهاد .

---

(١) سورة ص (٢٦)

(٢) في (ب) و (م) : سبحانه وتعالى . بزيادة : تعالى .

(٣) سورة النساء (٦٥)

(٤) لفظ الحديث : " إذا حكم الحاكم فاجتهد فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر " .

أخرجه البخاري ( كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ )

(٧٣٥٢) ٢٢٩٢/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأفضية ، باب : بيان أجر الحاكم إذا اجتهد ، فأصاب أو أخطأ ) ( ١٧١٦ )

١٣٤٢/٣ .

(٥) انظر : المغني ٢٧/٩ ، الشرح الكبير ١٥٥/٦ ، المتع ١٧١/٦ ، المبدع ٣/١٠ .

(٦) قال في الفروع ( ٤١٧/٦ ) : وهو فرض كفاية ، كالإمام ، على الأصح . أ هـ .

وقال في الإنصاف ( ١٥٤/١١ ) : هذا المذهب . أ هـ .

وسترد الرواية الثانية والثالثة بعد كلام شيخ الإسلام .

انظر : الكافي ٤٣١/٤ ، المغني ٢٧/٨ ، الشرح الكبير ١٥٥/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ،

المتع ١٧٢/٦ ، التسهيل ١٩٨ ، شرح الزركشي ٤٣٦/٤ ، الفروع ٤١٧/٦ ، الإنصاف ١٥٤/١١ ،

المبدع ٣/١٠ .

(٧) في (ف) و (س) : لا يستقيم . وما أثبتته من (ب) و (م) .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : لا بد للناس ، من حاكم أتذهب حقوق الناس ؟<sup>(١)</sup>

وقال الشيخ تقي الدين : قد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر ، هو تنبيه على أنواع الاجتماع ، والواجب اتخاذها ديناً وقربه ، فإنها من أفضل القربات ، وإنما فسد حال بعضهم لطلب الرئاسة والمال بها ، ومن فعل ما يمكنه لم يلزمه ما يعجز عنه<sup>(٢)</sup> .

وعنه : هو سنة<sup>(٣)</sup> .

وعنه : لا يسن دخوله فيه<sup>(٤)</sup> .

نقل عبد الله : لا يعجبني ، هو أسلم<sup>(٥)</sup> .

وذلك الخلاف ، لأن فيه فضلاً عظيماً لمن قوي عليه وأراد الحق فيه ، وفيه خطر عظيم لمن لم يُرد الحق فيه<sup>(٦)</sup> .

( فعلى ) المذهب<sup>(٧)</sup> ، يجب على ( الإمام أن ينصب بكل إقليم ) - هو ، بكسرها همزة ، أحد الأقاليم السبعة<sup>(٨)</sup> - ( قاضياً<sup>(٩)</sup> ) ؛ لأن الإمام لا يمكنه أن يتولى الخصومات والنظر فيها في جميع البلدان ،

---

(١) انظر : الهداية ١٢١/٢ ، المقنع ٣٢٤ ، المغني ٢٧/٩ ، الشرح الكبير ١٥٥/٦ ، العُدَّة ٦٨٤ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ٢٨/٦٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، الاختيارات الفقهية ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٣) انظر : الفروع ٤١٧/٦ ، الإنصاف ١٥٤/١١ ، المبدع ٤/١٠ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر : المغني ٢٧/٩ ، ٢٨ ، الشرح الكبير ١٥٥/٦ ، المبدع ٤/١٠ .

(٧) أي على القول بأنه فرض كفاية ، كما تقدّم .

(٨) قال ابن منظور : الإقليم : واحد أقاليم الأرض السبعة .

وأقاليم الأرض : أقسامها ، واحد إقليم ..

وأهل الحساب يزعمون أن الدنيا سبعة أقاليم ، كل إقليم معلوم ، كأنما سمي إقليمياً ؛ لأنه مقلوم من الإقليم الذي يتأخذه ، أي مقطوع . أ هـ .

وقال الجواليقي : الإقليم : ليس بعربي محض . أ هـ .

انظر : لسان العرب ، مادة ( قلم ) ٤٩١/١٢ ، المُعَرَّب ١٢٠ . وانظر الصحاح ، مادة ( قلم ) ٢٠١٤/٥ .

(٩) انظر : المغني ٣٠/٩ ، الشرح الكبير ١٥٥/٦ ، ١٥٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتمع ١٧٢/٦ ، الفروع

٤١٧/٦ ، الإنصاف ١٥٤/١١ ، ١٥٥ ، المبدع ٤/١٠ .

والخصومات بين الناس تكثر ، فوجب أن يرتب في كل إقليم من يتولى فصل الخصومات ، لئلا يتوقف ذلك على السفر إلى الإمام [ من المشقة ] <sup>(١)</sup> ، فتضيع الحقوق في السفر إلى الإمام ، من المشقة وكلفة النفقة.

ولأن الإمام هو القائم بأمر الرعية ، المتكلم بمصلحتهم المسؤول عنهم ، فيبحث القضاة إلى الأمصار ، كفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وللحاجة إلى ذلك ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم " بعث علياً إلى اليمن قاضياً " <sup>(٢)</sup> .

وبعث معاذاً قاضياً أيضاً ، وقال له : " بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله تعالى . قال : فإن لم تجد ؟ قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فإن لم تجد ؟ قال أجتهد رأيي . قال : الحمد لله الذي وفق [رسول] <sup>(٣)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم " <sup>(٤)</sup> .

---

(١) ساقط من (ب) و (م) .

(٢) أخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، باب كيف القضاء ) ( ٣٥٨٢ ) ٣/٣٠١ .

وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب ذكر القضاء ) ( ٢٣١٠ ) ٣/٩٠ .

وأخرجه أحمد ( ٦٣٦ ، ٦٦٦ ، ١١٤٤ ، ١٢٧٨ ) ١/١٠١ ، ١٠٦ ، ١٦٧ ، ١٨٤ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ) ( ٢٠٧٣٢ ) ١٥/٢٩ ، ٣٠ .

وأخرجه الحاكم ( كتاب الأحكام ) ( ٧٠٢٥ ) ٤/١٠٥ .

وقال : حديث صحيح الإسناد . أ هـ . ووافقه الذهبي .

وأخرجه البزار في مسنده ( ٧٢١ ) ٢/٢٩٨ ، ٢٩٩ .

وقال : رواه عن عليٍّ غير واحد ، وأحسن إسناداً يروى عن عليٍّ هذا الإسناد . أ هـ .

(٣) ساقط من (س) .

(٤) أخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، باب : اجتهد الرأي في القضاء ) ( ٣٥٩٢ ) ٣/٣٠٣ .

وأخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب ماجاء في القاضي كيف يقضي ) ( ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ )

٣/٦١٦ .

وقال : هذا حديث لانعرفه إلا من هذا الوجه ، ليس إسناده عندي بمتصل . أ هـ .

وأخرجه أحمد ( ٢٢٠٠٢ ) ٥/٢٩٢ .

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٣٦٢ ) ٢٠/١٧٠ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي ) ( ٢٠٩٢٠ )

١٥/٩٢ .

وعن عُقبة بن عامر ، قال : " جاء خصمان يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لي : اقض بينهما . قلت : أنت أولى بذلك . قال : وإن كان . قلت <sup>(١)</sup> : على ما أقضي ؟ قال : اقض <sup>(٢)</sup> ، فإن أصبت فلك عشر أجور ، وإن أخطأت فلك أجر واحد " <sup>(٣)</sup> . رواه \* سعيد في سننه . [٢٥٢]

و " ولّى عمرُ شريحاً <sup>(٤)</sup> قضاء الكوفة ، وولّى كعب بن سُورٍ <sup>(٥)</sup> قضاء البصرة " <sup>(٦)</sup> .

و " كتب إلى أبي عبيدة ومعاذ يأمرهما بتولية القضاة في الشام " <sup>(٧)</sup> .

ولأن أهل كل بلد يحتاجون إلى القاضي ، ولا يمكنهم المصير في كل قضية إلى بلد الإمام ، فوجب إغناؤهم عن ذلك <sup>(٨)</sup> .

= قال الدار قطني في العلل : رواه شعبة عن أبي عون هكذا ، وأرسله ابن مهدي وجماعات عنه ، والمرسل أصح . ذكره الحافظ في التلخيص الجبير ١٥٥٦/٤ .

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية ( ٧٥٨/٢ ) : هذا حديث لا يصح ، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه ، ولعمري إن كان معناه صحيحاً ، إنما ثبوته لأُعرف . أهـ .

وخالفه الذهبي في تلخيص العلل المتناهية ( ٢٦٩ ) فقال : وهذا حديث حسن الإسناد ، معناه صحيح . أهـ .

(١) في (م) : قال .

(٢) في (س) : تكرر لفظ : قال : اقض

(٣) أخرجه أحمد ( ١٧٧٩٢ ) ٢٨٠/٤ .

(٤) هو : أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم معاوية بن عامر الكندي ( ٨٧هـ ) .

من كبار التابعين ، وكان شاعراً قائماً قاضياً ، ولي القضاء لعمر وعثمان وعلي ، رضي الله عنهم .

انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٩٠/٦ ، حلية الأولياء لأبي نعيم ١٣٢/٤ ، وفيات الأعيان ٤٦٠/٢ .

(٥) هو : أبو بكر كعب بن سور بن بكر بن عبد العزيز بن ثعلبة بن سليم بن ذهل الأزدي .

من كبار التابعين ، ولي قضاء البصرة لعمر وعثمان ، وكان من نبلاء إلى جال وعلمائهم ، وقد قُتل يوم الجمل .

انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٦٥/٧ ، الاستيعاب ٣٧٦/٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٢٤/٣ .

(٦) أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ) ( ٢٠٧٣٨ ) ٣١/١٥ .

(٧) لم أقف عليه .

وقد ذكره في المغني ٣٠/٩ ، والشرح الكبير ١٥٦/٦ ، الكافي ٤٢٢/٤ .

وانظر : إرواء الغليل ٢٣٤/٨ .

(٨) انظر : المغني ٣٠/٩ ، الشرح الكبير ١٥٦/٦ .

(و) على الإمام أيضاً أن ( يختار لذلك ) أي لنصب القضاء ( أفضل من يجد علماً وورعاً <sup>(١)</sup> ) أي في العلم والورع ؛ لأن الإمام ناظر للمسلمين ، فيجب عليه اختيار الأصالح لهم ، فيختار أفضلهم علماً ، لأنه إنما يمكنه القضاء بين المتزافين مع العلم ، لأن القضاء بالشيء فرع عن العلم به ، والأفضل أولى من المفضول ؛ لأنه أثبت وأمكن ، وكذا <sup>(٢)</sup> كل ما كان ورعه أكثر ، كان سكون النفس فيما يحكم به أعظم ، وكان من ترك التحري والميل في جانب أبعد .

( ويأمره ) عند ولايته ( بالتقوى ) ؛ لأن التقوى رأس الدين <sup>(٣)</sup> .

(و) يأمره أيضاً بـ ( تحري العدل ) ، والعدل : إعطاء الحق لمستحقه من غير ميل ، وهذا هو المقصود من القضاء <sup>(٤)</sup> .

(و) يأمره ( أن يستخلف في كل صُقع ) ، أي في كل ناحية من نواحي عمله ، ( أفضل من يجد لهم ) ؛ لأن القاضي إذا كان في إقليم لم يمكنه أن يتولى الخصومات في جميع بلدانه فلو وقف ذلك عليه لشق على الناس ، فوجب أن يستخلف لهم في كل ناحية أفضل من يجد لذلك ، كما ذكرنا في الإمام <sup>(٥)</sup> ؛ لأنه إنما يفعل ذلك لمصلحتهم ، فيجب عليه النصح لهم ، وإنما يتحقق نصحه باختيار <sup>(٦)</sup> الأصالح لهم <sup>(٧)</sup> .

( ويجب على من يصلح ) للقضاء ( إذا طُلب ) له ، ( ولم يوجد غيره ممن يوثق به ، أن يدخل فيه ) ، على الأصح <sup>(٨)</sup> ؛ لأن القضاء فرض كفاية ، ولا يقدر على القيام به غيره فيتعين عليه ، كغسل الميت وتكفينه .

---

(١) انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، المغني ٣٠/٩ ، الشرح الكبير ١٥٦/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتع ١٧٢/٦ ، الفروع ٤١٧/٦ ، الإنصاف ١٥٥/١١ ، المبدع ٤/١٠ .

(٢) في (م) : وكذلك

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : ص ٨٢٠ .

(٦) في (م) : بالاختيار .

(٧) انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتع ١٧٣/٦ ، الفروع ٤١٧/٦ ، المبدع ٥/١٠ .

(٨) قال في المتع (١٧٣/٦) : يجب عليه الدخول فيه ، على المذهب . أ هـ .

انظر : الكافي ٤٣١/٤ ، المغني ٢٩/٩ ، الشرح الكبير ١٥٦/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتع ١٧٣/٦ ، الفروع ٤١٧/٦ ، الإنصاف ١٥٥/١١ ، المبدع ٥/١٠ .

ولأن في ترك قبوله ضياع حقوق الناس وتلف أموالهم ، فوجب عليه القبول ، كإنقاذ الهلكى وإنجاء الغرقى .

وقد روى عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup> ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن المَقْصُطِينَ<sup>(٢)</sup> ، عند الله على منابر من نور ، عن<sup>(٣)</sup> يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين ، الذين يَعْدِلُونَ في حكمهم وأهليهم وماوَلُوا<sup>(٤)</sup> " . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

ومحل وجوب الدخول في القضاء عليه ( إن لم يشغله عما هو أهم منه ) أي من القضاء ؛ لما في الاشتغال بما هو أهم من القضاء من النفع ، مع الأمن من الغرر<sup>(٥)</sup> .

وعنه : لا يجب نصبه القضاء ، ولا الإجابة إليه ؛ لما في ذلك من الخطر<sup>(٦)</sup> . وقد روى ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما من حَكَمٍ يحكم بين الناس إلا حُبِسَ يوم القيامة ، وَمَلَكَ آخِذٌ بَقَفَاهُ ، حتى يقفه على جهنم ، ثم يرفع رأسه إلى الله عز وجل ، فإن قال : أَلْقِه . أَلْقَاهُ في مهوى<sup>(٧)</sup> ، فهو أربعة خريفاً<sup>(٨)</sup> " <sup>(٩)</sup> . رواه أحمد ، وابن ماجه .

---

(١) في النسخ : عمر . وما أثبتته من كتب الحديث .

(٢) المَقْصُطُ : هو العادل . قاله في النهاية .

والمَقْصُطُ ، بالكسر : العَدْلُ . قاله الجوهرى .

انظر : النهاية ٦٠/٤ ، الصحاح ، مادة ( قسط ) ١١٥٢/٣ .

(٣) في (م) : على .

(٤) أخرجه أحمد ( ٦٤٨٩ / ٢ ) ٢١٤/٢ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الإمارة ، باب : فضيلة الإمام العادل ، و عقوبة الجائر ) ( ١٨٢٧ ) ١٤٥٨/٣ .

وأخرجه النسائي ( كتاب آداب القضاة ، فضل الحاكم العادل في حكمه ) ٢٢١/٨ ، ٢٢٢ .

(٥) انظر : الفروع ٤١٧/٦ ، الإنصاف ١٥٥/١١ ، المبدع ٥/١٠ .

(٦) انظر : الكافي ٤٣١/٤ ، المغني ٢٩/٩ ، الشرح الكبير ١٥٦/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتع ١٧٣/٦ ،

الإنصاف ١٥٥/١١ ، ١٥٦ ، المبدع ٥/١٠ .

(٧) المَهْوَى : ما بين الجبلين ، ونحو ذلك .

انظر : الصحاح ، مادة ( هو ) ٢٥٣٨/٦ .

(٨) الخريف : الزمان المعروف من فصول السنة ، ما بين الصيف والشتاء .

ويريد به أربعين سنة ؛ لأن الخريف لا يكون في السنة إلا مرة واحدة .

انظر : النهاية ٢٤/٢ ، ٢٥ .

(٩) أخرجه أحمد ( ٤٠٩٨ ) ٥٣٨/١ .



(و) من طُلب ليؤلّي القضاء (مع وجود) صالح للقضاء (غيره) ، [ ف ] <sup>(١)</sup> (الأفضل) في حقه (أن لايجب) ، في الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ لما في الإجابة من الخطر والغرر<sup>(٣)</sup> ، ولما في ترك الإجابة من السلامة ، ولما ورد في القضاء من التشديد والذم ، ولأن طريقة السلف الامتناع منه والتوقي .

(وكره له طلبه إذا) ، أي مع وجود صالح للقضاء غيره<sup>(٤)</sup> ؛ لما روى أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من سأل القضاء ، وُكِّلَ إلى نفسه ، ومن جُبر عليه ، نزل ملك يُسدّده " <sup>(٥)</sup> . رواه الخمسة ، إلا النسائي .

وفي رواية أخرى : " من ابتغى القضاء ، وسأل فيه شفعاء ، وُكِّلَ إلى نفسه ، ومن أكره عليه ، أنزل عليه ملكاً يُسدّده " <sup>(٦)</sup> .

قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

= وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب : التغليظ في الخيف والرشوة ) ( ٢٣١١ ) ٩١/٣ .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف ، لضعف مجالد بن سعيد . أ هـ .

انظر : مصباح الزجاجاة ٢٩/٢ .

(١) ساقط من (م) .

(٢) قال في الإنصاف ( ١٥٧/١١ ) : وهو المذهب مطلقاً . أ هـ .

والوجه الثاني : الأفضل الإجابة إليه إذا أمن نفسه .

انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، الكافي ٤٣٢/٤ ، المغني ٢٨/٩ ، الشرح الكبير ١٥٦/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتع

١٧٤/٦ ، الفروع ٤١٨/٦ ، الإنصاف ١٥٧/١١ ، المبدع ٦/١٠ ، ٧ .

(٣) في (م) : العذر .

(٤) انظر : الهداية ١٢١/٢ ، الكافي ٤٣٢/٤ ، المغني ٢٨/٩ ، الشرح الكبير ١٥٧/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ،

المتع ١٧٣/٦ ، ١٧٤ ، الفروع ٤١٨/٦ ، الإنصاف ١٥٦/١١ ، المبدع ٦/٩ .

(٥) أخرجه أبو داود ( كتاب الأفضية ، باب : طلب القضاء ، و التسرع إليه ) ( ٣٥٧٨ ) ٣٠٠/٣ .

وأخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب ماجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي )

( ١٣٢٣ ) ٦١٣/٣ ، ٦١٤ .

وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب : ذكر القضاة ) ( ٢٣٠٩ ) ٩٠/٣ .

وأخرجه أحمد ( ١٢١٦٨ ، ١٣٢٨٧ ) ١٤٩/٣ ، ٢٧٨ .

(٦) أخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب ماجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي )

( ١٣٢٤ ) ٦١٤/٣ .

قال في الفروع : وظاهر تخصيصهم الكراهة بالطلب ، أنه <sup>(١)</sup> لا يكره تولية الخريس \* ، ولا ينفي أن <sup>(٢)</sup> بغيره أولى .

ويتوجه وجه : يكره .

وفي الصحيحين عن أبي موسى مرفوعاً : " إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا سَأَلَهُ ، وَلَا أَحَدًا حَرِيصًا عَلَيْهِ " <sup>(٣)</sup> <sup>(٢)</sup> . انتهى .

(و) يحرم بدل مال فيه ( أي في القضاء ) <sup>(٤)</sup> .

(و) يحرم على من بُدِّل له مال في القضاء ( أخذه ) <sup>(٥)</sup> .

(و) يحرم أيضاً ( طلبه ) أي طلب القضاء ( وفيه مباشر أهل ) للقضاء <sup>(٦)</sup> ، حتى ولو كان الطالب أهلاً للقضاء في هذه الصورة ؛ لما في ذلك من التعرض لمن هو قائم بمنصب القضاء مع أهليته من غير موجب يقتضي عزله .

كما يحرم الدخول في القضاء على من لا يحسنه ، ولم تجتمع فيه شروطه <sup>(٧)</sup> .

(و) تصح تولية مفضول ( مع وجود من هو أفضل منه <sup>(٨)</sup> ) ؛ لأن المفضول من الصحابة كان يؤلى مع وجود الفاضل ، مع الاشتهار <sup>(٩)</sup> والتكرار ، ولم ينكر ذلك أحد فكان إجماعاً <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في (ب) و (م) : لأنه .

(٢) أخرجه البخاري ( كتاب الأحكام ، باب : ما يكره من الحرص على الإمارة ) ( ٧١٤٩ ) ٢٢٣٤/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الإمارة ، باب : النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها ) ( ١٧٣٣ ) ١٤٥٦/٣ .

(٣) الفروع ٤١٨/٦ ، ٤١٩ .

(٤) انظر : الفروع ٤١٨/٦ ، الإنصاف ١٥٧/١١ ، المبدع ٧/١١ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : الكافي ٤٣٢/٤ ، المغني ٢٨/٩ ، الشرح الكبير ١٥٦/٦ ، المبدع ٧/٨ .

(٨) انظر : الفروع ٤١٩/٦ ، الإنصاف ١٥٨/١١ ، الإقناع ٣٦٤/٤ ، التوضيح ٤٤٢ .

(٩) في (م) : الإشهاد .

(١٠) انظر : كشف القناع ٣١٨٨/٩ ، مطالب أولي النهى ٤٥٧/٦ .

(و) تصح أيضاً تولية ( حريص عليها ) ، أي على تولية القضاء ، بلا كراهة ، في الأصح<sup>(١)</sup> ؛ لأن الحرص على تولية القضاء ليس بقادح في صحة الولاية ، ولا في أهلية المولى .

(و) يصح أيضاً ( تعليق ولاية قضاء ، و ) تعليق ولاية ( إمارة ، بشرط<sup>(٢)</sup> ) ، فإذا قال الإمام : إن مات فلان القاضي فقد وليت فلاناً عوضه ، أو إن مات أمير جيش كذا ففلان عوضه . [ فمات ، صحت ولاية فلان ]<sup>(٣)</sup> ؛ لتعيين المولى باسمه .

بخلاف ما لو قال الإمام : من نظر في الحكم في البلد الفلاني من فلان وفلان ، فقد وليته ؛ لأنه لم يُعَيَّن بالولاية أحداً منهما<sup>(٤)</sup> .

( و شرط لصحتها ) أي صحة الولاية ( كونها من إمام أو نائبه فيه ) أي في القضاء ؛ لأن ولاية القضاء من المصالح العامة ، فلم تجز إلا من جهة الإمام ، كعقد الذمة .

ولأن الإمام صاحب الأمر والنهي ، وهو واجب الطاعة ، مسموع الكلمة ، مالك لجميع الولايات حساً وشرعاً<sup>(٥)</sup> .

( وأن يعرف ) الإمام أو نائبه في القضاء ( أن المولى ) ، بفتح اللام ، ( صالح للقضاء ) ؛ لأن جهالة حاله في الصلاحية كالعلم بعدمها ، لأن الأصل العدم ، فلا تجوز توليته مع عدم العلم بذلك ، كما لا تجوز توليته مع العلم بعدم صلاحيته .

وحاصله أنه إن كان يعرف صلاحيته ، ولأه ، وإلا سأل أهل المعرفة به<sup>(٦)</sup> .

---

(١) والوجه الثاني : يكره تولية الحريص .

انظر : الفروع ٤١٨/٦ ، ٤١٩ ، الإنصاف ١٠٧/١١ ، المبدع ٧/١٠ .

(٢) انظر : المحرر ٢٠٢/٢ ، الفروع ٤٣٩/٦ ، الإنصاف ١٧٥/١١ ، ١٧٦ .

(٣) ساقط من (ب) و (م) .

(٤) انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، ١٢٣ ، المغني ٧٦/٩ ، الشرح الكبير ١٦١/٦ ، المتع ١٨٤/٦ ، الفروع

٤٣٩/٦ ، الإنصاف ١٧٥/١١ ، ١٧٦ ، المبدع ١٨/١٠ .

(٥) انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، الكافي ٤٣٥/٤ ، المغني ٩٥/٩ ، الشرح الكبير ١٥٧/٦ ، المذهب الأحمد

٢١٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتع ١٧٥/٦ ، الفروع ٤١٩/٦ ، المبدع ٧/١٠ .

(٦) انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، الكافي ٤٣٥/٤ ، المغني ٣٠/٩ ، الشرح الكبير ١٥٧/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ،

المتع ١٧٥/٦ ، ١٧٦ ، الفروع ٤١٩/٦ ، المبدع ٧/١٠ .

(و) يشترط لصحة تولية القضاء أيضاً ( تعيين ما يوليه ) الإمام أو نائبه في القضاء ( الحكم فيه من عمل ) ، وهو ما يجمع بلداناً أو قرى متفرقة كالعراق ونواحيه ، ( وبلد ) كمكة والقاهرة ؛ ليعلم محل ولايته ، فيحكم فيه ولا يحكم في غيره<sup>(١)</sup> .

وقد " ولّى النبي صلى الله عليه وسلم علياً قضاء اليمن " <sup>(٢)</sup> .

و " ولّى عمرُ شريحاً قضاء الكوفة ، وولى كعب بن سور قضاء البصرة " <sup>(٣)</sup> .

و " بعث في كل مصرٍ قاضياً ووالياً " <sup>(٤)</sup> .

( ومشافهته بها ) أي بالولاية إن كان حاضراً بالجلس ، ( أو مكاتبته ) بالولاية إن كان غائباً ؛ لأن التولية تحصل بالمشافهة في الحضرة وبالمكاتبة في الغيبة ، كالتوكيل <sup>(٥)</sup> .

وحينئذ يكتب له الإمام عهداً بما ولاه ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم " كتب لعمر بن حزم<sup>(٦)</sup> حين بعثه إلى اليمن " <sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، الشرح الكبير ١٥٧/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتع ١٧٦/٦ ، الفروع ٤١٩/٦ ، المبدع ٨/١٠ ، ٧/٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٢١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٨٢٢ .

(٤) قال الألباني في إرواء الغليل ( ٢٢٩/٨ ) : لم أره بهذا العموم . أ هـ .

وانظر : الشرح الكبير ، فقد أورده ١٥٧/٦ .

(٥) انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، الشرح الكبير ١٥٧/٦ ، المتع ١٧٦/٦ ، الإنصاف ١٥٨/١١ ، المبدع ٨/١٠ .

(٦) هو : عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان بن عمرو الأنصاري الخزرجي ( ٥١ ) هـ .

شهد الخندق وما بعدها ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على نجران ، وكتب له كتاباً في الفرائض والزكاة والديات وغيرها ، كما روي ذلك عنه .

انظر : أسد الغابة ٣/٣٦٥ ، الاستيعاب ٣/٢٥٦ ، الإصابة ٤/٥١١ .

(٧) أخرجه النسائي ( كتاب القسامة ، ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول .. ) ٥٧/٨ - ٦٠ .

وأخرجه مالك ( كتاب العقول ، ذكر العقول ) ( ١ ) ٢٠١/٢ .

وأخرجه الحاكم ( كتاب الزكاة ) ( ١٤٤٧ ) ١/٥٥٢ - ٥٥٤ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب الجنائيات ، باب : قتل الرجل بالمرأة ) ( ١٦٣٣٣ ) ٣٥/١٢ .

و " كتب عمر إلى أهل الكوفة ، أما بعد : فإني قد بعثت إليكم عمّاراً أميراً ، وعبد الله<sup>(١)</sup> قاضياً ،  
فاسمعوا لهما وأطيعوا " <sup>(٢)</sup> .

( وإشهاد عدلين عليها ) أي على توليته إن كان العمل أو البلد الذي ولي قضاءه بعيداً ، لا  
يستفيض فيه أخبار ما يكون ببلد الإمام ، وهو مازاد على خمسة أيام<sup>(٣)</sup> .

وذلك بأن يكتب العهد ، ويُقرأ على العدلين بحضرة المولى ، وهو الإمام أو نائبه في ذلك ، ويقول  
لهما : اشهدا على أني قد [ وليته ] <sup>(٤)</sup> قضاء العمل الفلاني أو قضاء البلد الفلاني ، وتقدمتُ إليه بما  
يشتمل عليه هذا العهد .

[٢٥٣]

ليمضيا \* إلى محل ولايته ، فيقيما له<sup>(٥)</sup> الشهادة هناك <sup>(٦)</sup> .

---

= وأخرجه أبو داود في المراسيل ( كتاب الحدود ، باب : ماجاء في الدية ) ( ٣ ) ١٥٧ .  
وقد روي هذا الحديث مسنداً ومرسلاً .

قال ابن عبد البر في التمهيد ( ٣٣٨/١٧ ، ٣٣٩ ) : وهو كتاب مشهور عند أهل السير ، معروف عند  
أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد ؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه ، لتلقي الناس له بالقبول . أ هـ .  
وقال الحافظ في التلخيص الحبير ( ١٣١٧/٤ ) : وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة ،  
لا من حيث الإسناد ، بل من حيث الشهرة . أ هـ .

(١) هو عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنه .

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات ١٨٢/٣ .

وأخرجه الحاكم ( كتاب معرفة الصحابة ، ذكر مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه ) ( ٥٦٦٣ )  
٤٣٨/٣ .

وقال : صحيح على شرط الشيخين . أ هـ . ووافقه الذهبي .

(٣) انظر : المغني ٣٠/٩ ، الشرح الكبير ١٥٧/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، الفروع ٤١٩/٦ ، الإنصاف  
١٥٨/١١ ، المبدع ٨/١٠ .

(٤) في (ف) و (ب) و (س) و (ز) : وليت . وما أثبتته من (م) .

(٥) في (م) : بها

(٦) انظر : المغني ٣٠/٩ ، الشرح الكبير ١٥٧/٦ ، ١٥٨ .

( أو استفاضتها<sup>(١)</sup> ) أي استفاضت<sup>(٢)</sup> الولاية ، ، ( إذا كان بلد الإمام ) من البلد الذي ولي فيه  
( خمسة أيام فما دون ) ، على الأصح<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الاستفاضة أكد من الشهادة ، ولهذا يثبت بها النسب  
والموت والأموال المطلقة ، فلا ضرورة إلى الشهادة مع الاستفاضة .

( لا عدالة المولي ، بكسر اللام ) ، على الأصح<sup>(٤)</sup> ؛ لأن ولاية الإمام الكبرى تصح من كل برّ  
وفاجر ، فلو اعتبرت في المولي العدالة أفضى إلى تعذر التولية بالكلية فيما إذا كان الإمام غير عدل .  
( وألفاظها ) أي ألفاظ التولية ( الصريحة<sup>(٥)</sup> سبعة ) :

الأول : ( ولّيتك الحكم ، و ) الثاني : ( قلّدتك الحكم ، و ) الثالث : ( فوّضتُ إليك الحكم ،  
(و) الرابع : ( ردّدتُ إليك الحكم ، و ) (و) الخامس : ( جعلتُ إليك الحكم ، و ) السادس :  
( استخلفتُك في الحكم ، و ) السابع : ( استنبّيتُك في الحكم<sup>(٦)</sup> ) .

فإذا وُجد أحدهما<sup>(٨)</sup> أي أحد هذه الألفاظ السبعة ، ( وقيل مولي ) ، بفتح اللام ، ( حاضر

---

(١) استفاض : أي شاع .

وهو حديث مستفيض ، أي شائع بين الناس .

انظر الصحاح ، مادة ( فيض ) ١٠٩٩/٣ .

(٢) في (م) : استفاضة .

(٣) والوجه الثاني : لا تثبت إلا بشاهدين فقط .

قال في الفروع ( ٤١٩/٦ ) : والأصح وباستفاضة مع قرب ما بينهما ، كخمسة أيام . أه .

انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، المغني ٣٠/٩ ، الشرح الكبير ١٥٨/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، الفروع ٤١٩/٦ ،

الإنصاف ١٥٨/١١ ، المبدع ٨/١٠ .

(٤) والرواية الثانية : تشترط عدالة المولي .

قال في المبدع ( ٨/١٠ ) : والمذهب : أنها لا تشترط . أه .

انظر : الشرح الكبير ١٥٨/٦ ، الفروع ٤١٩/٦ ، الإنصاف ١٥٩/١١ ، المبدع ٨/١٠ .

(٥) في (م) : وردت كلمة ( الصريحة ) بعد كلمة ( وألفاظها ) .

(٦) في (م) : أو .

(٧) انظر : الهداية ١٢٢/٢ ، الكافي ٤٣٥/٤ ، المغني ٩٥/٩ ، المذهب الأحمد ٢١٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، الفروع

٤١٩/٦ .

(٨) في (م) : أحدهما .

بالمجلس)، انعقدت الولاية ، كالبيع والنكاح<sup>(١)</sup> .

( أو ) قِيلَ التولية ( غائب ) عن المجلس (بعده)<sup>(٢)</sup> .

أو شرع الغائب في العمل ، انعقدت ( أيضاً في الأصح<sup>(٣)</sup> .

( والكناية )<sup>(٤)</sup> من ألفاظ التولية ، ( نحو : اعتمدتُ عليك ، ( أو عَوَّلْتُ عليك ، ووَكَّلْتُ ) إليك ، ( أو أَسْنَدْتُ<sup>(٥)</sup> إليك ) . لا تنعقد ( الولاية ( بها ) أي بألفاظ الكناية ( إلا بقريضة ، نحو : فاحكم ) ماوَكَّلْتُ إليك فيه ، ( أو فتولَّ ماعوَّلْتُ عليك فيه ) ؛ لأن هذه الألفاظ تحمل التولية وغيرها من كونه يأخذ برأية وغير ذلك ، فلا تنصرف إلى التولية إلا بقريضة تنفي الاحتمال<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ٢/٢٠٢ ، الكافي ٤/٤٣٥ ، المغني ٩/٩٥ ، الشرح الكبير ٦/١٥٨ ، المذهب الأحمد ٢١٧ ، المحرر ٢/٢٠٢ ، الممتع ٦/١٧٧ ، الفروع ٦/٤١٩ ، الإنصاف ١١/١٦٠ ، المبدع ١٠/٩ .  
(٢) أي أنها تنعقد .

انظر : المحرر ٢/٢٠٢ ، الفروع ٦/٤١٩ ، الإنصاف ١١/١٦١ ، المبدع ١٠/٩ .  
(٣) قال في الفروع : والأصح أو شرع غائب في العمل . أهـ .  
وقال في الإنصاف : وقيل : لا ينعقد بذلك . أهـ .

انظر : الفروع ٦/٤١٩ ، الإنصاف ١١/١٦١ ، المبدع ١٠/٩ .  
(٤) الكناية : كلام استتر المراد منه بالاستعمال ، وإن كان معناه ظاهراً في اللغة ، سواء كان المراد به الحقيقة أو المجاز ، فيكون تردد فيما أريد به ، فلا بد من النية أو مايقوم مقامها من دلالة الحال . قاله الجرجاني .

وقال المطرزي : الكناية : ذكر الرديف وإرادة المردوف ، كقولك : فلان طويل النجاد ، وكثير رماد القدر . تعني أنه طويل القامة ، ومضياف . أهـ .

انظر : التعريفات ١٨٧ ، المغرب مادة ( عرض ) ٢/٥٤ .

(٥) في (م) : واستندت .

(٦) انظر : الهداية ٢/١٢٢ ، الكافي ٤/٤٣٥ ، المغني ٩/٩٥ ، الشرح الكبير ٦/١٥٨ ، المذهب الأحمد ٢١٧ ، المحرر ٢/٢٠٢ ، الفروع ٦/٤١٩ .

(٧) انظر : الهداية ٢/١٢٢ ، الكافي ٤/٤٣٥ ، المغني ٩/٩٥ ، الشرح الكبير ٦/١٥٨ ، المذهب الأحمد ٢١٧ ، المحرر ٢/٢٠٢ ، الفروع ٦/٤١٩ ، الإنصاف ١١/١٦٢ ، المبدع ١٠/١٠ .

( وإن قال ) الإمام ، أو من له أن يُؤلّي بالنيابة عن الإمام : ( من نظر في الحكم في بلد كذا من فلان وفلان ، فقد وليته . لم تنعقد ) الولاية ( لمن نظر ، لجهالته ) ؛ لأنه لم يُعَيّن بالولاية أحداً منهم ، فهو كما لو قال : بعثك أحد هذين الثوين<sup>(١)</sup> .

( وإن قال : وليتُ فلاناً وفلاناً ، فمن نظر منهما ) في الحكم ( فهو خليفتي . انعقدت<sup>(٢)</sup> ) الولاية ( لهما ) جميعاً ، بقوله : وليتُ فلاناً وفلاناً .

( ويتعيّن ) منهما ( من سبق ) بالنظر ، بقوله : فمن نظر منهما ، فهو خليفتي<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ٢/١٢٢، ١٢٣ ، المغني ٩/٧٦ ، الشرح الكبير ٦/١٦١ ، الممتع ٦/١٨٤ ، الفروع

٦/٤٣٩ ، الإنصاف ١١/١٧٥ ، ١٧٦ ، المبدع ١٠/١٨ .

(٢) في (ب) : كلمة ( انعقدت ) من الشرح .

(٣) انظر : الهداية ٢/١٢٣ ، المغني ٩/٧٦ ، الشرح الكبير ٦/١٦١ ، الممتع ٦/١٨٥ ، الفروع ٦/٤٣٩ ،

الإنصاف ١١/١٧٦ ، المبدع ١٠/١٨ .



## [ فصل : فيما تفيد ولاية حكم عامة ]

( فصل : وتفيد ولاية حكم عامة ) ، وهي التي لم تخص<sup>(١)</sup> بحالة دون حالة ، ( النظر في أشياء ، والإلزام بها ) ، وهي :

( فصل الحكومة<sup>(٢)</sup> ) ، وأخذ الحق ( ممن يجب عليه ، ودفعه لربه ، والنظر في مال يتيم<sup>(٣)</sup> ) ، و ( مال مجنون ، و ( مال ( سفيه ، و ( مال ( غائب ، والحجر<sup>(٤)</sup> لسفاه<sup>(٥)</sup> وفلس<sup>(٦)</sup> ، والنظر في وقوف عمله ، لتجري على شرطها<sup>(٧)</sup> ) ، و ( النظر ( في مصالح طرق<sup>(٨)</sup> عمله وأفنيته ، وتنفيذ الوصايا ، وتزويج من لا ولي لها ( من النساء ، ( وتصفح ( حال ( شهوده وأمنائه ، ليستبدل بمن ثبت جرحه<sup>(٩)</sup> ، وإقامة حد ، و ( إقامة ( إمامة جمعة وعيد مالم يُخصَّصَ بإمام ) ؛ لأن العادة من القضاة تولي ذلك ، فعند إطلاق تولية القضاء تنصرف إلى ولاية ماجرت<sup>(١٠)</sup> العادة بولايته للقاضي<sup>(١١)</sup> .

(١) في (م) : لا تختص .

(٢) أي فصل الخصومات .

(٣) في (ب) : كلمة ( يتيم ) من الشرح .

(٤) الحجر لغة : المنع والتضييق .

وشرعاً : منع إنسان من تصرفه في ماله .

انظر : لسان العرب ، مادة ( حجر ) ١٦٧/٤ ، القاموس المحيط ، مادة ( حجر ) ٤٧٥ ، المبدع

٣٠٥/٤ ، هداية الراغب ٢٧٨ .

(٥) الفلّس ، من أفلس : إذا لم يبق له مالٌ ...

وفلسه القاضي تغليساً : حكم بإفلاسه

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( فلس ) ٧٢٧ .

(٦) قال في المغني (٩٥/٩) : والنظر في الوقوف ، في عمله في حفظ أصولها ، وإجراء فروعها على ماشرطه

الواقف . أهـ .

(٧) في (م) : أطراف .

(٨) جرح الشهود : هو الطعن فيهم بما يمنع قبول الشهادة .

انظر : المطلع ٤٠٠ .

(٩) في (م) : الولاية بما جرت .

(١٠) انظر : الأحكام السلطانية ٦٥،٦٦، الهداية ١٢٣/٢ ، المغني ٩٥/٩ ، الشرح الكبير ١٥٨/٦ ، ١٥٩ ،

المذهب الأحمد ٢١٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، المتع ١٧٨/٦ — ١٨٠ ، الفروع ٤٢٠/٦ ، الإنصاف

١٦٢/١١ — ١٦٤ ، المبدع ١٢،١١/١٠ .

( وجباية خراج<sup>(١)</sup> وزكاة ، ما لم يُخصَّصاً ) أي جباية الخراج والزكاة ( يعامل<sup>(٢)</sup> ) .  
لا الاحتساب<sup>(٣)</sup> على الباعة والمشتريين ، وإلزامهم بالشرع ) ؛ لأن العادة لم تثبت بتولي القضاة  
لذلك<sup>(٤)</sup> .

( وله ) أي للقاضي ( طلب رزقٍ من بيت المال ، لنفسه وأمنائه وخلفائه )<sup>(٥)</sup> .  
رخص في ذلك شريح<sup>(٦)</sup> ، وابن سيرين<sup>(٧)</sup> ، والشافعي<sup>(٨)</sup> ، وأكثر أهل العلم<sup>(٩)</sup> .  
وروي عن عمر رضي الله تعالى عنه " أنه استعمل زيد بن ثابت على القضاء ، وفرض له رزقاً "<sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) الخراج: ماؤضع على رقاب الأراضين من حقوق تؤدي عنها .  
انظر : الأحكام السلطانية لأبي يعلى ١٦٢ .  
(٢) انظر : الفروع ٤٢٠/٦ ، الإنصاف ١٦٤/١١ .  
(٣) الاحتساب ، من الحسبة : وهي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله .  
انظر : الأحكام السلطانية لأبي يعلى ٢٨٤ ، نصاب الاحتساب ٨٢ .  
(٤) انظر : الإنصاف ١٦٥/١١ .  
(٥) انظر : الهداية ١٢٣/٢ ، الكافي ٤٣٢/٤ ، المغني ٢٩/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ،  
المتع ١٨٠/٦ ، الفروع ٤٣٩/٦ ، الإنصاف ١٦٥/١١ ، المبدع ١٣/١٠ .  
(٦) انظر : المغني ٢٩/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ .  
(٧) هو : أبو بكر محمد بن سيرين البصري ، مولى أنس بن مالك (١١٠) هـ .  
كان فقيهاً ، إماماً غزير العلم ، ثقة ثباتاً ، رأساً في الورع .  
روى عن أبي هريرة ، وابن عمر ، وعمران بن حصين ، وأنس بن مالك ، وغيرهم ، رضي الله عنهم .  
انظر : صفة الصفوة ٢٤١/٣ ، وفيات الأعيان ٧٧/١ ، تذكرة الحفاظ ١٨١/٤ .  
(٨) انظر : المغني ٢٩/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ .  
(٩) انظر : الأم ٢٠٨/٦ ، روضة الطالبين ١٣٧/١١ ، مغني المحتاج ٣٨٩/٤ .  
(١٠) انظر : أدب القضاء لابن أبي الدم ٥٨،٥٧ ، تبصرة الحكام ٢٧/١ ، أدب القاضي لابن القاص  
١٠٧/١ ، المهذب ٢٩١/٢ ، التنبيه ٢٥٢ ، المغني ٢٩/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ .  
(١١) أخرجه ابن سعد في الطبقات ١١٥/٢ ، ١١٦ .  
وأخرجه وكيع في أخبار القضاة ١٠٨/١ .  
قال الألباني عن إسناده : وهذا إسناد منقطع ضعيف . أهـ .  
انظر : إرواء الغليل ٢٣٠/٨ .

و " رزق شريحاً في كل شهر مائة درهم " (١) .

و " بعث إلى الكوفة عماراً وابن مسعود وعثمان بن حنيف ، ورزقهم كل يوم شاة ، نصفها لعمار ، ونصفها لابن مسعود وعثمان ، وكان ابن مسعود قاضيهم ومعلمهم " (٢) .

و : كتب إلى معاذ بن جبل ، وأبي عبيدة ، \* حين بعثهما إلى الشام ، أن انظرا رجلاً من صالحى من [٢٥٣ب] قبلكم ، فاستعملوهم على القضاء ، وأوسعوا عليهم ، وارزقوهم ، واكفوهم من مال الله تعالى " (٣) .  
( حتى مع عدم حاجة ) ، في الأصح (٤) ؛ " لأن أبا بكر ، رضي الله تعالى عنه ، لما ولي الخلافة ، فرضوا له رزقاً كل (٥) يوم درهمين " (٦) .

(١) قال الحافظ في التلخيص (١٥٧٢/٤) : لم أره هكذا . أهـ .

وقد أخرج البخاري تعليقاً ( كتاب الأحكام ، باب : رزق الحكام والعاملين عليها ) ٢٢٣٩/٤ .  
بلفظ " كان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً " .

وأخرج عبد الرزاق ( كتاب البيوع ، باب : هل يؤخذ على القضاء رزق ؟ ) (١٥٢٨٢) ٢٩٧/٨ .  
بلفظ " أن عمر بن الخطاب رزق شريحاً ، وسلمان بن ربيعة الباهلي ، على القضاء " .  
قال الحافظ في التلخيص (١٥٧٣/٤) : وهذا ضعيف منقطع . أهـ .

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات ١٨٢/٣ .

وأخرجه عبد الرزاق ( كتاب أهل الكتاب ، ما أخذ من الأرض عنوة ) (١٠١٢٨) ١٠٠/٦ .  
وأخرجه البيهقي ( كتاب قسم الفيء والغنيمة ، باب : ما يكون للوالي الأعظم ووالي الإقليم من مال الله ، وما جاء في رزق القضاة ، وأجر سائر الولاة ) (١٣٢٨٩، ١٣٢٨٨) ٣٩/١٠ .  
وأخرجه أبو عبيد في الأموال (١٧٢) ٦٩ .

(٣) انظر : ص ٨٢٢ .

(٤) والوجه الثاني : لا يجوز .

قال في المغني (٢٩/٩) : والصحيح جواز أخذ الرزق عليه بكل حال .

انظر : الكافي ٤٣٣/٤ ، المغني ٢٩/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ ، الإنصاف ١١/١٦٥، ١٦٦ .

(٥) في (م) : في كل . بزيادة : في .

(٦) قال الحافظ في التلخيص (١٥٧٢/٤) : لما أره هكذا . أهـ .

وقد أخرج ابن سعد في الطبقات (١٣١/٣) : " لما استخلف أبو بكر جعلوا له ألفين ... " .

وانظر : ما أخرجه البخاري ( كتاب البيوع ، باب : كسب الرجل وعمله بيده ) (٢٠٧٠) ٦١٦/٢ .  
والبيهقي ( كتاب قسم الفيء والغنيمة ، باب : ما يكون للوالي الأعظم ووالي الإقليم من مال الله ) (١٣٢٨٣، ١٣٢٨٥) ٣٨-٣٦/١٠ .  
وانظر : إرواء الغليل ٢٣٢، ٢٣١/٨ .

ولما ذكرناه من أن عمر رزق زيداً وشريحاً وابن مسعود ، وأمر بفرض الرزق لمن يولّى من  
القضاة<sup>(١)</sup>.

ولأن بالناس حاجة إلى القضاء ، ولو لم يجز فرض الرزق لتعطل القضاء ، وضاعت الحقوق .  
فأما الاستئجار عليه ، فلا يجوز<sup>(٢)</sup> .

قال عمر رضي الله تعالى عنه : " لا ينبغي لقاضي المسلمين أن يأخذ على القضاء أجراً "<sup>(٣)</sup> .  
لأنه قرينة يختص فاعله أن يكون من أهل القرية ، فأشبه الصلاة .

( فإن لم يُجعل له ) أي للقاضي ( شيء ) من بيت المال ، ( وليس له ما يكفيه ) له ولعائلته ، ( وقال  
للخصمين : لا أقضي بينكما إلا بجعل<sup>(٤)</sup> . جاز ) ، في الأصح . قاله في المغني<sup>(٥)</sup> والشرح<sup>(٦)</sup> .  
( لا من تعيّن<sup>(٧)</sup> أن يفتي وله كفاية<sup>(٨)</sup> ) .

ومن يأخذ من بيت المال ، لم يأخذ أجره لفتياه ، ولا لخطئه<sup>(٩)</sup> .

قال في إعلام الموقعين : ومن أخذ رزقاً من بيت المال لم يأخذ أجره لفتياه ، وفي أجره خطئه  
وجهان<sup>(١٠)</sup> . انتهى .

---

(١) انظر ما قبل الأثر السابق .

(٢) انظر : المغني ٢٩/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ ، المبدع ١٣/١٠ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ( كتاب البيوع والأقضية ، في القاضي يأخذ الرزق ) ( ٢١٧٩٧ ) ٤/٤٣٤ .

(٤) الجعل ما جعل للإنسان من شيء ، على الشيء يفعل .

انظر : طلبه الطلبة ٢١٠ .

(٥) قال في المغني : ويحتمل أن لا يجوز . أهـ .

انظر : المغني ٢٩/٩ .

(٦) الشرح الكبير ١٥٩/٦ .

(٧) في (م) : تعيّن عليه . بزيادة : عليه .

(٨) انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٤٠/٦ ، الإنصاف ١٦٦/١١ .

(٩) والوجه الثاني : يجوز .

انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٤٠/٦ ، الإنصاف ١٦٧/١١ .

(١٠) ورد بمعناه في إعلام الموقعين ٢٠٤/٤ .

## [ فصل : ولاية القاضي ]

( فصل : ويجوز أن يوليه ) أي أن يولي الإمام القاضي ( عموم النظر في عموم العمل ) ، وذلك بأن يوليه سائر الأحكام في سائر البلدان<sup>(١)</sup> .

( و ) يجوز ( أن يوليه خاصاً في أحدهما ) ، أو خاصاً ( فيهما ، فيوليه عموم النظر ) في محلة<sup>(٢)</sup> خاصة ، [ ( أو ) يوليه شيئاً ( خاصاً )<sup>(٣)</sup> ، كعقود الأئحة مثلاً ، ( بمحلة خاصة<sup>(٤)</sup> ) .

فينفذ حكمه في مقيم بها ( أي بتلك المحلة )<sup>(٥)</sup> ، ( و ) في ( طارئ إليها ) من غير أهلها ( فقط ) ؛ لأن الطارئ على البلد يعطى حكم أهله في كثير من الأحكام ، بدليل أن الدماء الواجبة لأهل مكة يجوز تفريقها في الطارئ إليها كأهلها<sup>(٦)</sup> .

( لكن لو أذنت له ) امرأة ( في تزويجها ) وهي في عمله ، ( فلم يزوجه حتى خرجت من عمله ، لم يصح ) تزويجها ؛ لأنها<sup>(٧)</sup> حالة التزويج لم تكن<sup>(٨)</sup> في عمله ، فلم يكن له عليها ولاية ، ( كما لو أذنت له ) في تزويجها ( وهي في غير عمله ، تم ) زوجه بعد أن ( دخلت إلى عمله )<sup>(٩)</sup> ؛ لأن إذن المرأة في تزويجها لحاكم<sup>(١٠)</sup> ليست في عمله لاعتباره به ، فلم يصح التزويج كما لو لم تدخل إلى عمله بعد<sup>(١١)</sup> إذنها ، ( و ) كما لا يصح منه أنه ( يسمع بينة في غير عمله .

---

(١) انظر : المغني ٧٦/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتمتع ١٨٢/٦ ، الفروع ٤٢٠/٦ ، الإنصاف ١٦٧/١١ ، المبدع ١٤/١٠ .

(٢) المحلة : منزل القوم .

انظر : الصحاح ، مادة ( حلل ) ١٦٧٣/٤ .

(٣) في ( ب ) : كلمة ( خاصاً ) من الشرح .

(٤) انظر : الأحكام السلطانية ٦٨ ، الهداية ١٢٢/٢ ، المغني ٧٦/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ ، المحرر ٢٠٢/٢ ، المتمتع ١٨٢/٦ ، الفروع ٤٢٠/٦ ، الإنصاف ١٦٧/١١ ، المبدع ١٥،١٤/١٠ .

(٥) ساقط من ( س ) .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) في ( ب ) : لأنه .

(٨) في ( ب ) : يكن .

(٩) انظر : التنقيح ٢٩٨ ، الإقناع ٣٦٦/٤ ، التوضيح ٤٤٣ .

(١٠) في ( ب ) : الحاكم .

(١١) في ( م ) : قبل .

وهو ( أي وعمله ( محل ) نفوذ ( حكمه ) .

أما لو قالت امرأة في غير عمل القاضي : إذا دخلت في عمله فقد أذنت له في تزويجي ، أو قالت للقاضي : إذا دخلت أنا في عملك فقد أذنت لك أن تزوجني . فزوّجها وقد دخلت عمله ، صحّ تزويجها ، ولو كان قولها ذلك للقاضي وهو<sup>(١)</sup> في غير عمله ؛ لصحة تعليق الإذن بالشرط<sup>(٢)</sup> .

( وتجب إعادة الشهادة ) التي سمعها في غير محل حكمه ( فيه ) أي في محل حكمه ، ( كتعديلها ) أي تعديل البيئة ؛ لأن المحل الذي سمعها فيه لا ينفذ فيه حكمه<sup>(٣)</sup> ، كما لو سمعها قبل أن يتولى القضاء ، ثم تولاه بعد ذلك<sup>(٤)</sup> .

( أو يولّيه ) أي يولّي الإمام القاضي ( الحكم في المداينات ) ، أي في إثبات الديون ( خاصة ، أو ) يولّيه الحكم ( في قدر من المال لا يتجاوزه )<sup>(٥)</sup> ، كما قال أبو عبيد الله الزبيري<sup>(٦)</sup> : لم تزل الأمراء عندنا بالبصرة بُرْهَة من الدهر<sup>(٧)</sup> يستقضون على المسجد الجامع رجلاً يسمونه قاضي المسجد ، يحكم في مائتي درهم وعشرين ديناراً فما دونهما .

( أو يجعل إليه ) أي يجعل الإمام إلى القاضي ( عقود الأنكحة دون غيرها ) في بلد خاص ، أو في جميع البلاد ؛ لأن ذلك جميعه إلى الإمام وله الاستنابة في الكل ، فتكون له الاستنابة في البعض ، فإن من ملك الاستنابة في الكل ملك الاستنابة في البعض<sup>(٨)</sup> .

(١) في (م) : وهي .

(٢) انظر : الإقناع ٣٦٦/٤ ، ٣٦٧ .

(٣) في (م) : حكمه فيه .

(٤) انظر : الفروع ٤٢٠/٦ ، الإنصاف ١٦٧/١١ ، التنقيح ٢٩٧ ، الإقناع ٣٦٦/٤ ، التوضيح ٤٤٣ .

(٥) انظر : الأحكام السلطانية ٦٨ ، الهداية ١٢٢/٢ ، المغني ٧٦/٩ ، الشرح الكبير ١٥٩/٦ ، المتع ١٨٣/٦ ، المبدع ١٥١٤/١٠ .

(٦) لعنه أبو عبد الله الزبيري ، وهو : الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام (٣١٧هـ) .

البصري ، الفقيه الشافعي ، له مصنفات منها : الكافي ، النية ، الهداية .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢٥٦/٢ ، وفيات الأعيان ٢٤١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٧/١٥ .

(٧) بُرْهَة من الدهر وبُرْهَة : أي مدة طويلة من الزمن .

انظر : الصحاح ، مادة ( بره ) ٢٢٢٧/٦ .

(٨) انظر : الشرح الكبير ١٥٩/٦ ، المبدع ١٥/١٠ .

وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم \* كان يستنيب أصحابه كلاً في شيء : ف " وُلِّيَ عمر [٢٥٤] القضاء" (١).

و " بعث علياً قاضياً إلى اليمن " (٢) .

وكان يرسل أصحابه في جمع (٣) الزكاة وغيرها (٤) . وكذلك الخلفاء (٥) (٦) .

ولأن ذلك نيابة فكان على حسب الاستنابة.

( وله ) أي للموَلَّى ، بكسر اللام ، ( أن يوَلِّي ) قاضياً ( من غير مذهبه ) ، في الأصح (٧) .

قال في الرعاية الكبرى : ويجوز لكل ذي مذهب أن يوَلِّي من غير مذهبه .

---

(١) لم أقف عليه .

وقد أخرج البيهقي " لما وَلَّى أبو بكر ، وَلَّى عُمر ، رضي الله عنهما ، القضاء ، وَوَلَّى أبا عبيدة ، رضي الله عنه ، المال ... " .

أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ) ( ٢٠٧٣٦ ) ٣٠/١٥ .

وعند الطبراني والحاكم ، عن مسروق قال : كان أصحاب القضاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة ، عمر ، وعلي ، وعبد الله ، وأبي ، وزيد ، وأبي موسى " .

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٥٢٨ ) ١٩٧/١ .

وأخرجه الحاكم ( كتاب معرفة الصحابة ، ذكر مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه ) ( ٥٣١٥ ) ٣٤٢/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٢١ .

(٣) في (م) : جميع .

(٤) ومن ذلك ما أخرجه مسلم ، عن أبي هريرة قال : " بعث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عمر على الصدقة " .

أخرجه مسلم ( كتاب الزكاة ، باب في تقديم الزكاة ومنعها ) ( ٩٨٣ ) ٦٧٦/٢ .

(٥) ومن ذلك الأثر السابق الذي أخرجه البيهقي ، وفيه " وَوَلَّى أبا عبيدة ، رضي الله عنه ، المال ...

وعند البيهقي " إنَّ عمر ، رضي الله عنه ، استعمل عبد الله بن مسعود ، رضي الله عنه ، على القضاء وبيت المال " .

أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ) ( ٢٠٣٧٣٧ ) ٣١/١٥ .

وانظر ماتقدم ص ٨٢٢، ٨٢١ .

(٦) انظر : المبدع ١٥/١٠ .

(٧) انظر : الأحكام السلطانية ٦٣ ، عقد الفرائد ٣٧٩ ، الإنصاف ١٦٩/١١ ، المبدع ١٥/١٠ .

ذكره في مكانين من هذا الباب ، وقال : فإن نهاه عن الحكم في مسألة ، احتمل وجهين<sup>(١)</sup> .

قال في الإنصاف : قلت : الصواب الجواز .

وقال ذلك في الرعاية الصغرى أيضاً والحاوي الصغير أيضاً .

وقال الناظم<sup>(٢)</sup> :

وتولية المرء المخالف مذهب المولّي  
أجز<sup>(٣)</sup> من غير شرط مقيد .

وقال الشيخ تقي الدين : ومتى استتاب الحاكم من غير أهل مذهبه إن كان لكونه أرجح ، فقد أحسن مع صحة ذلك ، وإلا لم يصح .

قال في الفروع - في باب الوكالة - : ويتوجه جوازها<sup>(٤)</sup> إذا جاز له الحكم ولم يمنع منه مانع ، وذلك مبني على جواز تقليد غير إمامه ، [ وإلا ]<sup>(٥)</sup> انبنى على أنه هل يستتيب فيما لا يملكه ؟ كتوكيل مسلم ذمياً في شراء حمر ونحوه<sup>(٦)</sup> . انتهى .

( و ) له أيضاً أن يولّي ( قاضيين فأكثر ببلد ) واحد ، ( وإن اتحد عملهما ) ، في الأصح<sup>(٧)</sup> ؛ لأنه يجوز للقاضي أن يستخلف في البلد الذي هو فيه ، فيكون فيه قاضيان ، فجاز أن يكون فيها قاضيان

(١) الرعاية الكبرى (٢١٦/٣) أ .

(٢) الناظم هو : أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران بن عبد الله المقدسي (٦٣٠ - ٦٩٩) هـ .

الفقيه ، المحدث ، درس وأفتى ، وصنّف مصنفات منها : ( منظومة الآداب ) صغرى وكبرى ، وله منظومة باسم ( عقد الفرائد وكنز الفوائد ) ، وله كتاب الفروق .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٨١ ، المقصد الأرشد ٢/٤٥٩ ، المدخل ٤١٨ .

(٣) في (ف) و (س) : أجزاء . وما أثبتته من (ب) و (م) ، وهو الموافق لما في كتاب الناظم ، وهو النظم المسمى : عقد الفرائد وكنز الفوائد ٢/٣٧٩ .

(٤) في (س) : جزاؤها .

(٥) في (ب) : ولا . بسقوط : الألف .

(٦) الإنصاف ١١/١٦٩ .

(٧) والوجه الثاني : لا يجوز ذلك ؛ لأنه يؤدي إلى إيقاف الحكم والخصومات ؛ لأنهما يختلفان في الاجتهاد ، ويرى أحدهما مالا يرى الآخر .

قال في المغني (٧٦/٩) : والآخر ، يجوز ذلك ... وهو أصح . أهـ .

انظر : المغني ٩/٧٦ ، الشرح الكبير ٦/١٦٠ ، المحرر ٢/٢٠٢ ، المتع ٦/١٨٣ ، الفروع ٦/٤٢٠ ، الإنصاف ١١/١٦٨ ، المبدع ١٠/١٥ .



أصليان ؛ لأن الغرض فصل الخصومات ، وإيصال الحق إلى مستحقه ، وهو حاصل بذلك ، فأشبه القاضي وخلفاءه<sup>(١)</sup> .

ولأنه يجوز للقاضي أن يستخلف خليفته في موضع واحد ، فالإمام أولى ؛ لأن توليته أقوى<sup>(٢)</sup> .

ولأنه لا مانع أن يخص واحد بالنظر في بعض الأحكام ، فلا مانع أن يخص واحد بمن يختصم إليه من الغرماء ، لعدم الفرق بينهما .

ولكل منهما أن يحكم بمذهبه ، وليس للآخر الاعتراض عليه<sup>(٣)</sup> .

( و ) على هذا لو تنازع خصمان في الحكم عند أحدهما ، بأن قال أحدهما : لا نتحاكم إلا عند هذا ، وقال الآخر : لا نتحاكم إلا عند الآخر . فإنه ( يُقدَّم قول طالب ) من الخصمين ، ( ولو ) كان الطالب ( عند نائب ) ، وكان الآخر عند مستنيب<sup>(٤)</sup> .

( فإن استويا ) بأن كان كل منهما طالباً ، ( كمدَّعين اختلفا في ثمن مبيع باق ، ف ) إنه يقدم بالحكم<sup>(٥)</sup> بينهما ( أقرب الحكمين ) ؛ لأنه لا حاجة إلى التكلف إلى المضي إلى الأبعد منهما<sup>(٦)</sup> .

( ثم ) إذا استوى الحاكمان في القرب ، كان المقدم من الحاكمين من خرجت له ( قرعة ) ؛ لعدم الترجيح بدون القرعة<sup>(٧)</sup> .

مسألة :

قال في شرح المقنع : ولا يجوز أن يُقلد القضاء لواحد على أن يحكم بمذهب بعينه .  
وهذا مذهب الشافعي .

(١) انظر : المغني ٧٦/٩ ، الشرح الكبير ١٦٠/٦ .

(٢) انظر : المغني ٧٦/٩ ، الشرح الكبير ١٦٠/٦ ، المبدع ١٥/١٠ .

(٣) انظر : المغني ٧٦/٩ ، الشرح الكبير ١٦٠/٦ .

(٤) انظر : الأحكام السلطانية ٦٩ ، الفروع ٤٢٠، ٤٢١ ، الإنصاف ١٦٨/١١ ، المبدع ١٥/١٠ .

(٥) ي ( م ) : في الحكم .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(١)</sup> . والحق لا يتعين في مذهب ، وقد يظهر له الحق في غير ذلك المذهب .

فإن قلده على هذا الشرط ، بطل الشرط ، وفي فساد التولية وجهان ، بناءً على الشروط الفاسدة<sup>(٢)</sup> في البيع<sup>(٣)</sup> . انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين : من أوجب تقليد إمام بعينه استتيب ، فإن تاب وإلا قُتل .

قال : وإن قال : ينبغي . كان جاهلاً ضالاً .

قال ومن كان متبّعاً لإمام فخالقه في بعض المسائل ، لقوة الدليل ، أو لكون أحدهما أعلم أو أتقى ، فقد أحسن ، ولم يقدح في عدالته بلا نزاع .

قال : وفي هذه الحال يجوز عند أئمة الإسلام .

وقال أيضاً : [ بل يجب ]<sup>(٤)</sup> ، وإن الإمام أحمد نصّ عليه<sup>(٥)</sup> . انتهى .

( وإن زالت ولاية المولّي ، بكسر اللام ، ) بموت أو غيره ، ( أو غَزَلَ المولّي ، بفتحها ) أي فتح<sup>(٦)</sup> اللام ، ( مع صلاحيته ، لم تبطل ولايته ) ، في الأصح<sup>(٧)</sup> .

أما كونه لا ينعزل بزوال ولاية المولّي له ؛ لأن الخلفاء ، رضي الله تعالى عنهم ، ولّوا حُكّاماً في زمانهم ، فلم ينعزلوا بموتهم<sup>(٨)</sup> .

---

(١) سورة ص (٢٦) .

(٢) في (م) : الشرط الفاسد .

(٣) الشرح الكبير ١٦٠/٦ .

(٤) ساقط من (س) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ٢٠/٢٢١ ، الاختيارات الفقهية ٣٣٣، ٣٣٤ .

(٦) في (م) : بفتح .

(٧) قال في المبدع (١٦/١٠) : هذا هو الأشهر . أهد .

وسياأتي الوجه الثاني .

انظر : المحرر ٢/٢٠٣، ٢٠٤ ، الفروع ٦/٤٣٦ ، الإنصاف ١١/١٧١، ١٧٠ ، المبدع ١٠/١٦، ١٧ ،

التنقيح ٢٩٨ ، التوضيح ٤٤٣ .

(٨) انظر : المغني ٩/٧٤ ، الشرح الكبير ٦/١٦٠ .

ولأن في عزل المولّي ، بفتح اللام ، بموت الإمام ضرراً على المسلمين ، فإن البلد تتعطل من الحُكّام ،  
وتقف \* أحكام الناس إلى أن يُؤلّي الإمام الثاني قاضياً ، وفي ذلك ضرر عظيم . [٢٥٤ب]

وأما كون القاضي لا ينعزل إذا عزله الإمام مع صلاحيته ؛ ( لأنه نائب المسلمين ، لا الإمام ) ؛ لأن ولاية القضاء الصادرة من الإمام للقاضي عقد لمصلحة المسلمين ، فلم يملك عزله [ مع سداد ] <sup>(١)</sup> حاله ،  
كما لو عقد النكاح على مؤلّيته ، لم يكن له فسخه <sup>(٢)</sup> .

وقيل : ينعزل <sup>(٣)</sup> .

والأول : المذهب <sup>(٤)</sup> .

قال في الإنصاف لما ذكر الوجهين : أحدهما : لا تبطل ولايته ولا ينعزل ، وهو الصحيح من المذهب . جزم به الأدمي في منتخبه <sup>(٥)</sup> . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والمحزر . واختاره الشيخ تقي الدين <sup>(٦)</sup> . انتهى .

( ولو كان المستنيب قاضياً ، فعزل نوابه ، أو زالت ولايته بموت أو غيره ، انعزلوا ) <sup>(٧)</sup> .

---

(١) بياض في (ف) و (س) . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) انظر : الأحكام السلطانية ٦٥ ، الكافي ٤/٤٣٩ ، المغني ٩/٧٥ ، الشرح الكبير ٦/١٦٠ ، المتع ١٨٤/٦

(٣) انظر : الأحكام السلطانية ٦٥ ، الكافي ٤/٤٣٨ ، المغني ٩/٧٥ ، الشرح الكبير ٦/١٦٠ ، المحزر ٢/٢٠٣ ، ٢٠٤ ، المتع ٦/١٨٤ ، الفروع ٦/٤٣٦ ، الإنصاف ١١/١٧٠ ، ١٧١ ، المبدع ١٠/١٦ ، التنقيح ٢٩٨ ، التوضيح ٤٤٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ١١/١٧١ ، المبدع ٩/١٦ .

(٥) المنتخب : تأليف تقي الدين أحمد بن محمد الأدمي البغدادي .

وهو من المتون التي نقل عنها في الإنصاف .

ومع أن الكتاب من مصادر الإنصاف ، إلا أنني لم أجده ولا لمؤلفه ذكر إلا في مصادر قليلة جداً ، وبترجمة مختصرة وغير وافية .

انظر : المنهج الأحمد ٥/٧٢ ، الدر المنضد ٢/٥٠٠ ، الإنصاف ١/١٤ ، المدخل المفصل ٢/٨١٩ .

(٦) الإنصاف ١١/١٧١ .

(٧) انظر : المحزر ٢/٢٠٤ ، الإنصاف ١١/١٧٢ ، المبدع ١٠/١٧ ، التنقيح ٢٩٨ ، التوضيح ٤٤٣ .

قال في شرح المقنع : وأما إذا استخلف القاضي خليفة فإنه يعزل بموته وعزله ؛ لأنه نائبه ، أشبه الوكيل<sup>(١)</sup> .

وهذا بخلاف من ولاه الإمام قاضياً ، فإنه يتعلق به قضايا الناس وأحكامهم عنده وعند نوابه بالبلدان ، فيشق ذلك على المسلمين .

( وكذا والٍ ، ومحتسب ، وأمير جهاد ، ووكيل بيت المال ، ومن<sup>(٢)</sup> نُصِب لجباية مالٍ وصرفه )<sup>(٣)</sup> .

قال في الفروع بعد أن تكلم على مسألة عدم انعزال القاضي بزوال ولاية من ولاه : ومثله<sup>(٤)</sup> كل عقد لمصلحة المسلمين ، كوالٍ ، ومن ينصبه لجباية مالٍ وصرفه ، وأمير الجهاد ، ووكيل بيت المال ، واختسب .

ذكره شيخنا ، وهو ظاهر كلام غيره .

وقال أيضا في الوكيل<sup>(٥)</sup> : لا يعزل بانعزال المستنيب وموته ، حتى يقوم غيره مقامه .

وفي الرعاية : في نائبه في الحكم ، وقِيم<sup>(٦)</sup> الأيتام ، وناظر<sup>(٧)</sup> الوقف ، ونحوهم ، أوجه ، ثالثها : إن استخلفهم بإذن من ولاه - وقيل<sup>(٨)</sup> : وقال : استخلف عنك - انعزلوا<sup>(٩)</sup> .

---

(١) الشرح الكبير ١٦١/٦ .

(٢) في (س) : وما .

(٣) انظر : الإنصاف ١٧٢/١١ ، التنقيح ٢٩٨ ، التوضيح ٤٤٣ .

(٤) في (ف) و (س) : ومسألة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(٥) كذا في النسخ . وفي الفروع : في الكل .

(٦) قال ابن منظور : قِيم القوم : الذي يُقَوِّمهم ويسوس أمورهم . أهد .

وقال في المعجم الوسيط : القِيم : من يتولَّى أمر المحجور عليه . أهد .

انظر : لسان العرب ، مادة (قوم) ٥٠٢/١٢ ، المعجم الوسيط ، مادة (قام) ٧٦٨/٢ .

(٧) الناظر : الحافظ . قاله الجوهري .

وفي المعجم الوسيط : المتولَّى إدارة أمر . أهد .

انظر : الصحاح : مادة (نظر) ٨٣١/٢ ، المعجم الوسيط ، مادة (نظر) ٩٣٢/٢ .

(٨) في (ف) و (س) : وقبل . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(٩) قال في الرعاية الكبرى : الثالث : إن استخلفهم بإذن من ولاه انعزلوا .

الرابع : إن قال المولَّى : استخلف عنك . انعزلوا . أهد .

( ولا يبطل ما فرضه فارضٌ في المستقبل ) يعني بموت فارض<sup>(١)</sup> .

( ومن عزل نفسه ) ، ممن ذكرنا ، ( انعزل )<sup>(٢)</sup> .

قال في الفروع : في الأصح<sup>(٣)</sup> .

وقال صاحب الرعاية : إن لم يلزمه قبوله<sup>(٤)</sup> .

وقال القاضي : عزل نفسه يتخرج على روايتين ، بناء على أنه هل هو وكيل المسلمين ، أم لا ؟ وفيه روايتان . نصّ عليهما في خطأ الإمام .

فإن قلنا : في بيت المال . فهو وكيل ، فله عزل نفسه .

وإن قلنا : على عاقلته . فلا<sup>(٥)</sup> .

( لا بعزل<sup>(٦)</sup> قبل علمه ) ؛ لأنه يتعلق به قضايا الناس وأحكامهم ، فيشق [ وفيه ضرر عظيم ]<sup>(٧)</sup> ،

بخلاف الوكيل فإنه متصرف<sup>(٨)</sup> في أمر خاص<sup>(٩)</sup> .

( ومن أخبر بموت ) قاض ( موثي ببلد ، ووثي غيره ، فبان حياً ، لم ينعزل ) ، في الأصح<sup>(١٠)</sup> .

---

= وما نقله المؤلف هنا ، عبارة الفروع .

انظر : الرعاية الكبرى ( ٢١٧/٣ ب ) ، الفروع ٤٣٦/٦ ، ٤٣٧ .

( ١ ) انظر : الفروع ٤٣٧/٦ ، الإنصاف ١٧٢/١١ ، المبدع ١٨/١٠ .

( ٢ ) انظر : الإنصاف ١٧٣/١١ .

( ٣ ) الفروع ٤٣٧/٦ .

( ٤ ) قال في الرعاية الكبرى : ومن لزمه قبول تولية القضاء ، ليس له عزل نفسه . أهـ .

انظر : الرعاية الكبرى ( ٢١٧/٣ أ ) .

( ٥ ) انظر : الفروع ٤٣٨/٦ ، الإنصاف ١٧٣/١١ ، ١٧٤ .

( ٦ ) في ( م ) : ولا ينعزل قاض .

( ٧ ) ساقط من ( ب ) و ( م ) .

( ٨ ) في ( م ) : ينصرف .

( ٩ ) انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٣٧/٦ ، الإنصاف ١٧٤/١١ ، ١٧٥ ، التنقيح ٢٩٨ ، الإقناع ٣٦٨/٤ ،

التوضيح ٤٤٣ .

( ١٠ ) قال في الإنصاف ( ٧٥/١١ ) : لم ينعزل ، على الصحيح من المذهب . أهـ .

=

وقيل : ينعزل .

فيؤخذ من هذه المسألة أن من أنهى شيئاً ، فولي بسبب إنهائه ولاية ، ثم تبين بطلان إنهائه ، أن ولايته لا تصح ؛ لأنها كالمعلقة على صحة الإنهاء .  
وهذه مسألة كثيرة الوقوع ، فليتنبها لها .

---

= انظر : الفروع ٤٣٩/٦ ، الإنصاف ٧٥/١١ ، المبدع ١٨/١٠ ، الرعاية الكبرى (٣/٢١٧، ٢١٨) .

## [ فصل : صفات القاضي ]

( فصل : ويشترط كون قاضي ) مُتَّصِفاً بعشر صفات ، أشير إليها بقوله : ( بالغاً عاقلاً ) ؛ لأن غير البالغ العاقل تحت ولاية غيره ، فلا يكون والياً على غيره<sup>(١)</sup> .

( ذكرراً )<sup>(٢)</sup> ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة " <sup>(٣)</sup> .

ولأن القاضي يحضره محافل<sup>(٤)</sup> الخصوم والرجال ، ويحتاج فيه إلى كمال الرأي وتمام العقل والفتنة ، والمرأة ناقصة العقل ، ضعيفة الرأي ، ليست أهلاً للحضور في محافل الرجال ، ولا تُقبل شهادتها ولو كان معها ألف امرأة ، ما لم يكن معهنّ رجل<sup>(٥)</sup> ، وقد نبّه الله سبحانه وتعالى على ضلالتهم ونسيانهم ، بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَيْهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ <sup>(٦)</sup> .

ولا تصلح<sup>(٧)</sup> للإمامة العظمى ، ولا لتولية البلدان ؛ ولهذا لم يُؤلّ النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من خلفائه ، امرأة قضاء<sup>(٨)</sup> .

---

(١) انظر : الأحكام السلطانية ٦٠ ، الهداية ١٢٣/٢ ، الكافي ٤٣٣/٤ ، المغني ٣١/٩ ، الشرح الكبير ١٦٢/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، المتع ١٨٦/٦ ، التسهيل ١٩٨ ، شرح الزرکشي ٤٣٦/٤ ، الفروع ٤٢١/٦ ، الإنصاف ١٧٦/١١ ، المبدع ١٩/١٠ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) أخرجه البخاري ( كتاب المغازي ، باب : كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقیصر ، وفي كتاب الفتن ، باب : حدثنا عثمان بن الهيثم ) ( ٧٠٩٩ ، ٤٤٢٥ ) ١٣٣٧/٣ ، ٢٢٢١/٤ .

(٤) في (م) : يحضر محافله .

المحافل : قال ابن منظور : حَفَلَ القوم يَحْفِلُوا حَفْلاً وَاحْتَفَلُوا : اجتمعوا واحتشدوا .

وعنده حفل من الناس ، أي جمع ....

والمَحْفِل : المجلس والمجتمع في غير مجلس أيضاً .... ويجمع على المحافل . أهد .

انظر : لسان العرب ، مادة ( حفل ) ١٥٧/١١ .

(٥) انظر : المغني ٣١/٩ ، الشرح الكبير ١٦٢/٦ .

(٦) سورة البقرة ( ٢٨٢ ) .

(٧) في (ف) و (س) : لاتصح . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) انظر : المغني ٣١/٩ ، الشرح الكبير ١٦٢/٦ .

( حرّاً ) ؛ لأن غير كامل الحرية منقوص بما فيه من الرق ، مشغول بخدمة السيد<sup>(١)</sup> ، فلم يكن أهلاً للقضاء ، كالمرأة<sup>(٢)</sup> .

[٢٥٥]

( مسلماً ) ؛ لأن الإسلام شرط للعدالة فأولى أن يكون \* شرطاً للقضاء<sup>(٣)</sup> .

( عدلاً<sup>(٤)</sup> ) ، ولو تائباً من قذف ) . نص على ذلك الإمام أحمد<sup>(٥)</sup> .

فلا يجوز تولية الفاسق ، ولا من فيه نقص يمنع قبول شهادته<sup>(٦)</sup> ؛ لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾<sup>(٧)</sup> .

فأمرنا بالتبيين عند قول الفاسق ، ولا يجوز أن يكون الحاكم ممن لا يُقبل قوله ، ويجب التبين عند حكمه<sup>(٨)</sup> .

ولأن الفاسق لا يجوز أن يكون شاهداً ، فلنلا يجوز أن يكون قاضياً أولى<sup>(٩)</sup> .

---

(١) في (ب) و (م) : بحقوق سيده .

(٢) انظر : الأحكام السلطانية ٦٠ ، الهداية ١٢٣/٢ ، الكافي ٤٢٣/٤ ، المغني ٣١/٩ ، الشرح الكبير

١٦٢/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، المتع ١٨٦/٦ ، التسهيل ١٩٨ ، شرح الزركشي

٤٣٦/٤ ، الفروع ٤٢١/٦ ، الإنصاف ١٧٦/١١ ، المبدع ١٩/١٠ .

(٣) انظر : المراجع السابقة

(٤) العدالة لغة : الاستقامة ، من العدل ضد الجور .

وشرعاً : استواء أحواله في دينه ، واعتدال أفعاله وأقواله .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( عدل ) ١٣٣١ ، المصباح المنير ، مادة ( عدل ) ١٥٠ ، المقنع ٣٤٧ ،

الإقناع ٤٣٧/٤ .

(٥) انظر : الأحكام السلطانية ٦٠ ، الهداية ١٢٣/٢ ، الكافي ٤٣٣/٤ ، المغني ٣١/٩ ، الشرح الكبير

١٦٢/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، المتع ١٨٧/٦ ، شرح الزركشي ٤٣٧/٤ ، التسهيل

١٩٨ ، الفروع ٤٢١/٦ ، الإنصاف ١٧٧/١١ ، المبدع ١٩/١٠ .

(٦) انظر : الفروع ٤٢١/٦ ، الإنصاف ١٧٧/١١ ، المبدع ١٩/١٠ .

(٧) انظر : المغني ٣١/٩ ، الشرح الكبير ١٩٢/٦ .

(٨) سورة الحجرات (٦) .

(٩) انظر : المرجعين السابقين .

(١٠) انظر : المغني ٣١/٨ ، الشرح الكبير ١٦٣، ١٦٢/٦ ، المتع ١٨٧/٦ ، المبدع ١٩/١٠ .



( سميعاً ) ؛ لأن الأصم لا يسمع كلام الخصمين<sup>(١)</sup> .

( بصيراً ) ؛ لأن الأعمى المدعى من المدعى عليه ، لا يعرف المقر من المقر له<sup>(٢)</sup> .

( متكلاً ) ؛ لأن الآخرس لا يمكنه النطق بالحكم ، ولا يفهم جميع الناس إشارته<sup>(٣)</sup> .

( مجتهداً )<sup>(٤)</sup> . قال في الفروع : إجماعاً<sup>(٥)</sup> .

ذكره ابن حزم ، وأنهم أجمعوا أنه لا يحل لحاكم ولا مفتٍ تقليد رجل ، فلا يحكم ولا يفتي إلا

بقوله<sup>(٦)</sup> .

ولأن فاقده الاجتهاد إنما يحكم بالتقليد ، والقاضي مأمور بالحكم بما أنزل الله<sup>(٧)</sup> .

ولقوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾<sup>(٨)</sup> .

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ ﴾<sup>(٩)</sup> إلى الله والرسول إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ

بالله واليوم الآخر<sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر : الأحكام السلطانية ٦٠ ، ٦١ ، الهداية ١٢٣/٢ ، الكافي ٤٣٤/٤ ، المغني ٣١/٩ ، الشرح

الكبير ١٦٢/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، المتمع ١٨٧/٦ ، شرح الزركشي ٤٤٠/٤ ،

التسهيل ١٩٨ ، الفروع ٤٢١/٦ ، الإنصاف ١٧٧/١١ ، المبدع ٢٠/١٩ ، ٢٠ .

(٢) انظر : المراجع السابقة ، عدا الأحكام السلطانية والإنصاف .

(٣) المجتهد : هو العالم بطرق الأحكام . قاله ابن قدامة في الكافي ٤٣٤/٤ .

وسياأتي تعريفه ص ٨٥٥ .

(٤) انظر : الهداية ١٢٣/٢ ، الكافي ٤٣٤/٤ ، المغني ٣٢/٩ ، الشرح الكبير ١٦٣/٦ ، المذهب الأحمد

٢١٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، المتمع ١٨٧/٦ ، الفروع ٤٢١/٦ ، الإنصاف ١٧٧/١١ ، المبدع ٢٠/١٠ .

(٥) الفروع ٤٢١/٦ .

(٦) قال ابن حزم : واتفقوا أنه لا يحل لقاضي ولا لمفتٍ تقليد رجل بعينه بعد موت رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله ، وسواء كان ذلك الرجل قديماً أو حديثاً . أهـ .

انظر : مراتب الإجماع ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٨) انظر : المتمع ١٨٧/٦ ، المبدع ٢٠/١٠ .

(٩) سورة النساء (١٠٥) .

(١٠) في (م) :: فروه . بسقوط : الدال .

(١١) سورة النساء (٥٩) .

ولقوله صلى الله عليه وسلم : " القضاة ثلاثة : اثنان في النار ، وواحد في الجنة ، رجل <sup>(١)</sup> عَلِمَ الحقَّ فقضى به ، فهو في الجنة ، ورجل قضى للناس على جهل ، فهو في النار ، ورجل جَارَ <sup>(٢)</sup> في الحكم ، فهو في النار " <sup>(٣)</sup> . رواه أبو داود ، ورجاله ثقات .

لأن المفتي لا يجوز أن يكون عامياً مُقلِّداً ، فالحاكم أولى <sup>(٤)</sup> .

وفي الإفصاح <sup>(٥)</sup> : أن الإجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة ، وأن الحق لا يخرج عنهم <sup>(٦)</sup> .

وقال الموفق في خطبة المغني : النسبة إلى إمام في الفروع ، كالأئمة الأربعة ، ليست بمذمومة ، فإن اختلافهم رحمة <sup>(٧)</sup> ، واتفقهم حجة قاطعة <sup>(٨)</sup> .

---

(١) في (م) : قاض .

(٢) في (م) : تجاوز . وفي الهامش : تجار .

(٣) أخرجه أبو داود كتاب الأقضية ، باب : في القاضي يخطئ ( ٣٥٧٣ ) ٢٩٩/٣ .

وقال : وهذا أصح شيء فيه . أهـ .

(٤) انظر : المغني ٣٢/٩ ، الشرح الكبير ١٦٣/٦ ، الممتع ١٨٧/٦ ، المبدع ٢٠/١٠ .

(٥) الإفصاح : تأليف الوزير أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي ( ٤٩٩ - ٥٦٠ هـ ) .

وأصل الكتاب ( الإفصاح عن معاني الصحاح ) في عدة مجلدات ، وهو شرح صحيح البخاري ومسلم ، إلا أن المؤلف لما وصل إلى حديث " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين " شرح الحديث ، وتكلم على معنى الفقه ، وذكر المسائل المتفق والمختلف عليها بين الأئمة الأربعة ، فأفرده الناس في كتاب باسم ( الإفصاح ) . وهو كتاب مطبوع .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢١٢/١ ، المقصد الأرشد ١٠٧/٣ ، المنهج الأحمد ١٧٩/٣ .

(٦) نص هذه العبارة ورد في : الفروع ٤٢١/٦ ، الإنصاف ١٧٨/١١ ، المبدع ٢٠/١٠ .

أما مقاله في الإفصاح فهو : والصحيح في هذه المسألة ، أن قول من قال : لا يجوز توليه قاضٍ حتى يكون من أهل الاجتهاد . فإنه إنما عني به ما كانت الحال عليه قبل استقرار ما استقر من هذه المذاهب ، التي اجتمعت الأمة على أن كلاً منها يجوز العمل به .... وانحصر الحق في أقاويلهم . أهـ .

انظر : الإفصاح ٣٤٣/٢ .

(٧) أي اختلافهم رحمة من حيث أن فيه رخصة وتوسعة على المسلمين .

انظر : مجموع الفتاوى ٨٠/٣٠ ، الفروع ٤٢١/٦ ، ٤٢٢ .

(٨) هذه العبارة بنصها في : الفروع ٤٢١/٦ ، والإنصاف ١٧٨/١١ .

( ولو ) كان اجتهاده ( في مذهب إمامه ) [ إذا ] <sup>(١)</sup> لم يوجد غير ( للضرورة ) .

واختاره في الترغيب <sup>(٢)</sup> .

واختار في الإفصاح ، والرعاية : أو مُقلِّداً <sup>(٣)</sup> .

قال <sup>(٤)</sup> في الإنصاف : قلت : وعليه العمل من مدة طويلة ، وإلا تعطلت أحكام الناس <sup>(٥)</sup> . انتهى .

( ف ) على ما اختاره في الترغيب ، وعلى ما قاله في الإنصاف ، فإنه ( يراعي ألفاظ إمامه ، و ) يراعي من أقواله ( متأخرها ، ويُقلِّد كبار مذهبه في ذلك ) ، أي في كون ذلك لفظ إمامه وفي كون هذا القول متأخر عن هذا القول ، ( ويحكم به ، ولو اعتقد خلافه ) <sup>(٦)</sup> .

قال في الفروع : وظاهره أنه يحكم ولو اعتقد خلافه ؛ لأنه مقلد ، و [ أنه ] <sup>(٧)</sup> لا يخرج عن الظاهر عنه ، فيتوجه مع الاستواء - أي استواء القولين عنده - الخلاف في مجتهد .

ثم قال بعد أسطر : ويجرم الحكم والفتوى بالهوى إجماعاً ، ويقول أو وجه من غير نظر في الترجيح إجماعاً ، ويجب أن يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه إجماعاً . قاله شيخنا <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> . انتهى .

---

= أما خطبة الموفق في المغني ، فقال فيها : وجعل في سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام ، مهَّد بهم قواعد الإسلام ، وأوضح بهم مشكلات الأحكام ، اتَّفَقَهم حُجَّة قاطعة ، واختلافهم رحمة واسعة . أهد .  
انظر : المغني ٣٢/١ .

(١) في (م) : إذ . بسقوط : الألف .

(٢) انظر : الفروع ٤٢٢/٦ ، الإنصاف ١٧٨/١١ ، المبدع ٢٠/١٠ .

(٣) انظر : الإفصاح ٣٤٣/٢ ، الرعاية الكبرى (٢١٥/٣) ، الفروع ٤٢٢/٦ ، الإنصاف ١٧٨/١١ ، المبدع ٢٠/١٠ .

(٤) في (س) : وقال .

(٥) الإنصاف ١٧٨/١١ .

(٦) انظر : الفروع ٤٢٣/٦ ، الإنصاف ١٧٩/١١ ، المبدع ٢٠/١٠ .

(٧) ساقط من (م) .

(٨) أي شيخ الإسلام ابن تيمية .

(٩) الفروع ٤٢٣/٦ .

ثم قال بعد ذلك : وقال شيخنا : الولاية لها ركنان : القوة والأمانة ، فالقوة في الحكم ترجع إلى العلم بالعدل وتنفيذ الحكم، والأمانة ترجع إلى خشية الله [ سبحانه ]<sup>(١)</sup> وتعالى ، وهذه الشروط تعتبر حسب الإمكان .

وتجب تولية الأمثل فالأمثل ، وأن على هذا يدل كلام أحمد وغيره ، فيؤلى لعدم أنفع الفاسقين وأقلهما شراً ، وأعدل المقلدين وأعرفهما بالتقليد<sup>(٢)</sup> .

وهو كما قال ، فإن المروذي نقل فيمن قال : لا أستطيع الحكم بالعدل : يصير الحكم إلى أعدل منه .

قال شيخنا : قال بعض العلماء : إذا لم يوجد إلا فاسق عالم ، أو جاهل دين<sup>(٣)</sup> قُدِّم ما الحاجة إليه أكثر إذا .

وقد وجدت بعض فضلاء أصحابنا في زماننا<sup>(٤)</sup> كتب للأئمة به ماوافق ذلك ، وهو مقاله أبو بكر الخوارزمي<sup>(٥)</sup> : الولاية أنثى تكبر وتصغر بواليتها ، ومطية<sup>(٦)</sup> تحسن وتقبح بمطيتها<sup>(٧)</sup> . فالأعمال بالعمال ، كما أن \* النساء بالرجال ، والصدور مجالس ذوي الكمال .

[٢٥٥ب]

(١) ساقط من (س) .

(٢) مذكوره في الفروع مختصر مما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في مجموع الفتاوى ٢٨/٢٥٣-٢٥٩ .

(٣) في (م) : دني .

(٤) في (س) : زمننا .

(٥) هو : أبو بكر محمد بن موسى بن محمد الخوارزمي ، ثم البغدادي (٤٠٣هـ) .

شيخ الحنفية ، وفقيههم ، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي ببغداد ، وكان فصيحا حسن التدريس ، دُعي إلى القضاء مراراً ، فامتنع .

انظر : البداية والنهاية ١١/٣٥١ ، سير أعلام النبلاء ١٧/٢٣٥ ، شذرات الذهب ٣/١٧٠ .

(٦) في (ف) : تكررت لفظة : مطية .

والمطية : البعير يُمتطى ظهره ، وجمعه المطايا ، يقع على الذكر والأنثى .

انظر : لسان العرب ، مادة (مط) ١٥/٢٨٦ .

(٧) في (م) : بمطيتها .

امتطأها وأمطأها : جعلها مطية .

انظر : لسان العرب ، مادة (مط) ١٥/٢٨٦ .

وقد عرف مما سبق أنه لا يعتبر غير ذلك<sup>(١)</sup>.

و ( لا ) يعتبر ( كونه كاتباً ) في الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمياً وهو سيد  
الحكام ، وليس [ من ]<sup>(٣)</sup> ضرورة الحكم [ معرفة ]<sup>(٤)</sup> الكتابة ، فلا يعتبر شرطها<sup>(٥)</sup>.  
( أو ) كونه ( ورعاً ، أو زاهداً ، أو يقظاً ، أو مُتَّبِعاً للقياس ) ، في الأصح في الجميع<sup>(٦)</sup> ، ( أو  
حَسَنَ الخُلُقِ . والأولى كونه كذلك ) ، كالأسنَّ مع مساواته للشباب في جميع الصفات<sup>(٧)</sup> .  
( وما يمنع التولية ابتداءً ، يمنعها دواماً )<sup>(٨)</sup> ، فمتى جُنَّ أو فَسَقَ أو وجد منه نحو ذلك ، أزال  
الولاية؛ لأن وجود العقل والعدالة ونحو ذلك شروط في صحة الولاية ، فتبطل بزوالها ؛ لفقد شرطها .  
( إلا فقد السمع والبصر فيما ثبت عنده<sup>(٩)</sup> ) في حال كونه سمياً وبصيراً ، ( ولم يحكم به ) حتى

(١) الفروع ٤٢٣/٦ ، ٤٢٤ .

(٢) والوجه الثاني : يشترط ؛ ليعلم مايكتبه كاتبه ، فيأمن من التحريف .

قال في الإنصاف ( ١٨٠/١١ ) : لا يشترط ذلك . وهو المذهب . أهـ .

انظر : الكافي ٤/٤٣٤ ، المغني ٩/٣٣ ، الشرح الكبير ٦/١٦٣ ، الفروع ٦/٤٢٢ ، الإنصاف  
١٨٠/١١ ، المبدع ١٠/٢١ .

(٣) زيادة من ( ز ) .

(٤) زيادة من ( م ) .

(٥) في ( م ) : شروطها .

(٦) والوجه الثاني : يشترك ذلك .

قال في الإنصاف ( ٢٠٠/١١ ) : الصحيح من المذهب .. لا يشترط في القاضي أن يكون ورعاً ، إنما  
يستحب ذلك فيه . أهـ .

وقال الزركشي في شرحه ( ٤/٤٤٠ ) : اختلف أيضاً في اشتراط كونه زاهداً ، والمذهب عدم الاشتراط . أهـ .  
انظر : المغني ٩/٣٣ ، الشرح الكبير ٦/١٦٦ ، شرح الزركشي ٤/٤٣٩ ، الفروع ٦/٤٢٣ ، الإنصاف  
١٨٠/١١ ، المبدع ١٠/٢١ .

(٧) انظر : الفروع ٦/٤٢٤ ، الإنصاف ١٨١/١١ ، المبدع ١٠/٢١ .

(٨) انظر : الفروع ٦/٤٣٦ ، الإنصاف ١٨١/١١ .

(٩) في ( م ) : عقده .

عمي أو طرش<sup>(١)</sup> ، ( فإن ولاية حكمه باقية فيه )<sup>(٢)</sup> ، فإنهما إنما منع منهما ابتداء ؛ لأن<sup>(٣)</sup> الأعمى لا يُفرَّق بين المدَّعي والمدَّعى عليه ، والأصم لا يُفرَّق بين اللفظ إذا سمعه ، فلا يمكنه الحكم .

فإذا كان قد [ عرفهما ]<sup>(٤)</sup> قبل العمى ، وسمع منهما قبل الصمم ، وثبت عنده احكام عليه من الخصم [ واللفظ ]<sup>(٥)</sup> ، لم يمنع العمى والصمم الحكم ؛ لأن فقدهما ليس من مقومات الاجتهاد ، فيصح الحكم منه مستنداً إلى حال السمع والبصر ، وإذا جاز الحكم مع ذلك ، لم يوجب ذلك العزل عن الولاية ، بخلاف غيرهما من الفسق والجنون والردّة ونحوها .

( ويتعيّن عزله ) أي عزل القاضي ( مع مرض يمنعه القضاء )<sup>(٦)</sup> .

قال في الإنصاف : لو مرض مرضاً يمنعه القضاء ، تعين عزله .

قدّمه في الفروع .

وقال المصنف ، والشارح<sup>(٧)</sup> : ينزل<sup>(٨)</sup> . ومراده بالمصنّف : الموفّق<sup>(٩)</sup> .

---

(١) الطَّرَشُ : الصَّمَمُ .

وقيل : هو أهون الصَّمَمِ

انظر : لسان العرب ، مادة ( طرش ) ٣١١/٦ .

(٢) انظر : المحرر ٢/٢٠٣ ، شرح الزركشي ٤/٤٤١ ، الفروع ٦/٤٣٦ ، الإنصاف ١١/١٨١ ، ١٨٢ .

(٣) في (م) : ولأن .

(٤) في (م) : عرفها . بسقوط : الميم .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) انظر : المغني ٩/٧٥ ، الشرح الكبير ٦/١٦١ ، الفروع ٦/٤٣٦ .

(٧) الشارح : هو شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي .

وقد شرح كتاب ( المقنع ) في كتابه : الشرح الكبير .

انظر تصحيح الفروع ١/٤٩ ، كشف القناع ١/٢٩ ، المدخل ٤١٤ . وانظر ترجمته ص ٦١٣ .

(٨) الإنصاف ١١/١٨٢ .

(٩) الموفّق : هو موفّق الدين عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي .

مؤلّف : المغني والكافي والمقنع وغيرها .

وقد تقدمت ترجمته ص ٢١٠ .

( ويصح أن يولَّى عبدٌ إمارةً سرِّيةً<sup>(١)</sup> ، وقسِّمَ صدقةً ، و ) قسِّمَ ( فَيءٌ<sup>(٢)</sup> ) ، وإمامة صلاة<sup>(٣)</sup> ) .

قال في الإنصاف : يصح ولاية العبد إمارة السرايا ، وقسِّم الصدقات والفَيء ، وإمامة الصلاة . ذكره القاضي محل وفاق<sup>(٤)</sup> .

( والمجتهد ) مأخوذ من الاجتهاد<sup>(٥)</sup> ، وهو : استفراغ الفقيه وسعه ليحصل<sup>(٦)</sup> ظن بحكم شرعي<sup>(٧)</sup> .

وهو : ( من يعرف [ من ]<sup>(٨)</sup> الكتاب ) أي كتاب الله سبحانه وتعالى ، ( و ) من ( السنة ) أي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٩)</sup> :

(١) السَّرِّيَّة : قطعة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة ، تُبعث إلى العدو ، وجمعها سرايا .

انظر : المطلع ٢١٥ .

(٢) الفَيء : ما يرجع إلى المسلمين من الغنيمة من أموال الكفار . قاله في طلبه الطلبة .

وقال القاضي في الأحكام السلطانية : أموال الفَيء والغنيمة : ما وصلت من المشركين ، أو كانوا سبب وصولها . أ هـ .

انظر : طلبه الطلبة ١٨٨ ، الأحكام السلطانية ١٣٦ .

(٣) انظر : المبدع ١٩/١٠ .

(٤) الإنصاف ١٧٦/١١ .

(٥) الاجتهاد في اللغة : مأخوذ من الجهد ، بفتح الميم وضمها ، وهو الوسع والطاقة ، والمشقة .

انظر : الصحاح ، مادة ( جهد ) ٤٦٠/٢ ، لسان العرب ، مادة ( جهد ) ١٣٣/٣ ، القاموس المحيط ،

مادة ( جهد ) ٣٥١ ، المصباح المنير ، مادة ( جهد ) ٤٣ .

(٦) في (ب) و (م) : لتحصيل .

(٧) هذا هو التعريف الاصطلاحي ، وقد ورد في المبدع ٢٢/١٠ .

وقال الموفق في الروضة : وهو في عرف الفقهاء مخصوص ببذل المجهود في العلم بأحكام الشرع . أ هـ .

وقال الآمدي في الأحكام ، وابن بدران في المدخل : هو استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام

الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد . أ هـ .

انظر : الروضة ٤٠١/٢ ، الأحكام للآمدي ١٦٢/٤ ، المدخل ٣٦٧ .

وانظر أيضاً : كشف الأسرار للنسفي ٣٠١/٢ ، المستصفى ٣٥٠/٢ ، شرح الورقات ١٤٤ ،

كشف الأسرار للبخاري ١٤/٤ ، شرح التلويح ١١٧/٢ ، غاية الوصول ١٤٧ ، شرح الكوكب المنير

٤٥٨/٤ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) قال في الهداية (١٢٣/٢) : يفتقر الاجتهاد إلى معرفة ستة أشياء : الكتاب ، والسُّنة ، والإجماع ،

والقياس ، واختلاف العلماء ، ولسان العرب . أ هـ .

- ( الحقيقة ) [ من القول ]<sup>(١)</sup> وهي : اللفظ المستعمل [ في وضع أول<sup>(٢)</sup> ] .
- ( وانجاز ) ، وهو : اللفظ المستعمل [ في غير وضع أول<sup>(٣)</sup> ] .
- زاد بعضهم : على وجه يصح استعماله فيه<sup>(٤)</sup> .
- ( والأمر ) ، وهو : القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به<sup>(٥)</sup> .
- ( والنهي ) ، وهو : اقتضاء كفّ عن فعلٍ لا بقول<sup>(٦)</sup> كف<sup>(٧)</sup> .
- ( والمُجْمَل ) ، وهو : ما لا يفهم منه عند الإطلاق شيء<sup>(٨)</sup> .
- ( والمُبيّن ) ، وهو : الشيء المُخرَج من حيز الإشكال إلى حيز التَّجَلّي والوضوح<sup>(٩)</sup> .
- وقال الشافعي : هو اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول ، متشعبة<sup>(١٠)</sup> الفروع<sup>(١١)</sup> .

- 
- = وقال في المغني (٣٢/٨) : شرط الاجتهاد معرفة ستة أشياء : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والاختلاف ، والقياس ، ولسان العرب . أهـ .
- انظر : الأحكام السلطانية ٦١، ٦٢ ، الهداية ١٢٣/٢، ١٢٤ ، المغني ٣٢/٨ ، الشرح الكبير ١٦٣/٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، شرح الزركشي ٤٤١/٤، ٤٤٢ ، الفروع ٤٢٥/٦ ، المبدع ٢٢/١٠-٢٤ .
- (١) ساقط من (م) .
- (٢) انظر : المطلع ٣٨٩ ، المبدع ٢٢/١٠ .
- (٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .
- (٤) انظر : المبدع ٢٢/١٠ .
- (٥) انظر : المرجع السابق .
- (٦) انظر : المطلع ٣٩٣ ، المبدع ٢٢/١٠ ، الروضة ٦٢/٢، ٦٣ .
- (٧) في (ب) : لا يقول . وفي (م) : لانقول .
- (٨) انظر : المبدع ٢٢/١٠ .
- (٩) انظر : المطلع ٣٩٣ ، المبدع ٢٢/١٠ ، الروضة ٤٢/٢، ٤٣ .
- (١٠) انظر : المبدع ٢٢/١٠ ، الروضة ٥٢/٢، ٥٣ .
- (١١) في (م) : متشعبة .
- (١٢) انظر : الرسالة ٢١ .



- (والمُحكَم) ، هو : اللفظ المتضح المعنى<sup>(١)</sup> .
- (والمُتشابه) : مقابله ، إما لاشتراك أو ظهور تشبيه<sup>(٢)</sup> .
- (والعام) : مادل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً<sup>(٣)</sup> .
- (والخاص) : قصر العام على [ بعض ]<sup>(٤)</sup> مسمياته<sup>(٥)</sup> .
- (والمُطلق) : مادل على شائع في جنسه<sup>(٦)</sup> .
- (والمُقَيَّد) ، هو : مادل على شيء معين<sup>(٧)</sup> .
- (والتاسخ) ، هو : الرافع لحكم شرعي<sup>(٨)</sup> .
- (والمسوخ) ، هو : ما ارتفع حكمه شرعاً بعد ثبوته شرعاً<sup>(٩)</sup> .
- (والمُسْتَشْنَى) ، هو : المخرج يالا ، وما في معناها من لفظ شامل له<sup>(١٠)</sup> .
- (والمُسْتَشْنَى منه) هو : العام المخصوص بإخراج بعض مادل عليه [ بإلا ]<sup>(١١)</sup> ، و<sup>(١٢)</sup> ما في معناها<sup>(١٣)</sup> .
- (و) يعرف ( صحيح السُّنة ) ، وهو : مانقله العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة<sup>(١٤)</sup> .

- 
- (١)(٢) انظر : المبدع ٢٢/١٠ ، الروضة ١٨٦، ١٨٥/١ .
- (٣) انظر : المبدع ٢٢/١٠ .
- (٤) ساقط من (ب) .
- (٥) انظر : المرجع السابق .
- (٦)(٧) انظر : المطلع ٣٩٤ ، المبدع ٢٢/١٠ ، الروضة ١٩١/٢ .
- (٨)(٩) انظر : المطلع ٣٩٤ ، المبدع ٢٢/١٠ .
- (١٠) انظر : المطلع ٣٩٤ ، المبدع ٢٢/١٠ .
- (١١) في (س) با . بسقوط : لا .
- (١٢) في (م) : أو .
- (١٣) انظر : المرجعين السابقين .
- (١٤) انظر : المطلع ٣٩٤ ، المبدع ٢٢/١٠ ، علوم الحديث ٨ ، الباعث الحثيث ١٩ .

( وسقيهما ) أي سقيم السنة ، وهو : ما لم يوجد فيه شروط الصحة ، كالمنقطع<sup>(١)</sup> ، والمنكر<sup>(٢)</sup> ، والشاذ<sup>(٣)</sup> وغيرها<sup>(٤)</sup> .

( و ) يعرف ( متواترها ) ، وهو الخبر الذي نقله جمع لا يتصور تواطؤهم على الكذب ، مستويًا<sup>(٥)</sup> في ذلك \* طرفاه ووسطه<sup>(٦)</sup> .

والحق أنه لا ينحصر في عدد ، بل يُستدل بحصول العلم على حصول العدد .

والعلم الحاصل عنه ضروري ، في الأصح<sup>(٧)</sup> .

( و ) يعرف ( آحادها ) أي آحاد السنّة ، وهي<sup>(٨)</sup> : ما عدا التواتر ، وليس المراد به أن يكون راويه واحداً<sup>(٩)</sup> ، بل كل ما لم يبلغ التواتر فهو آحاد<sup>(١٠)</sup> .

( و ) : يعرف ( مُسنَدُها ) أي مسند السنة ، وهو : ما اتصل إسناده من رواته إلى منتهاه<sup>(١١)</sup> .

وأكثر استعماله فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) يرد تعريف المنقطع قريباً .

(٢) المنكر : قيل : هو ما تفرد به من ليس ثقة ولا ضابطاً .

وقيل : هو الفرد الذي لا يُعرف متنه من غير راويه .

انظر : المنهل الروي ٥٧ ، المقنع لابن الملقن ١/١٧٩ ، علوم الحديث ٨٧ .

(٣) الشاذ : ما روى الثقة مخالفاً لما رواه الناس .

انظر : المنهل الروي ٥٦ ، المقنع لابن الملقن ١/١٦٥ ، مقدمة علوم الحديث ٨٣ .

(٤) انظر : المطلع ٣٩٤، ٣٩٥ ، المبدع ١٠/٢٢ ، علوم الحديث ٨، ٤٨ ، الباعث الحثيث ١٩، ٤٢ .

(٥) في (ف) و (ب) و (م) و (ز) : مستوفياً . وما أثبتته من (م) .

(٦) انظر : المطلع ٣٩٥ ، المبدع ١٠/٢٢ ، شرح الورقات للمحلي ١٢٣ ، المقنع لابن الملقن ٤٣٦ .

(٧) انظر : المطلع ٣٩٥ ، المبدع ١٠/٢٣ ، المقنع لابن الملقن ٢/٤٣٨ .

(٨) في (م) : وهو .

(٩) في (م) : رواية واحدة .

(١٠) انظر : المطلع ٣٩٥ ، المبدع ١٠/٢٣ .

(١١) انظر : المطلع ٣٩٥ ، المبدع ١٠/٢٣ ، المقنع لابن الملقن ١/١٠٩ ، علوم الحديث ٤٩ .

(١٢) انظر : المطلع ٣٩٥ ، المبدع ١٠/٢٣ .

( و ) يعرف ( المنقطع ) من الأحاديث ، وهو : ما لم يتصل سنده على أي وجه كان الإنقطاع<sup>(١)</sup> .

وزاد بعضهم : ( و ) يعرف ( مُرْسَلُهَا ) أي مرسل السنة ، وهو : قول غير الصحابي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> .

وأما مرسل الصحابي ، فهو حجة عند الجمهور<sup>(٣)</sup> .

( و ) يعرف ( مُتَّصِلُهَا ) أي متصل السنة ، وهو : ما اتصل إسناده ، وكان كل واحد من رواه سمعه [ ممن ]<sup>(٤)</sup> فوقه ، سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً<sup>(٥)</sup> .

( مما يتعلق بالأحكام ) خاصة<sup>(٦)</sup> .

وظاهر ما تقدم أنه لا يجب على المجتهد حفظ القرآن ، وإنما المتعين عليه حفظ خمسمائة آية<sup>(٧)</sup> ، كما نقله المَعْظَم<sup>(٨)</sup> ؛ لأن المجتهد هو من يعرف الصواب بدليله ، كالمجتهد في القبلية .

---

(١) انظر : المطلع ٣٩٥ ، المبدع ٢٣/١٠ ، المقنع لابن الملتن ١٤١/١ .

(٢) انظر : المبدع ٢٣/١٠ .

(٣) انظر : المطلع ٣٩٥ ، المبدع ٢٣/١٠ .

(٤) في (م) : من . بسقوط : الميم .

(٥) انظر : المطلع ٣٩٥ ، المبدع ٢٣/١٠ ، المقنع لابن الملتن ١١٣/١ ، علوم الحديث ٥٠ .

(٦) أي يعرف مما سبق ما يتعلق بالأحكام خاصة .

انظر : الهداية ١٢٣/٢ ، المغني ٣٢/٩ ، الشرح الكبير ١٦٣/٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، شرح الزركشي

٤/٤٤١، ٤٤٢ ، الفروع ٤٢٥/٦ ، المبدع ٢٣/١٠ .

(٧) قال ابن النجار في شرح الكوكب المنير : وقد ذكروا أن الآيات خمسمائة آية ، وكأنهم أرادوا ما هو

مقصود به الأحكام بدلالة المطابقة ، أما بدلالة الالتزام فغالب القرآن ، بل كله ؛ لأنه لا يخلو شيء منه عن حكم يُستنبط منه . أهـ .

وقال الشوكاني في إرشاد الفحول : ودعوى الانحصار في هذا المقدار إنما هو باعتبار الظاهر ، للقطع بأن

في الكتاب العزيز من الآيات التي تُستخرج منها الأحكام الشرعية أضعاف ذلك . أهـ .

انظر : شرح الكوكب المنير ٤٦٠/٤ ، إرشاد الفحول ٨٣٤/٣ .

(٨) انظر : الروضة ٤٠٢/٢ ، المستصفى ٣٥٠/٢ ، كشف الأسرار للنسفي ٣٠٢/٢ ، شرح تنقيح الفصول

٤٣٧ ، إرشاد الفحول ٨٣٤/٣ ، تيسير التحرير ١٨١/٤ ، كشف الأسرار للبخاري ١٥/٤ ، المغني

٣٢/٩ ، الشرح الكبير ٦٣/٦ ، المبدع ٢٣/١٠ .

ولكل من<sup>(١)</sup> ذكرنا دلالة لا يمكن معرفتها إلا بمعرفة ، فوجب معرفة ذلك ليعرف دلالة ، ووقف الاجتهاد على معرفة ذلك<sup>(٢)</sup> .

( و ) يَعْرِفُ ( الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ )<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه إذا كان الحكم مجمعاً عليه يكون الاجتهاد فيه خطأ ، فيحتاج إلى العلم به ، لتلا يؤديه الدليل إلى مخالفته فيكون مخطئاً قطعاً .

ويحتاج إلى معرفة المختلف فيه ، وأقوال الأئمة فيه ؛ لتلا يؤديه اجتهاده إلى قول يخرج عن أقوال السلف ، وذلك لا يجوز عند من يقول : لا يجوز إحداث قول في المختلف فيه لا قائل به .

( و ) يعرف ( القياس ) ، وهو : رد فرع إلى أصل<sup>(٤)</sup> .

( و ) يعرف ( شروطه ) ؛ لأنه ليس كل مسألة يوجد فيها نص ، فاحتيج إلى القياس ليعلم به الحكم فيما لا نص فيه<sup>(٥)</sup> برده إلى أصله .

( وكيف يستنبط ) القياس<sup>(٦)</sup> ؟ فإنه تارة ينظر إلى الأصل ، وتارة إلى الفرع ، وتارة إلى العلة ، على الكيفية المذكورة في محالها<sup>(٧)</sup> .

( و ) يعرف ( العربية المتداولة بالخراسان والشام والعراق )<sup>(٨)</sup> .

قال في المستوعب ، والمحرر : واليمن<sup>(٩)</sup> .

---

(١) في (ب) : مما . وفي (م) و (ز) : ما . وفي (س) : من .

(٢) انظر : المبدع ٢٣/١٠ .

(٣) انظر : الأحكام السلطانية ٦١ ، الهداية ١٢٣/٢ ، المغني ٣٢/٩ ، الشرح الكبير ١٦٤/٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، شرح الزركشي ٤٤٢/٤ ، الفروع ٤٢٥/٦ ، المبدع ٢٣/١٠ .

(٤) انظر : المطلع ٣٩٦ ، المبدع ٢٣/١٠ .

(٥) في (ب) : زيادة : أي ومن في بوادي هذه البلاد من العرب .  
وهذه العبارة ترد قريباً .

(٦) انظر : الهداية ١٢٣/٢ ، المغني ٣٢/٩ ، الشرح الكبير ١٦٤/٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، شرح الزركشي ٤٤٢/٤ ، الفروع ٤٢٥/٦ ، المبدع ٢٣/١٠ .

(٧) في (م) : محلها .

(٨) انظر : صفة الفتوى ١٦ ، الهداية ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، شرح الزركشي ٤٤٢/٤ ، الفروع ٤٢٥/٦ ، المبدع ٢٤، ٢٣/١٠ .

(٩) انظر : المستوعب (١٥٨/٢) ، المحرر ٢٠٣/٢ .

( ومايواليهم ) أي ومن في بوادي هذه البلاد من العرب<sup>(١)</sup> .

قيل : المراد بالعربية الإعراب والألفاظ العربية<sup>(٢)</sup> .

والأشهر أنها اللغة العربية من حيث اختصاصها بأحوال هي : الإعراب ، لا توجد في غيرها من اللغات ؛ ليعرف بذلك استنباط الأحكام من أصناف علوم الكتاب والسنة<sup>(٣)</sup> .

وقد نصَّ أحمد على اشتراط ذلك في المفتي ، فالقاضي<sup>(٤)</sup> مثله بل أشد<sup>(٥)</sup> .

وكل ذلك مذكور في أصول الفقه وفروعه<sup>(٦)</sup> .

( فمن ) وقَفَ عليه ورُزِقَ فهمه ، و ( عرف أكثر ذلك فقط ، صَلَحَ للفتيا والقضاء ) ؛ لأنه صار يمكنه الاستنباط والاجتهاد والترجيح بين الأقول<sup>(٧)</sup> .

وبالله التوفيق لصالح الأعمال .

قال في آداب المفتي : ولا يضر جهله ببعض<sup>(٨)</sup> ذلك لشبهة أو إشكال ، لكن يكفيه معرفة وجوه دلالة الأدلة ، ويكفيه<sup>(٩)</sup> أخذ الأحكام من لفظها ومعناها<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) انظر: صفة الفتوى ١٦ ، الهداية ١٢٤/٢ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، شرح الزركشي ٤٤٢/٤ ، المبدع ٢٤/١٠ .

(٢) انظر : المطلع ٣٩٦ ، المبدع ٢٤/١٠ .

(٣) انظر : المبدع ٢٥،٢٤/١٠ .

(٤) في (س) : والقاضي .

(٥) انظر : المرجع السابق .

(٦) انظر هذه الشروط في : العُدَّة للقاضي ١٥٩٤/٤ ، الروضة ٤٠١/٢ ، تيسير التحرير ١٨٠/٤ ،

المستصفى ٣٥٠/٢ ، كشف الأسرار للبخاري ١٥/٤ ، شرح التلويح ١١٧/٢ ، كشف الأسرار للنسفي

٣١٠/٢ ، الإحكام للآمدي ١٦٢/٤ ، فواتح الرحموت ٣٦٣/٢ ، غاية الوصول ١٤٧ ، إرشاد الفحول

٨٣٤/٣ ، صفة الفتوى ١٦ ، الهداية ١٢٣/٢ ، المغني ٣٢/٩ ، الشرح الكبير ١٦٣/٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ،

شرح الزركشي ٤٤١/٤ ، الفروع ٤٢٥/٦ ، المبدع ٢٢/١٠ .

(٧) انظر : صفة الفتوى ١٦ ، المغني ٣٣/٩ ، الشرح الكبير ١٦٥/٦ ، المحرر ٢٠٣/٢ ، المتمع ١٨٨/٦ ،

الفروع ٤٢٥/٦ ، الإنصاف ١٨٣/١١ ، المبدع ٢٤/١٠ .

(٨) في (م) : جهالة بعض .

(٩) في (م) : وكيفية .

(١٠) صفة الفتوى ١٦ .

زاد ابن عقيل في التذكرة<sup>(١)</sup> : ويعرف الاستدلال ، واستصحاب الحال ، والقدرة على إبطال شبهة<sup>(٢)</sup> المخالف ، وإقامة الدلائل على مذهبه<sup>(٣)</sup> . انتهى .

- 
- (١) التذكرة : تأليف أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي (٤٣١-٥١٣هـ) .  
وهو كتاب في الفقه في مجلد واحد ، جعله على قول واحد في المذهب ، مما صححه واختاره ، ولا يخلو من سرد الأدلة في بعض الأحيان .  
وللكتاب مخطوطة في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى ، إلا أن فيه تأخير وتقديم وسقط في بعض الكتب والأبواب .  
انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١/١٢٩ ، المنهج الأحمد ٣/٩١ ، المخل ٤٣٢ .
- (٢) في (م) : الشبهة .
- (٣) لم أجده في نسخة جامعة أم القرى ، بسبب سواقط وتقديم وتأخير في المخطوطة .  
انظر : شرح الزركشي ٤/٤٤٢ ، الإنصاف ١١/١٨٣ .

## [ فصل : في التحكيم ]

( فصل : وإن حَكَمَ ) ، بتشديد الكاف ، ( [ اثنان ] <sup>(١)</sup> فأكثر ، بينهما ) رجلاً ( صالحاً للقضاء )  
يعني متصفاً بصلاحيته للقضاء ، فحَكَمَ بينهما ، ( نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولّاه إمام أو  
نائبه ) ، في الأصح <sup>(٢)</sup> ؛ لما روى أبو شريح <sup>(٣)</sup> ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : " إن الله هو  
الحَكَمُ \* فَلِمَ تُكْنِي <sup>(٤)</sup> أبا الحَكَمِ ؟ قال : إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحَكَمْتُ <sup>(٥)</sup> بينهم فريضتي <sup>(٦)</sup> [ ٢٥٦ ب ]  
عليّ الفريقان .

قال : ما أحسن هذا ، فمن أكبر ولدك ؟ قال : شَرِيحُ . قال : فأنت أبو شريح <sup>(٧)</sup> . أخرجه  
النسائي .

وَرُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من حَكَمَ بين اثنين تراضيا به ، فلم يعدل بينهما ،  
فهو ملعون " <sup>(٨)</sup> .

(١) ساقط من (س) .

(٢) قال في الإنصاف ( ١١ / ١٩٧ ، ١٩٨ ) : وهو المذهب ...

وقال القاضي : لا ينفذ إلا في الأموال خاصة . أهـ .

انظر : الهداية ١٢٢ / ٢ ، الكافي ٤٣٦ / ٤ ، المغني ٧٧ / ٩ ، الشرح الكبير ١٦٥ / ٦ ، المحرر ٢٠٣ / ٢ ، الممتع  
١٩٠ / ٦ ، الفروع ٤٤٠ / ٦ ، الإنصاف ١٩٨ ، ١٩٧ / ١١ ، المبدع ٢٧ ، ٢٦ / ١٠ .

(٣) أبو شريح هو : هانئ بن يزيد بن نهيك بن سفيان بن الضَّبَاب المذحجي الحارثي .  
وهو مشهور بكنيته ، شهد المشاهد كلها ن روى عنه ابنه شريح ، وكان ابنه من كبار التابعين ، ومن كبار  
أصحاب علي ، رضي الله عنهم .

انظر : الاستيعاب ٤ / ٩٦ ، ٢٥٠ ، أسد الغابة ٧ / ٥ ، الإصابة ٤١١ / ٦ .

(٤) في (ف) و (ب) و (س) : تكني . وفي (م) : فلاتكني . ومأثبته من (ز) .

(٥) في (م) : فأحكم .

(٦) في (ف) و (س) : فرضوا فريضتي .

(٧) أخرجه النسائي ( كتاب آداب القضاة ، إذا حَكَمُوا رجلاً فقاضى بينهم ) ٢٢٧ ، ٢٢٦ / ٨ .

(٨) ذكره ابن الجوزي في كتابه التحقيق في أحاديث الخلاف ٣٨٤ / ٢ .

من حديث عبد الله بن جراد ، الذي رواه أبو بكر عبد العزيز ، غلام الخلال .

وقد عزاه ابن حجر في التلخيص إلى ابن الجوزي أيضاً في كتابه التحقيق .

انظر : التلخيص الحبير ١٥٦٠ / ٤ .

ولولا أن حكمه يلزمهما ، لما لحقه هذا الذم .

و " لأن عمر وأبياً تحاكما إلى زيد بن ثابت " (١) .

و " تحاكم عثمان وطلحة إلى جبير بن مطعم " (٢) .

ولم يكن أحدٌ من ذكرنا قاضياً .

( لكن لكل منهما ) أي من المتحاكمين ( الرجوع ) عن تحكيمه ( قبل شروعه في الحكم ) ؛ لأنه لا يلزم حكمه إلا برضى الخصمين ، أشبه رجوع الموكل عن التوكيل قبل التصرف فيما وكل فيه (٣) .

وقال القاضي : لا ينفذ حكم غير من ولاه الإمام إلا في المال خاصة (٤) .

(١) عن الشعبي قال : " كان بين عمر وأبي ، رضي الله عنهما ، خصومة ، فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلاً . قال : فجعل بينهما زيد بن ثابت ، قال : فأتوه ، قال : فقال عمر رضي الله عنه : أتيناك لتحكم بيننا ، وفي بيته يؤتى الحكم ... " .

أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : القاضي لا يحكم لنفسه ، وباب : ماجاء في التحكيم ) (٢١٠٩٨، ٢١٠٩٦) ١٥/١٥٥، ١٥٦ .

(٢) هو : جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي القرشي (٥٧هـ) .

كان من حلماء قريش وساداتهم ، وكان من أعلمهم بالنسب .

قيل إنه : أسلم يوم الفتح ، وقيل : غير ذلك .

وقد كلف النبي صلى الله عليه وسلم في أسارى بدر ، وأبوه ( مطعم بن عدي ) هو الذي أجاز النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم من الطائف .

انظر : أسد الغابة ١/٣١٠ ، الاستيعاب ١/٣٠٣ ، الإصابة ١/٥٧٠ .

(٣) عن أبي مليكة " أن عثمان ابتاع من طلحة بن عبيد الله أرضاً بالمدينة ناقلة بأرض له بالكوفة ، فلما تباينا ندم عثمان ، ثم قال : بايعتك ما لم أره . فقال طلحة : إنما النظر لي ، إنما ابتعت مغيباً ، وأما أنت فقد رأيت ما ابتعت . فجعل بينهما حكماً ، فحكما جبير بن مطعم ، فقضى على عثمان أن البيع جائز ، وأن النظر لطلحة أنه ابتاع مغيباً " .

أخرجه البيهقي ( كتاب البيوع ، باب : من قال يجوز بيع العين الغائبة ) (١٠٥٦١) ٨/٩٥، ٩٦ .

(٤) انظر : الكافي ٤/٤٣٦ ، المغني ٩/٧٨ ، الشرح الكبير ٦/١٦٥ ، الإنصاف ١١/١٥٩ ، المبدع ١٠/٢٧ .

(٥) انظر : المقنع ٣٣٦ ، الكافي ٤/٤٣٦ ، الإنصاف ١١/١٩٨ .



وعلى الأول الذي هو المذهب<sup>(١)</sup>، له أن يشهد على نفسه بحكمه ، ويلزم الأحكام قبوله<sup>(٢)</sup> .

وكتابه [ ككتاب ] حاكم الإمام<sup>(٣)</sup> .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

وفي عُمَد الأدلة<sup>(٤)</sup> - بعد ذكر التحكيم - : وكذا يجوز أن يتولى [ مُتَقَدِّمُوا ]<sup>(٥)</sup> الأسواق والمساجد، الوساطات<sup>(٦)</sup>، والصلح عند الفورة<sup>(٧)</sup> والمخاصمة، وصلاة الجنازة، وتفويض المال إلى الأوصياء، وتفرقة زكاته بنفسه، وإقامة الحدود على رقيقه، وخروج طائفة إلى الجهاد تلصصاً<sup>(٨)</sup> [ على

---

(١) انظر : الإنصاف ١١/١٩٧، ١٩٨ .

(٢) انظر : المبدع ٢٨/١٠ .

(٣) في (م) : كتاب . بسقوط : الكاف .

(٤) انظر : المغني ٩/٧٨، الشرح الكبير ٦/١٦٥، الإنصاف ١١/١٩٨، المبدع ١٠/٢٨ .

(٥) عُمَد الأدلة : تأليف أبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي ( ٤٣١-٥١٣ هـ ) .

وهو كتاب في الفقه ، وهو من كتب الخلاف .

وقد سُئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية عن معرفة الأصح أو الأرجح في مسائل الخلاف فيها مطلق ، وردت في

الكافي والمحرر والمقنع وغيرها .

فأجاب : أما هذه الكتب التي يذكر فيها روايتان أو وجهان ، ولا يذكر فيها الصحيح ، فطالب العلم

يمكنه معرفة ذلك من كتب أخرى ، مثل : كتاب التعليق للقاضي أبي يعلى ... وعمد الأدلة لابن عقيل ..

وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف ، ويذكر فيها الراجح . أهـ .

انظر : مجموع الفتاوى ٢٠/٢٢٧، ذيل طبقات الحنابلة ١/١٢٩، المنهج الأحمد ٣/٩١، المدخل المفصل

٣/٩٠٣ .

(٦) في (م) : مقدموا . بسقوط : التاء .

(٧) في (م) : والوساطات .

(٨) قال ابن منظور: الفائز : المنتشر الغضب من الدواب وغيرها .

ويقال للرجل إذا غضب : فارفأه ، وثار ثأره ، أي انتشر غضبه . أهـ .

انظر : لسان العرب ، مادة ( فور ) ٥/٦٧ .

(٩) تلصص : تجسس .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( لصص ) ٢/٨٢٥ .

دار حرب] <sup>(١)</sup> [وبياتا] <sup>(٢)</sup> ، وعمارة المساجد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتعزيز لعبادة وإمام، وأشبه ذلك <sup>(٣)</sup> .

وقال في المستوعب عن حكاية : وينبغي أن يشهد عليهما بالرضى بحكمه قبل أن يحكم بينهما ؛  
لئلا يجحد المحكوم عليه منهما أنه حكمه ، فلا يقبل قوله عليه إلا بيينة <sup>(٤)</sup> ، انتهى .

---

(١) ساقط من (ب) و (م) و (س) .

(٢) بَيَّتَ العدو : أي أوقع بهم ليلاً . والاسم: البَيَاتُ .

انظر : الصحاح ، مادة (بيت) ٢٤٥/١ .

(٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : الفروع ٤٤١/٦ ، الإنصاف ١٩٩/١١ ، الإقناع ٣٧٧/٤ .

(٥) المستوعب (١٥٧/٢) أ .

## [ باب : أدب القاضي ]

هذا ( باب أدب القاضي . وهو ) أي وأدبه ( أخلاقه التي ينبغي ) له ( التخلُّق بها . والتخلُّق : صورته الباطنة )<sup>(١)</sup> .

والحاصل أن هذا الباب معقود لما يجب على القاضي أن يأخذ به نفسه وأعوانه من الآداب والقوانين التي ينضبط<sup>(٢)</sup> بها أمور القضاء ، وتحفظهم عن الميل والزيغ .

إذا علمت ذلك ، فإنه ( يُسن كونه ) أي كون القاضي : ( قوياً بلا عنف ) ، وهو ضد الرُّفق ؛ وذلك لئلا يطمع فيه الظالم<sup>(٣)</sup> .

( كَيْناً بلا ضعف ) ؛ لئلا يهابه صاحب الحق<sup>(٤)</sup> .

( حليماً ) ؛ لئلا يغضب من كلام الخصم ، فيمنعه ذلك من الحكم بينهم<sup>(٥)</sup> .

( متأنياً ) اسم فاعل من التأنى ، وهو ضد العجلة ؛ لئلا تؤدي عجلته إلى مالا ينبغي<sup>(٦)</sup> .

( متفطناً ) ؛ لئلا يُخدع من بعض الخصوم لغرّة<sup>(٧)</sup> .

قال في شرح المقنع : عالماً بلغات أهل ولايته<sup>(٨)</sup> .

---

(١) انظر : المبدع ٢٩/١٠ ، التنقيح ٢٩٨ ، الإنصاف ٣٧٧/٤ ، التوضيح ٤٤٥ .

(٢) في (م) : يضبط .

(٣) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، الكافي ٤٣٤/٤ ، المغني ٣٣/٩ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٧ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتع ١٩١/٦ ، الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٠/١١ ، المبدع ٢٩/١٠ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : الكافي ٤٣٤/٤ ، المغني ٣٣/٩ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، المتع ١٩١/٦ ، الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٠/١١ ، المبدع ٢٩/١٠ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) الغرّة : الغفلة .

انظر : لسان العرب ، مادة ( غرر ) ١٦/٥ .

(٨) انظر : الكافي ٤٣٤/٤ ، المغني ٣٣/٩ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٦ ، المتع ١٩١/٦ ، الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٠/١١ ، المبدع ٢٩/١٠ .

(٩) الشرح الكبير ١٦٦/٦ .

( عفيفاً ) ، وهو الذي يكف نفسه عن الحرام<sup>(١)</sup> ؛ لأنه لا يُطمع في ميله بإطماعه<sup>(٢)</sup> .

( بصيراً بأحكام الأحكام قبله )<sup>(٣)</sup> ؛ لقول علي رضي الله تعالى عنه : " لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس خصال : عفيفٌ ، حليم ، عالمٌ بما كان قبله ، يستشير ذوي الألباب<sup>(٤)</sup> ، لا يخاف في الله لومة لائم<sup>(٥)</sup> " .

وعن عمر بن عبدالعزيز أنه قال : " ينبغي للقاضي أن يكون فيه سبع خصال إن فاتته واحدة كانت فيه وصمة<sup>(٦)</sup> : العقل ، والعفة ، والورع ، والنزاهة ، والصرامة ، والعلم بالسنن ، والحكم<sup>(٧)</sup> " . رواه سعيد .

ولأنه إذا كان بصيراً بأحكام الأحكام قبله سهل عليه الحكم واتضح له طريقه .

( و ) يُسنُّ ( سؤاله ) أي سؤال القاضي ( إن وُلِّي في غير بلده ، عن علمائه ) ؛ [ ليشاورهم ]<sup>(٨)</sup> في حوادثه ويستعين بهم على قضائه<sup>(٩)</sup> .

---

(١) في (س) : الأحكام .

(٢) انظر : انظر : الكافي ٤/٤٣٤ ، المغني ٩/٣٣ ، الشرح الكبير ٦/١٦٦ ، المذهب الأحمد ٢١٦ ، المتع ٦/١٩٢ ، الإنصاف ١١/٢٠٠ ، المبدع ١٠/٢٩ .

(٣) انظر : المذهب الأحمد ٢١٦ ، المحرر ٢/٢٠٤ ، المتع ٦/١٩٢ ، الفروع ٦/٤٤٢ ، الإنصاف ١١/٢٠٠ ، المبدع ١٠/٢٩ .

(٤) اللَّبُّ : العقل ، والجمع الألباب ....

واللبيب : العاقل .

انظر : الصحاح ، مادة ( لب ) ١/٢١٦ .

(٥) لم أقف عليه . وقد ذكره في : المغني ٩/٣٣ ، والشرح الكبير ٦/١٦٦ ، والمبدع ١٠/٢٩ .

وقال الألباني في إرواء الغليل (٨/٢٣٩) : لم أره عن علي . أهـ .

(٦) الوَصْمُ : العيب والعار .

انظر : لسان العرب ، مادة ( وصم ) ١٢/٦٣٩ .

(٧) أخرجه البخاري تعليقاً ( كتاب الأحكام ، باب : متى يستوجب الرجل القضاء ) ٤/٢٢٣٩ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : مشاورة الوالي والقاضي في الأمر ) (٢٠٨٨٩) ١٥/٨٣ .

كلاهما بلفظ : خمس خصال .

(٨) في (م) : يشاورهم : بسقوط : اللام .

(٩) انظر : الهداية ٢/١٢٤ ، الكافي ٤/٤٣٨ ، المحرر ٢/٢٠٤ ، المتع ٦/١٩٢ ، الفروع ٦/٤٤٢ ، المبدع ١٠/٣٠ .

(و) عن (عُدوله) ؛ لأنهم هم الذين تثبت بهم الحقوق عنده ، وهم الذين تستند أحكامه إليهم ، فيقبل من يرى قبوله ويترك من يرى تركه ، وليكون على بصيرة منهم<sup>(١)</sup> .

( وإعلامهم ) بأن يُنفذَ عند مسيره من يُعلمهم ( يوم<sup>(٢)</sup> دخوله ، ليتلقَّوه ) ؛ لأن ذلك أعظم لحشمته<sup>(٣)</sup> وأوقع له في النفوس ، ( من غير أن يأمرهم بتلقيه ) ، في الأصح<sup>(٤)</sup> .  
وقال جماعة : ويأمرهم بتلقيه<sup>(٥)</sup> .

\* (و) يُسنُّ ( دخوله ) البلد الذي ولي الحكم فيه ( يوم اثنين ، أو ) ( يوم خميس ، أو ) يوم [٢٥٧] (سبت)<sup>(٦)</sup> ؛ " لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في الهجرة المدينة يوم الاثنين "<sup>(٧)</sup> .  
و " دخل صلى الله عليه وسلم من<sup>(٨)</sup> غزوة تبوك<sup>(٩)</sup> المدينة يوم الاثنين "<sup>(١٠)</sup> .  
ولقوله صلى الله عليه وسلم : " بورك لأمتي في سبتها وخميسها "<sup>(١١)</sup> .

---

(١) انظر : المرجع السابق .

(٢) في (م) : يوم .

(٣) في (م) : لحشمته .

(٤) انظر : المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتع ١٩٣/٦ ، الفروع ٤٤٢/٦ ،

الإنصاف ٢٠١/١١ ، المبدع ٣٠/١٠ .

(٥) منهم صاحب الهداية .

انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠١/١١ ، المبدع ٣٠/١٠ .

(٦) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠١/١١ ، المبدع ٣٠/١١ .

(٧) أخرجه البخاري ( كتاب مناقب الأنصار ، باب : هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه إلى

المدينة ) (٣٩٠٦) ١١٩٥/٣ .

(٨) في (س) : في .

(٩) وقعت غزوة تبوك في السنة التاسعة من الهجرة ، وقد غزا فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم الروم .

انظر : السيرة النبوية ١٥٥/٤ ، تاريخ الطبري ١٨١/٢ ، البداية والنهاية ٢/٥ .

(١٠) ذكر أهل السير أنه عليه السلام قدم المدينة من تبوك في رمضان .

انظر : السيرة النبوية ١٨٠/٤ ، تاريخ الطبري ١٨٦/٢ ، البداية والنهاية ٢٩/٥ ، المنتظم ٣٦٥/٣ .

(١١) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، إلا في الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، والمبدع ٣٠/١٠ .

وينبغي أن يكون دخوله ( ضَحْوَةٌ )<sup>(١)</sup> ؛ لاستقبال الشهر تفاؤلاً<sup>(٢)</sup> .  
 ( لا بساً أجمل ثيابه ) أي أحسنها<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الله سبحانه وتعالى جميل يحب الجمال<sup>(٤)</sup> ، وقد قال سبحانه  
 وتعالى : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ لأنها مجامع الناس ، وهذا موضع يجتمع فيه مالا يجتمع في  
 المساجد ، فكان أولى بالزينة .  
 ( وكذا أصحابه )<sup>(٦)</sup> ، [ وليكون ]<sup>(٧)</sup> ذلك أعظم له في النفس ، فإن النفوس تزدرى الإنسان  
 لراثته<sup>(٨)</sup> حاله ، وتُعْظِمُه لحسن ملبوسه ونظافته .

- 
- = وعند ابن عدي في الكامل (٣٦٣/١) : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بورك لأمتي في بكورها أيام حميساتها " .  
 وعند البخاري عن كعب بن مالك " أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الخميس في غزوة تبوك ، وكان يجب أن يخرج يوم الخميس " .  
 أخرجه البخاري ( كتاب الجهاد والسير ، باب من أراد غزوة فوراً بغيرها ) ( ٢٩٥٠ ) ٩٠٩/٢ .  
 (١) الضَّحْوَةُ : ارتفاع النهار .  
 والضُّحَى : فُؤَيْقَةُ .  
 انظر : القاموس المحيط ، مادة ( ضحا ) ١٦٨٢ .  
 (٢) انظر : الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٢/١١ ، المبدع ٣٠/١٠ .  
 (٣) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٢/١١ ، المبدع ٣٠/١٠ .  
 (٤) قال عليه السلام " إن الله جميل يحب الجمال " .  
 أخرجه مسلم ( كتاب الإيمان ، باب تحريم الكبر وبيانها ) ( ١٤٧ ) ٩٣/١ .  
 (٥) سورة الأعراف ( ٣١ ) .  
 (٦) انظر : الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٢/١١ ، المبدع ٣٠/١٠ .  
 (٧) في (ب) و (م) : ليكون . بسقوط : الواو .  
 (٨) الرِّثُ : الشيء البالي ، وجمعه رِثَاتٌ ...  
 وفلان رِثٌ الهيئة ، وفي هيئته رِثَاةٌ ، أي بَدَاذَةٌ .  
 انظر : الصحاح ، مادة ( رث ) ٢٨٢/٢ ، ٢٨٣ .

( ولا يَتَطَيَّرُ ) <sup>(١)</sup> بشيء ، ( وإن تَفَاعَلَ <sup>(٢)</sup> فَحَسَنَ <sup>(٣)</sup> ) .

فيأتي الجامع فيصلي ( فيه ) ركعتين <sup>(٥)</sup> ، ويجلس مسقبلاً ( القبلة ؛ لأن خير اجالس ما استقبل به القبلة ، ( ويَأْمُرُ ) القاضي <sup>(٦)</sup> ) بعهدده فَيَقْرَأُ على الناس ) ؛ ليعلموا توليته ، ويعلموا احتفاظ الإمام على

(١) الطَّيْرَة ، بكسر الطاء وفتح الياء وقد تُسَكَّن : هي التَّشَاوُمُ بالشَّيء .

انظر : النهاية ١٥٢/٣ .

(٢) الْفَاعُلُ : ضد الطَّيْرَة .

انظر : لسان العرب ، مادة ( فاعل ) ٥١٣/١١ .

(٣) أي لا يتشاءم بشيء ، وإن تفاعل فحسن ؛ لما في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا عَدْوَى ولا طَيْرَة ، ويعجبني الفأل الصالح : الكلمة الحسنة " .  
وعند ابن ماجه ، عن أبي هريرة ، قال : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه الفأل الحسن ، ويكره الطَّيْرَة " .

الحديث الأول أخرجه البخاري ( كتاب الطب ، باب : الفأل ) ( ٥٧٥٦ ) ١٨٣٧/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب السلام ، باب : الطيرة والفأل ، وما يكون فيه من الشؤم ) ( ٢٢٢٤ ) ١٧٤٦/٤ .

والحديث الثاني أخرجه ابن ماجه ( كتاب الطب ، باب : من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة ) ( ٣٥٣٦ ) ١٣١/٤ .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات . أ هـ .

انظر : مصباح الزجاجة ٢٢٣/٢ .

(٤) انظر : الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٢/١١ ، المبدع ٣٠/١٠ .

(٥) لما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : " كنت مع النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في سفر ، فلما قدمنا المدينة قال لي : ادْخُلُ المسجد ، فصلِّ ركعتين " .  
وعن كعب بن مالك رضي الله عنه " أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، كان إذا قَدِمَ من سفر ضُحًى دخل المسجد ، فصلَّى فيه ركعتين قبل أن يجلس " .

أخرجهما البخاري ( كتاب الجهاد والسير ، باب الصلاة إذا قدم من سفر ) ( ٣٠٨٨ ، ٣٠٨٧ ) ٩٤٨/٢ . واللفظ له .

ومسلم ( كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب الركعتين في المسجد لمن قدم من سفر أول قدومه ) ٤٩٦/١ ( ٧١٦ ، ٧١٥ ) .

(٦) في (س) : فيقرأ .

اتباع أحكام الشرع والنهي عن مخالفته ، وقدر المولى - بفتح اللام - عنده ، ويعلموا حدود ولايته ، وما  
فوض إليه الحكم فيها<sup>(١)</sup> .

(و) يأمر ( بمن يناديهم بيوم جلوسه للحكم ) ؛ ليعلم من له حاجة ، ليأتي إليه يوم جلوسه  
للحكم<sup>(٢)(٣)</sup> .

( ويُقلُّ من كلامه إلا حاجة ) إلى الكلام<sup>(٤)</sup> .

( ثم يمضي إلى منزله ) الذي أُعدَّ له ؛ ليستريح من نَصَبِ سفره<sup>(٥)</sup> .

( وينفذ فيتسلَّم ديوان الحكم ) - بكسر الدال ، وحُكي فتحها ، وهو<sup>(٦)</sup> فارسي مُعرَّب<sup>(٧)</sup> - ( ممن )  
كان قاضياً ( قبله )<sup>(٨)</sup> .

وديوان الحكم ، هو : الدفتر المنسوب المعد لكتب ثبوت حجج الناس ، ووثائقهم ، وسجلاتهم ،  
وودائعهم<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، الكافي ٤٣٨/٤ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ،

المتع ١٩٣/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٢/١١ ، المبدع ٣٠/١٠ ، ٣١ .

(٢) في (س) : في الحكم .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) انظر : الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٢/١١ ، المبدع ٣١/١٠ .

(٥) النَّصَبُ : الإعياء من العناء ....

والتَّعبُ : التعبُّ .

انظر : لسان العرب ، مادة (نصب) ٧٥٨/١ .

(٦) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، الكافي ٤٣٨/٤ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ،

المتع ١٩٣/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، المبدع ٣١/١٠ .

(٧) في (س) : وهي .

(٨) انظر : المُعرَّب ٣١٧ ، لسان العرب ، مادة (دون) ١٦٦/١٣ ، المطلع ٣٩٧ .

(٩) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتع ١٩٣/٦ ،

الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٢/١١ ، المبدع ٣١/١٠ .

(١٠) انظر : المبدع ٣١/١١ .



لأنه الأساس الذي يُبنى عليه ، وهو في يد الحاكم بحكم الولاية ، وقد صارت إليه ، فوجب أن ينتقل ذلك إليه<sup>(١)</sup> .

قال في التبصرة : (و) لـ (يأمر كاتباً ثقةً يُثبت ماتسَلَّمه بمحضر عدلين<sup>(٢)</sup>) .

ثم يخرج يوم الوعد ) ، أي يوم وعد الناس بالجلوس فيه للحكم ، ( بأعدل أحواله ، غير غضبان ، ولا جائع ، ولا حَاقِنٍ<sup>(٣)</sup> ، ولا مَهْمُومٍ بما<sup>(٤)</sup> يَشْغَلُهُ عن الفهم ) ؛ ليكون ذلك أجمع لقلبه ، وأبلغ في تيقُّظه<sup>(٥)</sup> للصواب ، فإن كلاً من هذه الصفات مما يشغل خاطره عن الفهم ، ويمنعه عن الفكر<sup>(٦)</sup> .

( فيُسَلَّمُ على من يَمُرُّ به ، ولو صَيِّباً<sup>(٧)</sup> ) ؛ لأن السنة في الراكب والماشي أن يُسَلِّما على الجالس<sup>(٨)</sup> ، وهو لا يخلو أن يكون راكباً أو ماشياً .

( ثم ) يُسَلَّمُ ( على من بمجلسه<sup>(٩)</sup> ) ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن من حق المسلم على المسلم أن يسلم عليه إذا لقيه<sup>(١٠)</sup> " . وهذا وقت لقاء من في مجلسه ، فوجب أن يسلم عليهم لذلك .

(١) انظر : المرجع السابق .

(٢) انظر : الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٢/١١ ، المبدع ٣١/١٠ .

(٣) الحاقِنُ : الذي به بول شديد .

انظر : الصحاح ، مادة ( حقن ) ٢١٠٣/٥ .

(٤) في (م) : لما .

(٥) في (م) : تقيقضه .

(٦) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٧ ، المحرر ٢٠٤/٢ ،

المتع ١٩٣/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، المبدع ٣١/١٠ ، ٣٢ .

(٧) انظر المراجع السابقة ، مع الإنصاف ٢٠٢/١١ ، ٢٠٣ .

(٨) لقوله عليه السلام : " يُسَلَّمُ الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير " .

أخرجه البخاري ( كتاب الاستئذان ، باب : يسَلَّمُ الماشي على القاعد ) ( ٦٢٣٣ ) ١٩٦٢/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب السلام ، باب : يسَلَّمُ الراكب على الماشي ، والقليل على الكثير ) ( ٢١٦٠ )

١٧٠٣/٤

(٩) في (م) : في مجلسه .

(١٠) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتع ١٩٤/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ،

المبدع ٣٢/٦ .

(١١) أخرجه مسلم ( كتاب السلام ، باب : من حق المسلم رد السلام ) ( ٢١٦٢ ) ١٧٠٥/٤ .

( وَيُصَلِّي إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ تَحْتَهُ <sup>(١)</sup> ) ؛ لاسْتِحْبَابِ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

(وإلا) أي وإن لم يكن بمسجد (خَيْر) بين أن يصلي وأن لا يصلي ، كسائر المجالس <sup>(٣)</sup> ، ( والأفضل الصلاة ) ؛ لما فيها من الثواب <sup>(٤)</sup> .

( ويجلس على بَسَاطٍ <sup>(٥)</sup> أو نحوه ) ، يختصُّ به ؛ لتمييزه عن غيره في المجلس ؛ لأن ذلك أهيب له وأوفر حرمة وأوفى لوقاره في النفوس ، لأن هذا مقام عظيم يجب فيه إظهار الحرمة تعظيماً للشرع والناس ، سيما العوام فإنهم قلَّ أن يُعْظَمُوا إلا ذوي الهيئات من الملابس وغيرها <sup>(٦)</sup> .

( ويدعو ) الله سبحانه وتعالى ( بالتوفيق ) للحق ، ( والعصمة ) من زلل القول والعمل ، لأنه مقام خطر يجب أن يكون ( مستعيناً ) بالله ، و ( متوكلاً ) عليه <sup>(٧)</sup> .

وَيُسْنُ أَنْ يَدْعُو بِذَلِكَ كُلَّهُ ( سرّاً ) ؛ لأن ذلك أرجى للإجابة <sup>(٨)</sup> .

( وليكن مجلسه لا يتأذى فيه بشيء ) ؛ لنلا يلام مع وجود التأذي <sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، الممتع ١٩٤/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٣/١١ ، المبدع ٣٢/١٠ .

(٢) عن أبي قتادة ، رضي الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا دخل أحدكم المسجد ، فلا يجلس حتى يُصَلِّي ركعتين " .

أخرجه البخاري ( كتاب التهجد ، باب : ماجاء في التطوع مثنى مثنى ) ( ١١٦٣ ) ٣٤٦/١ .

وأخرجه مسلم ( كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب تحية المسجد بركعتين ) ( ٧١٤ ) ٤٩٥/١ .

(٣) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٣/١١ .

(٤) انظر : الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٣/١١ .

(٥) البَسَاطُ : ضربٌ من الفرش ينسج من الصوف ونحوه .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( بسط ) ٥٦/١ .

(٦) انظر : انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، الممتع ١٩٤/٦ ، الفروع

٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٣/١١ ، المبدع ٣٢/١٠ .

(٧) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٧ ، المحرر

٢٠٤/٢ ، الممتع ١٩٤/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، المبدع ٣٢/١٠ .

(٨) انظر : المقنع ٣٢٧ ، الممتع ١٩٤/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ .

(٩) انظر : الكافي ٤٤٣/٤ .

وليكن مجلسه ( فسيحاً ، كجامع )<sup>(١)</sup> .

ويجوز القضاء في الجامع والمساجد من غير كراهة ، في قول أحمد<sup>(٢)</sup> ، ومالك<sup>(٣)</sup> ، وإسحاق<sup>(٤)</sup> ، وابن المنذر<sup>(٥)</sup> .

ورُوي عن عمر وعليّ وعثمان ، رضي الله تعالى عنهم ، أنهم كانوا \* يقضون في المسجد<sup>(٦)</sup> . [٢٥٧ب]

قال مالك : القضاء في المسجد من أمر الناس القديم<sup>(٧)</sup> .

ولأن القضاء قرينة وطاعة وإنصاف بين الناس ، فلا يمنع<sup>(٨)</sup> كونه بالمسجد .

وأما الحائض ، فإن عَرَضَتْ لها حاجة إلى القضاء ، وكَلَتْ ، أو أَتَتْ القاضي<sup>(٩)</sup> في منزله ، والجُنُبُ يغتسل ويدخل<sup>(١٠)</sup> .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس في المسجد ، مع حاجة الناس إليه للحكومة والفتيا وغير ذلك من حوائج المسلمين ، وكان أصحابه يُطالب بعضهم بعضاً بالحقوق في المسجد ، وبما رفعوا أصواتهم<sup>(١١)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتع ١٩٤/٦ ،

الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٣/١١ ، المبدع ٣٢/١٠ .

(٢) انظر : الإفصاح ٣٤٥/٢ ، الكافي ٤٤٣/٤ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، الإنصاف

٢٠٣/١١ .

(٣) انظر : المدونة ٧٦/٤ ، الكافي ٩٥٥/٢ ، المعونة ١٥٠١/٣ .

(٤) انظر : المغني ٣٤/٨ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ .

(٥) انظر : الإقناع لابن المنذر ٤٠٩ .

(٦) انظر : الكافي ٤٤٣/٤ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المبدع ٣٣/١٠ .

(٧) انظر : المدونة ٧٦/٤ .

(٨) في (ب) و (م) : يمتنع .

(٩) في (س) : القضاء .

(١٠) انظر : المغني ٣٥/٩ ، الشرح الكبير ١٧٦/٦ .

(١١) انظر : المرجعين السابقين .

فقد رُوِيَ عن كعب بن مالك قال : " تقاضيتُ ابن أبي حَذَرْدٍ <sup>(١)</sup> دَيْنًا في المسجد ، حتى ارتفعت أصواتنا ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فأشار إليَّ أن أضع <sup>(٢)</sup> الشَّطْرَ <sup>(٣)</sup> . فقلت : نعم يا رسول الله . فقال : قم فاقضه " <sup>(٤)</sup> .

وما رُوِيَ : " أن عمر كتب إلى القاسم بن عبد الرحمن ، أن لا تقضي في المسجد ؛ لأنه تأتيك الحائض والجُنُبُ " <sup>(٥)</sup> . فلم يُعَلِّمْ له صحَّة ، وقد رُوِيَ عن عمر خلاف ذلك <sup>(٦)</sup> .  
( ويصونه ) أي يصون المسجد ( عما يُكره فيه ) أي في المسجد <sup>(٧)</sup> .

---

(١) هو : عبد الله بن أبي حذرر سلامة - أو عبيد - بن عمير بن أبي سلامة بن سعد الأسلمي ( ٧١هـ ) .

له ولأبيه صحبة ، وأول مشاهدته الحديبية وخير وما بعدهما .

انظر : أسد الغابة ٥٧٦/٢ ، الإصابة ٤٨/٤ ، التاريخ الكبير ٧٥/٥ .

(٢) في (ب) : ضع .

(٣) شطر الشيء : نصفه .

انظر : الصحاح ، مادة ( شطر ) ٦٩٧/٢ .

(٤) أخرجه البخاري ( كتاب الصلاة ، باب : التقاضي والملازمة في المسجد ، وباب : رفع الصوت في

المساجد ، وفي كتاب الخصومات ، باب : كلام الخصوم بعضهم في بعض ، وفي كتاب الصلح ، باب :

الصلح بالدين والعين ) ( ٤٥٧ ، ٤٧١ ، ٢٤١٨ ، ٢٧١٠ ) ١٦٠/١ ، ١٦٤ ، ٨٢٥ ، ٧٢١/٢ .

وأخرجه مسلم ( كتاب المساقاة ، باب : استحباب الوضع من الدين ) ( ١٥٥٨ ) ١١٩٢/٣ .

(٥) لم أقف عليه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقد ذكره في المغني ٣٥ ، ٣٤/٩ ، والشرح الكبير

١٦٧/٦ .

والقاسم بن عبد الرحمن تقدمت ترجمته ص ٣٢٧ .

وقد أخرجه البيهقي عن جابر قال : " كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن زيد أن لا تقض

بالجوار ، وكتب إليه أن لا تقض في المسجد ، فإنه يأتيك اليهودي والنصراني والحائض " .

أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب ما يستحب للقاضي من أن لا يكون قضاؤه في المسجد )

٢٠٨٥٠ ( ٦٩/١٥ ) .

(٦) انظر : المغني ٣٥/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ .

(٧) انظر : الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٣/١١ ، المبدع ٣٢/١٠ .

( و ) ك ( دار واسعة وسط البلد إن أمكن ) ، لتستوي أهل البلد في المضي إليه<sup>(١)</sup> .

( ولا يَتَّخِذُ حَاجِبًا<sup>(٢)</sup> ولا بَوَّابًا بلا عذر )<sup>(٣)</sup> ؛ لما روى عمرو بن مُرَّة<sup>(٤)</sup> قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : مامن<sup>(٥)</sup> إمام أو وال يُغلق بابه دون ذوي الحاجة والخَلَّة<sup>(٦)</sup> والمَسْكَنَة ، إلا أغلق الله أبواب السماء دون خَلَّتِهِ وحاجته ومسكنته<sup>(٧)</sup> . رواه أحمد ، والترمذي .

ولأن الحاجب والبواب إنما جعل ليمنعا ، وإنما هو منتصب لحاجات الناس ، فإذا جعل له حاجباً أو بواباً ربما منعا ذا الحاجة عن حاجته ؛ لهوى النفس أو غرض<sup>(٨)</sup> الحكام<sup>(٩)</sup> .

( إلا في غير مجلس الحكم إن شاء ) ؛ لأنه يحتاج إلى الخلوة بنفسه<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتع ١٩٤/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، المبدع ٣٢/١٠ .

(٢) الحاجبُ : البواب .

انظر : لسان العرب ، مادة ( حجب ) ٢٩٨/١ ، القاموس المحيط ، مادة ( حجب ) ٩٢ .

(٣) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، المغني ٣٥/٩ ، الشرح الكبير ١٦٧/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتع ١٩٥/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢٠٣/١١ ، المبدع ٣٣/١٠ .

(٤) هو : أبو مريم عمرو بن مُرَّة بن عيس بن مالك بن الحارث بن مازن الجهني .

أسلم قديماً ، وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر المشاهد .

توفي في خلافة معاوية ، أو عبد الملك بن مروان .

انظر : أسد الغابة ٤٠١/٣ ، الاستيعاب ٢٧٨/٣ ، افصاف ٥٦٣/٤ .

(٥) في (س) : مابين .

(٦) الخَلَّةُ : الحاجة والفقير .

انظر : الصحاح مادة (خلل) ١٦٨٧/٤ .

(٧) أخرجه أحمد (١٧٩٩٨) ٣١٦/٤ .

وأخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب : مجاء في إمام الرعيَّة ) (١٣٣٢) ٦١٩/٣ .

وقال : حديث عمرو بن مرة حديث غريب . أهـ .

قال في المبدع (٣٣/١٠) : إسناده ثقات . أهـ .

(٨) في (م) : لعرض .

(٩) في (ب) و (ز) : الخطام .

(١٠) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، المغني ٣٥/٩ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ ، المتع ١٩٥/٦ ، الإنصاف

٢٠٣/١١ ، المبدع ٣٣/١٠ .

( ويعرض القصص<sup>(١)</sup> ، ويجب تقديم سابق ) ، كسبقة إلى مباح<sup>(٢)</sup> .  
 و ( لا ) يقدم سابق ( في أكثر من حكومة واحدة ) ؛ لنلا يستوعب المجلس فيضرب بغيره<sup>(٣)</sup> .  
 ( ويُقرع )<sup>(٤)</sup> بينهم ( إن حضروا دفعة ) واحدة ، ( وتشأخوا )<sup>(٥)</sup> في أيهما يقدم<sup>(٦)</sup> .  
 ( وعليه ) أي على القاضي ( العدل ) أي أن يعدل بين متحاكمين ) ، ترفعاً إليه ، ( في ) لَحْظِهِ<sup>(٧)</sup> ،  
 ولفظه ، ومجلسه ، ودخول عليه<sup>(٨)</sup> .  
 إلا إذا سلم أحدهما ، فيردُّ ) عليه ( ولا ينتظر سلام الثاني ) ، في الأصح<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) قال في المغني (٦٠/٩) : وإذا حضر القاضي خصوم كثيرة ، قدّم الأول فالأول .  
 وينبغي أن يعبث من يكتب من جاء الأول فالأول ، فيقدّمه . أ. هـ .  
 (٢) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥٧/٤ ، المغني ٦١/٩ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ،  
 الممتع ١٩٥/٦ ، الفروع ٤٤٤/٦ ، الإنصاف ٢٠٤/١١ ، المبدع ٣٣/١٠ .  
 (٣) انظر : المراجع السابقة .  
 (٤) القُرعة : السُّهْمَة .  
 والمقارعة : المساهمة .  
 انظر : لسان العرب ، مادة ( قرع ) ٢٦٦/٨ .  
 (٥) تَشَاخَّ الرَّجُلَانِ عَلَى الْأَمْرِ : لا يريدان أن يفوتهما .  
 وفلانٌ يُشَاخُّ عَلَى فُلَانٍ : أي يَضِيقُ بِهِ .  
 انظر : الصحاح ، مادة ( شحح ) ٣٧٨/١ .  
 (٦) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥٧/٤ ، المغني ٦١/٩ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ،  
 الممتع ١٩٥/٦ ، الفروع ٤٤٤/٦ ، الإنصاف ٢٠٤/١١ ، المبدع ٣٤/١٠ .  
 (٧) لَحْظُهُ وَلَحَظَ إِلَيْهِ : أي نظر إليه بمؤخر عينيه .  
 انظر : الصحاح ، مادة ( لحظ ) ١١٧٨/٣ .  
 (٨) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥٥/٤ ، المغني ٥٩/٩ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ ، المذهب الأحمد  
 ٢١٧ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، الممتع ١٩٦/٦ ، الفروع ٤٤٤/٦ ، الإنصاف ٢٠٥/١١ ، المبدع ٣٤/١٠ .  
 (٩) قال في الإنصاف (٢٠٦/١١) : لو سلم أحد الخصمين على القاضي ، ردَّ عليه .  
 وقال في الترغيب : يصير حتى يسلم الآخر ، ليرد عليهما معاً ، إلا أن يتمادى عرفاً . أ. هـ .  
 انظر : الفروع ٤٤٤/٦ ، الإنصاف ٢٠٦/١١ ، المبدع ٣٦/١٠ ، الإقناع ٣٨٠/٤ .

( وإلا المسلم ) إذا تخاصم ( مع كافر ، فيقدم ) المسلم ( دخولاً ) أي في الدخول على القاضي ، ويرفعه<sup>(١)</sup> جلوساً ) أي في الجلوس ، في الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ حرمة الإسلام ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ أَفَمَنْ ﴾<sup>(٣)</sup> كَانَتْ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ووجه وجوب العدل بين الخصمين ما روى عمر<sup>(٥)</sup> بن شبة<sup>(٦)</sup> ، في كتاب القضاء ، بإسناده عن أم سلمة<sup>(٧)</sup> ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من ابتلي بالقضاء بين المسلمين ، فليعدل بينهم في لفظه ، وإشارته ، ومقعده ، ولا يرفعنَّ صوته على أحد الخصمين ولا يرفعه على الآخر<sup>(٨)</sup> " .

(١) في (ب) و (م) : ويرفع .

(٢) والوجه الثاني : لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر ، حذراً من انكسار قلبه المؤدّي إلى عدم قيامه بمجته.

قال في الفروع ( ٤٤٤/٦ ) : والأشهر ، يقدم مسلم على كافر دخولاً وجلوساً . أ هـ .

انظر : الهداية ٢٥/٢ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٧ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتع ١٩٦/٦ ، ١٩٧ ، شرح الزركشي ٤٥٦/٤ ، الفروع ٤٤٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٥/١١ ، ٢٠٦ ، المبدع ٣٤/١٠ .

(٣) في (س) : فمن . بسقوط : الألف .

(٤) سورة السجدة (١٨) .

(٥) في (ب) و (ز) : عمرو .

(٦) في (ف) و (ب) و (م) و (س) : شيبة . وما أثبتته من (ز) ، وكتب التراجم .

وهو أبو زيد عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد النميري البصري ( ١٧٣ - ٢٦٢ هـ ) .

كان صاحب أدب وشعر ، وأخبار ، ومعرفة بأيام الناس . له تصانيف كثيرة منها :

تاريخ البصرة ، أخبار مكة ، أخبار المدينة ، أخبار الكوفة ، الأمراء ، الشعر والشعراء .

انظر : تاريخ بغداد ٢٠٨/١١ ، تهذيب التهذيب ٤٦٠/٧ ، سير أعلام النبلاء ٣٦٩/١٢ .

(٧) أم سلمة ، هي : هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشية المخزومية ، زوج

النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت قبله عند أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي ، كانت من المهاجرات

إلى الحبشة ، وإلى المدينة .

انظر : أسد الغابة ٤٥٣/٥ ، الاستيعاب ٤٩٣/٤ .

(٨) أخرجه الدارقطني ( كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك ) ( ٤٤٢٠ ، ٤٤٢١ ) ١٣١/٤ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : إنصاف الخصمين في المدخل عليه والاستماع منهما ... )

( ٣١٠٤٣ - ٢١٠٤٥ ) ١٣٦/١٥ ، ١٣٧ .

وقال : هذا إسناد فيه ضعف . أ هـ .

وفي رواية : " فليسوي بينهم [ في ]<sup>(١)</sup> النظر<sup>(٢)</sup>، والجلس والإشارة " .  
ولأنه إذا ميّز أحد الخصمين عن الآخر حُصِرَ<sup>(٣)</sup> ، وانكسر ، وربما لم تَقُمْ<sup>(٤)</sup> حُجَّتُهُ ، فيؤدي ذلك إلى ظلمه<sup>(٥)</sup> .

( ولا يكره قيامه ) أي قيام القاضي ( للخصمين ) في الأصح<sup>(٦)</sup> .  
فإن قام لأحدهما وجب أن يقوم للآخر<sup>(٧)</sup> .  
( ويحرم أن يُسَارَّ<sup>(٨)</sup> أحدهما ، أو يُلقَّنه حجة ، أو يُضَيِّفَهُ ) ؛ لما في [ ذلك ]<sup>(٩)</sup> من الأعانة على خصمه ، وكسر قلبه<sup>(١٠)</sup> .

- 
- = وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ( ٦٢٢ ، ٦٢٣ ) ٢٨٤/٢٣ ، ٢٨٥ .  
وأخرجه أبو يعلى ( ٥٨٤١ ، ٦٨٨٨ ) ٢٢١/٥ ، ٢٢٢ ، ٨٨/٦ ، ٨٩ .  
قال الحافظ في التلخيص الحبير ( ١٥٧١/٤ ) : وفي إسناد عباد بن كثير ، وهو ضعيف . أ هـ .  
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ( ٣٥٧/٤ ) : رواه أبو يعلى ، والطبراني في الكبير باختصار ، وفيه عباد بن كثير الثقفى ، وهو ضعيف . أ هـ .  
(١) ساقط من (م) .  
(٢) في (م) : بالنظر .  
(٣) في (م) : ورفعته إلى الآخر حقر .  
قال الجوهري : حَصَرَهُ يَحْصُرُهُ حَصْرًا : ضَيَّقَ عَلَيْهِ وَأَحَاطَ بِهِ . أ هـ .  
انظر : الصحاح ، مادة (حصر) ٦٣٠/٢ .  
(٤) في (م) : تقدم .  
(٥) انظر : المغني ٦٠/٩ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ .  
(٦) قال في الإنصاف : وله القيام السائق وتركه ، على الأصح من المذهب .  
وقيل : يكره القيام لهما . أ هـ .  
انظر : الإنصاف ٢٠٦/١١ .  
(٧) انظر : المرجع السابق .  
(٨) سَارَّهُ فِي أُذُنِهِ ... وَتَسَارُّوا : أي تناجوا .  
انظر : الصحاح ، مادة (سرر) ٦٨٤/٢ .  
(٩) ساقط من (ب) .  
(١٠) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥٦/٤ ، المغني ٦٠/٩ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ ، المذهب الأحمدي ٢١٧ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المنع ١٩٧/٦ ، الفروع ٤٤٤/٦ ، الإنصاف ٢٠٦/١١ ، المبدع ٣٥/١٠ .



وقد رُوِيَ عن علي رضي الله تعالى عنه : " أنه نزل به رجل ، فقال له : ألك خصم ؟ قال نعم . قال : تحوّل عنا ، فإنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا تُضيفوا أحد الخصمين إلا وخصمه معه <sup>(١)</sup> " .

( أو يعلمه كيف يدّعي ، إلا أن يترك ما يلزم ذكره ) في الدعوى ، ( كشرط عقد ، و ) ذكر ( سبب ، ونحوه ، فله أن يسأل عنه ) ، في الأصح <sup>(٢)</sup> ؛ ليتحرر <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لا ضرر على صاحبه في ذلك ، ولأن أكثر الخصوم لا تعلم ذلك ، فيحتاج إلى السؤال عنه ، فلو لم يكلفه السؤال \* ؛ لصاعت حقوق الناس ، [٢٥٨] لأن الحاكم لا يمكنه الحكم إلا بعد تحرير الدعوى <sup>(٤)</sup> ، فإذا سأل عن ذلك ، اتضح له وجه الحكم .  
( وله ) أي للحاكم ( أن يزن <sup>(٥)</sup> ) عن أحد الخصمين ، ( ويشفع ) له عند خصمه ، ( ليضع عن خصمه ) شيئاً من الحق ، على الأصح <sup>(٦)</sup> ، ( أو يُنظره <sup>(٧)</sup> ) .

(١) أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : لا ينبغي أن يضيف الخصم إلا وخصمه معه )  
٢١٠٥٦ ، ٢١٠٥٧ ( ٢١٠/١٥ ) .  
قال الحافظ في التلخيص الخبير عن رواية البيهقي ( ١٥٧١/٤ ) : بإسناد ضعيف منقطع . أ هـ .  
(٢) في المسألة وجهان :

الأول : لا يعلمه كيف يدّعي .  
وهو المذهب . قاله في الإنصاف ٢٠٧/١١ ، والمبدع ٣٥/١٠ .  
والثاني : يجوز له تحرير الدعوى إذا لم يحسنها .  
قال في الإنصاف ( ٢٠٧/١١ ) : محل الخلاف ، إذا لم يلزم ذكره .  
فأما إن لزم ذكره في الدعوى - كشرط عقد ، أو سبب ونحوه - ولم يذكره المدّعي ، فله أن يسأل عنه ليحترز عنه . أ هـ .  
انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، المذهب الأحمدي ٢١٧ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، الفروع ٤٤٤/٦ ، الإنصاف ٢٠٧/١١ ، المبدع ٣٥/١٠ ، ٣٦ .

(٣) في (م) : ليتحرز .  
(٤) تحرير الدعوى : توضيحها وبيانها ، فلو كانت بدين على ميت ، ذكر موته ، وحرّر الدّين ، فيذكر نوعه وجنسه ، وقدره ، وهكذا .  
(٥) يزن عن أحد الخصمين : أي يتحمّل عنه .  
(٦) والرواية الثانية : ليس له ذلك .

قال في الفروع ( ٤٤٤/٦ ) : وسؤال خصمه الوضع عنه ، على الأصح ، كسؤال إنظاره . أ هـ .  
انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥٦/٤ ، ٤٥٧ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ ، المذهب الأحمدي ٢١٧ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، الممتع ١٩٨/٦ ، الفروع ٤٤٤/٦ ، ٤٤٥ ، الإنصاف ٢٠٧/١١ ، المبدع ٣٦/١٠ .  
(٧) النّظر ، بكسر الظاء : التأخير .

أما جواز الوزن عنه ؛ فإن في ذلك نفعاً لخصمه .

وأما جواز الشفاعة فيه ؛ فلأنها شفاعة حسنة ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ﴾<sup>(١)</sup> .

وقد روى كعب بن مالك " أنه تقاضى ابن أبي حذرٍ ديناراً كان عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها<sup>(٢)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيته ، فخرج إليهما ، حتى كشف سِجْفَ<sup>(٣)</sup> حُجْرَتِهِ ، فنَادَى : يا كعب . فقال : لبيك يا رسول الله . فقال : ضع من دينك هذا . وأَوْمَأَ إليه : أي الشَّطْر .

قال : قد فَعَلْتَ يا رسول الله . قال قم فاقضه "<sup>(٤)</sup> . رواه الجماعة إلا الترمذي .

وأدنى هذا الأمر أن تكون شفاعة في الوضع عنه ، وإذا جاز في الوضع ، فالإنظار أولى .

( و ) للحاكم أيضاً ( أن يُؤدَّب خصماً أَفْتَاتَ<sup>(٥)</sup> عليه ) - بأن قال : حكمت عليّ بغير الحق ، أو

= وأنظرته ، أي أخرته .

انظر : الصحاح ، مادة ( نظر ) ٨٣١/٢ .

(١) سورة النساء ( ٨٥ )

(٢) في (م) : سمعهم .

(٣) في (ف) و (ب) و (س) : سحف ، بالحاء المهملة . وما أثبتته من (م) والأصول .  
والسَّجْفُ والسَّجْفُ : السُّتْر .

وقيل : لا يسمى سِجْفاً إلا أن يكون مشقوق الوسط كالمصراعين .

انظر : لسان العرب ، مادة ( سحف ) ١٤٤/٩ ، النهاية ٣٤٣/٢ .

(٤) سبق تخريجه عند البخاري ومسلم ص ٨٧٦ .

وأخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، باب : في الصلح ) ( ٣٥٩٥ ) ٣٠٤/٣ .

وأخرجه النسائي ( كتاب آداب القضاة ، حكم الحاكم في داره ) ( ٢٣٩/٨ ، ٢٤٠ .

وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الصدقات ، باب : الحبس في الدين والملازمة ) ( ٢٤٢٩ ) ١٥٢/٣ .

وأخرجه أحمد ( ٢٧١٧٠ ) ٤٣٧/٦ .

(٥) قال في الصحاح : أَفْتَاتَ فلانٌ عليّ : إذا قال عليك الباطل . أهـ .

وقال في القاموس : أَفْتَاتَ عليّ الباطلَ : اختَلَقَهُ . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( فأت ) ٢٥٩/١ ، القاموس المحيط ( فأت ) ٢٠٠ .

ارْتَشَيْتَ<sup>(١)</sup> عَلِيٍّ ، أو نحو ذلك - بضرب لا يُزاد على عشر<sup>(٢)</sup> ، وحبس<sup>(٣)</sup> . وأن يعفو عنه .

( ولو لم يثبت أفتياته ببينة<sup>(٤)</sup> . و ) له أيضًا ( أن ينتهره إذا التوى )<sup>(٥)</sup> عن الحق<sup>(٦)</sup> .

( وسُنَّ ) للقاضي ( أن يُحضر مجلسه فقهاء المذاهب ، ومشاورتهم فيما يُشكل ) إن أمكن ، حتى إذا حدثت حادثة تفتقر إلى سؤاهاهم ، [ سألهم ]<sup>(٧)</sup> عنها ، ليدكروا أدلتهم فيها وجوابهم عنها ، فإنه أسرع لاجتهاده ، وأقرب لصوابه<sup>(٨)</sup> .

( فإن اتضح ) للحاكم الحكم ، حَكَمَ باجتهاده ، وليس لأحد منهم خالف الحاكم اجتهاده أن يعترض على الحاكم ؛ لأن [ في ]<sup>(٩)</sup> ذلك أفتياتاً<sup>(١٠)</sup> عليه<sup>(١١)</sup> .

---

(١) ارْتَشَى : أخذ الرِّشْوَةَ . قاله في الصحاح .

والرِّشْوَةُ ، بضم الراء وفتحها وكسرها : ما يأخذه المرشُو ، ليميل مع الراشي . قاله في المطلع .

انظر : الصحاح ، مادة ( رشا ) ٢٣٥٧/٦ ، المطلع ٣٩٩ .

(٢) أي عشر جلدات تعزيراً . كما تقدم ص ٢٦٢ .

(٣) انظر : المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، الفروع ٤٢٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٠/١١ ، المبدع ٢٩/١٠ .

(٤) انظر : الفروع ٤٢٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٠/١١ .

(٥) انظر : قال الجوهري : لَوَى الرجلُ رأسه وألوى برأسه : أمال وأعرض . أهـ .

وقال ابن منظور : لَوَى عن الأمر والتوى : تناقل . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( لوى ) ٤٨٥/٦ ، لسان العرب ، مادة ( لوي ) ٢٦٣/١٥ .

(٦) انظر : المغني ٣٤/٩ ، الشرح الكبير ١٦٦/٦ ، الفروع ٤٢٢/٦ ، الإنصاف ٢٠٠/١١ ، المبدع ٢٩/١٠ .

(٧) ساقط من (م) .

(٨) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥٠/٤ ، المغني ٣٩/٩ ، الشرح الكبير ١٦٨/٦ ، ١٦٩ ، المذهب

الأحمد ٢١٧ ، المحرر ٢٠٥/٢ ، المتمتع ١٩٨/٦ ، الفروع ٤٤٥/٦ ، الإنصاف ٢٠٨/١١ ،

المبدع ٣٧،٣٦/١٠ .

(٩) ساقط من (س) .

(١٠) الأفتياتُ : أفعال من الفَوْتِ ، وهو السبق إلى الشيء دون ائتمار من من يُؤْتَمَر .

تقول : افتات عليه بأمر كذا ، أي فاتته به .

وفلان لا يُفتات عليه ، أي لا يُعمل شيء دون أمره .

انظر : الصحاح ، مادة ( فوت ) ٢٦٠/١ .

(١١) قال في المغني (٣٩/٩) : إلا أن يحكم بما يخالف نصاً أو إجماعاً . أهـ .

( وإلا ) أي وإن لم يتضح له الحكم ( أخره )<sup>(١)</sup> .

والأصل في ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

قال الحسن : " إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لغني عن مشاورتهم ، وإنما أراد أن يستنَّ بذلك الحاكم<sup>(٣)</sup> بعده "<sup>(٤)</sup> .

وقد " شاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في أسارى بدر "<sup>(٥)</sup> .

و " في مصالحة الكفار يوم الخندق "<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup> .

---

= انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥١/٤ ، المغني ٣٩/٩ ، الشرح الكبير ١٦٩/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ١٩٨/٦ ، الإنصاف ٢٠٨/١١ ، المبدع ٣٧/١٠ .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) سورة آل عمران (١٥٩) .

(٣) في (م) : الحكام .

(٤) أخرجه سعيد ( تفسير سورة آل عمران ) ( ٥٣٤ ) ١٠٩٨/٣ . تحقيق آل حميد .

وأخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : مشاورة الوالي والقاضي في الأمر ) ( ٢٠٨٨٥ ) ٨٢/١٥ .

(٥) أخرج الترمذي وغيره ، أنه كان يوم بدر وجيء بالأسارى ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ماتقولن في هؤلاء الأسارى " .

أخرجه الترمذي ( كتاب الجهاد ، باب ماجاء في المشورة ) ( ١٧١٤ ) ١٨٦،١٨٥/٤ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : مشاورة الوالي والقاضي في الأمر ) ( ٢٠٨٨٤ ) ٨٠/١٥ .

(٦) غزوة الخندق ، هي غزوة الأحزاب ، وكانت في شوال في السنة الخامسة من الهجرة عندما تحزَّب

المشركون وتجمعوا لقتال الرسول عليه السلام وصحبه في المدينة . وفيها تم حفر الخندق .

انظر : السيرة النبوية ١٦٥/٣ ، الكامل ١٢٢/٢ .

(٧) عن أبي هريرة قال : " جاء الحارث الغطفاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد شاطرنا تمر

المدينة . قال حتى استأمر السعود . فبعث إلى سعد بن معاذ ، وسعد بن عباد ، وسعد بن الربيع ، وسعد

بن خيثمة ، وسعد بن مسعود ، رحمهم الله ، فقال : إني قد علمت أن العرب قد رمتكم عن قوس

واحدة ، وإن الحارث يسألكم أن تشاطروه تمر المدينة ، فإن أردتم أن تدفعوا إليه عامكم هذا حتى تنظروا

في أمركم بعد ... "

أخرجه الطبراني في الكبير ( ٥٤٠٩ ) ٢٩،٢٨/٦ . واللفظ له .

وأخرجه البزار كما في كشف الأستار عن زوائد البزار ( باب غزوة الخندق ) ( ١٨٠٣ ) ٣٣٢،٣٣١/٢ . =

و "شاور أبو بكر<sup>(١)</sup> الناس في ميراث الجدّة"<sup>(٢)</sup> .

و "عمر في دية الجنين"<sup>(٣)</sup> .

ورؤي : " أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يكون عنده الجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله

= ولم يرد فيه إلا سعد بن عباد وسعد بن معاذ ، رضي الله عنهما .

قال الحافظ في الإصابة (٦٨/٣) : قال ابن الأثير : في ذكر سعد بن خيثمة نظر ؛ لأنه استشهد ببدر ،  
والخندق كانت بعدها بثلاث سنين .

قلت : لا يلزم من الغلط في سعد بن خيثمة الغلط في سعد بن مسعود ، فإن ثبت الخير فهو من كبار  
الأنصار بحيث كان يُستشار في ذلك الوقت . أه .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٢/٦) : ورجال البزار والطبراني ، فيهما : محمد بن عمرو ، وحديثه  
حسن ، وبقيّة رجاله ثقات . أه .

(١) في (م) : أبا بكر .

(٢) عن قبيصة بن ذؤيب ، أنه قال : " جاءت الجدّة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال : مالك في  
كتاب الله تعالى شيء ، وما علمتُ لك في سنة نبي الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجعي حتى أسأل  
الناس .... " .

أخرجه أبو داود ( كتاب الفرائض ، باب : في الجدّة ) (٢٨٩٤) ١٢١/٣ .

وأخرجه الترمذي ( كتاب الفرائض ، باب : ما جاء في ميراث الجدّة ) (٢١٠١، ٢١٠٠) ٣٦٦، ٣٦٥/٤ .

وأخرجه النسائي في الكبرى ( كتاب الفرائض ، باب : ذكر اسم هذا الرجل الذي أدخل الزهري بينه وبين

قبيصة بن ذؤيب ) (٦٣٤٦) ٧٥/٤ .

وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الفرائض ، باب : ميراث الجدّة ) (٢٧٢٤) ٣١٩، ٣١٨/٣ .

وأخرجه مالك ( كتاب الفرائض ، ميراث الجدّة ) (١٠) ٣٤٧/١ .

وأخرجه سعيد ( باب الجدات ) (٨٠) ٤٥/١ . تحقيق الأعظمي .

(٣) عن المغيرة بن شعبة ، عن عمر رضي الله عنه : " أنه استشارهم في إملاص المرأة ... " وله ألفاظ أخرى .

أخرجه البخاري ( كتاب الديات ، باب : جنين المرأة ) (٦٩٠٨-٦٩٠٥) ٢١٥٤/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب القسامة ، باب : دية الجنين ... ) (١٦٨٣) ١٣١١/٣ .

وإملاص المرأة : أن تُزلق الجنين قبل وقت الولادة . قاله في النهاية ٣٥٦/٤ .

عليه وسلم ، منهم عثمان [ وعليّ ] <sup>(١)</sup> وطلحة <sup>(٢)</sup> والزبير بن العوام <sup>(٣)</sup> وعبد الرحمن بن عوف ، إذا نزل به الأمر شاورهم فيه " <sup>(٤)</sup> .

ولا مخالف في استحباب ذلك <sup>(٥)</sup> .

قال أحمد : لما ولي سعد بن إبراهيم <sup>(٦)</sup> قضاء المدينة ، كان يجلس بين القاسم <sup>(٧)</sup> وسالم <sup>(٨)</sup> ، ويشاورهما <sup>(٩)</sup> .

(١) ساقط من (ب) .

(٢) هو : طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد القرشي التيمي (٣٦) هـ .  
من السابقين إلى الإسلام ، ومن المهاجرين الأولين ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل عمر فيهم الشورى .

انظر : أسد الغابة ٢/٤٩٠ ، الاستيعاب ٢/٣١٦ ، الإصابة ٣/٤٣٠ .

(٣) هو : الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي (٣٦) هـ .  
أمه صفية بنت عبد المطلب عمة الرسول صلى الله عليه وسلم ، هاجر الهجرتين ، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها ، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل عمر فيهم الشورى .

انظر : أسد الغابة ٢/٢٠٩ ، الاستيعاب ٢/٨٩ ، الإصابة ٢/٤٥٧ .

(٤) لم أقف عليه ، إلا في المغني ٩/٣٨ ، والشرح الكبير ٦/١٦٩ .  
وقد أخرج البيهقي عن ابن سيرين قال : إن كان عمر ، رضي الله عنه ، ليستشير في الأمر ، حتى إن كان ليستشير المرأة ، فربما أبصر في قولها أو الشيء يستحسنه فيأخذ به .

أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : من يشاور ) (٢٠٩١٣) ١٥/٩٠ .

(٥) انظر : المبسوط ١٦/٧١ ، الكافي لابن عبد البر ٢/٩٥٨ ، الأم ٦/٢٠٣ ، روضة الطالبين ١١/١٤٢ ،  
المغني ٩/٣٨ ، الشرح الكبير ٦/١٦٩ ، المبدع ١٠/٣٧ .

(٦) هو : سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني (١٢٧) هـ .  
كان ثقة فاضلاً ، ولي قضاء المدينة ، وكان من كبار العلماء .

انظر : تهذيب التهذيب ٣/٤٦٣ ، سير أعلام النبلاء ٥/٤١٨ ، شذرات الذهب ١/١٧٢ .

(٧) هو : أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (١٠٦) .

كان من سادات التابعين ، وكان ثقة ، عالماً فقيهاً ، إماماً ورعاً ، كثير الحديث .

روى عن أبيه ، وعمته عائشة ، وعن العبادلة ، وأبي هريرة ، وغيرهم .

انظر : طبقات ابن سعد ٥/١٣٩ ، حلية الأولياء ٢/١٨٣ ، تهذيب التهذيب ٨/٣٣٣ .

(٨) هو : سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (١٠٦) هـ .

أحد فقهاء المدينة ، من سادات التابعين وعلمائهم وثقاتهم . روى عن أبيه ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وغيرهم .

انظر : طبقات ابن سعد ٥/١٤٤ ، وفيات الأعيان ٢/٣٤٩ ، طبقات الحفاظ ٣٣ .

(٩) انظر المغني ٩/٣٨ ، الشرح الكبير ٦/١٦٩ .

ولأن القاضي يتنبه بالمشاورة ، ويتذكر ما<sup>(١)</sup> نسيه بالمذاكرة ، ولأن الإحاطة بجميع العلوم متعذرة ، وقد يتنبه للإصابة ومعرفة الحادثة من هو دون القاضي ، فكيف<sup>(٢)</sup> بمن يساويه أو يزيد عليه ؟ .<sup>(٣)</sup>

وقد رُوِيَ " أن أبا بكر ، رضي الله تعالى عنه ، جاءته الجدَّتَان : أمُّ الأمِّ وأمُّ الأبِّ ، فورثت أمُّ الأمِّ ، وأسقطت أمُّ الأبِّ .

فقال له عبد الرحمن بن سهل<sup>(٤)</sup> : يا خليفة رسول الله<sup>(٥)</sup> ، أسقطت التي لو<sup>(٦)</sup> ماتت ورثتها وورثت التي لو ماتت لم يرثها<sup>(٨)</sup> . فرجع أبو بكر ، فشرَّك بينهما<sup>(٩)</sup> .

والمشاورة هنا لاستخراج الأدلة وتعرُّف الحق بالاجتهاد<sup>(١٠)</sup> .

إذا تقرر هذا ، ( فلو<sup>(١١)</sup> حكم ولم يجتهد ، لم يصح ) حكمه ( ولو أصاب الحق ) ، حيث كان من أهل الاجتهاد<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) في (م) : لما .

(٢) في (م) : فيكون .

(٣) في (م) : عليه أولى . بزيادة : أولى .

(٤) انظر : المرجعين السابقين .

(٥) هو : عبد الرحمن بن سهل بن زيد بن كعب بن عامر بن حارثة الأنصاري .

شهد أحداً ، وما بعدها من المشاهد . وقيل إنه شهد بديراً .

انظر : أسد الغابة ٣/ ١٢٤ ، الاستيعاب ٢/ ٣٧٩ ، تاريخ الصحابة ١٧٠ .

(٦) في (م) بزيادة : صلى الله عليه وسلم .

(٧) في (س) : أو .

(٨) في (م) : ترثها .

(٩) أخرجه سعيد ( باب الجدَّات ) ( ٨٢، ٨١ ) ٥٥/ ١ . تحقيق الأعظمي .

وأخرجه الدارقطني ( كتاب الفرائض والسير وغير ذلك ) ( ٤٠٨٨، ٤٠٨٧ ) ٥١/ ٤ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب الفرائض ، باب : فرض الجدَّة والجدَّتَيْن ) ( ١٢٥٩٨، ١٢٥٩٩ ) ٢٩٥/ ٩ .

وأخرجه مالك ( كتاب الفرائض ، ميراث الجدَّة ) ( ١٠ ) ٣٤٧/ ١ ، ٣٤٨ .

( ١٠ ) انظر : المغني ٩/ ٣٩ ، الشرح الكبير ٦/ ١٦٩ ، المبدع ١٠/ ٣٧ .

( ١١ ) في (ف) و (س) : فلم . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

( ١٢ ) انظر : الفروع ٦/ ٤٤٧ ، الإنصاف ١١/ ٢٠٩ .

( ويحرم ) عليه ( تقليد غيره ، ولو كان ) غيره ( أعلم ) منه ، كالمجتهدين في القبلة<sup>(١)</sup> .

نقل أبو الحارث : لا تُقلّد أمرَك أحدًا ، وعليك بالأثر<sup>(٢)</sup> .

وقال أحمد للفضل بن زياد<sup>(٣)</sup> : لا تُقلّد دينك الرجال ، فإنهم لم يَسَلَمُوا أن يغلطوا<sup>(٤)</sup> .

( و ) يحرم على القاضي أيضًا ( القضاء وهو غضبان كثيرًا )<sup>(٥)</sup> ، خبر أبي بكرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم \* قال : " لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان " <sup>(٦)</sup> . متفق عليه .

ولأنه ربما حمل<sup>(٧)</sup> الغضب على الجور<sup>(٨)</sup> في الحكم .

وفيه [ من الوعيد ]<sup>(٩)</sup> ما روى ابن أبي أوفى مرفوعاً<sup>(١٠)</sup> : " إن الله مع القاضي ما لم يجُرْ ، فإذا جار

---

(١) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥١/٤ ، المغني ٣٩/٩ ، الشرح الكبير ١٦٩/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ١٩٩/٦ ، شرح الزركشي ٤٤٤/٤ ، الفروع ٤٤٥/٦ ، الإنصاف ٢٠٨/١١ ، المبدع ٣٧/١٠ .

(٢) انظر : الفروع ٤٤٥/٦ ، الإنصاف ٢٠٨/١١ ، المبدع ٣٧/١٠ .

(٣) هو : أبو العباس الفضل بن زياد القطان البغدادي .

كان من المقدمين عند الإمام أحمد ، وكان الإمام يعرف قدره ويكرمه ، وكان له مسائل كثيرة عن الإمام أحمد .

انظر طبقات الخنابلة ٢٣٥/١ ، المقصد الأرشد ٣١٢/٢ ، المنهج الأحمد ١٤٨/٢ .

(٤) انظر : الفروع ٤٤٥/٦ ، الإنصاف ٢٠٨/١١ ، المبدع ٤٤٥/١٠ .

(٥) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٢/٤ ، المغني ٣٧/٩ ، الشرح الكبير ١٦٩/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ١٩٩/٦ ، شرح الزركشي ٤٤٢/٤ ، التسهيل ١٩٨ ، الفروع ٤٤٧/٦ ، الإنصاف ٢٠٩/١١ ،

المبدع ٣٨/١٠ .

(٦) أخرجه البخاري ( كتاب الأحكام ، باب : هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان ؟ ) ( ٧١٥٨ )

. ٢٢٣٦/٤

وأخرجه مسلم ( كتاب الأقضية ، باب : كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ) ( ١٧١٧ )

١٣٤٣ ، ١٣٤٢/٣

(٧) في ( ب ) و ( م ) : حملة .

(٨) الجورُ : نقيض العدل .

انظر : لسان العرب ، مادة ( جور ) ١٥٣/٤ .

(٩) ساقط من ( ب ) .

(١٠) هو : عبد الله بن أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد الأسلمي ( ٨٧ ) هـ .



تخلّى عنه ولزمه الشيطان" (١). رواه الترمذي .

وقد جاء في حديث مخاصمة الأنصاري (٢) والزبير ، في شِرَاج (٣) الحرّة (٤) ، لما قال الأنصاري للنبي صلى الله عليه وسلم : " أن كان ابن عمك ؟ فَتَلَوْنْ وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال للزبير : اسق يازبير ، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجَذَر (٥) " (٦) . رواه الجماعة .

- = شهد الحديبية وخير ، وما بعد ذلك من المشاهد ، وكان ممن بايع بيعة الرضوان ، ولم يزل بالمدينة حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تحوّل إلى الكوفة .  
انظر : أسد الغابة ٥٥٦/٢ ، الاستيعاب ٧/٣ ، الإصابة ١٦/٤ .
- (١) أخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب : ماجاء في الإمام العادل ) ( ١٣٣٠ ) ٦١٨/٣ .  
وقال : هذا حديث حسن غريب . أه .
- (٢) قيل : اسمه ثعلبة بن حاطب ، وقيل : حميد ، وقيل : حاطب بن أبي بلعنة ، وقيل : ثابت بن قيس بن شماس .  
انظر : فتح الباري ٣٥/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣١٢/٢ ، نيل الأوطار ٢٧٤/٨ .
- (٣) الشِراج ، جمع شَرَجَ وشرجه : وهو سيل الماء من الحرّة إلى السهل .  
انظر الفائق ١٩١/٢ ، النهاية ٤٥٦/٢ .
- (٤) الحرّة : أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار .  
انظر : الصحاح ، مادة ( حرر ) ٦٣٦/٢ .
- (٥) الجَذَرُ والجَذَارُ : الحائط . وجمع الجدار جُدُرٌ ، وجمع الجذر جُذُرًا .  
انظر : الصحاح ، مادة ( جذر ) ٦٠٩/٢ .
- (٦) أخرجه البخاري ( كتاب المساقاة ، باب سَكْرُ الأنهار ، وباب : شرب الأعلى قبل الأصفل ، وباب : شرب الأعلى إلى الكعيبين ، وفي كتاب الصلح ، باب : إذا أشار الإمام بالصلح فأبى .. ) ( ٢٣٥٩ - ٢٣٦٢ ، ٢٨٠٧ ، ٧٠٣/٢ ، ٧٠٤ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ .
- وأخرجه مسلم ( كتاب الفضائل ، باب : وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم ) ( ٢٣٥٧ ) ١٨٢٩/٤ ، ١٨٣٠ .  
وأخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، أبواب من القضاء ) ( ٣٦٣٧ ) ٣١٦ ، ٣١٥/٣ .
- وأخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب : ماجاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء ) ( ١٣٦٣ ) ٦٤٤/٣ .
- وأخرجه النسائي ( كتاب آداب القضاة ، الرخصة للحاكم الأمين أن يحكم وهو غضبان ، وفي إشارة الحاكم بالرفق ) ( ٢٣٨/٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ .
- وأخرجه ابن ماجة ( في المقدمة ، باب : تعظيم حديث رسول الله ... ، وفي كتاب الرهون ، باب : الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء ) ( ٢٤٨٠ ، ١٥ ) ١٨١ ، ١٨٠/٣ ، ١٨١ .
- وأخرجه أحمد ( ١٦٠٩٧ ) ٧ ، ٦/٤ .

فلم يمنع ذلك الغضب ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان له أن يقضي وهو غضبان<sup>(١)</sup> .  
 ومحل ذلك إذا كان الغضب كثيراً يمنع فهم الحكم ، إذ لو كان كل غضب ولو كان يسيراً يمنع  
 الحكم ، وجب أن [يمنع] <sup>(٢)</sup> من الحكم عند غضبه<sup>(٣)</sup> .  
 (أو) يقضي وهو (حَاقِقٌ ، أو في شدة جوع ، أو في شدة عطش ، أو همٌّ ، أو مللٍ ، أو  
 كسلٍ ، أو نَعاسٍ ، أو بردٍ مؤلمٍ ، أو حرٍّ مُزعجٍ) ؛ لأن ذلك كله يشغل الفكر الذي يتوصل به إلى إصابة  
 الحق في الغالب ، وتمنع حضور القلب ، فهو في معنى الغضب المنصوص عليه ، فيجري مجراه<sup>(٤)</sup> .  
 (وإن خالف) وحكم في حالة لا يحل له الحكم فيها ، كما لو حكم وهو غضبان أو نحو ذلك ،  
 (فأصاب الحق ، نفذ حكمه ، في الأصح<sup>(٥)</sup> . ذكره القاضي في المَجْرَد<sup>(٦)</sup> )<sup>(٧)</sup> . وهو مذهب الشافعي<sup>(٨)</sup> ؛

(١) انظر : الإنصاف ٢٠٩/١١ ، المبدع ٣٩/١٠ ، التنقيح ٢٩٩ ، التوضيح ٤٤٦ .

(٢) في (م) : يمنع . بسقوط : التاء .

(٣) انظر : الفروع ٤٤٧/٦ ، الإنصاف ٢٠٩/١١ ، المبدع ٣٨/١٠ .

(٤) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٢/٤ ، المغني ٣٨٠/٩ ، الشرح الكبير ١٧٠/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ١٩٩/٦ ، شرح الزركشي ٤٤٢/٤ ، التسهيل ١٩٨ ، الفروع ٤٤٧/٦ ، الانصاف ٢٠٩/١١ ،  
 المبدع ٣٨/١٠ .

(٥) والوجه الثاني : لا ينفذ حكمه .

قال في الفروع (٤٤٧/٦) : فإن حكم ، نفذ في الأصح . أهـ .

انظر : الهداية ٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٢/٤ ، المغني ٣٨/٩ ، الشرح الكبير ١٧٠/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ، المتع

١٩٩/٦ ، ٢٠٠ ، شرح الزركشي ٤٤٢/٤ ، ٤٤٣ ، الفروع ٤٤٧/٦ ، الإنصاف ٢٠٩/١١ ، ٢١٠ ،

المبدع ٣٩، ٣٨/١٠ .

(٦) المَجْرَد : تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء (٣٨٠-٤٥٨هـ) .

وهو من كتبه المتقدمة ، قال ابن القيم في زاد المعاد : فإنه صنف المجرد قديماً . أهـ .

وهو من المتون التي نقل عنها في الإنصاف .

وقد شرحه الحسن بن أحمد البناء - (٤٧١هـ) - في كتاب : الكافي المجلد في شرح المجرد .

واختصر المجرد كل من : أبي الفتح عبد الوهاب بن أحمد بن جلبة الحراني (٤٧٦ هـ)

وأبي طالب عبد الرحمن بن عمر الضرير البصري (٦٨٤هـ) .

انظر : زاد المعاد ٧٨٢/٥ ، الإنصاف ١٣/١ ، طبقات الخنابلة ١٧٦/٢ ، المنهج الأحمد ٣٦٧/٢ ، المدخل

المفصل ٧٠٨/٢ .

(٧) انظر : المغني ٣٨/٩ ، الشرح الكبير ١٧٠/٦ ، شرح الزركشي ٤٤٢/٤ ، ٤٤٣ ، الإنصاف ٢١٠/١١ .

(٨) انظر : الأم ١٩٩/٦ ، المهذب ٢٩٤/٢ ، روضة الطالبين ١٣٩/١١ ، التنبيه ٢٥٣ .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم حكم للزبير حال غضبه <sup>(١)</sup> .

والأصح أن ذلك مما اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلى ذلك أشير بقوله :

( وكان للنبي صلى الله عليه وسلم القضاء مع ذلك ) أي مع ما يحرم على غيره القضاء معه مما تقدم ذكره ؛ ( لأنه ) صلى الله عليه وسلم ( لا يجوز عليه غلطٌ يُقرُّ عليه ) أي يقره الله سبحانه وتعالى عليه ، ( لا قولاً ولا فعلاً في حكم ) ، بخلاف غيره من الأمة <sup>(٢)</sup> .

( ويحرم ) على الحاكم ( قبوله رشوة ) ، بثليث الرء <sup>(٣)(٤)</sup> .

وقد اتفق العلماء على <sup>(٥)</sup> تحريمها <sup>(٦)</sup> ؛ لما روى عبد الله بن عمرو <sup>(٧)</sup> قال : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي <sup>(٨)(٩)</sup> . قال الترمذي : [ هذا ] <sup>(١٠)</sup> حديث حسن صحيح .

---

(١) انظر : الحديث السابق .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٠٩/١١ ، المبدع ٣٩/١٠ ، التنقيح ٢٩٩ ، التوضيح ٤٤٦ ، نيل الأوطار ٢٧٣/٨ .

(٣) الرشوة ، بضم الراء وفتحها وكسرهما : ما يأخذه المرشو ، ليميل مع الراشي .

انظر : المطلع ٣٩٩ . وانظر : الصحاح ، مادة ( رشا ) ٢٣٥٧/٦ ، لسان العرب ، مادة ( رشا ) ٣٢٢/١٤ .

(٤) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٠/٤ ، المغني ٥٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٠/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

الممتع ٢٠٠/٦ ، الفروع ٤٤٧/٦ ، المبدع ٣٩/١٠ .

(٥) في (س) : في .

(٦) انظر : مراتب الإجماع ٥٧ ، نيل الأوطار ٢٦٨/٨ ، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ١٧٨/٤ ، المغني

٥٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٠/٦ ، المبدع ٣٩/١٠ .

(٧) في النسخ : عمر . وما أثبتته من الأصول .

(٨) الراشي : من يُعطي الذي يعينه على الباطل .

والمرتشي : الآخذ .

انظر : النهاية ٢٢٦/٢ .

(٩) أخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، باب : في كراهية الرشوة ) ( ٣٥٨٠ ) ٣/٣٠٠ .

وأخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب : ماجاء في الراشي والمرتشي في الحكم ) ( ١٣٣٧ ) ٣/٦٢٣ .

وأخرجه أحمد ( ٦٥٢٩ ) ٢/٢١٩ .

(١٠) ساقط من (م) .

ورواه أبو هريرة ، وزاد : " في الحكم " (١) .

رواه أبو بكر ، في زاد المسافر (٢) ، وزاد : " والرائش " (٣) . وهو : السفير بينهما (٤) .

وقال الحسن ، و [ سعيد ] (٥) بن جبير ، في تفسير قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَكَلُولُونَ لِلسُّخْتِ ﴾ (٦) .  
هو : الرشوة (٧) .

ولأن الحاكم إنما يرتشي ليحكم بغير الحق ، أو ليوقف الحكم عن الحق ، وذلك من أعظم الظلم .  
( وكذا ) يحرم على الحاكم قبوله ( هَدْيَةً ) (٨) ؛ لما روى أبو حميد الساعدي (٩) ، قال : قال رسول

---

(١) أخرجه الترمذي ( كتاب الحدود ، باب : ماجاء في الراشي والمرتشي في الحكم ) (١٣٣٦) ٦٢٢/٣ .

وقال : حديث حسن صحيح . أمه .

وأخرجه أحمد ( ٩٠٠٦ ) ٥١٠/٢ .

(٢) زاد المسافر : تأليف أبي بكر عبد العزيز بن جعفر ، المعروف بغلام الخلال ( ٢٨٥ - ٣٦٣ هـ ) .

جمع فيه الروايات ، ورتبها ونقحها وصححها ، كما أنه أشار في مقدمته إلى أسماء الرواة عن الإمام أحمد .  
انظر : طبقات الحنابلة ١٠٥/٢ ، المنهج الأحمد ٢٧٥/٢ ، المدخل المفصل ٤٥٧/٢ ، ٦٨٣ ، ٦٧٢ .

(٣) انظر : المغني ٥٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٠/٦ .

وبهذه الزيادة أخرجه أحمد ( ٢٢٣٩٥ ) ٣٥١/٥ .

(٤) انظر : النهاية ٢٢٦/٢ .

(٥) في (س) : سعد . بسقوط : الياء .

(٦) سورة المائدة (٤٢) .

(٧) أما عن الحسن ، فأخرجه ابن جرير في تفسيره جامع البيان ١٥٤/٦ .

وأخرجه وكيع في أخبار القضاة ٥٣/١ .

وأما عن سعيد بن جبير ، فأخرجه ابن أبي شيبة ( كتاب البيوع ، والأقضية ، في الوالي والقاضي يهدي إليه ) ( ٢١٩٥١ ) ٤٤٧/٤ .

وانظر : المغني ٥٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٠/٦ .

(٨) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٠/٤ ، المغني ٥٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧١/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ٢٠٠/٦ ، شرح الزركشي ٤٤٤/٤ ، التسهيل ١٩٨ ، الفروع ٤٤٧/٦ ، الإنصاف ٢١٠/١١ ، المبدع ٣٩/١٠ .

(٩) أبو حميد الساعدي هو : المنذر - أوعبد الرحمن - بن سعد بن المنذر .

وقيل : عبد الرحمن بن سعد بن مالك . وقيل : غير ذلك .

ابن خالد بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج الأنصاري .

الله صلى الله عليه وسلم : " هدايا العمال غلول<sup>(١)</sup>"<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد من رواية إسماعيل بن عيَّاش<sup>(٣)</sup> ، عن يحيى بن سعيد<sup>(٤)</sup> .

ولأن الهدية يُقصد بها في الغالب استمالة الحاكم ؛ ليعتني به في الحكم ، فتشبه الرشوة .  
قال مسروق<sup>(٥)</sup> : إذا قَبِلَ القاضي الهدية ، أكل السُّحت ، وإذا قبل الرشوة ، بلغتْ به الكفر<sup>(٦)</sup> .

---

= الصحابي المشهور ، يُعد في أهل المدينة ، توفي في آخر خلافة معاوية .  
انظر : أسد الغابة ٤/٤٢١ ، الاستيعاب ٤/١٩٩ ، الإصابة ٧/٨٠ .  
(١) الغُلُول : هو الخيانة في المغنم والسَّرقة من الغنيمة قبل القِسْمة ... وكل من خان في شيء خِفيّة ، فقد غَلَّ .

انظر : النهاية ٣/٣٨٠ .

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٥٩٣) ٥/٥٢٦ .

ذكر الحافظ في التلخيص (١٥٦٥/٤) أنه أخرجه : البيهقي ، وابن عدي ، من حديث أبي حميد ، وإسناده ضعيف . أهـ .

(٣) هو : أبو عتبة إسماعيل بن عيَّاش بن سليم العنسي الحمصي (١٠٦-١٨١) هـ .

مُحدِّث الشام ، كان من بحور العلم ، إلا أنه غير متقن لما سمعه بغير بلده .

انظر : التاريخ الكبير ١/٣٦٩ ، تهذيب التهذيب ١/٣٢١ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٥٣ .

(٤) هو : يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو - وقيل : قهد - بن سهل الأنصاري الخزرجي (١٤٣هـ) .

عالم المدينة في زمانه ، وقاضيهما ، كان ثقة ثبُتاً كثير الحديث .

سمع من أنس بن مالك ، والسائب بن يزيد ، وأبي أمامة بن سهل ، وغيرهم .

انظر : التاريخ الكبير ٨/٢٧٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٥٣ ، سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٨ .

(٥) هو : مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله الهمداني الوداعي الكوفي (٦٣هـ) .

الإمام ، الفقيه ، العَلَم ، من كبار التابعين ، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ بن جبل

وغيرهم .

انظر : طبقات ابن سعد ٦/٥٠ ، حلية الأولياء ٢/٩٥ ، تاريخ بغداد ١٣/٢٣٢ .

(٦) أخرجه النسائي ( كتاب الأشربة ، ذكر الرواية المبينة عن صلوات شارب الخمر ) ٨/٣١٥،٣١٤ .

وأخرجه سعيد ( تفسير سورة المائدة ) (٧٣٩) ٤/١٤٦٥ . تحقيق آل حميد .

وأخرجه ابن أبي شيبه ( كتاب البيوع والأقضية في الوالي والقاضي يهْدَى إليه ) (٢١٩٤٦) ٤/٤٤٧ .

وأخرجه وكيع في أخبار القضاة ١/٥٣ .

وقد روى أبو حميد أيضاً ، قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد ، يُقال له ابن اللُتبية<sup>(١)</sup> على الصدقة ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي إليّ . فقام النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله ، وأثنى عليه ، ثم قال : ما بال العامل نبعثه ، فيجيء فيقول : هذا لكم ، وهذا أهدي إليّ ، ألا جلس في بيت أمّه ، فينظر أيهدى إليه أم لا ؟ والذي نفس [ محمد ] بيده ، لا نبعث<sup>(٢)</sup> أحداً منكم ، فيأخذ شيئاً ، إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتيه ، إن كان بغيراً له رُغَاءً<sup>(٣)</sup> ، أو بقرة لها خُوَارٌ<sup>(٤)</sup> ، أو شاة تَغَرُّ<sup>(٥)</sup> . فرفع يده حتى رأيت غُفْرَةً<sup>(٦)</sup> يُنْطِئُ<sup>(٧)</sup> ، فقال : اللهم هل بلغت . ثلاثاً ؟<sup>(٨)</sup> متفق عليه .

(١) في (م) : الببية .

وهو : عبد الله بن اللُتبية - بضم اللام وإسكان التاء المثناة - بن ثعلبة الأزدي . قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات : منسوب إلى بني لتب ، بطن من الأسد ، بفتح الهمزة وإسكان السين ، ويقال فيه الأزد ، بالزاي بدل السين . أهـ .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٣٠١/٢ ، أسد الغابة ٦٧/٣ ، الإصابة ١٨٨/٤ .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) في (ب) و(م) و(س) : لا يبعث .

(٤) الرُّغَاءُ : صوت الإبل .

انظر : النهاية ٢٤٠/٢ .

(٥) الخُوَارُ : صوت البقر .

انظر : النهاية ٨٧/٢ .

(٦) الُّيَعَار : صوت الغنم ، وقيل : صوت المِعْزَى .

انظر : لسان العرب ، مادة ( يعر ) ٣٠١/٥ .

(٧) العُفْرَةُ : بياض ليس بالنَّاصع .

انظر : الفائق ٣٨٠/٢ .

(٨) في (م) : رقعة إبْطِيه .

(٩) أخرجه البخاري ( كتاب الهبة وفضلها ، باب : من لم يقبل الهدية لعَلَّةٍ ، وفي كتاب الأحكام ، باب :

هدايا العمال ) ( ٧١٧٤ ، ٢٥٩٧ ) ٧٨٣/٢ ، ٢٢٤٣/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الإمارة ، باب : تحريم هدايا العمال ) ( ١٨٣٢ ) ١٤٦٣/٣ .

[ ولأن ] <sup>(١)</sup> حدوث الهدية عند حدوث الولاية يدل على أنها من أجلها ، ليتوسَّل إلى ميل الحاكم معه على خصمه ، فلم يجز قبولها <sup>(٢)</sup> .

( إلا ) \* إذا كانت الهدية ( [ ممن ] <sup>(٣)</sup> كان يُهاديه <sup>(٤)</sup> قبل ولايته ، إذا لم تكن له حكومة ) ؛ لأن [ ٢٥٩ ] التهمة منتفية في هذه الحالة ، لأن المنع إنما كان من أجل الاستمالة ، أو من أجل الحكومة ، وكلاهما منتفٍ ، ( فيباح ) له أخذها <sup>(٥)</sup> ، ( كمفتٍ ) أي كما يباح للمفتي أخذ الهدية <sup>(٦)</sup> .  
( وردُّها ) أي والتزُّه [ عن أخذها في هذه الحالة ( أولى ) للحاكم <sup>(٧)</sup> .

قال في شرح المقنع : قال القاضي : ويُستحبُّ له التزُّه <sup>(٨)</sup> عنها . فإن أحس أنه يقدمها بين يدي خصومة ، أو فعلها حال الحكومة ، حرم أخذها في هذه الحال ؛ لأنها كالرشوة . وهذا كُلُّه مذهب الشافعي . انتهى <sup>(٩)</sup> .

( فإن خالف ) الحاكم فأخذ الرشوة ، وقبل الهدية ، ( رُدَّتْا لمعطٍ ) أي لأربابهما وجوباً ؛ لأن أخذ الحاكم لذلك بغير حق ، فأشبهه المأخوذ بعقد فاسد <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في (م) : لأن . بسقوط : الواو .

(٢) انظر : المغني ٥٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧١/٦ .

(٣) في (م) : ممن . بسقوط : الميم .

(٤) في (م) : يهديها .

(٥) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤/٤٤٠، ٤٤١ ، المغني ٥٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧١/٦ ، المحرر ٢/٢٠٥ ، الممتع ٢٠١/٦ ، شرح الزركشي ٤/٤٥٥ ، الفروع ٦/٤٥١ ، الإنصاف ١١/٢١٠ ، المبدع ٤٠/١١ .

(٦) انظر : صفة الفتوى ٣٥ ، الفروع ٦/٤٤٧ ، الإنصاف ١١/٢١١ .

(٧) انظر : الكافي ٤/٤٤١ ، المغني ٥٧/٩ ، شرح الزركشي ٤/٤٥٥ ، الفروع ٦/٤٥١ ، الإنصاف ١١/٢١١ ، المبدع ١٠/٤٠ .

(٨) في (س) : ما بين المعقوفين مكرر مع تقديم وتأخير .

(٩) الشرح الكبير ١٧١/٦ .

(١٠) انظر : المغني ٩/٥٨ ، الشرح الكبير ٦/١٧١ ، الفروع مع تصحيحه ٦/٤٤٧، ٤٤٨ ، الإنصاف ١١/٢١٢ .

وقيل : [ يؤخذان ] <sup>(١)</sup> [ إلى ] <sup>(٢)</sup> بيت <sup>(٣)</sup> المال <sup>(٤)</sup> .

( ويكره بيعه وشراؤه ) أي أن يبيع الحاكم [ أو ] <sup>(٥)</sup> يشتري ، ( إلا بوكيل لا يعرف به ) أنه وكيل الحاكم ؛ لأنه إن عُرف بذلك يُحَابَى <sup>(٦)</sup> ، فتكون محاباته كاهدية <sup>(٧)</sup> .

( وليس له ) أي للقاضي <sup>(٨)</sup> [ ولا لوال أن يتجرّ ] <sup>(٩)</sup> ؛ لما روى أبو الأسود المالكى <sup>(١٠)</sup> ، عن أبيه ، عن جدّه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مَاعَدَلْ وَآلِ اتَّجَرَ فِي رَعِيَّتِهِ أَبَدًا " <sup>(١١)</sup> .

---

(١) في س) يؤخذ . بسقوط : الألف والنون .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) في (م) : لبيت .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(٦) في (م) : يحابا .

(٧) انظر : الهداية ٢/١٢٥ ، الكافي ٤/٤٤١ ، المغني ٩/٥٨ ، الشرح الكبير ٦/١٧١ ، المحرر ٢/٢٠٥ ،

الممتع ٦/٢٠١ ، الفروع ٦/٤٥١ ، الإنصاف ١١/٢١٤ ، المبدع ١٠/٤١ .

(٨) في (م) : القاضي .

(٩) انظر : الفروع ٦/٤٥١ ، الإنصاف ١١/٢١٤ ، المبدع ١٠/٤٢ ، ٤١/٤٢ .

(١٠) أبو الأسود المالكى .

روى عنه خالد بن حميد المهرى .

حديثه ليس بقائم . ذكر ذلك الحاكم ، والذهبي ، وابن حجر .

انظر : الأسامي والكنى ١/٣٧٤ ، الميزان ٤/٤٩١ ، لسان الميزان ٧/١٠ .

(١١) أخرجه الحاكم في الأسامي والكنى ، ترجمة (٣١٠) ١/٣٧٤ .

وقال عن أبي الأسود المالكى : حديثه ليس بقائم . أهـ .

وعنه الذهبي في الميزان ٤/٤٩١ ، وابن حجر في لسان الميزان ٧/١٠ .

وذكره السيوطي في الجامع الصغير (٢/٥٠٠) ، وعزاه إلى الحاكم في الكنى عن رجل . وقال عنه :

ضعيف . أهـ .

وقال الألباني في إرواء الغليل (٨/٢٥٠) : وهذا إسناد ضعيف ، علته أبو الأسود هذا . أهـ .



وإن احتاج إلى مباشرة عقد البيع ، ولم يكن له ما يكفيه ، لم يُكره له أن يتجر<sup>(١)</sup> ؛ " لأن أبا بكر ، رضي الله تعالى عنه ، قصد السوق ليتجر فيه ، حتى فرضوا له ما يكفيه " (٢) .

ولأن القيام بعياله فرض عين ، فلا يتركه لوهم مضرّة<sup>(٣)</sup> .

( ويسن له ) أي للقاضي [ (٤) عيادة المرضى ، وشهادة الجنائز ، وتوديع غازٍ وحاج ، ما لم يشغله ) ذلك عن الحكم ؛ لأن ذلك كله من القرب ، وقد وعد الشارع على ذلك أجراً عظيماً<sup>(٥)</sup> .

وله حضور بعض ذلك وترك بعضه ؛ لأن هذا يفعله لنفع نفسه بتحصيل الأجر والقربة ، بخلاف الولائم<sup>(٦)</sup> ؛ لأنه يراعي فيها حق الداعي ، فينكسر<sup>(٧)</sup> قلب من لم يجبه إذا أجاب غيره<sup>(٨)</sup> .

---

(١) انظر : المغني ٥٨/٩ ، الشرح الكبير ١٧١/٦ .

(٢) مما جاء في أثر عند البيهقي " فلما أصبح غدا إلى السوق ، فقال له عمر رضي الله عنه : أين تريد ؟ قال

السوق . قال : قد جاءك ما يشغلك عن السوق .

قال : سبحان الله ، يشغلني عن عيالي . قال : تفرّض بالمعروف ..... " .

أخرجه البخاري ( كتاب قسم الفئ والغنيمة ، باب : ما يكون للوالي الأعظم ووالي الإقليم من مال

الله ... ) (١٣٢٨٥) ٣٨/١٠ .

(٣) انظر : المغني ٥٨/٩ ، الشرح الكبير ١٧١/٦ .

(٤) ساقط من (س) .

(٥) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤١/٤ ، المغني ٥٩/٩ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ٢٠١/٦ ، الفروع ٤٥١/٦ ، الإنصاف ٢١٥/١١ ، المبدع ٤٢/١٠ .

(٦) الوليمة : طعام العرس والإملاك .

وقيل : هي كل طعام صنع لعرسٍ وغيره . قاله في اللسان .

وقال في المطلع : قال بعض الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : الوليمة تقع على كل طعام لسرورٍ حادث ، إلا

أن استعمالها في طعام العرس أكثر . أهـ .

انظر : لسان العرب ، مادة ( ولم ) ٦٤٣/١٢ ، المطلع ٣٢٨ .

(٧) في (ب) و (م) : فينكسر فيها . بزيادة : فيها .

(٨) انظر : الكافي ٤٤١/٤ ، المغني ٥٩/٩ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، المبدع ٤٢/١٠ .

( وهو ) أي والقاضي ( في دعوات ) إلى الولائم ، ( كغيره )<sup>(١)</sup> ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحضرها ، وأمر بحضورها ، وقال : " من لم يُجِبْ فقد عصى الله ورسوله " <sup>(٢)</sup> . ومتى كثرت وازدهمت ، تركها كلها<sup>(٣)</sup> .

( ولا يُجِبْ قوماً ويدع قوماً بلا عذر ) ؛ لأن في ذلك كسراً لقلب من لم يُجِبْهُ<sup>(٤)</sup> .  
والعذر أن يكون في إحداهما منكر ، أو في مكان بعيد دون الباقي ، أو يشتغل بها زمناً طويلاً ،  
والأخرى بخلاف ذلك<sup>(٥)</sup> .

( ويوصي ) القاضي وجوباً ( الوكلاء والأعوان ) الذين ( يباه بالرفق بالخصوم ، وقلة الطمع ) ؛  
لأن في ضد ذلك ضرراً بالناس ، فيجب أن يوصيهم بما يزول به الضرر عن الناس<sup>(٦)</sup> .  
( ويجتهد أن يكونوا شيوخاً أو كهولاً<sup>(٧)</sup> ) ، من أهل الدين والعفة والصيانة ) ؛ لأن كونهم كذلك  
أقل شراً ، فإن الشباب شعبة من الجنون ، ولأن الحاكم تأتية النساء ، وفي اجتماع الشباب بهن ضرر  
عظيم<sup>(٨)</sup> .

( ويباح ) للقاضي - قال في المبدع : والأشهر أنه يُسنُّ له<sup>(٩)</sup> - ( أن يتخذ كاتباً<sup>(١٠)</sup> ) ؛ لأن النبي

---

(١) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤١/٤ ، المغني ٥٨/٩ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ٢٠٢/٦ ، الفروع ٤٥١/٦ ، الإنصاف ٢١٥/١١ ، المبدع ٤٢/١١ .

(٢) أخرجه مسلم ( كتاب النكاح ، باب : الأمر بإحابة الداعي إلى دعوة ) ( ١٤٣٢ ) ١٠٥٥/٢ .

(٣) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤١/٤ ، المغني ٥٨/٩ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ٢٠٢/٦ ، الفروع ٤٥١/٦ ، الإنصاف ٢١٥/١١ ، المبدع ٤٢/١٠ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : المغني ٥٨/٩ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، المبدع ٤٢/١٠ .

(٦) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٣/٤ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، المتع ٢٠٢/٦ ، المبدع ٤٣/١٠ .

(٧) الشيوخ : جمع شيخ .... والشيخ : من جاوز الخمسين إلى آخر العمر .

والكهول : واحدكم كَهْلٌ ، بوزن فُلْس ، وهو : من جاوز الثلاثين إلى الخمسين .

انظر : المطلع ٣٩٨ .

(٨) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٣/٤ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، المتع ٢٠٢/٦ ، المبدع ٤٣/١٠ .

(٩) المبدع ٤٣/١٠ .

(١٠) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٤/٤ ، المغني ٥٣/٩ ، الشرح الكبير ١٥٢/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ،

المتع ٢٠٢/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٤/٤ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، الإنصاف ٢١٦/١١ ، المبدع ٤٣/١٠ .

صلى الله عليه وسلم " استكتب زيد بن ثابت ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وغيرهما " (١) .

ولأن الحاكم يكثر اشتغاله ونظيره في أمر الناس ، فلا يمكنه أن يتولى الكتابة بنفسه .

[ وإن أمكنه الكتابة بنفسه ، جاز له اتخاذ الكاتب ، والاستنابة في الكتابة أولى من توليها بنفسه (٢) ] (٣)

ويشترط كونه ( أي كون كاتب القاضي ( مسلماً (٤) ) ؛ لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ (٥) لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا (٦) ﴾ (٧) ..

---

(١) أما أن النبي صلى الله عليه وسلم استكتب زيد بن ثابت ، فقد أخرجه :

البخاري تعليقاً (كتاب الأحكام، باب ترجمة الحكماء، وهل يجوز ترجمان واحد؟) (٧١٩٥) ٢٢٥٠/٤ .

ووصله أبو داود ( كتاب العلم ، باب : رواية حديث أهل الكتاب ) (٣٦٤٥) ٣١٨/٣ .

وكذلك البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : لا ينبغي للقاضي ولا للوالي أن يتخذ كاتباً ذمياً .. ) (٢٠٩٨٩) ١١٨/١٥ ، ١١٩ .

وعند البخاري في عزم أبي بكر رضي الله عنه ، جمع القرآن ، وفيه : " قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا تهتمك ، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ... "

أخرجه البخاري ( كتاب الأحكام ، باب : يُستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً ) (٧١٩١) ٢٢٤٨/٤ .

وقال ابن القيم في زاد المعاد : فصل في كتابه صلى الله عليه وسلم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، والزبير ، و عامر بن فهيرة ، و عمرو بن العاص ، وأبي بن كعب ... ومعاوية ابن أبي سفيان ، وزيد بن ثابت . أ هـ .

انظر : زاد المعاد ١١٧/١ .

(٢) انظر : الكافي ٤/٤٤٤ ، المغني ٩/٥٣ ، الشرح الكبير ٦/١٧٢ ، المبدع ١٠/٤٣ .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) انظر : الهداية ٢/١٢٥ ، الكافي ٤/٤٤٤ ، المغني ٩/٥٣ ، الشرح الكبير ٦/١٧٢ ، المحرر ٢/٢٠٤ ،

المتع ٦/٢٠٣ ، الفروع ٦/٤٤٣ ، المبدع ١٠/٤٣ .

(٥) قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ ﴾ : أي من غيركم من أهل الأديان ، وبطانة الرجل هم خاصة أهله الذين يطلعون على داخل أمره . أ هـ .

انظر : تفسير القرآن العظيم ١/٣٥٢ .

(٦) قال الراغب في المفردات ( ١٧٤ ) : الخَبَالُ : الفساد . أ هـ .

وقال ابن كثير في تفسيره ( ١/٣٥٢ ) : أي يسعون في مخالفتهم وما يضرهم بكل ممكن ، وبما يستطيعون من المكر والخديعة . أ هـ .

(٧) سورة آل عمران ( ١١٨ ) .

( عدلاً ) ، والعدل لا يكون [ إلا ] <sup>(١)</sup> مسلماً <sup>(٢)</sup> .

وقد رُوِيَ " أن أبا موسى قَدِمَ على عمر ، رضي الله تعالى عنه ، ومعه كاتبه نصراني ، فأحضر أبو موسى شيئاً من مكتوباته عند عمر ، [ فاستحسنه ] <sup>(٣)</sup> ، وقال : قل لكاتبك يجيء ، ويقرأ كتابه . فقال : إنه لا يدخل المسجد . قال : : وَلِمَ ؟ قال : إنه نصراني . فأنتهره عمر ، وقال : " لا تأمنوهم " <sup>(٤)</sup> \* وقد [ ٢٥٩ب ]  
خَوَّنَهُم الله تعالى ، ولا تُقرَّبُوهم وقد أبعدهم الله تعالى ، ولا تُعزَّوهم وقد أذلَّهُم الله تعالى " <sup>(٥)</sup> .

وإنما اشترطت فيه العدالة ؛ لأن الكتابة موضع أمانة .

( ويُسَنُّ كونه حافظاً عالماً ) ؛ لأن في ذلك إعانة على أمره <sup>(٦)</sup> .

[ وكونه حرّاً ؛ ليخرج من الخلاف ] <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> .

وكونه جيد الخط ؛ ليكون أكمل <sup>(٩)</sup> .

وكونه عارفاً . قاله في الكافي <sup>(١٠)</sup> ؛ لأنه إن لم يكن عارفاً أفسد ما يكتبه بجهله .

( ويجلس ) أي ويكون مجلس الكاتب ( بحيث يُشاهد ) القاضي ( ما يكتبه ) ؛ لأنه أبعد للثهمة ، وأمكن لإملائته عليه <sup>(١١)</sup> .

---

(١) ساقط من (ب)

(٢) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٤٤/٤ ، المغني ٥٣/٩ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ،  
المتن ٢٠٣/٦ ، الفروع ٤٤٣/٦ ، المبدع ٤٣/١٠ .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) في (م) : وتأمنوهم .

(٥) أخرجه البيهقي ( كتاب الجزية ، باب : لا يدخلون مسجداً بغير إذن ، وفي كتاب آداب القاضي ، باب :  
لا ينبغي للقاضي ولا للوالي أن يتخذ كاتباً ذمياً ) ( ١٩٢٣٩ ، ٢٠٩٩١ ، ٢٠٩٩٢ ) ١٨/١٤ ،  
١٢٠ ، ١١٩/١٥ .

(٦) انظر : الهداية ١٢٤/٢ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتن ٢٠٣/٦ ، المبدع ٤٣/١٠ .

(٧) انظر : الكافي ٤٤٤/٤ ، المغني ٥٤/٩ ، الشرح الكبير ١٧٢/٦ ، ١٧٣ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) انظر المراجع السابقة ، مع المبدع ٤٤/١٠ .

(١٠) الكافي ٤٤٤/٤ .

(١١) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥٣/٤ ، المغني ٥٤/٩ ، الشرح الكبير ١٧٣/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ،  
المتن ٢٠٣/٦ ، الفروع ٤٤٤/٦ ، المبدع ٤٤/١٠ .

(ويجعلُ) القاضي (القِمَطَرُ) - بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء ، أعجمي مُعَرَّبٌ<sup>(١)</sup> ،  
(وهو: ما يجمع فيه القضايا)<sup>(٢)</sup> - محتوماً بين يديه ؛ لأنه أحفظ له من أن يُغَيَّرَ<sup>(٣)</sup> .

(ويُسَنُّ حكمه) أي أن يحكم القاضي (بحضرة شهود) ؛ لتستوفى بهم الحقوق ، وثبت بهم  
الحجج والمحاضر<sup>(٤) (٥)</sup> .

(ويحرم) على القاضي (تعيينه قوماً بالقبول) أي بقبول الشهادة دون قوم ؛ لأن من ثبتت عدالته،  
وجب قبول شهادته<sup>(٦)</sup> .

(ولا يصح ، ولا ينفذ حكمه) أي حكم القاضي (على عدوه)<sup>(٧)</sup> .

وجوزَّ الماوردي<sup>(٨)</sup> ، من الشافعية : حكمه على عدوه ؛ لأن أسباب الحكم ظاهرة ، وأسباب  
الشهادة خافية<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : المطلع ٣٩٨ .

(٢) انظر : الصحاح ، مادة (قمطر) ٧٩٧/٢ ، لسان العرب ، مادة (قمطر) ١١٧/٥ ، القاموس المحيط ،  
مادة (قمطر) ٥٩٨ ، المطلع ٣٩٨ ، المبدع ٤٤/١٠ .

(٣) انظر: الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٥٣/٤ ، الشرح الكبير ١٧٣/٦ ، المحرر ٢٠٤/٢ ، المتنع ٢٠٣/٦ ،  
الفروع ٤٤٤/٦ ، المبدع ٤٤/١٠ .

(٤) المَحْضَرُ ، بفتح الميم والضاد المعجمة : الصَّكُّ .

وسمي محضراً ، لما فيه من حضور الخصمين والشهود . قاله في المطلع .

وقال في النظم المستعذب : المحاضر : التي يُكتب فيها قصة المتحاكمين عند حضورهما مجلس الحكم ،  
وما جرى بينهما ، وما أظهر كل واحد منهما من حجة ، من غير تنفيذ ولا حكم مقطوع به . أهـ .

انظر : المطلع ٤٠١ ، النظم المستعذب ٣٤٧/٢ .

(٥) انظر الهداية ١٢٥/٢ ، المغني ٣٩/٩ ، الشرح الكبير ١٧٣/٦ ، الفروع ٤٥١/٦ ، المبدع ٤٤/١٠ .

(٦) انظر : الكافي ٤٤٤/٤ ، المغني ٥٣/٩ ، الفروع ٤٥١/٦ .

(٧) انظر : الفروع ٤٥٢/٦ ، الإنصاف ٢١٧/١١ ، المبدع ٤٥/١٠ ، الإقناع ٣٨٣/٤ .

(٨) هو : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (٤٥٠هـ) .

كان من فقهاء الشافعية ، ولي القضاء ببلدان كثيرة ، وسكن بغداد ، وله تصانيف منها :

الحاوي ، الإقناع ، أدب الدنيا والدين ، دلائل النبوة ، الأحكام السلطانية .

انظر : تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٢٧٦/٥ ، طبقات الشافعية للإسنوي ٣٨٧/٢ .

(٩) هكذا ورد في النسخ ، وهو ماورد أيضاً في الفروع ٤٥٢/٦ ، المبدع ٤٥/١٠ .

واستشكله الرافعي<sup>(١)</sup> بالتسوية بينهما في عمودي نسبه<sup>(٢)</sup> ، وأن المشهور<sup>(٣)</sup> : لا يحكم على عدوه ، كالشهادة عليه<sup>(٤)</sup> .

( بل يفتي ) على عدوه ، في الأصح<sup>(٥)</sup> ؛ لأنها لا إلزام فيها ، بخلاف القضاء .

و ( لا ) يصح ولا ينفذ حكمه ( لنفسه ، ولا لمن لا تقبل شهادته لهم<sup>(٦)</sup> ) ، كما لا يجوز أن يشهد لنفسه ولا لعمودي نسبه<sup>(٧)</sup> .

ولو كانت الخصومة بين والديه ، أو بين والده وولده ، في الأصح<sup>(٨)</sup> ؛ لعدم قبول شهادته لأحدهما على الآخر .

---

= أما ماورد عن الماوردي في الأحكام السلطانية ، فقله ( ١٤٧ ) : ويحكم لعدوه ، ولا يحكم عليه ؛ لأن أسباب الحكم ظاهرة ، وأسباب الشهادة خافية . أ هـ .

قال النووي في روضة الطالبين ( ١٤٦/١١ ) : لا يقضي على عدوه على الصحيح ، وبه قطع الجمهور كالشهادة عليه .

وجوز الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية ، لأن أسباب الحكم ظاهرة ، بخلاف الشهادة . أ هـ .

(١) هو : أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزويني (٦٢٣هـ) .

فقيه شافعي ، كان ورعاً زاهداً ، عالماً بالحديث والتفسير والأصول ، وله تصانيف منها : الفتح العزيز في شرح الوجيز ، الشرح الصغير ، المحرر ، شرح مسند الشافعي .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٢٨١/٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦٤/٢ ، فوات الوفيات ٣٧٦/٢ .

(٢) وهم الآباء وإن علوا ، والأبناء وإن نزلوا .

(٣) في (م) : تكرر قوله : وأن المشهور .

(٤) انظر : الفروع ٤٥٢/٦ ، المبدع ٤٥/١٠ .

(٥) قال في الإنصاف ( ٢١٧/١١ ) : وله أن يفتي عليه ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : ليس له ذلك . أ هـ .

انظر : الفروع ٤٥٢/٦ ، الإنصاف ٢١٧/١١ ، المبدع ٤٥/١٠ ، الإقناع ٣٨٣/٤ .

(٦) قال في الكافي ( ٤٣٩/٤ ) : ولا يجوز أن يحكم لوالده وإن علا ، ولا لولده وإن سفل . أ هـ .

(٧) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٣٩/٤ ، المغني ٧٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٣/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

الفروع ٤٥١/٦ ، الإنصاف ٢١٦/١١ ، المبدع ٤٤/١٠ .

(٨) قال في المبدع ( ٤٤/١٠ ) : فإن كان الحكم بين والديه أو ولديه ، لم يجوز في الأشهر . أ هـ .

= والوجه الثاني : يجوز له الحكم بينهما ؛ لأنهما سواء عنده ، فارتفعت تهمة المثل .

ومتى عرضت له ، أو لأحد ممن ذكرنا حكومة ، تحاكما إلى بعض خلفائه ، أو بعض رعيته<sup>(١)</sup> ،  
"فإن عمر ، رضي الله تعالى عنه ، حاكم أئبياً إلى زيد بن ثابت"<sup>(٢)</sup> .

و " حاكم رجلاً عراقياً إلى شريح"<sup>(٣)</sup> .

و " حاكم عليّ ، رضي الله تعالى عنه ، رجلاً يهودياً إلى شريح"<sup>(٤)</sup> .

و " حاكم عثمان رضي الله تعالى عنه ، طلحة<sup>(٥)</sup> إلى جُبَيْر بن مُطْعَم"<sup>(٦)</sup> .

(وله استخلافهم ) أي وللقاضي استخلاف والده وولده على القضاء ، ( كحكمه لغيرهم ) أي لغير  
من لا تقبل شهادته له ( بشهادتهم ) أي بشهادة من لا تقبل شهادته<sup>(٧)</sup> له ، يعني كحكم القاضي على

---

= انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤٣٩/٤ ، المغني ٧٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٣/٦ ، الفروع

٤٤٠/٦ ، الإنصاف ٢١٦/١١ ، المبدع ٤٤/١٠

(١) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، المغني ٧٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٣/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ، الفروع ٤٥١/٦ ،

المبدع ٤٤/١٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٦٤ .

(٣) أخرج أبو نعيم في الحلية ، عن الشعبي قال : " اشترى عمر فرساً من رجل على أن ينظر إليه ، فأخذ  
الفرس فسار به فعطب ، فقال لصاحب الفرس خذ فرسك . فقال : لا . قال : فاجعل بيني وبينك حكماً .  
قال الرجل . شريح . قال ومن شريح ؟ قال : شريح العراقي . قال : فانطلقا إليه فقضا عليه القصة ... "

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٣٧/٤ . وانظر : المغني ٧٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٣/٦ .

(٤) عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : " وجد عليّ بن أبي طالب درعاً له عند يهودي ، التقطها ، فعرفها ،  
فقال : درعي سقطت عن جمل لي أورك . فقال اليهودي : درعي وفي يدي ، ثم قال له اليهودي : بيني  
وبينك قاضي المسلمين . فأتوا شريحاً ... "

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١٣٩/٤ ، ١٤٠ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب إنصاف الخصمين ... ) ( ٢١٠٥١ ) ١٣٩/١٥ .

ولكن قال : " فإذا هو بنصراني ... "

قال الحافظ في التلخيص ( ١٥٧١/٤ ) : وفيه عمرو بن شمر ، عن جابر الجعفي ، وهما ضعيفان . أهـ .

(٥) في (م) : وطلحة .

(٦) سبق تخريجه ص ٨٦٤ .

(٧) في (ف) و (س) : شهادة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

أجنبي بشهادة ولديه<sup>(١)</sup> ، أو والده وولده ، ( وعليهم ) يعني وكالحكم<sup>(٢)</sup> على أولاده بشهادة  
أجنيين<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

---

(١) في (م) : ولده .

(٢) في (م) : وكالحاكم .

(٣) انظر / الكافي ٤/ ٤٤٠ ، الفروع ٦/ ٤٥٢ ، الإنصاف ١١/ ٢١٧ ، المبدع ١٠/ ٤٤ .

(٤) في (م) : أجنيين . بسقوط الياء .



## [ فصل : يبدأ بالمحبوسين ]

( فصل : ويُسنُّ ) لمن ولي القضاء ( أن يبدأ بالمحبوسين ) أي بالنظر في أمرهم ؛ لأن الحبس عذاب ، وربما كما فيهم من لا يستحق البقاء فيه ، فاستُحب البداية بهم<sup>(١)</sup> .

( فَيُنْفِذُ ثَقَّةً ) إلى الحبس ، ( يكتب أسماءهم ، و ) أسماء ( مَنْ حَبَسَهُمْ ، وفيه ذلك ؟ ) أي وفي أي أمر حبسهم<sup>(٢)</sup> .

اسم كل واحد منهم في رقعة منفردة ؛ لئلا يتكرر [ بكتابتها ]<sup>(٣)</sup> الجميع في رقعة ، النظر في حال الأول فالأول منها<sup>(٤)</sup> ، بل يخرج واحد من الرقاع بالاتفاق ، كما في القرعة<sup>(٥)</sup> .

( ثم ينادي في البلد ، أنه ) أي أن القاضي ( ينظر<sup>(٦)</sup> في أمرهم ) أي [ في ]<sup>(٧)</sup> أمر المحبوسين في يوم كذا ، فمن له خصم محبوس فليحضر ؛ لأن ذلك أقرب لحضورهم من التفتيش عليهم<sup>(٨)</sup> .

( فإذا جلس ) القاضي ( لموعده ) ، نظر قبل كل شيء في رقاع المحبوسين ، فيخرج رُقعة<sup>(٩)</sup> من رقاعهم ، ويقال : هذه رقعة فلان ، فمن خصمه<sup>(١٠)</sup> ؟ .

---

(١) انظر : الهداية ١٢٥/٢ ، الكافي ٤/٤٥٣ ، المغني ٩/٣٥ ، الشرح الكبير ٦/١٧٣ ، المحرر ٢/٢٠٥ ،

المتع ٦/٢٠٤ ، الفروع ٦/٤٥٢ ، المبدع ١٠/٤٥ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) في (م) : بكتابة . بسقوط : التاء .

(٤) في (م) : منهما .

(٥) انظر : المبدع ١٠/٤٥ .

(٦) في (م) : ينتظر .

(٧) ساقط من (ب) و (م) .

(٨) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، الكافي ٤/٤٥٣ ، المغني ٩/٣٥ ، الشرح الكبير ٦/١٧٣ ، المحرر ٢/٢٠٥ ،

المتع ٦/٢٠٢ ، الفروع ٦/٤٥٢ ، المبدع ١٠/٤٥ .

(٩) الرُقعة : واحدة الرقاع التي تُكْتَبُ .

والرُقعة : الخِرقة .

انظر : الصحاح ، مادة ( رقع ) ٣/ ١٢٢١ .

(١٠) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، المغني ٩/٣٥ ، الشرح الكبير ٦/١٧٣ ، المحرر ٢/٢٠٥ ، المتع ٦/٢٠٢ ،

المبدع ١٠/٤٦ .

( فمن حضر له خصم ، نظر بينهما<sup>(١)</sup> ) .

فإن كان ( محبوس ) حُبِسَ لتُعَدَّلَ البينة<sup>(٢)</sup> ( أي يئنه خصمه عليه ، ( فإعادته ) إلى الحبس ( مبنية على حبسه في ذلك ) ، والأصح حبسه في ذلك<sup>(٣)</sup> ) .

فيعاد إلى الحبس ، في الأصح<sup>(٤)</sup> .

( ويقبل قول خصمه ) أي خصم المحبوس ( في أنه ) أي أن القاضي ( حبسه بعد تكميل بينته ، و )

بعد ( تعديلها ) ؛ لأن الظاهر \* أن الحاكم إنما حبسه لحق ترتب عليه<sup>(٥)</sup> . [٢٦٠]

( وإن ) ذكر المحبوس أنه ( حُبِسَ بقيمة كلب أو خمر ذممي<sup>(٦)</sup> ) ، و صدقه غريمه ( على ما ذكره ،

( خُلِّي ) سبيله ؛ لأن [ غرم ]<sup>(٧)</sup> هذا ليس بواجب<sup>(٨)</sup> .

وإن كذبه غريمه ، وقال : بل حُبِسَتْ بحق واجب غير هذا [ فالقول ]<sup>(٩)</sup> قوله ؛ لأن الظاهر أن

حبسه بحق واجب<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، الكافي ٤٥٣/٤ ، المغني ٣٥/٩ ، الشرح الكبير ١٧٣/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتع ٢٠٤/٦ ، الفروع ٤٥٢/٦ ، الإنصاف ٢١٧/١١ ، المبدع ٤٦/١٠ .

(٢) أي ليبحث عن حال الشهود .

(٣) والوجه الثاني : ليس له ذلك .

انظر : المغني ٣٦/٩ ، الشرح الكبير ١٧٤/٦ ، الفروع ٤٥٢/٦ ، الإنصاف ٢١٧/١١ .

(٤) انظر : الفروع ٤٥٢/٦ ، الإنصاف ٢١٧/١١ ، المبدع ٤٧/١٠ .

(٥) انظر : المغني ٣٦/٩ ، الشرح الكبير ١٧٤/٦ ، الفروع ٤٥٣/٦ ، المبدع ٤٧/١٠ .

(٦) يعني أو ذكر أنه حُبِسَ بقيمة خمر لذمي أراقه .

(٧) بياض في (ف) و (س) . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) انظر : الكافي ٤٥٤/٤ ، المغني ٣٦/٩ ، الشرح الكبير ١٧٤/٦ ، الفروع مع تصحيحه ٤٥٣/٦ ،

الإنصاف ٢١٩/١١ ، المبدع ٤٧/١٠ .

(٩) في (ب) : القول . بسقوط : الفاء .

(١٠) انظر : المغني ٣٦/٩ ، الشرح الكبير ٧٤/٦ ، المبدع ٤٧/١٠ .

( وإن بان حبسه ) أنه ( في تهمته<sup>(١)</sup> ، أو تعزير ، كافتيات<sup>(٢)</sup> على القاضي قبله ، ونحوه ) [ ككونه<sup>(٣)</sup> عايناً<sup>(٤)</sup> ، ( خلاه ) أي خلّى سبيله ، ( أو أبقاءه ) في الحبس ( بقدر ما يرى ) ، في الأصح<sup>(٥)</sup> .  
قال في الإنصاف : قلت : وهو الصواب . ولعله مراد من أطلق ، وتعليل الشارح<sup>(٦)</sup> يدل عليه<sup>(٧)</sup> .  
انتهى .

وحيث تقرر أن إبقاءه في الحبس وإطلاقه راجع إلى رأي الحاكم ، ( فإطلاقه ) اغبوس ، ( وإذنه - ولو في قضاء دين ، و ) ( إذنه في ) نفقة - ليرجع ، ووضع ميزاب<sup>(٨)</sup> ، و ) وضع ( بناء ، وغيره ) كوضع خشبة على بناء جاره ، ( وأمره ) أي أمر الحاكم ( بإراقة نبيذ<sup>(٩)</sup> ) - ذكر<sup>(١٠)</sup> القاضي مسألة إطلاقه ،

---

(١) التهمة : فُعْلة من الوَهْم ، والتاء بدل من الواو ، وقد تفتح الهاء .  
واتَّهمته : أي ظننت فيه مانسب إليه .

انظر : النهاية ٢٠١/١ .

(٢) تقدم ص ٨٨٢ قوله : وللحاكم أيضاً أن يؤدّب خصماً افتات عليه ، بأن قال : حَكَمَت عليّ بغير الحق ، أو ارتشيت عليّ .. بضرب لايزاد على عشر ، وحبس . أ هـ .

(٣) في (م) : كونه . بسقوط : الكاف .

(٤) في (ف) و (س) : تائباً . وفي (م) و (ز) : غائباً . وما أثبتته من (ب) ، وهو أن العاين يُعزّر .

(٥) قال في الهداية ( ١٢٦/٢ ) : أن يكون حبس في تهمة ، أو افتيات على القاضي ، خلّى سبيله . أ هـ .

انظر : الشرح الكبير ١٧٤/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ، الممتع ٢٠٥/٦ ، الفروع ٤٥٣/٦ ، الإنصاف ٢١٧/١١ ، ٢١٨ ، المبدع ٤٧/١٠ .

(٦) قال في الشرح الكبير في تعليقه - لقول صاحب المقنع : خلّى سبيله - : لأن المقصود بحبسه التأديب ، وقد حصل . أ هـ .

انظر : الشرح الكبير ١٧٤/٦ .

(٧) الإنصاف ٢١٨/١١ .

(٨) الميزاب : قناة أو أنبوبة يُصرف بها الماء من سطح بناء أو موضع عالٍ .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( أرب ) ١٥/١ .

(٩) النبيذ : التمر يُنبذ في جرّة الماء أو غيرها ، أي يُلقى فيها حتى يَغلي .

وقد يكون من الزبيب والعسل .

انظر : المغرب ، مادة ( نبذ ) ٢٨٣/٢ .

(١٠) في (م) : ذكره .

وأمره بإقامة النبيذ ، في الأحكام السلطانية ، في المحتسب<sup>(١)</sup> - ( وقرعته ) أي قرعة الحاكم ، ( حكم يرفع الخلاف إن كان<sup>(٢)</sup> ) .

قال في الفروع في هذا الباب<sup>(٣)</sup> : وتقدم<sup>(٤)</sup> أن إذنه في ميزابٍ وبناءٍ وغيره ، يمنع الضمان ؛ لأنه كإذن الجميع .

ومن منع ؛ فإنه ليس له عنده أن يأذن ، [ لا<sup>(٥)</sup> ] لأن إذنه لا يرفع الخلاف .

وهذا يرجع بإذنه في قضاء دين ونفقة وغير ذلك .

ولا يضمن بإذنه في النفقة على لقيط<sup>(٦)</sup> وغيره بلا خلاف ، وإن ضمن لعدمها .

وهذا إذن الإمام في أمر مختلف فيه ، كافٍ بلا خلاف .

وسبق قول شيخنا : الحاكم ليس هو الفاسخ ، وإنما يأذن [ أو<sup>(٧)</sup> ] يحكم به ، فمتى أذن أو حكم لأحد باستحقاق عقدٍ [ أو<sup>(٨)</sup> ] فسخ ، فَعَقَدَ أو فَسَخَ ، لم يحتج بعد ذلك إلى حكمه بصحته ، بلا نزاع . لكن لو عقد هو أو فسخ ، فهو فعله ، وهل فعله حكم ؟ فيه الخلاف المشهور . هذا كلامه . وكذا فعله<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : الأحكام السلطانية ٢٩٤ .

(٢) المراد أن إطلاقه حكم ، وإذنه في وضع ميزان حكم ... الخ .

وهو حكم يرفع الخلاف إن كان ثمَّ خلاف .

انظر : الفروع ٤٥٣/٦ ، الإنصاف ٢٢٠/١١ ، المبدع ٤٧/١٠ ، التنقيح ٢٩٩ ، الإقناع ٣٨٤/٤ ،

التوضيح ٤٤٦ .

(٣) وهو فصل : ويسن أن يبدأ بالحيوسين .

(٤) تقدم ذلك في باب الصلح وحكم الجوار من كتاب الفروع ٢٧٩/٤ .

(٥) زيادة من (ب) . (م) ، والفروع .

(٦) اللقيط : الذي يوجد مرمياً على الطريق ، ولا يعرف أبوه ، ولا أمُّه . قاله في المطلع .

وفي الزَّاد : هو طفل لا يعرف نسبه ، ولا رَقَّه ، نُبِذَ أو ضُلَّ . أ هـ .

انظر : المطلع ٢٨٤ ، ، زاد المستقنع ٧٧ .

(٧) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(٨) في (ف) و (س) : و . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(٩) أي وكذا فعله حكم .

ذكر الأصحاب في حِمَى<sup>(١)</sup> الأئمة : أن اجتهد الإمام لا يجوز نقضه ، كما لا يجوز نقض حكمه .  
وذكروا خلاف الشيخ - يعني الموفق<sup>(٢)</sup> - أن الميزاب ونحوه بإذن ، واحتجوا بـ " نصبه صلى الله عليه  
وسلم ميزاب العباس<sup>(٣)</sup> " <sup>(٤)</sup> .

وفي المغني ، وغيره - في بيع ما فتح عنوة<sup>(٥)</sup> - : إن باعه الإمام لمصلحة رآها ، صح ؛ لأن فعل  
الإمام كحكم الحاكم .

وفيه أيضاً : لا شفعة فيها ، إلا أن يحكم ببيعها حاكم ، أو يفعلها الإمام أو نائبه .

وفيه<sup>(٦)</sup> أيضاً : أن تركها بلا قسمة وقَفَ لها ، وأن ما فعله الأئمة ليس لأحد نقضه<sup>(٧)</sup> . انتهى .

---

(١) الحِمَى : أن يحمي أرضاً من الموات ، يمنع الناس رعي مافيها من الكلال ؛ ليختص بها دونهم .

انظر : المغني ٣٤٦ .

(٢) أي موفق الدين بن قدامة ، صاحب المغني وغيره .

وقد قال في المغني (٣٥٦/٤) : ولا يجوز إخراج المياديب إلى الطريق الأعظم ، ولا يجوز إخراجها إلى درب  
نافذ إلا بإذن أهله . أهـ .

(٣) هو : العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب (٣٢) هـ .

عم النبي صلى الله عليه وسلم ، أسلم قبل فتح مكة وكان يكتمه ، ثم أظهر إسلامه يوم فتح مكة ، وشهد  
حنيناً والطائف وتبوك .

انظر : أسد الغابة ٤٥٣/٢ ، الاستيعاب ٣٥٨/٢ .

(٤) روي من أوجه ، وذلك عندما أمر عمر ، رضي الله عنه ، بقلعه " فقال العباس : قلعت ميزابي ، والله  
ما وضعه حيث كان إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده . فقال عمر رضي الله عنه : والله لا يضعه  
إلا أنت بيدك ، ثم لا يكون لك سلم إلا عمر ... "

أخرجه البيهقي ( كتاب الصلح ، باب : نصب الميزاب ، وإشراع الجناح ) ( ١١٥٥٠ ، ١١٥٥١ ) ٤٢٩/٨ .

وأخرجه الحاكم ( كتاب معرفة الصحابة ، ذكر إسلام العباس .... ) ( ٥٤٢٩ ، ٥٤٢٨ ) ٣/٣٧٤ ، ٣٧٥ .

وأخرجه أحمد ( ١٧٨٩ ) ٢٦٠/١ .

(٥) فتح عنوة : أي قهراً وغلبة .

وهو من عنا يعنو : إذا ذلَّ وخضع .

انظر : المطلع ٢١٧ .

(٦) في (ف) و (ب) و (س) : وفيها . وما أثبتته من (م) و (ز) .

(٧) الفروع ٤٥٤ ، ٤٥٣/٦ .

( وكذا نوعٌ من فعله ) أي<sup>(١)</sup> فعل الحاكم ، ( كتزويجه ) يتيمه ، وشراء عين غائبة ، عقد نكاح بلا ولي ) يعني أن كلاً من ذلك حكم يرفع الخلاف<sup>(٢)</sup> .

قال في الفروع : وفعله حكمٌ ، كتزويج يتيمه ، وشراء عين غائبة ، وعقد نكاح بدون ولي . ذكره الشيخ - يعني به الموفق - في عقد النكاح بلا ولي وغيره .

[ وذكره ]<sup>(٣)</sup> شيخنا أصح الوجهين .

وذكر الأزجي فيمن أقرّ لزيد ، فلم يصدقه ، وقلنا يأخذه الحاكم ، ثم ادّعاه المقرّ ، لم يصح ، لأن قبض الحاكم بمنزلة الحكم بزوال ملكه عنه .

وذكر الأصحاب في القسمة والمطلقة المنسيّة ، أن قرعة الحاكم كحكمه لاسيّل إلى نقضه .

وفي التعليق ، واخر : فعله حكمٌ إن حكم به هو أو غيره ، وفاقاً ، كفتياه .

فإذا قال : حكمت بصحته . نفذ حكمه باتفاق الأئمة . قاله شيخنا<sup>(٤)</sup> . انتهى كلامه في الفروع .

( وحكمه ) أي حكم<sup>(٥)</sup> القاضي ( بشيء حكمٌ بلازمه أي بلازم ذلك الشيء المحكوم به<sup>(٦)</sup> .

قال في الإنصاف : [ ذكره الأصحاب في المفقود .

قال في الفروع : ويتوجه وجهه .

يعني أن الحكم بالشيء لا يكون حكماً بلازمه .

وقال في الانتصار<sup>(٧)</sup> ، في لعان عبدٍ ، في إعادة فاسق شهادته : لا تقبل<sup>(٨)</sup> ؛ لأن رده لها حكم

بالرد ، فقبولها نقض له ، فلا يجوز ، بخلاف رد صبي وعبد لإلغاء قولهما .

(١) في (ف) و (س) : إن . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٢١/١١ ، التنقيح ٢٩٩ ، الإقناع ٣٨٤/٤ ، التوضيح ٤٤٦ .

(٣) في (م) : وذكر . بسقوط : الهاء .

(٤) الفروع ٤٥٥،٤٥٤/٦ .

(٥) في (م) : وحكم .

(٦) قال في كشاف القناع ( ٣٢١٩/٩ ) فلو حكم بصحة بيع عبد أعتقه من أحاط الدّين بماله ، كان حكماً

بإبطال العتق السابق ؛ لأنه يلزم من صحة البيع بطلان العتق . أهـ .

انظر : الفروع ٤٥٧/٦ ، المبدع ٤٩،٤٨/١٠ ، التنقيح ٢٩٩ ، الإقناع ٣٨٥،٣٨٤/٤ ، التوضيح ٤٤٧ .

(٧) ساقط من (م) .

(٨) في (م) : لا يقبل . وفي (ب) : غير منقطة .

وقال في الانتصار \* أيضاً ، في شهادة في نكاح: لو قبلت لم يكن نقضاً للأول ، فإن سبب الأول [٢٢٦] الفسق ، وزال ظاهراً ، لقبول سائر<sup>(١)</sup> شهاداته .

وإذا تغيرت صفة الواقعة ، فتغير القضاء بها ، لم يكن نقضاً للقضاء الأول ، بل رُدَّت<sup>(٢)</sup> للتهمة ؛ لأنه صار خصماً فيه<sup>(٣)</sup> ، فكأنه شهد لنفسه ، أو [ لوليه ]<sup>(٤)</sup> ؟

وقال في المغني : رد شهادة الفاسق [ باجتهاده ]<sup>(٥)</sup> ، فقبولها نقض له .

وقال الإمام أحمد : في رد عبد ؛ لأن الحكم قد مضى ، والمخالفة في قضية واحدة نقض مع العلم . وإن حكم ببينة خارج ، وجهل علمه ببينة داخل ، لم ينقض ؛ لأن الأصل جريه على العدل والصحة . ذكره المصنف في المغني ، في آخر فصول من ادعى شيئاً في يد غيره<sup>(٦)</sup> . انتهى كلامه في الإنصاف .

( وإقراره ) ، أي إقرار القاضي إنساناً مكلفاً ، ( غيره<sup>(٧)</sup> على فعل مختلف فيه ) أو في صحته أو في حله ، ليس كحكمه بصحة ذلك أو بجله ؛ لأن الإقرار هنا عدم التعرض فقط<sup>(٨)</sup> . ( وبشوت شيء عنده ) أي عند القاضي ( ليس حكماً به ) منه<sup>(٩)</sup> .

---

(١) في (م) : وإن الظاهر القبول لسائر .

(٢) في (م) : ردة .

(٣) في (م) : فيها .

(٤) في (م) : وليه . بسقوط : اللام .

(٥) في (م) باجتهاد . بسقوط : الهاء .

(٦) الإنصاف ٢٢٧/١١ ، ٢٢٦/١١ .

(٧) في (ب) : تقدمت كلمة : ( غيره ) على كلمة : مكلفاً .

(٨) قال في كشف القناع (٣٢١٩/٩) : ( وإقراره ) أي القاضي غيره ( على فعل مختلف فيه ) ، كتزويج بلا ولي فعل بحضرته ، أو بلغه وسكت عنه ، ( ليس حكماً به ) ؛ لأن الإقرار عدم التعرض ، وليس حكماً به . أهـ .

انظر : الفروع ٤٥٥/٦ ، الإنصاف ٣٢٢/١١ ، الإقناع ٣٨٤/٤ .

(٩) قال البهوتي في شرح المنتهى (٥٠٣/٣) : كوقف وبيع وإجارة . اهـ .

انظر : الإنصاف ٢٢٧/١١ ، المبدع ٤٩/١٠ ، التنقيح ٢٩٩ ، الإقناع ٣٨٥/٤ ، التوضيح ٤٤٧ .

قال في الفروع : على ماذكروه في صفة السجل<sup>(١)</sup> ، وفي كتاب القاضي .

وكلام القاضي هناك يخالفه<sup>(٢)</sup> . انتهى .

( وتنفيذ الحكم يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ ) . [ قاله ]<sup>(٣)</sup> ابن نصر الله<sup>(٤)</sup> .

( وفي كلام الأصحاب مايدل على أنه ) أي أن التنفيذ ( حكم )<sup>(٥)</sup> .

قال شارح المحرر : نفس الحكم في شئ لا يكون حكماً بصحة الحكم فيه ، لكن لو نفذ حاكم آخر ، لزمه إنفاذه ؛ لأن الحكم المختلف فيه صار محكوماً به ، فلزم تنفيذه لغيره<sup>(٦)</sup> .

قال ابن قنطس<sup>(٧)</sup> : قد فهم من كلام الشارح ، أن الإنفاذ حكم ؛ لأنه قال : لو نفذ<sup>(٨)</sup> حاكم آخر ، لزم تنفيذه ؛ لأن الحكم المختلف فيه صار محكوماً به . وإنما صار محكوماً به بالتنفيذ ؛ لأنه لم يحكم به وإنما نفذ ، فجعل التنفيذ حكماً .

وكذلك<sup>(٩)</sup> فسر التنفيذ بالحكم في شرح المقنع الكبير ، فإنه قال - عند قول المصنف<sup>(١٠)</sup> : فهل ينفذه؟ : على روايتين - :

---

(١) السَّجِّلُ ، بكسر السين والجيم : الكتاب الكبير . قاله في المطلع .

وفي النظم المستعذب : السجلات : الكتب التي تجمع المحاضر وتزيد عليها بتنفيذ الحكم وإمضائه .

وأصل السَّجِّلُ : الصحيفة التي فيها الكتاب ، أي كتاب كان . أهد .

انظر : المطلع ٤٠١ ، النظم المستعذب ٣٤٧/٢ .

(٢) الفروع ٤٥٨/٦ .

(٣) في (م) : قال . بسقوط : الهاء .

(٤) انظر : حواشي ابن نصر الله على الفروع (ق ١٨٩) .

(٥) انظر : المبدع ٤٩/١٠ ، التنقيح ٢٩٩ ، التوضيح ٤٤٧ .

(٦) انظر : الإنصاف ٣١٦/١١ .

(٧) هو : تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف بن قنطس البعلبي (٨٠٩ تقريباً - ٨٦١) هـ .

العالم العلامة ، صاحب الفنون ، تفقه بالمذهب الحنبلي ، وكانت له عناية بالحديث ، والأصول ، والعربية ،

وغيرها ، وأفتى ودرّس ، له مصنفات منها : حاشية على الفروع ، وحاشية على المحرر .

انظر : المقصد الأرشد ١٥٤/٣ ، الدر المنضد ٦٥١/٢ ، السحب الوابلة ٢٩٥/١ .

(٨) كذا في النسخ . وفي حاشية ابن قنطس : أنفذه .

(٩) في (ف) و (م) و (س) : ولذلك . وما أثبتته من (ب) و (ز) ، والحاشية .

(١٠) أي قول ابن قدامة في المقنع ٣٣٣ .



إحداهما<sup>(١)</sup> : ينفذه<sup>(٢)</sup> . وعَلَّله : أنه<sup>(٣)</sup> حكم حاكم لم يعلمه ، فلم يجز إنفاذه إلا ببينة .

والرواية الثانية : يحكم به .

ففسر رواية التنفيذ بالحكم . لكن قال في مسألة ما إذا ادعى أن الحاكم حكم له بحق ، فذكر الحاكم حكمه : [ أمضاه وألزم خصمه بما حكم به عليه ، وليس هذا حكماً بالعلم ، وإنما هو ]<sup>(٤)</sup> إمضاء لحكمه السابق .

فصرح أنه ليس حكماً ، مع أن رواية التنفيذ المتقدمة التي فسر بها بالحكم ، إنما هي إمضاء لحكمه الذي وجدته في قِمَطْره ، فهما بمعنى واحد .

وقد ذكروا في السُّجل : أنه لإنفاذه<sup>(٥)</sup> ما ثبت عنده والحكم به ، وإنما<sup>(٦)</sup> يكتب . وأن القاضي أمضاه وحكم به على ما هو الواجب في مثله ، ونفذه ، وأشهد القاضي فلان على إنفاذه وحكمه وإمضائه من حضره من الشهود .

فذكروا الإنفاذ والحكم والإمضاء ، وذكروا أنه يكتب على كل نسخة من النسختين ، أنها حجة فيما أنفذه فيهما .

فدلَّ على أن الإنفاذ حكم ؛ لأنهم اكتفوا به عن الحكم والإمضاء والمراد الكل<sup>(٧)</sup> . انتهى كلام ابن قنّس .

( وفي كلام بعضهم ) ، أي بعض الأصحاب ، ( أنه ) أي التنفيذ ( عملٌ بالحكم ) المنفذ ، ( وإجازة له ، وإمضاء ، كتّنفيد الوصية )<sup>(٨)</sup> أي كتّنفيد الوارث الوصية وإجازتها ، فيما إذا أوصى المورث بقدر زائد على الثلث .

---

(١) في (م) : أحدهما .

(٢) في الشرح الكبير (٢٠٥/٦) : إحداهما : لا ينفذه . أهـ .

(٣) في (ب) : بأنه . وفي (م) : بأن .

(٤) في (م) : تكرر ما بين المعقوفين .

(٥) كذا في النسخ . وفي الحاشية : وقد ذكروا في السجل ما يدل على أنه الإنفاذ حكم ، فإنهم ذكروا أنه لإنفاذ ..... .

(٦) في (ب) و (م) : وأنه .

(٧) انظر : حاشية ابن قنّس على المحرر (٢٣٦) .

(٨) انظر : المبدع ٤٩/١٠ ، التنقيح ٢٩٩ ، الإقناع ٣٨٥/٤ ، التوضيح ٤٤٧ .

[ و ] <sup>(١)</sup> قد تقدم كلام ابن نصر الله ، أن تنفيذ الحكم يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ <sup>(٢)</sup> .

وقد قَدِّمَ <sup>(٣)</sup> قوله هذا في التنقيح <sup>(٤)</sup> ، وتبعته عليه .

وقال ابن نصر الله أيضاً في حواشي الفروع : لم يتعرض الأصحاب للتنفيذ ، هل هو حكم ، أم لا ؟ والظاهر أنه ليس بحكم بالمحكوم به ، إذا [ الحكم بالمحكوم به تحصيل <sup>(٥)</sup> للحاصل ، وهو محال . وإنما هو عمل بالحكم وإمضاء له ، كتنفيذ الوصية ، وإجازة له ، فكأنه يجيز هذا ] <sup>(٦)</sup> المحكوم به بعينه لحرمة الحكم ، وإن كان جنس ذلك المحكوم به \* غير جائز عنده <sup>(٧)</sup> . انتهى .

[٢٦١]

وقال [ ابن الغرس ] <sup>(٨)</sup> الحنفى <sup>(٩)</sup> : وأما التنفيذ فالأصل فيه [ أن يكون حكماً ] <sup>(١٠)</sup> ، إذ من

(١) زيادة من (ز) .

(٢) انظر : ص ٩١٢ .

(٣) في (ف) و (م) و (س) : تقدم . وما أثبتته من (ب) و (ز) .

(٤) انظر : التنقيح المشيع ٢٩٩ .

(٥) في (ف) و (س) يحصل . وما أثبتته من (م) و (ز) ، وحواشي ابن نصر الله .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) حواشي ابن نصر الله على الفروع (ق ١٨٩ ، ١٩٠) .

(٨) في (ب) : بياض . وفي (ف) و (س) : ابن العربي . وفي (م) : ابن العربي وفي (ز) : ابن العرس .

(٩) ابن الغرس هو : أبو اليسر بدر الدين محمد بن محمد بن خليل بن علي بن خليل القاهري الحنفى ،

المعروف بابن الغرس ، لقب جده خليل الأذننى (٨٣٣ - ٨٩٤) هـ .

وكان في غاية الذكاء ، وتلقى العلم على عدد من العلماء في فنون عدده ، وكانت عليه بعض المآخذ - كما قال السخاوي - عفا الله عنه .

وله رسالة في القضاء ، وهي ( الفوائد الفقهية في أطراف القضايا الحكمية ) ، وله رسالة في التمانع .

وينبغي التنبيه أن له ابناً يسمى : شمس الدين محمد بن محمد بن الغرس الحنفى .

كان ذا يد في النحو والأعاريب ، وله شعر ، وقد توفي سنة (٩٣٢) هـ .

والرسالة التي تم النقل منها هنا ، هي لوالده .

انظر ترجمة والده في : الضوء اللامع ٢٢٠/٩ ، الأعلام ٥٢/٧ .

وترجمة الابن في : الضوء اللامع ٢٨٠/٩ ، الكواكب السائرة ٢٢/١ ، شذرات الذهب ١٩١/٨ .

(١٠) زيادة من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن الغرس .

صيغ<sup>(١)</sup> القضاء قول القاضي : أنفذت عليك القضاء .

وقالوا : [ وإذا ]<sup>(٢)</sup> رفع إليه قضاء قاض ، أمضاه بشروطه المذكورة في كتب الفقه ، وهذا هو التنفيذ الشرعي في الأصل .

ومعنى رفع<sup>(٣)</sup> إليه ، أي حصلت عنده فيه خصومه شرعية من مدع على خصم ، لا على الصفة التي يرفع بها الآن ، فإذا حصل التنفيذ على هذا الجاه ، فهو حكم .

والأصل في ذلك ، أن الحادثة الشخصية الواحدة يجوز شرعاً أن تتوارد<sup>(٤)</sup> عليها الأحكام المتعددة المتفقة في الحكم الشرعي<sup>(٥)</sup> في المسألة ، الذي هو مذكور في كتب الفقه ، وهو<sup>(٦)</sup> مورد الحكم الذي هو القضاء . والظاهر أن هذا الأصل إجماعي .

وأما التنفيذ المتعارف الآن ، فهو المستعمل غالباً ، و<sup>(٧)</sup> معناه إحاطة القاضي الثاني علماً<sup>(٨)</sup> بحكم القاضي الأول على وجه التسليم له ، وأنه غير معترض<sup>(٩)</sup> عنده ، ويسمى اتصالاً ، ويتجاوز<sup>(١٠)</sup> بذكر الثبوت والتنفيذ فيه<sup>(١١)</sup> . انتهى

---

(١) في (م) : صنيع .

(٢) في (م) : إذا . بسقوط : الواو .

(٣) في (ف) و (س) : رفعت . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن الغرس .

(٤) في (م) : ترادف .

(٥) في (ف) و (س) في الحكم الشرعي في التنفيذ العرفي . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن الغرس .

(٦) في (ب) و (م) : الذي هو .

(٧) في (ف) و (س) : أو . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن الغرس .

(٨) في (ب) : علمه .

(٩) في (ب) مغير . وفي (م) : معرض عنه .

(١٠) في (م) : إيصالاً ويندر .

(١١) مانقله عن ابن الغرس الحنفي ضمن رسالة له باسم : الفوائد الفقهية في أطراف القضايا الحكمية ، وهي ضمن مجموع في شستربتي برقم (٤٤٦٣) ، مصورته في فيلم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنفس الرقم .

كذلك فإن لهذا المجموع مصورة في فيلم بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى برقم (٧٨) ، إلا أنني لم أستطع الحصول عليه بحجة فقدانه ، فاعتمدت على ما في جامعة الإمام . وهذه الرسالة هي الرسالة الأولى في هذا المجموع .

(والحكم بالصحة) في [ عقود ] <sup>(١)</sup> المعاوضات <sup>(٢)</sup> ( يستلزم ثبوت الملك والحيازة قطعاً .  
والحكم بالموجب حكم بموجب الدعوى <sup>(٣)</sup> الثابتة <sup>(٤)</sup> ببيئة أو غيرها ) ، كالإقرار .  
( فالدعوى <sup>(٥)</sup> المشتملة على ما يقتضي صحة العقد المدعى به ، الحكم فيها بالموجب ، حكم بالصحة .  
وغير المشتملة على ذلك ) أي على ما يقتضي صحة العقد ، ( الحكم فيها بالموجب ليس حكماً بها )  
أي بالصحة . قال ذلك ابن نصر الله <sup>(٦)</sup> .  
( وقال بعضهم ) ، وهو الشيخ [ الإمام ] <sup>(٧)</sup> [ الشيخ ] <sup>(٨)</sup> [ تقي الدين ] <sup>(٩)</sup> السبكي <sup>(١٠)</sup> ، وتبعه  
عليه ابن قندس [ من أصحابنا ] <sup>(١١)</sup> : ( الحكم بالموجب يستدعي صحة الصيغة ، وأهلية التصرف <sup>(١٢)</sup> ،  
ويزيد الحكم بالصحة كون تصرفه في محله .  
وقال ) السبكي ( أيضاً : الحكم بالموجب ، هو : الأثر الذي يوجبه اللفظ . [ و ] <sup>(١٣)</sup> بالصحة :  
كون اللفظ بحيث يترتب عليه الأثر .

- 
- (١) ساقط من (م) .  
(٢) عقود المعاوضات ، كالبيع ، والإجارة ، والصلح ، والاستصناع والزراعة ، ونحو ذلك ، مما فيه معاوضة  
ومبادلة بين طرفين .  
(٣) في (ف) و (س) : الدعوى أي المدعي . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .  
(٤) في (م) : الثانية .  
(٥) في (ف) و (س) : فبالدعوى . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .  
(٦) انظر : التنقيح ٢٩٩، ٣٠٠ ، الإقناع ٣٨٥/٤ ، التوضيح ٤٤٧ .  
(٧) ساقط من (م) .  
(٨) ساقط من (ب) و (م) .  
(٩) ساقط من (ب) .  
(١٠) هو : تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦) هـ .  
الفقيه ، المحدث ، الحافظ ، المفسر ، الشافعي المذهب ، أفتى ودرّس ، وولي القضاء بدمشق ، وصنف  
تصانيف منها : الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم ، الابتهاج في شرح المنهاج ، تكملة شرح المذهب .  
انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١٩٠/٣ ، الدرر الكامنة ٦٣/٣ ، البداية والنهاية ٢٥٢/١٤ .  
(١١) زيادة من (ب) .  
(١٢) في (ب) و (م) : المتصرف .  
(١٣) ساقط من (م) .

وهما مختلفان ، فلا يحكم بالصحة إلا باجتماع الشروط . والحكم بالإقرار ونحوه ، كالحكم  
بموجبته، في الأصح .

( والحكم بالموجب لا يشمل الفساد<sup>(١)</sup> . انتهى ) .

قال ( المنقح : والعمل على ذلك . وقالوا ) أي الأصحاب ( الحكم بالموجب يرفع الخلاف )<sup>(٢)</sup> .

قال [ المحب ]<sup>(٣)</sup> بن نصر الله<sup>(٤)</sup> : كثيراً ما يقع في سجلات القضاة الحكم بالموجب تارة ، والحكم  
بالصحة أخرى ، وقد اختلف كلام المتأخرين من الفقهاء في الفرق بينهما وعدمه .

ولم أجد لأحد من أصحابنا كلاماً منقولاً في ذلك .

والذي نقوله بعد الاعتصام بالله ورسوله وسؤاله التوفيق :

إن<sup>(٥)</sup> الحكم بالصحة لاشك أنه يستلزم ثبوت الملك والحيازة قطعاً ، فإذا ادعى رجل أنه ابتاع -  
[ أي اشترى ]<sup>(٦)</sup> - من آخر عيناً واعترف المدعى عليه بذلك ، لم يجوز للحاكم الحكم بالصحة - أي بصحة  
البيع - بمجرد ذلك حتى يدّعي المدّعي أنه باعه<sup>(٧)</sup> العين المذكورة وهو مالك لها ، ويقيم البينة بذلك .

فأما لو اعترف له البائع بذلك ، لم يكف في جواز الحكم بالصحة ؛ لأن اعترافه يقتضي ادعاءه ملك  
العين المباعة وقت البيع ، ولا يثبت ذلك بمجرد دعواه ، فلا بد من بينة تشهد بملكه وحيازته حالة البيع ،  
حتى يسوغ للحاكم الحكم بالصحة .

وأما الحكم بالموجب - بفتح الجيم ، من الموجب - فمعناه : الحكم بموجب الدعوى الثابتة بالبينة  
أو غيرها .

(١) انظر : التنقيح ٣٠٠ ، الإقناع ٣٨٥/٤ ، التوضيح ٤٤٧ .

(٢) التنقيح المشبع ٣٠٠ .

(٣) ساقط من (ب) و (م) .

(٤) هذه الرسالة لابن نصر الله ملحقة بورقة في آخر الجزء الثاني من كتاب شرح الزركشي نسخة شستريتي

رقم (٣٨٧١) ، ورقمه في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى (٣٣) .

(٥) في (ب) : إلى .

(٦) ساقط من (ب) و (م) و (ز) . ولا يوجد في رسالة ابن نصر الله ، ولعله توضيح من المؤلف .

(٧) في (م) : أباعه .

هذا هو معنى الموجب ، \* ولا معنى للموجب<sup>(١)</sup> غير ذلك .

فإذا قيل في السجل : وحكم بموجب ذلك . فإنما يقال ذلك بعد أن ذكر أنه ثبت عنده الأمر الفلاني بدعوى مدع ، وقيام البينة على دعواه أو بدعواه<sup>(٢)</sup> الثابتة بطريق من طرق الثبوت ، كعلم القاضي، وغير ذلك.

وحينئذ تكون الإشارة بذلك في قوله : حكم بموجب ذلك . إلى الأمر المدعى [ به ]<sup>(٣)</sup> الثابت ، وحينئذ ينظر في الدعوى ، فإن كانت مشتملة على ما يقتضي صحة العقد المدعى به كان الحكم بموجبها حكماً بالصحة ، وإن لم تشتمل على ما يقتضي صحة العقد المدعى به لم يكن الحكم بموجبها حكماً بالصحة<sup>(٤)</sup> .

ويتبين<sup>(٥)</sup> ذلك بمثالين :

الأول : أن يدعي أنه باعه هذه العين وهي في ملكه وحيازته ، ولا مانع له من بيعها ، وتشهد البينة بذلك كله ، فإذا حكم<sup>(٦)</sup> الحاكم في ذلك بموجبه كان ذلك حكماً بصحة البيع ؛ لأن موجب الدعوى في هذه الصورة صحة<sup>(٧)</sup> انتقال الملك إليه ، لاستيفاء شروطه ، وصحة العقد ، وقد حكم به فيكون حكماً بالصحة .

وهذا ظاهر جلي ، إذ<sup>(٨)</sup> موجب الدعوى هو الأمر الذي أوجبه ، فهي موجبة له ، وهو موجب لها ، والذي أوجبه في هذه الصورة صحة العقد كما [ ذكرناه ]<sup>(٩)</sup> .

(١) في (ف) : تكرر قوله : ولا معنى للموجب .

(٢) في (ف) و (س) : أي دعواه وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن نصر الله .

(٣) ساقط من (ب) و (م) . ولا يوجد في رسالة ابن نصر الله .

(٤) في رسالة ابن نصر الله : حكماً بصحة العقد .

(٥) في (م) : وتبين .

(٦) في (ف) و (س) : فإن الحكم . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن نصر الله .

(٧) في (ف) و (س) : بصحة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن نصر الله .

(٨) في (ف) و (س) : ان . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن نصر الله .

(٩) في (م) : ذكرنا . يسقوط : الهاء .

فإن قيل : الصحة لم يقع لها دعوى ، فكيف يصح الحكم بها ؟ قيل : إن لم تقع في الدعوى<sup>(١)</sup> صريحاً ، فهي واقعة فيها ضمناً ؛ لأن مقصود المشتري من الحكم<sup>(٢)</sup> ذلك .

الثاني<sup>(٣)</sup> : أن يدعى أنه باعه هذه العين ، ولا يدعى أنها ملكه ، فيعترف له البائع بالبيع ، أو ينكر فتقوم البينة فيحكم الحاكم بموجب ذلك ، فموجب الدعوى في هذه الصورة هو حصول صورة بيع بينهما<sup>(٤)</sup> ولم تشتمل الدعوى على ما يقتضي صحة ذلك البيع ؛ لأنه لم يذكر في دعواه أن العين كانت ملكاً للبائع ، ولم تقم بذلك [ بينة ]<sup>(٥)</sup> ، وصحة العقد متوقفة على ذلك ، فلا يكون الحكم بالموجب هنا حكماً بالصحة [ أصلاً ]<sup>(٦)</sup> ، بخلاف التي قبلها .

وقد تبين مما ذكرناه أن الحكم بالموجب تارة يكون كالحكم بالصحة ، وتارة لا يكون كذلك .

وهنا إشكال ، وهو أن يقال : أي فائدة [ تبقى ]<sup>(٧)</sup> للحكم بالموجب ، إذا لم تجعلوه<sup>(٨)</sup> حكماً بالصحة ؟

إن قلتم : فائدته ثبوت ذلك . قيل : الثبوت قد يستفاد مما يكون قد سبق من الألفاظ ، وأيضاً الثبوت لا يقال فيه<sup>(٩)</sup> : حكم به .

وإن قلتم : فائدته الإلزام بتسليم العين .

قيل<sup>(١٠)</sup> : ذلك لم يقع في الدعوى ، فكيف يحكم بما لم يدع به ؟

---

(١) في (ف) و (س) : إن لم يقع الدعوى فيها صريحاً . وما أثبتته من (ب) و (م) ، ورسالة ابن نصر الله .

(٢) في (م) : الحكم .

(٣) في (ب) و (م) : المثال الثاني . بزيادة : المثال .

(٤) في (ب) : أو .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن نصر الله .

(٦) كذا في النسخ . ولا يوجد في رسالة ابن نصر الله .

(٧) في (ف) و (س) : بياض . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة ابن نصر الله .

(٨) في (م) : تجعله .

(٩) في (ب) : له .

(١٠) في (ف) و (س) و (ز) : قبل . وما أثبتته من (ب) و (م) . ورسالة ابن نصر الله .

وجوابه : أن فائدة الحكم بالموجِب أنه حكم على العاقد بمقتضى ماثبت عليه [ من <sup>(١)</sup> العقد <sup>(٢)</sup> ] ، لا حكم بالعقد .

وفائدته أنه لو أراد العاقد رفع هذا العقد إلى من لا يرى صحته ليطله ، لم يجز له ذلك ، ولا للحاكم حتى يتبين موجب لعدم صحة العقد ، فلو وقف على نفسه ، ورفع إلى حنبلي ، فحكم بموجبه ، لم يكن لحاكم شافعي بعد ذلك أن يسمع دعوى الواقف في إبطال الوقف ، بمقتضى كونه وقفاً على النفس .

وحاصله أنه حكم على العاقد بمقتضى عقده ، لا حكم بالعقد ، ولا يخفى ما بينهما من التفاوت <sup>(٣)</sup> .  
[ انتهى ] <sup>(٤)</sup> .

وقد صنّف الشيخ وليّ الدين أبو زرعة العراقي الشافعي <sup>(٥)</sup> - تغمده الله تعالى برحمته - ورِيقات في الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجِب <sup>(٦)</sup> ، فأحببت <sup>(٧)</sup> إيرادها كلها هنا ؛ لعموم النفع بها . وهي :

أما بعد : حمداً لله ولي النعم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد العرب والعجم ، وعلى آله [٢٦٢] \* وصحبه خير الأمم .

(١) ساقط من (م) .

(٢) في (م) : بالعقد .

(٣) انظر : متقدم من كلام ابن نصر الله في الورقة الملحقة في آخر الجزء الثاني من كتاب شرح الزركشي نسخة شستريتي رقم (٣٨٧١) ، ورقمه في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى (٣٣) .

(٤) زيادة من (ب) و (م) .

(٥) هو : ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦) هـ .

الحافظ الفقيه ، الشافعي المذهب ، أفتى ودرّس ، وتولى القضاء ، وصنّف تصانيف ، منها : تحرير الفتوى

على التنبيه والمنهاج والحاوي ، شرح جمع الجوامع ، أخبار المدلسين ، جمع حواشي الروضة للبلقيني .

انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/٤٠٧ ، البدر الطالع ١/٥١ ، الضوء اللامع ١/٣٣٦ .

(٦) رسالة الشيخ ولي الدين أبو زرعة العراقي ضمن مجموع في شستريتي برقم (٤٤٦٣) ، ورقمه في مركز

إحياء التراث بجامعة أم القرى (٧٨) .

ونظراً لأنه مفقود ، فقد اعتمدت على نفس المجموع في جامعة الإمام ، برقم (٤٤٦٣) .

(٧) في (س) : فأوجب .



فقد عهدنا الحكام على طريقة في الحكم بالصَّحَّة والحكم بالموجِب ، وهي : أنهم إن قامت عندهم البيئَة العادلة باستيفاء العاقد شروط ذلك العقد الذي يُراد الحكم به ، حكم بصحته ، وإن لم تقم البيئَة باستيفاء شروطه ، حكم بموجبه ، فالحكم بالموجِب عندهم أخطُ مرتبة من الحكم بالصَّحَّة .

ويرد على ذلك شيان :

أحدهما : أن المرجح فيما لو طلب جماعة في أيديهم أرض ، من القاضي قسمتها<sup>(١)</sup> بينهم من غير إقامة بيئَة على أنها ملكهم ، لا يجيبهم القاضي إلى ذلك .

وقال شيخنا الإمام البلقيني<sup>(٢)</sup> في حواشي الروضة<sup>(٣)</sup> : يخرج من هذا أن القاضي لا يحكم بالموجِب بمجرد اعتراف المتعاقدين بالبيع ، ولا بمجرد قيام البيئَة عليهما بما صدر منهما<sup>(٤)</sup> ؛ لأن المعنى الذي قيل هنا يأتي هناك .

قلت : وفي هذا نظر ، فإن القسمة تتضمن إفراز<sup>(٥)</sup> نصيب كل واحد وصورته معيناً بعد أن كان مشاعاً<sup>(٦)</sup> ، وقد لا يكون الرافعون له مالكين لذلك ، فيكون متصرفاً في ملك غيره [ بغير إذنه ]<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في (م) : قسمها . بسقوط : التاء .

(٢) هو : سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب البلقيني المصري (٧٢٤ - ٨٠٥ هـ) .

الفقيه الحديث ، الحافظ المفسر ، الأصولي المتكلم ، النحوي اللغوي ، أحد العلماء الأعلام ، شافعي المذهب ، له تصانيف منها : تصحيح المنهاج ، الفيض الباري على صحيح البخاري ، التدريب في الفقه ، الكشف على الكشاف .

انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٣٦٥/٤ ، البدر الطالع ٣٤٤/١ ، الضوء اللامع ٨٥/٦ .

(٣) حواشي الروضة : للبلقيني .

صنف حواشٍ على الروضة للنووي ، في فروع الفقه الشافعي ، وقد جمع هذه الحواشي في كتاب تلميذه ولي الدين أبوزرعة العراقي .

انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٣٧٢/٤ ، معجم المؤلفين ٢٨٤/٧ ، الضوء اللامع ٨٨/٦ .

(٤) في (ف) و (س) : بينهما . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة العراقي .

(٥) أفرزَ له نصيبه : عُزِلَ ...

وقد فرَزْتُ الشيء وأفرَزْتُه ، إذا قسمته .

انظر : لسان العرب ، مادة (فرز) ٣٩١، ٣٩٠/٥ .

(٦) مُشاع : أي غير مقسوم .

انظر : الصحاح ، مادة (شيع) ١٢٤٠/٣ .

(٧) ساقط من (ب) .

[ وأما الحكم بالصحة أو الموجب فإنما هو في تصرف صدر من غير الحاكم ورفع إليه ، فقد يحكم بصحته ، وقد يحكم بموجبه ]<sup>(١)</sup> .

[ والإصلاح : أن الأول : يكون عند قيام البيئة ]<sup>(٢)</sup> [ باستيفاء الشروط . والثاني : يكون عند إهمال البيئة لذلك .

فأما لو قامت البيئة ]<sup>(٣)</sup> [ بوقوعه<sup>(٤)</sup> على خلاف الشروط المعتبرة ، فإنه لا يحكم فيه بصحة ولا موجب .

وعلى كل تقدير فلم يتصرف الحاكم في ملك غيره ]<sup>(٥)</sup> ، بل الغير هو المتصرف ، والصادر من الحاكم حكم على ذلك [ التصرف ]<sup>(٦)</sup> ، فلا يلزم من امتناع الحاكم من القسم هنا امتناعه من الحكم بالموجب وإن لم تقم البيئة باستيفاء الشروط .

ثم إن قول الأصحاب إنه لا يجيبهم . هل أرادوا به لا تجب إجابتهم ، أولا تجوز إجابتهم ؟

لم أر تصريحاً بذلك ، والظاهر الأول ، وهو انتفاء الوجوب لا الجواز .

الشيء الثاني : أن مانقلته من عمل الحكام يدل على أن الحكم بالموجب لا يزيد على الثبوت المجرد شيئاً ، لكن مازالوا يرون للحكم بالموجب تمييزاً على مجرد الثبوت . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ووجدت<sup>(٧)</sup> لشيخنا الإمام البلقيني ، رحمه الله تعالى ، فروقاً أبداها في الفرق بين الحكم [ بالصحة ]<sup>(٨)</sup> والحكم بالموجب ، وكنت سمعتها منه أو بضعها ، وفي كلها أو بعضها نظر سأذكره .

فالفرق الأول : أن الحكم بالصحة مُنصبٌّ على إنفاذ ذلك الصادر من بيع ووقف ونحوهما ، والحكم بالموجب مُنصبٌّ على أثر ذلك الصادر .

---

(١) زيادة من (م) و (ز) ، ورسالة العراقي .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) زيادة من رسالة العراقي .

(٤) في (م) : يوقعه .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) لا زال الكلام للشيخ ولي الدين أبو زرعة العراقي .

(٨) ساقط من (ب) و (م) .

قلت : وفيما ذكره نظر ، فإنه إذا كان الحكم بالصحة منصباً إلى إنفاذ ذلك الصادر ترتب عليه إنفاذ آثاره ، وكيف ينفذ ذلك الأمر ولا ينفذ أثره المقصود منه ؟ ولا سيما قد عرّف غير واحد من أهل الأصول الصحة بأنها : استتباع الغاية ، أي كون الشيء بحيث تتبعه غايته ويترب وجودها على وجوده .

فإذا حكم بالصحة فقد ترتب آثاره عليه ؛ لأن هذا هو معنى الصحة .

وكيف يقال في الحكم بالموجب إنه منصبٌ على الآثار خاصة ؟ وكيف تثبت الآثار بدون ثبوت المؤثر لها ؟

فالحكم بثبوت الآثار مرتب على الحكم بثبوت المؤثر بلا شك ، فلولا صحة ذلك العقد لما حكم القاضي بترتب آثاره عليه .

فالصواب تضمن الحكم بالموجب الحكم بالصحة ، وإلا لما [ ترتبت ]<sup>(١)</sup> الآثار ، فالصحة هي الحكم الجامع لجميع الآثار .

وحينئذ يظهر استواء الحكم بالصحة والحكم بالموجب ؛ لأنه لا يحكم إلا بموجب ماصح دون مافسد ، ولا يصح الشيء وتختلف<sup>(٢)</sup> آثاره [ عنه ]<sup>(٣)</sup> .

فإذا حكم بالصحة ، فقد حكم بترتب آثاره عليه .

والتحقيق أن الحكم بالموجب يتناول الآثار بالتنصيص عليهما<sup>(٤)</sup> للإتيان \* بلفظ عام يتناول جميع<sup>(٥)</sup> آثارها ، فإن موجب الشيء هو مقتضاه ، وهو مفرد مضاف فيعم كل موجب ، بخلاف لفظ الصحة فإنها إنما تتناول الآثار بالتضمن لا بالتنصيص عليها .

ومقتضى<sup>(٥)</sup> ذلك أن يكون الحكم بالموجب أعلا ، وهو بخلاف الاصطلاح .

وكان الحكم بالصحة إنما علت مرتبته عندهم ؛ لاختصاصه بما ثبت فيه وجود الشروط ، وانحطت مرتبة الحكم بالموجب عندهم ؛ لعدم ثبوت وجود الشروط فيه ، لكن هذا راجع إلى الاصطلاح فيما أظن ، ولا يظهر للفرق المذكور معنى من جهة اللغة ولا من جهة الشرع .

(١) في (م) : ترتب . بسقوط : التاء .

(٢) في (م) و (س) : وتختلف .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) في رسالة العراقي : عليها .

(٥) في (م) : وينبغي .

فلا ينبغي أن يصدر من حاكم محكم<sup>(١)</sup> إلا بحجة معتبرة ، إما بيّنة ، وإما علم ، وإما إقرار الخصم الذي هو صاحب اليد ، وإما يمين المدعي المردودة بعد نكول<sup>(٢)</sup> الخصم<sup>(٣)</sup> ، سواء كان ذلك الحكم بإقرار أو بيّنة<sup>(٤)</sup> .

وإنما نازعتُ شيخنا في استنباط هذا من مسألة القسمة لا في أصل الحكم ، فإني أوافق عليه ، فإذا قامت البيّنة فحكم بالصحة ، فقد حكم بترتب غايته عليه من غير تنصيص عليها لا لعموم ولا خصوص ، وإن حكم بالموجب ، فقد [ أتى ]<sup>(٥)</sup> بصيغة شاملة لجميع أحكامه ، فإن صيغة العموم في تناولها لكل فرد فرد كلية ، فكانه نص<sup>(٦)</sup> بذلك على جميع آثاره .

فإن قلت : فهل يترتب عليه بذلك جميع آثاره المتفق عليها والمختلف فيها<sup>(٧)</sup> ؟

قلت : أما المتفق عليها فلا يحتاج فيها إلى حكم<sup>(٨)</sup> .<sup>(٩)</sup>

وأما المختلف فيها ، فما كان منها قد جاء وقت<sup>(١٠)</sup> الحكم فيه نفذ ، وما لم يجيء وقت الحكم فيه لم ينفذ .

---

(١) في (م) : يحكم . وفي (ز) ورسالة العراقي : حكم

(٢) نكل عن اليمين : امتنع منها .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( نكل ) ٢٣٩ .

(٣) في (م) : زيادة : الذي هو صاحب اليد . وقد مرت هذه الزيادة قبل قليل .

(٤) في (م) : بيّنة .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة العراقي .

(٦) في (م) : ينص

(٧) في (ب) : فيه .

(٨) في (م) : الحكم .

(٩) في (ب) زيادة ليست في النسخ الأخرى ، ولا في رسالة العراقي ، وهي : لكن إذا حكم فيها فماذا ؟

ولعله يقول بالصحة ، ولهذا سكت عنها اكتفاء بما ذكر ، والظاهر أن الحكم فيها بالصحة والموجب بيان

وأن الحكم فيها هما في ورفعته على الثابت المجرد .

(١٠) في (م) : جاوت .

مثال الأول : أن يحكم حنفي بموجب التدبير<sup>(١)</sup> ، فمن موجه منع بيع المدبر ، فقد حكم الحنفي بذلك في وقته ؛ لأنه منع السيد المدبر من بيع عبده المدبر ، فليس له بمقتضى الحكم المذكور الإقدام على بيعه ، لمنع الحاكم له من ذلك .

وليس للشافعي أن ياذن له بعد ذلك في بيعه ؛ لما فيه من نقض حكم الحنفي بمنع البيع ، ولا أن يحكم<sup>(٢)</sup> بصحة بيعه .

لو صدر فإنه ارتكب [ ببيعته ]<sup>(٣)</sup> محرماً قد منعه منه جائز الحكم ، فصار هذا المدبر بهذا الحكم كأُمّ الولد<sup>(٤)</sup> .

ومثال الثاني : أن يُعلق [ شخص ]<sup>(٥)</sup> طلاق امرأة أجنبية منه على الزواج<sup>(٦)</sup> بها ، فيحكم مالكي أو حنفي بموجبه ، فإذا تزوج بها ، وبادر شافعي وحكم باستمرار العصمة وعدم وقوع الطلاق ، نفذ حكمه ، ولم يكن ذلك نقضاً لحكم الحاكم الأول بموجب التعليق ؛ لأن حكم الأول لم يتناول وقوع الطلاق لو تزوج بها ، فإنه أمرٌ لم يقع إلى الآن ، فكيف يحكم على ما لم يقع ؟

والحكم إنما يكون في شخص ، فما هذا منه إلا فتوى ، وتسميته حكماً جهلاً ، أو تجوز يعني به أن هذا حكم الشرع عنده ، لا أنه بت<sup>(٧)</sup> وألزم به ، وكيف يلزم بما لا يقع ؟ .

ومما يوضح ذلك : أنه لو لم يأت بصيغة عموم ، وهو الموجب ، بل<sup>(٨)</sup> حَكَم بهذه الجزئية<sup>(٩)</sup> خاصة ، فقال : حكمت بوقوع الطلاق إن تزوجها . لم يصادف ذلك محلاً ، وغدَّ سفهاً وجهلاً .

(١) التدبير : مصدر دبر العبد والأمة تدبيراً : إذا علّق عتقه بموته ، لأنه يعتق بعدما يُدبر سيده .

انظر : المطلع ٣١٥ .

(٢) في (ب) : تحكم .

(٣) في (م) : بيعه . بسقوط : الباء .

(٤) أمّ الولد : الأمة التي ولدت من سيدها في ملكه .

انظر : المغني ٣٧٥/٩ .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) في (م) : التزويج .

(٧) في (م) : لأنه ثبت .

(٨) في (م) : بكل .

(٩) في (م) : الحردبة .

وكيف يحكم الإنسان بالشيء قبل وقوعه ؟ فيقول : حكمت بصحة بيع هذا العبد لو وقع بشروطه، وبصحة نكاح هذه المرأة لو وقع بشروطه ، بخلاف قول الحنفي في المدبّر بعد تدبيره ، حكمت بمنع بيعه . فإنه حكم صحيح على مذهبه ، وقع في محله ووقته ، فنفذ ، ولم<sup>(١)</sup> يجوز نقضه .

فافهم ذلك فإنه حسن ، وقع بسبب عدم \* تدبّره خبط في الأحكام ، وقد ظهر أن توجيه الحنفي أو [٢٦٣] المالكي حكمه إلى وقوع الطلاق على التي لم يتزوج بها مُحال ، وحكمه بمنع التزوج بها أفسد منه ، فإن النكاح صحيح بلا توقف ، وإنما الكلام في وقوع الطلاق بعد صدور النكاح ، ولا يدري هل بينهما نكاح أم لا ؟ [ فلا يمكن توجيه الحكم إلى منع الحاكم ، كما وجه الحنفي حكمه إلى منع بيع المدبّر ، ولا إلى وقوع الطلاق في عصمة لا يدري هل هذه تقع في الوجود أو لا ؟ ]<sup>(٢)</sup> فإن نفس الطلاق لم يقع قبل النكاح وإنما وقع تعليقه خاصة ، والتعليق غير موقع في الحال ، فكيف يحكم على شيء لم يوجد<sup>(٣)</sup> بشيء لم يقع ؟ وهذا واضح لصاحب العَلَمِيَّة الخالي عن العصبية . والله تعالى أعلم<sup>(٤)</sup> .

وقس على هذين المثالين بقية الأمثلة ، فقد عرفت المدرك الذي أوجب الفرق بينهما .

الفرق الثاني بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب .

أن الحكم بالصحة لا يختص بأحد ، والحكم بالموجب يختص بالحكم عليه بذلك .

قلت : وفي هذا الفرق [ أيضاً ]<sup>(٥)</sup> نظر ، فإذا وقف الإنسان شيئاً من أملاكه على نفسه ، ومات قبل الحكم بصحته وبطلانه ، فاراد أحد ورثته أن يبيعه ، فمنعه حنفي وحكم بموجب الوقف المذكور ، لم يختص ذلك الحكم به في صحته ، فلو أراد وارث آخر أن يبيع حصته منه لم يصح ، وكيف يصح ذلك بعد حكم الحنفي بموجبه ؟

فلو بادر شافعي وحكم عند إرادة<sup>(٦)</sup> أحد الورثة بيع حصته بموجب الوقف المذكور ، وهو البطلان

(١) في (م) : وما لم .

(٢) مابين المعقوفين غير موجود في رسالة العراقي .

(٣) في (م) : لو وجد .

(٤) في (م) : والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) في (م) : إرادته .

عنده ، أيحكم<sup>(١)</sup> حنفي بعد ذلك بمنع بيع الوارث الآخر حصته مع حكم الشافعي ببطلان الوقف المذكور ؟  
هذا بعيد . والله أعلم .

الفرق الثالث : أن الحكم بالصحة يقتضي استيفاء الشروط ، والحكم بالموجب لا يقتضي استيفاء  
الشروط ، وإنما مقتضاه صدور ذلك الحكم على المصدر بموجب ماصدر منه .

قلت : وفيه نظر أيضاً ، فقد قدمت عن شيخنا المذكور<sup>(٢)</sup> أنه استنبط من مسألة امتناع القاضي من  
القسمه فيما إذا لم تقم [ بينة ]<sup>(٣)</sup> بأنه ملك [ طالبيها ]<sup>(٤)</sup> ، أن الحكم لا يقع بصحة ولا موجب<sup>(٥)</sup> إلا بعد  
استيفاء الشروط .

وهذا الفرق هو الذي تعمل به [ الناس الآن ]<sup>(٦)</sup> ، وفيه ماقدمته .

ثم إن [ في ]<sup>(٧)</sup> تعبير الشيخ عن هذا الفرق نظراً ، فكان ينبغي التعبير بأن الحكم بالصحة متوقف  
على ثبوت أن المتعاطي لذلك التصرف استوفى الشروط فيه .

فإذا رُفِع إلى القاضي بيع ، لا يحكم بصحته حتى<sup>(٨)</sup> [ تثبت ]<sup>(٩)</sup> شروط البيع ، من كون المبيع  
طاهراً ، منتفعاً به ، مقدرواً على تسليمه ، مملوكاً للعاقدة أو لمن وقع له العقد ، معلوماً .

بخلاف الحكم بالموجب ، فلا يتوقف على ثبوت استيفاء الشروط .

وليت شعري كيف يكون حكم القاضي بثبوت جميع الآثار ثابتاً فيما إذا لم يثبت عنده أن العاقدة  
استوفى الشروط ؟ هذا ما<sup>(١٠)</sup> لا يعقل . والله أعلم .

---

(١) في (م) : ثم حكم .

(٢) انظر : ص ٩٢١ .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) في (م) : طالبيها . بسقوط : الياء .

(٥) في (م) : بموجب .

(٦) في (ب) : بياض .

(٧) ساقط من (س) .

(٨) في (م) : حيث .

(٩) في (م) : ثبت . بسقوط : التاء .

(١٠) في (م) : مما .

الفرق الرابع : إنه إذا كان الصادر صحيحاً [ باتفاق ]<sup>(١)</sup> ، ووقع الخلاف في موجهه ، فالحكم بالصحة لا يمنع من العمل بموجهه عند غير الحاكم بالصحة ، ولو حكم فيه بالموجب امتنع العمل بموجهه عند غير الحاكم بالموجب .

قلت : لا بأس بهذا الفرق لكن إطلاقه في [ الحكم ]<sup>(٢)</sup> الموجب أنه [ يمتنع ]<sup>(٣)</sup> العمل بموجهه عند غير الحاكم بالموجب ، لا بد من تقييده [ بأن ]<sup>(٤)</sup> يكون قد جاء وقت الحكم بموجهه ، فمتى لم يجيء وقته فلغيره عند<sup>(٥)</sup> مجيء [ وقته ]<sup>(٦)</sup> الحكم بموجهه عنده ، وإن لم يكن [ بموجهه ]<sup>(٧)</sup> عند الحاكم الأول . والله أعلم<sup>(٨)</sup> .

الفرق الخامس : أن كل دعوى كان المطلوب فيها إلزام المدعى عليه بما أقره ، أو قامت به البينة ، كان الحكم حينئذٍ بالإلزام ، \* وهو<sup>(٩)</sup> الموجب ، ولا يكون الحكم بالصحة ، ولكن يتضمن الحكم بالموجب [ ٢٦٣ب ] الحكم بالصحة ، ومن ذلك : أن ماليس له وجهان صحة وإبطال لا يدخل فيه الحكم بالصحة إنما يدخل فيه الحكم بالموجب .

قلت : لم يظهر لي هذا الفرق ، فإن مقتضاه أنه إذا ادعى على إنسان بمائه درهم مثلاً ، واعترف بذلك بمجلس الحكم ، أو قامت عليه بينة بالاعتراف ، لم يسع<sup>(١٠)</sup> القاضي الحكم بالصحة في الاعتراف المذكور ، وإنما يسوغ له الحكم بالموجب . ولا يظهر له معنى فليتأمل .

وقد رجع الشيخ ، رحمه الله تعالى ، إلى ما ذكرته أولاً من أن الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة<sup>(١١)</sup> . والله أعلم .

(١) في (م) : متعلق .

(٢) زيادة من (ز) ، ورسالة العراقي .

(٣) في (م) : يمنع . بسقوط : التاء .

(٤) في (م) : أن . بسقوط : الباء .

(٥) في (م) : عنده .

(٦) في (م) : وقت . بسقوط : الهاء .

(٧) في (م) : موجهه . بسقوط : الباء .

(٨) في (م) : والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٩) في (ف) و (م) : تكررت لفظة : وهو .

(١٠) في (م) و (س) : يسمع . وفي رسالة العراقي : لم يسع للقاضي .

(١١) انظر : ص ٩٢٣ .



الفرق السادس : أن تنفيذ الحكم المختلف فيه يكون بالصحة عند الموافق ، وكذا عند المخالف الذي يميز التنفيذ في المختلف فيه .

ويكون بالموجب إذا أريد به الإلزام بحكم الحاكم في الحكم [ المختلف فيه ، فيكون ]<sup>(١)</sup> الأمر فيه كما تقدم في الحكم بالصحة ، فقول القاضي : حكمت بصحة حكم فلان . مساو لقولك : حكمتُ بموجب حكم فلان .

إذا أريد بهذا<sup>(٢)</sup> المعنى ، وهو : الإلزام بحكم الحاكم ، وإن أريد الإلزام بذلك الشيء المحكوم فيه ، فيجوز ذلك من الموافق ، ولا يجوز من المخالف ؛ [ لأنه ]<sup>(٣)</sup> ابتداء حكم<sup>(٤)</sup> بذلك الشيء من غير تعرض للحكم الأول ، وذلك لا يجوز عند المخالف .

قلت : لم يتحرر من<sup>(٥)</sup> هذا الكلام فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب [ ؛ لأنه ذكر أنه إذا ]<sup>(٦)</sup> أريد الإلزام بحكم المخالف في موضع الخلاف ، استوى الحكم بالصحة والحكم بالموجب [<sup>(٧)</sup> في الجواز ، وإن أريد الإلزام بذلك الشيء من غير توسط حكم المخالف ، امتنع ذلك بالصحة وبالموجب ، فإن المخالف لا يراه ، وليس هذا تنفيذ بل ابتداء حكم بمال يراه الحاكم به . والله [ سبحانه و ]<sup>(٨)</sup> تعالى أعلم .

وذكر شيخنا<sup>(٩)</sup> الإمام البلقيني - رحمه الله تعالى - : أنه يستوي الحكم بالصحة والحكم بالموجب في مسائل :

منها : حكم الحنفي بصحة النكاح بلا ولي ، أو بموجبه ، ليس للشافعي نقضه .

(١) في (ب) : بياض .

(٢) في (م) : بهذا .

(٣) في (م) : لأن . بسقوط : الهاء . وفي رسالة العراقي : لا .

(٤) في (م) : الحكم .

(٥) في (م) : هن .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) ساقط من (س) .

(٨) ساقط من (م) و (س) .

(٩) لازال الكلام للشيخ ولي الدين أبو زرعة العراقي .

ومنها : حكمه بشُفعة<sup>(١)</sup> الجوار ، لا ينقضه الشافعي ، سواء حكم بصحة ذلك ، أو بموجبه .  
ومنها : حكمه بالوقف على النفس ، لا ينقضه الشافعي ، سواء حكم في ذلك بالصحة ، أو بالموجب .

ومنها : حكم الشافعي في إجارة الجزء الشائع من دار أو عبد أو نحوها ، ليس للحنفي إبطاله ، سواء حكم فيه بالصحة ، أو بالموجب .

وذكر شيخنا المذكور<sup>(٢)</sup> - رحمه الله تعالى - [ في ]<sup>(٣)</sup> افتراقهما في مسائل ، يكون في بعضها الحكم بالصحة أقوى ، وفي بعضها الحكم بالموجب أقوى .

فالقسم الأول : كما لو حكم شافعي بموجب الوكالة بغير رضى الخصم ، فللحنفي الحكم بإبطالها .  
ولو<sup>(٤)</sup> حكم<sup>(٥)</sup> بصحتها ، لم يكن للحنفي الحكم بإبطالها ؛ لأن موجبها المخاصمة صحت أو فسدت لأجل الإذن ، فلم يتعرض الشافعي للحكم بالصحة وإنما تعرض للأثر ، فساغ للحنفي الحكم بإبطالها ؛ لأنه يقول للشافعي : جردت<sup>(٦)</sup> حكمك لل لازم<sup>(٧)</sup> ولم تتعرض<sup>(٨)</sup> لصحة الملزوم ولا عدمه ، وأنا أقول بإبطالها ، فلم توقع<sup>(٩)</sup> الحكم في محل الخلاف ؟ هذا<sup>(١٠)</sup> كلام شيخنا<sup>(١١)</sup> .

---

(١) الشُّفْعَةُ : هي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه ، من يد من انتقلت إليه .

انظر : المغني ١٨٧/٥ .

(٢) أي الإمام البلقيني ، رحمه الله . وفي رسالة العراقي : قلت : وذكر شيخنا المذكور .

(٣) ساقط من (ب) و (م) .

(٤) في (ف) و (س) : ولو لم . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ورسالة العراقي .

(٥) في (س) : يحكم .

(٦) في (ف) و (س) : جردتك . وفي (م) : حرر . وما أثبتته من (ب) . ورسالة العراقي .

(٧) في (م) : اللازم .

(٨) في (م) : يتعرض .

(٩) في (م) : يوقع .

(١٠) في (س) : وهذا .

(١١) هو الإمام البلقيني . ولا زال الكلام للشيخ ولي الدين العراقي .

وفيه نظر ؛ لما تقدم من أن الحكم بالآثار يتوقف على الحكم بالمؤثر<sup>(١)</sup>، فلولا صحة عقد الوكالة لما حكم بترتب<sup>(٢)</sup> آثارها .

وقد تقدم من كلامه الأخير أن بيان الحكم بالموجب يتضمن الحكم بالصحة .

فإن قلت : الوكالة يترتب عليها أثرها وهو صحة التصرف بعموم الإذن ولو كانت فاسدة .

قلت : من جملة موجبه ومقتضاها صحتها عند الشافعي ، ولو لم يرضى الخصم اللازم ، فقد [٢٦٤]  
\* تناوله حكمه .

ولا نسلم قول الحنفي : إن الشافعي جرد<sup>(٣)</sup> حكمه للآثار<sup>(٤)</sup>، ولم يتعرض لصحة الملزوم ولا بطلانه . بل قد تعرض لها ضمناً ، كما اعترف به الشيخ رحمه الله تعالى ، أو صريحاً كما اعتقده ؛ لأن الصحة من جملة الواجب فقد دخل في حكمه بالموجب ؛ لأنه مفرد مضاف ، فيعم جميع الواجب<sup>(٥)</sup> .

ولو كان التوكيل عند الشافعي فاسداً ، كوكالة المعلقة ، لم يسغ له الحكم بموجب الوكالة اعتماداً على صحة التصرف بعموم<sup>(٦)</sup> الإذن ؛ لما ذكرناه من أن [ من ]<sup>(٧)</sup> جملة [ الموجب ]<sup>(٨)</sup> الصحة ، والوكالة المذكورة [ باطلة ]<sup>(٩)</sup> فلم تثبت<sup>(١٠)</sup> جميع موجبه ، فإذا حكم فليوجه<sup>(١١)</sup> حكمه إلى ما يترتب من الآثار وهو صحة التصرف ، ولا يأتي بصيغة نعم<sup>(١٢)</sup> جميع [ الموجب ]<sup>(١٣)</sup> ؛ لفساد ذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) انظر : ص ٩٢٣ .

(٢) في (م) : بترك .

(٣) في (م) : حرر .

(٤) في (م) : اللازم .

(٥) في رسالة العراقي : الموجب .

(٦) في (م) : لعموم .

(٧) ساقط من (م) .

(٨) في (ب) و (س) : الواجب . بسقوط : الميم .

(٩) زيادة من رسالة العراقي .

(١٠) في (م) : يثبت . وفي (ب) : غير نقطة .

(١١) في رسالة العراقي : فيتوجه .

(١٢) في (ف) : نعم . وما أثبتته من (ب) و (م) و (س) و (ز) ، ورسالة العراقي .

[ و ] <sup>(١)</sup> القسم الثاني له أمثلة .

منها : لو حكم الحنفي بصحة التدبير ، لم يمتنع على الشافعي الحكم بالبيع ؛ [ لأنه عند الشافعي صحيح ولكن يباع .

فلو حكم بموجب التدبير ، لم يكن للشافعي الحكم بالبيع ؛ ] <sup>(٢)</sup> لأن من موجب التدبير عنده عدم البيع .

ومنها : لو حكم شافعي بصحة شراء الدار التي لها جار ، فإنه يسوغ للحنفي أن يحكم بأخذ الدار بالشفعة ؛ لأن البيع عنده صحيح مسلط لأخذ الجار ، كما يقول الشافعي في بيع أحد الشركاء .

ولو حكم الشافعي بموجب شراء الدار المذكورة ، فليس للحنفي أن يحكم بأخذ الجار ؛ لأن من موجه عنده دوامه واستمراره .

ومنها : لو حكم شافعي بصحة إجارة ، ثم مات المؤجر ، فإن للحنفي إبطاها بالموت .

ولو حكم بموجب الإجارة ، لم يكن للحنفي الحكم بإبطاها بالموت ؛ لأن من موجهها الدوام والاستمرار للورثة .

قلت : هذه الصورة الثالثة ممنوعة ، والفرق بينها وبين الصورتين قبلها : أنه وقع الحكم فيهما بالموجب بعد دخول وقته ، فنفذ <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لما حكم فيها بموجب التدبير ، فقد منعه من البيع الذي يسوغه الشافعي ، ولما حكم بموجب شراء الدار التي لها جار ، فقد منع الجار من الأخذ بالشفعة ، فامتنع ذلك عليه ، كما لو وجه الحكم إلى ذلك صريحاً ، فإنه ينفذ ويعمل به ، ولا فرق بين الحكم بالشيء بخصوصه ، وبين الحكم بصيغة عامة تشمل <sup>(٤)</sup> .

وأما الصورة الثالثة : لما حكم الشافعي فيها بموجب الإجارة قبل موت المستأجر ، لم يكن توجه حكمه إلى عدم الانفساخ ؛ لأنه لم يبيء وقته ولم يوجد سببه .

---

(١٣) في (م) : الواجب . بسقوط : الميم .

(١) ساقط من (م) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) في (م) : فتقدم .

(٤) في (م) : تشمله .

ولو وجه الحكم إليه ، فقال : حكمت بعدم انفساخ الإجارة إذا مات المستأجر . لم يكن ذلك حكماً ، وكيف يحكم على ما لم يقع ، ولا يدري هل يقع أو لا ؟ فتسميته هذا حكماً : إما جهل ، وإما تجوُّز ، كما قدمناه<sup>(١)</sup> .

وفي حكم مالكي أو حنفي بموجب تعليق طلاق امرأة معينة على التزويج بها ، قبل التزوج بها ، فإنه لا يدخل في موجه وقوع الطلاق بعد التزوج .  
فإن التزوج إلى الآن لم يقع ، وقد لا يوجد ، فلا يمكن الحكم على معدوم لم يدخل في الوجود .  
فهذه الصورة وتلك من وادٍ واحد .

وإذا اظهر ما ذكرناه من الفرق ، عرفت المسائل ، واتضحت ، ولم يشكل منها شيء .  
وذكر شيخنا المذكور<sup>(٢)</sup> - رحمه الله تعالى - أن ضابط ذلك : أن المتنازع فيه إن كان صحة ذلك الشيء ، وكانت لوازمه لا ترتب إلا بعد صحته ، كان الحكم بالصحة رافعاً للخلاف ، واستويا حينئذٍ .  
وإن كان المتنازع فيه الآثار واللوازم ، كان الحكم بالصحة غير رافع للخلاف ، وكان الحكم بالموجب رافعاً ، وقوي الموجب حينئذٍ .

[٢٦٤ب]

وإن كانت آثاره ترتب مع فساد ، \* قوي الحكم بالصحة على الحكم بالموجب .

قلت : قوله فيما إذا كان النزاع في الآثار واللوازم : إن الحكم بالموجب رافع للخلاف . محله أن يكون ذلك بعد دخول وقته ، ووجود سببه ، وتمكنه من الحكم بذلك الشيء بعينه ، فأدرجناه في الحكم بموجه الذي هو من صيغ العموم ؛ لأنه من جملة أفرادهِ وقد جاء وقته .

وقد قدمنا الأمثلة في ذلك بحيث اتضح الحال فيه .

وقد عرفت الكلام معه فيما ذكر أن الحكم بالصحة أقوى من الموجب لرتب آثاره عليه مع فساده كالوكالة ، فأغنى ذلك عن إعادته<sup>(٣)</sup> . والله أعلم<sup>(٤)</sup> .

وقد ظهر بذلك أن حكم الحنفي بموجب التدبير يمنع الشافعي من الحكم بجواز بيعه ، وحكم الشافعي بموجب شراء الدار التي لها جار يمنع الحنفي من الحكم بجواز الأخذ بالشفعة ، وحكم الشافعي

(١) انظر ص ٩٢٥ .

(٢) أي الإمام البلقيني رحمه الله .

(٣) انظر : ص ٩٢٣ .

(٤) في (م) : والله سبحانه وتعالى أعلم .

بموجب الإجارة ، لا يمنع الحنفي من الحكم بعد موت المستأجر بانفساخها<sup>(١)</sup> ، وحكم الحنفي [ أو ]<sup>(٢)</sup> المالكى بموجب تعليق طلاق امرأة على التزوج<sup>(٣)</sup> بها [ لا يمنع الشافعي من الحكم بدوام العصمة واستمرارها بعد وقوع التزوج بها ]<sup>(٤)</sup> .

والفرق بين المسائل ماقدمناه ، من أن الحكم في الصورتين الأولتين على الشيء بعد [ وجوده ]<sup>(٥)</sup> ؛ ولهذا صح توجيه الحكم إليه بعينه .

وفي الصورتين الأخيرتين الحكم على الشيء قبل وجوده<sup>(٦)</sup> ؛ ولهذا لم يصح توجيه الحكم [ فيهما ]<sup>(٧)</sup> إلى ذلك الشيء بعينه ، كما قدمناه .

ولندكر مثلاً آخر فيه توقف ، وهو : ما إذا وقف إنسان وقفاً ، وجعل لنفسه التغيير فيه والزيادة فيه والنقص فيه<sup>(٨)</sup> ، وحكم حنفي بموجبه ، ثم وقع منه التغيير ، هل للشافعي المبادرة بعد التغيير إلى الحكم بإبطاله ؟ . يحتمل أن يكون كالمسألتين الأوليين<sup>(٩)</sup> ، فيمتنع على الشافعي الحكم فيه بالبطلان ؛ لأن حكم الحنفي بموجبه يتضمن الإذن للواقف في التغيير ، فقد فعل ما هو مأذون له فيه من حاكم شرعي ، فليس لحاكم آخر منعه منه ، ولا الحكم بإبطاله لو وقع .

ويحتمل أن يكون كالمسألتين الأخيرتين ؛ لأن التغيير إلى الآن لم يقع ، ولا يلزم من إذن الحنفي له في التغيير وقوعه ، فقد يغير وقد لا يغير ، فلا يدخل ذلك بعد الحكم بالموجب ، فإن الحنفي لو وجّه حكمه الآن إليه بعينه ، وقال : حكمت بموجب التغيير أو صحته . لم يصح ؛ لأنه حكم على الشيء قبل وقوعه . والله أعلم<sup>(١٠)</sup> .

(١) في (ب) : بانقسامها . وفي (م) : بالفساخها .

(٢) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(٣) في (س) : التزويج .

(٤) ساقط من رسالة العراقي .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) انظر ص ٩٣٢، ٩٣٣ .

(٧) في (م) : فيها . بسقوط : الميم .

(٨) في (ب) و (م) : منه .

(٩) في (م) : الأولتين .

(١٠) في (م) : والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد تحرر في الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب ، أن الحكم بالصحة متوجه إلى نفس العقد صريحاً<sup>(١)</sup> وإلى آثاره تضمناً ، وأن الحكم بالموجب متوجه إلى آثاره صريحاً وإلى نفس العقد تضمناً ، فليس أحدهما أقوى من الآخر ، إلا على ما بحثته من توجه الحكم بالموجب إلى صحة العقد وجميع آثاره صريحاً ، فإن الصحة من مواجبه ، فيكون الحكم بالموجب حينئذ أقوى مطلقاً لسعته وتناوله الصحة وآثارها . والله تعالى<sup>(٢)</sup> أعلم بالصواب<sup>(٣)</sup> . انتهى كلام الشيخ ولي الدين العراقي .

ولنرجع الآن إلى ما في المتن ، من قوله : وإن بان حبسه في تهمة أو تعزيز - كافتيات<sup>(٤)</sup> على القاضي قبله ، ونحوه - خلاه أو أبقاه بقدر ما يرى<sup>(٥)</sup> .

( ومن لم يُعرف خصمه ، وأنكره ) أي<sup>(٦)</sup> أنكر الخبوس أن يكون له خصم ، بأن قال : حُبست ظلماً ، ولا حق عليّ ، ولا خصم لي . ( نُودِيَ بذلك ) في البلد<sup>(٧)</sup> .  
قال في المقنع<sup>(٨)</sup> ومن تبعه : ثلاثاً<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) في (ب) : صحيحاً .  
(٢) في (م) : والله سبحانه وتعالى .  
(٣) انظر رسالة الشيخ ولي الدين أبو زرعة العراقي (مقدمة في الحكم بالصحة والحكم بالموجب) ضمن مجموع في شستريتي برقم (٤٤٦٣) ، ورقمه في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى (٧٨) .  
ولم أستطع الحصول عليه ، بحجة فقده ، فاعتمدت على هذا المجموع والموجود أيضاً في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض وبنفس رقم شستريتي (٤٤٦٣) .  
(٤) في (ف) و (س) : كافتياته . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) . ويوافق ماتقدم .  
(٥) انظر ص ٩٠٧ .  
(٦) في (م) : إن .  
(٧) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، الكافي ٤٥٤/٤ ، المغني ٣٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٤/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ، المتع ٢٠٥/٦ ، الفروع ٤٥٣/٦ ، الإنصاف ٢١٨/٨ ، المبدع ٤٨/١٠ .  
(٨) المقنع : تأليف موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١-٦٢٠هـ) .  
وقد ألفه لمن ارتقى عن درجة المبتدئين في الفقه الذين ألف لهم كتاب العمد .  
وقد جعل كتابه هذا خالياً من الدليل والتعليل ، مع ذكر الروايات أحياناً ، وقد قال في مقدمته . وسطاً بين القصير والطويل ، وجامعاً لأكثر الأحكام ، عريّة عن الدليل والتعليل . أهـ .  
وهو من أشهر المتون عند الحنابلة ، وقد تناولوه بالشرح والتوضيح ، ومن ذلك :  
الشرح الكبير لعبد الرحمن بن قدامة ، المبدع لبرهان الدين بن مفلح ، المتع لابن المنجا ، الإنصاف للمرداوي وهو شبه شرح له .  
كما ألف العلامة اللغوي ابن أبي الفتح كتاب المطلع على أبواب المقنع ، شرح به لغات المقنع . وكتاب المقنع مطبوع .  
انظر : مقدمة المقنع ١٠ ، ذيل طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، المدخل ٤٣٣-٤٣٧ .  
(٩) انظر : المقنع ٣٢٨ ، الشرح الكبير ١٧٤/٦ ، المتع ٢٠٥/٦ .

وقال في المحرر ، والفروع ، وغيرهما : نودي بذلك<sup>(١)</sup> . من غير ذكرهم ثلاثاً .

قال في الإنصاف : قلت : يحتمل أن مراد من قيّد بالثلاث : أنه يشتهر بذلك ، ويظهر غريم إن كان في الغالب .

\* ومراد من لم يقيد : أنه ينادى عليه حتى يغلب على الظن أنه ليس له غريم ، ويحصل ذلك في [٢٦٥] الغالب في ثلاث ، فيكون المعنى<sup>(٢)</sup> في الحقيقة [ واحداً ]<sup>(٣)</sup> . انتهى<sup>(٤)</sup>

( فإن<sup>(٥)</sup> لم يُعرف ) له خصم بعدما ذكر ، ( حلفه ) أي حلف الحاكم المحبوس ، ( وخلاؤه ) أي أطلقه ؛ لأن الظاهر أنه لو كان له خصم لظهر<sup>(٦)</sup> .

( ومع غيبة خصمه ) أي ومع معرفة خصمه وغيبته ( يبعث إليه ، [ ومع جهله أو تأخره بلا عذر يُخلى ، والأولى ] أن يكون ذلك ( بكفيل )<sup>(٧)</sup> [ <sup>(٨)</sup> .

قال في الإنصاف : لو كان خصمه غائباً أبقاءه حتى يبعث إليه ، على الصحيح من المذهب . قدّمه في الفروع ، والرايعتين .

وقيل : يخلى سبيله ، كما لو جهل مكانه ، أو تأخر بلا عذر .

قلت : وهو ضعيف .

وقال في الفروع : والأولى أن لا يطلقه إلا بكفيل . واختاره في الرعاية .

قلت : وهو عين الصواب ، إذا قلنا : يطلق<sup>(٩)</sup> . انتهى كلامه في الإنصاف .

(١) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، المحرر ٢٠٥/٢ ، الفروع ٤٥٣/٦ .

(٢) في (س) : في المعنى . بزيادة : في .

(٣) في (م) : واحد . بسقوط : الألف .

(٤) الإنصاف ٢١٨/١١ .

(٥) في (س) : وإن .

(٦) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، الكافي ٤٥٤/٤ ، المغني ٣٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٥/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ،

المتنوع ٢٠٥/٦ ، الفروع ٤٥٣/٦ ، الإنصاف ٢١٨/١١ ، المبدع ٤٨/١٠ .

(٧) انظر : الفروع ٤٥٣/٦ ، التنقيح ٣٠٠ ، الإقناع ٣٨٤/٤ ، التوضيح ٤٤٧ .

(٨) زيادة من (م) و (ز) .

(٩) الإنصاف ٢١٩/١١ .



## [ فصل : ينظر في أمر أيتام ونحوهم ]

( فصل : ثم ) بعد نظره في أمر المحبوسين ، ينظر ( في أمر أيتام ومجانين ووقوف ووصايا ) ، حيث كان الأيتام والمجانين ( لا وليّ لهم ، و ) كانت الوقوف والوصايا ( لا ناظر )<sup>(١)</sup> لها ؛ لأن هذه أموال يتعلق بها حفظها وصرفها في وجوهها ، فلا يجوز إهمالها<sup>(٢)</sup> .

فينظر فيما ليس له منها ناظر مُعَيَّن ؛ لأن المنظور عليه إن كان من الأيتام أو من المجانين لم تمكنهم المطالبة ؛ لأنهم لا قول لهم ، وإن كان مستحقوا الأوقاف من الفقراء لم يملكوا التكلم على [ الوقوف ]<sup>(٣)</sup> ؛ لعدم تعيينهم لذلك<sup>(٤)</sup> .

إذا تقرر هذا ، ( فلو نفَّذ ) الحاكم ( الأول وصية موصى إليه ، أمضاها الثاني ) وجوباً ؛ لأن الأول ما نفَّذ وصيته إلا بعد معرفة أهليّته في الظاهر ، ولكن يُراعيه ، فإن تغيرت [ حالته ]<sup>(٥)</sup> بفسق أو ضعف ، أضاف إليه أميناً قوياً يعينه<sup>(٦)</sup> .

وإن كان الأول مانفَّذ وصيته ، نظر فيه ، فإن كان قوياً أميناً ، أقرّه ، وإن كان أميناً ضعيفاً ، ضمَّ إليه من يُعينه ، [ وإن كان فاسقاً ، عزّله وأقام غيره ، على الأصح<sup>(٧)</sup> ] .

---

(١) الناظر : الحافظ . قاله الجوهري .

وفي المعجم الوسيط : المتولّي إدارة الأمور . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( نظر ) ٨٣١/٢ ، المعجم الوسيط ، مادة ( نظر ) ٩٣٢/٢ .

(٢) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، الكافي ٤/٤٥٤ ، المغني ٦/٣٧ ، الشرح الكبير ٦/١٧٥ ، المحرر ٢/٢٠٥ ،

المتع ٦/٢٠٤ ، الفروع ٦/٤٥٥ ، الإنصاف ١١/٢٢٢ ، المبدع ١٠/٤٩ .

(٣) في (م) : الوقف . بسقوط : الواو .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (س) : حاله . بسقوط : التاء .

(٦) انظر : الكافي ٤/٤٥٤ ، المغني ٩/٣٧ ، الشرح الكبير ٦/١٧٥ ، الفروع ٦/٤٥٥ ، الإنصاف

١١/٢٢٢ ، المبدع ١٠/٤٩ .

(٧) والوجه الثاني : يضمُّ إليه أميناً .

انظر : المغني ٩/٣٧ ، الشرح الكبير ٦/١٧٥ .

وإن كان [ قد ] <sup>(١)</sup> تصرف ، أو فرّق الوصية <sup>(٢)</sup> ، وهو أهل للوصية ، نفذ تصرفه ، وإن كان ليس بأهل ، وكان الموصى لهم بالغين عاقلين مُعَيَّنِينَ ، صح دفعه إليهم ؛ لأنهم قبضوا حقوقهم <sup>(٣)</sup> .

( فدلّ ) وجوب إمضاء الحاكم الثاني مانفذه الأول من الوصايا ( أن إثبات صفة ) من الحاكم ، كعدالة ، وجرح ، وأهلية موصى <sup>(٤)</sup> إليه ، ونحوه ) ، كأهلية حضانة <sup>(٥)</sup> ونظر على وقف ، ( حكم ) - خلافاً لمالك <sup>(٦)</sup> - ( يقبله حاكم ) آخر ، وأن له إثبات خلافه <sup>(٧)</sup> .

( ومن كان من أمناء الحاكم <sup>(٨)</sup> للأطفال ، أو الوصايا التي لا وصي لها ، ونحوه ، [ بحاله ] <sup>(٩)</sup> أقرّه ، ومن فسق عزّله ، ويضم إلى ضعيف أميناً ، وله إبداله ) <sup>(١٠)</sup> .

[ وتقدمت الإشارة إلى ذلك في الشرح <sup>(١١)</sup> ] <sup>(١٢)</sup> .

( و ) له ( النظر في حال قاضٍ قبله ، ولا يجب ) عليه ذلك <sup>(١٣)</sup> ، في الأصح <sup>(١٤)</sup> ؛ لأن الظاهر صحة

---

(١) ساقط من (م) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) انظر المرجعين السابقين .

(٤) في (م) : يوصي .

(٥) الحضانة ، بفتح الحاء ، مصدر حَضَنْتُ الصَّبِيَّ حَضَانَةً : تَحَمَّلْتُ مَوْلَاهُ وَتَرْبِيَتَهُ .

انظر : المطلع ٣٥٥ .

(٦) انظر : بلغة السالك ٣٤٥/٢ .

(٧) انظر : الفروع ٤٥٥/٦ .

(٨) قال في المغني (٣٧/٩) : أمناء الحاكم : وهم من ردّ إليهم الحاكم النظر في أمور الأطفال ، وتفرقة

الوصايا التي لم يُعَيَّنْ لها وصي . اهـ .

(٩) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١٠) انظر : المغني ٣٧/٩ ، الشرح الكبير ٣٧/٦ ، الفروع ٤٥٥/٦ ، الإنصاف ٢٢٢/١١ .

(١١) انظر ماتقدم في أول هذا الفصل .

(١٢) ساقط من (س) .

(١٣) في (م) : في ذلك . بزيادة : في .

(١٤) والوجه الثاني : يجب عليه ذلك .

قال في المبدع (٤٩/١٠) : والأصح أنه لا يجب . اهـ .

أحكامه ، وأنه لا يولى القضاء إلا من [ هو ] <sup>(١)</sup> أهل للولاية <sup>(٢)</sup> .

( و ) حيث تتبّعها <sup>(٣)</sup> ، فإنه ( يحرم أن ينقض من حكم ) قاض ( صالح للقضاء ، غير ما ) - أي غير حكم - ( خالف نص <sup>(٤)</sup> كتاب الله تعالى ، أو ) [ خالف ] <sup>(٥)</sup> نص ( سنة متواترة <sup>(٦)</sup> ، أو ) غير حكم خالف نص ( آحاد ) <sup>(٧)</sup> من السنة - والمخالف [ لذلك ] <sup>(٨)</sup> ( ك ) الحكم بـ ( قتل مسلم بكافر <sup>(٩)</sup> ، و ) كالحكم بـ <sup>(١٠)</sup> ( جعل من وجد عين ماله عند من حُجِر عليه ) لفلس ( أسوة الغرماء <sup>(١١)</sup> - أو ) غير حكم خالف

= انظر : الكافي ٤/٤٥٢ ، المغني ٩/٤٣ ، الشرح الكبير ٦/١٧٥ ، الفروع ٦/٤٥٦ ، الإنصاف ١١/٢٢٣ ،

المبدع ١٠/٤٩ .

(١) ساقط من (م) .

(٢) في (م) : الولاية .

(٣) في (م) : تبعها .

(٤) النص عند الفقهاء : ما يفيد عن نفسه بغير احتمال ، كقوله تعالى : ﴿ عشرة كاملة ﴾ .

وقيل : هو الصريح في معناه ....

وقد يطلق على ما لا يتطرق إليه احتمال يعضده دليل . قاله في المطلع .

انظر : المطلع ٣٩٩ .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) تقدم تعريف المتواتر ص ٨٥٨ - بأنه - الخبر الذي نقله جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ، مستوياً

في ذلك طرفاه ووسطه .

(٧) تقدم تعريف الآحاد - ص ٨٥٨ - بأنه : ماعدا التواتر .

وليس المراد به أن يكون راويه واحداً ، بل كل ما لم يبلغ التواتر فهو آحاد .

(٨) في (م) : ذلك . بسقوط : اللام .

(٩) لقوله عليه السلام : " لا يُقتل مسلم بكافر " .

أخرجه البخاري ( كتاب الديات ، باب : لا يقتل المسلم بالكافر ) ( ٦٩١٥ ) ٤/٢١٥٦ .

(١٠) في (م) : ك .

(١١) لقوله عليه السلام : " من أدرك ماله بعينه عند رجل ، أو إنسان ، قد أفلس ، فهو أحقُّ به من غيره " .

أخرجه البخاري ( كتاب الاستقراض ، في باب : إذا وجد ماله عند مفلس ... ) ( ٢٤٠٢ ) ٢/٧١٦ .

وأخرجه مسلم ( كتاب المساقاة ، باب : من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس ... ) ( ١٥٥٩ )

١١٩٣/٣

(إجماعاً<sup>(١)</sup> قطعياً<sup>(٢)</sup>) ؛ لأنه لو قيل بجواز نقض غير مذكر من أحكام القاضي لأدى إلى جواز نقض الحكم بمثله ولأدى إلى أنه لا يلزم<sup>(٣)</sup> حكم أصلاً ، وهذا هو الأصح<sup>(٤)</sup> .

وقيل : ينقض ما خالف إجماعاً ظنياً<sup>(٥)</sup> .

وقيل \* : وما خالف قياساً جلياً<sup>(٦)</sup> (٧) .

وعن مالك ، وأبي حنيفة ، أنهما قالوا : لا يَنْقُضُ الحكم إلا إذا خالف الإجماع<sup>(٨)</sup> .

(١) الإجماع لغة : العزم والاتفاق .

وشرعاً : اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من أمور الدين .

انظر : لسان العرب ، مادة ( جمع ) ٥٧/٨ ، المطالع ٣٩٩ ، الروضة ٣٣١/١ .

(٢) قال ابن قدامة في الروضة (٣٨٧، ٣٨٦/١) : الإجماع ينقسم إلى مقطوع ومظنون .

فالمقطوع ما وجد فيه الاتفاق مع الشروط التي لا تختلف فيه مع وجودها ، ونقله أهل التواتر .

والمظنون ما اختلف فيه أحد القيدتين ، بأن توجد مع الاختلاف فيه ، كالاتفاق في بعض العصر ، وإجماع

التابعين على أحد قولي الصحابة ، أو يوجد القول من البعض والسكوت من الباقيين ، أو توجد شروطه

لكن ينقله آحاد . أهـ .

(٣) في (م) : لا يلزم نقض . بزيادة : نقض .

(٤) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، الكافي ٤٥٢/٤ ، المغني ٤٣، ٤٢/٩ ، الشرح الكبير ١٧٥/٦ ، المتمع ٢٠٤/٦ ،

شرح الزركشي ٤٤٨، ٤٤٧/٤ ، الفروع ٤٥٦/٦ ، الإنصاف ٢٢٤، ٢٢٣/١١ ، المبدع ٤٩/١٠ .

(٥) انظر : الفروع ٤٥٦/٦ ، الإنصاف ٢٢٤/١١ ، المبدع ٤٩/١٠ .

(٦) القياس الجلي : ما كانت العلة فيه منصوصة ، أو غير منصوصة غير أن الفارق بين الأصل والفرع مقطوع

بنفي تأثيره .

فالأول : كإلحاق تحريم ضرب الوالدين بتحريم التأفيف لهما ، بعلّة كف الأذى عنهما .

والثاني : كإلحاق الأمة بالعبد في تقويم النصيب ، حيث عرفنا أنه لافارق بينهما سوى الذكورة في الأصل

والأنوثة في الفرع ، وعلمنا عدم التفات الشارع إلى ذلك في أحكام العتق خاصة .

انظر : الإحكام للآمدي ٣/٤ .

(٧) انظر : شرح الزركشي ٤٤٨/٤ ، الفروع ٤٥٦/٦ ، الإنصاف ٢٢٤/١١ ، المبدع ٤٩/١٠ .

(٨) انظر : بدائع الصنائع ١٤/٧ ، شرح فتح القدير ٣٠٠/٧ ، الدر المختار مع حاشيته رد المحتار

٤٠١، ٤٠٠/٥ ، القوانين الفقهية ١٩٥ ، الكافي لابن عبد البر ٩٥٨/٢ ، ٩٥٩ ، تبصرة الحكم ٦٤/١ ،

المغني ٤٢/٩ .

ثم ناقضا<sup>(١)</sup> قولهما ، فقال<sup>(٢)</sup> مالك : إذا حكم بالشفعة للجار ، نَقَضَ حكمه<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو حنيفة : إذا حكم ببيع متزوك التسمية ، أو حكم بين العبيد بالقرعة ، نَقَضَ حكمه<sup>(٤)</sup> .

وقال محمد بن الحسن<sup>(٥)</sup> : إذا حكم بالشاهد واليمين ، نَقَضَ حكمه<sup>(٦)</sup> .

وهذه مسائل خلاف موافقة للسنة<sup>(٨)</sup> .

واحتجوا على أنه لا يَنْقُضُ ما لم يخالف الإجماع بأنه يسوغ فيه الخلاف ، فلم يَنْقُضْ حكمه فيه ، كما لا نص فيه<sup>(٩)</sup> .

ولنا : على نقضه إذا خالف نصاً ؛ لأنه قضاء لم يصادف شرطه ، فوجب<sup>(١٠)</sup> نقضه ، كما لو خالف الإجماع ، وبيان مخالفته للشرط ، أن شرط الحاكم بالاجتهاد عدم النص ، بدليل خبر معاذ بن جبل<sup>(١١)</sup> .

---

(١) في (س) : ناقض .

(٢) في (ف) و (س) : قول . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) .

(٣) انظر : منح الجليل ٣٤٣/٨ ، تبصرة الحكام ٦٧/١ ، بلغة السالك ٣٤٤/٢ .

(٤) انظر : شرح فتح القدير ٣٠١/٧ ، الدر المختار مع حاشيته رد المحتار ٤٠١،٤٠٠/٥ ، البحر الرائق ١١/٧ .

(٥) هو : أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد ، الشيباني بالولاء (١٨٩هـ) .

فقيه العراق ، صاحب أبي حنيفة ، ولد بواسط ، ونشأ بالكوفة ، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه ، ثم عن

أبي يوسف ، وسكن بغداد ، وحدث بها ، وصنف تصانيف منها :

الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والحجة ، والاكتساب .

انظر : تاريخ بغداد ١٧٢/٢ ، وفيات الأعيان ١٨٤/٤ ، سير أعلام النبلاء ١٣٤/٩ .

(٦) في (م) : حكمه فيه . بزيادة : فيه .

(٧) انظر : حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٨٩/٤ ، شرح فتح القدير ٣٠١/٧ ، حاشية رد المحتار ٤٠١/٥ .

(٨) انظر المغني ٤٢/٩ ، الشرح الكبير ١٧٦/٦ .

(٩) انظر : المرجعين السابقين .

(١٠) في (ف) و (س) : موجب . ومأثبته من (ب) و (م) .

(١١) سبق تخريجه ص ٨٢١ . وفيه قال عليه السلام : " فإن لم تجد ؟ قال أجتهد رأيي " .

ولأنه إذا ترك الكتاب والسنة ، فقد فرط ، فوجب نقض حكمه ، كما لو خالف الإجماع ، أو كما لو حكم بشهادة كافرين<sup>(١)</sup> .

( أو ما يعتقد ) يعني أنه متى حكم القاضي بحكم لا يعتقد صحته ، ( ف ) [ إنه ]<sup>(٢)</sup> ( يلزم نقضه ) ؛ لاعتقاده بطلان حكم نفسه<sup>(٣)</sup> .

وأما إذا اعتقد صحته وقت الحكم ، ثم تغير اجتهاده من غير [ أن ]<sup>(٤)</sup> يخالف<sup>(٥)</sup> ما حكم به نصاً ولا إجماعاً ، أو خالف اجتهاده اجتهاد من قبله ، لم ينقض ؛ لأن الصحابة ، رضي الله تعالى عنهم ، أجمعوا على ذلك<sup>(٦)</sup> ، فإن أبا بكر رضي الله تعالى عنه [ حكم في مسائل باجتهاده ، وخالفه عمر ، فلم ينقض أحكامه ، وعليّ ، رضي الله تعالى عنه ، ]<sup>(٧)</sup> خالف عمر في اجتهاده ، فلم ينقض أحكامه<sup>(٨)</sup> .

و " جاء أهل نجران<sup>(٩)</sup> إلى عليّ ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ، كتابك بيدك ، وشفاعتك بلسانك . فقال : ويحكم ، إن عمر كان سيد<sup>(١٠)</sup> الأمر ، لا أردّ قضاء قضى به عمر "<sup>(١١)</sup> . رواه سعيد .

(١) انظر : المغني ٤٢/٩ ، الشرح الكبير ١٧٦/٦ .

(٢) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٣) انظر : الفروع ٤٥٧/٦ ، الإنصاف ٢٢٥/١١ ، المبدع ٥٠/١٠ .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) في (م) : مخالفة .

(٦) انظر : المغني ٤٣/٩ ، الشرح الكبير ١٧٦/٦ .

(٧) ساقط من (س) .

(٨) انظر : المرجعين السابقين .

(٩) نجران ، بفتح النون وإسكان الجيم : مدينة معروفة من المدن الجنوبية للمملكة العربية السعودية باتجاه اليمن

قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات : وهي بين مكة واليمن على نحو سبع مراحل . أ هـ .

وقال الحموي في معجم البلدان : سمي بنجران بن زيدان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ؛ لأنه كان أول من عمرها ونزلها . أ هـ .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ١٧٦/٣ ، معجم البلدان ٢٦٦/٥ .

(١٠) في (م) : شديد . وفي البيهقي : رشيد .

(١١) أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : من اجتهد من الحكماء ثم تغير اجتهاده ... )

١٠٥/١٥ (٢٠٩٥٦) .

وروي " أن عمر ، رضي الله تعالى عنه ، حكم في مسألة المشركة<sup>(١)</sup> بإسقاط الإخوة من الأبوين ، ثم شرَّك بينهم بعد ، وقال : تلك على ما قضينا ، وهذه على ما قضينا " <sup>(٢)</sup> .

وقضى في إرث الجدِّ بقضايا مختلفة ، ولم يردِّ القضاء الأول<sup>(٣)</sup> .

ولأن ذلك يؤدي إلى نقض الحكم بمثله ، وإلى أن لا يثبت حكم أصلاً ؛ لأن الحاكم الثاني يُخالف الذي قبله ، والثالث يخالف الثاني ، فلا يلزم حكم أصلاً<sup>(٤)</sup> .

وأما إذا تغير اجتهاده قبل الحكم ، فلا يحكم إلا بما تغير اجتهاده إليه ؛ لأنه إذا حكم باجتهاده الأول فقد<sup>(٥)</sup> حكم بما يعتقد أنه باطل ، وهذا كما قلنا فيمن تغير اجتهاده في القبلة<sup>(٦)</sup> بعدما صَلَّى فإنه لا يعيد ، وإن كان قبل أن يُصَلِّي ، صَلَّى إلى الجهة التي تغير اجتهاده إليها<sup>(٧)</sup> .

وكذلك إذا بان فسقُ الشهود قبل الحكم بشهادتهم ، فإنه لا يحكم بها ، ولو بان فسقهم بعد الحكم ، لم ينقض<sup>(٨)</sup> .

---

(١) في (م) : المشتركة .

والمشركة : زوج وأم وإخوة لأم وإخوة لأبوين .

قال في المغني ١٢٤/٠٦ : وإنما سُمِّيت المشتركة ؛ لأن بعض هل العلم شرَّك فيها بين ولد الأبوين وولد الأم في فرض ولد الأم ، فقسمه بينهم بالسوية .

وتُسمى الحمارية ؛ لأنه يروى أن عمر رضي الله عنه ، أسقط ولد الأبوين ، فقال بعضهم : يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حماراً ، أليست أمنا واحدة ؟ فشرَّك بينهم . أهـ .

(٢) أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : من اجتهد من الحكام ثم تغير اجتهاده .... ) (٢٠٩٥٥) . ١٠٥،١٠٤/١٥ .

وأخرجه الدارمي ( باب الرجل يفتي بالشيء ثم غيره ) ١٥٤/١ .

(٣) انظر : ما أخرجه سعيد ( باب قول عمر في الجد ) ٤٧/١ وما بعدها . تحقيق الأعظمي .

وما أخرجه الدارمي ( كتاب الفرائض ، باب في قول عمر في الجد ) ٣٥٤/٢ .

(٤) انظر : المغني ٤٣/٩ ، الشرح الكبير ١٧٦/٦ .

(٥) في (ف) و (س) : بعد . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) في (ب) : القبلي .

(٧) انظر : المغني ٤٣/٩ ، الشرح الكبير ١٧٧/٦ .

(٨) انظر : المرجعين السابقين .

( ولا يُنقض حكم بتزويجها ) يعني [ بتزويج ] <sup>(١)</sup> المرأة ( نفسها ) مع حضور وليها ، في الأصح <sup>(٢)</sup> ؛ لاختلاف الأئمة في صحته .

( ولا ) يُنقض أيضاً ( لمخالفة <sup>(٣)</sup> قياس ) ؛ لأن من الأحكام الشرعية ماورد على خلاف القياس <sup>(٤)</sup> .

( ولا ) [ يُنقض حكم أيضاً ] <sup>(٥)</sup> ( لعدم علمه ) [ أي علم القاضي الحاكم ] <sup>(٦)</sup> ( الخلاف في المسألة ) [ المحكوم بها ؛ لأن علمه بالخلاف لا أثر له في صحة الحكم ولا في بطلانه ، حيث وافق مقتضى الشرع <sup>(٧)</sup> ] <sup>(٨)</sup> .

( ولا ) يُنقض حكم القاضي أيضاً ( إن حكم بينة خارج ) <sup>(٩)</sup> مع جهل علمه بينة تقابلها ، [ (أو) <sup>(١٠)</sup> حكم بينة ( داخل <sup>(١١)</sup> ) و جهل علمه بينة تقابلها ) ، حيث وقع حكمه على وفق الشرع <sup>(١٢)</sup> .  
( وما قلنا ) أنه ( يُنقض ، فالناقض له حاكمه إن كان ) موجوداً ، ( فيثبت ) عنده ( السبب ) الموجب لنقضه ، ( وينقضه <sup>(١٣)</sup> ) .

---

(١) في (م) : تزويج . يسقط : الباء .

(٢) انظر : المبدع ٤٩/١٠ ، التنقيح ٣٠٠ ، الإقناع ٣٨٦ ، التوضيح ٤٤٧ .

(٣) في (م) : لمخالفته .

(٤) انظر : الفروع ٤٥٦/٦ ، الإنصاف ٢٢٤/١١ ، الإقناع ٣٨٦/٤ .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) انظر : التنقيح ٣٠٠ ، الإقناع ٣٨٦/٤ ، التوضيح ٤٤٧ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) الخارج : من لا شيء في يده ، بل جاء من خارج ينازع الداخل .

انظر : المطلع ٤٠٤ .

(١٠) ساقط من (س) .

(١١) الداخل : من العين المتنازع فيها في يده .

انظر : المطلع ٤٠٤ .

(١٢) انظر : الفروع ٤٥٨/٦ ، الإنصاف ٢٢٧/١١ .

(١٣) انظر : التنقيح ٣٠٠ ، الإقناع ٣٨٦/٤ ، التوضيح ٤٤٨ .



ولا يُعتبر ( لصحة نقضه ( طلب رب الحق ) ، في الأصح<sup>(١)</sup> .

( وينقضه ) \* يعني وينقض الحاكم حكم نفسه ( إن بان بمن شهد عنده ما ) أي شيء ( لا يرى ) [٢٦٦]  
الحاكم ( معه ) أي مع ما بان من الشاهد ( قبول الشهادة ) مع وجوده ، كما لو بان الشاهد ابن المشهود  
له ، أو أباه<sup>(٢)</sup> .

( وكذا كل ما صادف ماحكم به ) أمر ( مختلف فيه ) [ لا يرى الحاكم الحكم معه ، كما لو حكم ببيع  
عبد منذور عتقه نذر تبرر<sup>(٣)</sup> ]<sup>(٤)</sup> ، ( ولم يعلمه ) ، [ ثم بان له ذلك ، فإنه ينقض حكم نفسه<sup>(٥)</sup> ]<sup>(٦)</sup> .  
( وتنقض أحكام<sup>(٧)</sup> من ) أي حاكم ( لا يصلح ) للقضاء ، ( وإن وافقت الصواب )<sup>(٨)</sup> ، في  
الأصح<sup>(٩)</sup> .

ذكره أبو الخطاب<sup>(١٠)</sup> ، وفاقاً للشافعي<sup>(١١)</sup> ؛ لأن حكمه غير صحيح ، وقضاؤه بمنزلة عدمه ، لفقد  
شرط القضاء فيه .

---

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) انظر : المحرر ٢/٢١٠ ، التنقيح ٣٠٠ ، الإقناع ٤/٣٨٦ ، التوضيح ٤٤٨ .

(٣) التبرر : التقرُّب .

انظر : المطلع ٣٩٢ .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) انظر : المحرر ٢/٢١٠ ، التنقيح ٣٠٠ ، الإقناع ٤/٣٨٦ ، التوضيح ٤٤٨ .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) في (م) : وينقض أحكام لا يرى الحاكم .

(٨) في (م) : صواباً .

(٩) قال في الإنصاف (٢٢٥/١١) : وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . أهـ .

والوجه الثاني : لا ينقض الصواب منها .

انظر : الهداية ٢/١٢٦ ، الشرح الكبير ٦/١٧٧ ، شرح الزركشي ٤/٤٤٨ ، ٤٤٩ ، الفروع ٦/٤٥٧ ،

الإنصاف ١١/٢٢٥ ، ٢٢٦ ، المبدع ١٠/٥٠ .

(١٠) انظر : الهداية ٢/١٢٦ .

(١١) انظر : مغني المحتاج ٤/٣٩٧ ، روضة الطالبين ١١/١٥١ .

## [ فصل : الدعوى على الخصم وإحضاره ]

( فصل : ومن استعداه )<sup>(١)</sup> أي استعدى القاضي أحد ( على خصم بالبلد ) أي البلد الذي به القاضي ، ( بما ) أي بشيء ( تتبعه الهمة ، لزمه ) ، على الأصح<sup>(٢)</sup> ، ( إحضاره ) أي إحضار خصمه ، ( ولو لم يُحرّر ) المستعدي ( الدعوى ) . نصّ على ذلك ، في رواية الأثرم<sup>(٣)</sup> ؛ لأن في ترك ذلك تضييعاً للحقوق ، وإقراراً للظلم ، فإنه قد يثبت للشخص الحق على من هو أرفع منه بغصب ، أو يشترى منه شيئاً ولا يوفّيه ثمنه ، أو يودعه شيئاً ، أو يعيره شيئاً فلا يردّه إليه ، فإذا لم يُعَدَّ عليه ، ذهب حقه ، وهذا أعظم [ ضرراً ]<sup>(٤)</sup> من حضور مجلس الحاكم ، فإنه لانقص فيه ، وقد حضر عمر وأبيّ عند زيد بن ثابت<sup>(٥)</sup> ، وحضر عمر وآخر عند شريح<sup>(٦)</sup> ، وحضر المنصور<sup>(٧)</sup> عند رجل من ولد طلحة بن عبيد الله<sup>(٨)</sup> .

(١) استعداه : أي استعانه ، يُقال : استعديتُ على فلان الأمير فأعداني ، أي : استعنت به فأعاني .

انظر : النظم المستعذب ٣٤٩/٢ .

(٢) وهو المذهب . قاله في الممتع ٢٠٧/٦ ، والإنصاف ٢٢٧/١١ .

والرواية الثانية : لا يُحضره حتى يعلم أن لما ادعاه أصلاً .

انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، المغني ٤٥/٩ ، الشرح الكبير ١٧٧/٦ ، المحرر ٢٠٥/٢ ، الممتع ٢٠٧/٦ ،

الفروع ٤٥٨/٦ ، الإنصاف ٢٢٧/١١ ، ٢٢٨ ، المبدع ٥١/١٠ .

(٣) انظر : المغني ٤٥/٩ ، الشرح الكبير ١٧٧/٦ .

(٤) في (ب) : ضرر . بسقوط : الألف .

(٥) سبق تخريجه ص ٨٦٤ .

(٦) سبق تخريجه ص ٩٠٣ .

(٧) المنصور هو : أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب (٩٥-١٥٨هـ) .

(٨) ١٥٨هـ) .

أمير المؤمنين ، الخليفة العباسي ، استخلف بعد أخيه السفاح ، وكان بليغاً فصيحاً ، شجاعاً مهيباً .

انظر : تاريخ بغداد ٥٣/١٠ ، فوات الوفيات ٢١٦/٢ ، البداية والنهاية ١٢١/١٠ .

(٨) هو : أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله (١٨٩هـ) .

ولاه هارون الرشيد قضاء المدينة ومكة ، ثم عزله ، فقدم بغداد ، وأقام في ناحية الرشيد ، وسافر مع

الرشيد إلى الري فمات بها .

انظر : أخبار القضاة لو كيع ١٨١/١ ، تاريخ بغداد ٦١/١٠ .

(٩) وهي قصة طويلة أخرجها وكيع في أخبار القضاة ١٩٣/١ .

وللمستعدي عليه أن يوكل من يقوم مقامه إن كره الحضور<sup>(١)</sup> .

( ومن طلبه خصمه ، أو حاكم حيث يلزمه إحضاره بطلبه منه مجلس الحكم ، لزمه الحضور ) ، ومتى لم يحضر ، لم يرخص [ له ]<sup>(٢)</sup> في تخلفه<sup>(٣)</sup> .

فإن فعل مالزمه من الحضور مجلس الحاكم<sup>(٤)</sup> ، ( وإلا أعلم ) القاضي ( الوالي به ) أي بامتناعه من الحضور ، ( ومتى حضر ) مع أعوان الوالي ، ( فله ) أي فللقاضي ( تأديبه ) على امتناعه ( بمأيراه ) من انتهاز<sup>(٥)</sup> وغيره ممايراه زاجراً<sup>(٦)</sup> له<sup>(٧)</sup> .

( ويعتبر تحريرها ) أي تحرير الدعوى ( في ) ما إذا استعداه<sup>(٨)</sup> أحد على ( حاكم معزول ومن في معناه ) من ذوي المناصب ، صيانة له عن الامتهان<sup>(٩)</sup> .

( ثم ) إن قال المستعدي : لي عليه دين من معاملة أو رشوة . ( يرأسله ) بذلك ، ( فإن خرج من العهدة ) أي عهدة مذكوره خصمه من غير أن يحضر مجلس الحكم ، ( وإلا أحضره ) كغيره<sup>(١٠)</sup> .

فإن أقام بيّنة حكم عليه<sup>(١١)</sup> .

وكذا لو قال : حكم عليّ بشهادة فاسقين ، أو عدوين ، وأقام عليه بيّنة بذلك ، حكم بمقتضاها<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) انظر : المغني ٤٥/٩ ، الشرح الكبير ١٧٨، ١٧٧/٦ .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) انظر : المغني ٤٦/٩ ، الفروع ٤٥٨/٦ ، ٤٥٩ ، الإنصاف ٢٢٩/١١ ، ٢٣٧ ، المبدع ٥١/١٠ .

(٤) في (م) : الحكم .

(٥) في (م) : اشتها .

(٦) في (ب) : اجراً . وفي (م) : زجراً .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) في (م) : استعداه على . بزيادة : على .

(٩) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، الكافي ٤٥٢/٤ ، المغني ٤٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٨/٦ ، المحرر

٢٠٥/٢ ، ٢٠٦ ، المتع ٢٠٨/٦ ، الفروع ٤٥٨/٦ ، الإنصاف ٢٣٠/١١ ، المبدع ٥١/١٠ .

(١٠) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، المتع ٢٠٨/٦ ، الفروع ٤٥٨/٦ ، الإنصاف ٢٣٠/١١ ، المبدع

٥٢، ٥١/١٠ .

(١١) انظر : المغني ٤٧/٩ ، الشرح الكبير ١٧٨/٦ .

(١٢) انظر : الكافي ٤٥٢/٤ ، المبدع ٥٢/١٠ .

( ولا يعتبر لإحضار مَنْ ) أي امرأة ( تبرز لحوائجها ) ، وغير مُخَدَّرَة<sup>(١)</sup> إذا استعدى عليها أحد ، ( محرم ) لها يحضر معها . نص عليه<sup>(٢)</sup> .

( وغير البرزة ) ، وهي : المُخَدَّرَة التي لا تبرز لقضاء حوائجها ، إذا استعدى عليها ( تُوكَّل ، كمرضى ونحوه ) من ذوي الأعذار<sup>(٣)</sup> .

( وإن وجبت ) عليها ( يمين ، أرسل ) الحاكم إليها ( من يخلّفها ) ، فيبعث أميناً معه شاهدان ، فيستحلفها بحضرتها<sup>(٤)</sup> .

( ومن ادعى على غائب بموضع لا حاكم به ) في عمل القاضي ، ( بعث ) القاضي ( إلى مَنْ ) أي إلى إنسان في ذلك الموضع ( يتوسط بينهما ) ، أي بين المستعدي والمستعدى عليه<sup>(٥)</sup> .

( فإن تعدر ) ذلك بأن لم يكن بذلك الموضع من هو أهل للتوسط بين الخصمين ، أو لم يقبل ما قال لهما المتوسط بينهما ، ( حرّر ) المستعدي ( دعواه )<sup>(٦)</sup> ؛ لأنه يجوز أن يكون ما يدعيه المستعدي ليس بحق على المستعدى عليه ، كشفعة جوار ، وقيمة كلب<sup>(٧)</sup> .

( ثم ) إنه إذا حررها بكونها<sup>(٨)</sup> ثمن مبيع يجوز بيعه أو بدل قرض أو نحوهما ، ( أحضره ولو بعد ) مكانه إذا كان ( بعمله ) ؛ لأنه لا بد من فصل \* الخصومة بين المتخاصمين ، فإذا لم يمكن إلا بمشقة ، لم [٢٦٦ب]

(١) مُخَدَّرَة : الخِدْرُ : السَّتْرُ . وجارية مُخَدَّرَة ، إذا لازمت الخِدْرَ . قاله في الصحاح .

وفي القاموس : الخِدْرُ ، بالكسر : ستر يمدُّ للجارية في ناحية البيت . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( خدر ) ٦/٤٤٣ ، القاموس المحيط ، مادة ( خدر ) ٤٩٠ .

(٢) انظر : الفروع ٦/٤٥٨ ، الإنصاف ١١/٣٣٥ ، المبدع ١٠/٥٤ .

(٣) انظر : الهداية ٢/١٣٠ ، المغني ٩/٤٥ ، الشرح الكبير ٦/١٧٩ ، المحرر ٢/٢٠٦ ، المتع

٦/٢٠٩ ، ٢١٠ ، الفروع ٦/٤٥٨ ، ٤٥٩ ، الإنصاف ١١/٣٣٥ ، المبدع ١٠/٥٣ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : الهداية ٢/١٣٠ ، المحرر ٢/٢٠٦ ، المتع ٦/٢١٠ ، الفروع ٦/٤٥٩ ، المبدع ١٠/٥٥٠ ، ٥٥٠ ، ٥٥٤ .

(٦) انظر : الهداية ٢/١٣٠ ، المغني ٩/٤٦ ، الشرح الكبير ٦/١٨٠ ، المحرر ٢/٢٠٦ ، المتع ٦/٢١٠ ،

الفروع ٦/٤٥٩ ، المبدع ١٠/٥٥ .

(٧) قال في المغني ( ٥/١٨٨ ) : أن يكون الملك مشاعاً غير مقسوم ، فأما الجار فلا شفعة له . أهـ .

وقال في المغني ( ٤/١٨٠ ) : لا يختلف المذهب في أن بيع الكلب باطل ، أي كلب كان . أهـ .

(٨) في ( م ) : لكونها .

تهمل<sup>(١)</sup>، كما لو امتنع من الحضور ، فإنه يؤدَّب ، ولأن إلحاق المشقة به أولى من إلحاقها بمن<sup>(٢)</sup> ينفذه الحاكم ليحكم بينهما<sup>(٣)</sup> .

( ومن ادَّعى قِبَل إنسانِ شهادةً ، لم تسمع دعواه ، ولم يُعَدَّ عليه ، ولم يحلَّف ) على ذلك<sup>(٤)</sup> .

قال في الفروع : خلافاً لشيخنا في ذلك ، وأنه ظاهر نقل صالح ، وحنبلي .

وقال : لو قال : أنا أعلمها ولا أؤديها ، فظاهر .

ولونكل لزمه ما ادعى إن قيل : كتمانها موجب لضمان ماتلف . ولا يبعد ، كما يضمن من ترك الإطعام الواجب .

وكونه لا يحصل المقصود لفسقه بكتمانه ، لا ينفي ضمانه في نفس الأمر .

واحتج القاضي بالأول على أن الشهادة ليست حقاً على الشاهد<sup>(٥)</sup> . انتهى كلامه في الفروع .

( ومن قال لحاكم : حكمت عليّ بفاسقين ) أي بشهادة فاسقين ( عمداً ، فأنكر ) القاضي ، ( لم يحلَّف ) أي لم يجب عليه يمين ، في الأصح<sup>(٦)</sup> ؛ لأنه لو لم يقبل قوله في ذلك ، لتطرق المدعى عليهم إلى إبطال ما عليهم من الحقوق بالقول المذكور ، وفي ذلك ضرر عظيم ، واليمين إنما تجب للتهمة ، والقاضي ليس من أهلها .

( وإن قال ) قاضي ( معزول عدل لا يثبتهم : كنتُ حكمتُ [ في ولايتي ]<sup>(٧)</sup> لفلان على فلان بكذا .

---

(١) في (م) : يمهّل .

(٢) في (م) : ممن .

(٣) انظر : الهداية ١٣٠/٢ ، المغني ٤٦/٩ ، الشرح الكبير ١٨٠/٦ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، المتع ٢١٠/٦ ، الفروع ٤٥٩/٦ ، الإنصاف ٢٣٦/١١ ، المبدع ٥٥/١٠ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٣٧/١١ ، المبدع ٥٥/١٠ .

(٥) الفروع ٤٥٩/٦ .

(٦) قال في الإنصاف (٢٣١/١١) : وهو المذهب . أهـ .

انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، الشرح الكبير ١٧٨/٦ ، المحرر ٢١١/٢ ، المتع ٢٠٩/٦ ، الفروع ٤٥٨/٦ ، الإنصاف ٢٣١/١١ ، المبدع ٥٢/١٠ .

(٧) زيادة من (م) .

وبيَّنه ، ( وهو ممن يسوغ الحكم له ) ، بأن كان المحكوم له ليس أباه أو ابنه أو نحوهما ممن<sup>(١)</sup> لا يصح حكمه له ، ( قُبِلَ ) قوله<sup>(٢)</sup> في المنصوص<sup>(٣)</sup> .

وفي الاصح<sup>(٤)</sup> ، ( ولو لم يذكر مستنده ) في حكمه ، ( ولو أن العادة تسجيل أحكامه وضبطها بشهود ) ؛ لأن عزله لا يمنع قبول قوله ، كما لو كتب كتاباً إلى قاضي آخر ثم عُزل ، ووصل<sup>(٥)</sup> الكتاب بعد عزله ، فإنه يلزم المكتوب إليه قبول كتابه بعد عزل كاتبه<sup>(٦)</sup> .

ولأنه أخير بما حَكَمَ به ، وهو غير متَّهم ، أشبه إخباره حال ولايته<sup>(٧)</sup> .

( قال بعض المتأخرين )<sup>(٨)</sup> وهو القاضي مجد الدين<sup>(٩)</sup> : قبول قوله مقيد بـ ( ما ) إذا ( لم يشتمل على إبطال حكم حاكم ) آخر . فلو حكم حنفيّ برجوع واقف على نفسه ، فأخبر حاكم حنبليّ أنه حَكَمَ

(١) في (م) : مما .

(٢) انظر : الهداية ١٢٦/٢ ، المغني ٧٣/٩ ، الشرح الكبير ١٧٨/٦ ، المحرر ٢١١/٢ ، المتع ٢٠٩/٦ ، شرح الزركشي ٤٦١/٤ ، الفروع ٤٨٨/٦ ، ٤٨٩ ، الإنصاف ٢٣٢/١١ ، ٢٣٣ ، المبدع ٥٣،٥٢/١٠ .

(٣) انظر : المحرر ٢١١/٢ ، شرح الزركشي ٤٦١/٤ ، الفروع ٤٨٨/٦ ، المبدع ٥٢/١٠ .

(٤) انظر : الفروع ٤٨٨/٦ ، ٤٨٩ ، الإنصاف ٢٣٢/١١ .

(٥) في (س) : ووصى .

(٦) انظر : المبدع ٥٣،٥٢/١٠ .

(٧) انظر : المرجع السابق .

(٨) اصطُِّلِحَ على أن طبقات المذهب الزمانية ثلاثة :

الأول : طبقة المتقدمين : تبدأ من تلامذة الإمام أحمد المتوفى في سنة (٢٤١هـ) ، وتنتهي بوفاة الحسن بن حامد المتوفى سنة (٤٠٣هـ) .

الثانية : طبقة المتوسطين : تبدأ من القاضي أبي يعلى المتوفى سنة (٤٥٨هـ) ، وتنتهي بوفاة البرهان بن مفلح المتوفى سنة (٨٨٤هـ) .

الثالثة : طبقة المتأخرين : تبدأ من منقح المذهب علاء الدين المرداوي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) ، مروراً بطبقته فمن بعدهم على توالي القرون إلى الآخر .

انظر : المدخل المفصل ٤٥٦/١ وما بعدها ، التحفة السنية ٩٤ وما بعدها .

(٩) هو مجد الدين بن تيمية ، وقد تقدمت ترجمته ص ٥٠٦ .

ويعد من طبقة المتوسطين .

بصحة الوقف المذكور قَبْلَ حكم الحنفي برجوعه ، لم يقبل . نقله القاضي محب الدين<sup>(١)</sup> في حواشي الفروع<sup>(٢)</sup> .

( وحسنه بعضهم ) أي بعض المتأخرين ، فإن القاضي محب الدين لما نقل ذلك قال : هذا تقييد حسن ينبغي اعتماده<sup>(٣)</sup> .

وقال القاضي محب الدين : ومقتضى إطلاق الفقهاء قبوله ولو كانت العادة تسجيل أحكامه وضبطها بشهود ، ولو قيد ذلك بما إذا لم تكن عادة ، كان متجهاً ؛ لوقوع الريسة ، لمخالفته للعادة<sup>(٤)</sup> . انتهى كلام القاضي محب الدين .

قال في الإنصاف : قلت : ليس الأمر كذلك ، بل يرجع إلى صفة الحاكم<sup>(٥)</sup> .

ويدل عليه ما قاله أبو الخطاب<sup>(٦)</sup> وغيره<sup>(٧)</sup> .

( وإن أخبر حاكمٌ حاكماً ) آخر ( بحكم أو ثبوت ، ولو ) كان إخباره إياه ( في غير عملهما ) [ أي عمل الحاكمين ، ( قَبْلَ ، وَعَمِلَ به ) المُخْبَر - بفتح الباء - ( إذا بلغ عمله ) ، في الأصح<sup>(٨)</sup> ] .

---

(١) هو القاضي محب الدين بن نصر الله ، وقد تقدمت ترجمته ص ٦٢٦ .

(٢) قال ابن نصر الله في حواشيه على الفروع : وإن قال وهو عدل حكمتُ لفلان على فلان بكذا ، وليس أباه أو ابنه ، قَبْلَ قوله في المنصوص .

وسمعت قاضي القضاة مجد الدين سلمه الله تعالى يقول قولاً يقتضي تخصيص هذه المسألة بما إذا لم يشتمل إخباره بحكمه على إبطال حكم حاكم ، فإن حنفياً لو حكم برجوع واقف ... أه .

انظر : حواشي الفروع لابن نصر الله (ق ١٨٩) .

(٣) انظر : حواشي الفروع لابن نصر الله (ق ١٨٩) .

(٤) انظر : المرجع السابق .

(٥) في (م) : الحكم .

(٦) مراده قول أبي الخطاب عن قبول قول القاضي حيث قال : قَبْلَ منه إذا لم يكن مُتَّهماً في خبره . أه .

انظر : الهداية ١٢٧/٢ .

(٧) الإنصاف ٢٣٣/١١ .

(٨) انظر : المغني ٧٤/٩ ، الشرح الكبير ١٧٩/٦ ، المحرر ٢١٤/٢ ، شرح الزركشي ٤٦٢/٤ ، الفروع

٤٨٩/٦ .

قال في الإنصاف : يقبل خبر الحاكم لحاكم آخر في غير عملهما<sup>(١)</sup> ، وفي عمل أحدهما ، على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى .

واختاره ابن حمدان ، وصححه في النظم .

قال الزركشي : وإليه ميل أبي محمد<sup>(٢)</sup> .

وقدّمه في الشرح ، والفروع ، وابن رزين<sup>(٣)</sup> ، والزركشي .

وعند القاضي : لا يقبل في ذلك كله إلا أن يخبر في عمله حاكماً في غير عمله ، فيعمل به إذا بلغ عمله ، وجاز حكمه بعمله .

وقدّمه في الحرر ، والرايعتين .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والترغيب .

ثم قال - يعني في الترغيب - : وإن كان في ولاية المخبر ، فوجهان .

وفيه أيضاً ، إذا قال : سمعت البيعة فاحكم ، لافائدة له مع حياة البيعة ، بل عند العجز عنها .

فعلى قول القاضي \* ومن تابعه ، يفرق بين هذه المسألة ، وبين ما إذا قال الحاكم المعزول : كنت [٢٦٧] حكمت في ولايتي لفلان بكذا . أنه يقبل هناك ، ولا يقبل هنا .

فقال الزركشي : وكأن الفرق ما يحصل من الضرر بترك قبول قول المعزول ، بخلاف هذا<sup>(٤)</sup> . انتهى كلامه في الإنصاف .

(لامع حضور المخبر) - بكسر الباء - (وهما بعملهما<sup>(٥)</sup>) ، بالثبوت (يعني أنه لو أخبر قاضٍ قاضياً آخر ، وكل منهما بعمله<sup>(٦)</sup>) ، بثبوت شيء عنده ولم يحكم به ، فليس للمخبر - بفتح الباء - العمل

(١) ساقط من (ب) .

(٢) هو موفق الدين بن قدامة ، صاحب المغني وغيره .

(٣) ابن رزّين هو : عبد الرحمن بن رزّين بن عبد العزيز بن نصر بن عبيد الغساني الحوراني ، ثم الدمشقي (٦٥٦هـ) .

كان فقيهاً فاضلاً ، وصنف تصانيف منها : ( التهذيب ) في اختصار ( المغني ) ، ومنها ( اختصار الهداية ) .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢١٣/٤ ، المنهج الأحمد ٢٨٠/٤ ، المدخل ٤١٤ .

(٤) الإنصاف ٢٣٤/١١ .



بما أخبره به الحاكم الآخر من الثبوت دون الحكم مع حضور المخبر - بكسر الباء - ؛ لأن ذلك كنقل الشهادة ، فاعتبر فيه مايعتبر في الشهادة على الشهادة<sup>(١)</sup> .

( وكذا إخبار أمير جهاد ، وأمين صدقة ، وناظر وقف ) بعد عزله بأمر صدر منه في حال ولايته ، يعني فإنه يقبل منه<sup>(٢)</sup> .

قال في الإنصاف : نظير مسألة إخبار الحاكم في حال الولاية والعزل ، أمير الجهاد ، وأمين الصدقة ، وناظر الوقف . قاله الشيخ تقي الدين .

واقصر عليه في الفروع .

قال في الانتصار : كل من صحَّ منه إنشاء أمر صحَّ إقراره به<sup>(٣)</sup> . انتهى .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(٥) في (م) : بعلمهما .

(٦) في (م) : بعلمه .

(١) انظر : الفروع ٤٨٩/٦ ، الإنصاف ٢٣٤/١١ .

(٢) انظر : الفروع ٤٨٩/٦ .

(٣) الإنصاف ٢٣٣/١١ .

## [ باب طريق الحكم وصفته ]

هذا ( باب طريق الحكم وصفته . طريق كل شيء : ما تُوصَّل به إليه ) أي إلى ذلك الشيء<sup>(١)</sup> .

( والحكم : الفصل ) أي فصل الخصومات<sup>(٢)</sup> .

( إذا حضر إليه ) أي إلى القاضي ( خصمان ، فله أن يسكت حتى يُبدأ ) - بالبناء للمفعول - يعني حتى يكون البداءة بالكلام من جهتهما<sup>(٣)</sup> .

وعلى الأشهر<sup>(٤)</sup> ( وأن يقول : أيكما المدعي ؟ ) ؛ لأن سؤاله عن المدعي منهما لا تخصيص فيه لواحد منهما ، فجاز لذلك .

( ومن سبق ) منهما ( بالدعوى ، قُدِّم ) أي قُدِّمه الحاكم على خصمه<sup>(٥)</sup> .

( ثم ) إن ادعى معاً ، أقرع بينهما ؛ لأن القرعة تعيّن المستحق ، فيقدم منهما ( من قرع ) أي من خرجت له القرعة<sup>(٦)</sup> .

( فإذا انتهت حكومته ) أي حكومة الأول ( ادَّعى الآخر ) ؛ لأن الأول استوفى حقه<sup>(٧)</sup> .

وإن بدأ أحدهما ، فادَّعى ، فقال خصمه : أنا المدَّعي . لم يلتفت الحاكم إليه ، وقال له : أجب عن دعواه ، ثم ادَّع بعد ما شئت . قاله في شرح المنع<sup>(٨)</sup> .

---

(١) انظر : المطلع ٣٩٩ ، المبدع ٥٦/١٠ ، التنقيح ٣٠١ ، الإقناع ٣٨٩/٤ ، التوضيح ٤٤٩ .

(٢) انظر : المبدع ٥٦/١٠ ، التنقيح ٣٠١ ، الإقناع ٣٨٩/٤ ، التوضيح ٤٤٩ .

(٣) انظر : الهداية ١٢٧/٢ ، المغني ٦١/٩ ، الشرح الكبير ١٨١/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٨ ، المحرر ٢٠٦/٢ ،

المتع ٢١٢/٦ ، الفروع ٤٦٠/٦ ، الإنصاف ٢٣٨/١١ ، المبدع ٥٦/١٠ .

(٤) انظر : الفروع ٤٦٠/٦ ، المبدع ٥٦/١٠ .

(٥) انظر : الهداية ١٢٧/٢ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، المتع ٢١٢/٦ ، الفروع ٤٦٠/٦ ، المبدع ٥٦/١٠ ، ٥٧ .

(٦) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، المغني ٦١/٩ ، الشرح الكبير ١٨١/٦ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، المتع ٢١٢/٦ ،

الفروع ٤٦٠/٦ ، الإنصاف ٢٣٩،٢٣٨/١١ ، المبدع ٥٧/١٠ .

(٧) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، المتع ٢١٢/٦ ، الفروع ٤٦٠/٦ ، المبدع ٥٧/١٠ .

(٨) الشرح الكبير ١٨١/٦ .

ويستحب للحاكم أن يجلس الخصمين بين يديه<sup>(١)</sup> ؛ لما رُوِيَ " أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن يجلس الخصمان بين يدي الحاكم "<sup>(٢)</sup> . رواه أبو داود .

ولما روى سعيد<sup>(٣)</sup> ، بإسناده عن الشعبي قال : " كان بين عمر بن الخطاب ، وأبي بن كعب ، رضي الله تعالى عنهما ، مداراة<sup>(٤)</sup> في شيء ، فجعلا بينهما زيد بن ثابت ، فأتياه في منزله ، فقال له عمر : أتيناك لتحكم بيننا ، في بيته يُؤْتَى الحُكْم . فوسَّع<sup>(٥)</sup> زيد بن ثابت عن صدر فراشه ، فقال : هاهنا يا أمير المؤمنين . فقال له عمر : جُرْتُ في أول القضاء ، ولكن أجلسُ مع خصمي . فجلسا بين يديه ، فادَّعى أبي فأنكر عمر ، فقال زيد لأبي : أعفُ أمير المؤمنين عن<sup>(٦)</sup> اليمين<sup>(٧)</sup> .

فحلف عمر ، ثم أقسم : لا يدرك زيد باب القضاء ، حتى يكون عمر ورجل من عُرضِ المسلمين عنده سواء "<sup>(٨)</sup> .

قال علي رضي الله تعالى عنه حين خاصم اليهودي درعه إلى شريح : " لو أن خصمي مسلم جلست معه بين يديك "<sup>(٩)</sup> .

ولأن ذلك أمكن للحاكم<sup>(١٠)</sup> في العدل بينهما .

---

(١) انظر : الكافي ٤/ ٤٥٦ ، المغني ٩/ ٦٠ ، الشرح الكبير ٦/ ١٨٠ .

(٢) أخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، باب : كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي ) ( ٣٥٨٨ ) ٣/ ٣٠٢ .

(٣) في (م) : أبو سعيد . بزيادة : أبو .

(٤) المداراة : دارأت الرجل ، إذا دفعته . قاله في اللسان .

وتدارأوا : تدافعوا في الخصومة ونحوها ...

وأصل المداراة ، المخالفة والمدافعة . قاله في المعجم .

انظر : لسان العرب ، مادة ( دري ) ١٤/ ٢٥٥ ، معجم متن اللغة ، مادة ( درأ ) ٢/ ٣٩٢ .

(٥) في (م) : فوسَّع له . بزيادة : له .

(٦) في (ب) و (م) : من .

(٧) في (م) زيادة : وماكنت لأسألها لأحد غيره .

(٨) سبق تخريجه ص ٨٦٤ .

(٩) سبق تخريجه ص ٩٠٣ .

(١٠) في (م) : للحكم .

( ولا تُسمع دعوى مقلوبة )<sup>(١)</sup> في الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الأصحاب عرّفوا المدعي : بأنه الذي يطالب غيره بحق يذكر استحقاقه عليه<sup>(٣)</sup> .

ولا ينطبق هذا التعريف على من ادعى دعوى مقلوبة .

قال في الإنصاف : على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقدّمه في الفروع ، [ وقال ]<sup>(٤)</sup> وسمّعها بعضهم ، واستنبطها .

[ قلت : الذي يظهر أنه استنبطها ]<sup>(٥)</sup> من الشفعة فيما إذا ادعى الشفيع على شخص أنه اشترى

الشخص ، وقال : بل اتّهبته ، أو ورثته . فإن القول قوله مع يمينه .

فلو نكل \* عن اليمين ، أو قامت للشفيع بينة بالشراء ، فله أخذه ودفع ثمنه .

[٢٦٧ب]

فإن قال : لا أستحقه .

قيل له : إما أن تقبل ، وإما أن تبرئه . على أحد الوجوه .

وقطع به المصنّف هناك . فلو ادعى الشفيع عليه بذلك ساغ ، وكانت شبيهة بالدعوى المقلوبة<sup>(٦)</sup> .

انتهى كلامه في الإنصاف .

ومن ذلك أيضاً : لو ترفع اثنان إلى حاكم ، فقال أحدهما : أدّعي على هذا أنه يدعي عليّ ديناراً ،

فاستحلفني له أنه لاحق له قبلي . فإنه لا يسمع منه ذلك<sup>(٧)</sup> .

وسميت مقلوبة : لأن المدّعي فيها يطلب أن يعطي المدّعى عليه ، والمدّعي في غيرها يطلب أن يأخذ

من المدّعى عليه ، فانقلب فيها [ القصد ]<sup>(٨)</sup> المعتاد<sup>(٩)</sup> .

---

(١) يرد قريباً - بعد نقله عن الإنصاف - سبب تسميتها مقلوبة .

(٢) انظر : الفروع ٤٦٠/٦ ، الإقناع ٣٨٩/٤ .

(٣) انظر : مطالب أولي النهى ٤٩٩/٦ .

(٤) في (ب) : قال . بسقوط : الواو .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) الإنصاف ٢٣٩/١١ .

(٧) انظر : كشف القناع ٣٢٢٧/٩ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) انظر : كشف القناع ٣٢٢٧/٩ ، مطالب أولي النهى ٤٩٩/٦ .

( ولا ) تسمع دعوى ( حسبة ) <sup>(١)</sup> [ أيضاً <sup>(٢)</sup> ] ( بحق الله تعالى ، كعبادة ، وحد ، وكفارة ، ونذر ، ونحوه ) ، كجزاء صيد قتله في الحرم ، أو مُحَرَّمًا <sup>(٣)</sup> ، في الأصح <sup>(٤)</sup> .

وفي الرعاية : تسمع دعوى حسبة <sup>(٥)</sup> .

( وتُسمع ) من غير دعوى ( بينةً بذلك ، وبعث <sup>(٦)</sup> ) ، ولو أنكر معتوق ( العتق المشهود به <sup>(٧)</sup> ) .

[ ( و ) ] <sup>(٨)</sup> تُسمع البينة أيضاً من غير دعوى ( بحق غير معيّن - كوقف ، ووصية على فقراء ، أو ) على ( مسجد - على خصم ) [ في جهته ذلك <sup>(٩)</sup> ] <sup>(١٠)</sup> .

( و ) تُسمع البينة أيضاً ( بوكالة ، وإسناد وصية ، من غير حضور خصم <sup>(١١)</sup> ) <sup>(١٢)</sup> .

( لا ) بينة ( بحق ) شخص ( معين قبل دعواه ) بحقه <sup>(١٣)</sup> . ( ولا ) يسمع ( يمينه إلا بعدها ) أي بعد الدعوى ، ( وبعد شهادة الشاهد إن كان ) فيما إذا قضى بالشاهد واليمين ، وهذا على الأصح <sup>(١٤)</sup> .

---

(١) الحسبة : هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله .

انظر : الأحكام السلطانية ٢٨٤ .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) في (ب) : محرماً منه . بزيادة : منه .

(٤) انظر : الإنصاف ١١/٢٤٦ ، التنقيح ٣٠١ ، الإقناع ٤/٣٨٩ ، التوضيح ٤٤٩ .

(٥) الرعاية الكبرى (٣/٢٣٢ ب)

(٦) في (م) : وبعث قبل الدعوى . بزيادة : قبل الدعوى .

(٧) انظر : الإنصاف ١١/٢٤٦، ٢٤٧ ، التنقيح ٣٠١ ، الإقناع ٤/٣٨٩ ، التوضيح ٤٤٩ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) في (م) : لذلك .

(١٠) انظر : الإنصاف ١١/٢٤٨ ، التنقيح ٣٠١ ، الإقناع ٤/٣٨٩ ، التوضيح ٤٤٩ .

(١١) انظر : الإنصاف ١١/٢٤٦ ، الإقناع ٤/٣٨٩ .

(١٢) ساقط من (س) .

(١٣) انظر : الإنصاف ١١/٢٤٦ ، التنقيح ٢٠١ ، الإقناع ٤/٣٩٠ ، التوضيح ٤٤٩ .

(١٤) انظر : التنقيح ٣٠١ ، الإقناع ٤/٣٩٠ ، التوضيح ٤٤٩ .

( وأجاز بعض أصحابنا سماعها ) أي الدعوى والبينة ( لحفظ وقف وغيره بالثبات بلا خصم<sup>(١)</sup> ) ، و ) أجاز ذلك ( الحنفية ، وبعض الشافعية ، وبعض أصحابنا ، بخصم مسخر<sup>(٢)</sup> ) .

قال الشيخ تقي الدين : وعلى أصلنا وأصل مالك ، إما أن تُثبت الحقوق بالشهادة على الشهادة . وقاله بعض أصحابنا .

وإما أن نسمعها<sup>(٣)</sup> ونحكم<sup>(٤)</sup> بلا خصم ، وذكره بعض المالكية ، و ) بعض ( الشافعية ، وهو مقتضى كلام أحمد وأصحابه في مواضع ؛ لأننا نسمعهما على غائب وممتنع ونحوه ، فمع عدم خصم أولى<sup>(٥)</sup> .

فإن المشتري - مثلاً - قبض المبيع وسلم الثمن ، فلا يدّعي ولا يدّعى عليه .

وإنما الغرض الحكم لخوف خصم ، وحاجة الناس خصوصاً فيما فيه شبهة أو خلاف ، لرفعه<sup>(٦)</sup> .

قال ( المنقح : وعمل الناس عليه ) - أي على ما قاله الشيخ تقي الدين - ( وهو قوي )<sup>(٧)</sup> . يعني من جهة النظر<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) انظر : مجموع الفتاوى ٣٥٦/٣٥ ، التنقيح ٣٠١ .
- (٢) المسخر ، بفتح الخاء : الذي ينصبه القاضي لسمع عليه الدعوى .
- انظر : شرح فتح القدير ٣١٠/٧ .
- (٣) انظر : شرح فتح القدير ٣١٠/٧ ، حاشية ابن عابدين ٤١٥/٥ ، مغني المحتاج ٤٠٧/٤ ،
- روضة الطالبين ١٩٣/١١ ، ١٩٤ ، مجموع الفتاوى ٣٥٦/٣٥ ، الإنصاف ٢٤٨/١١ ، التنقيح ٣٠١ ،
- الإقناع ٣٩٠/٤ ، التوضيح ٤٤٩ .
- (٤) في (م) : يسمعها .
- (٥) في (م) : ويحكم .
- (٦) انظر : مجموع الفتاوى ٣٥٦/٣٥ ، الإنصاف ٢٤٩/١١ ، التنقيح ٣٠١ ، الإقناع ٣٩٠/٤ ، التوضيح ٤٤٩ .
- (٧) تابع لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية .
- انظر : المراجع السابقة .
- (٨) التنقيح ٣٠٢ .
- (٩) في (ف) و (س) : المنظر . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

## [ فصل : وتصح الدعوى بالقليل ]

( فصل : وتصح ) الدعوى ( بالقليل ) ، وظاهره ولو لم تتبعه الهمة<sup>(١)</sup> .

ولا ينافي ذلك قولهم إن القاضي لا يستعدي فيما لا تتبعه الهمة ؛ لما في الاستعداد من المشقة الحاصلة بسبب ما هو أسهل منها .

( ويشترط ) لصحتها شروط :

الأول : ( تحريرها ) ؛ لأن الحكم مرتب عليها<sup>(٢)</sup> ؛ ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وإنما أقضي على نحو ما أسمع " <sup>(٣)</sup> .

ومتى لم تحرر الدعوى لم يمكن الحكم عليها ، فوجب تحريرها لذلك .

إذ تقرر هذا ، ( فلو كانت ) الدعوى ( بدّين على ميت ، ذكر موته ، وحرّر الدّين ) <sup>(٤)</sup> .

ثم إن كان الدين أثماناً ، فلا بد من ذكر ثلاثة أشياء : الجنس ، والنوع ، والقدر<sup>(٥)</sup> .

( و ) حرّر ( التّركة ) <sup>(٦)</sup> . ذكره القاضي<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر : الإنصاف ١١/٢٤٠، ٢٤١ .

(٢) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٨/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٨ ، المحرر ٢٠٦/٢ ،

المتنع ٢٢٦/٦ ، الفروع ٤٦٠/٦ ، الإنصاف ٢٧١/١١ ، المبدع ٧٣/١٠ .

(٣) عن أم سلمة رضي الله عنها ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضي على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من نار " .

أخرجه البخاري ( كتاب الأحكام ، باب : موعظة الإمام للخصوم ) ( ٧١٦٩ ) ٢٢٤١/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأفضية ، باب : الحكم بالظاهر واللعن بالحجة ) ( ١٧١٣ ) ١٣٣٧/٣ .

(٤) انظر : المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٩/٦ ، الفروع ٤٦٤/٦ ، المبدع ٧٤/١٠ ، التنقيح ٣٠٤ ،

التوضيح ٤٥٣ .

(٥) انظر : المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٩/٦ .

(٦) التّركة : هي التّراث المتروك عن الميت .

انظر : المطلع ٣٠٥ .

(٧) انظر : المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٩/٦ ، الفروع ٤٦٤/٦ ، المبدع ٧٤/١٠ .

وفي المغني : أو أن المدعى عليه وصل إليه من تركة مورثه مايفي بدينه<sup>(١)</sup> .

( و ) الشرط الثاني : ( كونها معلومة ) ، أي كون الدعوى بشيء معلوم ؛ لأن المدعى عليه إذا اعترف بما ادّعى به عليه ، وطلب المدعي من الحاكم إلزامه به ، وجب على الحاكم إلزامه ، والإلزام بالجهول لا يصح ، فلهذا اعتبر كونها بمعلوم<sup>(٢)</sup> .

( إلا في وصية ) بمجهول كما لو أوصى له بأحد دوابه ، ( و ) إلا في ( إقرار ) ، كما لو قال له : في ذمّتي مال ، ( و ) إلا في ( خلع<sup>(٣)</sup> على مجهول ) ، \* كما لو سأله إنسان أن يخلع زوجته على أحد عبيده . فإن للموصى له مطالبة الوارث بما يجب له بمقتضى الوصية ، وللمقرّر له مطالبة المقرّر بما يوجبه إقراره ، ولمن خلع زوجته مطالبة من سأله الخلع بما أوجبه سؤاله<sup>(٤)</sup> .

وحيث علمت أنه يشترط العلم بالمدعى به في غير هذه الصور ، ( فلا يكفي قوله ) أي قول المدعي ( عن دعوى بورقة : أدّعي بما فيها . ) حتى يُبينه<sup>(٥)</sup> .

ثم الشرط الثالث : كون الدعوى ( مصرحاً بها ، فلا يكفي ) قول المدعي : [ ( لي عنده كذا . حتى يقول : وأنا ) الآن ( مطالبه به ) . ذكره في الترغيب<sup>(٦)</sup> .

قال في الفروع [ <sup>(٧)</sup> : وظاهر كلام جماعة : يكفي الظاهر<sup>(٨)</sup> . انتهى .

---

(١) المغني ٦٢/٩ .

(٢) انظر : المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٨/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٨ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، الفروع

٤٦٠/٦ ، الإنصاف ٢٧١/١١ ، المبدع ٧٤،٧٣/١٠ .

(٣) الخلع : أن يفارق امرأته على عوض تبذله له .

انظر : المطلع ٣٣١ .

(٤) انظر : المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٨/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٨ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، المتمتع

٢٢٦/٦ ، الفروع ٤٦٠/٦ ، الإنصاف ٢٧٣/١١ ، المبدع ٧٤/١٠ ، التنقيح ٣٠٤ ، الإقناع ٣٩٧/٤ ،

التوضيح ٤٥٢ .

(٥) انظر : الفروع ٤٦٣/٦ ، الإنصاف ٢٧٥/١١ ، المبدع ٧٤/١٠ .

(٦) انظر : الفروع ٤٦٢/٦ ، الإنصاف ٢٧١/١١ .

(٧) ساقط من (س) .

(٨) الفروع ٤٦٢/٦ .



( ولا ) يكفي قول المدعي أيضاً : ( إنه أقرّ لي بكذا - ولو ) كان ما أقر به ( مجهولاً - حتى يقول )  
المدعي : ( وأطالبه به ، أو ) وأطالبه ( بما يفسره به )<sup>(١)</sup> .

الشرط الرابع : أن تكون الدعوى ( متعلقة بالحال ) ، فلا بد في الدعوى بدين أن يكون حالاً ،  
[وحيثل] <sup>(٢)</sup> ( فلا تصح بمؤجل لإثباته ) . قدّمه في الفروع<sup>(٣)</sup> .

وقال في الترغيب : الصحيح تُسمع ، فيثبت أصل الحق للزوم في المستقبل ، كدعوى تدبير<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> .  
انتهى .

وقيل : تسمع لإثباته إذا خاف سفر<sup>(٦)</sup> الشهود<sup>(٧)</sup> .

( وتصح ) الدعوى ( بتدبير ، وكتابة<sup>(٨)</sup> ، واستيلاء<sup>(٩)</sup> ) ؛ لصحة الحكم بذلك<sup>(١٠)</sup> .

الشرط الخامس : أن تكون الدعوى ( منفكة عما يُكذّبها ، فلا تصح ) على إنسان ( بأنه قتل أو  
سرق من عشرين سنة ، وسينه دونها ، ونحوه ) كما لو ادعى بُنوة إنسان لا يمكن كونه منه<sup>(١١)</sup> .

---

(١) انظر : شرح المنتهى للبهوتي ٤١٥/٣ .

(٢) في (ب) : حيثل . بسقوط : الواو .

(٣) انظر : الفروع ٤٦٠/٦ ، وانظر : الإنصاف ٢٧٤/١١ ، المبدع ٧٤/١٠ .

(٤) التدبير : مصدر دبر العبد ، والأمة تدبيراً : إذا علّق عتقه بموته ؛ لأنه يعتق بعد ما يدبر سيده .

انظر : المطلع ٣١٥ .

(٥) انظر : الفروع ٤٦١/٦ ، الإنصاف ٢٧٤/١١ ، المبدع ٧٤/١٠ .

(٦) في (م) : سهو .

(٧) انظر : الإنصاف ٢٧٥/١١ ، المبدع ٧٤/١٠ .

(٨) الكتابة : اسم مصدر بمعنى الكتابة ، والمكتابة في الاصطلاح : عتق على مال منجمّ نجمين فصاعداً ، إلى  
أوقات معلومة .

انظر : شرح الزركشي ٥٨٣/٤ ، المطلع ٣١٦ .

(٩) الاستيلاء : جعل الأمة أم ولد . قاله النسفي .

وأم الولد : الأمة التي ولدت من سيدها في ملكه . قاله ابن قدامة .

انظر : طلبة الطلبة ١٦١ ، المغني ٣٧٥/٩ .

(١٠) انظر : الفروع ٤٦٣/٦ ، الإنصاف ٢٧٥/١١ .

(١١) انظر : الفروع ٤٦١/٦ ، الإنصاف ٢٧٥/١١ ، المبدع ٧٤/١٠ .

( لا ذكرُ سبب الاستحقاق ) ، فإن ذلك ليس بشرط لصحة الدعوى<sup>(١)</sup> .

قال في الفروع : ومن ادعى عيناً أو ديناً لم يعتبر ذكر سببه ، وجهاً<sup>(٢)</sup> واحداً ؛ لكثرة سببه ، وقد يخفى على المدعي<sup>(٣)</sup> . انتهى .

( ويعتبر تعيين مدعى به ) إذا كان حاضراً ( بالمجلس ) ؛ لانتفاء اللبس بالتعيين<sup>(٤)(٥)</sup> .

( و ) يعتبر أيضاً ( إحضار عين ) مدعى بها إذا كانت ( بالبلد ، لتعيين ) بمجلس الحكم ؛ لانتفاء اللبس بتعيينها<sup>(٦)</sup> .

( ويجب على المدعى عليه إن أقرَّ أن بيده مثلها ) ، فيوكل به حتى يحضرها<sup>(٧)</sup> ، فمن ادعى عليه بغصب عبد ، وأقرَّ أن بيده عبداً ، أمره الحاكم بإحضاره ؛ لتكون الدعوى على عينه .

( ولو ثبت أنها ) أي المدعى بها ( بيده ) أي يد المدعى عليه بها ( ببينة ، أو نكول ) ، وامتنع من إحضارها ، ( حُس حتى يحضرها ، أو ) حتى ( يدعى تلفها ، فيصدق للضرورة ، وتكفي القيمة ) يعني ويكفي المدعي أن يقول : قيمتها كذا<sup>(٨)</sup> .

( وإن كانت ) العين المدعى بها ( غائبة عن البلد ، أو ) كانت ( تالفة ، أو ) كانت ( في الذمة ، ولو غير مثلية )<sup>(٩)</sup> ، ( كالأمة المسلم فيها ، ( وصفها ) المدعى ( كسَلَم )<sup>(١٠)</sup> وذلك بأن

(١) انظر : المبدع ٧٥/١٠ .

(٢) في (س) : وجها .

(٣) الفروع ٤٦٤/٦ .

(٤) في (م) : بتعيينه .

(٥) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الشرح الكبير ١٨٩/٦ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، المتع ٢٢٦/٦ ، الإنصاف

٢٧٦/١١ ، المبدع ٧٤/١٠ .

(٦) انظر : الفروع ٤٦٤/٦ ، المبدع ٧٤/١٠ ، التنقيح ٣٠٤ ، الإقناع ٣٩٨/٤ ، التوضيح ٤٥٢ .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) انظر : الفروع ٤٦٤/٦ ، المبدع ٧٤/١٠ ، التنقيح ٣٠٤ ، الإقناع ٣٩٨/٤ ، التوضيح ٤٥٢ .

(٩) المثلي : هو محصره كيل أو وزن ، وقد يلحق بهما المعدود والمذروع .

انظر : التحفة السننية للهندي ١٩ .

(١٠) السَلَم ، بالتحريك : السلف .

والسَلَم لغة أهل الحجاز ، والسَلَف لغة أهل العراق .

[يستقصي]<sup>(١)</sup> في الدعوى ما يشترط ذكره في السلم ، ( والأولى ) مع ذلك ( ذكر قيمتها أيضاً )<sup>(٢)</sup> .

وفي التزغيب : يكفي ذكر قيمة غير مثلي<sup>(٣)</sup> . وهذا الذي عليه عمل الناس .

( ويكفي ) في الدعوى ( ذكر قدر نقد البلد ) إذا لم يكن بها إلا نقد واحد<sup>(٤)</sup> .

وقيل : ويصفه<sup>(٥)</sup> .

( و ) ذكر ( قيمة جوهر ونحوه ) مما لا يصح السلم فيه ؛ لأنها تجب بتلفه<sup>(٦)</sup> .

ومن ادعى عقاراً غائباً عن البلد ، فلا بد من بيان موضعه وحدوده ، فيدعي أن هذه الدار بحدودها وحقوقها ملكي ، وأنه غصبها ، أو بيده ظلماً ، أو وأنه يمنعني منها ، وأنا مطالبه بردها<sup>(٧)</sup> .

وإن كان العقار بالبلد عينه<sup>(٨)</sup> .

( و ) تكفي ( شهرة عقار عندهما ) أي عند المتداعيين ( وعند حاكم ، عن تحديده )<sup>(٩)</sup> ؛ لحديث الحضرمي<sup>(١٠)</sup>

---

= وسمي سلماً لتسليم رأس المال في المجلس ، وسلفاً لتقديمه .

والسلم شرعاً : عقد على موصوف في الذمة ، مؤجل ، بثمن مقبوض في مجلس العقد .

انظر : لسان العرب ، مادة ( سلم ) ٢٩٥/١٢ ، المطلع ٢٤٥ ، هداية الراغب ٢٦٥ .

(١) في ( م ) : يستقص . بسقوط : الياء .

(٢) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الكافي ٤٨٦/٤ ، المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٩/٦ ، المحرر ٢٠٦/٢ ،

المتع ٢٢٦/٦ ، الفروع ٤٦٤/٦ ، الإنصاف ٢٧٦/١١ ، المبدع ٧٥/١٠ .

(٣) انظر : الفروع ٤٦٤/٦ ، الإنصاف ٢٧٦/١١ .

(٤) انظر : المحرر ٢٠٦/٢ ، الفروع ٤٦٤/٦ ، الإنصاف ٢٧٧/١١ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر : المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٩/٦ ، الفروع ٤٦٤/٦ ، الإنصاف ٢٧٦/١١ .

(٧) انظر : المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٩/٦ .

(٨) انظر : المبدع ٧٦/١٠ .

(٩) انظر : الفروع ٤٦٣/٦ ، المبدع ٧٦/١٠ .

(١٠) الحضرمي هو : ربيعة بن عيّدان بن ذي العرف بن وائل بن ذي طواف .

شهد فتح مكة ، وقيل : ليس له رواية .

انظر : أسد الغابة ١٨٢/٢ ، الإصابة ٣٩٢/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣١٤/٢ .

( ولو قال ) المدعي : ( أطلبه بثوب غصبيه قيمته عشرة ، [ فبرده ]<sup>(٣)</sup> إن كان باقياً ، وإلا ) \* أي [٢٦٨ب] وإن لم يكن باقياً ( فقيمه . أو ) قال : أطلبه ( بثوب قيمته عشرة ، أخذه مني لبيعه بعشرين ) ، وأبى أن يرده لي<sup>(٤)</sup> ، أو يعطيني ثمنه ، ( فيعطنيها )<sup>(٥)</sup> أي العشرين ( إن كان باعه ، أو ) [ يعطيني ]<sup>(٦)</sup> ( الثوب إن كان باقياً ، أو ) [ يعطيني ]<sup>(٧)</sup> ( قيمته إن ) كان ( تلف ) ، وقيمه كذا ، ( صح ) ذلك ( اصطلاحاً ) ، يعني فقد اصطلاح القضاة على قبول هذه الدعوى المرددة<sup>(٨)</sup> ، للحاجة . ذكره في الترغيب<sup>(٩)</sup> .

(١) الكندي هو : امرؤ القيس بن عابس بن المنذر بن امرئ القيس بن السمط بن عمرو .

وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم ، وثبت على إسلامه ، ولم يكن فيمن ارتد من كندة، وكان شاعراً ، نزل الكوفة .

انظر : أسد الغابة ١/١٣٥ ، الاستيعاب ١/١٩٤ ، الإصابة ١/٢٦٢ .

(٢) عن علقمة بن وائل ، عن أبيه ، قال : " جاء رجل من حَضْرَمَوْت ورجل من كِنْدَةَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الحضرميُّ : يارسول الله إن هذا قد غلبني على أرض لي كانت لأبي . فقال الكنديُّ : هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحضرميُّ : ألك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه . قال يارسول الله إن الرجل فاجر لا يُبالي على ما حلف عليه ، وليس يتورّع من شيء . فقال : ليس لك منه إلا ذلك .

فانطلق ليحلف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما أدبر : أما لعن حلف ليأكله ظلماً ، ليلقيَنَّ الله وهو عنه معرض " .

أخرجه مسلم ( كتاب الإيمان ، باب : وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ) (١٣٩) ١/١٢٣، ١٢٤ .

(٣) في (م) : فبرده . بسقوط : الهاء .

(٤) في (س) : إلي .

(٥) في (ف) و (س) و (ز) : فيعطنيها . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٦) في (ب) : يعطيني . بسقوط : الياء .

(٧) في (ب) : يعطيني . بسقوط : الياء .

(٨) في (ف) و (س) و (ز) : المردودة . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٩) انظر : الفروع ٦/٤٦٢ ، المبدع ١٠/٧٩ .

وقيل : بل يدعي الثوب المغصوب ، فإن حلف المدَّعى عليه على تلفه ، طالبه بقيمته<sup>(١)</sup> .

( ومن ادعى عقداً - ولو غير نكاح ) ، كبيع وإجارة - ( ذكر شروطه ) في الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الناس مختلفون في الشروط مختلفون في العقود ، فقد يكون العقد المدعى به مما لا يصح عنده ، فلا يسمع<sup>(٣)</sup> الدعوى فيه ، للاختلاف المذكور .

( لا إن ادعى ) زوج ( استدامة الزوجية ) ، فإنه لا يشترط أن يستوعب شروط النكاح ، فإنه لم يدَّع عقداً وإنما يدعي خروجها عن طاعته<sup>(٤)</sup> .

فمن ادعى عقد نكاح فلا بد من تعيين الحاضرة بالإشارة إليها ، وذكر شروط النكاح ، وأنه تزوجها بوليٍّ مُرشدٍ ، وشاهدَيْ عدل ، ورضاها إن كانت ممن يعتبر رضاها<sup>(٥)</sup> ؛ لأن العلماء اختلفوا في شرائط النكاح ، فمنهم من يشترط الولي والشهود ، ومنهم من لا يشترط إذن البكر البالغ لأبيها<sup>(٦)</sup> في تزويجها<sup>(٧)</sup> ، وقد يدَّعى نكاحاً يعتقده صحيحاً ، والحاكم لا يرى صحته ، ولا ينبغي أن يحكم بصحته مع جهله بها ، ولا يعلمها ما لم تذكر الشروط ، وتقوم البينة بها<sup>(٨)</sup> .

ومن ادعى بيعاً ، فلا بد أن يقول : اشترت منه هذه العين بكذا ، وهو جائز التصرف في ماله ، وتفرقنا عن تراضٍ<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : الفروع ٤٦٢/٦ .

(٢) قال في الإنصاف (٢٧٨/١١) : وهو المذهب . أهـ .

والوجه الثاني : لا يشترط إلا في النكاح .

انظر : المحرر ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ ، الفروع ٤٦٤/٦ ، الإنصاف ٧٩،٧٨/١١ ، المبدع ٧٦/١٠ .

(٣) في (ب) و (م) : تسمع .

(٤) انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٦٤/٦ ، ٤٦٥ ، الإنصاف ٢٧٧/١١ ، المبدع ٧٥/١٠ .

(٥) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الكافي ٤٨٧/٤ ، المغني ١٩٧/٩ ، الشرح الكبير ١٨٩/٦ ، المذهب الأحمد

٢٢٠ ، المتمع ٢٢٧/٦ ، الإنصاف ٢٧٧/١١ ، المبدع ٧٥/١٠ .

(٦) في (ب) : لا بنها . ثم علق في الهامش بقوله : لعله لأبيها .

(٧) انظر : المغني ١٩٧/٩ ، الشرح الكبير ١٩٠/٦ .

(٨) انظر : المرجعين السابقين .

(٩) ولا يرى ذلك في المغني والشرح الكبير ، حيث قالوا : ولا يحتاج أن يقول : وهي ملكه ، أو وهي ملكي ،

ونحن جائز الأمر ، وتفرقنا عن تراضٍ . أهـ .

وكذا إن ادَّعى عقد إجارة<sup>(١)</sup> .

( ويجزئ عن تعيين المرأة ) المدَّعى نكاحها ( إن غابت ، ذكر اسمها ونسبها<sup>(٢)</sup> .

وإن ادَّعته ( أي ادَّعت عقد النكاح ( المرأة ، وادَّعت معه ( أي مع عقد النكاح ( نفقة أو مهرأ ونحوهما ) ، كمسكن ، ( سُمعت دعواها )<sup>(٣)</sup> .

قال في شرح المقنع : بغير خلاف نعلمه ؛ لأنها تدَّعي حقاً لها تضيفه إلى سببه ، فتسمع دعواها ، كسائر الدعاوى<sup>(٤)</sup> .

( وإلا ) أي وإن لم تدع سوى [ النكاح ]<sup>(٥)</sup> ، ( فلا ) تسمع دعواها ، في الأصح<sup>(٦)</sup> ؛ لأن النكاح حق الزوج عليها ، فلا تسمع دعواها بحق لغيرها .

( ومتى جحد ) الزوج ( الزوجية ، ونوى به ) أي بجحده ( الطلاق ، لم تَطْلُق ) بمجرد ذلك<sup>(٧)</sup> .

قال في المبدع : لأن إنكاره النكاح ليس بطلاق ، إلا أن ينويه<sup>(٨)</sup> .

---

= انظر : المغني ١٩٨/٩ ، الشرح الكبير ١٩٠/٦ . وانظر : المحرر ٢٠٦/٢ ، الفروع ٤٦٤/٦ ، الإنصاف ٢٧٨/١١ ، المبدع ٧٦/١٠ .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الممتع ٢٢٧/٦ ، المبدع ٧٥/١٠ .

(٣) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الكافي ٤٨٨/٤ ، المغني ١٩٧/٩ ، المذهب الأحمد ٢٢٠ ، المحرر ٢٠٧/٢ ،

المتع ٢٢٨/٦ ، الفروع ٤٦٥/٦ ، الإنصاف ٢٧٩/١١ ، المبدع ٧٧،٧٦/١٠ .

(٤) قوله : كسائر الدعاوى . ليس في الشرح الكبير .

وقد ورد في الشرح الكبير قوله : فتسمع دعواها ، كما لو ادَّعت إضافته إلى الشراء .

انظر : الشرح الكبير ١٩٠/٦ .

(٥) ساقط من (س) .

(٦) والوجه الثاني : تُسمع ؛ لأن النكاح يتضمن حقوقاً لها ، أشبه ما لو ادَّعت مع النكاح مهراً .

قال في الإنصاف (٢٧٩/١١) : أحدهما : لا تُسمع . وهو المذهب . أهـ .

انظر : عقد الفرائد للناظم ٣٩٤/٢ ، الفروع مع تصحيحه ٤٦٥/٦ ، الإنصاف ٢٧٩/١١ ، المبدع

٧٧/١٠ ، الإقناع ٣٩٩/٤ .

(٧) انظر : الفروع ٤٦٥/٦ ، الإنصاف ٢٧٩/١١ ، ٢٨٠ .

(٨) المبدع ٧٧/١٠ .

وقال الحَجَّاوي<sup>(١)</sup> في الإقناع<sup>(٢)</sup> : ولا يكون ججوده طلاقاً ولو نواه ؛ لأن الجحود هنا لعقد النكاح لا لكونها امرأته .

وإن كان يعلم أنها ليست امرأته لعدم عقد ، أو لبيئونها<sup>(٣)</sup> منه ، لم تحل له<sup>(٤)</sup> . انتهى .  
( ومن ادعى قتل مورثه ، ذكر ) المدَّعي ( القتل ) ، وكونه ( عمداً<sup>(٥)</sup> ، أو شبهة<sup>(٦)</sup> ) أي شبهة<sup>(٧)</sup>

---

(١) الحَجَّاوي هو : أبو النجا شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم الحجَّاوي المقدسي ، ثم  
الدمشقي الصالحي (٩٦٨) هـ .

الإمام العلامة ، مفتي الحنابلة بدمشق ، والمعول عليه في مذهب أحمد في الديار الشامية ، له تصانيف منها :  
الإقناع ، وزاد المستنقع في اختصار المقنع ، وشرح منظومة الآداب لابن مفلح ، وشرح المفردات ،  
وحاشية على الفروع .

انظر : النعت الأكمل ١٢٤ ، الكواكب السائرة ١٩٢/٣ ، شذرات الذهب ٣٢٧/٨ .

(٢) الإقناع : تأليف الحجَّاوي .

جرَّد فيه الصحيح من مذهب الإمام أحمد ، وهو من المتون عظيمة النفع ، كثيرة الفائدة .

وقد شرحه البهوتي في كتاب سماه ( كشف القناع ) ، كما أن له حاشية عليه .

وقد كتب الشيخ محمد الخلوئي عليه تعليقات ، كما أن لمؤلفه كتاب في شرح غريب لغاته .

وكتاب الإقناع مطبوع .

انظر : شذرات الذهب ٣٢٧/٨ ، المدخل ٤٤١،٤٢٢ ، معجم المؤلفين ٣٤/١٣ .

(٣) البائن : هي التي لارجعة لزوجها عليها ، لكونها مطلقة ثلاثاً ، أو دونها بعوض ، أو بغيره وقد انقضت  
عدتها .

انظر : المطلع ٣٢٢ .

(٤) الإقناع ٣٩٩/٤ .

(٥) العمد : هو أن يقتله بما يغلب على الظن موته به ، عالماً بكونه آدمياً معصوماً .

انظر : المقنع ٢٧٢ .

(٦) شبه العمد : هو أن يقصد الحنايه عليه بما لا يقتل غالباً ، فيقتل ، إما لقصد العدوان عليه ، أو لقصد التأديب

له فيسرف فيه ، كالضرب بالسوط والعصا والحجر الصغير .

انظر : المقنع ٢٧٣ .

(٧) في (ب) و (س) : شبهة .

عمد ، ( أو ) كونه ( خطأ<sup>(١)</sup> ) ، ويصفه ( أي يصف القتل ؛ لأن الحال تختلف باختلاف ذلك ، فلم يكن بد من ذكره ؛ ليترب حكم الحاكم عليه<sup>(٢)</sup> ) ، ( وأن القاتل انفراد ) بقتله ، ( أو لا ) يعني أو أنه شاركه في القتل غيره ؛ لأنه لا يؤمن أن يقتص من لا يجب القصاص عليه ، وذلك مما لا يمكن تلافيه ، فوجب الاحتياط فيه<sup>(٣)</sup> .

( ولو قال ) المدعي : إن المدعى عليه ( قذّه )<sup>(٤)</sup> أي قذّ مورثه ( نصفين ، وكان حياً ) حين قذّه ، ( أو ) إنه ( ضربه وهو حي ) ، فمات من ذلك . ( صح ) أن يطالب خصمه بالجواب<sup>(٥)</sup> .

( وإن ادعى ) إنسان على غيره ( إرثاً ، ذكر سببه )<sup>(٦)</sup> وجوباً ؛ لأن أسباب الإرث \* تختلف ، [٢٦٩] ولا بد في الشهادة من أن تكون على سبب معين ، فكذلك في الدعوى<sup>(٧)</sup> .

---

(١) الخطأ : هو أن يفعل ماله فعله ، فيؤدي إلى قتل آدمي معصوم .

انظر : هداية الراغب ٣٩٦ .

(٢) في (ب) زيادة : لأنه لا يؤمن أن يقتص من لا يجب القصاص عليه ، وذلك مما لا يمكن تلافيه ، فوجب الاحتياط فيه .

وقد كشط على هذه الزيادة في (ف) . ولم ترد في (م) و (س) و (ز) . وسترّد في السطر الذي يليه .

(٣) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الكافي ٤/٤٨٧، ٤٨٨ ، الشرح الكبير ١٩١/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢٠ ، المحرر

٢/٢٠٧ ، الممتع ٦/٢٢٨ ، الفروع ٦/٤٦٦ ، الإنصاف ١١/٢٨٠ ، المبدع ١٠/٧٧ .

(٤) القذّ : الشقُّ طَوْلاً .

انظر : الصحاح ، مادة ( قدد ) ٥٢٢/٢ .

(٥) انظر : الفروع ٦/٤٦٦ ، المبدع ١٠/٧٨ .

(٦) أسباب الإرث ثلاثة :

أحدهما : رَجِمٌ ، أي قرابة بين الوارث والميت .

والثاني : نكاح ، وهو عقد الزوجية الصحيح .

والثالث : ولاء ، وهو نعمة السيّد على عبده بالإعتاق .

انظر : الروض المربع ٣٧١، ٣٧٢ ، هداية الراغب ٣٢٥ .

(٧) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الشرح الكبير ١٩١/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢١ ، المحرر ٢/٢٠٧ ، الممتع

٦/٢٢٨ ، الفروع ٦/٤٦٦ ، الإنصاف ١١/٣٨٠ ، المبدع ١٠/٧٨ .



( وإن ادعى ) شيئاً ( مُحلّى<sup>(١)</sup> ) بأحد النقدين ، قومه بـ ) النقد ( الآخر ) ، فيقوم المحلى بذهب بالفضة<sup>(٢)</sup> ، والمحلى بفضة بالذهب ؛ لتلا يؤدي تقويمه بجنسه إلى الربا<sup>(٣)</sup> .  
( و ) إن كان المدعى به شيئاً محلّى ( بهما ) أي بالذهب والفضة جميعاً ، ( ف ) يقومه ( بأيهما ) أي بأي النقدين ( شاء ، للحاجة ) إذا الثمنية منحصرة في النقدين<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في النسخ : محلا . وما أثبتته هو الصحيح : انظر : الصحاح ، مادة ( حلا ) ٢٣١٨/٦ .

(٢) في (س) : بفضة .

(٣) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الكافي ٤٨٧/٤ ، المغني ٦٢/٩ ، الشرح الكبير ١٩١/٦ ، المحرر ٢٠٦/٢ ،

المتع ٢٢٨/٦ ، ٢٢٩ ، الفروع ٤٦٤/٦ ، الإنصاف ٣٨١/١١ ، المبدع ٧٨/١٠ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

## [ فصل : سؤال الحاكم الخصم ]

( فصل : وإذا حرّرها ) أي حرّر المدّعي الدّعوى ، ( فللحاكم سؤال خصمه ) عنها ، ( وإن لم يسأل سؤاله ) ، في الأصح<sup>(١)</sup> .

يعني وإن لم يقل المدعي للقاضي : أسأل سؤال المدّعي عليه عن ذلك .

لأن شاهد الحال يدل على طلب المطالبة ، لأن إحضاره والدّعوى إنما يراد ليسأل الحاكم المدّعي عليه ، فقد أغنى ذلك عن سؤاله .

( فإن أقرّ ) المدّعي عليه بما ادّعاه المدّعي ، ( لم يحكم له ) أي للمدّعي على المدّعي عليه ( إلا بسؤاله ) ، أي بسؤال المدّعي الحاكم الحكم على المدّعي عليه ؛ لأن الحكم حق للمدّعي المقرّ له ، فلا يستوفيه الحاكم إلا بمسألة مستحقة<sup>(٢)</sup> .

فيقول الحاكم للمدّعي عليه : اخرج إليه من حقه ، أو قضيت عليك له ، أو ألزمتك بحقه ، أو حكمت عليك بالخروج منه<sup>(٣)</sup> .

( وإن أنكر ) المدّعي عليه ما ادّعاه المدّعي ، ( بأن قال ) المدّعي عليه ( المدّع قرضاً ، أو ) مدّع ( ثمناً ) عن مبيع : ( ما أقرضني ، أو ) قال : ( ماباعني ، أو ) قال : ( ما يستحق عليّ ما ادّعاه ولا شيئاً منه ، أو ) قال : ( لاحق له عليّ . صح الجواب )<sup>(٤)</sup> ؛ لنفيه عين ما ادّعى عليه به بقوله : ما أقرضني ، أو ماباعني . ولأن قوله : لاحق له عليّ . نكرة في سياق النفي ، فتعم كل حق<sup>(٥)</sup> .

---

(١) قال في المحرر (٢٠٧/٢) : وإذا حرّر المدعي دعواه سأل الحاكم خصمه عنها .

وقيل : لا يسأله حتى يسأل المدعي سؤاله .

والأول أصح . أهـ .

انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، الكافي ٤/٤٥٩ ، المغني ٩/٦٣ ، الشرح الكبير ١٨١/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٨ ،

المتع ٢١٣، ٢١٢/٦ ، الفروع ٦/٤٦٦ ، الإنصاف ١١/٢٤٠ ، المبدع ١٠/٥٧ .

(٢) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، الكافي ٤/٤٥٩ ، المغني ٩/٦٣ ، الشرح الكبير ١٨١/٦ ، المذهب الأحمد

٢١٨ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، المتع ٢١٣/٦ ، الفروع ٦/٤٦٦ ، الإنصاف ١١/٢٤١ ، المبدع ١٠/٥٧ .

(٣) انظر : الكافي ٤/٤٥٩ ، المغني ٩/٦٣ ، الشرح الكبير ١٨١/٦ .

(٤) انظر : المحرر ٢٠٧/٢ ، المتع ٢١٣/٦ ، الفروع ٦/٤٦٦ ، المبدع ١٠/٥٨ .

(٥) انظر : المتع ٢١٣/٦ ، المبدع ١٠/٥٨ .

ومحل صحة الجواب في قوله : ما يستحق<sup>(١)</sup> علي ما ادعاه ولا شيئاً<sup>(٢)</sup> منه ، أو لا حق له علي . ( ما لم يعترف بسبب الحق ) ، فلو ادعت امرأة على رجل يعترف أنها زوجته بمهرها ، فقال : لا تستحق علي شيئاً . لم يصح الجواب ، ويلزمه المهر إن لم تقم<sup>(٣)</sup> بينة بإسقاطه ، كجوابه في دعوى قرض اعترف به : لا<sup>(٤)</sup> يستحق علي شيئاً<sup>(٥)</sup> .

( ولهذا لو أقرت امرأة ( بمهرها أن لا مهر لها ) على زوجها ، ( لم يقبل ) منها ذلك ( إلا ببينة أنها أخذته ) . نقله مهنا عن أحمد<sup>(٦)</sup> .

( أو ) أنها ( أسقطته ) عنه ( في الصحة ) أي قبل مرضها<sup>(٧)</sup> .

( و ) لو قال مُدَّعٍ مُدَّعَى عليه : ( لي عليك مائة ) أطالبك بها .

( فقال ) المُدَّعَى عليه : ( ليس لك ) عليّ ( مائة . اعتبر قوله ) أي أن يقول : ( ولا شيء منها )<sup>(٨)</sup> .

قال في الإنصاف : على الصحيح من المذهب<sup>(٩)</sup> .

( كيمن<sup>(١٠)</sup> . ف ) على المذهب<sup>(١١)</sup> ، ( إن نكل ) عن اليمين ( عما دون المائة ، حكم عليه بمائة إلا

جزءاً ) من أجزاء المائة<sup>(١٢)</sup> .

(١) في (ب) : ما تستحق .

(٢) في (س) : شيء .

(٣) في (ب) : يقيم .

(٤) في (ف) و (س) : علي . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) انظر : الفروع ٤٦٦/٦ ، ٤٦٧ ، الإنصاف ٢٤٢/١١ ، المبدع ٨٥/١٠ .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : الفروع ٤٦٧/٦ ، المبدع ٥٨/١٠ .

(٨) انظر : المرجعين السابقين .

(٩) الإنصاف ٢٤٢/١١ .

(١٠) في (س) : ليمين . قال في شرح المنتهى للبهوتي (٥١٧/٣) : فيحلف إذا وجهت عليه ، ليس عليه مائة

ولا شيء منها ، ولا يكفي الحلف على نفي المائة . أهـ .

(١١) انظر : الإنصاف ٢٤٢/١١ .

(١٢) انظر : الفروع ٤٦٧/٦ ، المبدع ٥٨/١٠ .

(ومن أجاب مُدَّعي استحقاق مبيع ، بقوله : هو ملكي اشتريته من زيد ، وهو ملكه . لم يمنع ) ذلك ( رجوعه عليه ) أي على بائعه زيد ( بضمن ) أي بضمن المبيع المستحق ، في الأصح .

قال في تصحيح الفروع عند إطلاق صاحب الفروع الوجهين في ذلك<sup>(١)</sup> :

أحدهما : له الرجوع عليه إذا بان مستحقاً .

وهو الصواب لاسيما إن كان المشتري جاهلاً ، والإضافة إلى ملكه في الظاهر .

والوجه الثاني : ليس له الرجوع ؛ لاعترافه له بالملك . وهو بعيد<sup>(٢)</sup> . انتهى .

فصوّب الرجوع ، وبعدّ عدمه .

( كما لو أجاب ) مُدَّعيه ( بمجرد إنكار ، أو انتزع<sup>(٣)</sup> من يده بينة ملك سابق ) على شراء المدعى عليه ، فإنه يرجع عليه فيهما ، بلا خلاف في المذهب<sup>(٤)</sup> .

( أو ) انتزع من يده بينة ملك ( مطلق )<sup>(٥)</sup> .

قال في الفروع : في ظاهر كلامهم<sup>(٦)</sup> . وفي الترغيب : يحتمل عندي أن لا يرجع ؛ لأن المطلقة تقتضي الزوال من وقته ؛ لأن ما قبله غير مشهود به<sup>(٧)</sup> . انتهى .

( ولو قال ) مدَّعي عليه ( لمدَّع ديناراً : لا يستحق عليّ حبة . صحَّ الجواب ) ، خلافاً لابن عقيل<sup>(٨)</sup> ،

- 
- (١) قال في الفروع (٤٦٨، ٤٦٧/٦) : : وإن قال هو ملكي اشتريته من فلان ، وهو ملكه ، ففي الرجوع وجهان . أهـ .
- (٢) تصحيح الفروع ٤٦٨/٦ .
- (٣) في (م) : انتزاع .
- (٤) قال في الفروع ، والإنصاف : رجع على البائع بالضمن . أهـ .
- انظر : الفروع ٤٦٨، ٤٦٧/٦ ، الإنصاف ٢٤٢/١١ .
- (٥) أي وإن انتزع المبيع من يد مشتري بينة ملك مطلق ، رجع على البائع .
- انظر : الإنصاف ٢٤٣/١١ .
- (٦) في الفروع : في ظاهر كلامهم ، كما يرجع في بينة ملك سابق . أهـ .
- (٧) الفروع ٤٦٨/٦ .
- (٨) انظر : الفروع ٤٦٧/٦ ، الإنصاف ٢٤٢/١١ ، المبدع ٥٨/١٠ ، الإقناع ٣٩١/٤ .

[ ووفقاً <sup>(١)</sup> \* للشيخ تقي الدين <sup>(٢)</sup> .

وصوبه في تصحيح الفروع <sup>(٣)</sup> .

( وَيُعْمُ <sup>(٤)</sup> الحَبَّات ، و ) يُعْمُ <sup>(٥)</sup> ( ما لم يندرج في لفظة حَبَّة ، من باب الفَحْوَى ) <sup>(٦)</sup> .

قال في الفروع <sup>(٧)</sup> : ولو <sup>(٨)</sup> قال مُدَّعِي ديناراً : لا يستحق عليّ حبة .

فعند ابن عقيل : ليس بجواب ؛ لأنه لا يكتفى في دفع الدعوى إلا بنص ، لا بظاهر .

ولهذا لو حلف : والله <sup>(٩)</sup> إني لصادق فيما ادَّعَيْته عليه . أو حلف المنكر : إنه لكاذب فيما ادَّعاه عليّ .

لم يقبل .

وعند شيخنا <sup>(١٠)</sup> : يُعْمُ <sup>(١١)</sup> الحَبَّات ، وما لم يندرج في لفظ حَبَّة ، من باب الفَحْوَى .

إلا أن يقال : يعم <sup>(١٢)</sup> حقيقة عرفية <sup>(١٣)</sup> . انتهى <sup>(١٤)</sup> .

(١) في (م) : وفقاً . بسقوط : الواو .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) قال في تصحيح الفروع : الصواب ما قاله الشيخ تقي الدين ، وهو الظاهر . أهـ .

انظر : تصحيح الفروع ٤٦٧/٦ .

(٤) في (م) : تعم .

(٥) في (م) : تعم .

(٦) فحوى الخطاب : التنبيه بالمنطوق به على حكم المسكوت عنه .

انظر : المسودة ٣١٣ .

(٧) ساقط من (ب) .

(٨) في (م) : فلو .

(٩) في (ف) و (س) : وليه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(١٠) أي الشيخ تقي الدين بن تيمية .

(١١) في (م) : تعم .

(١٢) في (م) : تعم .

(١٣) الحقيقة العرفية : هي ماصار اللفظ دالاً فيها على المعنى بالعرف لا باللغة .

فإن الغائط في اللغة هو المكان المنخفض من الأرض ، فلما كانوا ينتابونه لقضاء حوائجهم ، سموه ما يخرج

من الإنسان بإسم محله .

انظر : مجموع الفتاوى ٩٦/٧ .

(١٤) الفروع ٤٦٧/٦ .

قال في تصحيح الفروع ، عند ذكر هذه المسألة : قلت : الصواب ما قاله الشيخ تقي الدين ، وهو الظاهر<sup>(١)</sup> . انتهى .

قال الأزجي : ولو قال : لك عليّ شيء . فقال : ليس [ لي ]<sup>(٢)</sup> عليك<sup>(٣)</sup> شيء ، وإنما لي عليك ألف درهم . لم يُقبل منه دعوى الألف ؛ لأنه نفاها بنفي الشيء .

ولو قال : لك عليّ درهم . فقال : ليس لي عليك درهم ولا دانق<sup>(٤)</sup> ، وإنما لي عليك ألف . قُبِلَ منه دعوى الألف ؛ لأن معنى نفيه : ليس حقّي هذا القدر .

قال : ولو قال : ليس لك [ عليّ ]<sup>(٥)</sup> شيء إلا درهم . صحّ ذلك<sup>(٦)</sup> . انتهى .

( ولمدّع ) إذا أنكر خصمه ( أن يقول : لي بينة ) ، وهذا موضع البينة ، ( وللحاكم ) إن لم يقل المدعي ذلك ( أن يقول : ألك بينة<sup>(٧)</sup> ) ؟

لما روي " أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم حَضْرَمِيٌّ وَكِنْدِيٌّ ، فقال الحَضْرَمِي : يارسول الله ، إن هذا غلبني على أرضٍ لي . فقال الكِنْدِي : هي أرضي ، وفي يدي ، فليس له فيها حق .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحَضْرَمِي : ألك بَيِّنَةٌ ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه<sup>(٨)</sup> . وهو حديث حسن صحيح .

---

(١) تصحيح الفروع ٤٦٧/٦ .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) في (ف) و (س) : ليس لك علي . وما أثبتته من (م) و (ز) .

(٤) الدَانِقُ والدَانِقُ : من الأوزان ... وهو سدس الدرهم .

انظر : لسان العرب ، مادة ( دنق ) ١٠/١٠٥ .

(٥) ساقط من (س) .

(٦) انظر : الفروع ٤٦٨/٦ ، المبدع ٢٤٣/١٠ .

(٧) انظر : الهداية ١٣٨/٢ ، الكافي ٤٦٠/٤ ، المغني ٦٣/٩ ، الشرح الكبير ١٨١/٦ ، المذهب الأحمـد

٢١٨ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، المتمع ٢١٤/٦ ، الفروع ٤٦٨/٦ ، الإنصاف ٢٤٣/١١ ، المبدع

٥٩/١٠ .

(٨) أخرجه مسلم ( كتاب الإيمان ، باب : وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ) ( ١٣٩ )

١٢٤ ، ١٢٣/١ .

( فإن قال ) المدَّعي جواباً لسؤال الحاكم : ( نعم ) لي بينة . ( قال له ) الحاكم : ( إن شئت فأحضرها<sup>(١)</sup> ) .

فإذا أحضرها ، لم يسألها ( الحاكم عما عندها حتى يسأله المدعي ذلك ؛ لأنه حق له ، فلا يتصرف فيه بغير إذنه<sup>(٢)</sup> ) .

( ولم يُلقنها ) الحاكم الشهادة<sup>(٣)</sup> .

ولكن إذا سأله المدَّعي أن يسأل البينة ، قال : من كانت عنده شهادة فليذكرها ، إن شاء<sup>(٤)</sup> .

ولا يقول لهما : اشهدا ؛ لأنه أمر<sup>(٥)</sup> .

وكان شريح يقول للشاهدين : ماأنا دعوتكما ، ولا أنهاكما أن ترجعا ، وما يقضي على هذا المسلم غيركما ، وإنني بكما أقضي اليوم ، وبكما أتقي يوم القيامة<sup>(٦)</sup> .

( فإذا شهدت ) [ هذه ]<sup>(٧)</sup> البينة ( سمعها<sup>(٨)</sup> ) ، وحرّم ( عليه ) ترديدها<sup>(٩)</sup> .

وفي الرعاية : إن ظن [ الصلح ]<sup>(١٠)</sup> أخر الحكم<sup>(١١)</sup> .

وفي الفصول : أحبيناله أمرهما بالصلح ، ويؤخره ، فإن أبيا ، حكم<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) انظر : الفروع ٤٦٨/٦ ، الإنصاف ٢٤٤/١١ ، المبدع ٥٩/١٠ .

(٢) انظر : المغني ٦٣/٩ ، الشرح الكبير ١٨٢/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٨ ، الفروع ٤٦٨/٦ ، الإنصاف

٢٤٤/١١ ، المبدع ٥٩/١٠ .

(٣) انظر : الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٤/١١ .

(٤) انظر : المغني ٦٣/٩ ، الشرح الكبير ١٨٢/٦ .

(٥) انظر : المغني ٦٣/٩ ، الشرح الكبير ١٨٢/٦ ، الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٤/١١ .

(٦) أخرجه وكيع في أخبار القضاة ٢/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٩١، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣١٦ .

(٧) ساقط من (س) . وفي (ب) و (م) و (ز) : عنده .

(٨) انظر : المذهب الأحمد ٢١٨ ، المحرر ٢/٢٠٧ ، المتمتع ٦/٢١٤ ، الإنصاف ٢٤٤/١١ ، المبدع ٥٩/١٠ .

(٩) انظر : الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٥/١١ ، المبدع ٥٩/١٠ .

(١٠) ساقط من (س) .

(١١) انظر : المراجع السابقة .

(١٢) انظر : الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٥/١١ .

وفي المغني : ويقول : قد شهدا عليك ، فإن كان قادح فبيّنه عندي<sup>(١)</sup> .

يعني يستحب<sup>(٢)</sup> .

ذكره غير صاحب المغني<sup>(٣)</sup> . وذكره في المذهب<sup>(٤)</sup> ، والمستوعب : فيما إذا ارتاب فيهما<sup>(٥)</sup> .

قال في الفروع : فدل أن له الحكم مع الريبة<sup>(٦)</sup> .

قال في الإنصاف : قلت : الحكم مع الريبة فيه نظر بين<sup>(٧)</sup> . انتهى .

وفي المبدع : ورؤي عن عمر أنه قال : " ردّوا الخصوم حتى يصطلحا ، فإن فصل القضاء يحدث

بين القوم الضغائن<sup>(٨)</sup> " <sup>(٩)</sup> . [ انتهى<sup>(١٠)</sup> ] . <sup>(١١)</sup>

(١) عبارة المغني : قال للمشهود عليه : قد شهدا عليك ، فإن كان عندك ما يقدح في شهادتهما ، فبيّنه عندي. أهـ .

وعبارة المؤلف هي نفس العبارة الواردة في الفروع ، والإنصاف ، والمبدع .

انظر : المغني ٦٣/٩ ، الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٥/١١ ، المبدع ٦٠/١٠ .

(٢) انظر : الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٥/١١ .

(٣) ذكره في الشرح الكبير ١٨٢/٦ .

(٤) المذهب : تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (٥١٠-٥٩٧هـ) .

وهو من المتون التي نقل عنها المرداوي في الإنصاف .

واسم الكتاب : المذهب في المذهب .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٣٥١/١ ، المنهج الأحمد ٢٥/٤ ، الإنصاف ١٤/١ .

(٥) انظر : (المستوعب ١٦٢/٢ ب) الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٥/١١ .

(٦) الفروع ٤٦٩/٦ .

(٧) الإنصاف ٢٤٥/١١ .

(٨) الضغنُ والضغينةُ : الحقد .

انظر : الصحاح ، مادة ( ضغن ) ٢١٤٥/٦ .

(٩) أخرجه عبد الرزاق ( كتاب البيوع ، باب : هل يرُدُّ القاضي الخصوم حتى يصطلحوا ) (١٥٣٠٤)

. ٣٠٤،٣٠٣/٨

وأخرجه ابن أبي شيبة ( كتاب الأقضية والبيوع ، في الصلح بين الخصوم ) (٢٢٨٨٦) ٥٣٥/٤ .

(١٠) المبدع ٦٠/١٠ .

(١١) ساقط من (م) .



( ويكره تعنتها ) أي طلب زلتها ، ( وانتهازها ) أي زجرها<sup>(١)</sup> ، ( لا قوله ) أي قول الحاكم ( المدعى عليه : لك<sup>(٢)</sup> فيها دافع أو مطعن ؟ )<sup>(٣)</sup> .

إذا علمت ذلك ، ( فإن اتضح ) للحاكم ( الحكم ، وكان الحق لمعين ، وسأله ) أي سأل الحاكم أن يحكم له ، ( لزمه ) الحكم .

وليس له الحكم بدون سؤال صاحب الحق ؛ لأن الحكم بالبينة حق له ، فلا يستوفيه إلا بمسألة مستحقة<sup>(٤)</sup> .

( ويحرم ) الحكم ، ( ولا يصح ، مع علمه ) أي علم الحاكم ( بضده ، أو مع لبس قبل البيان )<sup>(٥)</sup> .

قال في الترغيب ، وغيره : لا يجوز الحكم بضد ما يعلمه ، بل يتوقف .

[٢٧٠]

ومع اللبس \* يأمر الصلح . فإن عجل فحكم قبل البيان ، حرم ، ولم يصح<sup>(٦)</sup> .

( ويحرم الاعتراض عليه ) أي على الحاكم ( لتركه تسمية الشهود ) .

ذكره القاضي وغيره - في مسألة المرسل<sup>(٧)</sup> - وابن عقيل<sup>(٨)</sup> .

( قال في الفروع ) : وذكر شيخنا أن له طلب تسمية البينة ليتمكن من القدح ، بالاتفاق .

( ويتوجه مثله : حكمت بكذا ، ولم يذكر مستنده ) انتهى<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٤/١١ .

(٢) في (ب) و (م) : ألك .

(٣) انظر : المغني ٦٣/٩ ، الشرح الكبير ١٨٢/٦ .

(٤) انظر : الشرح الكبير ١٨٢/٦ ، المتع ٢١٥/٦ ، الإنصاف ٢٤٤/١١ ، ٢٤٥ ، المبدع ٦٠/١٠ ، التنقيح

٣٠٢ ، الإقناع ٣٩٢/٤ ، التوضيح ٤٥٠ .

(٥) انظر : الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٥/١١ ، التنقيح ٣٠٢ ، الإقناع ٣٩٢/٤ ، التوضيح ٤٥٠ .

(٦) انظر : الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٤٥/١١ .

(٧) أي قاله القاضي في مسألة الخير المرسل حجة ، ويجب العمل به ، في كتابه العدة ٩١٢/٣ .

(٨) انظر : الفروع ٤٧٠/٦ ، الإنصاف ٢٨٦/١١ ، المبدع ٦٠/١٠ .

(٩) الفروع ٤٧٠/٦ .

(وله الحكم بيّنة ) ، وإقرار في مجلس حكمه ، و [ إن ] <sup>(١)</sup> لم يسمعه غيره ) ، على الأصح <sup>(٢)</sup> .  
نصّ عليه في رواية حرب <sup>(٣)</sup> ، لأن مستند قضاء القاضي هو الحجج الشرعية ، وهي البيّنة والإقرار ،  
فيجوز له الحكم بهما إذا قامت البيّنة عنده ، أو أقرّ في مجلسه ، وإن لم يسمعه أحد ؛ لما روت أم سلمة ،  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إنما أنا بشر مثلكم ، تختصمون إليّ ، ولعل أن يكون بعضكم ألحن <sup>(٤)</sup>  
بجنته من بعض ، فأقضي على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له  
قطعة من النار " <sup>(٥)</sup> . رواه الجماعة .

فجعل قضاءه مستنداً إلى ما يسمعه ، لا إلى غيره .

(١) ساقط من (س) .

(٢) قال في الإنصاف ٢٥٠/١١ ، والمبدع ٦٠/١٠ : وهو المذهب . اهـ .

والرواية الثانية : لا يحكم به .

انظر : الهداية ١٢٧/٢ ، المغني ٤٢/٩ ، الشرح الكبير ١٨٢/٦ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، المتع ٢١٥/٦ ، شرح

الزركشي ٤٤٧/٤ ، الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٥٠/١١ ، المبدع ٦١/١٠ .

(٣) انظر : الهداية ١٢٧/٢ ، شرح الزركشي ٤٤٧/٤ ، الإنصاف ٢٥٠/١١ ، المبدع ٦١/١٠ .

(٤) ألحن : أي إن بعضكم يكون أعرف بالحجة وأقطن لها من غيره .

ويقال : لَحَنْتُ لفلانٍ . إذا قلتَ له قولاً يفهمه ويخفى على غيره .

انظر : النهاية ٢٤١/٤ .

(٥) أخرجه البخاري في مواضع منها : ( كتاب المظالم ، باب : إثم من خصم في باطل وهو يعلمه ، وفي

كتاب الأحكام ، باب : موعظة الإمام للخصوم ) ( ٧١٦٩ ، ٢٤٥٨ ) ( ٧١٦٩ ، ٢٤٥٨ ) ، ٧٣٧ ، ٧٣٦/٢ ، ٢٢٤١/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأفضية ، باب : الحكم بالظاهر واللعن بالحجة ) ( ١٧١٣ ) ، ١٣٣٧/٣ .

وأخرجه أبوداود ( كتاب الأفضية ، باب : في قضاء القاضي إذا أخطأ ) ( ٣٥٨٣ ) ، ٣٠١/٣ .

وأخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب : ما جاء في التشديد على من يقضى له بشيء ، ليس له أن

يأخذه ) ( ١٣٢٩ ) ، ٦٢٤/٣ .

وأخرجه النسائي ( كتاب آداب القضاة ، الحكم بالظاهر ، وما يقطع القضاء ) ( ٢٤٧ ، ٢٣٣/٨ ) .

وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب : قضية الحاكم لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً ) ( ٢٣١٧ )

٩٤/٣ .

وأخرجه أحمد ( ٢٦٦١٨ ، ٢٦٦١٠ ، ٢٦٧١٠ ) ( ٢٦٧١٠ ، ٣٤٨ ، ٣٣٠/٦ ) ، ٣٦١ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٣٠/٦ .

ولأنه إذا جاز الحكم بشهادة غيره ، فبسماعه هو أولى ، ولأنه لو لم يعمل بما يُقرُّ به عنده ، أفضى ذلك إلى ضياع الحقوق ؛ لأنه قد يقر عنده ولا يحضره أحد من الشهود ، فإذا لم يحكم به ضاع حق المُقرِّ له.

وقال القاضي : لا يحكم حتى يسمعه معه شاهدان ، وإلا يكون حكماً بعلمه<sup>(١)</sup> .

( لا بعلمه ) يعني وليس له الحكم بعلمه ( في غير هذه ) الصورة<sup>(٢)</sup> ، ( ولو في غير حد ) ، على الأصح<sup>(٣)</sup> ؛ لما روت عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا جهم<sup>(٤)</sup> على الصدقة ، فلاحاه<sup>(٥)</sup> رجل في فريضة<sup>(٦)</sup> ، فوقع بينهما ، شجاج<sup>(٧)</sup> ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأعطاهم الأرش<sup>(٨)</sup> ، ثم قال :

(١) انظر : الهداية ١٢٧/٢ ، المغني ٤٢/٩ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، شرح الزركشي ٤٤٧/٤ ، الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٥٠/١١ .

(٢) أي الصورة السابقة ، وهو قوله : وله الحكم ببينة ، وبإقرار في مجلس حكمه ، وإن لم يسمعه غيره . أهد .

(٣) قال الزركشي في شرحه ( ٤٤٤/٤ ) : هذا المذهب المنصوص والمختار لعامة الأصحاب من الروايات . أهد .

والرواية الثانية : يجوز ذلك في حد أو غيره .

والرواية الثالثة : يجوز ذلك في غير الحدود .

انظر : الهداية ١٢٧/٢ ، الكافي ٤٦٤/٤ ، المغني ٤٠/٩ ، الشرح الكبير ١٨٢/٦ ، المحرر ٢٠٦/٢ ، المتمع

٢١٥/٦ ، شرح الزركشي ٤٤٤-٤٤٦ ، الفروع ٤٦٩/٦ ، الإنصاف ٢٥٠/١١ ، ٢٥١ ، المبدع

٦١/١٠ .

(٤) أبو جهم هو : عامر - أوعبيد - بن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله القرشي العدوي .

أسلم عام الفتح ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مُقدِّماً في قريش ، وهو أحد الأربعة الذين

تولوا دفن عثمان ، رضي الله عنهم أجمعين .

انظر : أسد الغابة ٤٠٦/٤ ، الاستيعاب ١٨٩/٤ ، الإصابة ٦٠/٧ .

(٥) لحا الرجل يُلحاً لِحياً : لاهه ، وشتمه وعَنَفه .

انظر : لسان العرب ، مادة ( لحا ) ٢٤٢/١٥ .

(٦) الفريضة : السنُّ المعين للإخراج في الزكاة .

انظر : النهاية ٤٣٢/٣ .

(٧) الشجُّ في الرأس خاصة في الأصل ، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه ويشقُّه .

ثم استعمل في غيره من الأعضاء .

انظر : النهاية ٤٤٥/٢ .

(٨) الأرشُ : دية الجرحات ، والجمع أروش .

انظر : المغرب ، مادة ( أرش ) ٣٥/١ .

إني خاطب<sup>(١)</sup> ، ومخبرهم أنكم قد رضيتم ، أرضيتم ؟ [ قالوا : نعم . فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر القصة ، وقال<sup>(٢)</sup> : أرضيتم ؟ ]<sup>(٣)</sup> قالوا : لا . فهم بهم المهاجرون ، فنزل النبي صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ، ثم صعد ، فخطب الناس ، فقال : أرضيتم ؟ قالوا : نعم<sup>(٤)</sup> . رواه الخمسة ، إلا الترمذي .

فهذا يُبين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ بعلمه .

وروي عن أبي بكر ، رضي الله تعالى عنه ، أنه قال : " لو رأيتُ حدثاً على رجل ، لم آخذه<sup>(٥)</sup> حتى تقوم البينة "<sup>(٦)</sup> .

ولأن تجويز القضاء بعلم القاضي يفضي إلى تهمته ، وحكمه بما يشتهي ، ويحيله على علمه<sup>(٧)</sup> .

إذا تقرر هذا ، فليس له الحكم بعلمه في غير الصورة التي في المتن<sup>(٨)</sup> ، ( إلا على ) رواية (مرجوحة)<sup>(٩)</sup> .

قال ( المُنْقَح : وقريب منها ) أي من صورة الحكم بعلمه ( العمل ) أي عمل الحكام ( بطريق مشروع ) أي بصورة سميت بطريق مشروع ، وهي : ( بأن يُؤلّي الشاهد الباقي ) أي المتخلف بعد موت من كان شهد معه ( القضاء ، للعذر ) ، فيقضي بما سمعه من المقر .

(١) في (م) : خاطب الناس . بزيادة : الناس .

(٢) في (م) : فقال .

(٣) ساقط من (س) .

(٤) أخرجه أبو داود ( كتاب الديات ، باب : العامل يصاب على يديه خطأ ) ( ٤٥٣٤ ) ١٨٢، ١٨١/٤ .

وأخرجه النسائي ( كتاب القسامة ، السلطان يصاب على يده ) ٣٥/٨ .

وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الديات ، باب : الجراح يفتدى بالقود ) ( ٢٦٣٨ ) ٢٧٤، ٢٧٣/٣ .

وأخرجه أحمد ( ٢٥٩٤٧ ) ٢٦٤، ٢٦٣/٦ .

(٥) في (م) : آخذه منه . بزيادة : منه .

(٦) أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : من قال ليس للقاضي أن يقضي بعلمه ) ( ٢١٠٩١ )

١٥٤/١٥ .

(٧) انظر : المغني ٤١/٩ ، الشرح الكبير ١٨٣/٦ .

(٨) انظر : ص ٩٧٨ .

(٩) انظر ماتقدم من روايات في المسألة ص ٩٧٩ .

قال : ( وقد عمل به ) أي بالطريق المشروع ( كثير من حكامنا ، وأعظمهم الشارح ) - يعني شارح المقنع<sup>(١)</sup> - انتهى كلام المُنْقَح<sup>(٢)</sup> .

وظاهره ولو كانت شهادته على حاكم بحكم أو تنفيذ .

( ويعمل ) حاكم ( بعلمه في عدالة بينة وجرحها<sup>(٣)</sup> )<sup>(٤)</sup> ، بغير خلاف<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه لو لم يجز له الحكم في ذلك بعلمه لتسلسل ، فإن المزكّين<sup>(٦)</sup> يحتاج إلى معرفة عدالتهما وجرحهما ، فإذا لم يعمل في ذلك بعلمه لاحتاج كل واحد من المزكّين إلى مزكّين<sup>(٧)</sup> [ ، ثم كل واحد منهما إلى مزكّين<sup>(٨)</sup> ] ، فيتسلسل الأمر ، وما نحن فيه بخلاف ذلك<sup>(٩)</sup> .

( ومن جاء ) من الأخصام ( بينة فاسقة استشهد بها الحاكم ) ؛ لتلا يفضحها ، ( وقال المدّع : زدني شهوداً )<sup>(١٠)</sup> ، ولم يقبلها ؛ لقول الله سبحانه و تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا \* إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ [ب٢٧٠] فَتَبَيَّنُوا<sup>(١١)</sup> .

(١) أي صاحب الشرح الكبير ، وهو : عبد الرحمن بن قدامة . وقد تقدم التعريف به ص ٨٥٥ ، ٦١٣ .

(٢) انظر : التنقيح المشيع ٣٠٢ .

(٣) جرح الشهود : هو الطعن فيهم بما يمنع قبول الشهادة .

انظر : المطلع ٤٠٠ .

(٤) انظر : الكافي ٤/٤٤٥ ، المحزر ٢/٢٠٦ ، الفروع ٦/٤٦٩ ، المتع ٦/٢٣٢ ، الإنصاف

١١/٢٨٥ ، ٢٨٦ ، المبدع ١٠/٨١ .

(٥) انظر : المغني ٩/٤١ ، الشرح الكبير ٦/١٨٣ ، شرح الزركشي ٤/٤٤٧ .

(٦) في (م) : المزكّين .

(٧) في (ب) : مزكّين .

(٨) ساقط من (ب) .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

(١٠) انظر : الهداية ٢/١٢٨ ، الشرح الكبير ٦/١٩٧ ، المتع ٦/٢٣٣ ، الفروع ٦/٤٧٠ ، المبدع ١٠/٨٤ .

(١١) سورة الحجرات (٦) .

## [ فصل : عدالة البينة ]

( فصل : ويُعتبر في البينة العدالة<sup>(١)</sup> ظاهراً ، وكذا ) تعتبر ( باطناً ) ، على الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ ﴾<sup>(٤)</sup> مِنَ الشُّهَدَاءِ<sup>(٥)</sup> .

وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾<sup>(٦)</sup> .

والفاسق لا وازع له ، فلا يؤمن منه الكذب ، فلا تقبل شهادته لذلك .

( لا في عقد النكاح ) يعني وإنما تعتبر العدالة باطناً في [ غير ]<sup>(٧)</sup> عقد النكاح ، فلو تبين أن شهود عقد النكاح فساق باطناً لم يبطل النكاح بذلك ؛ لما يترتب على ذلك من تحريم<sup>(٨)</sup> الوطاء الصادر في ذلك النكاح<sup>(٩)</sup> .

---

(١) العدالة في اللغة : الاستقامة ، من العدل ضد الجور .

وشرعاً : استواء أحواله في دينه ، واعتدال أفعاله وأقواله .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( عدل ) ١٣٣١ ، المصباح المنير ، مادة ( عدل ) ١٥٠ ، المقنع ٣٤٧ ، الإقناع ٤٣٧/٤ .

(٢) والرواية الثانية : تقبل شهادة كل مسلم لم تظهر منه ريبة .

قال في الفروع (٤٧٠/٦) : المذهب : تعتبر عدالة البينة ظاهراً ، وباطناً . أهـ .

انظر : الروايتين والوجهين ٧٩/٣ ، الهداية ١٢٩/٢ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، الممتع ٢٣٠/٦ ، ٢٣١ ، شرح الزركشي ٤٤٩/٤ ، الفروع ٤٧٠/٦ ، الإنصاف ٢٨١/١١ ، ٢٨٢ ، المبدع ٨٠/١٠ .

(٣) سورة الطلاق (٢) .

(٤) في (ف) و (س) : يرضون . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، ويوافق ما في المصحف .

(٥) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٦) سورة الحجرات (٦) .

(٧) ساقط من (م) .

(٨) في (ف) و (س) : تجديد . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) انظر : المغني ٣١٦/٦ ، الشرح الكبير ٢٠٤/٤ ، الإنصاف ١٠٣/٨ ، المبدع ٤٨/٧ .

وعنه : تقبل شهادة كل مسلم لم تظهر منه ريبة<sup>(١)</sup> .

اختارها<sup>(٢)</sup> الخرقى<sup>(٣)</sup> ، وأبو بكر<sup>(٤)</sup> ، وصاحب الروضة<sup>(٥)</sup> ؛ " لقبول النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الأعرابي برؤية الهلال " <sup>(٦)</sup> .

ولقول عمر رضي الله تعالى عنه : " المسلمون عدول " <sup>(٧)</sup> .

(١) هذه الرواية الثانية لما تقدم من قوله : وتعتبر في البينة العدالة ظاهر ، وكذا تعتبر باطناً ، على الأصح .  
انظر هذه الرواية في : الهداية ١٢٩/٢ ، المغني ٤٧/٩ ، الشرح الكبير ١٩١/٦ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، الفروع ٤٧٠/٦ ، الإنصاف ٢٨٢/١١ .

(٢) في (م) : واختارها .

(٣) قال الخرقى في مختصره (١٤٥) : والعدل من لم تظهر منه ريبة . أهـ :

وعلى قوله هذا بنى من قال : اختارها الخرقى . ومنهم القاضي في الروايتين والوجهين ٧٩/٢ ، والمرداوي في الإنصاف ٢٨٢/١١ ، والزرکشي في شرحه ٤٤٩/٤ . وانظر أيضاً : المقنع ٣٣١ ، والممتع ٢٣٠/٦ .  
(٤) انظر : الروايتين والوجهين ٧٩/٣ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، الفروع ٤٧٠/٦ ، المبدع ٨٠/١٠ .

(٥) انظر : الفروع ٤٧٠/٦ ، المبدع ٨٠/١٠ .

(٦) عن ابن عباس قال : " جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني رأيت الهلال . فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم . قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . قال : يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً " .

أخرجه أبو داود ( كتاب الصوم ، باب : في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ) ( ٢٣٤٠ ) ٣٠٢/٢ .  
وأخرجه الترمذي ( كتاب الصوم ، باب : ماجاء في الصوم بالشهادة ) ( ٦٩١ ) ٧٤/٣ .  
وقال : حديث ابن عباس فيه اختلاف . أهـ .

وأخرجه النسائي ( كتاب الصيام ، باب : قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ... ) ( ١٣١/٨ ) .

(٧) ورد هذا اللفظ من ضمن كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري ، رضي الله عنهما .

أخرجه الدارقطني ( كتاب في الأقضية والأحكام ، باب : كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ) ( ٤٤٢٦ ، ٤٤٢٥ ) ١٣٣ ، ١٣٢/٤ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب الشهادات ، باب : من جرب بشهادة زور لم تقبل شهادته ) ( ٢١٤٢٨ ) ٢٦٦/١٥ .

ولأن ظاهر المسلم العدالة ؛ لأن العدالة أمر خفي ، سببها الخوف من الله سبحانه وتعالى ، ودليل ذلك الإسلام ، فإذا وُجد فليُكْتَفَر به ، ما لم يَقم دليل على خلافه<sup>(١)</sup> .

فعلى هذه<sup>(٢)</sup> إن جهل إسلامه رجع إلى قوله<sup>(٣)</sup> .

والعمل على الرواية الأولى<sup>(٤)</sup> .

وقولهم : إن ظاهر المسلم العدالة . ممنوع بل الظاهر عكس ذلك ؛ لأن عادة الناس إظهار الطاعات وإسرار المعاصي<sup>(٥)</sup> .

وقول عمر ، مُعَارَض بما رُوِيَ عنه<sup>(٦)</sup> " أنه أُتِيَ بشاهدين<sup>(٧)</sup> ، فقال لهما : لست أعرفكما ، ولا يضرُّكما إن لم أعرفكما " <sup>(٨)</sup> .

ولأن الأعرابي الذي قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته برؤية الهلال ، صار صحابياً ، وهم عدول<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : المغني ٩/٤٧، ٤٨ ، الشرح الكبير ٦/١٩٢ ، المتع ٦/٢٣١ ، المبدع ١٠/٨١ .

(٢) في (م) : هذا .

والمراد فعلى هذه الرواية ، أي الرواية الثاني ، وهي أنه تُقبل شهادة كل مسلم لم تظهر منه ريبة .

(٣) انظر : المتع ٦/٢٣١ ، الفروع ٦/٤٧٠ ، الإنصاف ١١/٢٨٢ ، المبدع ١٠/٨١ .

(٤) وهو المذهب .

انظر : الروايتين والوجهين ٢/٧٩ ، المتع ٦/٢٣١ ، الفروع ٦/٤٧٠ ، الإنصاف ١١/٢٨١ .

(٥) انظر : المتع ٦/٢٣١ ، المبدع ١٠/٨١ .

(٦) انظر : المغني ٩/٤٨ ، الشرح الكبير ٦/١٩٢ ، المتع ٦/٢٣١ ، المبدع ١٠/٨١ .

(٧) في (ف) و (س) : بشهادين . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) أخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : من يرجع إليه في السؤال يجب أن تكون معرفته باطنة

متقدمة ) ( ٢٠٩٨٢ ) ١٥/١١٦ .

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٣/٤٥٤، ٤٥٥ .

وفيها أنه شاهد واحد .

(٩) انظر : المغني ٩/٤٨ ، الشرح الكبير ٦/١٩٢ ، المتع ٦/٢٣١ ، المبدع ١٠/٨١ .



( و ) يعتبر على المذهب<sup>(١)</sup> ( في مُركِّين ، معرفة حاكم خبرتهما الباطنة ، بصحبة أو معاملة ونحوهما ) ، ككونه جاراً لهما<sup>(٢)</sup> .

( و ) يعتبر أيضاً ( معرفتهم )<sup>(٣)</sup> ، أي معرفة المُرَكِّين ( كذلك ) - أي كالمعرفة المتقدمة - ( لمن يزكونه ) من شهود الأصل<sup>(٤)</sup> .

( ويكفي ) في تزكية الشاهد عدلان ، يقول كل واحد منهما : ( أشهد أنه عدل )<sup>(٥)</sup> ؛ لدخوله بذلك<sup>(٦)</sup> في عموم قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> .

ولا يحتاج أن يقول : أرضاه لي وعليّ ؛ لأنه إذا كان عدلاً ، لزم ما يشهد به على مزكيه ، وعلى سائر الناس<sup>(٨)</sup> .

ولا يكفي في المُرَكِّي أن يقول : لا أعلم إلا خيراً<sup>(٩)</sup> .

( وبينة مجرح مُقدِّمة ) يعني أنه لو شهدت بينة بتعديله ، وبينة مجرحه ، قُدِّمت بينة الجرح ؛ لأن الجارح يخبر<sup>(١٠)</sup> بأمر باطن خفي على العدل ، وشاهد العدالة يخبر بأمر ظاهر .

---

(١) أي بناءً على اعتبار العدالة ظاهراً وباطناً ، وهو المذهب ، كما تقدم .

(٢) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، شرح الركشي ٤/٤٥٢ ، ٤٥٣ ، الفروع ٦/٤٧١ ، الإنصاف ١١/٢٨٩ ، المبدع ١٠/٨٥ ، التنقيح ٢٠٤ ، الإقناع ٤/٤٠١ ، التوضيح ٤٥٣ .

(٣) في (س) : معرفتهما .

(٤) انظر : الهداية ١٢٩/٢ ، الكافي ٤/٤٤٨ ، المغني ٩/٥١ ، الشرح الكبير ٦/١٩٨ ، شرح الركشي ٤/٤٥٢ ، الفروع ٦/٤٧١ ، الإنصاف ١١/٢٩٠ ، التنقيح ٢٠٤ ، الإقناع ٤/٤٠١ ، التوضيح ٤٥٣ .

(٥) انظر : الهداية ١٢٩/٢ ، الكافي ٤/٤٤٧ ، ٤/٤٤٨ ، المغني ٩/٥٠ ، الشرح الكبير ٦/١٩٧ ، المحرر ٢/٢٠٧ ، الممتع ٦/٢٣٤ ، الفروع ٦/٤٧١ ، الإنصاف ١١/٢٩٠ ، المبدع ١٠/٨٤ .

(٦) في (م) : لدخول ذلك .

(٧) سورة الطلاق (٢) .

(٨) انظر : الكافي ٤/٤٤٨ ، المغني ٩/٥٠ ، الشرح الكبير ٦/١٩٧ ، الممتع ٦/٣٣٤ ، شرح الزركشي ٤/٤٥٣ ، المبدع ١٠/٨٥ .

(٩) انظر : الكافي ٤/٤٤٨ ، المغني ٩/٥١ ، الشرح الكبير ٦/١٩٧ ، شرح الزركشي ٤/٤٥٣ ، المبدع ١٠/٨٥ .

(١٠) في (م) : أخبر .

[ ولأن ]<sup>(١)</sup> الجراح مثبت للجرح ، والمعدّل ناف ، والمثبت مقدّم على النافي<sup>(٢)</sup> .

قال في المبدع : فرع : إذا عصى في بلده ، فانتقل عنه ، فجرحه اثنان في بلده ، وزكاه اثنان في البلد الذي انتقل إليه ، قُدّمت التزكية . ويكفي فيها الظن بخلاف الجرح<sup>(٣)</sup> . [ انتهى ]<sup>(٤)</sup> .

( وتعديل الخصم وحده ) للشاهد عليه ، تعديل له ، في الأصح<sup>(٥)</sup> ؛ لأن البحث عن<sup>(٦)</sup> عدالته لحق المشهود<sup>(٧)</sup> عليه ، وقد اعترف بها .

ولأنه إذا أقرّ بعدالته ، فقد أقرّ بما يوجب الحكم لخصمه عليه ، فيؤخذ بإقراره ، كسائر أقاريه<sup>(٨)</sup> .

( أو تصديقه ) يعني أن تصديق الخصم ( للشاهد ) عليه ، ( تعديل له ) يعني أنه يؤخذ بتصديقه للشاهد ، كما لو أقرّ بدون شهادة الشاهد<sup>(٩)</sup> .

( ولا تصح التزكية في واقعة واحدة ) فقط ، بأن قال المزي : أشهد أنه عدل في شهادته في هذه القضية فقط ، في الأصح<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في (ب) : لأن . بسقوط : الواو .

(٢) انظر : الهداية ١٢٩/٢ ، الكافي ٤٤٨/٤ ، المغني ٥٠/٩ ، الشرح الكبير ١٩٨/٦ ، المحرر ٢٠٨/٢ ،

المتع ٢٣٤/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٢/٤ ، الفروع ٤٧٤/٦ ، الإنصاف ٢٩١/١١ ، المبدع ٨٦/١٠ .

(٣) المبدع ٨٦/١٠ .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) والوجه الثاني : ليس بتعديل .

قال في تصحيح الفروع (٤٧١/٦) : أحدهما : هو تعديل في حقه ، وهو الصحيح والصواب . أه .

انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٧١/٦ ، المبدع ٨٥/١٠ ، التنقيح ٣٠٤ ، الإقناع ٤٠١/٤ ، التوضيح ٤٥٣ .

(٦) في (م) : من .

(٧) في (ف) و(س) : الشهود . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) انظر : المغني ٤٩/٩ ، الشرح الكبير ١٩٣/٦ .

(٩) انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٧١/٦ ، المبدع ٨٥/١٠ ، التنقيح ٣٠٤ ، الإقناع ٤٠١/٤ ، التوضيح ٤٥٣ .

(١٠) والوجه الثاني : تصح .

قال في تصحيح الفروع (٤٧١/٦) : أحدهما : لا يصح ، وهو الصواب ، وهو ظاهر كلام الأكثر . أه .

انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٧١/٦ ، المبدع ٨٥/١٠ ، التنقيح ٣٠٤ ، الإقناع ٤٠٢/٤ ،

التوضيح ٤٥٣ .

( ومن ثبتت عدالته مرة ) في شهادة في قضية ، ثم حضر فشهد في قضية أخرى ، ( لزوم البحث عنها ) أي عن عدالته ( مع طول المدة ) بين الشهادتين ؛ لأن الأحوال تتغير مع طول الزمان<sup>(١)</sup> .

[٢٧١]

والذي يظهر أن المدة الطويلة ما تتغير فيها الأحوال غالباً . والله \* سبحانه وتعالى أعلم .

( ومتى ارتاب )<sup>(٢)</sup> الحاكم ( من عدلين - لم يختبر قوة ضبطهما ، و ) قوة ( دينهما - لزمه البحث ) عما شهدا به ( بسؤال كل واحد ) منهما ( منفرداً عن كيفية تحمُّله ) ، بأن يقول له : هل رأيت ما شهدت به ، أو أخبرك بذلك مخبر ، أو سمعته يُقرُّ ؟ ( ومتى )<sup>(٣)</sup> تحملت الشهادة ؟ ليذكر تاريخ التحمل ، ( وأين )<sup>(٤)</sup> تحملت الشهادة ؟ أي في أي مكان من سوق أو دار أو سطح أو نحو ذلك ، ( و ) يسأل ( هل تحمّل وحده ؟ ) أي هل كان وحده حين التحمل ؟ ( أو ) كان ( مع صاحبه )<sup>(٥)</sup> .

فإن اتفقا ( في مقالتهما ) وعظهما وخوفهما )<sup>(٦)</sup> .

روى أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ، قال : كنت عند مُحارب بن دِثَارٍ<sup>(٧)</sup> ، وهو قاضي الكوفة ، فجاء رجل ، فادَّعى على رجل حقاً ، فأنكره ، فأحضر المدَّعي شاهدين ، شهدا له ، فقال المشهود عليه : والذي تقوم به السماء والأرض<sup>(٨)</sup> لقد كذبا عليَّ الشهادة .

(١) انظر : المحرر ٢/٢٠٧ ، الفروع ٦/٤٧٢ ، الإنصاف ١١/٢٩٧ .

وللمزيد عن هذه المسألة ، انظر : الكافي ٤/٤٤٩ ، المغني ٩/٥٣ ، الشرح الكبير ٦/٢٠٠ ، المتع ٦/٢٣٦ ، المبدع ١٠/٨٩ .

(٢) ارتاب : افتعل ، من الرَّيب ، وهو : الشك .

انظر : المطلع ٤٠٠ .

(٣) في (ب) : وأين .

(٤) في (ب) : متى .

(٥) انظر : الهداية ٢/١٢٨ ، الكافي ٤/٤٤٩ ، المغني ٩/٦٣ ، الشرح الكبير ٦/١٩٤ ، المحرر ٢/٢٠٨ ،

المتع ٦/٢٣٢ ، الفروع ٦/٤٧٤ ، الإنصاف ١١/٢٨٧ ، المبدع ١٠/٨٢ ،

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) هو محارب بن دِثَارٍ بن كُرْدُوس بن قرواش السِّدُوسي الكوفي (١١٦هـ) .

الفتية ، قاضي الكوفة ، وليها لخالد بن عبد الله القسري ، حدَّث عن ابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وغيرهما .

انظر : سير أعلام النبلاء ٥/٢١٧ ، شذرات الذهب ١/١٥٢ ، التاريخ الكبير ٨/٢٨ .

(٨) في (م) : والأرض بأمره . بزيادة : بأمره .

وكان مُحارب بن دِثَارٍ مَتَكْنًا فَاسْتَوَى جَالِسًا ، وَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرِو يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " إِنْ الطَّيْرَ لَتَنَحْفِقُ <sup>(١)</sup> بِأَجْنَحَتَيْهَا ، وَتَرْمِي مَا فِي حَوَاصِلِهَا <sup>(٢)</sup> ، مِنْ هَوْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنْ شَهِدَ الزُّورَ لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى يَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " <sup>(٣)</sup> .

فَإِنْ صَدَقْتُمَا فَاثُبْتَا ، وَإِنْ كَذَبْتُمَا فَغَطَّيَا رُؤُوسَكُمَا وَانصَرَفَا . فَغَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَانصَرَفَا <sup>(٤)</sup> .

( فَإِنْ ثَبَتَا ) بَعْدَ أَنْ وَعَظَهُمَا ، ( حَكَمَ ) بِشَهَادَتِهِمَا إِذَا سَأَلَهُ الْمُدْعَى <sup>(٥)</sup> .

( وَإِلَّا ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتَا ، ( لَمْ يَقْبَلْهُمَا ) <sup>(٦)</sup> .

---

(١) الْحَفَقَانُ : اضْطِرَابُ الْجَنَاحِ .

وَحَقُّ الطَّائِرِ ، أَيْ طَارَ ، وَأَخْفَقَ إِذَا ضُرِبَ بِجَنَاحَيْهِ .

انظر : لسان العرب ، مادة ( خَفَقَ ) ٨٣/١٠ .

(٢) الْحَوَاصِلُ - وَتَشَدَّدَ لَامُهَا - مِنَ الطَّيْرِ : كَالْمَعْدَةِ لِلْإِنْسَانِ .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( حَصَلَ ) ١٢٧٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ ( ٧٦١٢ ) ٢٩٩/٧ .

وَقَالَ : لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ إِلَّا أَبُو الْجَهْمِ ، وَلَاعَنَ أَبِي الْجَهْمِ إِلَّا سَعِيدُ بْنُ الصَّلْتِ . تَفَرَّدَ بِهِ شَاذَانٌ .

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ( ٣٦٢/٤ ) : رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَفِيهِ مِنْ لَا أَعْرِفُهُ . أَهـ .

وَأَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ الْكَبِيرِ ٣٦٣/٤ .

فِي تَرْجَمَةِ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ بْنِ ثَوِيرٍ ، وَقَالَ : يَخَالِفُ فِي حَدِيثِهِ ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ النُّقْلُ .

ثُمَّ قَالَ : لَيْسَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ أَصْلٌ . أَهـ .

(٤) رَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، الْقَاضِي وَكَيْعٍ فِي أَخْبَارِ الْقَضَاةِ ٣٤/٣ .

كَمَا رَوَاهَا عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ ، فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ .

وَأَوْرَدَهَا الذَّهَبِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٢١٨/٥ .

وَوَرَدَتْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي : الْكَافِي ٤٥٠/٤ ، الْمَغْنِي ٥٣/٩ ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ١٩٤/٦ ، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ

١٥٢/١ .

(٥) انظر : الْهِدَايَةُ ١٢٨/٢ ، الْمَحَرَّرُ ٢٠٨/٢ ، الْمَتَعُ ٢٣٢/٦ ، الْمَبْدَعُ ٨٢/١٠ .

(٦) انظر : الْهِدَايَةُ ١٢٨/٢ ، الْكَافِي ٤٥٠/٤ ، الْمَغْنِي ٦٣/٩ ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ١٩٤/٦ ، الْمَحَرَّرُ ٢٠٨/٢ ،

الْمَتَعُ ٢٣٢/٦ ، الْفُرُوعُ ٤٧٤/٦ ، الْمَبْدَعُ ٨٢/١٠ .

قال أحمد رحمه الله سبحانه وتعالى : ينبغي للقاضي أن يسأل عن شهوده كل قليل ؛ لأن الرجل ينتقل من حال إلى حال<sup>(١)</sup> . انتهى .

( ومن أقام بينة ، وسأل حبس خصمه ) حتى تُزكى بينته ، أُجيب إلى حبسه ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup> .

ويقال له : إن جئت بالتزكية إلى ثلاث أيام ، وإلا أطلقناه .

( أو ) سأل<sup>(٣)</sup> من أقام بينة على خصمه [ كفيلاً به في غير حدّ ) حتى يزكي شهوده ، أُجيب إلى ثلاثة أيام<sup>(٤)</sup> .

( أو ) سأل<sup>(٥)</sup> من أقام بينة على خصمه [ <sup>(٦)</sup> بعين ( جعل مُدَّعَى به بيد عدل حتى تُزكى ) بينته ، أُجيب إلى ثلاثة أيام<sup>(٧)</sup> .

( أو أقام ) مدَّع على خصمه [ <sup>(٨)</sup> ( شاهداً بمال ، وسأل حبسه حتى يقيم الآخر ، أُجيب<sup>(٩)</sup> ثلاثة أيام ) ، في الأصح<sup>(١٠)</sup> فقط<sup>(١١)</sup> ؛ لأن في حبسه أكثر من ذلك ضرراً كثيراً<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) انظر : المغني ٥٢/٩ ، الشرح الكبير ١٩٤/٦ .

(٢) انظر : الشرح الكبير ١٩٨/٦ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، الفروع ٤٧٢/٦ ، الإنصاف ٢٩٢/١١ ، المبدع ٨٦/١٠ .

(٣) في (م) : يسأل .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (م) : يسأل .

(٦) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) ساقط من (س) .

(٩) في (م) : أُجيب إلى . بزيادة : إلى .

(١٠) قال في المحرر (٢٠٧/٢) : أو سأل من أقام بالمال شاهداً يقيم آخر . أُجيب مدة ثلاثة .

وقيل : لا يجاب . أهـ .

قال في الفروع (٤٧٢/٦) : أُجيب - في الأصح - ثلاثة أيام . أهـ .

انظر : الهداية ١٢٩/٢ ، الشرح الكبير ١٩٨/٦ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، المتع ٢٣٥/٦ ، الفروع ٤٧٢/٦ ،

الإنصاف ٢٩٣/١١ ، المبدع ٨٧/١٠ .

(١١) في (س) : فقد .

(١٢) في (ب) و (م) : ضرر كثير .

ولأنها مدة يمكن البحث فيها ، فلا حاجة إلى أكثر منها ، ولا يتعذر على المدعي إحضار المزمكين أو الشاهد الثاني في الغالب أكثر من ثلاثة أيام .

( لا إن أقامه ) أي أقام شاهداً ( بغير مال ) ، وسأل حبسه حتى يقيم الآخر ، في الأصح<sup>(١)</sup> .

( وإن جرحها ) أي [ جرح ]<sup>(٢)</sup> البينة ( الخصم ، أو أراد جرحها ، كلف ) الخصم ( به ) أي بالجرح ( البينة<sup>(٣)</sup> )<sup>(٤)</sup> .

وينظر لجرح وإرادته ثلاثة أيام<sup>(٥)</sup> ؛ لما روي عن عمر ، رضي الله تعالى ، عنه أنه قال في كتابه إلى أبي موسى الأشعري : " واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أمداً ينتهي إليه ، فإن أحضر بينة أخذت له حقه ، وإلا استحلت القضية عليه ، فإنه أنفى للشك وأجلى<sup>(٦)</sup> للغم " <sup>(٧)</sup> .

( ويلزمه المدعي ) في الثلاثة أيام [ ؛ لنلا يهرب فيضيع حقه<sup>(٨)</sup> ] .

---

(١) والوجه الثاني : يُحبس .

قال في الشرح الكبير (١٩٨/٦) : والأوّل أولى . أهـ .

انظر : الشرح الكبير ١٩٨/٦ ، الفروع ٤٧٢/٦ ، الإنصاف ٢٩٣/١١ ، المبدع ٨٧/١٠ .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) في (ب) : بينة . وفي (ز) : بينته .

(٤) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، المتمع ٢٣٢/٦ ، الفروع ٤٧٢/٦ ، الإنصاف ٢٨٧/١١ ،

المبدع ٨٢/١٠ .

(٥) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، الكافي ٤٦٣/٤ ، المغني ٦٣/٩ ، الشرح الكبير ١٩٥/٦ ، المحرر ٢٠٧/٢ ،

المتمع ٢٣٢/٦ ، الفروع ٤٧٢/٦ ، الإنصاف ٢٨٧/١١ ، المبدع ٨٢/١٠ .

(٦) في (ب) و (ف) و (س) و (ز) : أجلا . وما أثبتته من (م) .

(٧) أخرجه الدارقطني ( كتاب الأقضية والأحكام ، باب : كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري )

٤٤٢٢٥ ، ٤٤٢٦ ، ١٣٢/٤ ، ١٣٣ . .

وأخرجه وكيع في أخبار القضاة ٧٠/١ - ٧٣ .

وانظر : ماتقدم ص ٩٨٣ .

(٨) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، الكافي ٤٦٣/٤ ، الشرح الكبير ١٩٥/٦ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، المتمع ٢٣٣/٦ ،

الفروع ٤٧٢/٦ ، المبدع ٨٣/١٠ .

( فإن أتى بها ) أي بينة الجرح في الثلاثة أيام [ (١) ، ( وإلا حكم عليه ) (٢) ؛ لأن عجزه عن إقامة البينة على الجرح في المدة المذكورة دليل على عدم ما ادعاه من الجرح .

( ولا يُسمع جرحٌ لم يُبين سببه ، بذكر قاذح فيه ) ، على الأصح (٣) ، ( عن رؤية ) ، فيقول جرح: أشهد أنني رأيته يشرب الخمر ، أو سمعته يقذف ، أو رأيته يظلم الناس بأخذ أموالهم أو ضربهم ، أو يعامل الناس بالربا (٤) .

( أو استفاضة (٥) ) (٦) ، أي يستفيض ذلك عنه ؛ وذلك لأن الناس يختلفون في أسباب الجرح ، كاختلافهم في شارب يسير التبيد ، فوجب أن لا يُقبل بمجرد الجرح ، لئلا يجرحه بما لا يراه القاضي جرحاً؛ ولأن الجرح ينقل عن الأصل ، فإن الأصل في المسلمين العدالة ، والجرح ينقل عنها (٧) ، فلا بد أن يُعرف الناقل ، لئلا يعتقد نقله (٨) بما لا يراه الحاكم ناقلاً (٩) (١٠) .

---

(١) ساقط من (س) .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) وهو المذهب . قاله في الفروع ٤٧٣/٦ ، والزرکشي في شرحه ٤٥٣/٤ .  
والرواية الثانية : يكفي أن يشهد أنه فاسق ، أو ليس يعدل .

انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، المغني ٥١/٩ ، الشرح الكبير ١٩٥/٦-١٩٦ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، المتع ٢٠٨ ، الممتع ٢٣٣/٦ ، شرح الزرکشي ٤٥٣/٤ ، الفروع ٤٧٣/٦ ، الإنصاف ٢٨٨/١١ ، المبدع ٨٣/١٠ .  
(٤) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، المغني ٥١/٩ ، الشرح الكبير ١٩٥/٦ ، ١٩٦ .  
(٥) استفاضة : من فاض الخبر يفيض : إذا شاع وانتشر في الناس ، فهو مستفيض .  
انظر : المطلع ٣٧٢ .

(٦) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، المغني ٥١/٩ ، الشرح الكبير ١٩٦/٦ ، المحرر ٢٠٧/٢ ، المتع ٢٣٣/٦ ،  
شرح الزرکشي ٤٥٣/٤ ، الفروع ٤٧٣/٦ ، الإنصاف ٢٨٨/١١ ، المبدع ٨٣/١٠ .  
(٧) في (م) : منها .

(٨) في (م) : نقله عنها . بزيادة : عنها .

(٩) في (م) : نقلاً .

(١٠) انظر : المغني ٥١/٩ ، الشرح الكبير ١٩٦/٦ ، المتع ٢٣٣/٦ ، المبدع ٨٣/١٠ .

( وَيُعْرَضُ جَارِحٌ بَزْنًا ، فَإِنْ صَرَّحَ وَلَمْ تَكْمَلْ بَيْنَتَهُ ) بأن لم يشهد معه ثلاثة<sup>(١)</sup> ، ( حُدَّ ) للقذف<sup>(٢)</sup> ؛ لقوله \* سبحانه وتعالى : ﴿ لَوْلَا جَاؤَا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وإن أقام المَدَّعَى عليه بَيِّنَةٌ ، أن هذين الشاهدين شهدا بهذا المَدَّعَى به عند حاكم ، فَرُدَّتْ شهادتهما لفسقهما ، بطلت شهادتهما ؛ لأن الشهادة إذا رُدَّتْ لفسق ، لم تُقبل مرة ثانية<sup>(٤)</sup> .

( وإن جهل ) الحاكم ( لسان خصم ، ترجم له ) أي للحاكم عن الخصم ( من يعرفه ) ، أي من يعرف لسان الخصم<sup>(٥)</sup> .

قال أبو حمزة<sup>(٦)</sup> : " كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس "<sup>(٧)</sup> .

و " أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت فتعلم كتاب اليهود .

قال حتى كنت أكتب للنبي صلى الله عليه وسلم كتبه ، وأقرأ له كتبهم إذا كتبوا إليه "<sup>(٨)</sup> . رواه أحمد ، والبخاري .

(١) في (ب) : تشهد معه ثلاثة أيام .

(٢) انظر : المغني ٥٢/٩ ، الشرح الكبير ١٩٦/٦ ، المبدع ٨٤/١٠ ، الإنصاف ٢٨٩/١١ ، الفروع ٤٧٣/٦ .

(٣) سورة النور (١٣) .

(٤) انظر : المغني ٥٢/٩ ، الشرح الكبير ١٩٦/٦ ، المبدع ٨٣، ٨٢/١٠ .

(٥) انظر : الهداية ١٣٠/٢ ، المغني ٧٢/٩ ، الشرح الكبير ١٩٩/٦ ، المحرر ٢٠٨/٢ ، المتع ٢٣٥/٦ ، الفروع ٤٧٤/٦ ، المبدع ٨٨/١٠ .

(٦) في (ب) : حمزة . وفي (م) و (س) و (ز) : حمزة .

وأبو حمزة : هو نصر بن عمران الضُّبَيْعِي البصري (١٢٨هـ) .

أحد الأئمة الثقات ، نزيل خراسان ، مشهور بكنيته ، حدَّث عن ابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهما .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٣١/١٠ ، شذرات الذهب ١٧٥/١ ، التاريخ الكبير ١٠٤/٨ .

(٧) أخرجه البخاري موصولاً ( كتاب العلم ، باب : تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس ... ) (٨٧) ٥٥/١ .

وأخرجه تعليقاً ( كتاب الأحكام ، باب : ترجمة الحكام وهل يجوز ترجمان واحد ؟ ) ٢٢٥٠/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الإيمان ، باب : الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ... ) (١٧) ٤٧/١ .

(٨) أخرجه أحمد (٢١٦٠٧) ٢٣٨/٥ .



( ولا يقبل في ترجمة ، و ) في ( جرح ، و ) في ( تعديل ، و ) في ( رسالة ، و ) في ( تعريف عند حاكم ) ، إذا كان ذلك كله ( في ) حدّ ( زنا ، إلا أربعة )<sup>(١)</sup> أي أربعة رجال موصوفون بالصفة المذكورة في باب حد الزنا<sup>(٢)</sup> .

( و ) لا يقبل ( في غير مال ) ، كنيكاح وطلاق ونسب وقذف وقصاص ، في ترجمة وجرح وتعديل ورسالة وتعريف عند حاكم ، ( إلا رجلا ) ، على الأصح<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه نقل ما يخفى على الحاكم بما<sup>(٤)</sup> يستند الحكم إليه ، فوجب العدد فيه ، كالشهادة عليه .

( و ) لا يقبل ( في مال إلا رجلا ، أو رجل وامرأتان ) ، على الأصح<sup>(٥)</sup> .

( وذلك شهادة ، تعتبر فيه ) - أي فيمن يتزعم أو يجرح أو يعدّل أو يرسل أو يعرف<sup>(٦)</sup> ، ( وفيمن رتبّه حاكم يسأل سرّاً عن الشهود لتزكية أو جرح - شروط الشهادة<sup>(٧)</sup> ) .

---

= وأخرجه البخاري تعليقاً ( كتاب الأحكام ، بابا : ترجمة الحكماء ، وهل يجوز ترجمان واحد ) ( ٧١٩٥ )  
٢٢٥٠/٤ .

وقد وصله في التاريخ ٣/٣٨٠ ، برقم ١٢٧٨ . وانظر فتح الباري ١٣/١٨٦ .  
(١) انظر : المغني ٩/٧٣ ، الشرح الكبير ٦/١٩٩ ، الفروع ٦/٤٧٤ ، الإنصاف ١١/٢٩٤ ، المبدع ١٠/٨٨ .

(٢) انظر ص ١٧٩ .

(٣) والرواية الثانية : يقبل قول واحد في الكل .

انظر : المغني ٩/٧٣ ، الشرح الكبير ٦/١٩٩ ، شرح الزركشي ٤/٤٦٠ ، ٤٦١ ، الفروع ٦/٤٧٤ ،  
الإنصاف ١١/٢٩٤ ، المبدع ١٠/٨٨ .

(٤) في (م) و (س) : مما .

(٥) والرواية الثانية : يقبل قول واحد في الكل .

انظر : المحرر ٢/٢٠٨ ، شرح الزركشي ٤/٤٦١ ، الفروع ٦/٤٧٤ ، الإنصاف ١١/٢٩٤ ، المبدع ١٠/٨٨ .

(٦) أي تعتبر فيه شروط الشهادة .

انظر : المغني ٩/٧٢ ، الشرح الكبير ٦/١٩٩ ، شرح الزركشي ٤/٤٦٠ ، ٤٦١ ، الفروع ٦/٤٧٤ ،  
الإنصاف ١١/٢٩٤ .

(٧) انظر : المغني ٩/٤٩ ، الشرح الكبير ٦/١٩٣ ، الفروع مع تصحيحه ٦/٤٧٣ ، ٤٧٤ ، الإنصاف ١١/٢٩٥ ، المبدع ١٠/٨٩ .

وتجب المشافهة (١).

وحيث كان الأمر كما ذكر، فيكتب للمرتب [ للسؤال ] (٢) عن الشهود: أسماءهم ،  
وصنائعهم، ومعاشهم (٣) ، وموضع مساكنهم ، وصلاتهم ؛ ليسأل عنهم جيرانهم ، وأهل سوقهم  
ومسجدهم ، ومحلّتهم (٤) (٥).

وحلاهم (٦)، فيكتب: أسود أو أبيض، أو أنزع (٧) أو أغم (٨)، أو أشهل (٩) أو أكحل (١٠)، أقنى الأنف (١١)

(١) انظر الفروع ٤٧٤/٦ ، الإنصاف ٢٩٥/١١ ، المبدع ٨٩/١٠ .

(٢) ساقط من (س) . وفي (م) : السؤال .

(٣) في (ب) و (م) : ومعاشهم .

(٤) المحلّة : منزل القوم .

انظر : الصحاح ، مادة ( حلل ) ١٦٧٣/٤ .

(٥) انظر : الكافي ٤٤٦/٤ ، المغني ٤٨/٩ ، الشرح الكبير ١٩٢/٦ .

(٦) في (س) : ونحلاهم .

وحليّة الرجل : صفته .

انظر : الصحاح ، مادة (حلا) ٢٣١٨/٦ .

(٧) أنزع : النزع : انخسار مقدّم شعر الرأس من جانبي الجبهة .

انظر : لسان العرب ، مادة ( نزع ) ٣٥٢/٨ .

(٨) أغم : الغم : سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ، يُقال : هو أغم الوجه والقفا .

انظر : القاموس المحيط ، مادة (غم) ١٤٧٦ .

(٩) أشهل : الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة .

وعين شلاء ، ورجل أشهل العين بين الشهل

انظر : الصحاح ، مادة (شهل) ١٧٤٣/٥ .

(١٠) أكحل : هو الذي يعلو جفون عينيّه سواد مثل الكحل من غير اكتحال .

انظر : الصحاح ، مادة (كحل) ١٨٠٩/٥ .

(١١) أقنى الأنف : القنا في الأنف : طوله ودقة أرنبته مع حدب في وسطه ...

يُقال : رجل أقنى ، وامرأة قنواء .

انظر : لسان العرب ، مادة (قنا) ٢٠٣/١٥ .

أو أَفْطَسُ<sup>(١)</sup> ، دقيق الشَّفَتَيْنِ أو غليظهما ، طويل أو قصير أو رُبْعَةٌ<sup>(٢)</sup> ونحو هذا التمييز<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

ولا يقع اسم على اسم<sup>(٥)</sup> .

ويكتب المشهود له والمشهود عليه ، وقدر الحق ، ويكتب ذلك كله لأصحاب مسائله ، لكل واحد رُقْعَه<sup>(٦)</sup> .

وإنما ذكرنا المشهود له ؛ لئلا يكون بينه وبين الشاهد قرابة تمنع الشهادة ، أو شركة<sup>(٧)</sup> .

وإنما ذكرنا [ اسم ]<sup>(٨)</sup> المشهود عليه ؛ لئلا يكون بينه وبين الشاهد عداوة<sup>(٩)</sup> .

وذكرنا قدر الحق ؛ لأنه ربما كان ممن يرون قبوله في اليسير دون الكثير ، فتطيب نفس المزكي به إذا كان يسيراً ، ولا تطيب إذا كان كثيراً<sup>(١٠)</sup> .

وينبغي للقاضي أن يُخفي عن كل واحد من أصحاب مسائله ما يُعطي الآخر من الرُّقاع ؛ لئلا يتواطؤا<sup>(١١)</sup> .

وإن شاء الحاكم عيّن لصاحب مسائله من يسأله ممن يعرفه ، من جيران الشاهد ، وأهل الخبرة به ، وإن شاء أطلق ، ولم يعيّن المسئول<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) أَفْطَسُ : الْفَطَسُ ، بالتحريك : تطامن قصبة الأنف وانتشارها .

انظر : الصحاح ، مادة (فطس) ٩٥٩/٣ .

(٢) رُبْعَةٌ ورُبْعَةٌ : أي مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير .

انظر : لسان العرب ، مادة (ربع) ١٠٧/٨ .

(٣) في (ب) : كُتِبَتْ هكذا : لتيميز .

(٤) انظر : المغني ٤٨/٩ ، الشرح الكبير ١٩٢/٦ .

(٥) انظر المرجعين السابقين .

(٦) انظر : الكافي ٤٤٦/٤ ، المغني ٤٨/٩ ، الشرح الكبير ١٩٢/٦ .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

(١٠) انظر : المراجع السابقة .

(١١) انظر : الكافي ٤٤٦/٤ ، المغني ٤٨/٩ ، الشرح الكبير ١٩٢/٦ .

(١٢) انظر : المغني ٤٨/٩ ، الشرح الكبير ١٩٢/٦ .

ويكون السؤال سرًّا ؛ لئلا يكون فيه هتك المسئول عنه<sup>(١)</sup> ، وربما يخاف المسئول من الشاهد والمشهد له ، [ أو ]<sup>(٢)</sup> المشهد عليه ، أن يُخبر بما عنده ، أو يستحي<sup>(٣)</sup> .

وينبغي أن تكون أصحاب مسائله غير معروفين ؛ لئلا يُقصّدوا بهديّة أو رشوة ، وأن يكونوا أصحاب عفاف في الطّعمة<sup>(٤)</sup> والأنفس ، ذوي عقول وافرة ، أبرياء من الشّحناء والبغضة ؛ لئلا يطعنوا في الشهود ، [ أو ]<sup>(٥)</sup> يسألوا عن الشاهد عدوه فيطعن فيه ، فيضيع حق المشهد له ، ولا يكونون من أهل الأهواء والعصبية ، يميلون إلى من وافقهم على من خالفهم ، ويكون أمناء ثقات ؛ لأن هذا موضع أمانة<sup>(٦)</sup>

فإذا رجع أصحاب مسائله ، فأخبر اثنان بالعدالة ، قبلَ شهادته ، وإن أخبر بالجرح ، ردَّ شهادته ، وإن أخبر أحدهما بالجرح ، والآخر بالتّعديل ، بعث آخرين ، فإن [ عادا ]<sup>(٧)</sup> فأخبرا بالتّعديل ، تَمَّتْ بينة التّعديل ، وسقط الجرح ؛ لأن بيّنته لم تتم ، وإن [ أخبرا ]<sup>(٨)</sup> بالجرح ، ثبت \* ورُدَّتْ الشهادة بالتّعديل<sup>(٩)</sup> . [٢٧٢]

( ومن نُصب للحكم بجرح ، أو ) نصب للحكم بـ ( تعديل ، أو ) نصب لـ ( سماع بينة ، فَنِعَ الحاكم بقوله وحده إذا قامت البينة عنده ) ؛ لأنه حاكم فاكثفي بإخباره ، كغيره من الحكام<sup>(١٠)</sup> .

( ومن سأله حاكم عن تزكية من شهد عنده ، أخبره ) وجوباً ، ( وإلا ) أي وإن لم يسأله الحاكم ، ( لم يجب ) عليه إخباره<sup>(١١)</sup> ؛ لأن ذلك لم يتعين عليه<sup>(١٢)</sup> .

(١) في (س) زيادة : وربما يخاف المسئول عنه .

(٢) في (س) : و . بسقوط الألف .

(٣) انظر : المرجعين السابقين .

(٤) الطّعمة : وجه المكسب .

يقال : فلان عفيف الطّعمة . وخبيث الطّعمة ، إذا كان رديء الكسب .

انظر : الصحاح ، مادة (طعم) ١٩٧٥/٥ .

(٥) في (س) : و . بسقوط : الألف .

(٦) انظر : المغني ٤٨/٩ ، ٤٩ ، الشرح الكبير ١٩٢/٦ .

(٧) في (س) : عاد . بسقوط : الألف .

(٨) في (س) : أخبر . بسقوط الألف .

(٩) انظر : المرجعين السابقين .

(١٠) انظر : الفروع ٤٧٤/٦ ، الإنصاف ٢٩٦/١١ ، المبدع ٨٩/١٠ .

(١١) انظر : الفروع ٤٧٤/٦ ، الإنصاف ٢٩٥/١١ .

(١٢) في (م) زيادة : وتقبل تزكية أعمى لمن لم يخبره قبل عماه .

## [ فصل : في يمين المنكر ]

( فصل : وإن قال المدَّعي<sup>(١)</sup> : مالي بينة . فقول منكر بيمينه ) ، على صفة جوابه<sup>(٢)</sup> .

( إلا النبي صلى الله عليه وسلم إذا ادَّعى ) على غيره ، ( أو ادَّعى عليه ، فقله بلا يمين ) ؛  
لعصمته<sup>(٣)</sup> .

( فيعلمه ) أي يعلم المدَّعي ( حاكمٌ بذلك ) ، أي بأنه ليس له على خصمه إلا اليمين<sup>(٤)</sup> ؛ لما روى  
وائل بن حجر<sup>(٥)</sup> " أن رجلاً من حضرموت<sup>(٦)</sup> ورجلاً من كندة<sup>(٧)</sup> أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) انظر تعريف المدَّعي ، والمدَّعى عليه ، في بداية باب الدعاوى والبيانات ص ١١٢٦ .

(٢) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، الكافي ٤٦٠/٤ ، الشرح الكبير ١٨٣/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٨ ، المحرر  
٢٠٨/٢ ، المتع ٢١٧/٦ ، المبدع ٦٣،٦٢/١٠ .

(٣) انظر : التنقيح ٣٠٢ ، الإقناع ٣٩٣/٤ ، التوضيح ٤٥٠ .

(٤) انظر : المغني ٦٤/٩ ، الشرح الكبير ١٨٣/٦ ، المحرر ٢٠٨/٢ ، المتع ٢١٧/٦ ، الفروع ٤٧٥/٦ ،  
المبدع ٦٣/١٠ .

(٥) هو : وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل بن يعمر الحضرمي .

كان أبوه من ملوك حضرموت ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستقطعه أرضاً فأقطعه ، نزل  
الكوفة ، ومات في خلافة معاوية .

انظر : أسد الغابة ٣٠٥/٤ ، الاستيعاب ١٢٣/٤ ، الإصابة ٤٦٦/٦ .

(٦) حضرموت ، بالفتح ثم السكون ، وفتح الراء والميم : اسمان مركبان ، وهي ناحية واسعة في شرقي عدن  
بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف .

قيل : سميت بحاضر ميت ، وهو أول من نزلها ، ثم خُفَّ بإسقاط الألف .

وقيل : سميت بحضرموت بن يقطن بن عامر بن شالح .

وهي الآن يجمعها مع غيرها اسم اليمن .

انظر : معجم البلدان ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ ، الأنساب ٣٠/٢ .

(٧) كندة ، بكسر الكاف وسكون النون : قبيلة مشهورة من اليمن ، تفرقت في البلاد .

وهي قبيلة من كهلان ، وكندة هذا أبوهم ، واسمه ثور .

قيل : إنما سمي كندة ؛ لأنه كند أباه ، أي كفر نعمه .

انظر : نهاية الأرب ٣٦٦ ، الأنساب ١٠٤/٥ .

فقال الحضرمي : إن هذا غلبي على [ أرضي ] <sup>(١)</sup> ورثتها من أبي . وقال الكندي : أرضي وفي يدي ، لاحق له فيها .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : شاهدك أؤمينة . قال : إنه لا يتورع عن <sup>(٢)</sup> شئ . قال : ليس لك إلا ذلك " <sup>(٣)</sup> . رواه مسلم بمعناه .

( فإن سأل ) المذَّعي ( إحلافه ) أي إحلاف خصمه المنكر - ( ولو عَلِمَ ) حالة إحلافه ( عدم قدرته ) أي قدرة المنكر ( على حقه ، وبكره ) له إحلافه في هذه الحالة <sup>(٤)</sup> - ( أُحْلِفَ على صفة جوابه ) . نصَّ عليه <sup>(٥)</sup> .

وعنه : بصفة الدَّعوى <sup>(٦)</sup> .

وعنه : يكفي تحليفه : لا حق لك عليَّ <sup>(٧)</sup> .

أما كونه يكره له إحلافه في الحالة المذكورة ؛ فلأنه ربما يضطره إلى اليمين ، لخوفه على نفسه من الحيس إذا أقر ، لعسرتة .

وأما كون حلفه يكون على صفة جوابه ، على الأصح <sup>(٨)</sup> ؛ لأنه لا يلزمه أكثر من ذلك الجواب ، فيحلف عليه .

---

(١) في (ب) رضي . بسقوط : الألف .

(٢) في (ب) و (م) : من .

(٣) أخرجه مسلم ( كتاب الإيمان ، باب : وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار ) ( ١٣٩ )  
١٢٤، ١٢٣/١ .

وقد سبق تخريجه ، وذكره بأوفى من هذا ، مع ترجمة الحضرمي والكندي ص ٩٦٣، ٩٦٤ .

(٤) انظر : الفروع ٤٧٥/٦ ، الإنصاف ٢٥١/١١ ، المبدع ٦٣/١٠ .

(٥) انظر : الفروع ٤٧٥/٦ ، الإنصاف ٢٥٢/١١ ، المبدع ٦٣/١٠ .

(٦) انظر : المراجع السابقة

(٧) انظر : المراجع السابقة

(٨) قال في الإنصاف ( ٢٥٢/١١ ) : يكون تحليفه على صفة جوابه لخصمه ، على الصحيح من المذهب .  
أهـ .

( و ) إذا حلف ( خُلِّيَ ) [ سبيله ؛ لأنه لم يبق عليه شيء<sup>(١)</sup> ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم لغريم الكندي : " ليس لك إلا ذلك " <sup>(٢)</sup> . [ <sup>(٣)</sup> ]

( وتحرم دعواه ) - [ أي دعوى المدَّعي ] <sup>(٤)</sup> بما ادعاه أولاً - ( ثانياً وتحليفه ) أيضاً ، ( كبريء )<sup>(٥)</sup> . قال في الإنصاف : ظاهر قوله : أَحْلَفَهُ وَخُلِّيَ سبيله<sup>(٦)</sup> . أنه لا يحلفه ثانياً بدعوى أخرى . وهو صحيح<sup>(٧)</sup> ، وهو المذهب مطلقاً .

فيحرم تحليفه . أطلقه المصنّف<sup>(٨)</sup> ، والشارح<sup>(٩)</sup> ، وغيرهم .

وقدّمه في الفروع .

وقال في المستوعب ، والترغيب ، والرعاية : [ له ] <sup>(١٠)</sup> تحليفه عند من جهل حلفه عند غيره ؛ لبقاء الحق ، بدليل أخذه ببينة<sup>(١١)</sup> . انتهى كلامه في الإنصاف .

( ولا يُعتد بيمين ) حلفها المنكر ( إلا ) إن كانت ( بأمر حاكم ) ، و ( بسؤال مُدَّعٍ طوعاً ) ، فلو أحلفه الحاكم من غير سؤال المدعي ، أو بسؤال المدعي كرهاً<sup>(١٢)</sup> ، أو حلف المنكر من تلقاء نفسه ، لم

---

(١) انظر : المذهب الأحمد ٢١٨ ، الشرح الكبير ١٨٣/٦ ، المحرر ٢٠٨/٢ ، المتع ٢١٧/٦ ، الفروع ٤٧٥/٦ ، المبدع ٦٣/١٠ .

(٢) انظر الحديث السابق .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) انظر : الفروع ٤٧٥/٦ ، التنقيح ٣٠٢ ، الإقناع ٣٩٣/٤ ، التوضيح ٤٥٠ .

(٦) أي قول ابن قدامة في المقنع ٣٢٩ .

(٧) في (س) : الصحيح .

(٨) المصنّف : موفق الدين بن قدامة ، مُصنّف المقنع .

(٩) الشارح : عبد الرحمن بن قدامة ، صاحب الشرح الكبير .

(١٠) ساقط من (م) .

(١١) الإنصاف ٢٥٢/١١ .

(١٢) في (ب) و (م) : مكراً .

تسقط عنه اليمين ؛ لأن تحليفه حق للمدعي ، فلا يستوفيه غيره ، وإذا لم يسأل تحليفه ، لم يكن مستوفياً لحقه<sup>(١)</sup> .

فإذا سأل المدعي [ الحاكم ]<sup>(٢)</sup> إعادتها ، أعادها ؛ لأن الأولى لم تكن يمينه الواجبة له<sup>(٣)</sup> .

( ولا يصلها ) أي يصل الحالف اليمين ( باستثناء )<sup>(٤)</sup> .

قال في الإنصاف : يشترط في اليمين أن لا يصلها باستثناء .

وقال في المغني : وكذا بما لا يفهم<sup>(٥)</sup> ؛ لأن الاستثناء يزيل حكم اليمين<sup>(٦)</sup> .

وقال في الترغيب : هي يمين كاذبة .

وقال في الرعاية : لا ينفعه الاستثناء إذا لم يسمعه الحاكم المحلف<sup>(٧)</sup> له<sup>(٨)</sup> . انتهى .

( وتحرم تورئة ) ، وهي : إطلاق لفظ له معنيان : قريب ، وبعيد ، ويراد البعيد<sup>(٩)</sup> اعتماداً على قرينة خفية<sup>(١٠)</sup> .

( و ) يحرم أيضاً ( تأويل ) ، وهو<sup>(١١)</sup> أن يريد بلفظه ما يخالف ظاهره<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) انظر : الكافي ٤/٤٦٠ ، المغني ٩/٦٤ ، الشرح الكبير ٦/١٨٤ ، المذهب الأحمد ٢١٨ ، المحرر

٢/٢٠٨ ، الفروع ٦/٤٧٦ ، الإنصاف ١١/٢٥٣ ، المبدع ١٠/٦٣ .

(٢) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٣) انظر : الكافي ٤/٤٦٠ ، المغني ٩/٦٤ ، الشرح الكبير ٦/١٨٤ ، المبدع ١٠/٦٣ .

(٤) انظر : المغني ٩/١٧١ ، الفروع ٦/٤٧٦ ، المبدع ١٠/٦٤ ، التنقيح ٣٠٢ ، الإقناع ٤/٣٩٤ ، ٣٩٥ ،

التوضيح ٤٥٠ .

(٥) في (م) : يفهمه .

(٦) قال في المغني (٩/١٧١) : وإذا حلف فقال : إن شاء الله تعالى . أعيدت عليه اليمين ، لأن الاستثناء يزيل

حكم اليمين ، وكذلك إن وصل يمينه بشرط ، أو كلام غير مفهوم . أهـ .

(٧) في (ب) : المحتلف .

(٨) الإنصاف ١١/٢٥٣ .

(٩) في (م) : القريب .

(١٠) انظر : الإيضاح للقزويني ٢/٤٩٩ .

(١١) في (م) : وهي .

(١٢) انظر : النهاية ١/٨٠ ، المطلع ٩/٤٠٩ ، المقنع ٣/٢٤٣ .



وقال النووي<sup>(١)</sup> في تهذيب والأسماء واللغات<sup>(٢)</sup> : التأويل ، قال العلماء : هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله ، أوجبه برهان قطعي في القطعيات ، وظني في الظنيات<sup>(٣)</sup> .

( إ ل ل ) حالف ( مظلوم )<sup>(٤)</sup> .

قال في الفروع : وقال في الترغيب : كل ما<sup>(٥)</sup> ليس بجار في محل الاجتهاد ، فالنية على نية الحاكم الخلف واعتقاده ، فالتأويل على خلافه لا ينفع<sup>(٦)</sup> . انتهى .

( و ) يحرم أيضاً ( حلف معسر \* يخاف حبساً ) ، إن أقر بما عليه ، ( أنه لاحق له علياً ، ولو نوى [٢٧٢]ب أنه لاحق له علياً لكوني<sup>(٧)</sup> معسراً ( الساعة ) ، أي في هذه الساعة<sup>(٨)</sup> .

---

(١) في (ف) و (ب) و (س) : النووي . وفي (م) و (ز) : النووي .

ويجوز كتابتها بالألف ، كما نقله الزركلي في الأعلام - ١٥٠/٨ - عن ابن مرعي في الفتوحات الوهبية .

ثم قال الزركلي : كان يكتبها - أي النووي - بغير الألف . أهـ . ثم عرض نموذجاً من خطّه .

والنووي ، هو : محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي الدمشقي (٦٣١-٦٧٦هـ) .

الفقيه الحافظ ، أحد الأعلام ، الشافعي المذهب ، صاحب التصانيف النافعة والتي منها : الروضة ،

المنهاج ، شرح المذهب ، رياض الصالحين ، الخلاصة في الحديث ، شرح مسلم .

انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٩/٣ ، الأعلام ١٤٩/٨ ، البداية والنهاية ٢٧٨/١٣ .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات : للنووي .

جعل هذا الكتاب في ألفاظ ستة من الكتب ، وهي : مختصر المزني ، والمذهب ، والتنبيه ، والوسيط ،

والوجيز ، والروضة للمؤلف .

ورُتب الكتاب على قسمين : الأول : في الأسماء . والثاني : في اللغات .

والكتاب مطبوع .

انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٢/٣ ، مقدمة تهذيب الأسماء واللغات ٣/١ .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ١٥/٣ .

(٤) انظر : الفروع ٤٧٦/٦ ، الإنصاف ٢٥٣/١١ ، المبدع ٦٤/١٠ ، التنقيح ٣٠٢ ، الإقناع ٣٩٤/٤ ،

التوضيح ٤٥٠ .

(٥) في النسخ : كلما . وما أثبتته من الفروع .

(٦) الفروع ٤٧٦/٦ .

(٧) في (ب) : لكونه .

(٨) انظر : الفروع ٤٧٦/٦ ، المبدع ٣٩٢/١٠ ، الإقناع ٣٩٤/٤ .

قال في الإنصاف : لا يجوز أن يحلف المعسر لاحق له عليّ . ولونوى الساعة ، سواء خاف أن يجبس ، أو لا . نقله الجماعة عن أحمد .

وجوزه صاحب الرعاية بالنية .

قال في الفروع : وهو متجه .

قلت : وهو الصواب ، إن خاف حبساً<sup>(١)</sup> . انتهى كلامه في الإنصاف .

[ ( و ) يحرم أيضاً حلف ( من عليه ) دين ( مؤجل أراد<sup>(٢)</sup> غريمه منعه من سفر ) ، أنه لاحق [ له ]<sup>(٣)</sup> عليه الساعة<sup>(٤)</sup> .

قال في الإنصاف ]<sup>(٥)</sup> : ولا يجوز أيضاً أن يحلف من عليه دين مؤجل إذا أراد غريمه منعه من سفر<sup>(٦)</sup> . نص عليه .

قال في الفروع : ويتوجه كالتي قبلها<sup>(٧)</sup> . انتهى .

ووجه المذهب - والله أعلم - أنه وإن لم يلزمه دفعه الساعة لكونه معسراً ، و<sup>(٨)</sup> لكون الدين مؤجلاً ، لم يصح نفيه ؛ لبقائه في ذمته ، فيكون كاذباً في يمينه<sup>(٩)</sup> .

( ولا يحلف ) مُدَّعى عليه - أنه لا حق له عليّ - ( في ) شيء ( مختلف فيه لا يعتقده ) المُدَّعى عليه حقاً ، ( نصّاً ) أي نص على كونه لا يحلف في مثل ذلك الإمام أحمد ، رضي الله تعالى عنه<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) الإنصاف ٢٥٤/١١ .

(٢) في (ف) و (س) : أو أراد . وما أثبتته من (م) و (ز) ، وهو موافق لما في المصادر ، وهو الصواب .

(٣) زيادة من (م) .

(٤) انظر : الفروع ٤٧٦/٦ ، الإقناع ٣٩٤/٤ .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) في (م) : سفره .

(٧) الإنصاف ٢٥٤/١١ .

(٨) في (ب) و (م) : أو .

(٩) انظر : المغني ١٦٩/٩ ، الشرح الكبير ٣١٥/٦ .

(١٠) قال في المغني (١٨٩/٥) : وقال - أي الإمام أحمد - في رواية أبي طالب ، وعبد الله ، ومثنى : فيمن

لا يرى الشفعة بالحوار ، وقدم إلى الحاكم فأنكر : لم يحلف . أهـ .

وانظر : التنقيح ٣٠٢ ، التوضيح ٤٥٠ .

( وحمله الموفق ) ، أي وحمل الشيخ موفق الدين نص الإمام أحمد المتقدم ( على الورع ) ، دون الحرمه<sup>(١)</sup> .

( ونُقل عنه ) أي عن الإمام أحمد [ أيضاً ]<sup>(٢)</sup> : ( لا يعجبني ) يعني أن يحلف على ما لا يعتقده<sup>(٣)</sup> .  
ومن أمثله ذلك : لو باع شافعي حنبلياً ، خطأ ترك [ ذكر ]<sup>(٤)</sup> اسم الله<sup>(٥)</sup> [ عليه ]<sup>(٦)</sup> عند ذبحه  
عمداً ، بدینار مثلاً ، فطالبه البائع عند حاكم بدینار يستحقه في ذمته ، فأجابه المشتري بأنه لاحق له عليّ ،  
فالتمس يمينه على حسب جوابه<sup>(٧)</sup> .

فقال الإمام أحمد : لا يحلف ؛ لأنه يقتطع بهذه ما يعتقده المدعي مالا عنده<sup>(٨)</sup> .  
وحمل الموفق النص على الورع ؛ لأن المدعي عليه لا يعتقد أن في ذمته شيئاً ؛ لعدم صحة [ بيع ]<sup>(٩)</sup>  
ذلك في اعتقاده<sup>(١٠)</sup> .

( وتوقف فيها ) أي في هذه المسألة ، وهي : ما إذا تخالف فيها اعتقاد المدعي والمدعى عليه ( فيمن

---

(١) قال الموفق بعد النص السابق : ويمكن أن يحمل كلام أحمد ما هنا على الورع ، لاعلى التحريم ؛ لأنه  
يحكم ببطلان مذهب المخالف . أهـ .

انظر : المغني ١٨٩/٥ .

(٢) ساقط من (ب) و (م) .

(٣) انظر : الفروع ٥٣١/٦ ، التنقيح ٣٠٢ ، التوضيح ٤٥٠ .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) في (م) : الله تعالى . بزيادة : تعالى .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) وذلك لأن التسمية واجبة عند الحنابلة ، فلا يحل متروك التسمية عمداً ، أما الشافعية فإنها مستحبة ،  
ولذلك يحل .

انظر : كشف القناع ٣٢٣/٦ ، مطالب أولي النهى ٥١٩/٦ .

(٨) انظر : المرجعين السابقين .

(٩) زيادة من (ب) و (م) .

(١٠) انظر : المغني ١٨٩/٥ .

عامل بحيلة ، كعينة<sup>(١)</sup> أي كمسألة العينة إذا رأى أحد المتعاملين حرمتها دون الآخر<sup>(٢)</sup> .  
قال في الفروع في الشفعة : ولوقدم من لا يراها لجار إلى حاكم لم يحلف ، وإن أخرجه خرج . نص عليه .

وقال<sup>(٣)</sup> : لا يعجبني الحلف على أمرٍ يختلف فيه .

قال القاضي : لأن يمينه هنا على القطع ، ومسائل الاجتهاد ظنية .

وحمله الشيخ<sup>(٤)</sup> على الورع ، وأن للمشتري الامتناع [ به ]<sup>(٥)</sup> من تسليم المبيع باطلاً .

وقال شيخنا<sup>(٦)</sup> : توقّف أحمد فيمن عامل بحيلة ربوية ، هل يحلف [ أنه ]<sup>(٧)</sup> ما عليه إلا رأس ماله ؟ نقله حرب<sup>(٨)</sup> . انتهى كلامه في الفروع .

ومتى أمسك مدّع عن إحلاف خصمه المدّعى عليه ، ثم أراد إحلافه بالدعوى المتقدمة ، كان له ذلك ؛ لأنه لم يسقط حقه منها ، وإنما أخرها<sup>(٩)</sup> .

( فلو أبرئ منها ) ، بأن قال المدّعي للمدّعى عليه : أبرأتك من هذه اليمين . ( برئ ) المدّعى عليه منها ( في هذه الدعوى ) ، وسقط حقه من<sup>(١٠)</sup> تحليفه في هذه الدعوى المتقدمة<sup>(١١)</sup> .

---

(١) العينة : أن يبيع سلعة بثمن مؤجل ، ثم يشتريها بأقل منه نقداً .

قال في الطلبة : سميت بها لأنه وصل بها من دين إلى عين . أهـ .

انظر : المغني ١٢٦/٤ ، النهاية ٣٣٣/٣ ، طلبة الطلبة ٢٤٢ .

(٢) انظر : الفروع ٥٣١/٦ ، التنقيح ٣٠٢ ، الإقناع ٣٩٤/٤ ، التوضيح ٤٥٠ .

(٣) في (ب) و (م) : وقال أيضاً . بزيادة : أيضاً . وهذه الزيادة ليست في الفروع .

(٤) الشيخ : هو موفق الدين بن قدامة .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) هو شيخ الإسلام ابن تيمية .

(٧) في (م) و (س) : أن . بسقوط : الهاء .

(٨) الفروع ٥٣١، ٥٣٠/٤ .

(٩) انظر : الكافي ٤٦٠/٤ ، المغني ٦٤/٩ ، الشرح الكبير ١٨٤/٦ ، الفروع ٤٧٥/٦ ، الإنصاف ٦٣/١١ ،

المبدع ٦٣/١٠ .

(١٠) في (س) : في .

(١١) انظر : الكافي ٤٦٠/٤ ، المغني ٦٤/٩ ، الشرح الكبير ١٨٤/٦ ، الإنصاف ٢٥٢/١١ .

( فلو جددھا ) أي استأنف الدعوى عليه ، فأنكر ، ( وطلب ) المدّعي ( اليمين ، كان له ذلك ) ؛  
لأن حقه لم يسقط بالإبراء من اليمين <sup>(١)</sup> .

وإن حلف لم يكن للمدعي أن يحلفه مرة أخرى <sup>(٢)</sup> .

( ومن لم يحلف ) يعني ومتى امتنع المدّعي عليه من اليمين ، ( قال له حاكم : [ إن ] <sup>(٣)</sup> حلفت ، وإلا  
قضيت عليك بالنكول ) <sup>(٤)</sup> . نص عليه أحمد <sup>(٥)</sup> .

قال في المقنع : واختاره عامة شيوخنا <sup>(٦)</sup> .

( ويسن تكراره ) - فيقول : إن حلفت وإلا قضيت عليك - ( ثلاثاً ) ، أي ثلاث مرات <sup>(٧)</sup> .

( فإن لم يحلف ، قضى عليه ) القاضي ( بشرطه ) ، وهو أن يسأله المدّعي ذلك <sup>(٨)</sup> .

والأصل في ذلك ما روى أحمد ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما <sup>(٩)</sup> : " أنه باع زيد بن ثابت عبداً ،  
فادعى عليه زيد أنه باعه إياه عالماً بعيبه ، \* فأنكره ابن عمر ، فتحاكما إلى عثمان رضي الله تعالى عنه ، [ ٢٧٣ ]  
فقال عثمان لابن عمر : احلف أنك ما علمت به عيباً . فأبى ابن عمر أن يحلف ، فردّ عليه العبد " <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) انظر : الكافي ٤/٤٦٠ ، المغني ٩/٦٤ ، الشرح الكبير ٦/١٨٤ ، الفروع ٦/٤٧٥ ، الإنصاف  
١١/٢٥٢ ، المبدع ١٠/٦٣ .

(٢) انظر : الكافي ٤/٤٦٠ ، المغني ٩/٦٤ ، الشرح الكبير ٦/١٨٤ ، المبدع ١٠/٦٤ .

(٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : الهداية ٢/١٣٨ ، الكافي ٤/٤٦١ ، المغني ٩/٦٥ ، الشرح الكبير ٦/١٨٤ ، المحرر ٢/٢٠٨ ،  
المتنع ٦/٢١٨ ، الفروع ٦/٤٧٦ ، الإنصاف ١١/٢٥٤ ، المبدع ١٠/٦٤ .

(٥) انظر : الهداية ٢/١٢٨ ، المقنع ٣٣٠ ، المغني ٩/١٧٠ ، المحرر ٢/٢٠٨ ، الفروع ٦/٤٧٦ ، المبدع  
١٠/٦٤ .

(٦) المقنع ٣٣٠ .

(٧) انظر : المحرر ٢/٢٠٨ ، الفروع ٦/٤٧٦ ، الإنصاف ١١/٢٥٧ .

(٨) انظر : الكافي ٤/٤٦١ ، الشرح الكبير ٦/١٨٤ ، المحرر ٢/٢٠٨ ، الفروع ٦/٤٧٦ ، الإنصاف  
١١/٢٥٧ ، المبدع ١٠/٦٤ .

(٩) في (ب) : عنه .

(١٠) لم أقف عليه من رواية أحمد ، وقد قال الألباني في إرواء الغليل ( ٨/٢٦٣ ) : ولم أره في مسند أحمد ،  
ولا هو مظنة وجود هذا الأثر فيه ، فالظاهر أنه في غيره من كتب الإمام .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اليمين على المدعى عليه " <sup>(١)</sup> . فحصرها في جنبته <sup>(٢)</sup> ، فلم تشرع لغيره <sup>(٣)</sup> .

وهذا مذهب أبي حنيفة <sup>(٤)</sup> .

( وهو ) أي النكول ( كأقامة بينة ) بموجب الدعوى على ناكل ، ( لا كإقرار ) ، في الأصح <sup>(٥)</sup> ؛ لأن الناكل قد صرح بالإنكار ، وأن المدعي لا يستحق المدعى به ، وهو مصر <sup>(٦)</sup> على ذلك متورع عن اليمين .

فكيف يقال : إنه مقر ، مع إصراره على الإنكار ويجعل مكذباً لنفسه .

وأيضاً : ، لو كان مقرراً لم يسمع منه بينة بعد نكوله بالإبراء والأداء ، فإنه يكون مكذباً لنفسه .

---

= وانظر ما أخرجه : مالك ( كتاب البيوع ، العيب في الرقيق ) ( ٤ ) ١١/٢ .  
والبيهقي ( كتاب البيوع ، باب : بيع البراءة ) ( ١٠٩٣٤ ) ٨/٢٢٦، ٢٢٧ .  
وعبد الرزاق ( كتاب البيوع ، باب : البيع بالبراءة ولا يسمى الداء ... ) ( ١٤٧٢٢، ١٤٧٢١ ) ٨/١٦٢، ١٦٣ .

ولم يذكر في المغني : روى . وإنما قال : قال أحمد . أهـ .

ومثله أيضاً ابن القيم في الطرق الحكمية .

انظر : المغني ٩/١٧٠ ، الطرق الحكمية ١١٦ .

(١) أخرجه البخاري ( كتاب الرهن ، باب : إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه ... ) ، وكتاب التفسير ،

باب : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بَعْدَ اللَّهِ وَأَعْلَنَهُمْ ثَمناً قليلاً ﴾ ( ٤٥٥٢، ٢٥١٤ ) ٢/٧٥٦، ٣/١٣٧٩ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأقضية ، باب : اليمين على المدعى عليه ) ( ١٧١١ ) ٣/١٣٣٦ .

(٢) في (م) : جهته .

(٣) قال في المغني : فجعل جنس اليمين في جنب المدعى عليه ، كما جعل البينة في جنب المدعى . اهـ .

انظر : المغني ٩/١٧٠ ، الكافي ٤/٤٦١ ، الشرح الكبير ٦/١٨٤ .

(٤) انظر : بدائع الصنائع ٦/٢٣٠ ، المبسوط ١٧/٣٤ ، تكملة شرح فتح القدير ٨/١٧٦ .

(٥) قال ابن القيم في الطرق الحكمية : والصحيح أن النكول يقوم مقام الشاهد والبينة ، لا يقوم مقام الإقرار

ولا البذل . أهـ .

انظر : الطرق الحكمية ١٢٥ ، الإنصاف ١١/٢٥٦ ، المبدع ١٠/٦٤ ، التنقيح ٣٠٢ ، الإقناع ٤/٣٩٤ ،

التوضيح ٤٥١ .

(٦) في (س) : مصرح .

وأيضاً : فإن الإقرار إخبار وشهادة المرء على نفسه ، فكيف يجعل مقراً شاهداً على نفسه بسكوته<sup>(١)</sup> ؟ .

( ولا كبذل ) ، في الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ لأن البذل إباحة وتبرُّع ، وهو لم يقصد ذلك ، ولم يخطر على قلبه . وقد يكون المدَّعى عليه مريضاً مرض الموت ، فلو كان النكول بذلاً أو إباحة ، اعتبر خروج المدَّعى به من الثلث .

فتبين أنه لا إقرار ولا إباحة ، وإنما هو جارٍ مجرى الشاهد أو البينة ، فإن البينة اسم لما يبين الحق . ونكوله - مع تمكنه من اليمين الصادقة التي يبرأ بها من المدَّعى به ، ويتخلص بها من خصمه - دليل ظاهر على صحة دعوى خصمه ، وبيان أنها حق ، فقام مقام شاهد القرائن . ذكر ذلك أو معناه [الشيخ]<sup>(٣)</sup> شمس الدين بن القيم [ في كتاب المسمى : بالطرق الحكمية<sup>(٤)</sup> ] .

( لكن ) يدخل في عموم كلام الشيخ شمس الدين بن القيم<sup>(٥)</sup> - أن الصحيح أن النكول يقوم مقام الشاهد والبينة ، لامقام الإقرار ولا البذل - صورة ، وهي :

أنه لما تقرر أن المحجور عليه لفلس يتعلق حق غرمائه الذين أرادوا حجره من الحاكم بماله ، فلا يقبل إقراره عليه لغيرهم ، ولو قال : إن الذي أقر به سابق على حجره<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر : الطرق الحكمية ١٢٥ .

(٢) انظر : الطرق الحكمية ١٢٥ ، الإنصاف ٢٥٦/١١ ، المبدع ٦٤/١٠ ، التنقيح ٣٠٢ ، الإقناع ٣٩٤/٤ ، التوضيح ٤٥١ .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) الطرق الحكمية : تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) . تحدث فيه عن حكم الحاكم بالفراصة والقرائن ، والاستدلال بالأمارات ، ونحو ذلك مما له علاقة بالقضاء والدعاوى .

والكتاب مطبوع .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٣٧٠/٢ ، شذرات الذهب ١٧٠/٦ ، الطرق الحكمية ٣ .

(٥) الطرق الحكمية ١٢٥، ١٢٦ .

(٦) ساقط من (س) .

(٧) انظر : المغني ٣١٣/٩ .

بخلاف ما إذا ادَّعى عليه بمال لزم ذمته في زمن سابق على حجره ، وأقام المدَّعي بينة<sup>(١)</sup> بسبقه على الحجر ، فإنه يشاركهم في مال الخجور عليه وقت حجره<sup>(٢)</sup> .

فإذا ادَّعى عليه [ إنسان ]<sup>(٣)</sup> بمائة اقترضها قبل حجره ، فأنكر الخجور عليه ذلك ، ولم يكن للمدعي بينة ، فالتمس يمين الخجور عليه أنه<sup>(٤)</sup> ما اقترض ذلك منه قبل حجره ، فنكل عن اليمين ، فقضى عليه القاضي بمقتضى نكوله ، فإنه يشاركه<sup>(٥)</sup> .

والحال أنه ( لا يشارك - من قضي له به ) ، أي بالنكول ، ( على محجور لفلس - غرماء )<sup>(٦)</sup> أي غرماء الخجور عليه الذين حجر بطلبهم ؛ لاحتمال تواطئ الخجور عليه [ مع المدعي على الدعوى والإنكار والنكول عن اليمين ، ليقطعا بذلك حق الغرماء من مال الخجور عليه ]<sup>(٧)</sup> وقت حجره<sup>(٨)</sup> .

( وإن قال مدَّع ) أنكر خصمه ، وسئل عن البينة : ( لا أعلم لي بينة . ثم أتى بها ) أي أتى ببينة ، سُمعت ؛ لأنه يجوز أن تكون له بينة لا يعلمها ثم علمها ؛ ولأن نفي العلم بها ليس بنفي لها ، فلا يكون مكذباً لها<sup>(٩)</sup> .

( أو قال عدلان : نحن نشهد لك . فقال : هذه بينتي . سُمعت )<sup>(١٠)</sup> ؛ لما ذكرنا .

---

(١) في (ب) و (م) : كلمة : بينة . وردت بعد كلمة : الحجر .

(٢) انظر : المغني ٣١٤/٩ .

(٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) في (ب) : أنها .

(٥) في (م) : لا يشاركه .

(٦) في (م) : غرمائه .

(٧) ساقط من (س) .

(٨) انظر : كشف القناع ٣٢٣٤/٩ ، مطالب أولي النهى ٥٢٠/٦ .

(٩) انظر : الكافي ٤٦٣/٤ ، المغني ١٩٤/٩ ، الشرح الكبير ١٨٥/٦ ، المحرر ٢٠٩/٢ ، المتع ٢٢٠/٦ ،

الفروع ٤٨١/٦ ، المبدع ٦٧/١٠ .

(١٠) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، الكافي ٤٦٣/٤ ، المغني ١٩٤/٩ ، الشرح الكبير ١٨٥/٦ ، المتع ٢٢٠/٦ ،

المبدع ٦٧/١٠ .



( لا إن قال ) المدعي : ( مالي بينة . ثم أتى بها ) ، فإنها لاتسمع<sup>(١)</sup> . نص على ذلك<sup>(٢)</sup> .

قال في الإنصاف : وهو المذهب . نص عليه .

وجزم به في المغني ، والكافي ، والترغيب ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة<sup>(٣)</sup> ، وغيرهم .

وقدّمه في المحرر ، والشرح ، والبراعيتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> . اهـ .

( أو قال ) من قامت له بينة : ( كذّبَ شهودي . أو قال ) من البينة في جهته : ( كل بينة أقيمها

فهي زور ، أو ) فهي ( باطلة . أو ) قال : فـ ( لاحقٌ لي فيها ) . لم تقبل منه بينة ؛ لأنه مكذّبٌ لها ،  
ولإقراره أنه لاحقٌ له فيها ، [ أو ]<sup>(٦)</sup> أنها زور ، أو أنها باطلة<sup>(٧)</sup> .

[٢٧٣ب]

( ولا تبطل دعواه \* بذلك ) ، في الأصح<sup>(٨)</sup> ، فله تحليف المدّعى عليه .

(١) انظر : الهداية ١٢٨/٢ ، الكافي ٤٦٣/٤ ، المغني ٩/١٩٣، ١٩٤ ، الشرح الكبير ٦/١٨٥ ، المذهب

الأحمد ٢١٨ ، المحرر ٢/٢٠٩ ، المتمتع ٦/٢١٩ ، الفروع ٦/٤٨١ ، المبدع ١٠/٦٦ .

(٢) انظر : المحرر ٢/٢٠٩ ، الفروع ٦/٤٨١ ، المبدع ١٠/٦٦ .

(٣) الخلاصة : تأليف وجيه الدين أسعد بن المنجا بن بركات بن المؤمل التنوخي (٥١٩-٦٦٠هـ) .

وهو كالتصحيح والتهذيب لكتاب الهداية لأبي الخطاب ، كما أنه من المتون التي نقل عنها في الإنصاف .

وعندما ذكر في الإنصاف الكتب التي حررت وصححت المذهب ، ذكر فيها هذا الكتاب ، فقال :

وكذلك الخلاصة لابن المنجا ، فإنه قال فيها : أبين الصحيح من الرواية والوجه .

وقد هذّب فيها كلام أبي الخطاب في الهداية . اهـ .

انظر : الإنصاف ١/١٤، ١٦ ، ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٧ ، كشف الظنون ١/٧٢٠ .

(٤) قال ناظم المفردات :

من ادعى حقاً وقال مالي بينة تظهر شرح حالي

ثم أقام بعد ذا لا تسمع ليس كنفي العلم إذ قد أجمعوا

انظر : النظم المفيد للأحمد مع شرحه المنح الشافيات ٢/٦٨٤ .

(٥) الإنصاف ١١/٢٦١ .

(٦) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(٧) انظر : المغني ٩/١٩٤ ، الفروع ٦/٤٨٢ ، المبدع ١٠/٦٧ .

(٨) انظر : الفروع ٦/٤٨٢ .

( ولا تُرَدُّ ) البينة ( بذكر السبب ) الذي سكت المدَّعي عنه في دعواه ؛ لأنه لا منافاة بين الدعوى التي لم يذكر فيها السبب والبينة التي ذكرت<sup>(١)</sup> السبب<sup>(٢)</sup> .

( بل ) تُرَدُّ ( بذكر سبب ذكر المدَّعي ) في دعواه سبباً ( غيره )<sup>(٣)</sup> ، كما لو طالبه المدعي بالفرصاً ، فشهدت البينة أن ذلك أجره ، أو ثمن مبيع ، أو غصب ؛ لوجود المنافاة بين مادعاه وبين ما شهدت به البينة .

( ومتى شهدت ) البينة ( بغير مدَّعى به ) ، كما لو ادعى بدنانير ، فشهدت له بدراهم ، أو ادعى أنه غصبه فرساً ، فشهدت أنه غصبه بغلاً<sup>(٤)</sup> ، ونحو ذلك ، ( فهو ) أي فالمدعي ( مكذَّب لها ) فيما شهدت به ، فلا تسمع في الأصح<sup>(٥)</sup> .

قال في الفروع : ولو ادعى شيئاً ، فشهدوا له بغيره ، فهو مكذب لهم . قاله أحمد ، وأبو بكر .

واختار في المستوعب : تقبل ، فيدعيه ثم يقيمه .

وفيه ، وفي الرعاية : إن قال أستحقه وماشهدوا به ، وإنما ادعيت<sup>(٦)</sup> بأحدهما لأدعي الآخر وقتاً آخر ، ثم ادعاه ، ثم شهدوا به ، قبلت<sup>(٧)</sup> . انتهى كلامه في الفروع .

( ومن ادَّعى شيئاً أنه له ) أي أنه يملكه ( الآن ، لم تسمع بينته ) إذا شهدت ( أنه كان له أمس ، أو كان ( في يده ) أمس ، في الأصح ، ( حتى تُبَيَّن ) البينة ( سبب [ يد ]<sup>(٨)</sup> الثاني ، نحو غاصبة ، بخلاف ما لو شهدت ) البينة ( أنه كان ملكه بالأمس ، اشتراه من ربِّ اليد ، فإنه يقبل ) . قاله في الإنصاف<sup>(٩)</sup> .

(١) في (م) : ذكرت فيها . بزيادة : فيها .

(٢) انظر : الفروع ٤٨٢/٦ .

(٣) انظر : المرجع السابق .

(٤) البَغْل : ابن الفرس من الحمار .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( بغل ) ٦٤/١ .

(٥) انظر : الإنصاف ٢٦٢/١١ ، المبدع ٦٧/١٠ .

(٦) في (م) : ادعيت قبل . بزيادة : قبل .

(٧) الفروع ٤٨٢/٦ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) الإنصاف ٢٧٢/١١ .

وقال الشيخ تقي الدين: إن قال: ولا أعلم له مزيلاً<sup>(١)</sup>. قبل، كعلم الحاكم [ أنه ]<sup>(٢)</sup> يُلبس عليه .  
وقال أيضاً: لا يعتبر في أداء الشهادة قوله: وأن الدَّين باق في ذمة الغريم إلى الآن ، بل يحكم  
الحاكم باستصحاب الحال إذا ثبت عنده سبق الحق إجماعاً .

وقال أيضاً ، فيمن بيده عقار ، فادعى رجل بمشئوت عند الحاكم أنه كان لجدّه إلى موته ، ثم لورثته ،  
ولم يثبت أنه مخلف عن موروثه : لا ينزع [ منه<sup>(٣)</sup> ] بذلك ؛ لأن أصلين تعارضاً ، وأسباب انتقاله أكثر من  
الإرث ، ولم تجر العادة بسكوتهم المدة الطويلة ، ولو فتح هذا لانتزع<sup>(٤)</sup> كثير من عقار الناس بهذه  
الطريق .

وقال ، فيمن بيده عقار ، فادعى آخر أنه كان ملكاً لأبيه ، فهل تسمع بغير بينة ؟ قال : لا تسمع  
بغير حجة<sup>(٥)</sup> شرعية ، أو إقرار من هو في يده ، أو تحت حكمه .

وقال في بينة شهدت له بملكه إلى حين وقفه ، وأقام الوارث بينة أن موروثه اشتراه من الواقف قبل  
وقفه : قُدِّمت بينة وارث ؛ لأن معها زيادة<sup>(٦)</sup> علم ، كتقديم<sup>(٧)</sup> من شهد بأنه ورثه من أبيه ، وآخر أنه  
باعه<sup>(٨)</sup> . انتهى .

( ومن ادَّعى عليه بشيء ، فأقرَّ ) المُدَّعى عليه ( بغيره ، لزمه ) أي لزم المُدَّعى عليه ما أقرَّ به  
للمُدَّعي عليه ، ( إذا صدَّقه المُقرُّ له ، والدَّعوى ) [ أي ]<sup>(٩)</sup> بما ادَّعاه المُدَّعي ( بحالها ) . نص عليه<sup>(١٠)</sup> .  
فللمدعي تحليفه ، وله إقامة البينة بدعواه .

(١) في (ف) : من يد . وما أثبتته من (ب) و (م) و (س) و (ز) ، والمصادر .

(٢) زيادة من (م) .

(٣) في (م) : عنه .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) في (ب) و (م) : إلا بحجة .

(٦) في (ب) و (م) : مزيد .

(٧) في (ف) و (م) و (س) : لتقديم . وما أثبتته من (ب) و (ز) . والمصادر .

(٨) انظر : الفروع ٤٦٢/٦ ، الإنصاف ٢٧٢/١١ ، ٢٧٣ ، الاختيارات الفقهية ٣٤١ ، مطالب أولي النهى  
٥٢١/٦ .

(٩) ساقط من (ب) و (م) .

(١٠) انظر : الفروع ٤٨٢/٦ ، الإنصاف ٢٦٢/١١ ، المبدع ٦٧/١٠ .

( وإن سأل ) مُدَّعٍ له بينة بدعواه ( إحلافه ) أي إحلاف ، المُدَّعَى عليه ( ولا يقيمها ) أي ولا يقيم بينته ، ( فحلف ) المُدَّعَى عليه ، ( كان له ) أي للمدعي ( إقامتها ) أي إقامة بينته - بعد قوله للمدَّعَى عليه : احلف ولا أقيمها - في الأصح من الوجهين<sup>(١)</sup> ؛ لأن البينة لا تبطل بالاستحلاف ، كما لو كانت غائبة عن البلد .

وإن كان للمدعي شاهد واحد بالمال ، عرّفه الحاكم أن له أن يحلف مع شاهده ، ويستحق<sup>(٢)</sup> .

فإن قال : لا أحلف ، و أرضى أنا بيمينه . استُحْلِفَ له ، فإذا حلف سقط الحق عنه<sup>(٣)</sup> .

فإن عاد المُدَّعَى بعدها ، وقال : أنا أحلف مع شاهدي . لم يُسْتَحْلَفْ ، ولم تُسمع<sup>(٤)</sup> منه<sup>(٥)</sup> .

قال في شرح المقنع : ذكره القاضي . وهو مذهب الشافعي ؛ لأن اليمين فَعْلُهُ وهو قادر عليها ، فأمكنه \* أن يسقطها ، بخلاف البينة .

[٢٧٤]

وإن عاد قبل أن يحلف المُدَّعَى عليه ، فبذل اليمين ، لم يكن له ذلك في هذا المجلس<sup>(٦)</sup> . انتهى .

فأما إن وجد المدعي شاهداً آخر ، فشهدا عند القاضي بحقه ، كملت بينته ، وقضى له بها<sup>(٧)</sup> .

( وإن قال ) المُدَّعَى : ( لي بينة ، وأريد يمينه . فإن كانت ) البينة ( حاضرة بالمجلس ، فليس له إلا إحداهما ) أي أن يقيم البينة ، أو تحليف خصمه ، في الأصح<sup>(٨)</sup> ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : "

(١) والوجه الثاني : ليس له ذلك ، لأنه قد أسقط حَقَّهُ من إقامتها .

قال في تصحيح الفروع ( ٤٨٣/٦ ) : والوجه الثاني : له إقامتها ... وهو الصواب . أهـ .

انظر هذين الوجهين في : المغني ٦٥/٩ ، الشرح الكبير ١٨٥/٦ ، الفروع مع تصحيحه ٤٨٣/٦ ، الإنصاف ٢٦٤/١١ ، المبدع ٦٨/١٠ .

(٢) انظر : المغني ٦٥/٩ ، الشرح الكبير ١٨٥/٦ .

(٣) انظر : المرجعين السابقين .

(٤) في (ب) و (م) : يسمع .

(٥) انظر : المرجعين السابقين .

(٦) الشرح الكبير ١٨٥/٦ .

(٧) انظر : المغني ١٦٣/٩ ، الشرح الكبير ١٨٦/٦ .

(٨) قال في الإنصاف ( ٢٦٣/١١ ) : وهو المذهب . أهـ .

والوجه الثاني : يملكهما ، فيحلفه ، ويقيم البينة بعده .

شاهدك أو يمينه ، ليس لك إلا ذلك " (١) . وأو للتخير بين شيئين ، فلا يكون له الجمع بينهما .

ولأنه أمكن فصل الخصومة بالبينة ، فلم يُشرع غيرها معها مع إرادة المدّعي إقامتها وحضورها ، كما لو لم يطلب يمينه ، ولأن اليمين بدل ، فلم يجب الجمع بينها وبين مُبدّلها ، كسائر الأبدال مع مُبدلاتها (٢) .

( وإلا ) أي وإن لم تكن البينة حاضرة بالجلس ، ( فله ذلك ) (٣) ؛ لقول عمر رضي الله تعالى عنه : " البينة الصادقة أحبُّ إليّ من اليمين الفاجرة " (٤) .

وظاهر هذه البينة الصدق ، ويلزم من صدقها فجور اليمين المتقدمة ، فيكون أولى .

ولأن كل حالة يجب [ عليه ] (٥) الحق فيها بإقراره ، يجب عليه البينة ، كما قبل اليمين (٦) .

( وإن سأل ) المدّعي ( ملازمته ) أي ملازمة المدّعي عليه ( حتى يقيمها ) أي يقيم بينته ، ( أجب ) إن كانت بينته بمحل يمكن إحضارها منه ( في المجلس ) ، في الأصح (٧) ؛ لأنه لا ضرر على المدعي عليه بذلك .

ولأن ذلك من ضرورة إقامة البينة ، فإنه لو لم يتمكن من ملازمته ، لذهب من مجلس الحاكم ، ولا يمكن إقامتها إلا بحضوره ، ولأنه لما تمكّن من إحضاره مجلس الحكم حتى يقيم البينة [ عليه ] (٨) ، تمكّن من ملازمته فيه حتى يحضر البينة .

---

= انظر : المغني ٩/٦٤ ، ٦٥ ، الشرح الكبير ٦/١٨٥ ، المحرر ٢/٢٠٩ ، الفروع ٦/٤٨٣ ، الإنصاف ١١/٢٦٣ ، ٢٦٤ ، المبدع ١٠/٦٨ .

(١) سبق تخريجه ص ٩٦٤ ، ٩٩٧ .

(٢) انظر : المغني ٩/٦٥ ، الشرح الكبير ٦/١٨٥ .

(٣) انظر : الكافي ٤/٤٦٢ ، المغني ٩/١٦٣ ، الشرح الكبير ٦/١٨٦ ، المحرر ٢/٢٠٩ ، الإنصاف ١١/٢٦٣ ، المبدع ١٠/٦٧ .

(٤) قال البيهقي : روي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وشريح القاضي رحمه الله . أه .

انظر : السنن الكبرى ( كتاب الشهادات ، باب : البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة ) ١٥/٢٣١ .

وقد ورد هذا الأثر في المغني ٩/١٦٣ ، والشرح الكبير ٦/١٨٦ ، والمبدع ١٠/٦٨ ، ٦٩ .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) انظر : المغني ٩/١٦٣ ، الشرح الكبير ٦/١٨٦ .

(٧) انظر : المغني ٩/١٦٣ ، الشرح الكبير ٦/١٨٦ ، الفروع ٦/٤٨٢ ، الإنصاف ١١/٢٦٢ .

(٨) ساقط من (م) .

وفارق البيئة البعيدة ، ومن لا يمكن حضورها ، فإن إلزامه الإقامة إلى حين حضورها يحتاج إلى حبس ، أو ما يقوم مقامه ، ولا سبيل إليه<sup>(١)</sup> .

( فإن لم يحضرها فيه ) أي يحضر المدعي البيئة في المجلس ، ( صرفه ) ، ولم يمكن له ملازمة<sup>(٢)</sup> خصمه . نص عليه أحمد<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لم يثبت له قبله حق يحبس<sup>(٤)</sup> به ، ولا يقيم به كفيلاً ، ولأن الحبس عذاب ، فلا يلزم معصوماً [ مالم ]<sup>(٥)</sup> يتوجه عليه حق ، ولو جاز ذلك ؛ لتمكن كل ظالم من حبس من شاء من الناس من غير حق .

( وإن سأها ) أي سأل المدعي ملازمة خصمه ( حتى يفرغ له الحاكم من شغله ، مع غيبة بيئة وبُعديها ) - بضم الباء - يعني<sup>(٦)</sup> ومع بُعديها ( أجيب ) ، في الأصح<sup>(٧)</sup> .

قال الميموني حكاية عن الإمام أحمد : لم أره يذهب في الملازمة إلى أن يعطّله<sup>(٨)</sup> من عمله ، ولم يمكن أحداً من عنت<sup>(٩)</sup> خصمه<sup>(١٠)</sup> .

( وإن سكت مُدَّعى عليه ) ، بأن لم يقر بالدعوى ولم ينكرها ، ( أو قال ) المُدَّعى عليه : ( لا أقر ولا أنكر . أو ) قال : ( لأعلم قدر حقه - ولا بيئة ) للمُدَّعي بما ادعاه - ( قال الحاكم ) للمُدَّعى عليه

(١) انظر : المغني ١٦٣/٩ ، الشرح الكبير ١٨٦/٦ .

(٢) في (م) : ملازمته .

(٣) انظر : المرجعين السابقين .

(٤) في (م) : يحبسه .

(٥) في (م) : لم .

(٦) في (م) : بمعنى .

(٧) والوجه الثاني : ليس له ذلك .

انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٨٢/٦ ، الإنصاف ٢٦٣/١١ .

(٨) في (ف) و (س) : يعطه . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٩) العنت : الوقوع في أمر شاق .

انظر : الصحاح ، مادة ( عنت ) ٢٥٩/١ .

(١٠) انظر : الفروع ٤٨٢/٦ ، ٤٨٣ ، الإنصاف ٢٦٣/١١ .

- في الأصح<sup>(١)</sup> - : ( إن أجبت ، وإلا جعلتك ناكلاً وقضيتُ عليك . ويسنُّ تكراره ثلاثاً )<sup>(٢)</sup> .

فإن أجاب ، وإلا جعله ناكلاً ، وحكم عليه ؛ لأنه [ ناكل ]<sup>(٣)</sup> عما توجه عليه الجواب فيه ، فيحكم عليه بالنكول عنه ، كالنكول عن اليمين<sup>(٤)</sup> .

( ولو قال ) المدَّعى عليه في جوابه للمدَّعي : ( إن ادَّعيت ألفاً برهن كذا لي بيدك ، أجبتك ) . أو قال : ( إن ادَّعيت هذا ) المبلغ ( ثمن كذا بعثنيه ولم أقبضه ، فنعم ، وإلا ) فإن [ ادعيتَه ]<sup>(٥)</sup> من غير ذلك ، ( فلاحق عليّ ) لك قبلي . ( فجواب صحيح )<sup>(٦)</sup> .

قال في شرح الخمر : لأنه مقر له على قيدٍ يجتز به عما سواه ، منكرأ له فيما سواه<sup>(٧)</sup> .

( لا إن قال ) المدَّعى عليه في جوابه : ( لي مخرجٌ مما ادعاه ) . فإنه لا يكون جواباً صحيحاً<sup>(٨)</sup> ؛ لأن الجواب أحد أمرين : إما إقراره ، أو إنكار ، وليس \* هذا واحداً منهما ؛ لأن<sup>(٩)</sup> المخرج من الدعوى أعلم<sup>[٢٧٤ب]</sup> من أن يكون له قبله شيء وقضاه أو أبرأه ، ومن أن يكون لاحق عليه وغير ذلك ، فلا يكون جواباً لذلك .

---

(١) وهو المذهب . قاله في المتمع ٢٢١/٦ ، والإنصاف ٢٦٤/١١ .

والوجه الثاني : يحبس حتى يجيب .

انظر: الهداية ١٢٩/٢ ، المحرر ٢٠٩/٢ ، المتمع ٢٢١/٦ ، الفروع ٤٨٣/٦ ، الإنصاف ٢٦٤/١١ ، المبدع ٦٩/١٠ .

(٢) انظر: الهداية ١٢٩/٢ ، الكافي ٤٦٥/٤ ، الشرح الكبير ١٨٦/٦ ، الإنصاف ٢٦٥/١١ ، المبدع ٦٩/١٠ .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) انظر : الهداية ١٢٩/٢ .

(٥) في (م) : ادعيت . بسقوط : الهاء .

(٦) انظر : الهداية ١٣٨/٢ ، المحرر ٢٠٩/٢ ، الفروع ٤٨٤/٦ ، الإنصاف ٢٦٥/١١ .

(٧) انظر : كشف القناع ٣٢٣٦/٩ .

(٨) انظر : الهداية ١٣٨/٢ ، الشرح الكبير ١٨٦/٦ ، المحرر ٢٠٩/٢ ، المتمع ٢٢١/٦ ، الفروع ٤٨٤/٦ ،

المبدع ٦٩/١٠ .

(٩) في (ب) و (م) : ولأن .

( وإن قال ) المدّعى عليه في جوابه : ( لي حساب أريد أن أنظر فيه ) . وسأل الإنظار ، أنظر ثلاثة أيام ، في الأصح<sup>(١)</sup> ، وللمدّعي ملازمته فيها ؛ لأن ما يدعيه ممكن ، فتكليفه الإقرار في الحال إلزام له بما لا [ يتحققه ]<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه يجوز أن يكون له حق لا يعلم به ويخاف أن يحلف<sup>(٣)</sup> عليه كاذباً ، وأن لا يكون عليه حق فيقر بما ليس عليه ، فوجب إنظاره قدرأ من الزمان لا ضرر على المدّعي في إنظاره إليه ، وهو ثلاثة أيام جمعاً بين الحقين .

( أو ) قال المدّعى عليه ( بعد ثبوت الدعوى ) عليه ( بينة : قضيته ) - أي قضيت المدّعى به - ولي بينة بقضائه .

( أو ) قال : ( أبرأني ) منه المدّعي ، ( ولي بينة به ) - أي بإبرائه - ( وسأل الإنظار ، لزم إنظاره ثلاثة أيام ) فقط<sup>(٤)</sup> ؛ لأن ما زاد على ذلك يكون تأخير الحق المستحق بلا ضرورة ؛ لأنه يدّعي محتملاً ، فلو ألزمناه بالحق في الحال لكان ذلك تضييعاً لحقه ، فوجب إنظاره قدرأ يمكنه فيه تحصيل شهوده ، وغالبه ثلاثة أيام ؛ لأن ما زاد على ذلك يكون تأخير الحق المستحق بلا ضرورة .

( وللمدّعي ملازمته ) زمن الإنظار ؛ لئلا يهرب ، ولا يؤخر الحق عن المدة التي أنظرها<sup>(٥)</sup> .

( ولا يُنظر إن قال : لي بينة تدفع دعواه ) . ذكره الأصحاب ، ولم يذكروا فيه خلافاً<sup>(٦)</sup> .

( فإن عجز ) المدّعى عليه [ عن بينة بالقضاء أو بالإبراء في المدة المنتظر فيها ، ( حلف المدّعي على نفي ما ادعاه ) المدّعى عليه ]<sup>(٧)</sup> من القضاء أو الإبراء ، ( واستحق ) ما ادّعى به<sup>(٨)</sup> .

(١) قال في الشرح الكبير (١٨٧/٦) : يُنظر ثلاثاً .... وهو الصحيح . أهد .

والوجه الثاني : لا يلزم المدّعي إنظاره .

انظر : الكافي ٤/٤٦٠ ، الشرح الكبير ١٨٧/٦ ، المحرر ٢/٢٠٩ ، الفروع ٦/٤٨٤ ، الإنصاف ١١/٢٦٥ ، المبدع ١٠/٦٩ .

(٢) في (م) : يتحقق . بسقوط : الهاء .

(٣) في (ف) و (س) : يحلفه . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٤) انظر : الهداية ٢/١٢٩ ، الكافي ٤/٤٦٣ ، الشرح الكبير ١٨٧/٦ ، المحرر ٢/٢٠٩ ، المتمع ٦/٢٢٢ ، الفروع ٦/٤٨٤ ، الإنصاف ١١/٢٦٦ ، المبدع ١٠/٧٠ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر : الفروع ٦/٤٨٤ ، الإنصاف ١١/٢٦٦ .

(٧) ساقط من (س) .

(٨) انظر : الهداية ٢/١٢٩ ، الشرح الكبير ١٨٧/٦ ، المحرر ٢/٢٠٩ ، المتمع ٦/٢٢٢ ، الفروع ٦/٤٨٤ ، الإنصاف ١١/٢٦٦ ، المبدع ١٠/٧٠ .



## فصل : [ من قدر على ماله المغصوب ]

( فصل : ومن غَصَبَه \* إنسان مَالاً جَهْرًا<sup>(١)</sup> ، أو كان عنده ) أي عند إنسان ( عين ماله ) أي عين [٢٧٨ب] مال غيره ، ( فله ) أي فللمغصوب منه ماله جهراً ( أخذ ) أي أن يأخذ ( قَدْر ) ماله ( المغصوب<sup>(٢)</sup> ) من مال الغاصب ( جهراً<sup>(٣)</sup> ) .

[ قال في الفروع : ذكره شيخنا ، وغيره<sup>(٤)</sup> . ]<sup>(٥)</sup> .

(و) [ لمالك العين التي عند غيره ، أن يأخذ ]<sup>(٦)</sup> ( عين ماله ) [ من هي عنده ]<sup>(٧)</sup> ، ( ولو قهراً<sup>(٨)</sup> ) .

قال في الفروع : ومن قدر على عين ماله أخذه قهراً .

زاد في الترغيب : ما لم يفض إلى فتنة<sup>(٩)</sup> . انتهى .

( لا أخذ قَدْر دَيْنِه ) ، أي لا مَنْ له في دَمَّة إنسان دَيْن أن يأخذ قَدْر دينه ( من مال مَدِينٍ تَعْدُرُ أخذ دينه منه بحاكم ، لحجده<sup>(١٠)</sup> أو غيره<sup>(١١)</sup> ) ، ككونه<sup>(١٢)</sup> من سكان البوادي التي<sup>(١٣)</sup> يتعذر إحضار الخصوم منها ، على الأصح<sup>(١٤)</sup> .

(١) الجَهْرُ : العلانية .

انظر لسان العرب ، مادة ( جهر ) ١٤٩/٤ .

(٢) في (ب) و (م) : المغصوب منه . بزيادة : منه .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ٣٧٢/٣٠ ، الفروع ٤٩٧/٦ ، الإنصاف ٣١١/١١ ، المبدع ٩٨/١٠ .

(٤) الفروع ٤٩٧/٦ .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) ساقط من (م) .

(٨) انظر : الإنصاف ٣١١/١١ ، المبدع ٩٨/١٠ .

(٩) الفروع ٤٩٧/٦ .

(١٠) في (ف) و (س) : أو بحجة . وفي (م) : فحجده . وفي (ز) : بجحد . وما أثبتته من (ب) .

(١١) في (س) : بغيره .

(١٢) في (ف) : لكونه . وما أثبتته من بقية النسخ .

(١٣) في (س) : الذي .

(١٤) والرواية الثانية : يجوز له ذلك والحال ماذكر .

وسترد هذه الرواية قريباً .

( فإن نكل ) عن اليمين على ذلك ، ( حُكِمَ عليه ) بنكوله ، ( وصُرِفَ ) ؛ لأنه منكر وجبت عليه  
اليمين فنكل عنها ، فحكم عليه بالنكول ، كما لو كان مدَّعي عليه ابتداء <sup>(١)</sup> .

( هذا ) كله يعني قبول البينة إن أحضرها ، والقضاء بنكول المدَّعي ، وغير ذلك مما تقدم ذكره <sup>(٢)</sup> ،  
(إن <sup>(٣)</sup> لم يكن ) المدَّعي عليه ( أنكر سبب الحق ) ابتداء ، ( فأما إن أنكره ، ثم ثبت ، فادعى قضاء ، أو )  
ادعى ( إبراء ) صدر من المدَّعي ( سابقاً على ) زمن ( إنكاره ) أي إنكار المدَّعي عليه ، ( لم يُقبل ) ما يدَّعيه  
من ذلك <sup>(٤)</sup> ؛ كما لو ادعى عليه ألفاً [ من ] <sup>(٥)</sup> قرض ، فيقول : ما اقترضت منه شيئاً . أو من ثمن مبيع  
فيقول : ما اشتريت منه شيئاً . ثم ثبت أنه اقترض أو اشترى ببينة ، أو إقرار ، فيقول : [ قضيته ] <sup>(٦)</sup> من  
قبل هذا الوقت ، أو أبرأني من قبل هذا الوقت .

فإنه لا يقبل منه ذلك ، ( وإن أقام به بينة ) ، على الأصح <sup>(٧)</sup> . نص عليه <sup>(٨)</sup> ، لأن القضاء أو الإبرار  
لا يكون إلا عن حق سابق <sup>(٩)</sup> ، فإنكار الحق يقتضي نفي القضاء ، أو الإبراء منه ، فيكون مكذباً لدعواه ، فلا  
تسمع لذلك .

واحتز <sup>(١٠)</sup> بقوله : سابقاً على إنكاره . كما <sup>(١١)</sup> لو ادعى قضاءً أو إبراءً بعد إنكاره ، فإنه تسمع  
دعواه بذلك ، وتُقبل بينته ؛ لأن قضاءً بعد إنكاره ، كالإقرار به ، فيكون قاضياً لما هو مقرُّ به ، فتسمع  
دعواه به ، كغير المنكر ، وإبراء المدَّعي بعد الإنكار ، إقرار بعدم استحقاقه لذلك ، فلا تنافي بين إنكاره  
وإبراء المدَّعي ، فتسمع البينة بذلك .

---

(١) انظر : المحرر ٢/٢٠٩ ، الفروع ٦/٤٨٤ ، الإنصاف ١١/٢٦٦ ، المبدع ١٠/٧٠ .

(٢) في (م) : ذكره ولائينة لمدعيها . بزيادة : ولائينة لمدعيها .

(٣) في (م) : بأن .

(٤) انظر : المحرر ٢/٢٠٩ ، الفروع ٦/٤٨٤ ، الإنصاف ١١/٢٦٦ ، المبدع ١٠/٧٠ .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) في (م) : قضيت . بسقوط : الهاء .

(٧) قال في الإنصاف (١١/٢٦٦) : وقيل : تسمع البينة . أهـ .

انظر : المحرر ٢/٢١٠ ، الفروع ٦/٤٨٤ ، الإنصاف ١١/٢٦٦ ، المبدع ١٠/٧٠ .

(٨) انظر : المحرر ٢/٢١٠ ، الإنصاف ١١/٢٦٦ ، المبدع ١٠/٧٠ .

(٩) في (س) : ثابت .

(١٠) في (م) : ولو احتز . بزيادة : لو .

(١١) في (م) : عما .

( وإن قال مدَّعى عليه يعين ) ، مجيباً لمدَّعيها : ( كانت بيدك ) أمس ، ( أو ) قال له : كانت ( لك ) أمس . ( لزمه ) أي لزم المدَّعى عليه ( إثبات سبب زوال يده<sup>(١)</sup> )<sup>(٢)</sup> أي يد المدَّعي عن العين المدَّعى بها ؛ لأن الأصل بقاء اليد ، أو بقاء الملك .

فإن عجز عن إثبات سبب زوال اليد ، حلف المدَّعي أن العين باقية في ملكه لم تخرج عنه بوجه ، وأخذها .

---

(١) في (م) : انتقال يده . بزيادة : انتقال .

(٢) انظر : الفروع ٤٦٢/٦ ، ٤٦٣ ، الإنصاف ٢٧٥/١١ .

## [ فصل : إذا أقر بالعين لغير المدعي ]

( فصل : ومن ادعى عليه عيناً بيده ) ، ولا يثبت له مدعيها ، ( فأقر ) المدعى عليه ( بها ) أي [ بالعين ]<sup>(١)</sup> المدعى بها ( لحاضر مكلف ) غير المدعي ، ( جعل ) المقر له بها ( الخصم فيها ) ؛ لأن من بيده العين اعترف أن يده نائبة عن يد من أقر له بها ، وإقرار الإنسان بما في يده لغيره إقرار صحيح<sup>(٢)</sup> .  
( وحلف مدعى عليه ) أنها ليست للمدعي - [ إن صدقه المقر له ، وإلا فلا ؛ لعدم التفويت ]<sup>(٣)</sup> -  
- في الأصح<sup>(٤)</sup> .

( فإن نكل ) المدعى عليه عن اليمين ، ( أخذ منه ) أي أخذ المدعي منه ( بدلها )<sup>(٥)</sup> ، كما لو أقر للمدعي بها بعد أن أقر بها لغيره \* ، فإن من قال : هذه<sup>(٦)</sup> العين لزيد . ثم قال : هي لعمرو . فإنها تدفع<sup>[٢٧٥]</sup> لزيد ، ويغرم قيمتها لعمرو<sup>(٧)</sup> .

ومن لزمه العزم مع الإقرار ، لزمه اليمين مع الإنكار<sup>(٨)</sup> .  
فعلى هذا<sup>(٩)</sup> ، إن نكل عن اليمين مع طلبها ، أخذ منه مع النكول<sup>(١٠)</sup> بدلها<sup>(١١)</sup> .

(١) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) انظر : الهداية ١٣٨/٢ ، الكافي ٤٩٣/٤ ، المغني ٢١٦/٩ ، الشرح الكبير ١٨٧/٦ ، المحرر ٢١٩/٢ ، المتع ٢٢٢/٦ ، الفروع ٥٢٢/٦ ، المبدع ٧٠/١٠ .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) قال في الإنصاف (٢٦٧/١١) : وهو المذهب . أهـ .

والوجه الثاني : لا يحلف ؛ لأن الخصومة انتقلت إلى غيره .

انظر : الكافي ٤٩٢/٤ ، المغني ٢١٦/٩ ، الشرح الكبير ١٨٧/٦ ، المحرر ٢١٩/٢ ، الفروع ٥٢٢/٦ ، الإنصاف ٢٦٧/١١ ، المبدع ٧١/١٠ .

(٥) انظر : الكافي ٤٩٣/٤ ، الإنصاف ٢٦٧/١١ ، المبدع ٧١/١٠ .

(٦) في (م) : إن هذه . بزيادة : إن .

(٧) انظر : الكافي ٤٩٣/٤ ، المغني ٢١٦/٩ ، الشرح الكبير ١٨٧/٦ ، المبدع ٧١/١٠ .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

(٩) أي الوجه الأول ، وهو المذهب .

(١٠) في (ف) و (س) : التكرار . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١١) انظر : الكافي ٤٩٣/٤ ، الإنصاف ٢٦٧/١١ ، المبدع ٧١/١٠ .

( ثم إن صدقه المقر له ) أي [ صدق ] <sup>(١)</sup> المقر له المقر أن العين ملكه ، ( فهو ) أي فالمقر له ( كأحد مدعين على ثالث ، أقر له الثالث <sup>(٢)</sup> . على ما يأتي ) في باب الدعاوى والبيّنات <sup>(٣)</sup> .

( وإن قال ) مدعى عليه [ عيناً ] <sup>(٤)</sup> في يده : ( ليست لي ، ولا أعلم لمن هي ؟ ) - [ وجُهِلت ] <sup>(٥)</sup> لمن هي ؟ سُلِّمتَ لمدّع - ( أو قال ذلك المقر له ) ، بأن أقر المدعى عليه بالعين لإنسان ، فقال المقر [ له ] <sup>(٦)</sup> : ليست لي ، ولا أعلم لمن هي ؟ ( وجُهِل لمن هي ؟ سُلِّمتَ لمدّع ) ، في الأصح <sup>(٧)</sup> ؛ لأنه يدّعيها ، ولا منازع له فيها ، ولأن من هي في يده لو ادعاها ، ثم نكل ، قضينا له بها ، فمع عدم ادعائه لها <sup>(٨)</sup> أولى .

( فإن كانا ) أي [ كانا ] <sup>(٩)</sup> مدعيها ( [ اثنتين ] <sup>(١٠)</sup> ، اقترعا عليها ) ، في الأصح <sup>(١١)</sup> ، فمن خرجت له القرعة أخذها <sup>(١٢)</sup> ، [ وحلف لصاحبه ] <sup>(١٣)</sup> .

( وإن عاد ) [ المقر ] <sup>(١٤)</sup> ( ادّعاها ) [ أي العين ( لنفسه ، أو ) ادّعاها ( لثالث ) - ] في

---

(١) زيادة من (ب) و (م) .

(٢) انظر : المحرر ٢/٢١٩ ، الفروع ٦/٥٢٢ ، المبدع ١٠/٧١ .

(٣) انظر : باب الدعاوى والبيّنات ص ١١٢٦ .

(٤) في (ف) و (ز) : عين . وساقط من (س) . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٥) في (ب) : وجهل . بسقوط : التاء .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) والوجه الثاني : لا تسلم إليه إلا بيينة ، لأن المدعى لا يد له ، ولا بيينة .

قال في الشرح الكبير (٨٧/٦) : والأوّل أصح . أهد .

انظر : المغني ٩/٢١٧ ، الشرح الكبير ٦/١٨٧ ، المحرر ٢/٢١٩ ، الفروع ٦/٥٢٢ ، الإنصاف

١١/٢٦٧، ٢٦٨ ، المبدع ١٠/٧١، ٧٢ .

(٨) في (م) : بها .

(٩) في (ب) و (م) : كان . بسقوط : الألف .

(١٠) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١١) انظر : الهداية ٢/١٣٩ ، المحرر ٢/٢١٩ ، الإنصاف ١١/٢٦٧ ، المبدع ١٠/٧٢ .

(١٢) في (ب) : زيادة : أولاً لم يقبل . وترد هذه الزيادة قريباً .

(١٣) ساقط من (ب) و (م) .

(١٤) زيادة من (ب) و (م) .

الأصح<sup>(١)</sup> [٢] غير المدّعي [ وغير [ <sup>(٣)</sup> المقر له [ أولاً - لم تقبل<sup>(٤)</sup> ] <sup>(٥)</sup> .

(أو [ <sup>(٦)</sup> عاد المقر له أولاً إلى دعواه - ولو قبل ذلك ) أي قبل أن يدعيها المقر لنفسه ، في  
الأصح<sup>(٧)</sup> - ( لم يقبل ) <sup>(٨)</sup> .

مثال ذلك<sup>(٩)</sup> : لو ادعى زيد داراً بيد عمرو ، فقال عمرو : الدار ليكر . وبكر حاضر مكلف ، صار  
بكر هو الخصم في الدار ، وصاحب اليد [ عليها ] <sup>(١٠)</sup> ؛ لأن عمراً<sup>(١١)</sup> اعترف أن يده نائبة عن [ يد ] <sup>(١٢)</sup>  
بكر ، وإقرار الإنسان بما في يده [ إقرار ] <sup>(١٣)</sup> صحيح ، فيصير<sup>(١٤)</sup> خصماً للمدّعي .

وحلف عمرو لزيد أنها ليست له ، حيث لا بينة لزيد ، فإن نكل عمرو عن اليمين ، أخذ منه زيد  
بدلها ؛ لأنه لو أقر له بها لزمه<sup>(١٥)</sup> ، كما لو قال : هذه العين لزيد . ثم قال : هي لعمرو . فإنها<sup>(١٦)</sup> تدفع إلى  
زيد ، ويغرم قيمتها لعمرو .

(١) انظر : الفروع ٥٢٢/٦ ، الإنصاف ٢٦٨/١١ .

(٢) ساقط من (ب) و (م) .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) انظر : المغني ٢١٧/٩ ، الشرح الكبير ١٨٨/٦ ، الفروع ٥٢٢/٦ ، الإنصاف ٢٦٨/١١ .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) ساقط من (س) .

(٧) والوجه الثاني : يقبل .

انظر : الفروع مع تصحيحه ٥٢٢/٦ .

(٨) انظر : الفروع ٥٢٢/٦ ، الإنصاف ٢٦٩/١١ .

(٩) سيورد أمثلة لكل المسائل السابقة في هذا الفصل حسب ترتيبها ، ولأن الخلاف فيها ، والمصادر نفسها ،  
فلا داعي لتكرارها .

(١٠) ساقط من (س) .

(١١) في (ف) و (م) : عمرو . وفي (س) : عمرو . وما أثبتته من (ب) و (ز) .

(١٢) ساقط من (م) .

(١٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١٤) في (م) : فيكون .

(١٥) في (م) : لزمته .

(١٦) في (ب) : فإنه .

ومن لزمه الغرم مع الإقرار ، لزمه<sup>(١)</sup> اليمين مع الإنكار<sup>(٢)</sup> .

فعلى هذا إن نكل عن اليمين مع طلبها ، أخذ منه بدلها . ثم إن صدّق بكر عمرأ<sup>(٣)</sup> على إقراره له بالدار ، فإن بكراً يكون كأحد مدّعين على ثالث بعين ، فأقرّ له الثالث دون رفيقه بالعين . على ما يأتي في باب الدعاوى والبيّنات<sup>(٤)</sup> .

وإن كان عمرو قال في جواب دعوى<sup>(٥)</sup> زيد [ عليه بالدار ]<sup>(٦)</sup> : ليست لي ، ولا أعلم لمن هي ؟ أو قال ذلك بكر المقرّ له وجّهل لمن هي ، سلّمت لزيد - في الأصح - بلا بينة ؛ لأنه لا منازع له فيها ، ولأن عمرأ<sup>(٧)</sup> لو ادّعاها<sup>(٨)</sup> لنفسه ، ثم أقرّ بها لزيد ، قضى لزيد بها ، فمع ادعاء عمرو أولى . فلو كان مع زيد في هذه الصورة مدّع آخر ، اقترعا على الدار ، فمن خرجت له القرعة أخذها ، [ وحلف لصاحبه ]<sup>(٩)</sup> .

وإن عاد عمرو بعد ذلك ادّعى<sup>(١٠)</sup> الدار لنفسه ، أو ادّعاها<sup>(١١)</sup> لثالث ، وهو غير من أقرّ له أولاً ، لم يقبل منه [ ذلك ]<sup>(١٢)</sup> ؛ لأنه مكذب لهذه الدعوى أو الإقرار ، بقوله : هي لفلان . أو بقوله : ليست لي ، ولا أعلم لمن هي ؟ ؛ لأن ذلك نفي لها عن نفسه وعن غيره ، فلا يسمع منه خلافه .

ولو عاد بكر فادّعاها لنفسه بعد أن قال : ليست لي ، ولا أعلم لمن هي ؟ لم تقبل دعواه ، ولو كانت قبل أن يدعيها المقر لنفسه ، في الأصح ؛ لأن ذلك فيه تكذيب لنفسه بقوله : ليست لي .

(١) في (م) : لزمته .

(٢) انظر : المغني ٢١٦/٩ ، الشرح الكبير ١٨٧/٦ .

(٣) في (ف) و (م) و (س) : عمروأ . وما أثبتته من (ب) .

(٤) انظر : فصل : أن تكون العين بيد ثالث ص ١١٥٨ .

(٥) في (ف) و (س) : دعوى جواب . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) في (ف) و (م) و (س) : عمروأ وما أثبتته من (ب) و (ز) .

(٨) في (م) : ادعى .

(٩) ساقط من (ب) و (م) .

(١٠) في (م) و (س) : ادعا .

(١١) في (م) : ادعاها .

(١٢) في (م) : ذ . بسقوط : اللام والكاف .

( وإن أقرَّ المدَّعى عليه ( بها ) أي بالعين المدعي بها ( لغائب ) عن البلد ، ( أو غير مكلف ) يعني أو أقر بها لصي<sup>(١)</sup> أو مجنون ، ( وللمدَّعي بينة ) تشهد له بأنها ملكه ، ( فهي ) أي العين<sup>(٢)</sup> المدعى بها ( له ) بينة - لأن جانبه قد ترجح بالبينة - ( بلا يمين ) ، في الأصح<sup>(٣)</sup> ؛ لأن البينة وحدها كافية ، لخبر : "البينة على المدعي ، واليمين على من أنكر"<sup>(٤)</sup> .

(١) في (ب) : لصغر . وفي (م) : لصغير .

(٢) في (ب) و (م) : فالعين .

(٣) والوجه الثاني : يحلف مع البينة .

انظر : الهداية ١٣٨/٢ ، المحرر ٢١٩/٢ ، المتمتع ٢٢٤/٦ ، الفروع ٥٢٣/٦ ، الإنصاف ٢٦٩/١١ ، المبدع ٧٢/١٠ .

(٤) أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " البينة على من ادَّعى ، واليمين على من أنكر ، إلا في القسامة .. " .

في الدارقطني ( كتاب الحدود والديات ) ( ٣١٦٦ ) ٨٨/٣ .

وفي البيهقي ( كتاب القسامة ، باب : أصل القسامة والبداية فيها .. ) ( ١٦٩١٢ ) ٢١٦/١٢ .

وفي التمهيد لابن عبد البر ٢٣/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

وقال : في إسناده لين . أهـ .

وأخرجه الدارقطني بلفظه السابق ، عن أبي هريرة ( كتاب الحدود والديات ، وكتاب في الأقضية والأحكام )

( ٣١٦٥ ، ٤٤٦١ ) ٨٨ ، ٨٧/٣ ، ١٣٩/٤ .

وقال عنه الحافظ في التلخيص الحبير ( ١٣٤٦/٤ ) : وهو ضعيف . أهـ .

وأخرجه البيهقي عن ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لو يُعطى الناس بدعواهم لادعى

رجالٌ أموال قوم ودماءهم ، ولكن البينة على المدَّعي ، واليمين على من أنكر " .

في البيهقي ( كتاب الدعوى والبيانات ، باب : البينة على المدَّعي واليمين على المدَّعى عليه ) ( ٢١٨٠٥ )

٣٩٣/١٥ .

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ( ٣٩١/٣٥ ) : وأما الحديث المشهور في ألسنة الفقهاء " البينة على من

ادعى ، واليمين على من أنكر " . فهذا قد روي أيضاً ، لكن ليس إسناده في الصحة والشهرة مثل غيره ،

ولا رواه عامة أهل السنن المشهورة . أهـ .

وانظر ماتقدم - ص ١٠٠٦ - في الصحيحين : " اليمين على المدعى عليه " .



( وإلا ) \* أي وإن لم يكن للمدعي بينة ، ( فأقام المدعى عليه بينة أنها ) أي العين المدعى بها ( لمن [٢٧٥ب] سماه )<sup>(١)</sup> المدعى عليه ، ( لم يحلف )<sup>(٢)</sup> .

وتسمع بينة المدعى عليه أنها لمن سماه ؛ لزوال التهمة ، وسقوط اليمين عنه<sup>(٣)</sup> .

ولا يقضى بها ؛ لأن البينة للغائب ، والغائب لم يدعها هو ولا وكيله<sup>(٤)</sup> .

( وإلا ) أي وإن لم يُقم المدعى عليه بينة أن العين لمن سماه ، ( استخلف ) المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليم العين إلى المدعي ، وأقرت العين بيده ؛ لأن المدعي اندفعت دعواه باليمين<sup>(٥)</sup> .

( فإن نكل ) المدعى عليه عن هذه اليمين ، ( غرم بدنها ) أي بدل العين المدعى بها - وبدنها مثلها إن كانت مثلية ، وقيمتها إن كانت متقومة - ( المدع<sup>(٦)</sup> ) .

( فإن كانا ) أي كان مدعيها ( اثنين ) كل واحد منهما يدعي جميعها ، ( فـ ) على الناكل ( بدلان ) هما ، لكل واحد بدل<sup>(٧)</sup> .

( وإن أقر ) المدعى عليه ( بها ) أي بالعين المدعى بها ( لجهول ) ، كما لو قال : هي لإنسان لا اسميه ، أو لإنسان لا أعرفه . ( قال ) [ له ]<sup>(٨)</sup> ( حاكم عرفه ، وإلا جعلتك ناكلاً ) [ أي تمتعاً ]<sup>(٩)</sup> ، ( وقضيتُ عليك )<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في (س) : سماها .

(٢) انظر : الهداية ١٣٨/٢ ، ١٣٩ ، المحرر ٢/٢١٩ ، المتع ٦/٢٢٥ .

(٣) انظر : المغني ٩/٢١٧ ، الشرح الكبير ٦/١٨٨ ، شرح الزركشي ٤/٥٣٧ ، الفروع ٦/٥٢٣ ، الإنصاف ١١/٢٧٠ ، المبدع ١٠/٧٣ .

(٤) انظر : المغني ٩/٢١٧ ، الشرح الكبير ٦/١٨٨ ، شرح الزركشي ٤/٥٣٧ ، المبدع ١٠/٧٣ .

(٥) انظر : الهداية ١٣٨/٢ ، المحرر ٢/٢١٩ ، المتع ٦/٢٢٥ ، الفروع ٦/٥٢٣ ، الإنصاف ١١/٢٧٠ ، ٢٦٩/٢٧٠ ، المبدع ١٠/٧٢ .

(٦) انظر : المحرر ٢/٢١٩ ، الفروع ٦/٥٢٣ ، الإنصاف ١١/٢٧٠ ، المبدع ١٠/٧٣ .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) ساقط من (ب) و (م) .

(١٠) انظر : الكافي ٤/٤٩٤ ، المغني ٩/٢١٧ ، الشرح الكبير ٦/١٨٨ ، المتع ٦/٢٢٥ ، المبدع ١٠/٧٣ .

لأن الإقرار بها مجهول عدول عن الجواب ؛ لأنه يجعل الخصم غير معيّن ، فيقال له : إما أن تعيّن المقرّ له لتنتقل<sup>(١)</sup> الخصومة إليه ، أو [ تدّعيها ]<sup>(٢)</sup> لنفسك لتكون الخصومة معك ، أو تقرّ بها للمدعي؛ لتدفع<sup>(٣)</sup> الخصومة عنك .

فإن عين المجهول ، وإلا قضى عليه بها .

( فإن عاد ادعاها لنفسه ، لم يُقبل ) منه ذلك<sup>(٤)</sup>، في الأصح<sup>(٥)</sup>؛ لأن ظاهر جوابه أوّلًا أنها لغيره ، فلا تقبل منه دعواها لنفسه ؛ لمخالفته لدعواه الأولى .

---

(١) في (ب) : لتنتقل . وفي (م) : فتنتقل .

(٢) في (م) : تدعها . بسقوط : الياء .

(٣) في (ب) و (م) : لتدفع .

(٤) في (م) : ذلك منه .

(٥) والوجه الثاني : يقبل قوله .

قال في المبدع (٧٣/١٠) : فإن عاد ادعاها لنفسه ، لم تسمع ، في الأشهر . أهـ .

انظر : الفروع مع تصحيحه ٥٢٣/٦ ، الإنصاف ٢٧١، ٢٧٠/١١ ، المبدع ٧٣/١٠ ، التنقيح ٣٠٤ ، الإقناع ٣٩٧/٤ ، التوضيح ٤٥٢ .

## [ فصل : الدعوى على الغائب ]

( فصل : من <sup>(١)</sup> ادعى على غائب ) عن البلد ( مسافة قصر <sup>(٢)</sup> بغير عمله ) أي عمل القاضي المدعى عنده ، ( أو ) على ( مستتر إما بالبلد أو بدون مسافة قصر ، أو ) على ( ميت ، أو ) على ( غير مكلف ، وله بينة ، سمعت ، وحكم بها ) ، إذا كملت الشروط <sup>(٣)</sup> .

[ وبهذا ] <sup>(٤)</sup> قال مالك <sup>(٥)</sup> ، والشافعي <sup>(٦)</sup> .

وكان شريح لا يرى القضاء على الغائب <sup>(٧)</sup> .

وعن أحمد مثله <sup>(٨)</sup> .

وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه <sup>(٩)</sup> .

واحتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال لعلي : " إذا تقاضى إليك رجلان ، فلا

---

(١) في (م) : ومن .

(٢) قال في المغني ( ١٦٢/٢ ، ١٦٣ ) : مذهب أبي عبد الله : أن القصر لا يجوز في أقل من ستة عشر فرسخاً ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، فيكون ثمانية وأربعين ميلاً .

قال القاضي : والميل اثنا عشر الف قدم ، وذلك مسيرة يومين قاصدين . أ هـ .

(٣) انظر : الهداية ١٢٩/٢ ، الكافي ٤٦٦/٤ ، المغني ٧٨/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٠/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٩ ، المحرر ٢١٠/٢ ، المتع ٢٣٧/٦ ، الفروع ٤٨٤/٦ ، الإنصاف ٢٩٨/١١ ، المبدع ٨٩/١٠ ، ٩٠ .

(٤) في (س) : بهذا . بسقوط : الواو .

(٥) انظر : المدونة ٧٧/٤ ، ٩٤ ، الكافي ٩٣١/٢ ، تبصرة الحكام ٧٦/١ ، ٧٧ ، المعونة ١٥١٢/٣ .

(٦) انظر : الأم ٢٣٠/٦ ، مغني المحتاج ٤٠٦/٤ .

(٧) ذكره وكيع في أخبار القضاء ٢٨٩/٢ .

(٨) انظر : الكافي ٤٦٦/٤ ، المغني ٧٨/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٠/٦ ، شرح الزركشي ٤٦٣/٤ ، الفروع ٤٨٥/٦ ، الإنصاف ٢٩٨/١١ .

(٩) انظر : المبسوط ٣٩/١٧ ، شرح فتح القدير ٣٠٨/٧ ، حاشية ابن عابدين ٤٠٩/٥ .

تقضى للأول<sup>(١)</sup> حتى تسمع<sup>(٢)</sup> كلام الآخر ، فإنك تدري<sup>(٣)</sup> بما تقضي<sup>(٤)</sup> . قال الترمذي : هذا<sup>(٥)</sup> حديث حسن .

ولأنه قضاء لأحد الخصمين وحده ، فلم يُجْز ، كما لو كان الآخر في البلد ، ولأنه يجوز أن يكون للغائب ما يُبطل البينة ، ويقدر فيه ، فلم يُجْز الحكم عليه<sup>(٦)</sup> .

ولنا<sup>(٧)</sup> : " أن هُنداً<sup>(٨)</sup> قالت : يارسول الله ، إن أبا سفيان<sup>(٩)</sup> رجل شحيح ، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي ؟ قال : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف<sup>(١٠)</sup> " . متفق عليه .

فقضى لها ، ولم يكن أبو سفيان<sup>(١١)</sup> حاضراً .

ولأن هذا المدعي له بينة عادلة ، فجاز الحكم بها ، كما لو كان الخصم حاضراً .

---

(١) في (ف) و (س) و (ز) : فلا تقضي الأول . ومأثبه من (ب) و (م) ، والترمذي .

(٢) في (ف) و (ب) و (س) و (ز) : يسمع . وما أثبه من (م) ، والترمذي .

(٣) في (ف) و (ز) : لاتدري . وما أثبه من (ب) و (س) . وفي الترمذي " فسوف تدري كيف تقضي " .

(٤) أخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب : ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما ) ( ١٣٣١ ) ٦١٨/٣ .

(٥) في (م) : وهذا .

(٦) انظر : المغني ٧٨/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٠/٦ .

(٧) انظر : المرجعين السابقين .

(٨) هي : هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشية .

أم معاوية بن أبي سفيان ، أسلمت عام الفتح ، بعد إسلام زوجها أبي سفيان ، وتوفيت في خلافة عمر بن الخطاب ، رضي الله عنهم أجمعين .

انظر : أسد الغابة ٤١٦/٥ ، الاستيعاب ٤٧٤/٤ ، الإصابة ٣٤٦/٨ .

(٩) في (م) : سفين .

وأبو سفيان هو : صخر بن حرب . وقد تقدّمت ترجمته ص ٦٧٩ .

(١٠) أخرجه البخاري ( كتاب البيوع ، باب : من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم ، في كتاب

النفقات ، باب : إذا لم ينفق الرجل ، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ... ) ( ٢٢١١ ، ٥٣٦٤ ) ٦٥٠/٢ ،

١٧٢٨/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأقضية ، باب : قضية هند ) ( ١٧١٤ ) ١٣٣٨/٣ .

(١١) في (م) : أبا سفين .

وبهذا أفتى<sup>(١)</sup> أبو حنيفة في سماع البينة دون الحكم<sup>(٢)</sup>.

ولأن ما تأخر عن سؤال المدعي إذا كان حاضراً ، يُقدَّم عليه إذا كان غائباً ، كسماع<sup>(٣)</sup> البينة .

وأما حديثهم<sup>(٤)</sup> ، فنقول به : إذا تقاضى<sup>(٥)</sup> إليه رجلان ، لم يجوز الحكم قبل سماع كلامهما ، وهذا يقتضي أن يكونا حاضرين ، ويفارق الحاضر الغائب ، فإن البينة لا تسمع على حاضر إلا بحضوره ، والغائب بخلافه<sup>(٦)</sup> .

وأما تقييد الغيبة بمسافة القصر ، فإنها التي ينبني عليها الأحكام<sup>(٧)</sup>(٨) .

وأما اعتبار كونه بغير عمل القاضي ، فإنه إذا كان بعمله أحضره ؛ ليكون الحكم عليه مع حضوره .

وأما كون البينة تسمع على المستتر في البلد ، ويحكم عليه بمقتضاها ؛ فلأنه متعذر الحضور ، أشبه الغائب بل أولى ، فإن الغائب معذور ولا عذر للمستتر . نص عليه أحمد في رواية [ حرب<sup>(٩)</sup> ]<sup>(١٠)</sup> .

\* وروى حرب ، بإسناده عن أبي موسى قال : " كان الخصمان إذا اختصما إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم فأنفذ<sup>(١١)</sup> الموعد<sup>(١٢)</sup> ، فوقى أحدهما ، و<sup>(١٣)</sup> لم يوف الآخر ، قضى للذي وقى<sup>(١٤)</sup> " . [٢٧٦]

(١) في (ب) و (م) : وقد وافق .

(٢) انظر : المبسوط ٣٩/١٧ ، المغني ٧٩/٩ .

(٣) في (ف) و (س) : لسماع . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعلي ، وقد تقدم قريباً .

(٥) في (م) : تقاضا .

(٦) انظر : المغني ٧٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٠/٦ .

(٧) في (م) : الحكم .

(٨) انظر : الكافي ٤٦٧/٤ ، الشرح الكبير ٢٠١/٦ .

(٩) انظر : الشرح الكبير ٢٠١/٦ .

(١٠) ساقط من (ب) .

(١١) في (م) : فما نفذ .

(١٢) في (م) : الوعد .

(١٣) في (م) : أو .

(١٤) لم أقف عليه .

وقد استشهد به في الشرح الكبير ٢٠١/٦ .

ولأنه لو لم يحكم على المستتر ، لجعل الاستتار وسيلة إلى تضييع الحقوق<sup>(١)</sup> .

وأما كون الميت كالغائب بل أولى ؛ [ فلأن<sup>(٢)</sup> الغائب قد يحضر ، بخلاف الميت<sup>(٣)</sup> .

قال الشاعر<sup>(٤)</sup> :

وكلُّ ذي غَيْبَةٍ يُؤُوبُ<sup>(٥)</sup>      وغائبُ الموتِ لا يُؤُوبُ .

وكذا الصبي والمجنون المدعى عليهما يجوز سماع البينة عليهما ، والحكم بها عليهما<sup>(٦)</sup> ؛ لأن كل واحد منهما لا يعبر عن نفسه ، فهو كالغائب<sup>(٧)</sup> .

ولا يصح الحكم على الغائب فيما لا يقبل فيه كتاب القاضي [ إلى القاضي<sup>(٨)</sup> ]<sup>(٩)</sup> .

وإلى ذلك أشير بقوله : ( لافي حق لله تعالى ) سبحانه<sup>(١٠)</sup> ، ( فيقضى في سرقة ) ثبتت على غائب ( بغرم ) - أي [ بالمال<sup>(١١)</sup> ] المسروق - ( فقط ) ، يعني دون القطع<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) انظر : الكافي ٤/٤٦٧ .

(٢) في (ب) و (م) : لأن . بسقوط : الفاء .

(٣) انظر : الشرح الكبير ٦/٢٠١ .

(٤) وهو الشاعر : عبيد بن الأبرص ، قاله ضمن معلقته المشهورة .

انظر : جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ٢٢٧ ، شرح القصائد العشر للبريزي ٣٢٦

(٥) الأوبُ : الرجوع . آب إلى الشيء : رجَعَ ، يُؤُوبُ أوباً .

انظر : لسان العرب ، مادة ( أوب ) ١/٢١٧ .

(٦) في (ب) و (م) : عليهما بها .

(٧) انظر : الشرح الكبير ٦/٢٠١ .

(٨) يُقبل كتاب القاضي إلى القاضي في كل حق لآدمي ، ولا يقبل في حد لله تعالى ، كما سيأتي بيانه ص

١٠٥٤، ١٠٥٥ .

(٩) ساقط من (ب) و (م) .

(١٠) في (م) : إلا في حق الله سبحانه وتعالى .

(١١) في (م) : المال . بسقوط : الباء .

(١٢) انظر : المغني ٩/٧٩ ، الشرح الكبير ٦/٢٠١ ، الفروع ٦/٤٨٥ ، الإنصاف ١١/٢٩٨ .

( ولا تجب عليه ) أي على المحكوم له ( يمين على بقاء حقه ) في ذمة الغائب ، أو المستتر ، أو الميت ، أو غيرهم ، على الأصح<sup>(١)</sup> .

لقوله صلى الله عليه وسلم : " البينة على المدعي واليمين على<sup>(٢)</sup> المدعى عليه " <sup>(٣)</sup> .  
لأنه حصرها في جانب المدعى عليه .

ولأنها بينة عادلة ، فلم تجب اليمين معها ، كما لو كانت على خصم حاضر<sup>(٤)</sup> .

( إلا على رواية<sup>(٥)</sup> ) ، قال ( المنقح : والعمل عليها ) - أي على الرواية التي فيها وجوب اليمين -

---

(١) والرواية الثانية : يستحلفه على بقاء حقه .

قال في المغني ( ٧٩/٩ ) : لم يُستحلف المدعى مع بينته ، في أشهر الروايتين . أ هـ .

انظر : الكافي ٤٦٧/٤ ، المغني ٧٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٠١/٦ ، الفروع ٤٨٥/٦ ، الإنصاف ٢٩٩/١١ .  
وعدم الاستحلاف من مفردات المذهب ، قال ناظم المفردات :

ومثبت الحق على الغياب      أو طفل أو غير ذوي الألباب  
فحقه يعطى بلا استحلاف      مع الشهود ذا من الإنصاف

انظر : النظم المفيد للأحمد مع المنح الشافيات ٦٧٢/٢ .

(٢) في (م) : على منكر المدعى عليه . بزيادة : منكر .

(٣) أخرجه الترمذي ( كتاب الأحكام ، باب : ماجاء أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه )  
( ١٣٤١ ) ٦٢٦/٣ .

وقال : هذا حديث في إسناده مقال . أ هـ .

وأخرجه الدارقطني ( كتاب الوكالة ، خبر الواحد يوجب العمل ، وفي كتاب الأقضية ، في المرأة تقتل إذا  
ارتدت ) ( ٤٢٦٧ ، ٤٤٦٣ ) ٩١/٤ ، ١٤٠ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب الدعوى والبيّنات ، باب : البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه )  
( ٢١٨٠٧ ) ٣٩٤/١٥ .

قال الحافظ في التلخيص ( ١٥٩٣/٤ ) : وإسناده ضعيف . أ هـ .

(٤) انظر : المغني ٧٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٠١/٦ .

(٥) وهي الرواية السابقة : أنه يستحلفه على بقاء حقه .

انظر هذه الرواية في : الكافي ٤٦٧/٤ ، المغني ٧٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٠١/٦ ، المحرر ٢١٠/٢ ، الممتع  
٢٣٧/٦ ، ٢٣٨ ، الفروع ٤٨٥/٦ ، الإنصاف ٣٠٠/١١ ، المبدع ٩٠/١٠ .

(في<sup>(١)</sup> هذه الأزمنة )<sup>(٢)</sup> . انتهى .

لفساد غالب أحوال<sup>(٣)</sup> الناس . وبهذا قال الشافعي<sup>(٤)</sup> ؛ لأنه يجوز<sup>(٥)</sup> أن يكون استوفى ماشهدت له البيعة به ، أو ملكه العين التي قامت بها البيعة ، ولو كان خصمه حاضراً أو حياً فادّعى ذلك ، لوجب<sup>(٦)</sup> اليمين ، فإذا تعدّر ذلك منه ، لغيبته أو موته أو نحوهما ، وجب أن يقوم الحاكم مقامه فيما يمكن دعواه ، ولأن الحاكم مأمور بالاحتياط<sup>(٧)</sup> .

( ثم إذا كُلف غير مُكَلَّف ورشّد<sup>(٨)</sup> بعد الحكم عليه ، ( أو حضر الغائب ) بعد الحكم عليه ، ( أو ظهر المُستتر ) بعد الحكم عليه ، ( فـ ) هو ( على حجته<sup>(٩)</sup> ) [ إن كانت ]<sup>(١٠)</sup> ؛ لأن المانع إذا زال ، صار كالحاضر المكلف ؛ لأن الحكم بثبوت أصل الحق لا يبطل<sup>(١١)</sup> دعوى القضاء ولا الإبراء ، ولا دعوى غيرهما مما يسقط الحق .

( فإن جرح ) المحكوم عليه ( البيعة بأمر بعد أداء الشهادة ، أو مطلقاً ) ، يعني أو بأمرٍ ويطلق ، بأن لم يقل قبل الشهادة ولا بعد الشهادة ، ( لم يُقبل ) جرحه ، ولم يبطل الحكم ؛ لجواز أن يكون ما صدر منه

---

(١) في (س) : من .

(٢) انظر : التنقيح المشيع ٣٠٥ .

(٣) في (ب) و (م) : أحوال غالب .

(٤) انظر : الأم ٢٣٠/٦ .

(٥) في (ف) و (س) : لا يجوز . ومأثبه من (ب) و (م) و (ز) . وهو موافق لما في المغني ٧٩/٩ ، والشرح

الكبير ٢٠١/٦ .

(٦) في (ب) و (م) : لوجب .

(٧) انظر : المغني ٧٩/٩ ، ٨٠ ، الشرح الكبير ٢٠١/٦ .

(٨) قال في المصباح : الرشّد : الصلاح ، وهو خلاف الغي والضلال ، وهو إصابة الصواب . أهـ .

والمراد أفاق المخنون ، وبلغ الصبي رشيداً غير سفيه .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( رشّد ) ٨٧ .

(٩) انظر : الهداية ١٢٩/٢ ، المذهب الأحمد ٢١٩ ، المحرر ٢١٠/٢ ، المتع ٢٣٨/٦ ، شرح الزركشي

٤٦٣/٤ ، الفروع ٤٨٥/٦ ، الإنصاف ٣٠١/١١ ، المبدع ٩١/١٠ .

(١٠) ساقط من (م) .

(١١) في (م) : لا تبطل .



مما يقتضي جرحه بعد<sup>(١)</sup> الحكم<sup>(٢)</sup> .

( وإلا ) بأن جرحه بأمر قَبْلَ الحكم ، ( قَبْلَ ) جرحه ، وبطل الحكم ؛ لفوات شرطه<sup>(٣)</sup> .

( والغائب دون ذلك ) أي دون مسافة القصر ( لم تسمع دعوى ولا بينة عليه ، حتى يحضر ، كحاضر ) ؛ لأنه أمكن سؤاله ، فلم يجز الحكم عليه قبل سؤاله ، كحاضر المجلس ، ويُفارق الغائب<sup>(٤)</sup> البعيد ، فإنه لا يمكن سؤاله<sup>(٥)</sup> .

( إلا أن يمتنع ) من الحضور ، ( فيسمع<sup>(٦)</sup> ) أي تسمع عليه الدعوى والبينة ، على الأصح<sup>(٧)</sup> .

( ثم إن ) كان المدعى به على الغائب عيناً وقضياً بها للمدعى ، سُلِّمَتْ إليه ، وإن كان ديناً ، [فإن]<sup>(٨)</sup> ( وجَدَ ) الحاكم ( له مالاً ، وفَّاه ) أي وقَّى المدعى ( منه ، وإلا ) أي وإن لم يجد للغائب مالاً ، ( قال للمدعي : إن عرفت له مالاً ، وثبت عندي ) أنه مال الغائب ، ( وفيتك منه<sup>(٩)</sup> ) .

---

(١) في (م) : قبل .

(٢) انظر: المغني ٧٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٠١/٦ ، الفروع ٤٨٥/٦ ، الإنصاف ٣٠١/١١ ، المبدع ٩١/١٠ .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) في (ف) و (س) : الحاضر . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) انظر: المغني ٨٠/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٢/٦ ، المحرر ٢١٠/٢ ، المتمع ٢٣٨/٦ ، الفروع ٤٨٦/٦ ، الإنصاف ٣٠١/١١ ، ٣٠٢ ، المبدع ٩١/١٠ .

(٦) في (س) : فيسمعها .

(٧) قال في الإنصاف ( ٣٠٢/١١ ) : وهو المذهب . أ هـ .

والرواية الثانية : لاتسمع حتى يحضر .

انظر: المغني ٨٠/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٢/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٩ ، الفروع ٤٨٦/٦ ، الإنصاف ٣٠٢/١١ ، المبدع ٩١/١٠ ، ٩٢ .

(٨) في (م) : إن . بسقوط : الفاء .

(٩) انظر: المغني ٨٠/٩ ، الشرح الكبير ٢٠١/٦ ، الفروع ٤٨٦/٦ ، الإنصاف ٣٠٣/١١ ، المبدع ٩٢/١٠ .

قال أحمد ، في رواية حرب ، في رجل أقام بينة أن له سهماً من ضيعة<sup>(١)</sup> في أيدي قوم ، فتواروا<sup>(٢)</sup> عنه: يُقسَم عليهم ، شهدوا أو غابوا - يعني حضروا أو غابوا - ويُدفع \* إلى هذا حقه<sup>(٣)</sup> . [٢٧٦ب]

وروى عنه أبو طالب ، في رجل وجد غلامه - يعني عبده - [ عند<sup>(٤)</sup> ] رجل ، فأقام البينة [ أنه غلامه ، فقال الذي عنده الغلام : أودعني هذا رجل .

فقال أحمد : أهل المدينة يقضون على الغائب ، ويقولون<sup>(٥)</sup> : إنه لهذا الذي أقام البينة [ <sup>(٦)</sup> ] .

وهو مذهب حسن<sup>(٧)</sup> .

ولأنه ثبت حقه بالبينة ، فسَلَّم<sup>(٨)</sup> إليه ، كما لو كان المدعى عليه حاضراً .

( والحكم للغائب لا يصح ) - لأنه لم تتقدم منه دعوى بنفسه ولا بوكيله - ( إلا ) أن يكون ( تبعاً )

لمدَّعٍ حاضر ، ( كمن ادَّعى<sup>(٩)</sup> موت أبيه<sup>(١٠)</sup> ، عنه وعن أخ له غائب أو غير رشيد ، وله ) أي للميت<sup>(١١)</sup> عند فلانٍ عين [ أو ] <sup>(١٢)</sup> دين ، فثبت ( المدَّعى به على فلان ( بإقرار ) أي إقراره ( أو بينة ) قامت عليه

---

(١) الضَّيْعَةُ : العقار .

والضَّيْعَةُ : الأرض المَغْلَّة .

انظر : لسان العرب ، مادة ( ضيع ) ٢٣٠/٨ .

(٢) تَوَارَى : أي استتر .

انظر : الصحاح ، مادة ( ورى ) ٢٥٢٣/٦ .

(٣) انظر : المغني ٨٠/٩ ، الشرح الكبير ٢٠١/٦ ، ٢٠٢ .

(٤) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) في (م) : تكررت لفظة : ويقولون .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) انظر : المغني ٨٠/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٢/٦ ، شرح الزركشي ٤٦٥/٤ .

(٨) في (ب) و (م) : فيسَلَّم

(٩) في (م) : ادعى ثبوت . بزيادة : ثبوت .

(١٠) في (ف) و (س) : أخيه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١١) في (ب) و (م) : وللميت .

(١٢) في (م) : و . بسقوط : الألف .

أو نكول ، ( أَخَذَ الْمَدْعَى نَصِيْبَهُ ) أي نصيب نفسه ، ( و ) أخذ ( الحاكم نصيب الآخر<sup>(١)</sup> ) أي نصيب الأخ الغائب فجعله في يد أمين للغائب ، يكرهه<sup>(٢)</sup> [ له<sup>(٣)</sup> ] إن كان مما يُكرى ، أو يحفظه له حتى يحضر ؛ لأن بقاءه في ذمة الغريم إذا كان دَيْنًا مُعْرَضً لِلتَلَفِ بِفَلْسِ الْغَرِيمِ ، أو موته ، أو عزل الحاكم ، أو تعذر البينة عند حضور الغائب ، وكالمقول ، وكما لو آجره صغيراً أو مجنوناً<sup>(٤)</sup> .

ثم إذا دفعنا للحاضر نصف العين أو نصف الدين ، لم يكن للمدعى عليه أن يطالبه بضمين ؛ لأن في ذلك طعناً<sup>(٥)</sup> على الشهود<sup>(٦)</sup> .

قال في الفروع : وقيل : يترك نصيبه من الدين في ذمة غريمه ، حتى يقدم ويرشد ، وتعاد البينة في غير الإرث . ذكره في الرعاية<sup>(٧)</sup> .

[ ( و ) ]<sup>(٨)</sup> من أمثلة ما يكون الحكم فيه للغائب على سبيل التبعية ، ( كالحكم بوقف ، يدخل فيه ) أي في الحكم بالوقف الحكم [ ل ]<sup>(٩)</sup> ( من لم يُخلق ) من المستحقين حال الحكم [ بالوقف ]<sup>(١٠)</sup> ، ( تبعاً ) لمستحقه الآن<sup>(١١)</sup> .

( وكاثرات أحد الوكيلين الوكالة في غيبة الآخر ، فتثبت له ) أي للوكيل الآخر ( تبعاً )<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) انظر : الكافي ٥٠١/٤ ، المغني ٢١٨/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٢/٦ ، ٢٠٣ ، المحرر ، ٢١٠/٢ ، المتع

٢٣٩/٦ ، الفروع ٤٨٦/٦ ، الإنصاف ٣٠٤/١١ ، المبدع ٩٢/١٠ ، ٩٣ .

(٢) يكرهه : أكرهته الدار وغيرها إكراء فاكتره ، بمعنى : آجرته فاستأجر .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( كرى ) ٢٠٣ .

(٣) زيادة من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

(٤) أراد بذلك أن يرد على قول بأنه: يترك نصيبه من الدين في ذمة غريمه ، حتى يقدم الغائب ويرشد السفية .

انظر : المراجع السابقة ، خصوصاً المغني والشرح الكبير .

(٥) في ( ف ) و ( س ) : حلفاً . وما أثبتته من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

(٦) انظر : المغني ٢١٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٣/٦ .

(٧) الفروع ٤٨٦/٦ .

(٨) ساقط من ( م ) .

(٩) زيادة من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

(١٠) في ( م ) : الوقف . بسقوط : الباء .

(١١) انظر : الفروع ١٨٧/٦ ، الإنصاف ٣٠٥/١١ ، المبدع ٩٣/١٠ .

(١٢) انظر : المبدع ٩٣/١٠ .

قال في المغني : إن ادعى أحد الوكيلين الوكالة والآخر غائب ، [ وثمَّ <sup>(١)</sup> بينة ، حكم لهما ، فإن حضر لم تُعد البينة <sup>(٢)</sup> .

( وسؤال أحد الغرماء الحَجَرَ ) على المدين ، ( كالكل ) يعني كسؤال الكل <sup>(٣)</sup> .

فالقضية الواحدة المشتملة على عدد ، أو ( على ( أعيان <sup>(٤)</sup> - كولد الأبوين في ( المسألة الملقبة بـ ( المشتركة ) والحمارية <sup>(٥)</sup> في كتاب الفرائض ، وهى : زوج ، وأم ، وأخوة لأُم ، وأخوة لأبوين - ( الحكم فيها لواحد أو عليه ) يعني أو على واحد فيها ، ( [ يعمه ، و ] <sup>(٦)</sup> ) يعم ( غيره <sup>(٧)</sup> ) .

قال في الفروع ، بعد أن ذكر أن سؤال غريم الحجر كالكل : فيتوجه أن يفيد [ أن <sup>(٨)</sup> القضية الواحدة المشتملة على عدد أو أعيان ، كولد الأبوين في المشتركة <sup>(٩)</sup> ، أن الحكم على واحد [ أوله <sup>(١٠)</sup> ] يعمه وغيره .

وذكر شيخنا المسألة ، وأخذها من دعوى موت موروثه ، وحكمه بأن هذا يستحق هذا ، أو الآن <sup>(١١)</sup> من وقف <sup>(١٢)</sup> بشرط شامل يعم <sup>(١٣)</sup> .

---

(١) في (ف) و (س) : ثم . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٢) المغني ٦٠/٥ .

(٣) انظر : الفروع ٤٨٧/٦ ، الإنصاف ٣٠٥/١١ ، المبدع ٩٣/١٠ .

(٤) في (ف) و (س) : البيان . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) قال في المغني ( ١٢٤/٦ ) : وإنما سُميت المشتركة ؛ لأن بعض أهل العلم شَرَك فيها بين ولد الأبوين وولد الأم في فرض ولد الأم ، فقسمه بينهم بالسوية .

وتسمى الحمارية ؛ لأنه يروى أن عمر رضي الله عنه ، أسقط ولد الأبوين ، فقال بعضهم : يأمر المؤمنين هب أن أبانا كان حماراً ، أليست أمنا واحدة ؟ فشرَك بينهم . أ هـ .

(٦) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) انظر : الاختيارات الفقهية ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٨) زيادة من (ب) و (م) .

(٩) في (م) : المشتركة .

(١٠) زيادة من (ب) و (م) ، والفروع .

(١١) في (س) : لأن .

(١٢) في (ف) و (س) : وقت . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(١٣) الفروع ٤٨٧/٦ .

( وحكمه ) أي حكم الحاكم ( لطبقة ) أي لأهل طبقة في وقف ( حكم للثانية ) أي<sup>(١)</sup> يكون حكماً للطبقة الثانية ، ( إن كان الشرط ) أي شرط الواقف ( واحداً ) أي غير مختلف ، ( حتى من أبداً ) من أهل الطبقة الثانية ( ما ) أي أمراً ( يجوز أن يمنع الأول من الحكم عليه ) أي على المستحق الأول الذي من [ أهل ]<sup>(٢)</sup> الطبقة الأولى ( لو علمه ) الأول<sup>(٣)</sup> ، ( فلثان ) أي فللذي من الطبقة الثانية ( الدفْعُ به ) ، كما لو كان ذلك الدفع [ للأول ]<sup>(٤)</sup> لو علمه<sup>(٥)</sup> .

قال في الفروع : [ وهل ] هو<sup>(٦)</sup> نقص للأول ، كحكم مُغَيٍّ بغاية ؟ أو هل هو نسخ<sup>(٧)</sup> ؟ . انتهى .

قال في تصحيح الفروع : [ هذا<sup>(٨)</sup> من تنمة كلام الشيخ تقي الدين .

والمصنّف<sup>(٩)</sup> قد قدّم حكماً وهو قوله قبل ذلك : ويصح [ تبعاً ]<sup>(١٠)(١١)</sup> . انتهى .

(١) في (م) : ان .

(٢) ساقط من (ب) و (م) .

(٣) في (ب) : الأولى .

(٤) في (ف) و (س) : الأول . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) انظر : الفروع ٤٨٧/٦ .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) الفروع ٤٨٧/٦ .

(٨) زيادة من (ب) و (م) .

(٩) في (م) : وهذا

(١٠) أي أن المصنّف ، وهو ابن مفلح ، قد ذكر في الفروع - ٤٨٦/٦ - قبل ذلك حكماً ، وهو قوله :

ويصح تبعاً ، كمن ادعى موت أبيه عنه وعن أخ غائب ... أ هـ .

(١١) زيادة من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(١٢) تصحيح الفروع ٤٨٧/٦ .

## [ فصل : إذا ادعى أن الحاكم حكم له بحق ]

( فصل : ومن ادعى أن الحاكم حكم له بحق ، فصَدِّقه ) الحاكم على ما ادعاه من الحكم كونه<sup>(١)</sup> ذا كراً له ، \* ( قَبِلَ ) قول الحاكم في ذلك ( وَخَذَهُ ) أي من غير أن يشهد عليه رجلان حين الحكم ، [٢٧٧] ويلزم خصمه بما حكم عليه<sup>(٢)</sup> .

وليس هذا حكماً بالعلم ، إنما هو إمضاء لحكمه السابق<sup>(٣)</sup> ، ( كَقَوْلِهِ ) أي كقول الحاكم [ابتداءً<sup>(٤)</sup>] : ( حكمت بكذا ) . فإنه يقبل منه ذلك<sup>(٥)</sup> .

( وإن لم يذكره ) أي وإن لم يذكر الحاكم أنه حكم بحق ، ( فشهد به ) أي بحكمه ( عدلان ) ، بأن قالوا للحاكم : نشهد عندك أنك حكمت لفلان على فلان بكذا . ( قَبِلَهُمَا ، وأمضاه - لقدترته على إمضائه - ما لم يتيقن صواب نفسه<sup>(٦)</sup> ) ، كوجوب<sup>(٧)</sup> رجوع الإمام إلى اثنين فصاعداً من المأمومين ، ما لم يتيقن صواب نفسه .

[ ولأنهما لو شهدا عنده بحكم حاكم غيره قَبِلَهُمَا ، فكذلك إذا شهدا ] عنده<sup>(٨)</sup> [ بحكم نفسه ]<sup>(٩)</sup> وهذا ( بخلاف من نسي [ شهادته ]<sup>(١٠)</sup> ، فشهدا ) أي فشهد عدلان ( عنده ) أي عند من نسي شهادته ( بها ) ، بأن قالوا : نشهد عندك<sup>(١١)</sup> أنك شهدت لفلان على فلان بكذا<sup>(١٢)</sup> .

(١) في (ب) و (م) : لكونه

(٢) انظر : الهداية ١٣٠/٢ ، الكافي ٤٧٢/٤ ، المغني ٥٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٤/٦ ، المتع ٢٤١/٦ ، الإنصاف ٣٠٥/١١ ، المبدع ٩٥/١٠ .

(٣) انظر : المغني ٥٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٤/٦ ، المتع ٢٤١/٦ ، المبدع ٩٥/١٠ .

(٤) ساقط من (س) .

(٥) انظر : الكافي ٤٧٤/٤ .

(٦) انظر : الهداية ١٣٠/٢ ، الكافي ٤٧٣/٤ ، المغني ٥٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٤/٦ ، المحرر ٢١١/٢ ، المتع ٢٤٠/٦ ، الفروع ٤٨٧/٦ ، الإنصاف ٣٠٦/١١ ، المبدع ٩٥/١٠ .

(٧) في (ف) و (س) و (ز) : لوجوب . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) ساقط من (س) .

(١٠) في (ف) : شهادة . وساقط من (س) . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١١) في (ف) و (س) : عنك . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١٢) انظر : المغني ٥٦/٩ ، ٥٧ ، الشرح الكبير ٢٠٤/٦ ، المتع ٢٤٠/٦ ، الفروع ٤٨٧/٦ ، المبدع ٩٥/١٠ .

لأن الحاكم يُمضي ما حكم به إذا ثبت عنده ، والشاهد لا يقدر على إمضاء شهادته ، وإنما يمضيها الحاكم<sup>(١)</sup> .

( وكذا ) أي وكشهادة عدلين عنده أنه حكم بكذا في إمضاء ما شهدا به ، ( إن شهدا ) عنده ( أن فلاناً وفلاناً شهدا عندك بكذا ) ، يعني أنه يقبلهما ، ويمضي ما شهد به فلان وفلان عنده ، كما يقبل<sup>(٢)</sup> شهادتهما على الحق نفسه<sup>(٣)</sup> .

( وإن لم يشهد بحكمه ) - ولا بأن أحداً شهد [ به ]<sup>(٤)</sup> عنده - ( أحد ، ووجدته ) مكتوباً عنده<sup>(٥)</sup> ( ولو في قِمَطْره<sup>(٦)</sup> تحت ختمه ) ، ولم يذكره ، لم يعمل به ، على الأصح<sup>(٧)</sup> ؛ لأنه حكم حاكم لم يَعْلَمْه ؛ فلم يجوز إنفاذه إلا بينة ، كحكم غيره ، ولأنه يجوز أن يُزَوَّرَ عليه وعلى خطّه وختمه ، والخطُّ يشبه الخط . ( أو ) وجد شاهد ( شهادته بخطّه ، وتيقّنه ، ولم يذكره ) أي يذكر الأمر المشهود به ( لم يعمل به ) أي بما وجدته بخطّه ولم يذكره ، على الأصح<sup>(٨)</sup> . نص عليه<sup>(٩)</sup> ؛ لأنه يحتمل أنه زوّر على خطّه ، وقد وُجد ذلك كثيراً .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) في (م) : تقبل .

(٣) انظر : الهداية ١٣٠/٢ ، المحرر ٢١١/٢ ، المتع ٢٤٠/٦ ، الفروع ٤٨٨/٦ ، الإنصاف ٣٠٧/١١ ، المبدع ٩٥/١٠ .

(٤) ساقط من (ب) و (م) .

(٥) في (ب) و (م) : عنده بشيء . بزيادة : بشيء

(٦) القِمَطْر ، بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء ، أعجمي معرّب ، وهو : ماتصان فيه الكتب . قاله في المطلع وغيره .

وفي طلبه الطلبة : هو الذي يشدّ فيه النُّسخ . أ هـ .

انظر : المطلع ٣٩٨ ، طلبه الطلبة ٢٧٣ ، الصحاح ، مادة (قمطر) ٧٩٧/٢ ، المغرب ، مادة (قمطر) ١٩٤/٢ .

(٧) قال في الإنصاف ( ٣٠٧/١١ ) : وهو المذهب . أ هـ .

والرواية الثانية : يحكم به وينفذه .

انظر هاتين الروایتين في : الهداية ١٣٠/٢ ، الكافي ٤٧٣/٤ ، المغني ٥٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٥/٦ ،

المحرر ٢١١/٢ ، المتع ٢٤٠/٦ ، الفروع ٤٨٨/٦ ، الإنصاف ٣٠٧/١١ ، المبدع ٩٥/١٠ ، ٩٦ .

(٨) وهي كالمسألة السابقة خلافاً ومذهباً .

وعليه ، فالرواية الثانية : له أن يشهد بها .

انظر : المراجع السابقة .

(٩) انظر : المغني ٥٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٥/٦ ، المبدع ٩٥/١٠ .

( ك ) وجدان ( خط أبيه بحكم ) يعني أن الحاكم لو وجد حكم أبيه مكتوباً بخط أبيه ، لم يجوز له إنفاذه ، ( أو ) وجد [ أن ] <sup>(١)</sup> خط أبيه بـ ( شهادة ) ، فإنه لا يجوز أن يشهد بها على شهادة أبيه <sup>(٢)</sup> .

إذا علمت ذلك ، فلا يجوز لحاكم وجد حكمه في قِمَطْرِهِ تحت ختمه أن يعمل به ، ولا [ يجوز ] <sup>(٣)</sup> لشاهد رأى شهادته بخطه وتيقنه ولم يذكر المشهود به أن يشهد [بها] <sup>(٤)</sup> .

( إلا على ) قول ( مرجوح <sup>(٥)</sup> ) ، قال ( المنقح : وهو أظهر وعليه العمل <sup>(٦)</sup> ) . انتهى .

قال في شرح المقنع : قال شيخنا - يعني الموفق <sup>(٧)</sup> - وهذا الذي رأيته عن أحمد في الشهادة ؛ لأنه إذا كان في قِمَطْرِهِ تحت ختمه ، لم يَحْتَمَلْ أن يكون إلا <sup>(٨)</sup> صحيحاً <sup>(٩)</sup> . انتهى .

( ومن تحقّق الحاكم منه أنه لا يُفَرَّقُ بين أن يذكر الشهادة ) التي <sup>(١٠)</sup> يشهد [ بها ] <sup>(١١)</sup> ، ( أو يعتمد على معرفة الخط ) ، وأنه ( يتجوّز بذلك ) أي بعدم الفرق بين الصورتين ، ( لم يجوز ) - للحاكم الذي يتحقق منه <sup>(١٢)</sup> - ( قبول شهادته <sup>(١٣)</sup> ) .

(١) ساقط من (م) .

(٢) انظر : المغني ٥٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٥/٦ ، الفروع ٤٨٨/٦ ، المبدع ٩٦/١٠ .

(٣) ساقط من (س) .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) والمسألة تقدمت بروايتها ، وهما :

الأولى : أنه لا يعمل به . وقد رجحها المؤلف ، كما تقدم قريباً .

والرواية الثانية : أنه يحكم به وينفذه ، وله أن يشهد في حالة الشهادة .

وهي الرواية المرجوحة عند المؤلف .

(٦) التنقيح المشيع ٣٠٦ .

(٧) أي موفق الدين بن قدامة ، صاحب المغني وغيره .

(٨) في (ف) و (س) : إلا أن يكون صحيحاً . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والشرح الكبير ، وهي عبارة المغني أيضاً .

(٩) الشرح الكبير ٢٠٥/٦ .

(١٠) في (س) : الذي .

(١١) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١٢) في (ب) و (م) : منه ذلك . بزيادة : ذلك .

(١٣) انظر : الفروع ٤٨٨/٦ ، الإنصاف ٣٠٨/١١ ، الإقناع ٤٠٤/٤ .



و إلا ( أي وإن لم يتحقق منه ذلك ، ( حرم ) عليه ( أن يسأله عنه ) <sup>(١)</sup> .  
قال في الفروع : ( ولا يجب أن يخبره بالصفة ) . ذكره ابن الزاغوني <sup>(٢)</sup> .  
يعني أنه لا يجب على الشاهد إذا سأله الحاكم أن يخبره بالصفة التي شهد بها ، يعني هل ذكر ما  
شهد به ؟ أو رآه مكتوباً عنده بخطه ، ولم يذكره عند أداء الشهادة ؟  
وقال أبو الخطاب : لا يلزم الحاكم سؤالهما عن ذلك ، ولا يلزمهما جوابه <sup>(٣)</sup> .  
وقال أبو الوفاء <sup>(٤)</sup> : إذا علم تجوّزهما ، فهما كمغفل <sup>(٥)</sup> ، ولم يجز قبولهما <sup>(٦)</sup> .  
( و حكم الحاكم لايزيل <sup>(٧)</sup> الشيء ) - أي لا يحيله <sup>(٨)</sup> - ( عن صفته باطناً ) أي في باطن الأمر ، ولو  
عقداً أو فسخاً <sup>(٩)</sup> ، على الأصح <sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) الفروع ٤٨٨/٦ .

(٣) انظر : الفروع ٤٨٨/٦ ، الإنصاف ٣٠٨/١١ .

(٤) هو : أبو الوفاء علي بن عقيل . وقد تقدمت ترجمته ص ١١٢ .

(٥) المغفل : الذي تكثر منه الغفلة ، وليس بمتيقظ ولا ذاكر .

انظر : النظم المستعذب ٣٦٤/٢ .

(٦) انظر : الفروع ٤٨٨/٦ ، الإنصاف ٣٠٨/١١ .

(٧) في (س) : كلمة لم أستبها .

(٨) في (ف) و (س) : لا يحيد . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) فسخ الشيء : نقضه .

تقول : فسختُ البيع والعزم والنكاح ، فانفسخ ، أي نقضته .

انظر : الصحاح ، مادة ( فسخ ) ٤٢٩/١ .

(١٠) والرواية الثانية : يحيله في العقود والفسوخ .

قال في التمام ( ٢٥١/٢ ) : أصحهما : لا يحيله . أهـ .

انظر : الهدية ١٣٠/٢ ، التمام ٢٥١/٢ ، المغني ٤٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٧/٦ ، المحرر ٢١٠/٢ ، الممتع

٢٤٣/٦ ، الفروع ٤٩٠/٦ ، الإنصاف ٣١٢/١١ ، المبدع ٩٩/١٠ .

وبهذا قال مالك<sup>(١)</sup> ، والشافعي<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو \* حنيفة : إذا حكم الحاكم بعقد أو فسخ أو طلاق ، نفذ حكمه ظاهراً وباطناً<sup>(٣)</sup> . [٢٧٧ب]

وعلى هذا ، لو أن رجلين تعمدا الشهادة على رجل أنه طلق امرأته ، فقبلها<sup>(٤)</sup> القاضي لظاهر عدالتها ، ففرق بين الزوجين ، لجاز لأحد الشاهدين نكاحها بعد قضاء<sup>(٥)</sup> عدتها ، وهو عالم بتعمد الكذب<sup>(٦)</sup> .

ولو أن رجلاً ادعى نكاح امرأة ، وهو يعلم أنه كاذب ، وأقام شاهدي زور ، فحكم الحاكم ، حلّت له بذلك ، وصارت زوجته<sup>(٧)</sup> .

قال ابن المنذر<sup>(٨)</sup> : وتفرد أبو حنيفة ، فقال : لو استأجرت امرأة شاهدين ، شهدا لها بطلاق زوجها ، وهما يعلمان كذبها وتزويرها<sup>(٩)</sup> ، فحكم الحاكم بطلاقها ، يحل<sup>(١٠)</sup> لها أن تتزوج ، ويحل<sup>(١١)</sup> لأحد الشاهدين نكاحها . واحتج بما روي عن علي رضي الله تعالى عنه ، " أن رجلاً ادعى على امرأة نكاحاً<sup>(١٢)</sup> ، فرفعها إلى علي ، فشهد له شاهدان<sup>(١٣)</sup> بذلك ، فقضى بينهما بالزوجة ، فقالت : والله ما تزوجني يأمر المؤمنين ، اعقد بيننا عقداً حتى أحلّ له . فقال : شاهدك زوجاك "<sup>(١٤)</sup> .

(١) انظر : المعونة ٣/١٥١٣ ، ١٥١٤ ، حاشية الدسوقي ٤/١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) انظر : الأم ٦/١٩٧ ، مغني المحتاج ٤/٣٩٧ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع ٧/١٥ ، المبسوط ١٦/٨٥ .

(٤) في ( ب ) و ( م ) : فقبلها .

(٥) في ( م ) : انقضاء .

(٦) انظر : بدائع الصنائع ٧/١٥ .

(٧) انظر : المرجع السابق .

(٨) انظر : المغني ٩/٤٤ ، الشرح الكبير ٦/٢٠٧ .

(٩) في ( ب ) : تزويرهما . وفي ( م ) : تزويرتها .

(١٠) في ( ب ) و ( م ) : حل .

(١١) في ( ب ) و ( م ) : وحل .

(١٢) في ( م ) : نكاحها .

(١٣) في ( ف ) و ( س ) : شاهدين . وما أثبتته من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

(١٤) ذكره ابن الجوزي في التحقيق ٢/٣٨٥ .

وورد في المغني ٩/٤٤ ، والشرح الكبير ٦/٢٠٧ ، والمبدع ١٠/٩٩ .

فدل على أن النكاح ثبت بحكمه .

ولأن اللعان يُفسخ به النكاح وإن كان أحدهما كاذباً ، فالحكم أولى<sup>(١)</sup> .

ولنا<sup>(٢)</sup> : قول النبي صلى الله عليه وسلم : " إنما أنا بشر [ مثلكم ]<sup>(٣)</sup> ، وإنكم تختصمون إليّ ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضي له على نحو ما أسمع منه ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه ، فلا يأخذ منه شيئاً ، فإنما أقطع له قطعة من النار<sup>(٤)</sup> " متفق عليه .

وهذا يدخل فيه من ادعى أنه اشترى منه شيئاً ، فحكم له .

ولأنه حكم بشهادة زور ، فلا يحلّ [ له ]<sup>(٥)</sup> ما كان محرماً عليه كالمال المطلق<sup>(٦)</sup> .

وأما الخبر عن عليّ ، رضي الله عنه ، إن صح ، فلا حجة فيه ؛ لأنه أضاف التزويج إلى الشاهدين ، لا إلى حكمه ، ولم يُجبها إلى التزويج ؛ لأن فيه طعناً على الشهود<sup>(٧)</sup> .

فأما اللعان ، فإنما حصلت الفرقة به ، لا بصدق<sup>(٨)</sup> الزوج ، ولهذا لو قامت البينة ، لم يفسخ النكاح<sup>(٩)</sup> .

إذا ثبت هذا ، ( فمتى علمها حاكم كاذبة ) أي علم حاكم<sup>(١٠)</sup> أن البينة كاذبة ، ( لم ينفذ ) حكمه بها ، ( حتى ولو في عقد وفسخ<sup>(١١)(١٢)</sup> ) .

---

(١) انظر : المغني ٤٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٧/٦ .

(٢) انظر : المرجعين السابقين .

(٣) ساقط من (ب) و (م) .

(٤) سبق تخريجه ص ٩٥٩ ، ٩٧٨ .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) انظر : المرجعين السابقين .

(٧) انظر : المغني ٤٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٧/٦ ، المبدع ١٠/١٠٠ .

وقال ابن الجوزي في التحقيق ( ٣٨٥/٢ ) : وجواب هذا أن علياً - عليه السلام - لم يطلع على الباطن ،

إنما حكم بالظاهر ، فأما الأخذ بالظاهر مع العلم بمنافة الباطن له فقبیح . أهـ .

(٨) في ( ب ) : لا يصدق .

(٩) انظر : المغني ٤٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٧/٦ ، المبدع ١٠/١٠٠ .

(١٠) في (ب) و (م) : الحاكم .

(١١) في (ف) و (س) : ولا في عقد نكاح وفسخ . وفي (ز) : ولا في عقد وفسخ . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(١٢) انظر : الفروع ٤٩١/٦ ، الإنصاف ٣١٣/١١ ، الإقناع ٤٠٥/٤ .

فمن حَكَم له ( حاكم ) بيينة زور بزوجيه امرأة ) ، لم تحل له باطنا<sup>(١)</sup> .  
 ( ف ) إن ( وطىء مع العلم ) أي مع علمه بأنها لم تحل له ، ( فكرنا ) يعني فإنه يجب عليه الحد بذلك ، في الأصح<sup>(٢)</sup> .  
 وعليها أن تمتنع منه ما أمكنها ، فإن أكرهها ، فالإثم عليه دونها<sup>(٣)</sup> .  
 ( ويصح نكاحها غيره ) ، يعني ولها أن تتزوج غيره ، في الأصح<sup>(٤)</sup> ؛ لأن ذلك النكاح كلانكاح .  
 ( وإن حكم ) حاكم ( بطلاقها ثلاثاً بشهود زور ، فهي [ زوجته ]<sup>(٥)</sup> باطناً ، ويكره له اجتماعه بها ظاهراً ) ؛ لأن في ذلك طعنًا على الحاكم<sup>(٦)</sup> .  
 ( ولا يصح نكاحها غيره ممن يعلم بالخال ) ؛ لأنها باقية في عصمة الأول<sup>(٧)</sup> .  
 ( ومن حكم مجتهد أو عليه ) يعني أو على مجتهد ( بما يخالف اجتهاده عمل ) اجتهد ( باطناً ) أي في باطن أمره ( بالحكم ) الذي حكم به عليه الحاكم ، في الأصح<sup>(٨)</sup> . ذكره القاضي<sup>(٩)</sup> .  
 وقدمه في الفروع<sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر : المغني ٤٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٧/٦ ، الفروع ٤٩١/٦ ، الإنصاف ٣١٣/١١ ، المبدع ١٠٠/١٠ .

(٢) والوجه الثاني : لاحدًا عليه ؛ لأنه وطء مختلف في حله ، فيكون ذلك شبهة .  
 انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : المغني ٤٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٧/٦ .

(٤) وقال في المغني ٤٥/٨ ، والشرح الكبير ٢٠٨/٦ : ليس لها أن تتزوج غيره . أه .

انظر : الفروع ٤٩١/٦ ، الإنصاف ٣١٤/١١ ، المبدع ١٠٠/١٠ ، التنقيح ٣٠٦ ، الإقناع ٤٠٥/٤ ،  
 التوضيح ٤٥٦ .

(٥) في ( ف ) و ( س ) : زوجة . وما أثبتته من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

(٦) انظر : الفروع ٤٩١/٦ ، الإنصاف ٣١٤/١١ ، المبدع ١٠١/١٠ .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) والوجه الثاني : يعمل باطناً باجتهاده .

انظر : الإنصاف ٣١٢/١١ ، المبدع ١٠٠/١٠ ، الإقناع ٤٠٥/٤ .

(٩) انظر : الفروع ٤٩٠/٦ ، الإنصاف ٣١٢/١١ ، المبدع ١٠٠/١٠ .

(١٠) الفروع ٤٩٠/٦ .

( وإن باع حنبليّ متروك التسمية ، فحكم بصحته ) أي بصحة البيع حاكم ( شافعيّ ، نفذ ) حكمه<sup>(١)</sup> .

قال في الفروع : عند<sup>(٢)</sup> أصحابنا ، خلافاً لأبي الخطاب<sup>(٣)</sup> .

وكذا إن حكم حنفيّ حنبليّ بشفعة جوار ، في الأصح ؛ لشمول الرواية لها<sup>(٤)</sup> .

وقال الشيخ تقي الدين : اختلفت الرواية عن أحمد لو حكم الحاكم بما يرى المحكوم له تحريمه ، فهل يباح بالحكم<sup>(٥)</sup> ؟ على روايتين . [ فحكى الخلاف روايتين ]<sup>(٦)</sup> ، ثم قال : والتحقيق في هذا أنه ليس للرجل أن يطلب من الإمام ما يرى أنه حرام عليه ، فليس له أن يطلب أن يحكم له بشفعة أو ميراث ، وهو في حال \* طلبه يرى أن ذلك حرام عليه ؛ لأنه جمع بين طلب شيء وبين اعتقاد تحريمه .

ومن فعل هذا فقد فعل ما يعتقد تحريمه ، وهذا لا يجوز .

لكن لو كان الطالب غيره ، أو ابتدأ الإمام بحكم ، أو قسم ، فهنا يتوجه القول بالحل له ؛ لأنه لم يصدر منه فعل يحرم<sup>(٧)</sup> .

ثم قال : والأشبه أن هذا لا يحرم عليه<sup>(٨)</sup> . انتهى .

---

(١) لا يحل متروك التسمية عمداً عند الحنابلة ؛ لأنها واجبة مع الذكر .

أما عند الشافعية فإنه يحل ؛ لأن التسمية مستحبة .

انظر : الفروع ٤٩٠/٦ ، الإنصاف ٣١٢/١١ ، المبدع ١٠٠/١٠ ، التنقيح ٣٠٦ ، الإقناع ٤٠٥/٤ ، التوضيح ٤٥٦ .

(٢) في (م) : نفذ عند . بزيادة : نفذ .

(٣) الفروع ٤٩٠/٦ .

(٤) لأن الشفعة تكون بالملك المشاع غير المقسوم ، أما الجار فلا شفعة له عند الحنابلة ، وعلى عكس ذلك الحنفية حيث يرون الشفعة له .

انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٩٠/٦ ، المبدع ١٠٠/١٠ ، التنقيح ٣٠٦ ، التوضيح ٤٥٦ .

(٥) في (ف) و (س) : المحكوم . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) في (ب) و (م) : محرم .

(٨) انظر : الاختيارات الفقهية ٣٤٤ .

( وإن رد حاكم شهادة واحد بـ ) رؤية هلال ( رمضان ، لم يؤثر ) ذلك في الحكم بعدالته  
[ (ك) ]<sup>(١)</sup> ما لو شهد بـ ( ملك مطلق ) عند من لا يرى رفع اليد بذلك ، ( وأوّلَى ) [ من ]<sup>(٢)</sup> شهد  
بالمملك المطلق ؛ ( لأنه ) أي لأن الحاكم ( لمدخل لحكمه في عبادة ووقت<sup>(٣)</sup> ) ، وإنما هو ) - أي رد شهادته  
برمضان - ( فتوى ، فلا يقال : حَكَمَ بكذبه ، أو بأنه لم يَرَهُ ) [ أي لم ير الهلال ]<sup>(٤)</sup> .

( ولو رُفِع إليه ) أي إلى الحاكم ( حكمٌ في مختلف فيه ) ، كحكمه بنكاح امرأة زوجت نفسها ،  
ونحوه من كل حكم مختلف فيه ، ( لم يلزمه نقضه ، لينقذه . لزمه تنفيذه ، وإن لم يره )<sup>(٥)</sup> أي وإن لم ير  
ماحكم به ذلك الحاكم صحيحاً عنده ؛ لأنه حكم ساغ<sup>(٦)</sup> الخلاف فيه ، فإذا حكم به حاكم لم يجز نقضه ،  
فوجب تنفيذه لذلك<sup>(٧)</sup> .

( وكذا إن كان نفس الحكم مختلفاً فيه ، كحكمه بعلمه ، وتزويجه يتيمة ) ، وكالحكم<sup>(٨)</sup> على  
غائب ، وكالحكم بصحة الثبوت بطريق الشهادة على الخط ونحو ذلك ، في الأصح<sup>(٩)</sup> .

وفي المحرر : لم يلزمه تنفيذه ، إلا أن يحكم به حاكم آخر قبله<sup>(١٠)</sup> .

قال شارح المحرر : وأما إذا كان نفس الحكم مختلفاً فيه ، فإن نفس الحكم في شيء لا يكون حكماً  
بصحة الحكم فيه ، لكن لو أنفذه حاكم آخر ، لزمه إنفاذه ، لأن الحكم المختلف فيه صار محكوماً به<sup>(١١)</sup> ،  
فلزم تنفيذه كغيره<sup>(١٢)</sup> . انتهى .

---

(١) زيادة من (ب) و (م) و (س) و (ز) .

(٢) في (ب) و (م) : من . بسقوط : الميم .

(٣) في (ف) و (س) : ووقف . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : الفروع ٤٩٢/٦ ، الإنصاف ٣١٤/١١ ، المبدع ١٠١/١٠ .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) في (ف) و (س) : شاع . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) انظر : المحرر ٢١٠/٢ ، الفروع ٤٩٣/٦ ، الإنصاف ٣١٥/١١ ، المبدع ١٠١/١٠ .

(٨) في (م) : فكالحكم .

(٩) انظر : الفروع ٤٩٣/٦ ، الإنصاف ٣١٥/١١ ، المبدع ١٠١/١٠ .

(١٠) المحرر ٢١٠/٢ .

(١١) في (س) : فيه .

(١٢) انظر : الإنصاف ٣١٦/١١ .

وهذا مبني على أن تنفيذ الحكم ، حكم بصحة [الحكم] <sup>(١)</sup> المنفذ . وتقدم الخلاف الذي في التنفيذ <sup>(٢)</sup> .

( وإن رَفَعَ إليه ) أي إلى حاكم ( خصمان عقداً فاسداً عنده ) ، أي عند ذلك الحاكم ( فقط ) ، أي مع كون حاكم غيره يرى أن ذلك العقد صحيح ، و( أقرّاً ) أي أقرَّ الخصمان ( بأن ) حاكماً <sup>(٣)</sup> ( نافذ الحكم حكم بصحته ) أي بصحة ذلك العقد [ الذي هو فاسد عند ذلك الحاكم ] <sup>(٤)</sup> الذي ترفعاً إليه ، ( فله إلزامهما ذلك ) العقد الذي أقرّاً أن نافذ الحكم حكم بصحته ، لأنه حق أقرّاً به فلزمهما ، كما لو أقرّاً بغيره .

( وله ردُّه والحكم ) عليهما ( بمذهبه ) ؛ لأن حكم الحاكم به لا يشبث بإقرارهما وإنما يشبث بالبينة ، ولا بينة هاهنا ، فلا يلزمه العمل به ، لعدم ثبوته عنده . ذكره القاضي <sup>(٥)</sup> .  
و اقتصر عليه في المخرور <sup>(٦)</sup> ، والفروع <sup>(٧)</sup> .

( ومن قلّد ) مجتهداً ( في صحة نكاح ، لم يفارق ) زوجته ( بتغير اجتهاده ) أي اجتهد الاجتهاد الذي قلده في صحته ، ( كحكم ) أي كما لو حكم به حاكم مجتهد يرى صحته حال الحكم ، ثم تغير اجتهاده [ فرأى أنه باطل <sup>(٨)</sup> ] <sup>(٩)</sup> .

( بخلاف مجتهد نكح ) [ امرأة بعقد أداه اجتهاده إلى صحته <sup>(١٠)</sup> ] <sup>(١١)</sup> ( ثم رأى بطلانه ) [ يعني ثم

(١) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) انظر : ص ٩١٢ .

(٣) في ( ف ) و (س) : حاكماً بأن . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) انظر : المخرور ٢/٢١٠ ، الإنصاف ١١/٣١٧ .

(٦) المخرور ٢/٢١٠ .

(٧) الفروع ٦/٤٩٤ .

(٨) انظر : الفروع ٦/٤٩٤ ، الإنصاف ١١/٣١٨ ، المبدع ١٠/١٠٢ .

(٩) ساقط من ( م ) .

(١٠) في (ب) زيادة : ( بخلاف مجتهد نكح ) يعني ثم أداه اجتهاده إلى أن العقد باطل ، فإنه يلزمه أن يفارق

زوجته بتغير اجتهاده إلى صحته .

وبعض هذه الزيادة تقدّم ، وبعضها يرد قريباً .

(١١) ساقط من (م) .

أداه اجتهاده<sup>(١)</sup> إلى أن العقد باطل ، فإنه يلزمه أن يفارق زوجته بتغير اجتهاده ، [ في الأصح<sup>(٢)</sup> ] ؛ لأنه صار يعتقد تحريم وطنها .

( ولا يلزم ) مجتهداً قلّده عامي في صحة نكاح ، ثم تغير اجتهاده<sup>(٣)</sup> ( إعلام المقلّد ) - أي من قلّده في صحة النكاح - ( بتغيره ) أي بتغير اجتهاده<sup>(٤)</sup> ؛ لما تقدم من أن المقلّد في صحة النكاح ، لم يلزمه فراق زوجته بتغير اجتهاد من قلّده في ذلك<sup>(٥)</sup> .

( وإن بان خطؤه ) أي خطأ الحاكم في حكمه ( في إتلاف<sup>(٦)</sup> بمخالفة ) دليل ( قاطع ) يعني لا يحتمل التأويل ، ( أو ) بان ( خطأ مُفْتٍ ليس أهلاً ) بإتلاف ، كقتل في شيء [ ظناً<sup>(٧)</sup> ] ردّة ، أو قطع في سرقة لم يجب فيها قطع ، أو تلف بما يسري إليه جلد غير واجب ، كشارب مسكر كرهاً حدّه فمات ، ( ضَمِنَا ) أي الحاكم والمُفْتِي ما تلف بالحكم [ أو<sup>(٨)</sup> ] الإفتاء ؛ لأنه إتلاف حصل بفعلهما ، فضَمِنَاهُ ، كما لو باشرا ذلك بأيديهما<sup>(٩)</sup> .

---

(١) ساقط من (م) .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) ساقط من (س) .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : المسألة قبل السابقة .

(٦) في (ف) و (س) : إتلاف مال . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) في (س) : ظنا . بسقوط : الهاء .

(٨) في (س) : و . بسقوط : الألف .

(٩) انظر : الفروع مع تصحيحه ٤٩٤/٦ ، الإنصاف ٣١٨/١١ ، المبدع ١٠٢/١٠ .



قال في المقنع : نصّ عليه . واختاره عامة شيوخنا<sup>(١)</sup> . انتهى .

لقوله صلى الله عليه وسلم : " أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك<sup>(٢)</sup> " . رواه الترمذي ، وقال حديث حسن .

ومتى أخذ قدر حقه من ماله [ بغير إذنه<sup>(٣)</sup> ] ، فقد خان ، فيدخل في عموم الخبر .

وقال صلى الله عليه وسلم : " لا يجل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه<sup>(٤)</sup> " .

ولأنه إن أخذ من غير جنس حقه ، كان معاوضة من غير<sup>(٥)</sup> تراضٍ ، وإن أخذ من جنسه ، فليس له تعيين الحق بغير رضی صاحبه ، ألا ترى [ أنه<sup>(٦)</sup> ] لا يجوز له أن يقول : لاأخذ حقي إلا من هذا الكيس دون هذا<sup>(٧)</sup> .

ولأن كل مالا<sup>(٨)</sup> يجوز له تملكه إذا لم يكن له دين ، لا يجوز له أخذه إذا كان له دين ، كما لو كان باذلاً<sup>(٩)</sup> .

وعنه : يجوز له ذلك و الحال ماذكر<sup>(١٠)</sup> .

---

= قال في المغني ٢٢٣/٩ ، والشرح الكبير ٢٠٦/٦ : فالمشهور في المذهب ، أنه ليس له أخذ قدر حقه . أ هـ .  
انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، الكافي ٥١٠/٤ ، المغني ٢٢٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٥/٦ ، ٢٠٦ ، المحرر ٢١١/٢ ، المتع ٢٤٢/٦ ، شرح الزركشي ٥٤٤/٤ ، الفروع ٤٩٦/٦ ، ٤٩٧ ، الإنصاف ٣٠٨/١١ ، ٣٠٩ ، المبدع ٩٧/١٠ ، ٩٨ .

(١) المقنع ٣٣٣ .

(٢) أخرجه الترمذي ( كتاب البيوع ) ( ١٢٦٤ ) ٥٦٤/٣ .

(٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) أخرجه أحمد ( ٢٠٦٤٦ ، ٢١٠٧٤ ) ٩٩/٥ ، ١٥٢ .

وأخرجه الدارقطني ( ٢٨٦٢ ، ٢٨٦٣ ) ٢٢/٣ .

(٥) في (ب) و (م) : بغير .

(٦) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) انظر : المغني ٢٣٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٦/٦ .

(٨) في (ف) و (س) : ولأن من لا . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٩) انظر : المرجعين السابقين .

(١٠) انظر : الفروع ٤٩٧/٦ ، الإنصاف ٣٠٩/١١ ، المبدع ٩٨/١٠ .

وذهب إليه بعض الأصحاب من المحدثين<sup>(١)</sup> ؛ لحديث هند : " خذي مايكفيك وولديك بالمعروف<sup>(٢)</sup> " .  
والأول المذهب<sup>(٣)</sup> .

لأن حديث هند قد أشار أحمد إلى الفرق بينه وبين ماتقدم : أن<sup>(٤)</sup> حقها واجب عليه في كل وقت<sup>(٥)</sup> .  
وهذا إشارة منه إلى الفرق بالمشقة في الحاكمة في كل وقت ، والمخاصمة كل<sup>(٦)</sup> يوم تجب فيه النفقة ،  
بخلاف الدَّين<sup>(٧)</sup> .

وفرق أبو بكر بينهما بفرق آخر ، وهو : أن قيام الزوجية كقيام البيّنة ، فكأن الحق صار معلوماً ،  
بعلم قيام مقتضيه<sup>(٨)</sup> .

وبينهما فرقان آخران<sup>(٩)</sup> :

أحدهما : أن للمرأة التَّسُّط في مال الزوج بحكم العادة ، ما يُؤثّر في [إباحة]<sup>(١٠)</sup> أخذ الحق ، وبذل  
اليَد فيه بالمعروف ، بخلاف الأجنبي .

الثاني : [أن]<sup>(١١)</sup> النفقة تُراد لإحياء النَّفس ، وإبقاء المَهْجَةِ<sup>(١٢)</sup> ، وهذا مما لا صبر عنه ، فجاز أخذ  
ما تندفع به هذه الحاجة ، بخلاف الدَّين .

---

(١) انظر : الكافي ٥١١/٤ ، المغني ٢٣٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٦/٦ ، شرح الزركشي ٥٤٥/٤ ، الإنصاف  
٣٠٩/١١ ، المبدع ٩٨/١٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٢٧ .

(٣) انظر : الكافي ٥١٠/٤ ، المغني ٢٣٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٦/٦ ، شرح الزركشي ٥٤٤/٤ ، الإنصاف  
٣٠٨/١١ ، المبدع ٩٧/١٠ .

(٤) في (ب) و (م) : بأن .

(٥) انظر: المغني ٢٣٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٦/٦ ، المتع ٢٤٣/٦ ، شرح الزركشي ٥٤٥/٤ ، المبدع  
٩٨/١٠ .

(٦) في (م) في كل . بزيادة : في .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

(٩) انظر : المغني ٢٣٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٦/٦ .

(١٠) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١١) ساقط من (م) .

(١٢) المَهْجَةُ : دم القلب ، ولا بقاء للنفس بعد ما تراق مهجتها .

حتى نقول : لو صارت النفقة ماضيه، لم يكن لها أخذها ، ولو وجب لها عليه ذَّين آخر ، لم يكن لها أخذه بغير إذنه<sup>(١)</sup> .

فعلى المذهب<sup>(٢)</sup> ، إن أخذ ربُّ الدَّين شيئاً بغير إذن المدين ، لزمه ردُّه إن كان باقياً ، وإن كان تالفاً ، وجب عليه مثل المثلي ، وقيمته المُتَقَوِّم ، وإن كان من جنس دينه ، تقاصاً<sup>(٣)</sup> ، وتساقطاً<sup>(٤)</sup> . قال في شرح المقنع : في قياس المذهب<sup>(٥)</sup> .

ويستثنى من عدم جواز الأخذ ، ما أشير إليه بقوله :

( إلا إذا تعذر على ضيف أخذ حقه بحاكم<sup>(٦)</sup> ) . وتقدم ذلك في كتاب الأطعمة<sup>(٧)</sup> .

[ وبقوله<sup>(٨)</sup> : ( أو منع زوج ومن في معناه ) ممن تجب عليه نفقة غيره ، كقريبه ومولاه ، ( ماوجب عليه ) لمستحقه ( من نفقة ونحوها ) ، كالكسوة<sup>(٩)</sup> .

وتقدّم ذلك في كتاب النفقات .

فيجوز لكل من هؤلاء الأخذ بغير إذن في هذه الصور .

---

= وقيل : المهجة الدَّم ....

وقيل : المهجة خالص النفس .

انظر : لسان العرب ، مادة ( مهج ) ٣٧٠/٢ .

(١) انظر : المغني ٢٣٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٦/٦ ، ٢٠٧ .

(٢) وهو ماتقدم من أنه لا يجوز له أخذه .

(٣) تقاصُّ القوم : إذا قاصَّ كل واحد منهم صاحبه في حساب أو غيره .

انظر : الصحاح ، مادة ( قصص ) ١٠٥٢/٣ ، لسان العرب ، مادة ( قصص ) ٧٦/٧ .

(٤) انظر : المغني ٢٣٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٧/٦ .

(٥) الشرح الكبير ٢٠٧/٦ .

(٦) في (م) : لحاكم .

(٧) فإنه يجوز له الأخذ من مال من نزل به بقدر ما وجب له . وقد تقدّم ص ٥٢٩ .

(٨) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، الكافي ٣٦٨/٣ ، ٣٦٩ ، الإنصاف ٣٩٠/٩ ، المبدع ٢٠٩/٨ .

( ولو كان لكل ) ، أي لكل واحد ( من اثنين ، على الآخر دَيْنٌ من غير جنسه ) أي من غير جنس ما على الآخر من الدَّين ، كما لو كان دَيْن أحدهما ذهباً ودَيْن الآخر فضةً ، ( فحجده أحدهما ) ما عليه من الدَّين لصاحبه ، ( فليس للآخر أن يحجد ) \* ما عليه للذي حجده .

[٢٧٩]

قال في الترغيب : ولو كان لكل منهما على الآخر دَيْن من غير جنسه ، فحجده أحدهما ، فليس للآخر أن يحجد ، وجهاً واحداً ؛ لأنه كبيع دين ، بدين لا يجوز ولو رضياً<sup>(١)</sup>(٢) . انتهى .  
والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) في (م) : تراضياً .

(٢) انظر : الفروع ٤٩٧/٦ ، الإنصاف ٣١١/١١ ، المبدع ٩٨/١٠ .

## [ باب : حكم كتاب القاضي إلى القاضي ]

هذا ( باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي ) .

والأصل في المكاتبات ، الكتاب ، والسنة ، والإجماع :

أما الكتاب ، ففقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> . الآيات

وأما السنة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كاتب الملوك ، فكتب إلى النجاشي<sup>(٢)</sup> ، وإلى قيصر<sup>(٣)</sup> ،

وإلى كسرى<sup>(٤)</sup> ، يدعوهم إلى الإسلام<sup>(٥)</sup> .

(١) قال تعالى : ﴿ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ • إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ • أَلَّا تَعْلَمُوا

عَلَيَّ وَآتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ .

سورة النمل ( ٢٩-٣١ ) .

(٢) النجاشي ، بالفتح : لقب لكل من ملك الحبشة .

انظر : الصحاح ، مادة ( نجش ) ١٠٢١/٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ٦٥/٢ .

(٣) في ( ف ) : كشط على قيصر ، ثم كتب : قيصر . وما أثبتته من بقية النسخ .

وقيصر : لقب لكل من ملك الروم .

واسم الذي بعث إليه النبي صلى الله عليه وسلم : هرقل ، بكسر الهاء وفتح الراء ، على المشهور . قاله

النووي في تهذيب الأسماء واللغات .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٦٥/٢ ، المنتظم ٢٧٥/٣ ، الصحاح ، مادة ( قصر ) ٧٩٥/٢ .

(٤) كسرى ، بكسر الكاف وفتحها : لقب لكل من ملك الفرس .

وهو كسرى بن هرمز .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٦٦/٢ ، المنتظم ٢٨٢/٣ ، لسان العرب ، مادة ( كسر ) ١٤٢/٥ .

(٥) أخرج مسلم عن أنس : أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى ، وإلى قيصر ، وإلى النجاشي ،

وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى ... " .

أخرجه مسلم ( كتاب الجهاد والسير ، باب : كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى ملوك الكفار يدعوهم

إلى الله عز وجل ) ( ١٧٧٤ ) ١٣٩٧/٣ .

وقد أخرج البخاري ومسلم كتاب الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، إلى هرقل قيصر الروم ، في قصة طويلة .

أخرجه البخاري . كتاب الجهاد ، باب : دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام والنبوة ، وأن لا يتخذ

بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ( ٢٩٤١ ، ٢٩٤٠ ) ٩٠٥/٢ - ٩٠٧ .

وكاتب<sup>(١)</sup> ولاته وعمّاله وسعاته<sup>(٢)</sup> .

وأجمعت الأمة على قبول كتاب القاضي إلى القاضي<sup>(٣)</sup> ، إذ<sup>(٤)</sup> الحاجة تدعو إلى ذلك ، فإن من له حق في بلد غير بلده ، لا يمكنه إثباته<sup>(٥)</sup> والمطالبة به بغير ذلك ، إذ يتعذر عليه السفر بالشهود ، وقد يكون البلد الذي يسافرون إليه غير معروفين به ، فيتعذر إثبات الحق بهم عند حاكمه ، فوجب أن يقبل<sup>(٦)</sup> المكاتبه فيه .

( و ) حيث تقرر<sup>(٧)</sup> هذا ، فإنه ( يقبل ) كتاب القاضي إلى القاضي ( في كل حق لآدمي ) ، كالقرض ، والغصب ، والبيع ، والإجارة ، والرهن ، والصلح ، والوصية بالمال ، والجناية الموجبة للمال ،

---

= وأخرجه مسلم ( كتاب الجهاد والسير ، باب : كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام ) ( ١٧٧٣ ) ١٣٩٣/٣ - ١٣٩٧ .

وفي البخاري عن ابن عباس " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى ... " .  
أخرجه البخاري ( كتاب المغازي ، باب : كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصير )  
١٣٣٧/٣ ( ٤٤٢٤ ) .

( ١ ) في ( م ) : فكاتب .

( ٢ ) ومن ذلك ما قال الضحاك بن سفيان لعمر : " كتب إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها " .

أخرجه أبوداود ( كتاب الفرائض ، باب : في المرأة ترث من دية زوجها ) ( ٢٩٢٧ ) ١٢٩/٣ ، ١٣٠٠ .  
وأخرجه الترمذي ( كتاب الفرائض ، باب ماجاء في ميراث المرأة من دية زوجها ) ( ٢١١٠ ) ٣٧١/٤ .  
وانظر ما ذكره ابن القيم في كتابه زاد المعاد في كتبه ورسله صلى الله عليه وسلم إلى الملوك ، وفي أمرائه صلى الله عليه وسلم ، وفي هديه صلى الله عليه وسلم في مكاتباته إلى الملوك وغيرهم .  
انظر : زاد المعاد ١/١١٩ ، ١٢٥ ، ٦٨٨/٣ . وانظر : المغني ٩/٦٥ ، الشرح الكبير ٦/٢٠٨ ، المبدع ١٠/١٠٣ .  
( ٣ ) انظر : الإجماع ٢٨ ، مراتب الإجماع ٥٨ ، ٥٩ ، بداية المجتهد ٦/٢٢٩ ، المغني ٩/٦٦ ، الشرح الكبير ٦/٢٠٨ ، الممتع ٦/٢٤٥ ، شرح الزركشي ٤/٤٥٧ ، المبدع ١٠/١٠٣ .

( ٤ ) في ( ف ) و ( س ) : إن . وما أثبتته من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) و ( ز ) .

( ٥ ) في ( ب ) و ( م ) : إتيانه .

( ٦ ) في ( م ) : تقبل .

( ٧ ) في ( ف ) و ( س ) : تعذر . وما أثبتته من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

رواية واحدة<sup>(١)</sup> ؛ لأن هذا في معنى الشهادة على الشهادة .

وعلى الأصح<sup>(٢)</sup> ( حتى ما<sup>(٣)</sup> لا يقبل فيه إلا رجلان ، كقود وطلاق ونحوهما ) ، كنكاح ، ونسب ، وتوكيل في غير مال ، وإيصاء على أولاده ، وحدّ قذف ؛ لأنه حق<sup>(٤)</sup> آدمي لا يدرأ بالشبهات .

( لا في حدّ الله تعالى : كحدّ زنا ، و ) حدّ ( شرب ) ، على الأصح<sup>(٥)</sup> ؛ لأن حقوق الله سبحانه وتعالى مبنية على المساهلة والمسامحة والستر ، والدرء بالشبهات ، والسقوط بالرجوع عن الإقرار بها ، ولهذا [ لا تقبل ]<sup>(٦)</sup> فيها الشهادة على الشهادة ، فكذا كتاب القاضي إلى القاضي ؛ لأنه لا يقبل إلا فيما تقبل فيه الشهادة على الشهادة ؛ لأنه بمعناها<sup>(٧)</sup> .

ولهذا قلت كغيري : ( وفي هذه المسألة ذكر الأصحاب أن كتاب القاضي حكمه كالشهادة على الشهادة ؛ لأنه شهادة على شهادة<sup>(٨)</sup> ) .

وذكروا فيما<sup>(٩)</sup> إذا تغيرت حاله ( أي حال القاضي الكاتب ) أنه أصل ، ومن شهد عليه فرع<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٣٠/٢ ، المغني ٦٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٨/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٩ ، المتع

٢٤٦/٦ ، الإنصاف ٣٢١/١١ ، المبدع ١٠٣/١٠ .

(٢) قال في الإنصاف ( ٣٢١/١١ ) : وهو المذهب . أهـ .

والرواية الثانية : لا يقبل في ذلك .

انظر : الهداية ١٣٠/٢ ، المحرر ٢١١/٢ ، الفروع ٤٩٨/٦ ، الإنصاف ٣٢١/١١ ، ٣٢٢ ،

المبدع ١٠٣/١٠ ، ١٠٤ .

(٣) في (ب) و (م) : فيما .

(٤) في (ف) و (س) : حد . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) والرواية الثانية : يقبل في الحدود والواجبة لله تعالى .

انظر : الهداية ١٣٠/٢ ، المغني ٦٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٨/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٩ ، المحرر ٢١١/٢ ،

المتع ٢٤٦/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٧/٤ ، الفروع ٤٩٨/٦ ، الإنصاف ٣٢١/١١ ، المبدع ١٠٣/١٠ .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) في (ب) : لأنه في معناها . وفي (م) : ولأنه في معناها .

(٨) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، الفروع ٤٩٨/٦ ، المبدع ١٠٤/١٠ .

(٩) في (ف) و (س) : فيها . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١٠) انظر : الفروع ٤٩٨/٦ ، المبدع ١٠٤/١٠ .

وجزم به ابن الزاغوني ، وغيره<sup>(١)</sup> .

( فلايسوغُ نقض حكم مكتوب إليه بإنكار ) القاضي ( الكاتب ، ولايقدر في عدالة البيئة ، بل يمنع إنكاره ) أي إنكار القاضي الكاتب ( الحكم ) أي حكم المكتوب إليه ، إذا كان إنكار الكاتب قبل حكم المكتوب إليه ، ( كما يمنعه ) أي كما يمنع الحكم بالشهادة على الشهادة ( رجوع شهود الأصل<sup>(٢)</sup> .

فدلّ أنه ) أي أن القاضي الكاتب ( فرغ لمن شهد عنده ، وأصل لمن شهد عليه<sup>(٣)</sup> .

( و دلّ ذلك أيضاً ) أنه يجوز أن يكون شهود فرع أصلاً لفرع ( آخر ، يؤيده قول الأصحاب في التعليل : إن الحاجة داعية إلى ذلك<sup>(٤)</sup> . وهذا المعنى موجود في فرع الفرع<sup>(٥)</sup> .

( ويقبل ) كتاب القاضي [ إلى القاضي ]<sup>(٦)</sup> ( فيما حكم [ به ]<sup>(٧)</sup> ) ، لينفذه<sup>(٨)</sup> ، وإن كانا ( أي الكاتب والمكتوب إليه ) ببلد واحد ) ؛ لأن حكم الحاكم يجب إمضاؤه على كل حال<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : الفروع ٤٩٨/٦ .

(٢) انظر : الفروع ٤٩٨/٦ ، المبدع ١٠٤/١٠ .

(٣) انظر : المرجعين السابقين .

(٤) انظر : الفروع ٤٩٨/٦ .

(٥) انظر : المرجع السابق .

(٦) ساقط من (ب) و (م) .

(٧) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) في (م) : لتنفيذه .

(٩) مثال ذلك : أن يحكم على رجل بحق ، فيغيب قبل إيفائه ، فيسأل الحاكم أن يكتب له كتاباً بحكمه يحمله إلى قاضي البلد الذي فيه الغائب ، فيلزم الحاكم إجابته إلى الكتابة ، ويلزم القاضي المكتوب إليه قبوله ، سواء كانت بينهما مسافة بعيدة أو قريبة .

انظر : الهداية ١٣١/٢ ، الكافي ٤٦٧/٤ ، المغني ٦٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٩/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٩ ، المحرر ٢١٢/٢ ، الممتع ٢٤٦/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٨/٤ ، الفروع ٤٩٨/٦ ، الإنصاف ٣٢٢/١١ ، المبدع ١٠٥،١٠٤/١٠ .



( لا فيما ثبت عنده ليحكم<sup>(١)</sup> به ) المكتوب إليه ، إلا في مسافة قصر فأكثر ؛ لأنه نقل<sup>(٢)</sup> شهادة إلى المكتوب إليه ، فلم يجز مع القرب ، كالشهادة على الشهادة<sup>(٣)</sup> .

( و ) كذا ( لا ) يجوز ( إذا سمع ) القاضي ( البينة \* وجعل تعديلها إلى ) القاضي ( الآخر ، إلا في [٢٧٩ب] مسافة قصر فأكثر )<sup>(٤)</sup> في الصورتين<sup>(٥)</sup> ؛ لأن مسافة القصر غيبة ، فجاز قبول كتاب القاضي في ذلك كغيبة الشاهد إليها في قبول فرعه في الشهادة على شهادته .

واختلف الأصحاب في الثبوت ، هل هو حكم ، أو ليس بحكم<sup>(٦)</sup> ؟  
والأشهر أنه ليس بحكم ، بل خبر بالثبوت ، كشهود الفرع ؛ لأن الحكم أمر ونهي يتضمن إلزاماً .  
قاله<sup>(٧)</sup> الشيخ تقي الدين<sup>(٨)</sup> .

ويجوز نقله إلى مسافة قصر فأكثر ، ولو كان الذي ثبت عنده لا يرى جواز الحكم به ؛ لأن الذي ثبت عنده ذلك الشيء مخبر<sup>(٩)</sup> بثبوت ذلك عنده ، أشبه الشاهد ، فإنه مخبر بوقوع ما شهد به ، وقد يكون

---

(١) في (ف) و (س) : فيحكم . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) في (س) : يجب .

(٣) مثال ذلك : أن تقوم البينة عنده بحق لرجل على آخر ، ولم يحكم به ، فيسأله صاحب الحق أن يكتب له كتاباً بما حصل عنده ، فإنه يكتب له ، ولا يقبله المكتوب إليه ، إلا في مسافة قصر فأكثر ، ولا يقبله فيما دونها .

انظر : الهداية ١٣١/٢ ، الكافي ٤٦٨/٤ ، المغني ٦٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٠٩/٦ ، ٢١٠ ، المحرر ٢١٢/٢ ، الممتع ٢٤٧/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٨/٤ ، الفروع ٤٩٨/٦ ، الإنصاف ٣٢٣/١١ ، المبدع ١٠٥/١٠ .  
(٤) انظر : الفروع ٤٩٩/٦ ، الإنصاف ٣٢٤/١١ .

(٥) أي لا يقبل كتاب القاضي إلى القاضي إلا في مسافة قصر فأكثر ، في الصورتين السابقتين ، وهما :  
أ - إذا ثبت عنده ليحكم به قاضٍ آخر .

ب - إذا سمع البينة وجعل تعديلها إلى قاضٍ آخر .

(٦) انظر : المغني ٦٦/٩ ، الفروع ٤٩٨/٦ ، ٤٩٩ ، الإنصاف ٣٢٣/١١ ، حاشية ابن قنيس علي المحرر (٢٣٨) ، حاشية ابن نصر الله على الفروع (ق ١٩٠) .

(٧) في (ف) و (س) و (ز) : قال . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٨) انظر : الفروع ٤٩٩/٦ ، الإنصاف ٣٢٣/١١ ، المبدع ١٠٥/١٠ ، الاختيارات الفقهية ٣٣٤ .

(٩) في (م) : يخبر .

لا يجوز الحكم به ومع ذلك للمشهود عنده الحكم بشهادته ، فكذلك [ ما أثبتته <sup>(١)</sup> ] الحاكم الأول وهو لا يجيزه <sup>(٢)</sup> ، وللحاكم الذي اتصل به ذلك الثبوت الحكم [ به ] <sup>(٣)</sup> إذا كان يرى صحته <sup>(٤)</sup> .

قال في الفروع : فيتوجه لو <sup>(٥)</sup> أثبت حاكم مالكي وقفاً لا يراه ، كوقف الإنسان على نفسه بالشهادة على الخط ، فإن حكم للخلاف في العمل بالخط كما هو المعتاد ، فلحاكم حنبلي يرى صحة الحكم أن ينفذه في مسافة قريبة ، وإن لم يحكم [ المالكي ] <sup>(٦)</sup> ، بل قال : ثبت كذا . فكذلك ؛ لأن الثبوت عند المالكي حكم .

ثم إن رأى الحنبلي الثبوت حكماً نفذه <sup>(٧)</sup> ، وإلا فإخلاف في قرب المسافة .

ولزوم الحنبلي تنفيذه <sup>(٨)</sup> مبني <sup>(٩)</sup> على <sup>(١٠)</sup> تنفيذ [ الحكم ] <sup>(١١)</sup> المختلف فيه .

وحكم المالكي مع علمه باختلاف العلماء في الخط لا يمنع كونه مختلفاً فيه ، ولهذا لا تنفذه الحنفية حتى ينفذه [ حاكم ] <sup>(١٢)</sup> .

وللحاكم الحنبلي الحكم بصحة الوقف المذكور مع بعد المسافة ، ومع قربها [ الخلاف ] <sup>(١٣)</sup> . انتهى <sup>(١٤)</sup> كلامه في الفروع .

---

(١) في (م) : ما أثبت . بسقوط : الهاء .

(٢) في (م) : لا يجيزه .

(٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : الفروع ٤٩٩/٦ ، حاشية ابن نصر الله على الفروع (ق ١٩٠) ، كشف القناع ٣٢٥٥/٩ .

(٥) في (م) : مالو .

(٦) زيادة من (ب) و (م) .

(٧) في (ف) و (س) : تنفذه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) في (م) : بتنفيذه .

(٩) في (ب) و (م) : يبنى .

(١٠) في (م) : على لزوم . بزيادة : لزوم .

(١١) ساقط من (م) .

(١٢) ساقط من (م) .

(١٣) ساقط من (م) .

(١٤) انظر : الفروع ٤٩٩/٦ .

( وله ) أي وللقاضي الكاتب ( أن يكتب إلى ) قاض ( مُعَيَّن ، و ) أن يكتب ( إلى من يصل إليه ) كتابي هذا ( من قضاة المسلمين ) وحكامهم ، من غير تعيين<sup>(١)</sup> .

ويلزم من وصله قبوله<sup>(٢)</sup> .

وبهذا قال أبو ثور<sup>(٣)</sup> . واستحسنه أبو يوسف<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز أن يكتب إلى غير مُعَيَّن<sup>(٥)</sup> .

ولنا<sup>(٦)</sup> : أنه كتاب حاكم من ولايته ، وصل إلى حاكم فلزمه قبوله ، كما لو كان الكتاب إليه بعينه .

( ويشترط لقبوله ) ، أي قبول كتاب القاضي إلى القاضي ، والعمل به : ( أن يُقرأ ) الكتاب ( على عدلين ، ويُعتبر ضبطهما لعناه وما يتعلق به الحكم ) منه ( فقط ) ، يعني دون مالا يتعلق به الحكم<sup>(٧)</sup> .

قال الأثرم : سمعتُ أبا عبد الله يُسأل عن قوم شهدوا على صحيفة ، وبعضهم ينظر فيها ، وبعضهم لا ينظر ؟ .

قال : إذا حفظ فليشهد . قيل : كيف وهو كلام كثير ؟

قال : يحفظ ما كان عليه الكلام والوضع . قلت : يحفظ المعنى ؟

قال : نعم . قيل له : والحدود واليمين [ وأشبه ذلك ]<sup>(٨)</sup> ؟ قال : نعم<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، المغني ٦٨/٩ ، الشرح الكبير ٢١٠/٦ ، المذهب الأحمد ٢١٩ ، المحرر ٢١٢/٢ ،

المتع ٢٤٧/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٨/٤ ، الفروع ٤٩٩/٦ ، الإنصاف ٣٢٤/١١ ، المبدع ١٠٦/١٠ .

(٢) انظر : المغني ٦٨/٩ ، الشرح الكبير ٢١٠/٦ .

(٣) انظر : المغني ٦٨/٩ ، الشرح الكبير ٢١٠/٦ ، المبدع ١٠٦/١٠ .

(٤) انظر : شرح فتح القدير ٢٩١/٧ ، شرح العناية مع شرح فتح القدير ٢٩٦/٧ ، تبين الحقائق ١٨٧/٤ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر : المغني ٦٨/٩ ، الشرح الكبير ٢١٠/٦ .

(٧) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، الكافي ٤٦٨/٤ ، المغني ٦٩/٩ ، الشرح الكبير ٢١٠/٦ ، المذهب

الأحمد ٢١٩ ، المحرر ٢١٢/٢ ، المتع ٢٤٧/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٩/٤ ، الفروع ٤٩٩/٦ ، المبدع

١٠٦/١٠ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) انظر : المغني ٧٠/٩ ، الشرح الكبير ٢١١/٦ .

( ثم يقول ) القاضي الكاتب إلى غيره : ( هذا كتابي إلى فلان ابن فلان ) ، أو إلى من يصل إليه من القضاة .

( ويدفعه إليهما ) أي إلى العدلين اللذين شهدا عليه بما في الكتاب .

( فإذا وصلا ) بالكتاب إلى عمل المكتوب إليه ( دفعاه إلى المكتوب إليه<sup>(١)</sup> ، وقالوا : نشهد أنه ) أي هذا الكتاب ( كتاب ) القاضي ( فلان إليك كتبه بعمله<sup>(٢)</sup> ) ، وأشهدنا عليه<sup>(٣)</sup> .  
لأن الكتاب لا يقبل إلا من قاضٍ وذلك يستدعي وجود [ الكتابة ]<sup>(٤)</sup> والإشهاد عليه في موضع قضائه .

( والاحتياط ختمه بعد أن يُقرأ عليهما ، ولا يشترط ) الختم ؛ لأن الاعتماد على شهادتهما ، لاعلى الختم<sup>(٥)</sup> .

[ وقال ]<sup>(٦)</sup> أبو حنيفة : لا يقبل الكتاب حتى يشهد شاهدان على ختم القاضي<sup>(٧)</sup> .

ولنا<sup>(٨)</sup> : " أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً إلى قيصر ، ولم يختمه ، فقليل له : إنه \* لا يقرأ [٢٨٠] كتاباً غير مختوم . فاتخذ الخاتم "<sup>(٩)</sup> .

(١) في (ف) و (س) : رفعاه إلى المشهود عليه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) في (س) : بعلمه .

(٣) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، الكافي ٤٦٨/٤ ، المغني ٧٠،٦٩/٩ ، الشرح الكبير ٢١١/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢٠،٢١٩ ، المحرر ٢١٢/٢ ، المتع ٢٤٨/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٩/٤ ، الفروع ٤٩٩/٦ ، الإنصاف ٣٢٥/١١ ، المبدع ١٠٧/١٠ .

(٤) في (م) : الكتاب . بسقوط : التاء .

(٥) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، الكافي ٤٦٨/٤ ، المغني ٧٠/٩ ، الشرح الكبير ٢١١/٦ ، المتع ٢٤٨/٦ ، شرح الزركشي ٤٦٠/٤ ، الفروع ٥٠٠/٦ ، المبدع ١٠٧/١٠ .

(٦) في (م) : قال . بسقوط : الواو .

(٧) انظر : المبسوط ٩٥/١٦ ، بدائع الصنائع ٧/٧ ، شرح فتح القدير ٢٩٢/٧ .

(٨) انظر : المغني ٧٠/٩ ، الشرح الكبير ٢١١/٦ .

(٩) أخرجه البخاري ( كتاب الأحكام ، باب : الشهادة على الخط المختوم... ) ( ٧١٦٢ ) ٢٢٣٨/٤ .

وأخرجه مسلم ( كتاب اللباس والزينة ، باب : في اتخاذ النبي صلى الله عليه وسلم خاتماً لما أراد أن يكتب إلى العجم ) ( ٢٠٩٢ ) ١٦٥٧/٣ .

واقتصاره أولاً على الكتاب دون الختم ، دليل على أن الختم ليس بشرط في القبول ، وإنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليقرأ كتابه .

ولأن العدلين شهدا بما في الكتاب وعرفا مافيه ، فوجب قبوله ، كما لو وصل محتوماً وشهدا باختم .  
( ولا يشترط أيضاً لقبول الكتاب ( قولهما ) أي قول العدلين : ( وقُرئ علينا ، وأشهدنا عليه .  
ولا قول كاتب : اشهدا علي ) بما فيه . في الأصح<sup>(١)</sup> ؛ لأن المعول<sup>(٢)</sup> على شهادتهما بما يتعلق به الحكم دون غيره .

( وإن أشهدهما ) - أي أشهد القاضي الكاتب العدلين - ( عليه ) أي على كتابه حال<sup>(٣)</sup> كونه ( مدروجاً<sup>(٤)</sup> محتوماً ، لم يصح )<sup>(٥)</sup> ؛ لأن أحمد قال فيمن كتب وصية وختمها ، ثم أشهد على مافيه : فلا [يشهد]<sup>(٦)</sup> حتى يعلمه مافيه<sup>(٧)</sup> .

ويُتَخَرَّجُ الجواز<sup>(٨)(٩)</sup>؛ لقول أحمد : إذا وُجدت وصية الرجل مكتوبة عند رأسه من غير أن يكون أشهد أو أعلم أحداً بها عند موته ، وعُرف خطه ، وكان مشهوراً ، فإنه ينفذ ما فيها<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) والوجه الثاني : يشترط ذلك .

انظر : الفروع ٤٩٩/٦ ، الإقناع ٤٠٨/٤ ، ٤٠٩ .

وانظر في قوله : اشهدا علي : المغني ٧٠/٩ ، الشرح الكبير ٢١١/٦ ، المتع ٢٤٨/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٩/٤ ، الإنصاف ٣٢٥/١١ ، المبدع ١٠٧/١٠ .

(٢) في (ب) : المقول .

(٣) في (ب) و (م) : حالة .

(٤) أَدْرَجْتُ الكتاب : طويته .

انظر : الصحاح ، مادة ( درج ) ٣١٣/١ .

(٥) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، المقنع ٣٣٤ ، المغني ٧٠/٩ ، الشرح الكبير ٢١١/٦ ، المحرر ٢١٢/٢ ، المتع ٢٤٩/٦ ، شرح الزركشي ٤٥٩/٤ ، الفروع ٥٠٠/٦ ، الإنصاف ٣٢٦/١١ ، المبدع ١٠٨/١٠ .

(٦) ساقط من (ب) و (م) .

(٧) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، المقنع ٣٣٤ .

(٨) في (ف) و (س) : الجواب . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، المغني ٧٠/٩ ، المقنع ٣٣٤ ، المغني ٧٠/٩ ، الشرح الكبير ٢١١/٦ ، المحرر ٢١٢/٢ ، المتع ٢٤٩/٦ ، الإنصاف ٣٢٧/١١ ، المبدع ١٠٨/١٠ .

(١٠) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، المقنع ٣٣٤ .

فعلى هذا ، إذا عرف المكتوب إليه أنه خط [ القاضي ] <sup>(١)</sup> الكاتب ، وختمه ، جاز قبوله <sup>(٢)</sup> .  
والعمل على الأول <sup>(٣)</sup> ؛ لأن ما أمكن إثباته بالشهادة ، لم يجز الاختصار <sup>(٤)</sup> فيه على الظاهر ، كإثبات <sup>(٥)</sup>  
العقود ؛ ولأن الخط يشبه الخط ، والختم يشبه الختم ، فيمكن <sup>(٦)</sup> التزوير عليه ، ويمكن الرجوع إلى  
الشهادة ، فلم يُعوّل على الخط ، كالشاهد لا يُعوّل في شهادته على الخط .  
( وكتابه ) أي كتاب القاضي ( في غير عمله ، أو ) [ كتابه ] <sup>(٧)</sup> ( بعد عزله ، كخبره ) أي كماله  
أخبر بحكم في غير عمله ، أو أخبر بحكم بعد عزله <sup>(٨)</sup> . وتقدم الكلام على ذلك <sup>(٩)</sup> .  
( ويقبل كتابه ) أي كتاب القاضي إلى القاضي ( في حيوان ) - في الأصح <sup>(١٠)</sup> - ( بالصفة ، اكتفاء  
بها ) أي بالصفة ؛ لأن الحيوان الموصوف يثبت في الدمة بعقد السلم ، كالذئب .  
( كمشهود عليه ، لا له ) <sup>(١١)</sup> ، يعني أنه متى كانت الشهادة على إنسان اكتفي فيها بالصفة ؛ لأنه  
يبعد أن يجيء إنسان بصفته ، فيقول : أنا المشهود عليه . بخلاف ما إذا كانت الشهادة له بالصفة .

(١) ساقط من (ب) .

(٢) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، المقنع ٣٣٤ ، المتمع ٢٤٩/٦ ، الفروع ٥٠٠/٦ ، الإنصاف ٣٢٧/١١ ،

المبدع ١٠٨/١٠ .

(٣) وهو المذهب المشهور . قاله الزركشي في شرحه ٤٥٩/٤ .

انظر : المقنع ٣٣٤ ، المتمع ٢٤٩/٦ ، المبدع ١٠٩/١٠ .

(٤) في (ف) و (س) : الاختصار . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) في (ف) و (س) : لإثبات . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) في (س) : فيشبهه .

(٧) في (م) : بياض .

(٨) انظر : الفروع ٥٠٠/٦ ، الإنصاف ٣٢٥/١١ ، التنقيح ٣٠٧ ، الإقناع ٤٠٨/٤ ، التوضيح ٤٥٨ .

(٩) انظر : ص ٩٥١ .

(١٠) والوجه الثاني : لا يُقبل .

قال في الفروع (٥٠١/٦) : ويقبل كتابه في حيوان ، في الأصح ، بالصفة . أهـ .

انظر : المحرر ٢١٢/٢ ، الفروع ٥٠١/٦ ، الإنصاف ٣٢٩/١١ ، المبدع ١١٠/١٠ .

(١١) انظر : الفروع ٥٠١/٦ ، المبدع ١١٠/١٠ .

ولأن المشهود له لا يشهد له إلا بعد دعواه ، بخلاف المشهود عليه ، والمشهود به<sup>(١)</sup> .

( فإن لم تثبت مشاركته له ) أي<sup>(٢)</sup> للحيوان أو العبد المشهود فيه بالصفة ( في صفته )<sup>(٣)</sup> بأن زال اللبس بعدم من يشاركه في صفته ، ( أخذه مدعيه ) المشهود له [ به ]<sup>(٤)</sup> ( [ بكفيل ]<sup>(٥)</sup> مختوماً عنقه ) أي عنق الحيوان أو العبد المشهود به<sup>(٦)</sup> بالصفة ، وهو أن يجعل في عنقه خيط أو نحوه ويختتم عليه بشمع أو نحوه ، ( فيأتي به القاضي الكاتب لتشهد البيئة على عينه ) ؛ ليزول الإشكال ويرتفع الاختلاف<sup>(٧)</sup> ، ( ويقضي له به<sup>(٨)</sup> ) .

ويكتب له كتاباً ( آخر إلى القاضي الذي سلمه له بكفيل ، ) ليبرأ كفيله ؛ لئلا يُطلب به بعد ذلك<sup>(٩)</sup> .

( وإن لم يثبت مادعاؤه ) بأن قال الشهود<sup>(١٠)</sup> : ليس هذا المشهود<sup>(١١)</sup> به ( [ فكمغصوب ]<sup>(١٢)</sup> ) يعني حكمه<sup>(١٣)</sup> في يده حكم المغصوب ؛ لأنه واضح يده عليه بغير حق<sup>(١٤)</sup> .

---

(١) انظر : المغني ٦٧/٩ ، الشرح الكبير ٢١٣/٦ .

(٢) في (س) : أو .

(٣) في (م) : بصفته .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) في (ب) : فيه .

(٧) في (م) : الخلاف .

(٨) انظر : المحرر ٢١٢/٢ ، الفروع ٥٠١/٦ ، الإنصاف ٣٢٩/١١ ، المبدع ١١٠/١٠ .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

(١٠) في (س) : المشهود .

(١١) في (ب) و (م) : بالمشهود .

(١٢) في (س) : كمغصوب . بسقوط : الفاء .

(١٣) في (ب) و (م) : فحكمه .

(١٤) انظر : المغني ٦٧/٩ ، الشرح الكبير ٢١٣/٦ ، الفروع ٥٠١/٦ ، الإنصاف ٣٢٩/١١ ، المبدع ١١٠/١٠ .

(ولا يحكم) القاضي (على مشهود عليه بالصفة) ، بأن قال الشهود : نشهد على رجل صفته كذا وكذا ، أنه افترض من هذا كذا . (حتى يُسمّى) يعني وينسب<sup>(١)</sup> .

قال في الفروع : وظاهر كلامهم أنه لا يعتبر ذكر الجد في النسب بلا حاجة<sup>(٢)</sup> .

قال - يعني المجد - في المنتقى<sup>(٣)</sup> ، في صلح الحديبية<sup>(٤)</sup> : فيه أن المشهود عليه إذا عُرف باسمه واسم أبيه ، أغنى عن ذكر المجد<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> .

وكذا ذكر غيره ، أي غير المجد<sup>(٧)</sup> .

(أو) حتى (تشهد) البينة (على عينه) ؛ ليزول اللبس<sup>(٨)</sup> .

وإذا وصل \* الكتاب (إلى القاضي المكتوب إليه) ، وأحضر الخصم المذكور فيه باسمه ونسبه [٢٨٠ب] وحليته<sup>(٩)</sup> ، فقال : ماأنا بالمذكور (في الكتاب) . (قُبِلَ قوله بيمينه) ؛ لأنه منكر<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) انظر : الفروع ٥٠١/٦ ، الإنصاف ٣٣٠/١١ ، المبدع ١١٠/١٠ ، ١١١ .

(٢) الفروع ٥٠١/٦ .

(٣) المنتقى : تأليف مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحرّاني (٥٩٠-٦٥٣هـ) .

وهو كتاب في أحاديث الأحكام ، رتبته على الأبواب الفقهية ، كما هو سائد عند فقهاء زمانه ، وقد ضمّنه بعض آثار الصحابة .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٠٤ ، المقصد الأرشد ٢/١٦٣ ، مقدمة المنتقى ٣/١ .

(٤) صلح الحديبية : هو الصلح الذي تم بين الرسول صلى الله عليه وسلم وكفار قريش ، وناب عنهم في ذلك سهيل بن عمر ، وكان ذلك في السنة السادسة من الهجرة .

انظر : السيرة النبوية ٣/٢٥٥ ، تاريخ الطبري ٢/١١٥ ، البداية والنهاية ٤/١٦٤ .

(٥) في (م) الحد . بالحاء المهملة .

(٦) المنتقى ٣/٨٣١ .

(٧) انظر : الفروع ٥٠١/٦ ، الإنصاف ٣٣١/١١ .

(٨) انظر : الفروع ٥٠١/٦ ، الإنصاف ٣٣٠/١١ ، المبدع ١١١/١٠ .

(٩) حَلِيَّةُ الرَّجُل : صفته .

انظر : الصحاح ، مادة (حلا) ٦/٢٣١٨ .

(١٠) انظر : الهداية ٢/١٣٢ ، الكافي ٤/٤٦٩ ، المغني ٩/٦٦ ، المذهب الأحمد ٢٢٠ ، المحرر ٢/٢١٢ ،

المتع ٦/٢٤٩ ، الفروع ٦/٥٠٠ ، المبدع ١٠/١٠٩ .



( فإن نكل ) عن اليمين<sup>(١)</sup> ، ( قُضِيَ عليه ) بالنكول<sup>(٢)</sup> .

( وإن أقرَّ بالاسم والنسب ، أو ثبت ) اسمه ونسبه ( بينةً ، فقال : المحكوم عليه غيري . لم يُقبل ) منه ذلك ( إلا بينة تشهد أن بالبلد ) شخص ( آخر كذلك )<sup>(٣)</sup> ، يعني يساويه في الاسم والنسب والصفة ، ( ولو ) كان المساوي له في الاسم والصفة ( ميتاً يقع به إشكال )<sup>(٤)</sup> ، فيتوقف ( الحكم ) ( حتي يُعلم الخصم ) منهما<sup>(٥)</sup> .

فيُحضِرُ الحاكمُ المساوي<sup>(٦)</sup> له فيما ذكر ، ويسأله عن الحق ، فإن اعترف به ، ألزمه وتخلَّص الأول ، وإن أنكره ، وقَفَ الحكمُ<sup>(٧)</sup> .

ويكتب إلى القاضي الكاتب يُعلِّمُهُ بما وقع من الإشكال ، حتي يُحضِرَ الشَّاهِدِينَ ، فيشهدا عنده على أحدهما بعينه ، فيلزمه الحق<sup>(٨)</sup> .

( وإن مات القاضي الكاتبُ أو عُزِلَ ، لم يضر ) أي لم يمنع ذلك قبول كتابه والعمل به ، ( كبينه أصل ) ( يعني كشهادة [ الشاهد على الشاهد إذا مات الأصل ، فإنه يحكم بشهادة الفرع مع رفيقه ، أو<sup>(٩)</sup> يمين المدعي<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) نكل عن اليمين : امتنع منها .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( نكل ) ٢٣٩ .

(٢) انظر : الفروع ٥٠٠/٦ ، المبدع ١٠٩/١٠ .

(٣) في ( ف ) : لذلك . ومأثبته من بقية النسخ .

(٤) قال في المبدع ( ١١٠/١٠ ) : فإن ادعى المسمى أنه كان في البلد من يشاركه في الاسم والصفة ، وقد مات ، فإن كان موته بعد الحكم ، أو بعد المعاملة ، وكان ممن أمكن أن يجري بينه وبين المحكوم له معاملة ، فقد وقع الإشكال ، كما لو كان حياً ؛ لجواز أن يكون الحق على الذي مات . وإلا فلا إشكال . أهـ .

(٥) انظر : الهداية ١٣٢/٢ ، الكافي ٤٦٩/٤ ، المغني ٦٧/٩ ، المحرر ٢١٢/٢ ، الممتع ٢٥٠/٦ ، الفروع ٥٠١، ٥٠٠/٦ ، المبدع ١٠٩/١٠ ، ١١٠ .

(٦) في ( س ) : طُمس بعض الكلمة .

(٧) انظر : المغني ٧٦/١٤ . بتحقيق الدكتور : التركي ، والحلو .

(٨) انظر : المغني ٦٧/٩ ، الشرح الكبير ٢١٢/٦ ، المبدع ١١٠/١٠ .

(٩) في ( م ) : أو مع . بزيادة : مع .

(١٠) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، الكافي ٤٦٩/٤ ، المغني ٧١/٩ ، الشرح الكبير ٢١٣/٦ ، المحرر ٢١٢/٢ ، الممتع ٢٥٠/٦ ، الفروع ٥٠٢/٦ ، الإنصاف ٣٣١/١١ ، المبدع ١١١/١٠ .

( وإن فَسَقَ ) [ <sup>(١)</sup> القاضي الكاتب ، ( فيقدح ) ذلك ( فيما ثبت عنده ليحكم به ) القاضي المكتوب إليه ، ( خاصة ) يعني فلا يصح أن يحكم المكتوب إليه بما ثبت عند القاضي الكاتب مع تغير حاله بفسقه ؛ لأن بقاء عدالة شاهدي الأصل شرط في الحكم بشاهدي الفرع ، وكذلك بقاء عدالة الحاكم فيما ثبت عنده ولم يحكم به ؛ لأنه بمنزلة شاهدي الأصل <sup>(٢)</sup> .

وقوله : خاصة . ليخرج مالهو حكم المكتوب إليه بما ثبت عند [ القاضي ] <sup>(٣)</sup> الكاتب ، ثم فسق ، فإن ذلك لا يؤثر في حكم القاضي المكتوب إليه بما ثبت عند الكاتب ، كما لو فسق الحاكم وقد حكم بشيء ، فإنه لا يُنقض ماضى من أحكامه <sup>(٤)</sup> .

( ويلزم من وصل إليه ) الكتاب من الحكم ، ( العمل به ) أي بالكتاب ، ( تغير المكتوب إليه ) الكتاب ، ( أولاً ) يعني أنه متى غُزل القاضي المكتوب إليه ، أو فسق ، أو مات ، فلمن قام مقامه ، قبول الكتاب ، والعمل به ، ( اكتفاءً بالبيئة ، بدليل مالهو ضاع ) الكتاب ( أو انمحي ) ، وشهد شاهدان بما فيه لكونهما يحفظانه <sup>(٥)</sup> .

وقد حُكي عن الحسن <sup>(٦)</sup> ، أن قاضي الكوفة كتب إلى إياس بن معاوية <sup>(٧)</sup> قاضي البصرة كتاباً ، فوصل إليه وقد غُزل ، وولي الحسن ، فعَمِلَ به <sup>(٨)</sup> .

لأن المَعُول على شهادة الشاهدين <sup>(٩)</sup> الأول .

---

(١) ساقط من (ب) .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) انظر : الهداية ١٣١/٢ ، الكافي ٤٦٩/٤ ، المغني ٧٢،٧١/٩ ، الشرح الكبير ٢١٣/٦، ٢١٤ ، المحرر

٢١٢/٢ ، ٢١٣ ، المتمتع ٢٥١/٦ ، الفروع ٥٠٢/٦ ، المبدع ١١٢/١٠ .

(٦) الحسن : هو الحسن البصري . وقد تقدمت ترجمته ص ٢٨٦ .

(٧) هو : أبو وائلة إياس بن معاوية بن قُرّة بن إياس بن هلال المزني (١٢١هـ) .

قاضي البصرة ، والمعدود مثلاً في الذكاء والفتنة ، ورأساً لأهل الفصاحة والرجاحة .

يروى عن أبيه ، وأنس بن مالك ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير .

انظر : صفة الصفوة ٢٦٢/٣ ، وفيات الأعيان ٢٤٧/١ ، سير أعلام النبلاء ١٥٥/٥ .

(٨) أخرجه وكيع في أخبار القضاة ٨/٢ .

(٩) في (م) : الشاهدين بحكم . بزيادة : بحكم .

قال في شرح المقنع : وقياس ما ذكرناه ، أنَّ الشاهدين إذا حَمَلَا الكتاب إلى غير المكتوب إليه في حال حياته ، وشهدا عنده ، عَمِلَ به ؛ لما بَيَّنَّاه .

فإن كان المكتوب إليه خليفة الكاتب ، فمات الكاتب ، أو عُزِلَ ، انعزل المكتوب إليه ؛ لأنه نائب عنه ، فينعزل بعزله وموته ، كوكالاته<sup>(١)(٢)</sup> . انتهى .

( ولو شهدا ) حاملا كتاب القاضي عند المكتوب إليه ( بخلاف ما فيه ) ،

أي ما في الكتاب ، ( قُبِلَ ) ماشهدا به ( اعتماداً على العلم ) بما أشهدا به القاضي الكاتب على نفسه<sup>(٣)</sup> .

( ومتى قَدِمَ الخصمُ - المُثَبَّتُ عليه ) الحق عند الكاتب ، قُبِلَ الحكم به - ( ببلد الكاتب ، فله الحكم عليه ) أي على القادم بلد الكاتب ( بلا إعادة شهادة ) عليه - قاله في الانتصار<sup>(٤)</sup> ، واقتصر عليه في الفروع<sup>(٥)</sup> - إذا سأله في ذلك رب الحق .

---

(١) في (م) : كولاته .

(٢) الشرح الكبير ٢١٤/٦ .

(٣) انظر : الفروع ٥٠٢/٦ ، المبدع ١١٢/١٠ .

(٤) انظر : المرجعين السابقين .

(٥) الفروع ٥٠٢/٦ .

## [ فصل : صفة المحضر والسجل والكتاب ]

( فصل : وإذا حكم عليه المكتوبُ إليه ) أي حكم المكتوبُ إليه على من ثبت [ عليه الحق فقط عند الكاتب ، ( فسأله ) أي سأل المحكومُ عليه مَنْ حكم عليه ( أن يُشهدَ عليه بما جرى ) عنده من <sup>(١)</sup> الحكم عليه ، ( لئلا يحكم عليه ) القاضي ( الكاتب ) \* حكماً ثانياً ، أجابه لذلك ، في الأصح <sup>(٢)</sup> ، لأنه من [٢٨١] الممكن أن يلقاه الخصم في بلد الكاتب ، فيطالبه بالحق مرة أخرى ، فوجب ذلك لدفع الضرر عنه .

( أو ) سأل ( من ثبتت براءته ) عند الحاكم ، ( كمن أنكر وحلفه ) الحاكم ، ( أو ) سأل ( من ثبت حقه عنده ) أي عند الحاكم ، ( أن يُشهدَ له ) عليه ( بما جرى من براءة ، أو ثبوت مجرد ، أو ) ثبوت ( متصل بحكم ، أو ) ثبوت [ حكم ] <sup>(٣)</sup> متصل به ( تنفيذ <sup>(٤)</sup> ، أو ) سأل <sup>(٥)</sup> ( الحكم له بماثبت عنده ، أجابه ) ، سواء ثبت حقه بإقرار أو [ بينة ] <sup>(٦)</sup> على الأصح <sup>(٧)</sup> ؛ لأنه من الجائز أن يطول الزمان على الحق فإذا أراد المطالبة به لم تكن بيده حجة ، وربما نسي القاضي أو مات ، أو يطالبه الغريم في صورة البراءة مرة أخرى عنده إذا نسي ، أو عند غيره ، فوجب الإشهاد به ؛ لئلا يضيع حقه من ذلك .

( وإن سأله ) أي سأل الخصمُ الحاكم ( مع الإشهاد ) على الحاكم ( كتابته <sup>(٨)</sup> ، وأتاه بورقة ) ، أو كان هناك ورقة من بيت المال لذلك ، ( لزمه ) إجابته لذلك ، في الأصح <sup>(٩)</sup> ؛ لأن ذلك وثيقة للخصم ،

(١) ساقط من (ب) .

(٢) انظر : المحرر ٢٩٣/٢ ، الفروع ٥٠٢/٦ ، الإنصاف ٣٣١/١١ ، المبدع ١١٣/١٠ .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) في (م) : تقييد .

(٥) في (م) : سأله .

(٦) في (ب) و (س) : بينة . بسقوط : الباء .

(٧) قال في المبدع (١١٣/١٠) : فالمشهور يلزمه . أهـ .

والوجه الثاني : إن ثبت حقه بينة ، لم تلزمه الإجابة .

انظر : الكافي ٤٧٠/٤ ، المغني ٥٤/٩ ، الشرح الكبير ٢١٤/٦ ، المحرر ٢١٣/٢ ، الفروع ٥٠٢/٦ ،

المبدع ١١٣/١٠ .

(٨) في (ف) و (س) : كتاب . وفي (ب) كتابه . وفي (م) : كتابه . ومأثبته من (ز) .

(٩) قال في الفروع (٥٠٢/٦) : لزمه في الأصح . أهـ .

فلزمه كتابتها ، ( ك ) كتابة ( ساع<sup>(١)</sup> بأخذ زكاة<sup>(٢)</sup> ) ، ولأن في [ ترك ]<sup>(٣)</sup> ذلك تضييعاً لحقه .

قال في المستوعب : وكل من قضى له بحق ، فاستوفاه وله به كتاب ثابت ، لم يلزمه تسليم الكتاب إلى الذي كان الحق عليه<sup>(٤)</sup> بعد الإشهاد [ على نفسه ]<sup>(٥)</sup> باستيفائه ؛ لأنه ربما خرج ما قبضه مستحقاً ، فيحتاج إلى حجة<sup>(٦)</sup> بحقه .

وكذا<sup>(٧)</sup> بائع العقار لا يلزمه تسليم كتاب ابتياعه إلى المشتري منه بعد الإشهاد على نفسه بالبيع ؛ لأن ذلك حجة [ له عند ]<sup>(٨)</sup> الدرك<sup>(٩)</sup> . انتهى<sup>(١٠)</sup> .

( وما تضمن الحكم بينة يسمى سجلاً ، وغيره ) أي وغير ما تضمن الحكم بالبينة يسمى

---

= والوجه الثاني : لا يلزمه .

انظر : الكافي ٤/٤٧١ ، المغني ٩/٥٦ ، الشرح الكبير ٦/٢١٥ ، الفروع ٦/٥٠٢ ، الإنصاف ١١/٣٣٢ ، المبدع ١٠/١١٤ .

(١) الساعي : قال الجوهري : كل من ولي شيئاً على قوم فهو ساع عليهم ، وأكثر ما يقال ذلك في وفاة الصدقة . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( سعى ) ٦/٢٣٧٧ .

(٢) قال الإمام أحمد : إذا أخذ الساعي زكاته ، كتب له براءة . أهـ .

انظر : الفروع ٦/٥٠٢ ، المبدع ١٠/١١٤ .

(٣) زيادة من (ب) و (م) ، والمستوعب .

(٤) في (ب) و (م) : عليه الحق .

(٥) زيادة من (ب) و (م) ، والمستوعب .

(٦) في (ف) و (س) : حقه . وما أثبتته من (ب) و (م) ، والمستوعب .

(٧) في (ب) و (م) : وكذلك .

(٨) زيادة من (ب) و (م) و (ز) ، والمستوعب .

(٩) في (ف) و (س) : : للدرك . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والمستوعب .

(١٠) الدرك : التبعة ، يسكن ويحرك ، يقال : مالحك من درك فعلي خلاصه .

انظر : الصحاح ، مادة ( درك ) ٤/١٥٨٢ .

(١١) المستوعب (٢/١٦٥ ب) .

(مَحْضَرًا)<sup>(١)</sup> - بفتح الميم والضاد المعجمة - وهو : عبارة عن الصك ، سُمِّي محضراً لما فيه من حضور الخصمين والشهود<sup>(٢)</sup> .

واخضر : شرح ثبوت الحق عند الحاكم ، لا<sup>(٣)</sup> الحكم بثبوته ، وهذه التسمية اصطلاحية<sup>(٤)</sup> .

أما السَّجَلُ : فأصله الصحيفة المكتوبة<sup>(٥)</sup> .

قال ابن دريد<sup>(٦)</sup> : السجل الكتاب<sup>(٧)</sup> .

فعلى هذا كل كتاب يسمى سجلاً<sup>(٨)</sup> ، إلا أنه لما اختص غيره بصفة حضور المتداعيين وما جرى فيه سمي محضراً ، وخُصَّ<sup>(٩)</sup> ما تضمنه<sup>(١٠)</sup> الحكم باسم السَّجَل ، اصطلاحاً على ذلك<sup>(١١)</sup> .

---

(١) انظر : المحرر ٢١٣/٢ ، الفروع ٥٠٢/٦ ، الإنصاف ٣٣٢/١١ .

(٢) انظر : المطلع ٤٠١ ، المبدع ١١٥/١٠ .

(٣) في (س) : إلا .

(٤) انظر : الفروع ٥٠٢/٦ ، الإنصاف ٣٣٣/١١ ، المبدع ١١٤/١٠ .

(٥) انظر : لسان العرب ، مادة ( سجل ) ٣٢٦/١١ ، النظم المستعذب ٣٤٧/٢ .

(٦) ابن دُرَيْد هو : أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد بن عتاهية الأزدي البصري (٢٢٣-٣٢١هـ) .

اللغوي النحوي الشاعر ، صاحب التصانيف ، والتي منها : الجمهرة ، والاشتقاق ، والسرّج واللجام ، وغريب القرآن ، والمجتبى . .

انظر : المنتظم ٣٢٩/١٣ ، وفيات الأعيان ٣٢٣/٤ ، البدايات والنهاية ١٧٦/١١ .

(٧) انظر : جمهرة اللغة لابن دريد ٩٤/١ .

(٨) انظر : مفردات ألفاظ القرآن ٣٩٨ ، المطلع ٤٠١ .

(٩) في (ف) و (س) : وحكم . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) .

(١٠) في (م) : يتضمنه .

(١١) قال ابن بطال في النظم المستعذب (٣٤٧/٢) : المحاضر : التي يُكتب فيها قصة المتحاكمين عند

حضورهما مجلس الحكم ، وما جرى بينهما ، وما أظهر كل واحد منهما من حجة ، من غير تنفيذ ولا حكم مقطوع به .

والسَّجَلَاتُ : الكتبُ التي تَجْمَعُ المحاضر ، وتزيد عليها بتنفيذ الحكم وإمضائه . أهـ .

( والأوّلَى : جعل السّجّل نسختين : نسخة يدفعها إليه ) ، لتكون وثيقة بيده ، ( و ) يجعل النسخة ( الأخرى عنده ) أي عند الحاكم ، ليرجع إلى النسخة التي عنده عند ضياع ما يبيد الخصم ، أو عند الاختلاف فيها ؛ لأن ذلك أحوط<sup>(١)</sup> .

( وصفة المحضر<sup>(٢)</sup> : بسم الله الرحمن الرحيم . حضر القاضي ) - بنصب الياء ، على أنه مفعول مقدّم - ( فلان بن فلان ) ، ويذكر ما يميزه ، ( قاضي عبد الله الإمام ، على ) مدينة ( كذا . وإن كان القاضي ) نائباً ، كتب : خليفة القاضي فلان ( بن فلان ) ، قاضي عبد الله الإمام ، في مجلس حكمه وقضائه بموضع كذا ، مُدّعٍ - هذا فاعل حضر - ( ذكّر أنه فلان بن فلان ، وأحضر معه مُدّعَى عليه ذكر أنه فلان بن فلان - ولا يعتبر ذكر الجدلّ بلا حاجة ) إليه .

( والأوّلَى ذكر حليتهما<sup>(٣)</sup> أي حلية المدعي والمدعى عليه ( إن [ جهلهما ]<sup>(٤)</sup> - فادّعى عليه ) ، أي ادعى<sup>(٥)</sup> فلان على فلان ، ( كذا ، فأقرّ [ له ]<sup>(٦)</sup> ، أو فأنكر ، فقال ) القاضي ( للمدّعي : ألك بينة ؟ قال : نعم . فأحضرها ، وسأله سماعها ، ففعل ، أو فأنكر ) المدّعى عليه ( ولا بينة ) للمدّعي ، ( وسأل ) من القاضي ( تحليفه ، [ فحلفه ]<sup>(٧)</sup> .

وإن نكل ) المدّعى عليه عن اليمين ، ( ذكره ، وأنه حكم ) [ عليه ]<sup>(٨)</sup> ( بنكوله ، وسأله ) أي وسأل الخصم الحاكم<sup>(٩)</sup> ( كتابة محضر ) بما جرى بينهما ، ( فأجابه ) إلى<sup>(١٠)</sup> ذلك ، وجرى ذلك ( في يوم

(١) انظر : المحرر ٢١٣/٢ ، الفروع ٥٠٢/٦ ، المبدع ١١٤/١٠ .

(٢) انظر : صفة المحضر في : الهداية ١٣٢/٢ ، المقنع ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، الكافي ٤٧١/٤ ، ٤٧٢ ، المغني

٥٥٤/٩ ، الشرح الكبير ٢١٥/٦ ، المحرر ٢١٣/٢ ، الفروع ٥٠٢/٦ ، ٥٠٣ .

(٣) حلية الرّجل : صفته .

انظر : الصحاح ، مادة ( حلا ) ٢١٣٨/٦ .

(٤) في ( ف ) و ( س ) : جهلها . وما أثبتته من ( م ) و ( ز ) .

(٥) في ( ب ) و ( م ) : فادعى .

(٦) زياد من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

(٧) زيادة من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

(٨) زيادة من ( ب ) و ( م ) .

(٩) في ( م ) : الحاكم بنكوله . بزيادة : نكوله .

(١٠) في ( ف ) و ( س ) : أي . وما أثبتته من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

وَيُعْلَمُ <sup>(٢)</sup> القاضي - ( في الإقرار والإنكار والإحلاف ) - على رأس المحضر : ( جرى الأمر على ذلك ، وفي ) شهادة ( البينة : شهدا عندي بذلك ) ؛ لأن الشهادة تتضمن كل ما هو من مقدماتها <sup>(٣)</sup> من الدعوى والجواب وغير ذلك <sup>(٤)</sup> .

( وإن ثبت الحق بإقراره ، لم يُحْتَجْ ) أن يُقال : ( في مجلس حكمه ) ؛ لأن الإقرار يصح في غير مجلس الحكم <sup>(٥)</sup> .

وإن <sup>(٦)</sup> كتب أنه شهد على إقراره شاهدان ، كان آكد <sup>(٧)</sup> .

( وأما السَّجِلُّ ، فـ ) هو : ( لإنفاذ ما ثبت عنده ، والحكم به <sup>(٨)</sup> ) .

وصفته <sup>(٩)</sup> أن يكتب : بسم الله الرحمن الرحيم . ( هذا ما شهد عليه القاضي فلان ) بن فلان - ( كما تقدم ) في أول المحضر - ( من حضره من الشهود ، أشهدهم أنه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان ، وقد عَرَفَهُمَا بما رأى معه <sup>(١٠)</sup> قبول شهادتهما ، بمحضر من خصمين - ويذكرهما إن كانا معروفين ، وإلا )

(١) ساقط من (م) .

(٢) عَلَمَهُ يُعْلَمُهُ عَلَمًا : وسمه بعلامة يعرف بها ...

وعَلَمَ علامة : جعل له أمارَةً يعرفها .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( علم ) ٦٢٤/٢ .

(٣) في (ب) و (م) : مقدماتها .

(٤) انظر : الهداية ١٣٢/٢ ، المقنع ٢٣٥ ، الكافي ٤٧٢/٤ ، المغني ٥٥/٩ ، الشرح الكبير ٢١٥/٦ ، المحرر

٢١٣/٢ ، الفروع ٥٠٢/٦ .

(٥) انظر : الكافي ٤٧٢/٤ ، المغني ٥٥/٩ ، الشرح الكبير ٢١٥/٦ ، الفروع ٥٠٢/٦ ، الإنصاف

٣٣٣/١١ ، المبدع ١١٥/١٠ .

(٦) في (س) : وإذا .

(٧) انظر : الكافي ٤٧٢/٤ ، المغني ٥٥/٩ ، الشرح الكبير ٢١٥/٦ .

(٨) انظر : الهداية ١٣٣/٢ ، المقنع ٣٣٥ ، الشرح الكبير ٢١٥/٦ ، المحرر ٢١٣/٢ ، الفروع ٥٠٢/٦ .

(٩) انظر : صفة السجل في : الهداية ١٣٣/٢ ، المقنع ٣٣٥ ، الكافي ٤٧٢/٤ ، المغني ٥٥/٩ ، الشرح الكبير

٢١٦، ٢١٥/٦ ، المحرر ٢١٣/٢ ، الفروع ٥٠٣، ٥٠٢/٦ .

(١٠) في (ف) و (س) : من . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) .



أي وإن لم يكونا معروفين ( قال : مدَّعٍ ومدَّعى عليه - جاز حضورهما وسماع الدعوى من أحدهما على الآخر ، معرفة فلان بن فلان - ويذكر المشهود عليه - وإقراره طوعاً ، في صحة منه وجواز أمر ، بجميع ماسمِّي ووصف ) به ( في كتاب نسخته<sup>(١)</sup> ) كذا .

وينسخ الكتاب المثبت أو المحضر جميعه حرفاً بحرف ، فإذا فرغ ( من نسخته ) قال : وإن القاضي أمضاه وحكم به ، على ماهو الواجب في مثله ) ، يعني على صورة الحكم التي تجب في مثله ، ( بعد أن سأل<sup>(٢)</sup> ذلك ، و ) سأل ( الإشهاد به الخصم المدَّعي - ويبيِّنهُ - ولم يدفعه خصمه ) الحاضر معه ( بحجة ، وجعل كل ذي حجة ) في ذلك ( على حجته<sup>(٣)</sup> ) ، وأشهد القاضي فلان على إنفاذه وحكمه وإمضائه ، مَنْ حضره من الشهود في مجلس حكمه ، في اليوم المؤرخ أعلاه ، و<sup>(٤)</sup> ) إنه ( أمر بكتب هذا السجل نسختين متساويتين ، نسخة ( تكون<sup>(٥)</sup> ) بديوان الحكم ، ونسخة يأخذها من كتبها له ) . لتكون كل واحدة من النسختين وثيقة بما أنفذه ، ويكتب ذلك ؛ ليعلم أن بها نسخة أخرى .

( و [ لو ]<sup>(٦)</sup> لم يذكر ) في السجل ( بمحضر من الخصمين ، جاز ) ذلك ؛ ( لجواز القضاء على الغائب<sup>(٧)</sup> ) .

وأما صفة كتاب القاضي إلى القاضي ، فقال في شرح المقنع<sup>(٨)</sup> :

بسم الله الرحمن الرحيم . سبب هذه المكاتبة أطال الله بقاء من تصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم ، أنه ثبت عندي [ في ]<sup>(٩)</sup> مجلس<sup>(١٠)</sup> حكمي وقضائي ، الذي أتولاه في مكان كذا .

(١) في (ف) و (س) : كتابه نسخة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) . ويوافق ما في المصادر .

(٢) في (م) : يسأل .

(٣) في (ب) و (س) : حجة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) في (س) : أو .

(٥) في (م) : فتكون .

(٦) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) انظر : الهداية ١٣٣/٢ ، المقنع ٣٣٥ ، الكافي ٤٧٢/٤ ، الكافي ٤٧٢/٤ ، المغني ٥٥/٩ ، الشرح الكبير

٢١٦/٦ ، المحرر ٢١٤/٢ ، الفروع ٥٠٤/٦ .

(٨) الشرح الكبير ٢١٦، ٢١٧ .

(٩) ساقط من (م) .

(١٠) في (م) : بمجلس .

وإن كان نائباً ، قال : الذي أنوب فيه عن القاضي فلان ، بمحضَرٍ من خصمين ، مُدَّعٍ ، ومُدَّعَى عليه ، جاز استماع الدَّعوى منهما ، وقبول البينة من أحدهما على الآخر ، بشهادة فلان وفلان ، وهما من الشهود المعدَّلين عندي ، عرفتُهما ، وقبلتُ شهادتهما ، بما رأيتُ معه<sup>(١)</sup> قبولهما معرفة<sup>(٢)</sup> فلان بن فلان الفلاني ، بعينه واسمه ونسبه .

فإن كان في إثبات أسْرٍ<sup>(٣)</sup> أسيرٍ قال : وإن الفرنج<sup>(٤)</sup> ، خذلهم الله تعالى ، أسروه من مكان كذا ، في وقت كذا ، وحملوه إلى مكان كذا ، وهو مقيم تحت حَوْطَتِهِمْ<sup>(٥)</sup> ، وإنه فقير من فقراء المسلمين ، ليس له شيء من الدنيا ، لا يقدر على فكاك نفسه ، ولا على شيء منه ، وإنه مُستحقُّ الصدقة ، على ما يقتضيه كتاب المحضر المتصلُّ أوله بآخر كتابي ، المؤرَّخُ بكذا .

وإن كان في إثبات دَيْنٍ ، قال : وإنه يستحق في ذمة فلان بن فلان الفلاني - ويرفع في نسبه ، ويصفه بما يتميز به - من الدين كذا وكذا ، دَيْنًا له عليه حالاً وحَقًّا واجباً لازماً ، وإنه يستحق مطالبته به ، واستيفاءه منه .

وإن كان في إثبات عَيْنٍ ، كتب : وإنه مالكٌ لما في يدي فلان \* من الشيء الفلاني - ويصفه بصفة [٢٨٢] يتميز بها - مستحقٌّ لأخذه وتسليمه ، على ما يقتضيه كتاب المحضر المتصل بآخر كتابي هذا ، المؤرَّخُ بتاريخ كذا .

وقال الشاهدان المذكوران<sup>(٦)</sup> : إنهما عالمان بما شهدا به ، وله مُحَقَّقَان<sup>(٧)</sup> ، وإنهما لا يعلمان خلاف ما شهدا به إلى حين أقاما الشهادة عندي ، فأمضيتُ ماثبت عندي من ذلك ، وحكمتُ بموجبه بسؤال من جازت مسألتَه<sup>(٨)</sup> .

(١) في (ف) و (س) : من . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) . والشرح الكبير .

(٢) في (ف) و (س) : يعرفه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والشرح الكبير .

(٣) في (ف) و (م) و (س) : أمر . وما أثبتته من (ب) و (ز) ، والشرح الكبير .

(٤) الفرنج : هم الروم . ويقال لهم : بني الأصفر .

انظر : المطلع ٢٢٢ .

(٥) حاطَه يُحَوِّطُه حَوَّطًا وحِيطَةً وحِيطَةً : حَفِظَه وتَعَهَّدَه .

انظر : لسان العرب ، مادة ( حوط ) ٢٧٩/٧ ، القاموس المحيط ، مادة ( حوط ) ٨٥٦ .

(٦) في (ف) و (س) : المذكورين . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والشرح الكبير .

(٧) في (ف) : محتقان ، وفي (س) : مختلفان . وما أثبتته من (ب) و (م) ، والشرح الكبير .

(٨) في (ف) و (س) : جاز سؤاله . وما أثبتته من (ب) و (م) ، والشرح الكبير .

وسألني من جاز سؤاله ، وشرعت<sup>(١)</sup> الشريعة المطهرة إجابته ، للمكاتبة إلى القضاة والحكام ، فأجبتهم إلى ما التمسوه ؛ لجوازه شرعاً ، وتقدمت<sup>(٢)</sup> بهذا فكتب<sup>(٣)</sup> ، وبإلصاق<sup>(٤)</sup> المحضر المشار إليه فألصق .

فمن وقف عليه منهم ، وتأمل ما ذكرته ، [ وتصفح ]<sup>(٥)</sup> ما سطرته ، واعتمد [ في ]<sup>(٦)</sup> إنفاذه والعمل بموجب [ مايوجبه ]<sup>(٧)</sup> الشرع المطهر ، أحرز<sup>(٨)</sup> من الأجر أجره .

وكتب من<sup>(٩)</sup> مجلس الحكم المحروس ، من مكان كذا ، في وقت كذا .

ولا يشترط أن يذكر القاضي اسمه في العنوان ، ولا ذكر المكتوب إليه في باطنه .

وبهذا<sup>(١٠)</sup> قال الشافعي<sup>(١١)</sup> .

[ وقال ]<sup>(١٢)</sup> أبو حنيفة : إذا لم يذكر اسمه ، فلا يقبله ؛ لأن الكتاب ليس إليه ، ولا يكفي ذكر اسمه في العنوان دون باطنه ؛ لأن ذلك لم يقع على وجه المخاطبة<sup>(١٣)</sup> .

ولنا<sup>(١٤)</sup> : أن المعول<sup>(١٥)</sup> فيه على شهادة الشاهدين على الحاكم الكاتب بالحكم ، وذلك لا يقدح .

---

(١) كذا في النسخ . وفي الشرح الكبير : سوَّغت .

(٢) في (ف) و (س) : وقعدت . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والشرح الكبير .

(٣) في (ف) و (س) : تكتب . وفي (م) و (ز) : فكتبت . وما أثبتته من (ب) ، والشرح الكبير .

(٤) في (م) : بإصداق .

(٥) في (س) : صفح . بسقوط : التاء .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) زيادة من (ب) . وفي (م) و (ز) : مايوجب .

(٨) أحرز الشيء : حازه .

انظر : لسان العرب ، مادة ( حرز ) ٣٣٣/٥ .

(٩) في (م) : في .

(١٠) في (م) : ولهذا .

(١١) انظر : الأم ٢١٢/٦ .

(١٢) ساقط من (س) .

(١٣) انظر : تبين الحقائق ١٨٤/٤ .

(١٤) لازال الكلام لصاحب الشرح الكبير .

(١٥) في (ف) و (س) : المعمول . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والشرح الكبير .

ولوضاع الكتاب أو انمحي ، سُمِعَتْ شهادتهما ، وَحُكِمَ بها<sup>(١)</sup> . انتهى .

( وَيَضُمُّ ) الحاكم والشاهد ( ما اجتمع ) عنده ( من محضروسجلٌ ، ويكتبُ عليه ) أي على ماضمه  
من ذلك : ( محاضر كذا ، من وقت كذا ) ؛ ليسهل عليه كشف ما يحتاج إليه من ذلك عند الاحتياج  
إليه<sup>(٢)</sup> .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) الشرح الكبير ٢١٦/٦ ، ٢١٧ . وانظر صفته أيضاً في : المغني ٦٨/٩ ، ٦٩ .

(٢) انظر : الهداية ١٣٣/٢ ، الكافي ٤٧٢/٤ ، المغني ٥٦/٩ ، الشرح الكبير ٢١٦/٦ ، الممتع ٢١٤/٢ ،  
الممتع ٢٥٦/٦ ، الفروع ٥٠٤/٦ ، المبدع ١١٧/١٠ .

## [ باب : أحكام القِسْمَةِ ]

هذا ( باب ) نذكر<sup>(١)</sup> فيه مسائل من أحكام القِسْمَةِ .

ولما كان منها ما يقع بإجبار الحاكم على القِسْمَةِ ناسب<sup>(٢)</sup> وضعها [ هنا ]<sup>(٣)</sup> .

وهي بكسر القاف : اسم مصدر من قسمت الشيء إذا جعلته أقساماً .

والْقِسْمُ ، بكسر القاف : النصيب<sup>(٤)</sup> المقسوم ، وفتحتها : مصدر قَسَمْتُ الشيء فانْقَسَمَ ، وقاسمه المال وتَقَاسَمَاهُ واقْتَسَمَاهُ<sup>(٥)</sup> .

وإذا أردت تعريفها قلت :

( القِسْمَةُ : تمييز بعض الأنصاء<sup>(٦)</sup> عن<sup>(٧)</sup> [ بعض ]<sup>(٨)</sup> ، وإفرازها<sup>(٩)</sup> منها<sup>(١٠)</sup> )<sup>(١١)</sup> .

والأصل فيها : الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

أما الكتاب ، فقولُه سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) في (ب) : تذكر . وفي (م) : يذكر .

(٢) في (م) : تناسب .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) في (م) : والنصيب .

(٥) انظر : الصحاح ، مادة ( قسم ) ٢٠١٠/٥ ، ٢٠١١ ، لسان العرب ، مادة ( قسم ) ٤٧٨/١٢ ،

القاموس المحيط ، مادة ( قسم ) ١٤٨٣ ، المصباح المنير ، مادة ( قسم ) ١٩٢ .

(٦) النصيب : الحصّة ، والجمع أنصبة وأنصباء ونُصِبَ بضمّتين .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( نصب ) ٢٣٢ .

(٧) في (م) : من .

(٨) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) الْفَرَزُ : عَزَلُ شيء من شيء ، ومِيزَةٌ .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( فرز ) ٦٦٨ .

(١٠) في (م) : عنه . ولم تتضح في (ب) .

(١١) انظر : التنقيح ٣٠٨ ، الإقناع ٤١١/٤ ، التوضيح ٤٥٩

(١٢) سورة النساء (٨) .

وقوله [ سبحانه و ] <sup>(١)</sup> تعالى : ﴿ وَبَيْنَهُمْ أَنْ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وأما السنة ، فقوله <sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وسلم : " إنما الشفعة فيما لم يُقسم " <sup>(٤)</sup> .

وقد " قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير علي ثمانية عشر سهماً " <sup>(٥)</sup> .

وأجمعت الأمة على جواز القسمة <sup>(٦)</sup> ، فرؤي [ أنه ] <sup>(٧)</sup> " كان لعلّي قاسمٌ يقال له علي بن يحيى ، وكان يرزقه من بيت المال " <sup>(٨)</sup> ، ولم يوجد له مخالف من الصحابة ، ولا من بعدهم إلى عصرنا هذا .

ولأن بالناس حاجة إلى قسمة الأملاك المشتركة ؛ لأن الناس تختلف أغراضهم وطباعهم ، فربما حصل <sup>(٩)</sup> النزاع بين الشريكين في العين المشتركة ، فيؤدي [ عدم القسمة ] <sup>(١٠)</sup> إلى تعطيلها وترك الانتفاع

---

(١) ساقط من (ب) .

(٢) سورة القمر (٢٨) .

(٣) في (ب) و (م) : فمنها قوله .

(٤) في (ب) : لا .

(٥) أخرجه البخاري ( كتاب البيوع ، باب : بيع الشريك من شريكه ، وباب : بيع الأرض والدور

والعروض ... ، وفي كتاب الشفعة ، باب : الشفعة في ما لم يقسم ... ، وفي كتاب الشركة ، باب :

الشركة في الأرضين وغيرها ، وباب : إذا اقتسم الشركاء الدور ... ) ( ٢٢١٣ ، ٢٢١٤ ، ٢٢٥٧ ، ٢٤٩٥ ،

٢٤٩٦ ) ٢/٦٥١ ، ٦٦٣ ، ٧٥١ .

وأخرجه مسلم ( كتاب المساقاة ، باب : الشفعة ) ( ١٦٠٨ ) ٣/١٢٢٩ .

(٦) أخرجه أبو داود ( كتاب : الجهاد ، باب : فيمن اسهم له سهماً ، وكتاب : الخراج والإمارة والفيء ،

باب : ماجاء في حكم أرض خير ) ( ٢٧٣٦ ، ٣٠١٠ ) ٣/٧٦ ، ١٥٩ .

وأخرجه أحمد ( ١٥٤٤٩ ) ٣/٥٣٩ .

وأخرجه البيهقي ( كتاب آداب القاضي ، باب : القسمة ) ( ٢١٠٢٣ ، ٢١٠٢٢ ) ١٥/١٣٠ .

(٧) انظر : الإجماع ٧٩ ، الإقناع لابن المنذر ٥٤٣ ، مراتب الإجماع ٦٢ ، ٦٣ ، المغني ٩/٨١ ، الشرح

الكبير ٦/٢١٧ .

(٨) في (ف) و (س) : أن . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) أخرج البيهقي نحوه ( كتاب آداب القاضي ، باب : ماجاء في أجر القسّام ) ( ٢١٠٢٦ ، ٢١٠٢٧ )

١٥/١٣١ .

(١٠) في (م) : جفل .

(١١) ساقط من (ب) و (م) .

بها لما فيها من النزاع بينهما ، فوجب قسمتها بينهما إذا أمكن ذلك ، فناسب أن يفصل بينهما بالقسمة لقطع النزاع ، كما يجب<sup>(١)</sup> الحكم بين المتنازعين لقطع النزاع<sup>(٢)</sup> .

( وهي ) أي القسمة ( نوعان :

أحدهما ) أي أحد النوعين : ( قسمة تراضٍ ) ، ( وهي : ما يتفق فيها الشركاء على القسمة<sup>(٣)</sup> ) .

( وتحرم ) القسمة ( في ) شيء ( مشترك لا ينقسم إلا بضرر ) على الشريكين أو على أحدهما ،

( أو ) بـ ( رد<sup>(٤)</sup> عوض ) منهما أو من أحدهما ، إما لأنه يتعطل الانتفاع به مقسوماً<sup>(٥)</sup> ، ( كحمام ودور

صغار ) ، [ أو <sup>(٦)</sup> ] لأنه لا يتعدل [ أجزاءه ]<sup>(٧)</sup> لا<sup>(٨)</sup> بالتجزئه وهو جعلها أجزاء ، ولا بالقيمة ، ( و ) ذلك

كـ ( شجر \* مفرد ، وأرض ببعضها بئر أو بناء ونحوه ) كمعدن ، ( ولا يتعدل بأجزاء ولا قيمة ) ، فهذه [ ٢٨٢ ب ]

تحرم قسمتها ( إلا برضا<sup>(٩)</sup> الشركاء كلهم ) ؛ لما في ذلك من الضرر<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في (ب) و (م) : وجب .

(٢) انظر : الكافي ٤/٤٧٤ ، المغني ٩/٨١ ، الشرح الكبير ٦/١٧ ، شرح الزركشي ٤/٤٦٦ .

(٣) انظر : الهداية ٢/١٣٣ ، المقنع ٣٣٦ ، المذهب الأحمد ٢٢١ .

(٤) الرد : ما يرده أحد الشريكين إلى صاحبه إذا لم يتعادل الجزءان ، فيردُّ صاحب الجزء الكثير على صاحب القليل .

انظر : النظم المستعذب ٢/٣٥٤ .

(٥) في (ف) و (س) : مقوماً . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(٧) في (ف) و (س) و (ز) : أجزاء . ومأثبته من (ب) و (م) .

(٨) في (ب) و (م) : إلا .

(٩) في النسخ : برضى . ومأثبته هو الصحيح ، كما في الصحاح ، مادة ( رضا ) ٦/٢٣٥٧ .

(١٠) انظر : الهداية ٢/١٣٣ ، الكافي ٤/٤٧٧ ، المغني ٩/٨٢ ، الشرح الكبير ٦/٢٢٠ ، المذهب الأحمد

٢٢١ ، المحرر ٢/٢١٥ ، شرح الزركشي ٤/٤٦٧ ، الفروع ٦/٥٠٥ ، الإنصاف ١١/٣٣٤ ، المبدع

١٠/١٢٠ .

وقد روى أحمد ، عن عبد الرزاق<sup>(١)</sup> ، عن مَعْمَر<sup>(٢)</sup> ، عن جابر<sup>(٣)</sup> ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً قال : " لا ضرر ولا إضرار"<sup>(٤)</sup> . رواه ابن ماجة ، والدارقطني .

ولهما أيضاً ، من حديث [ عمرو ]<sup>(٥)</sup> بن يحيى المازني<sup>(٦)</sup> ، عن أبيه<sup>(٧)</sup> ، عن أبي سعيد أن النبي صلى

(١) هو : أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري ، مولاهم ، الصنعاني (١٢٦ - ٢١١) هـ .

الحافظ الكبير ، عالم اليمن ، روى عن أبيه ، ومالك ، والأوزاعي ، ومعمر ، وغيرهم .

وعنه : ابن عيينة ، وأحمد ، وابن المديني ، وغيرهم .

انظر : طبقات ابن سعد ٣٩٩/٥ ، وفيات الأعيان ٢١٦/٣ ، تهذيب التهذيب ٣١٠/٦ ، طبقات الحافظ ١٥٤ .

(٢) في (م) : عمر .

ومَعْمَر هو : مَعْمَر بن راشد بن أبي عمرو الأزدي ، مولاهم ، البصري (١٥٢ - أو ١٥٣) هـ .

كان من أهل البصرة ، فانتقل ونزل اليمن ، وكان فقيهاً حافظاً ، متقناً ورعاً .

انظر : طبقات ابن سعد ٣٩٧/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٤٣/١٠ ، طبقات الحافظ ٨٢ .

(٣) هو : جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي (١٢٨ - أو ١٣٢) هـ .

روى عن عكرمة ، وعطاء ، وطاوس ، وغيرهم .

وعنه : شعبة ، والثوري ، ومعمر ، وغيرهم .

وقد وثقه قوم ، وضعفه آخرون ، وقال البخاري عنه : اتهم بالكذب . أهـ .

انظر : التاريخ الكبير ٢١٠/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٦/٢ ، الميزان ٣٧٩/١ .

(٤) في (ف) و (س) : ضرار . وما أثبتته من (ب) و (م) ، ومصادر التخريج .

(٥) أخرجه أحمد (٢٨٦٥) ٣٨٩/١ .

وأخرجه ابن ماجة ( كتاب الأحكام ، باب : من بنى في حقه ما يضر بجاره ) (٢٣٤١) ١٠٦/٣ .

وأخرجه الدارقطني ( كتاب في الأقضية والأحكام ) (٤٤٩٤) ١٤٦/٤ .

(٦) في (م) : عمر . بسقوط : الواو .

(٧) هو : عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن تميم بن عمرو الأنصاري المازني المدني (١٤٠) هـ .

كان ثقة كثير الحديث ، روى عن أبيه ، وعباد بن تميم ، ومحمد بن يحيى بن حبان ، وغيرهم .

وعنه : يحيى بن أبي كثير ، ومالك ، ويحيى بن سعد ، وغيرهم .

انظر : تهذيب التهذيب ١١٨/٨ ، الميزان ٢٩٣/٣ ، إسعاف المبطل برجال الموطأ ٣٤٥/٢ .

(٨) هو : يحيى بن عمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني .

روى عن أنس بن مالك ، وأبي سعيد الخدري ، وعبد الله بن زيد بن عاصم .



الله عليه وسلم قال : " لا ضرر ولا ضرار" <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>. رواه مالك في الموطأ ، عن عمرو ، وعن أبيه ، مرسلًا .

قال النووي<sup>(٣)</sup> : حديث حسن ، وله طرق يقوِّي بعضها بعضاً<sup>(٤)</sup> .

ولأن فيها<sup>(٥)</sup> ضرر أورد عوض ، وكلاهما لا يجبر الإنسان عليه .

( وحكم هذه ) القسمة ( كبيع ) ، يعني لا ( يجوز فيها ) إلا ( مايجوز فيه ) أي في البيع ( خاصة )؛ لما فيها من الردّ وبهذا<sup>(٦)</sup> تصير بيعاً ؛ لأن صاحب الرد بذل المال عوضاً عما حصل له من حق شريكه ، وهذا هو البيع<sup>(٧)</sup> .

( لمالك وولي ) . هذه عبارة الفروع<sup>(٨)</sup> .

ومعنى ذلك أن قسمة التراضي المذكورة تنعقد<sup>(٩)</sup> وتلزم من مالك النصيب ، ومن وليه إذا لم يكن مكلفاً ، كسواء ولي اليتيم لليتيم ، وبيع ماله للمصلحة .

---

= وعنه : ابنه عمرو ، والزهري ، وغيرهما . وكان ثقة .

انظر : التاريخ الكبير ٢٩٥/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٥٩/١١ .

(١) في (م) : إضرار .

(٢) أخرجه الدارقطني ( كتاب في الأقضية والأحكام ) (٤٤٩٥) ١٤٦/٤ .

وأخرجه مالك ( كتاب الأقضية ، القضاء في المرفق ) (٣٦) ١١٥/٢ .

ولم أقف عليه عند ابن ماجة من رواية أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه .

(٣) في (ب) و (ز) : الثوري .

(٤) انظر : الأربعين النووية بشرح ابن دقيق العيد ١١٣ .

(٥) في (ب) و (م) : فيها إما . بزيادة : إما .

(٦) في (م) : ولهذا .

(٧) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٦/٤ ، المغني ٨٣/٩ ، الشرح الكبير ٢١٨/٦ ، المذهب الأحمد

٢٢١ ، المحرر ٢١٥/٢ ، الممتع ٢٥٨/٦ ، شرح الزركشي ٤٦٩/٤ ، الفروع ٥٠٥/٦ ، الإنصاف

٣٣٤/١١ ، المبدع ١٢١/١٠ .

(٨) الفروع ٥٠٥/٦ .

(٩) في (ف) و (س) : تنفذ . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

( ولو قال أحدهما ) أي أحد الشريكين : ( أنا آخذ الأدنى ) - أي الأسفل - ( ويبقى لي في [الأعلى] <sup>(١)</sup> تنمة حصتي . فلا إجبار ) أي لن <sup>(٢)</sup> يجبر شريكه على ذلك . قاله في الترغيب ، وغيره <sup>(٣)</sup> .  
وقدّمه في الفروع <sup>(٤)</sup> .

ولعل ذلك لما فيه من إسقاط حق شريكه من الأذى بغير رضاه .

( ومن دعا شريكه إلى بيع فيها ) أي في قسمة التراضي ، ( أُجِبَ ) على البيع ، ( فإن أبى ) [ أي امتنع ] <sup>(٥)</sup> شريكه أن يبيع معه ، ( بَيْعَ عليهما ) يعني باعه الحاكم عليهما ، ( وقسم الثمن ) عليهما على قدر حصصهما <sup>(٦)</sup> .

قال في الفروع : نقله الميموني ، وحنبل .

وذكره القاضي ، وأصحابه .

وذكره في الإرشاد ، والفصول ، والإيضاح <sup>(٧)</sup> ، والترغيب ، وغيرهما .

وكلام الشيخ <sup>(٨)</sup> ، والمحرر : يقتضي المنع <sup>(٩)</sup> . انتهى .

---

(١) في (س) : أعلى . بسقوط الألف واللام .

(٢) في (ب) و (م) : لم .

(٣) انظر : الإنصاف ٣٣٤/١١ .

(٤) الفروع ٥٠٥/٦ .

(٥) ساقط من (ب) و (م) .

(٦) انظر : الإنصاف ٣٣٥/١١ ، المبدع ١٢١/١٠ .

(٧) في الفروع ٥٠٥/٦ ، والمبدع ١٢١/١٠ : الإفصاح .

وفي الإنصاف (٣٣٥/١١) : الإيضاح .

ولم أجده في الإفصاح لابن هبيرة ، مما يقوّي أنه كتاب الإيضاح .

وقد تقدّم التعريف بكتاب الإفصاح ص ٨٥٠ .

أما الإيضاح ، فهو من تأليف أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي (٤٨٦هـ) .

ذكر العليمي في المنهج الأحمد أن لمؤلفه اختيارات غريبة في كتابه هذا وفي غيره .

وهو من الكتب التي نقل عنها في الإنصاف .

انظر : المنهج الأحمد ١١، ١٠/٣ ، معجم المؤلفين ٢١٢/٦ ، الإنصاف ١٤/١ .

(٨) مراده بالشيخ : موفق الدين بن قدامة .

وقد قال في المقنع (٣٣٤) : وهذه جارية مجرى البيع في أنه لا يجبر عليها الممتنع منها . اهـ .

(٩) الفروع ٥٠٥/٦ .

وكذا لو طلب أحد الشريكين الإجارة ، أي أن يؤجر معه<sup>(١)</sup> مآهو مشترك بينهما ، ( ولو ) كان شريكاً ( في وقف ) ، يعني فإن الممتنع من الإجارة يُجبر عليها ، فإن أبي ، أجبره<sup>(٢)</sup> الحاكم عليها<sup>(٣)</sup> ، وقسم الأجرة بينهما على قدر حصصهما<sup>(٤)</sup> .

قال في الفروع : وكذا الإجارة ولو في وقف . ذكره شيخنا .

وللشافعية وجهان في الإجارة .

قال أبو عمرو ابن الصلاح : وددت لو محي من المذهب .

قال : [ وقد ]<sup>(٥)</sup> عُرف من أصلنا أنه إذا امتنع السيد من الإنفاق على ممتلكته<sup>(٦)</sup> باعهم الحاكم عليه ، فإذا صرنا إلى ذلك دفعاً<sup>(٧)</sup> للضرر<sup>(٨)</sup> عن<sup>(٩)</sup> شريك له عليه حق وملك ، فلم لا نصير إلى ذلك دفعاً<sup>(١٠)</sup> عن شريك لاحق له<sup>(١١)</sup> ولا ملك<sup>(١٢)</sup> ؟ . انتهى .

( والضرر المانع من قسمة الإيجار ، نقص القيمة بها ) أي بالقسمة ، على الأصح<sup>(١٣)</sup> .

وعنه : عدم النفع به مقسوماً منفعتة التي كانت قبل القسمة<sup>(١٤)</sup> .

---

(١) في (ف) و (س) و (ز) : نفسه . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٢) في (ب) : أجَّره .

(٣) في (ب) : عليهما .

(٤) انظر : المبدع ١٠/١٢١ .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) في (ف) و (س) : مآلكيه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) في (ف) و (س) : دفعنا . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) في (س) : للعسر .

(٩) في (س) : على .

(١٠) في (م) : دفعاً للضرر . بزيادة : للضرر .

(١١) في (م) : له عليه . بزيادة : عليه .

(١٢) الفروع ٦/٥٠٥ ، ٥٠٦ .

(١٣) انظر : الهداية ٢/١٣٤ ، المحرر ٢/٢١٥ ، الفروع ٦/٩٠٦ ، الإنصاف ١١/٣٣٥ .

(١٤) انظر : الكافي ٤/٤٧٨ ، شرح الزركشي ٤/٤٦٨ ، الفروع ٦/٩٠٦ ، الإنصاف ١١/٣٣٥ ، المبدع ١٠/١٢٢ .

اختاره الخرقى<sup>(١)</sup> .

والأول المذهب<sup>(٢)</sup> ، سواء انتفعوا به مقسوماً أم لم ينتفعوا [ به ]<sup>(٣)</sup> .

قال القاضي : هذا ظاهر كلام أحمد ؛ لأنه قال في رواية الميموني : إذا قال بعضهم تُقسم وبعضهم لا تُقسم ، فإن كان فيه نقصانٌ من ثمنه يَبَع ، وأُعْطِيَ<sup>(٤)</sup> الثمن . فاعتبر نقصان الثمن<sup>(٥)</sup> .

[ وهذا ]<sup>(٦)</sup> [ ظاهر ]<sup>(٧)</sup> كلام الشافعي<sup>(٨)</sup> ؛ لأن نقص قيمته ضرر ، والضرر منفي شرعاً .

وقال مالك<sup>(٩)</sup> : يُجبر الممتنع وإن استضرَّ ، قياساً على ما لا ضرر فيه .

قال في شرح المقنع : ولا يصح ؛ لقول<sup>(١٠)</sup> [ النبي ]<sup>(١١)</sup> صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " . من المسند<sup>(١٢)</sup> .

ولأن في قسمته ضرراً ، فلم يُجبر عليه ، كقسمة الجوهرة بكسرها ، ولأن في قسمته \* إضاعة المال [٢٨٣] ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال<sup>(١٣)</sup> .

---

(١) انظر : مختصر الخرقى ١٤٤ ، الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٨/٤ ، المغني ٨٤/٩ ، الشرح الكبير

٢١٨/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢١ ، المحرر ٢١٥/٢ ، شرح الزركشي ٤٦٨/٤ ، الفروع ٩٠٦/٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ٣٣٥/١١ .

(٣) في (ب) و (م) : أو .

(٤) ساقط من (ب) و (م) .

(٥) في المغني (٨٤/٩) : وأُعْطُوا .

(٦) انظر : المغني ٨٤/٩ ، الشرح الكبير ٢١٨/٦ .

(٧) ساقط من (ب) (س) .

(٨) ساقط من (ب) .

(٩) انظر : الأم ٢١٣/٦ ، روضة الطالبين ٧١/٥ .

(١٠) انظر : المدونة ٣٦٩/٤ ، الكافي ٨٧٠/٤ .

(١١) في (ب) و (م) : لقوله .

(١٢) ساقط من (ب) و (م) .

(١٣) سبق تخريجه ص ١٠٨١ ، وهو في مسند أحمد (٢٨٦٥) ٣٨٩/١ .

(١٤) في الصحيحين عن رسول الله عليه السلام : " وكَرِهَ لكم : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال " .

أخرجه البخاري ( كتاب الاستقراض ، باب : ما ينهى عن إضاعة المال ) (٢٤٠٨) ٧١٨/٢ . =

ولا يصح القياس على مالا ضرر فيه ، لما بينهما من الفرق<sup>(١)</sup> . انتهى .

( وإن انفرد أحدهما ) أي أحد الشريكين ( بالضرر ، كربّ ثلث مع ربّ ثلثين ) يعني كما لو كان لأحدهما الثلث ولشريكه الثلثان ، ( فـ )<sup>(٢)</sup> أيهما طلب القسمة [ وأبى شريكه ، لم يجبر ، على الأصح<sup>(٣)</sup> ]<sup>(٤)</sup> ، ( كما لو تضررا ) .

قال في الإنصاف : والصحيح من المذهب أنه لا إيجاب على الممتنع من القسمة منهما<sup>(٥)</sup> . وعليه أكثر الأصحاب .

وحكاية المصنّف والشارح عن الأصحاب ، وقالوا : هو المذهب<sup>(٦)</sup> .

وقدّمه في الفروع .

قال الزركشي : جزم به القاضي في الجامع<sup>(٧)</sup> ، والشريف<sup>(٨)</sup> وأبو الخطاب في

---

= وأخرجه مسلم ( كتاب الأفضية ، باب : النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ... ) ( ٥٩٣ ) ١٣٤١/٣ .

(١) الشرح الكبير ٢١٨/٦ .

(٢) في (س) : و .

(٣) والرواية الثانية : إن طلبها صاحب الثلث ، أجبر الآخر عليه .

انظر : المغني ٨٥/٩ ، الشرح الكبير ٢١٩/٦ ، الممتع ٢٥٩/٦ ، شرح الزركشي ٤٦٨/٤ ، ٤٦٩ ، الفروع ٩٠٦/٦ ، المبدع ١٢٢/١٠ ، ١٢٣ .

(٤) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) في (ف) : بينهما . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والإنصاف .

(٦) قال في المغني ٨٥/٩ ، والشرح الكبير ٢١٩/٦ : وذكر أصحابنا أن المذهب أنه لا يجبر الممتنع عن القسمة . أهـ .

(٧) الجامع الكبير والصغير : تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء ( ٣٨٠ - ٤٥٨ هـ ) .

الجامع الكبير ، عمل منه قطعة ولم يكمله . ذكره ابنه في طبقات الحنابلة .

أما الجامع الصغير ، فقد عمد إلى تصدير أبوابه بآية أو حديث أو بهما ، مع ذكر الروايات في أكثر مسائله . وللكتاب نسخة في مكتبة وزارة الأوقاف بالكويت ، كما حُقّق في رسالة بجامعة الإمام .

انظر : طبقات الحنابلة ١٧٦/٢ ، المنهج الأحمد ٣٦٨/٢ ، المدخل المفصل ٦٨٣/٢ ، ٨٠٩ .

(٨) الشريف : هو أبو جعفر عبد الخالق بن أحمد بن محمد بن عيسى الهاشمي العباسي ( ٤١١ - ٤٧٠ هـ ) .

كان عالماً فقيهاً ، ورعاً عابداً زاهداً ، له مصنفات منها : رؤوس المسائل ، شرح المذهب ، أدب الفقه . =

خلافيهما<sup>(١)</sup>، والشيرازي .

وهو ظاهر رواية حنبل<sup>(٢)</sup> . انتهى .

قال في الفروع : بعد أن قدّم المذهب : واختار جماعة إن طلبها المتضرر - يعني صاحب الثلث -  
أجبر الآخر .

وعنه : عكسه<sup>(٣)</sup> . انتهى .

ووجه المذهب<sup>(٤)</sup> : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال<sup>(٥)</sup> .

ولأن طلب القسمة من المستضرّ سَفَهٌ ، فلا تجب إجابته إلى السَفَه .

قال الشريف : متى كان أحدهما يستضرّ ، لم يُجب إلى القسمة<sup>(٦)</sup> .

(وما تلاصق من دُورٍ) مشتركة ، (وَعَضَائِدُ<sup>(٧)</sup>) ، وَأَفْرَحَةٌ - وهي : الأراضي التي لاماء فيها ولا

---

= ولعل كتابه رؤوس المسائل ، هو المقصود باسم الخلاف ، خصوصاً أنه من مصادر الإنصاف .

انظر : المنتظم ١٦/١٩٥ ، ذيل طبقات الحنابلة ١٣/١ ، المنهج الأحمد ٢/٣٨٨ ، الإنصاف ١٤/١ .

(١) الخلاف الكبير والصغير : تأليف أبي الخطاب محفوظ الكلوزاني (٤٣٢-٥١٠هـ) .

أما الخلاف الكبير ، فهو المسمى : الانتصار في المسائل الكبار . وقد تقدم التعريف به ص ٢٥٩ .

أما الخلاف الصغير ، فهو المسمى : رؤوس المسائل .

وقد أشار صاحب الحرر إلى أن ما ذكره أبو الخطاب في رؤوس المسائل هو ظاهر المذهب . نقل ذلك عنه  
في ذيل طبقات الحنابلة .

والكتابان من مصادر الإنصاف .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١/٩٨ ، المدخل ٤١٩ ، الإنصاف ١٤/١ .

(٢) الإنصاف ١١/٣٣٦، ٣٣٧ .

(٣) الفروع ٦/٩٠٦ .

(٤) وهو أنه لا يُجبر المتنع عن القسمة منهما .

انظر : المغني ٩/٨٥ ، الشرح الكبير ٦/٢١٩ ، المبدع ١٠/١٢٣ .

(٥) سبق ذكره وتخريجه ، وهو الحديث السابق في الحاشية .

(٦) انظر : المغني ٩/٨٥ ، الشرح الكبير ٦/٢١٩ .

(٧) العضائد : واحدها عضادة ، وهي ما يصنع لجريان الماء فيه من السواقي في ذوات الكتفين ، ومنه عضادتها

الباب ، وهما خشبتاه من جانبيه . قاله في المطلع .

شجر<sup>(١)</sup> - كمتفرق ) ، يعني ( ف ) إنه ( يُعتبر الضرر ) وعدمه ( في كل عين ) منه ( على انفرادها )<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها أعيان تُخص<sup>(٣)</sup> كل واحدة منها<sup>(٤)</sup> باسم وصورة ؛ لأنها لو بيعت إحداهما<sup>(٥)</sup> ، لم تجب الشفعة لمالك التي بجانبها<sup>(٦)</sup> ، فاعتبرت كل عين منها على حدتها .

( ومن بينهما عبيد ، أو ) بينهما ( بهائم ، أو ) بينهما ( ثياب ونحوها ) كالأواني ، وهي ( من جنس ) واحد ، كالعبيد إذا كانت كلها من النوبة<sup>(٧)</sup> أو من الحبش<sup>(٨)</sup> ، والبهائم إذا كانت كلها بقرأ أو جمالاً ، والثياب إذا كانت كلها من كتان<sup>(٩)</sup> أو قطن<sup>(١٠)</sup> ، والأواني إذا كانت كلها من زجاج أو نحاس ، ( فطلب أحدهما ) أي أحد الشريكين فيها ( قسمها<sup>(١١)</sup> ) أعياناً بالقيمة أي بأن تعدل بالقيمة ، وأبى شريكه ،

---

= والعصائد أيضاً : دكاكين متلاصقة متوالية البناء . قاله في النظم المستعذب .

انظر : المطلع ٤٠٢ ، النظم المستعذب ٣٥٦/٢ ، الصحاح ، مادة ( عضد ) ٥٠٩/٢ .

(١) قال الجوهري : القَرَّاحُ : المزرعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر ، والجمع : أَقْرِحَةٌ .

انظر : الصحاح ، مادة ( قرح ) ٣٩٦/١ .

(٢) انظر : المحرر ٢١٥/٢ ، الفروع ٩٠٦/٦ ، المبدع ١٢٣/١٠ .

(٣) في (ب) و (م) : تختص .

(٤) في (م) : منهما .

(٥) في (م) : أحدهما .

(٦) في (ف) و (س) : يحببها وفي (ب) : بجانبها . وما أثبتته من (م) و (ز) .

(٧) النوبُ والنُوبَةُ : جيلٌ من السودان ، الواحد نُوبِيٌّ

انظر : الصحاح ، مادة ( نوب ) ٢٢٩/١ .

(٨) في (م) : الحبشة .

والحبشُ والحبَشَةُ : جنسٌ من السودان ، والجمع الحبشَان .

انظر : الصحاح ، مادة ( حبش ) ٩٩٩/٣ .

(٩) الكتَّانُ : نبات زراعي ... يُتخذ من أليافه النسيج المعروف .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( كتن ) ٧٧٦/٢ .

(١٠) في (ب) : أو من . بزيادة : من .

(١١) في (م) : قسمتها . و(س) : فقسمها .

(أَجْبَر [المتنع] <sup>(١)</sup> إن تساوت القِيمُ ) ، على الأصح <sup>(٢)</sup> ؛ لحديث عمران بن حصين " أن رجلاً أعتق في مرضه ستة أعبد ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء ، فأعتق اثنين وأرق أربعة " <sup>(٣)</sup> .  
وهذه قسمة لهم ؛ لأن ذلك عين أمكن قسمتها ولا ضرر ولا رد عوض ، فأجبر المتنع كما لو كانت أرضاً .

(وإلا ) أي وإن لم تكن قِيمهما <sup>(٤)</sup> متساوية ، (فلا) يجبر المتنع ، ( كما [لو] <sup>(٥)</sup> ) يختلف الجنس ) بأن كان بعض العبيد بيضاً وبعضهم سوداً ونحو ذلك <sup>(٦)</sup> .

(وَأَجْرٌ) <sup>(٧)</sup> - وهو اللَّيْنُ المشوي - (وَلَيْنٌ) - بكسر الباء الموحدة ، وهو غير المشوي - والحال أن كلا منهما (متساوي القوالب ) في الصغر [ أو ] <sup>(٨)</sup> الكبر ، ( من قسمة الأجزاء ) ؛ لتساويهما في القدر . (ومتفاوتهما ) في القدر ، ( من قسمة التعديل <sup>(٩)</sup> ) بالقيمة <sup>(١٠)</sup> .

( ومن بينهما ) أي بين اثنين شركة ( حائط ، أو ) كان بينهما ( عَرَصَةٌ حائط - وهي التي ) كان

(١) في (م) : ممتنع . بسقوط : الألف واللام .

(٢) انظر هذه المسألة في : الهداية ١٣٥/٢ ، الكافي ٤٨١/٤ ، المغني ٨٢/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٠/٦ ، المحرر ٢١٦/٢ ، الفروع ٩٠٦/٦ ، الإنصاف ٣٣٧/١١ ، المبدع ١٢٣/١٠ .

(٣) أخرجه مسلم ( كتاب الأيمان ، باب : من أعتق شركاً له في عبد ) ( ١٦٦٨ ) ١٢٨٨/٣ .  
(٤) في (م) : قيمتها .

(٥) زيادة من بقية النسخ .

(٦) انظر : الفروع ٩٠٦/٦ ، الإنصاف ٣٣٧/١١ ، المبدع ١٢٣/١٠ .

(٧) قال الجواليقي : الآجُرُّ : فارسيٌّ معرَّب .

وفيه لغات : آجُرُّ ، بالتشديد ، وآجُرُّ بالتخفيف ، وآجورٌ ، وآجُرُونُ ، وآجِرُونُ . أهـ .

وفي المصباح : الآجَرُّ : اللَّيْنُ إذا طُبِخ . أهـ .

انظر : المعرَّب ١١٨ ، المصباح المنير ، مادة ( أجر ) ٢ .

(٨) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(٩) قسمة التعديل : هي قسمة الشيء باعتبار القيمة والمنفعة لاباعتبار القدار ، فيجوز أن يكون الجزء الأقل يُعادل الجزء الأعظم في قيمته ومنفعته .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( عدل ) ١٥٠ .

(١٠) انظر : الفروع ٩٠٦/٦ ، الإنصاف ٣٣٧/١١ ، المبدع ١٢٤/١٠ .



بها حائط وصارت (لابناء فيها<sup>(١)</sup>) - وطلب<sup>(٢)</sup> أحدهما) أي أحد الشريكين (قَسَمَهُ) أي قَسَمَ الحائط، (ولو) كان طلب تقسم<sup>(٣)</sup> الحائط (طولاً في كمال العرض)، وذلك بأن يكون لأحدهما من الحائط قطعة من أسفلها إلى أعلاها في كمال عرض الحائط، وللآخر كذلك، وأبى شريكه، لم يجبر، في الأصح<sup>(٤)</sup>.

(أو) طلب أحدهما قسمة (العرصة عرضاً، ولو وسعت حائطين)، وامتنع شريكه، (لم يجبر ممتنع) من القسمة، في الأصح<sup>(٥)</sup>.

قال في الإنصاف: وإن كان بينهما حائط، لم يجبر الممتنع من قسمه.

فإن استهدم - يعني حتى بقي عرصة - لم يجبر على قسم عرصته<sup>(٦)</sup>. \* هذا أحد الوجهين، [٢٨٣ب] والمذهب منهما<sup>(٧)</sup>. انتهى.

[وقال في المحرر: وإن كان حائط أو عرصة حائط، ففليل: لا إجبار في قسمتها بحال. وهو الأصح<sup>(٨)</sup>. انتهى] <sup>(٩)</sup>.

قال شارحه<sup>(١٠)</sup>: لأنه إن كان الحائط مبنياً [لم] <sup>(١١)</sup> تمكن قسمته عرضاً في تمام طوله بدون<sup>(١٢)</sup> نقضه، لينفصل أحدهما من الآخر، وذلك لا يجوز الإجبار عليه.

---

(١) قال الجوهري: العَرَصَةُ: كلُّ بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء، والجمع العَرَاصُ والعَرَصَاتُ. أهد.

انظر: الصحاح، مادة (عرض) ١٠٤٤/٣.

(٢) في (ب) و (م): فطلب.

(٣) في (ب) و (م): طلبه لقسم.

(٤) والوجه الثاني: إن طلب قسمته طولاً في كمال العرض، أجبر الممتنع.

انظر: الهداية ١٣٥/٢، الكافي ٤٨٠/٤، الشرح الكبير ٢٢١، ٢٢٠/٦، المحرر ٢١٦/٢، الفروع

٩٠٦/٦، الإنصاف ٣٣٨/١١، المبدع ١٢٤/١٠.

(٥) والوجه الثاني: إن طلب قسمة العرصة عرضاً، وكانت تَسَعُ حائطين، أجبر الممتنع.

انظر: المراجع السابقة.

(٦) ماتقدم ليس كلام صاحب الإنصاف، وإنما هو متن المقنع، إلا ما بين الشرطتين.

(٧) الإنصاف ٣٣٨/١١.

(٨) المحرر ٢١٦/٢.

(٩) ساقط من (م).

(١٠) أي شارح المحرر، وهو صفي الدين القطيعي. وقد تقدّمت ترجمته ص ٥٠٢.

(١١) زيادة من (ب) و (م) و (ز).

(١٢) في (ف) و (س): بطول. وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز).

ولا طوْلاً في تمام العرض ؛ لأن كل قطعة من الحائط ينتفع بها على حدتها ، والنفع فيها مختلف ، فلا يجوز إجبار واحد منهما على ترك انتفاعه بمكان منه وأخذ غيره ، كما لو كانا دارين أو عضادتين متلاصقتين .

وهذا بخلاف الأرض الواسعة ، فإن الانتفاع بالجميع منها على وجه واحد .

وإن كان الحائط غير مبني ، فهو كالعرصة الضيقة ، والعرصة الضيقة لايجوز الإجمار في قسمتها ، فكذاك هذه <sup>(١)</sup> . انتهى .

وذلك أيضاً ( كمن بينهما دار لها غُلُوٌّ وسُفْلٌ<sup>(١)</sup> ) ، طلب أحدهما ) أي أحد الشريكين في الغُلُوِّ والسُفْلِ ( جعل السُّفْلَ لواحد ) منهما ( والغُلُوُّ للآخر ) ، وامتنع شريكه ، لم يجبر الممتنع<sup>(٢)</sup> ؛ لأن السُّفْلَ والغُلُوَّ يختلفان في المنفعة والاسم .

ولو كان كل واحد منهما لواحد ، فباع أحدهما ، لم تجب الشفعة للآخر ، فهما كالدارين [المتلاصقين] <sup>(٤)</sup> المشتركتين إذا طلب أحدهما أن يقسما بينهما كل دار لواحد ، وأبى الآخر ، لم يجبر الممتنع ؛ لأن <sup>(٥)</sup> طلب نقل حقه من عين إلى أخرى بغير رضاه ، فلا يجبر ، كذلك هنا <sup>(٦)</sup>(٧) .

(أو) <sup>(٨)</sup> طلب أحدهما (قسم سُفْلٍ لا) قسم (عُلُوٍّ <sup>(٩)</sup>)، أو عكسه) بأن طلب أحدهما قسم العُلُوِّ دون السُّفْلِ، (أو) طلب أحدهما قسم (كل واحد) من العُلُوِّ والسُّفْلِ (على حدة)، وامتنع الآخر،

(١) انظر : كشاف القناع ٣٢٦٥/٩ .

(٢) السُّفْلُ، والسُّفْلُ، والسُّفُولُ، والسُّفَالُ، والسُّقَالَةُ بالضم: نقيض العُلُوِّ، والعُلُوِّ، والعُلَا، والعَلَاة.

انظر : الصحاح ، مادة ( سفل ) ١٧٣٠/٥ .

(٣) انظر : الهداية ١٣٥/٢ ، الكافي ٤٧٦/٤ ، المغني ٨٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٢١/٦ ، المحرر ٢١٦/٢ ،

المتع ٢٦١/٦ ، الفروع ٥٠٧/٦ ، الإنصاف ٣٣٩/١١ ، المبدع ١٢٥/١٠ .

(٤) في (ب) : المتلاصقين . بسقوط : التاء .

(٥) في (ب) و (م) : لأنه .

(٦) في (ب) و (م) : هذا . وفي (س) : ها هنا .

(٧) انظر : المغني ٨٦/٩ ، الشرح الكبير ٢٢١/٦ ، المبدع ١٢٥/١٠ .

(٨) في (م) : لو .

(٩) في (ب) : كلمة : علو . وردت في الشرح .

لم يجبر الممتنع<sup>(١)</sup>؛ لما تقدم .

( وإن طلب ) أحد الشريكين ( قسمها ) أي قسم السُّفْل والغُلُو ( معاً ، ولا ضرر<sup>(٢)</sup> ) في ذلك ، ( وجب ) على الشريك أن يجيبه ، ( وغُدْل ) القَسْم في ذلك ( بالقيمة ) ؛ لأنه أحوط<sup>(٣)(٤)</sup> .

( لا ) جعل ( ذراع سُفْلٍ بذراعِي غُلُو ) ، أو عكسه ، ( ولا ذراع بذراع ) ، إلا أن تراضيا<sup>(٥)</sup> على ذلك<sup>(٦)</sup> .

( ولا إجبار في قسمة المنافع )<sup>(٧)</sup> ، على الأصح<sup>(٨)</sup> ؛ لأن المَهْيَاة<sup>(٩)</sup> معاوضة حق بحق ، فلا يجبر عليها الممتنع كالبيع .

ولأن قسمة المنافع إنما تكون بقسمة الزمان ، والزمان إنما ينقسم<sup>(١٠)</sup> [ بأن ]<sup>(١١)</sup> يأخذ أحدهما قبل

---

(١) انظر : الكافي ٤/٤٧٩ ، المغني ٩/٨٦ ، الشرح الكبير ٦/٢٢١ ، الفروع ٦/٥٠٧ ، الإنصاف ٣٣٩/١١ ، المبدع ١٠/١٢٥ .

(٢) في (م) : ضرراً .

(٣) في (ف) و (س) : أحوذ . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (ب) و (م) : يتراضيا .

(٦) انظر : الفروع ٦/٥٠٨ ، الإنصاف ٣٣٩/١١ ، المبدع ١٠/١٢٥ .

(٧) المنافع : الانتفاع بالأعيان ، كسكنى الدور ، وركوب الدواب ، واستخدام العبيد . انظر : المطلع ٤٠٢ .

(٨) قال في الإنصاف (٣٣٩/١١) : هذا المذهب مطلقاً . أهـ .

والرواية الثانية : يُجبر على ذلك .

انظر : الهداية ٢/١٣٥ ، الكافي ٤/٤٨٢ ، المغني ٩/٩٤ ، الشرح الكبير ٦/٢٢١ ، المحرر ٢/٢١٦ ، المتع ٦/٢٦١ ، الفروع ٦/٥٠٨ ، الإنصاف ٣٣٩/١١ ، المبدع ١٠/١٢٥ .

(٩) المَهْيَاة : مقاسمة المنافع ، وهي أن يتراضى الشريكان أن ينتفع هذا بهذا النصف المُفَرَز ، وذاك بذاك النصف ، أو هذا بكُلّه في كذا من الزَّمان ، وذلك بكُلّه في كذا من الزمان بقدر مدة الأول .

انظر : طلبة الطلبة ٢٦٦ .

(١٠) في (ب) و (م) : يقسم .

(١١) ساقط من (م) .

الآخر ، وهذا لا تسوية فيه فإن الآخر يتأخر حقه ، فلا يجبر على ذلك<sup>(١)</sup> .

( وإن [ اقتسماها ]<sup>(٢)</sup> ) أي اقتسم<sup>(٣)</sup> الشريكان في المنافع المنافع ( بزمان<sup>(٤)</sup> أو مكان<sup>(٥)</sup> ، صح ) ذلك ( جائزاً ) ، أي غير لازم ، على الأصح<sup>(٦)</sup> ، سواء عيّناً مدة ، أو لم يعيّنها ، كالعارية من الجهتين ، يعني كمالو استعار كل واحد من الآخر شيئاً ، فلكل منهما الرجوع متى شاء .  
( فلو رجع أحدهما بعد استيفاء نوبته<sup>(٧)</sup> ، غرم ما انفرد به ) ، يعني أن<sup>(٨)</sup> يعطي شريكه أجره المثل من<sup>(٩)</sup> حصته زمن انفراده بالانتفاع<sup>(١٠)</sup> .

( ونفقة الحيوان ) المشترك ، ( مدة كل واحد ) من الشريكين المتهايين في نوبته ، ( عليه ) ؛

---

(١) انظر : الشرح الكبير ٢٢١/٦ ، المبدع ١٢٥/١٠ .

(٢) في (م) : اقسماها . بسقوط : التاء .

(٣) في (م) : اقتسما .

(٤) في (م) : بزمن .

(٥) وذلك بأن يجعل لأحدهما بعض الدار يسكنها ، أو بعض الحقل يزرعه ، ويسكن الآخر ، ويزرع في الباقي .

أو يسكن أحدهما ، ويزرع سنة ، ويسكن الآخر ، ويزرع سنة أخرى .  
انظر : المغني ٩٤/٩ .

(٦) قال في الإنصاف (٣٤/١١) : كان ذلك جائزاً على الصحيح من المذهب . أهـ .

وقال في المحرر (٢١٦/٢) : لزم العقد إن كان إلى مدة معلومة . أهـ .

وقال في الفروع (٥٠٨/٦) : وقيل : لازماً بالمكان مطلقاً . أهـ .

انظر : المغني ٩٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٢١/٦ ، المحرر ٢١٦/٢ ، المتع ٢٦١/٦ ، الفروع ٥٠٨/٦ ،  
الإنصاف ٣٤٠/١١ ، المبدع ١٢٥/١٠ .

(٧) النوبة : واحدة النوب ، تقول : جاءت نوبتك ونيابتك . قاله في الصحاح .

وتناوب القوم الشيء ، وعليه : تداولوه بينهم وتقاسموه . قاله في المعجم .

انظر : الصحاح ، ماد (نوب) ٢٢٩/١ ، المعجم الوسيط ، مادة (ناب) ٩٦١/٢ .

(٨) في (ب) و (م) : أنه .

(٩) في (ب) و (م) : عن .

(١٠) انظر : الإنصاف ٣٤٠/١١ .

لتراضيهما على المهايأة<sup>(١)</sup> .

( ومن بينهما أرض مزروعة ، فطلب أحدهما قسمها<sup>(٢)</sup> دون زرع ) ، وأبى الآخر أجبر ، ( وقُسمتْ  
[ كخالية ]<sup>(٣)</sup> ) من الزرع<sup>(٤)</sup> ؛ لأنها أرض أمكن أن تقسم من غير ضرر ، فأجيب من طلب قسمتها<sup>(٥)</sup> .

ولأن الزرع في الأرض كالقماش في الدار ، وهو لا يمنع قسمة الدار فكذا هنا<sup>(٦)</sup> .

ولا فرق في ذلك بين كون الزرع بذراً ، أو قَصِيلاً<sup>(٧)</sup> ، أو<sup>(٨)</sup> مشتدَّ الحب<sup>(٩)</sup> .

( و ) إن طلب قسم الأرض ( معه ) أي مع الزرع ، ( أو ) طلب قسم ( الزرع دونها ) أي دون  
الأرض ، ( لم يجبر ممتنع ) من ذلك في الصورتين ، في الأصح<sup>(١٠)</sup> .

أما في قسمة الزرع مع الأرض ؛ فلأن الزرع مودع<sup>(١١)</sup> في الأرض ينتقل<sup>(١٢)</sup> عنها ، فلا يقسم معها ،  
كالقماش الذي في الدار .

---

(١) انظر : الفروع ٥٠٩/٦ ، الإنصاف ٣٤١/١١ ، المبدع ١٢٦/١٠ .

(٢) في (ب) و (م) : قسمتها .

(٣) في (ف) و (س) : كخال . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، المغني ٨٨/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٢/٦ ، المحرر ٢١٦/٢ ، المتنع ٢٦٢/٦ ،

الفروع ٥٠٩/٦ ، الإنصاف ٣٤٢/١١ ، المبدع ١٢٦/١٠ .

(٥) في (ب) : طلبها قسمها .

(٦) في (م) : هاهنا .

(٧) القَصِيلُ : هو الشعير يُجزُّ أخضر لعلف الدواب .

والفقههاء يُسمون الزرع قبل إدراكه قَصِيلاً ، وهو مجاز .

انظر : المغرب ، مادة ( قصل ) ١٨٣/٢ .

(٨) في (س) : أي .

(٩) انظر : المغني ٨٨/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٢/٦ ، المبدع ١٢٦/١٠ .

(١٠) قال في الإنصاف (٣٤٢/١١) : وهو المذهب . أهـ .

وقال في المغني (٨٨/٩) : وإن طلب قسمتها مع الزرع ، وكان قد خرج ، جاز ، وأجبر الممتنع عليه . أهـ .

انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٨١/٤ ، المغني ٨٨/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٢/٦ ، المحرر ٢١٦/٢ ، المتنع

٢٦٢/٦ ، الفروع ٥٠٩/٦ ، الإنصاف ٣٤٢/١١ ، المبدع ١٢٦/١٠ ، ١٢٧ .

(١١) في (ب) و (م) : يودع .

(١٢) في (ب) و (م) : للنقل .

( وإن كان بينهما ) أي بين الشريكين ( نَهْرٌ<sup>(١)</sup> ، أَوْقِنَاة<sup>(٢)</sup> ، أو عين [ ماء ]<sup>(٣)</sup> ، فالنفقة ) على ذلك - ( لحاجة ) إلى النفقة - ( بقدر [ حَقِّيْهما ]<sup>(٤)</sup> ) أي [ حق ]<sup>(٥)</sup> كل واحد منهما من الماء ، كنفقة العبد المشترك ، ( والماء ) بينهما ( على ) قدر ( ماشرطاه عند الاستخراج )<sup>(٦)</sup> أي استخراج الماء ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " المسلمون على شروطهم "<sup>(٧)</sup> .

ولأن ذلك تملك مباح ، فكان على ماشرطاه ، كما لو اشتركا في احتشاش<sup>(٨)</sup> أو اصطياد .

( ولهما ) أي للشريكين ( قِسْمته ) أي قسمة الماء ( بِمُهَايَاةٍ بَزْمَن )<sup>(٩)</sup> ؛ لأن الله سبحانه وتعالى ذكر المُهَايَاةَ بالزمان في القرآن ، وسماه قسمة ، فقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ [ الماء ]<sup>(١٠)</sup> قِسْمَةٌ<sup>(١١)</sup>

(١) في (م) : نهراً .

(٢) القناة : هي الآبار التي تخفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ، ويسيل على وجه الأرض .

انظر : المطلع ٢٥٣ .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) في (م) : حقهما . بسقوط : الياء .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) انظر : الهداية ١٣٥/٢ ، الشرح الكبير ٢٢٢/٦ ، المحرر ٢١٦/٢ ، المتع ٢٦٣/٦ ، الفروع ٥٠٩/٦ ،

المبدع ١٢٧/١٠ .

(٧) أخرجه البخاري تعليقاً ( كتاب الإجارة ، باب : أجر السمسرة ) ٦٧٠/٢ .

وأخرجه أبو داود ( كتاب الأفضية ، باب في الصلح ) (٣٥٩٤) ٣٠٤/٣ .

(٨) حَشَشْتُ الحشيش : قطعته .

وَاحْتَشَشْتُهُ : طلبته وجمعته .

انظر : الصحاح ، مادة ( حشش ) ١٠٠١/٣ .

(٩) كأن يكون يوم لأحدهما ، ويوم للآخر .

انظر : الهداية ١٣٥/٢ ، الشرح الكبير ٢٢٢/٦ ، المحرر ٢١٦/٢ ، الفروع ٥٠٩/٦ ، الإنصاف

٣٤٣/١١ ، المبدع ١٢٨/١٠ .

(١٠) ساقط من (س) .

(١١) في (س) : القسمة .

يَنْهَهُمْ<sup>(١)</sup> . وكان للناقة شرب [ يوم ]<sup>(٢)</sup> ، وهم شرب يوم آخر<sup>(٣)</sup> .

( أو ) قسمته ( بَنَصَبَ خشبةً ، أو ) بَنَصَبَ ( حجر مستوٍ في مصطدَم الماء ، فيه ثَقْبَانِ بقدر حَقِيهِمَا )<sup>(٤)</sup> ؛ لأن ذلك طريق إلى التسوية بينهما ، كقسم الأرض بالتعديل .

( ولكلٌّ ) من الشريكين ( سَقَى أرضٍ لا شَرَبَ ) - بكسر [ الشين المعجمة ]<sup>(٥)</sup> ، وهو النَّصِيب - ( لها منه ) أي لا نصيب لها من هذا الماء ، ( بنصيبه ) ، في الأصح<sup>(٦)</sup> ؛ لأن له أن يفعل بنصيبه من الماء ماشاء من شرب وسقي أرض وبهائم .

قال في المقنع : ويحتمل أن لا يجوز ، ويجيء على أصلنا أن الماء لا يُملك ، وينتفع [ به ]<sup>(٧)</sup> كلٌّ منهما على قدر حاجته<sup>(٨)</sup> .

وقاله قبله أبو الخطاب<sup>(٩)</sup> ؛ لأنه يكون من المباحات ، والمباح ينتفع [ به ]<sup>(١٠)</sup> كل واحد<sup>(١١)</sup> بقدر حاجته .

---

(١) سورة القمر (٢٨) .

(٢) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٣) انظر : زاد المسافر ٢٩٧/٧ .

(٤) انظر : المراجع السابقة ، قبل زاد المسافر .

(٥) في (م) : شين معجمة . بسقوط الألف واللام في الكلمتين .

(٦) قال في الفروع (٥٠٩/٦) : ولأحدهما - في الأصح - سقي أرض لا شرب لها منه بنصيبه . أهـ .

والوجه الثاني : لا يجوز ؛ لأنه إذا طال الزمان يُظن أن لهذه الأرض حقاً في السقي ، فيأخذ أكثر من حقه .

انظر : الشرح الكبير ٢٢٣/٦ ، المحرر ٢١٦/٢ ، ٢١٧ ، المتع ٢٦٤/٦ ، الفروع ٥٠٩/٦ ، الإنصاف

٣٤٤/١١ ، المبدع ١٢٨/١٠ .

(٧) ساقط من (ب) و (م) .

(٨) المقنع ٣٣٧ .

(٩) قال أبو الخطاب : ويجيء على أصلنا أن لا يُملك الماء ، وينتفع كل واحد على قدر حاجته . أهـ .

انظر : الهداية ١٣٥/٢ .

(١٠) ساقط من (ب) و (م) .

(١١) في (ب) و (م) . واحد منه . بزيادة : منه .

## [ فصل : قِسْمَةُ الْإِجْبَار ]

( فصل ) النوع ( الثاني ) من نوعي القسمة<sup>(١)</sup> : ( قسمة إجبار ، وهي : مالا ضرر فيها ) على أحد الشريكين<sup>(٢)</sup> ، ( ولا ) فيها ( ردّ عوض ) من واحد من الشركاء<sup>(٣)</sup> .

وسميت قسمة إجبار ؛ [ لأن ]<sup>(٤)</sup> الحاكم<sup>(٥)</sup> يُجبر الممتنع [ منهما ]<sup>(٦)</sup> إذا كملت<sup>(٧)</sup> شروط الإجبار . ويأتي تفصيلها .

إذا علمت ذلك ، فإنه ( يُجبرُ شريك ، أو وليُّه ) أي ولي الشريك إذا كان الشريك غير مكلف - ولو كان وليُّه حاكماً ، في الأصح<sup>(٨)</sup> - بطلب<sup>(٩)</sup> الشريك الآخر<sup>(١٠)</sup> ، أو وليُّه<sup>(١١)</sup> .

( وَيَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَى غَائِبٍ مِنْهُمَا ) ، أي من الشريك أو وليه ؛ لأن قسمة الإجبار حق على الغائب ، فجاز الحكم به عليه ، كسائر الحقوق<sup>(١٢)</sup> .

( بطلب شريك ) للغائب<sup>(١٣)</sup> ، ( أو وليه ) ، أي ولي شريك<sup>(١٤)</sup> الغائب إن لم يكن مكلفاً ، ( قَسَمَ ) - بنصب الميم على أنه مفعول طلب ، مضاف إلى قوله - ( مُشْتَرَكٍ ) ، يعني أنه متى طلب شريك أو وليه

---

(١) النوع الأول : قسمة تراضٍ . وقد تقدم .

(٢) في (ب) و (م) : أحد من الشركاء .

(٣) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، المقنع ٣٣٧ ، المذهب الأحمد ٢٢١ ، الإقناع ٤١٤/٤ .

(٤) زيادة من (ب) و (م) .

(٥) في (ف) و (س) و (ز) : فالحاكم . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٦) في (ب) : منها . بسقوط : الميم .

(٧) في (ب) و (م) : كملت عنده . بزيادة : عنده .

(٨) انظر : المبدع ١٢٩/١٠ .

(٩) في (م) : لطلب .

(١٠) في (م) : للآخر .

(١١) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٧/٤ ، المذهب الأحمد ٢٢٢ ، المحرر ٢١٥/٢ ، الفروع ٥٠٩/٦ ،

الإنصاف ٢٢٢/١١ ، المبدع ١٢٩/١ .

(١٢) انظر : المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع مع تصحيحه ٥١٠، ٥٠٩/٦ ، الإنصاف ٣٤٥/١١ .

(١٣) في (م) : شريكه الغائب .

(١٤) في (ف) و (س) : الشريك . وما أثبتته من (ب) و (م) .



قسم مشترك بينه وبين غيره ( من مَكِيل جنس ) ، كالحبوب كلها ، والمائعات ، وما يكال من الثمار ، كالتمر<sup>(١)</sup> ، والزبيب ، واللوز ، والفستق ، [ والبندق ]<sup>(٢)</sup> ، أو يكال من غير الثمار ، كالأشنان<sup>(٣)</sup> .

( أو موزونه ) أي موزون جنس ، كالذهب ، والفضة ، والنحاس ، والحديد ، والرصاص ، ونحوها

[ ٢٨٤ ب ]

من \* الجامدات .

وسواء كان ذلك مما ( مسَّته النار ، كدبس<sup>(٤)</sup> ، وخلّ تمر ، أو لا ) يعني أو لم تمسه النار ، ( كدهن ، ولبن ، وخلّ عنب ، و ) كذا لو كان المشترك ( من قرية ، ودار كبيرة ، و كان ، وأرض واسعتين وساتين ، ولو لم تتساو أجزاؤها ) أي أجزاء هذه المذكورات ، ( إذا أمكن قسمها بالتعديل ، بأن لا يُجعل شيء معها )<sup>(٥)</sup> .

ويشترط لحكم<sup>(٦)</sup> الحاكم بالإجبار على القسمة ثلاثة شروط :

أحدهما : أن يثبت عند الحاكم ملك الشركاء لذلك المقسوم بالبينة ؛ لأن في الإجبار عليها حكماً على الممتنع من القسمة من الشركاء ، فلا يثبت إلا بما يثبت به الملك لخصمه ، بخلاف حالة الرضى ، فإنه الحكم على أحد من الشريكين ، إنما يُقسِمُ بقولهما ورضاهما<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في (س) : والتمر .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) الأشنان : بضم الهمزة ، وكسرهما : شجر من الفصيلة الرمامية ينبت في الأرض الرملية ، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب أو الأيدي .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة (أشن) ١٩/١ .

(٤) الدبس : بالكسر : عُصارة الرطب .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( دبس ) ٧٢ .

(٥) انظر : ماسبق مما يقسم قسمة إجبار في : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٧/٤ ، المغني ٨٢/٩ ، الشرح

الكبير ٢٢٣/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢١ ، المحرر ٢١٥/٢ ، المتع ٢٦٥/٦ ، شرح الزركشي ٤٦٧/٤ ،

الفروع ٥٠٩/٦ ، الإنصاف ٣٣٤/١١ ، المبدع ١٢٩، ١٢٨/١٠ .

(٦) في (ف) و (س) : حكم . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) انظر : المغني ٨٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٣/٦ ، المبدع ١٣٠/١٠ .

الشرط الثاني : أن يثبت عنده أن لا ضرر فيها ، فإن كان فيها ضرر ، لم يُجبر الممتنع<sup>(١)</sup> ؛ لقول النبي<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ، ولا إضرار"<sup>(٣)</sup> . رواه ابن ماجه .

وفي لفظ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ، أن لا ضرر"<sup>(٤)</sup> ولا ضرار<sup>(٥)</sup> .

الشرط الثالث : أن يثبت عنده إمكان تعديل السَّهام في العين المقسومة من غير شيء يُجعل فيها ، وإلا لم يجبر الممتنع ؛ لأنها تصير بيعاً ، والبيع لا يُجبر فيه أحد المتبايعين<sup>(٦)</sup> .

ومن أمثلة ذلك<sup>(٧)</sup> : أرض قيمتها مائة ، فيها شجرة أو بئر تساوي مائتين ، فإذا جُعِلت الأرض سهماً ، كانت الثلث ، فيحتاج أن يجعل معها خمسين درهماً يردّها على<sup>(٨)</sup> شريكه الذي لم يخرج له البئر أو الشجرة ، ليكونا نصفين متساويين ، فهذه فيهما بيع ، ألا ترى أن الذي أخذ الأرض قد باع نصيبه من البئر أو الشجرة بالخمسين درهماً الذي أخذها ، والبيع<sup>(٩)</sup> لا يجبر عليه ؛ لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> .

فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة ، أُجبر الممتنع من القسمة على القسمة ؛ لأنها تتضمن إزالة ضرر الشركة عنهما ، وحصول النفع لهما ، لأن نصيب كل واحد منهما إذا تميّز ، كان له أن يتصرّف فيه بحسب

(١) انظر : المغني ٨٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٣/٦ .

(٢) في (ب) : رسول الله .

(٣) في (ف) و (س) : ضرار . وما أثبتته من (ب) و (م) ، ومصدر التخريج .

(٤) سبق تخريجه صد ١٠٨٠ .

(٥) في (م) : إضرار .

(٦) في (ف) و (ب) و (م) و (س) : إضرار . وما أثبتته من (ز) ، ومصدر التخريج .

(٧) أخرجه ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ) ( ٢٣٤٠ ) ١٠٦/٣ .

من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٨) انظر : المغني ٨٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٣/٦ .

(٩) انظر هذا المثال في : المرجعين السابقين .

(١٠) في (ف) و (س) : عليه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١١) في (م) : المبيع .

(١٢) سورة النساء ( ٢٩ ) .

اختياره ، ويتمكن من إحداث الغراس والبناء والساقية<sup>(١)</sup> ونحو ذلك ، ولا يمكنه ذلك مع الاشتراك<sup>(٢)</sup> .

( ومن دعا<sup>(٣)</sup> شريكه في بستان إلى قسّم شجره فقط ) يعني دون أرضه ، ( لم يُجبر ) شريكه على [قسمة] <sup>(٤)</sup> الشجر ؛ [ لأن الشجر ] <sup>(٥)</sup> المغروس تابع لأرضه غير مستقل بنفسه ، ولهذا لا تثبت الشفعة فيه إذا بيع منه جزؤ دون أرضه<sup>(٦)</sup> .

( و ) إن [ دعا ] <sup>(٧)</sup> شريك في بستان شريكه ( إلى قسّم أرضه ) أي أرض البستان ، ( أُجبر ، ودخل الشجر ) في القسمة ( تبعاً ) للأرض ، كالأخذ بالشفعة<sup>(٨)</sup> .

( ومن بينهما أرض في بعضها نخل ، وفي بعضها ) آخر ( شجر غيره ) أي غير النخل ، ( [ أو ] <sup>(٩)</sup> بعضها ) يشرب سيحاً<sup>(١٠)</sup> ، وبعضها ) يشرب ( بعلًا ) <sup>(١١)</sup> ، فطلب أحد الشريكين قسمة كل عين على حدة ، وطلب الآخر [ قسمتها ] <sup>(١٢)</sup> أعياناً بالقيمة ، ( قُدّم من يطلب قسمة كل عين على حدة ، إن

---

(١) السّاقية : القناة تسقي الأرض والزرع .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( سقى ) ٤٣٧/١ .

(٢) انظر : المغني ٨٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ .

(٣) في (م) : دعى .

(٤) في (ب) : قسم . بسقوط : التاء .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) انظر : المغني ٨٩،٨٨/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٨/٦ .

(٧) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) انظر : المرجعين السابقين .

(٩) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(١٠) السّيحُ : هو الماء الجاري على وجه الأرض .

انظر : النظم المستعذب ٣٥٥/٢ .

(١١) البعلُ : كل نخل وشجر وزرع لا يُسقى ، أو ماسقته السماء .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( بعل ) ١٢٤٩ .

(١٢) في (م) : قسمها . بسقوط : التاء .

أمكنت تسوية في جيده و رديته ) ؛ لأن ذلك أقرب إلى التعديل ؛ لأن لكل واحد منهما حقاً في الجميع ،  
ولأن الحامل على القسمة زوال الشركة ، وهو حاصل بما ذكر<sup>(١)</sup> .

( وإلا ) بأن لم تمكن التسوية في جيده و رديته ، [ قُسمت أعياناً بالقيمة إن أمكن التعديل<sup>(٢)</sup> ] ،  
فيجبر الممتنع من القسمة .

( وإلا ) أي وإن لم [ يمكن ]<sup>(٣)</sup> التعديل<sup>(٤)</sup> ، ( فأبى<sup>(٥)</sup> أحدهما ) أي أحد الشريكين من القسمة ،  
( لم يُجَبَر ) ؛ لفقد شرط الإيجاب ، وهو إمكان تعديل السَّهَام<sup>(٦)</sup> .

( وهذا النوع ) من القسمة ، وهو قسمة الإيجاب ، ( إفراز ) أي إفراز حق أحد الشريكين من  
الآخر<sup>(٧)</sup> .

قال في المقنع : في ظاهر المذهب<sup>(٨)</sup> .

يقال : \* فَرَزْتُ الشيء وَأَفَرَزْتُهُ<sup>(٩)</sup> : إذا عَزَلْتَهُ .

[٢٨٥]

---

(١) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، المغني ٨٧/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٧/٦ ، المتع ٢٦٧/٦ ، الفروع ٥٠٩/٦ ،  
المبدع ١٣٢/١٠ .

(٢) التعديل : قسمة الشيء باعتبار القيمة والمنفعة ، لا باعتبار المقدار ، فيجوز أن يكون الجزء الأقل يعادل  
الجزء الأعظم في قيمته ومنفعته .

انظر : المصباح المنير ، مادة (عدل) ١٥٠ .

(٣) في (س) : : يكن . بسقوط : الميم .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) في (ب) : فأبى .

(٦) انظر : المتع ٢٦٧/٦ ، المبدع ١٣٢/١٠ .

(٧) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٦/٤ ، المغني ٨٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ ، المذهب الأحمد

٢٢٢ ، المتع ٢٦٦/٦ ، المحرر ٢١٥/٢ ، التسهيل ٢٠٠ ، شرح الزركشي ٤٦٩/٤ ، الفروع ٥١١/٦ ،

الإنصاف ٣٤٧/١١ ، المبدع ١٣٠/١٠ .

(٨) المقنع ٣٣٧ .

(٩) في (ب) : ففرزته .

والإفرازُ : مصدر أفرَزَ. وأصل الفرز من الفِرْزَة<sup>(١)</sup> ، وهي القطعة<sup>(٢)</sup> .

فكان الإفراز اقتطاع حق أحدهما من الآخر وليست بيعاً ؛ لأنها تخالف البيع في<sup>(٣)</sup> الأحكام والأسباب ، فلم تكن بيعاً كسائر العقود ، ولأنها لو كانت بيعاً لم تنفذ<sup>(٤)</sup> بقدر نصيب<sup>(٥)</sup> الشريك ، ولما صحت بغير رضى الشريك ، ولوجبت فيها الشفعة ، ولما لزم بالقرعة<sup>(٦)</sup> .

وحيث تقرر أن قسمة الإجماع لم تكن بيعاً ، ( فيصح قسم<sup>(٧)</sup> لحم هَدْي<sup>(٨)</sup> ، و ) لحم ( أصحابي ) ، ولا يصح بيع شيء منها<sup>(٩)</sup> .

( لا رطبٍ ) بفتح الراء [من] <sup>(١٠)</sup> شيء<sup>(١١)</sup> ربوي ( بيايسه )<sup>(١٢)</sup> ، يعني أنه متى كان بين اثنين قفيز<sup>(١٣)</sup>

---

(١) في (ب) : الفروزة .

(٢) انظر : الصحاح ، مادة ( فرز ) ٨٩٠/٣ ، لسان العرب ، مادة ( فرز ) ٣٩١، ٣٩٠/٥ ، القاموس المحيط ، مادة ( فرز ) ٦٦٨ .

(٣) في (ف) و (س) : و . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) في (ب) و (م) : تتقدر .

(٥) في (ب) : نصف .

(٦) انظر : الكافي ٤٧٦/٤ ، المغني ٨٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ ، الممتع ٢٦٦/٦ ، المبدع ١٣٠/١٠ .

(٧) في (ب) و (م) : فتصح قسمة .

(٨) الهَدْي : ما يهدى للحرم من نَعَمٍ وغيرها؛ سمي بذلك لأنه يهدى إلى الله سبحانه وتعالى .

انظر : المطلع ٢٠٤ ، المبدع ٢٧٦/٣ ، الروض المربع ٢٣٢ .

(٩) انظر : الإنصاف ٣٥١/١١ ، المبدع ١٣١/١٠ ، التنقيح ٣٠٩ ، الإقناع ٤١٥/٤ ، التوضيح ٤٦١ .

(١٠) ساقط من (س) .

(١١) في (س) : بشيء .

(١٢) انظر : الفروع ٥١١/٦ ، المبدع ١٣١/١٠ ، التنقيح ٣٠٩ ، التوضيح ٤٦١ .

(١٣) القَفِيزُ : مكيالٌ ، وهو ثمانية مكاكيك . قاله في الصحاح .

وقال الزحيلي في الفقه الإسلامي : القفيز : اثنا عشر صاعاً ، أو ثمانية مكاكيك ، والمكوك : صاع ونصف . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( قفز ) ٨٩٢/٣ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٧٥/١ .

تمر وقَفِيز رُطْبٍ ، أو كان بينهما رطل<sup>(١)</sup> لحم طري ورطل لحم قَدِيد<sup>(٢)</sup> ، لا يجوز [ أن يأخذ أحدهما التمر والآخر الرُّطْب ، ولا ]<sup>(٣)</sup> أن يأخذ أحدهما اللحم الطَّري والآخر القديد ، لوجود الربا المحرم بالشرع ؛ لأن حصة كل واحد من الرُّطْب تقع بدلاً عن حصة شريكه من اليابس ، وبيع الرُّطْب [ من ]<sup>(٤)</sup> ذلك<sup>(٥)</sup> بيباسه حرام مع التراضي ، فهاهنا أولى .

( و ) يصح قسم ( ثمر يُخرَص )<sup>(٦)</sup> من رُطْبٍ وعنبٍ ( خرصاً ) أي حال كون القسم بالخرص<sup>(٧)</sup> .

( و ) يصح قسم ( مايكال ) من حب ومائع ( وزناً ) أي بالوزن ، ( وعكسه ) أي ويصح قسم مايوزن - من برادة الحديد<sup>(٨)</sup> ونحوه - بالكيل<sup>(٩)</sup> .

(١) الرُّطل ، بفتح الراء وكسرهما : يوزن به ويكال .

وهو اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهماً .

ويساوي الرطل الشرعي : ٤٠٨ غم .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( رطل ) ٨٨ ، المعجم الوسيط ، مادة ( رطل ) ٣٥٢/١ ، الفقه الإسلامي وأدلته ٧٥/١ .

(٢) القَدِيدُ : ما قُطِعَ من اللحم وشُرِّرَ .

انظر : لسان العرب ، مادة ( قدد ) ٣٤٤/٣ .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) في (م) : بذلك .

(٦) في (ب) : بخروض .

والخرَصُ : حَزَرُ ماعلى النَّخل من الرُّطْبِ تمرًا .

وقد خرَصْتُ النَّخلَ والكرمَ أخْرَصُهُ خرَصاً إذا حَزَرَ ماعليها من الرُّطْبِ تمرًا ، ومن العنب زبيباً .

انظر : لسان العرب : مادة ( خرص ) ٢١/٧ .

(٧) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٦/٤ ، المغني ٨٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ ، المحرر ٢١٥/٢ ،

شرح الزركشي ٤٦٩/٤ ، الفروع ٥١١/٦ ، الإنصاف ٣٤٩/١١ ، المبدع ٣١/١٠ .

(٨) برادة الحديد : قال الجوهرى : بَرَدْتُ الحديد بالمِبْرَدِ . والبُرَادَةُ : ماسقط منه . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( برد ) ٤٤٦/٢ .

(٩) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٦/٤ ، المغني ٨٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ ، المحرر ٢١٥/٢ ،

المتع ٢٦٦/٦ ، شرح الزركشي ٤٦٩/٤ ، الفروع ٥١١/٦ ، الإنصاف ٣٤٩/١١ ، المبدع ١٣١/١٠ .

ويصح قسم ما يشترط لصحة بيعه قبضه بالمجلس ، كبيع الذهب<sup>(١)</sup> ببعضه ببعض ، والفضة ببعضها ببعض ، ( وإن لم يقبض ) المقسوم [ من ]<sup>(٢)</sup> ذلك بالمجلس<sup>(٣)</sup> .

( و ) يصح قسم ( مرهون<sup>(٤)</sup> ) ، و ( قسم ) موقوف<sup>(٥)</sup> ، ولو ( كان موقوفاً ) على جهة ( واحدة ، على مآظهر لصاحب الفروع من كلام الأصحاب .

فإنه حكى أولاً أن الشيخ [ تقي الدين ]<sup>(٦)</sup> قال : صرح الأصحاب بأن الوقف إنما تجوز قسمته إذا كان علي جهتين .

فأما الوقف على جهة واحدة ، فلا تقسم عينه قسمة لازمة اتفاقاً ؛ لتعلق حق الطبقة الثانية والثالثة ، لكن تجوز المهايأة بلا مناقلة<sup>(٧)</sup> .

ثم قال : والظاهر أن ما نقل<sup>(٨)</sup> شيخنا عن الأصحاب - يعني من كون [ أن ]<sup>(٩)</sup> الوقف إنما تجوز قسمته إذا كان علي جهتين<sup>(١٠)</sup> - وجه .

[ يعني ]<sup>(١١)</sup> كغيره من الوجوه المحكية في المذهب<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) في (ب) . الذهب بفضة . بزيادة : فضة .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) انظر : الإنصاف ٣٥٠/١١ .

(٥) انظر : الكافي ٤٧٦/٤ ، المغني ٨٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ ، المحرر ٢١٥/٢ ، المتع ٢٦٦/٦ ،

شرح الزركشي ٤٦٩/٤ ، الفروع ٥١٠/٦ ، الإنصاف ٣٤٨/١١ ، المبدع ١٣١/١٠ .

(٦) ما بين المعقوفين كُشط عليه في (س) .

(٧) عبارة الفروع : لكن تجوز المهايأة ، وهي قسمة المنافع ، ولا فرق في ذلك بين المناقلة بالمنافع وبين تركها

على المهايأة بلا مناقلة .

(٨) في (ب) و (م) : ماذكر .

(٩) ساقط من (ب) و (م) .

(١٠) ما بين الشرطتين ليس في الفروع ، ولعله توضيح من المصنف .

(١١) ساقط من (م) .

(١٢) قوله : يعني . وما بعدها ، ليس في الفروع ، ولعله توضيح من المصنف .

قال : وظاهر كلامهم - أي<sup>(١)</sup> كلام الأصحاب - لا فرق .

يعني بين كون الوقف على جهة أو [على] <sup>(٢)</sup> جهتين<sup>(٣)</sup> .

قال : وهو أظهر<sup>(٤)</sup> .

وفي المبهج<sup>(٥)</sup> : لزومها إذا اقتسموا بأنفسهم<sup>(٦)</sup> . انتهى .

وإنما تصح قسمة الوقف إذا كان [على] <sup>(٧)</sup> جهة أو أكثر (بلا ردّ) ، أي بلا ردّ عوض من أحد الجانبيين ؛ لأنّ العوض إنما يرده من يكون نصيبه أرجح ، فيبقى العوض في مقابلة الزائد ، فيكون عوضاً عن بعض عين الوقف ، فكان آخذ العوض باع الزائد عن نصيبه لدافع العوض ، فيصير ذلك بيعاً لبعض الوقف<sup>(٨)</sup> .

(و) يصح قسم (ما) أي قسم مكان (بعضه وقف) وبعضه غير وقف (بلا ردّ من رب الطّلق)<sup>(٩)</sup> ، بكسر الطاء ، وهو : لغة الحلال<sup>(١٠)</sup> .

وسمي المملوك طلقاً ؛ لأنّ جميع التصرفات فيه [حلال] <sup>(١١)</sup> ، من البيع ، والهبة ، والرهن ، وغير ذلك<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) في (ف) و (س) : أن . وما أثبتته من (ب) و(م) ، والفروع .

(٢) ساقط من (ب) و(م) .

(٣) قوله : يعني . وما بعدها . ليس في الفروع ، ولعله توضيح من المصنف .

(٤) في (م) : الأظهر .

(٥) في (ب) و (م) : المنهج .

(٦) الفروع ٥٠٨/٦ .

(٧) ساقط من (ب) .

(٨) انظر : الكافي ٤٧٦/٤ ، المغني ٨٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ ، الفروع ٥١١/٦ ، الإنصاف

٣٤٨/١١ ، المبدع ١٣١/١٠ .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

(١٠) انظر : الصحاح ، مادة (طلق) ١٥١٨/٤ ، لسان العرب ، مادة (طلق) ٢٣١/١٠ ، القاموس المحيط ،

مادة (طلق) ١١٦٨ .

(١١) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١٢) انظر : المطلع ٤٠٢ ، المبدع ١٣١/١٠ .



والموقوف ليس كذلك ؛ لأن أهل الوقف إذا أخذوا شيئاً من رب الطَّلَق كان عوضاً عن بعض الوقف ، وذلك لا يجوز ؛ لأن بيع الوقف غير جائز .

( ويصح ) قسمة ما بعضه وقف ( إن تراضيا ) أي تراضاً<sup>(١)</sup> الموقوف عليه ورب الطَّلَق ( برد<sup>(٢)</sup> من أهل الوقف ) ، يعني وإن كان [ الرد<sup>(٣)</sup> ] من أهل الوقف جاز ؛ لأنهم يشترون<sup>(٤)</sup> بعض الطَّلَق<sup>(٥)</sup> وهو يصح<sup>(٦)</sup> )<sup>(٧)</sup> .

( ولا يحنث<sup>(٨)</sup> بها ) أي بالقسمة ( من حلف لا يبيع ) لأن هذه القسمة ليست بيعاً<sup>(٩)</sup> .

وحُكيَ عن أبي عبد الله بن بطة<sup>(١٠)</sup> ما يدل على أنها كالبيع ، فتعكس \* هذه الأحكام<sup>(١١)</sup> . [٢٨٥ب]

( ومتى ظهر فيها ) أي في قسمة الإيجار ( غبن<sup>(١٢)</sup> فاحش ، بطلت ) ؛ لتبين فساد الإفراز .

---

(١) في (ب) : تراضيا . وفي (م) : تراضى .

(٢) في (ب) : يرد .

(٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) في (ب) : يشترون .

(٥) في (ف) و (س) : الوقف . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) في (ب) و (م) : جائز .

(٧) انظر : المحرر ٢/٢١٥ ، الفروع ٦/٥١١ ، المبدع ١٠/١٣١ .

(٨) في (ف) و (س) : ولا تجب . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) انظر : الهداية ٢/١٣٤ ، الكافي ٤/٤٧٦ ، المغني ٩/٨٣ ، الشرح الكبير ٦/٢٢٤ ، المحرر ٢/٢١٥ ،

المتع ٦/٢٦٧ ، شرح الزركشي ٤/٤٦٩ ، الفروع ٦/٥١١ ، الإنصاف ١١/٣٤٩ ، المبدع ١٠/١٣١ .

(١٠) ابن بطة هو : أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمر العُكْبَرِي ، المعروف بابن بطة

( ٣٠٤ - ٣٨٧ هـ ) .

الإمام المحدث الزاهد ، الفقيه الحنبلي ، صاحب التصانيف ، والتي منها : الإبانة في أصول الديانة ، والسنن ،

والمناسك ، وصلاة الجماعة ، والتفرد والعزلة .

انظر : طبقات الحنابلة ٢/١٢٥ ، المنهج الأحمد ٢/٢٩١ ، شذرات الذهب ٣/١٢٢ .

(١١) انظر : الهداية ٢/١٣٤ ، الكافي ٤/٤٧٦ ، المغني ٩/٨٣ ، المحرر ٢/٢١٥ ، شرح الزركشي ٤/٤٦٩ .

(١٢) الغَبْنُ - بالتسكين - في البيع ، والغَبْنُ - بالتحريك - في الرأي .

يُقَالُ غَبْنَتْهُ في البيع ، بالفتح ، أي خدعته .

انظر : الصحاح ، مادة (غبن) ٦/٢١٧٢ .

وإن قلنا : هي بيع ، لم تبطل ، وثبت خيار<sup>(١)</sup> الغبن<sup>(٢)</sup> .

قال في الإنصاف : ذكره في المستوعب ، والبلغة<sup>(٣)</sup> .

( ولا شفعة في نوعيها ) وهما<sup>(٤)</sup> قسمة التراضي ، وقسمة الإيجاب ، في الأصح من [الطريقتين<sup>(٥)</sup>]-<sup>(٦)</sup>؛ لأنها<sup>(٧)</sup> لو [ ثبتت ]<sup>(٨)</sup> لأحدهما على الآخر [ لثبتت ]<sup>(٩)</sup> للآخر عليه ، فيتنافيان .

( ويفسخان ) يعني<sup>(١٠)</sup> ويثبت الفسخ في كل من نوعي القسمة ( يعيب ) يظهر في نصيب أحد الشريكين ، في الأصح<sup>(١١)</sup> .

وقيل : تبطل بفوت<sup>(١٢)</sup> التعديل<sup>(١٣)</sup><sup>(١٤)</sup> .

---

(١) الخيار : اسم مصدر ، من اختار يختار اختياراً ، وهو طلب خير الأمرين : إمضاء البيع أو فسخه .  
انظر : المطلاع ٢٣٤ .

(٢) انظر : الفروع ٥١١/٦ ، الإنصاف ٣٥٢/١١ ، المبدع ١٣٢/١٠ .

(٣) الإنصاف ٣٥٢/١١ . وانظر : المستوعب (١٦٦/٢) ب) .

(٤) في (م) : وهي .

(٥) والثانية : أن ثبوت الشفعة في القسمة يبنى على الخلاف .

فإن قلنا : إفراز . لم يثبت . وإن قلنا : بيع . ثبت .

انظر : المحرر ٢١٥/٢ ، الفروع ٥١١/٦ ، الإنصاف ٣٥١/١١ ، المبدع ١٣١/١٠ .

(٦) في (م) و (س) : الطريقتين . بسقوط : التاء .

(٧) في (ب) و (م) : لأنه .

(٨) في (ب) و (م) : ثبت . بسقوط : التاء .

(٩) في (ب) و (م) : لثبت . بسقوط : التاء .

(١٠) في (ف) و (س) و (ز) : بغين . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(١١) انظر : الفروع ٥١١/٦ ، المبدع ١٣١/١٠ .

(١٢) في (ب) و (م) : لفوت .

(١٣) في (ف) و (س) : التعليل . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١٤) انظر : الفروع ٥١١/٦ ، المبدع ١٣٢/١٠ .

( ويصحُّ ) من الشريكين ( ان يتقاسما بأنفسهما ، وأن ينصبا قاسماً ) من عند أنفسهما ؛ لأن الحق لهما فكيف ما اتفقا عليه جاز<sup>(١)</sup> .

( وأن يسألا حاكماً نصَّبه ) أي أن ينصب قاسماً يقسم بينهما ؛ لأن الحاكم أعلم بمن<sup>(٢)</sup> يصلح للقسمة<sup>(٣)</sup> .

فإذا سأله إياه ، [ وجبت ]<sup>(٤)</sup> عليه إجابتهم ؛ لقطع النزاع بين الشريكين<sup>(٥)</sup> .

( ويشترط : إسلامه ) ، أي إسلام القاسم الذي ينصبه الحاكم ، ( وعدالته ) ؛ ليقبل قوله في القسمة ، ( ومعرفة بها ) أي بالقسمة ؛ ليحصل منه المقصود ؛ لأنه إذا لم يعرف ذلك لم يكن تعيينه للسهام مقبولاً ، كحاكم يجهل ما يحكم به<sup>(٦)</sup> .

لاحريته ، فتصح قسمته ولو كان عبداً<sup>(٧)</sup> .

( ويكفي ) قاسم ( واحد ) حيث لم يكن في القسمة تقويم<sup>(٨)</sup> ؛ لأن القاسم كالحاكم ، والحاكم يكفي وحده في الحكم<sup>(٩)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٤/٤ ، المغني ٩١/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢٢ ، المحرر ٢١٧/٢ ، المتع ٣٦٨/٦ ، التسهيل ٢٠٠ ، الفروع ٥١٢/٦ ، الإنصاف ٣٥٣/١١ ، المبدع ١٣٣، ١٣٢/١٠ .

(٢) في (م) : بما .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) في (م) : وجب . بسقوط : التاء .

(٥) في (ب) و (م) : المشتركين .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : المحرر ٢١٧/٢ ، المبدع ١٣٣/١٠ .

(٨) التقويم : مصدر قَوَّمت السلعة ، إذا حدَّدت قيمتها وقدرتها .

انظر : المطلع ٤٠٣ .

(٩) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، الكافي ٤٧٥/٤ ، المغني ٩١/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٤/٦ ، المذهب

الأحمد ٢٢٢ ، المحرر ٢١٧/٢ ، المتع ٢٦٩/٦ ، الفروع ٥١٢/٦ ، المبدع ١٣٤/١٠ .

( لَامَعَ تَقْوِيمٌ ) ، في الأصح<sup>(١)</sup> ، فلا بد من اثنين ؛ لأن التَّقْوِيمَ شهادة بالقيمة ، فلم يقبل [ فيه ]<sup>(٢)</sup> أقل من اثنين ، كباقي<sup>(٣)</sup> الشهادات .

( وتباح أجرته ) أي إعطاؤها له<sup>(٤)</sup> ، وأخذه إياها ؛ لأنها عوض عن عمل لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية<sup>(٥)</sup> .

( وتُسَمَّى ) أُجْرَةُ الْقَاسِمِ : ( الْقُسَامَةُ ، بضم القاف )<sup>(٦)</sup> .

قال الخطّابي<sup>(٧)</sup> : الْقُسَامَةُ - بضم القاف - اسم لما يأخذه القاسم لنفسه في القسم<sup>(٨)</sup> .

وقيل : يكره أخذ الأجرة على القسم<sup>(٩)</sup> ؛ لما روى أبو سعيد مرفوعاً<sup>(١٠)</sup> : " إياكم والقُسَامَةُ .

قيل<sup>(١١)</sup> : وما الْقُسَامَةُ ؟ قال : الشيء يكون بين الناس فيُنْتَقَصُ منه "<sup>(١٢)</sup> . رواه أبو داود .

---

(١) قال في الإنصاف ( ٣٥٤/١١ ) : هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . أهـ .

والوجه الثاني : يكفي قاسم واحد .

انظر : المراجع السابقة .

(٢) زيادة من (ب) و (م) .

(٣) في (م) : كما في .

(٤) في (م) : إعطاه ماله .

(٥) انظر : الفروع ٥١٢/٦ ، الإنصاف ٣٥٥/١١ ، المبدع ١٣٣/١٠ .

(٦) انظر : النهاية ٦١/٤ ، لسان العرب ، مادة (قسم) ٤٨٠/١٢ .

(٧) في (ف) و (س) : القاضي . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) انظر : معالم السنن مع مختصر سنن أبي داود ٨٨/٤ .

(٩) انظر : الفروع ٥١٢/٦ ، الإنصاف ٣٥٥/١١ ، المبدع ١٣٣/١٠ .

(١٠) في (م) : مرفوعاً قال . بزيادة : قال .

(١١) في (م) : قولوا .

(١٢) أخرجه أبو داود ( كتاب الجهاد ، باب : في كراء المقاسم ) ( ٢٧٨٣ ) ٩١/٣ .

قال المنذري : في إسناده موسى بن يعقوب الزمعي ، وفيه مقال . أهـ .

انظر : مختصر سنن أبي داود ٨٩/٤ .

[ وقال <sup>(١)</sup> الخطابي : وإنما جاء هذا فيمن ولي أمر قوم وكان عريفاً لهم ، أو نقيباً <sup>(٢)</sup> ، فإذا قسم بينهم سهامهم أمسك منها شيئاً لنفسه ؛ [ ليستأثر <sup>(٣)</sup> به عليهم <sup>(٤)</sup> ] .

ثم ذكر مارواه أبو داود بإسناد جيد ، عن <sup>(٥)</sup> عطاء بن يسار مرسلاً نحوه ، قال فيه : " الرجل يكون على الفئام من الناس ، يأخذ من حظ هذا ، ومن حظ هذا " <sup>(٦)</sup> . الفئام : الجماعات <sup>(٧)</sup> .

( وهي ) أي والقسامة على الشركاء ( بقدر الأملاك ) . نص عليه <sup>(٨)</sup> .

( ولو شرط خلافه ) <sup>(٩)</sup> على المذهب <sup>(١٠)</sup> .

وقال في الكافي : هي على ما شرطاه <sup>(١١)</sup> .

( ولا ينفرد [ بعض ] <sup>(١٢)</sup> ) أي بعض الشركاء ( باستئجار <sup>(١٣)</sup> القاسم ؛ لأن أجرته على الشركاء كلهم على قدر أملاكهم <sup>(١٤)</sup> ) .

- 
- (١) في (ب) : قال . بسقوط : الواو .
- (٢) النقيب : كالعريف على القوم المُقَدَّم عليهم ، الذي يتعرّف أخبارهم ، ويُنقّب عن أحوالهم ، أي يُفتّش .
- انظر : النهاية ١٠١/٥ ، لسان العرب ، مادة ( نقب ) ٧٦٩/١ .
- (٣) في (ب) و (م) : يستأثر . بسقوط : اللام .
- (٤) انظر : معالم السنن مع مختصر سنن أبي داود ٨٩/٤ .
- (٥) في (م) : وعن .
- (٦) أخرجه أبو داود ( كتاب الجهاد ، باب : في كراء المقاسم ) ( ٢٧٨٤ ) ٩٢،٩١/٣ .
- (٧) انظر : الصحاح ، مادة ( فأم ) ٢٠٠٠/٥ .
- (٨) انظر : المحرر ٢١٧/٢ ، الفروع ٥١٣/٦ ، الإنصاف ٣٥٥/١١ ، المبدع ١٣٣/١٠ .
- (٩) في (م) : بخلافه .
- (١٠) انظر : الإنصاف ٣٥٥/١١ .
- (١١) الكافي ٤٧٦/٤ .
- (١٢) ساقط من (م) .
- (١٣) في (م) : باستئجار .
- (١٤) انظر : الفروع ٥١٣/٦ ، الإنصاف ٣٥٥/١١ ، المبدع ١٣٣/١٠ .

( وكفاسم ) في وجوب أجره ( حافظ ونحوه )<sup>(١)</sup> .

فعلى المذهب ، تكون أجره شاهد يخرج لقسم<sup>(٢)</sup> البلاد ، وأجره وكيل ، وأمين للحفظ ، على مالك وفلاح ، كاملاك . ذكره الشيخ تقي الدين<sup>(٣)</sup> .

قال : فإذا جاءهم<sup>(٤)</sup> الفلاح بقدر ماعليه ، أو ما يستحقه الضيف ، حلّ لهم<sup>(٥)</sup> .

قال : وإن لم يأخذ الوكيل لنفسه إلا قدر أجره عمله بالمعروف والزيادة يأخذها المقطع ، فالمقطع هو الذي ظلم الفلاحين ، فإذا أعطى الوكيل المقطع من الضريبة مايزيد على أجره مثله ولم يأخذ لنفسه إلا أجره عمله ، جاز له ذلك<sup>(٦)</sup> . انتهى .

( ومتى لم يثبت عند حاكم أنه لهم ) أي [ أن ]<sup>(٧)</sup> [ ما ]<sup>(٨)</sup> بيد من يريدون قسمته ملكهم ( قَسَمَةُ ) عليهما بإقرارهما وتراضيهما<sup>(٩)</sup> ؛ لأن اليد دليل الملك وإن لم يثبت بها الملك ، ولا منازع لهم في الظاهر<sup>(١٠)</sup> .

[٢٨٦]

قال القاضي : والقضاء عليهما \* بإقرارهما ، لا على غيرهما<sup>(١١)</sup><sup>(١٢)</sup> .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) في (ف) و (س) : يجتمع يقسم . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، وهو موافق لما في المصادر .

(٣) انظر : الاختيارات الفقهية ٣٥٢ .

(٤) في (ب) و (م) : مانهم .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ٧١/٣٠ ، الاختيارات الفقهية ٣٥٢ .

(٦) انظر : مجموع الفتاوى ٥٣/٣٠ .

(٧) ساقط من (ب) . وفي (م) : أنما .

(٨) زيادة من (ب) و (ز) .

(٩) في (م) : عليهم بإقرارهم وتراضيهما .

(١٠) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، المغني ٨٢، ٨١/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٥/٦ ، المتع ٢٧٠/٦ ، شرح

الزركشي ٤٦٦/٤ ، الفروع ٥١٥، ٥١٤/٦ ، الإنصاف ٣٥٦/١١ ، المبدع ١٣٥، ١٣٤/١٠ .

(١١) في (م) : عليهم بإقرارهم لاعلى غيرهم .

(١٢) انظر : الفروع ٥١٥/٦ ، الإنصاف ٣٥٦/١١ .

( وذكر<sup>(١)</sup> في كتاب القسمة : أنها ) أي أن القسمة ( بمجرد دعواهم<sup>(٢)</sup> ملكه ) أي ملك المقسوم ،  
لاعن بينة تشهد<sup>(٣)</sup> لهم بملكه ؛ لئلا يتوهم الحاكم بعده أن القسمة وقعت بعد ثبوت ملكهم ، فيؤدي ذلك  
إلى ضرر من يدعي في العين حقاً<sup>(٤)</sup> .

وحيث إن لم يتفقوا على طلب القسمة ، لم يقسمه حتى يثبت عنده أنه ملكهم<sup>(٥)</sup> .

---

(١) أي وذكر الحاكم القاسم .

(٢) في (م) : دعويهم .

(٣) في (ب) و (م) : شهدت .

(٤) انظر : الهداية ١٣٤/٢ ، المغني ٨٢/٩ ، الشرح الكبير ٢١٧/٦ ، ٢١٨ ، المتع ٢٧٠/٦ ، شرح

الزركشي ٤٦٦/٤ ، الفروع ٥١٥/٦ ، الإنصاف ٣٥٦/١١ ، المبدع ١٣٥/١٠ .

(٥) انظر : المتع ٢٧٠/٦ ، المبدع ١٣٥/١٠ .

## [ فصل : تعديل سهام القسمة ]

( فصل : وتُعَدَّل [ سهام<sup>(١)</sup> ] أي يُعَدَّل القاسم سهام القسمة ( بالأجزاء ) أي أجزاء المقسوم ( إن تساوت ) ، كالمائعات كلها ، والمكيلات من الحبوب إن لم تكن مختلفة ، وكالأرض التي ليس بعضها بأجود من بعض<sup>(٢)</sup> .

( و ) يُعَدَّل<sup>(٣)</sup> السهام ( بالقيمة إن اختلفت )<sup>(٤)</sup> ، فيجعل السهم من الردئ أكثر منه من الجيد بحيث إذا قُومًا كانت [ قيمتهما ]<sup>(٥)</sup> سواء ؛ وذلك مثل أرض أحد جوانبها يساوي مثلي<sup>(٦)</sup> الآخر فهذه تعدل بالقيمة؛ لأنه لما تعدل التعديل بالأجزاء لم يبق إلا التعديل بالقيمة ضرورة ؛ لأن قسمة الإيجاب لا تخلو من أحدهما<sup>(٧)</sup> .

وهذا مع اتفاق السهام واختلافها<sup>(٨)</sup> .

( و ) تُعَدَّل السَّهَام ( بالردِّ إن اقتضته ) أي اقتضت الرد<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup> .

ومعنى ذلك أنه متى لم يمكن تعديل السهام بالأجزاء ، ولا بالقيمة ، فإنها تُعَدَّل بالرد<sup>(١١)</sup> ، وهو : أن يجعل لمن يأخذ الرديء أو القليل دراهم أو دنانير ، على من يأخذ الجيد أو الأكثر<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) ساقط من (م) .

(٢) انظر : الهداية ١٣٥/٢ ، المقنع ٣٣٨ ، المحرر ٢١٧/٢ ، الفروع ٥١٣/٦ ، الإنصاف ٣٥٦/١١ ، المبدع ١٣٥/١٠ .

(٣) في (ب) و (م) : تُعَدَّل .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (ف) و (س) : قيمتهما . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) في (ف) و (س) : مثل . ومأثبته من (ب) و (م) .

(٧) انظر : المتع ٢٧١/٦ ، المبدع ١٣٥/١٠ .

(٨) انظر : المبدع ١٣٥/١٠ .

(٩) في (م) : زيادة : مع ذلك القليل دراهم أو دنانير .

(١٠) انظر : الكافي ٤٨٢/٤ ، المحرر ٢١٧/٢ ، الفروع ٥١٣/٦ ، الإنصاف ٣٥٦/١١ ، المبدع ١٣٥/١٠ .

(١١) في (م) : الردي .

(١٢) انظر : المتع ٢٧٢/٦ ، المبدع ١٣٦، ١٣٥/١٠ .



( ثم يُقرع ) بينهم لإزالة الإبهام الحاصل قياساً لبعض موارد الشرع [ على بعض ]<sup>(١)</sup> ، فمن خرج له سهم صار له ؛ لأن هذا شأن القرعة<sup>(٢)</sup> .

( وكيف ما أقرع جاز ) ، في<sup>(٣)</sup> ظاهر كلام أحمد<sup>(٤)</sup> ، فإنه قال في رواية أبي داود : إن شاء رقاعاً<sup>(٥)</sup> ، وإن شاء خواتيم<sup>(٦)</sup> .

يُطْرَحُ ذلك في حجر<sup>(٧)</sup> من لم يحضر ، ويكون لكل واحدٍ خاتم مُعَيَّن ، ثم يقال : أخرج خاتماً على هذا السهم . فمن خرج خاتمه فهو له<sup>(٨)</sup> .

وعلى هذا ، لو أقرع بالحصا أو غيره جاز<sup>(٩)</sup> .

( والأحوط : كتابة اسم كل شريك برقعة ، ثم تُدرج<sup>(١٠)</sup> ) الرقاع ( في بنادق<sup>(١١)</sup> من طين أو شمع<sup>(١٢)</sup> )

---

(١) ساقط من (م) .

(٢) انظر : المقنع ٣٢٨ ، الممتع ٢٧٢/٦ ، الفروع ٥١٣/٦ ، الإنصاف ٣٥٦/١١ ، المبدع ١٣٦/١٠ .

(٣) في (م) : وهو .

(٤) انظر : المغني ٨٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٥/٦ .

(٥) الرقاع : قال الجوهري : الرُقْعَةُ : واحدة الرقاع التي تُكْتَبُ .  
والرُقْعَةُ : الحِرْقَةُ . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( رقع ) ١٢٢١/٣ .

(٦) انظر : مسائل أحمد برواية أبي داود ٢١٧ .

(٧) حَجَرُ الإنسان وحِجْرُهُ ، بالفتح والكسر : حِصْنُهُ .

انظر : لسان العرب ، مادة ( حجر ) ١٦٧/٤ .

(٨) انظر : المغني ٨٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٥/٦ .

(٩) انظر : المغني ٨٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٥/٦ ، الممتع ٢٧٢/٦ ، المبدع ١٣٦/١٠ .

(١٠) تدرج : أي تطوى .

قال الجوهري : أدرجتُ الكتاب : طويته . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( درج ) ٣١٣/١ .

(١١) البُنْدُق : ما يعمل من الطين ويرمى به ، الواحدة منها : بُندقة ، وجمع الجمع : البنادق .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( بندق ) ١٥ .

(١٢) في (م) : من شمع . بزيادة : من .

متساوية قدرًا ووزنًا ) أي في الحجم والوزن ، ( ويقال لمن لم يحضر ذلك ) ، يعني [ وتطرح ] <sup>(١)</sup> في حجر من لم يحضر عمل البنادق ، ويقال له : ( أخرج بُندقة على هذا السهم ، فمن خرج اسمه ، فهو له ) أي فالسهم الذي خرج اسمه عليه له <sup>(٢)</sup> ؛ لأن اسمه خرج عليه وتميَّز سهمه به <sup>(٣)</sup> .

( ثم كذلك ) الشريك ( الثاني ) يعني أنه يفعل به كما فعل بالأول .

( و ) السهم ( الباقي للثالث إذا استوت سهامهم ، وكانوا ثلاثة ) ؛ لأن السهم الثالث تعيَّن لمن تأخر خروج اسمه ، لزوال الإبهام <sup>(٤)</sup> بخروج اسمي الأولين <sup>(٥)</sup> .

( وإن ) اختار القاسم إخراج السهام على الأسماء - ( كتب اسم كل سهم <sup>(٦)</sup> برقعة ) ، فيكتب في رقعة : السهم الذي من جهة كذا ، وفي أخرى <sup>(٧)</sup> : السهم الذي من جهة كذا ، إلى آخر السهام ، ودرجها كما تقدم ، ( ثم قال ) لمن [ لم ] <sup>(٨)</sup> يحضر عمل <sup>(٩)</sup> البنادق : ( أخرج بُندقة لفلان ) ، كان السهم المسمى فيها له .

وكذا إذا قال : ( وبندقة لفلان . إلى أن ينتهوا ) يعني إلى أن لا يبقى إلا بُندقة ، فيكون السهم المكتوب فيها لمن تأخر اسمه من الشركاء - ( جاز ) للقاسم ذلك <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في (م) : تطرح . بسقوط : الواو .

(٢) في (م) : فهو له . بزيادة : فهو .

(٣) انظر : الهداية ١٣٥/٢ ، ١٣٦ .

(٤) في (م) : الإيهام .

(٥) انظر : المحرر ٢١٧/٢ ، الممتع ٢٧٣/٦ ، شرح الزركشي ٤٧٠/٤ ، ٤٧١ ، الفروع ٥١٤/٦ ، الإنصاف

٣٥٦/١١ ، المبدع ١٣٦/١٠ .

(٦) في (م) : واحد .

(٧) في (م) : آخر .

(٨) زيادة من (ب) و (ز) .

(٩) في (ف) و (س) : على . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(١٠) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الكافي ٤٨٣/٤ ، المغني ٨٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٥/٦ ، المحرر ٢١٧/٢ ،

الممتع ٢٧٣/٦ ، شرح الزركشي ٤٧١/٤ ، الفروع ٥١٤/٦ ، الإنصاف ٣٥٧،٣٥٦/١١ ، المبدع

١٣٧/١٠ .

( وإن اختلفت سهامهم - كنصف ، وثلث ، وسدس ) ، يعني كمالو كان لأحدهم النصف ، وللآخر الثلث ، وللآخر السدس من المقسوم - ( جُزئاً مقسوم ) أي جُزأً القاسم المقسوم ( بحسب أقلها ) أي أقل السهام ، ( وهو هنا ) أي في هذه الصورة ( ستة ) ؛ لأن الستة مخرج السدس<sup>(١)</sup> .

[٢٨٦ب] ( ولزم إخراج الأسماء ) أي أسماء الشركاء ( على السهام ) ، \* على<sup>(٢)</sup> ما يأتي تعليله<sup>(٣)</sup> .

( فيكتب باسم رب النصف ثلاث<sup>(٤)</sup> رقا ، و ) باسم رب ( الثلث ثنتين ، و ) باسم رب ( السدس رقعة بحسب التجزئة ، ثم يُخرج بُندقة على أول سهم ، فإن خرج اسم ربّ النصف أخذه مع ثانٍ وثالث ) يليانه ، ويخرج الرقعة الثانية على السهم الرابع ، ( وإن خرج اسم رب الثلث أخذه مع ) سهم ( ثانٍ ) يليه ، ويخرج الرقعة<sup>(٥)</sup> الثانية على السهم الثالث ، وإن خرج اسم صاحب السدس أخذه فقط ، ويخرج الرقعة<sup>(٦)</sup> الثانية على السهم الثاني ، ( ثم يفرع بين الآخرين كذلك ، والباقي للثالث<sup>(٧)</sup> ) .

فإن خرجت القرعة الثانية لصاحب الثلث ، وكانت الأولى خرجت لصاحب النصف ، أخذ صاحب الثلث السهم الرابع والخامس ، وكان السهم السادس لصاحب السدس .

وإن خرجت لصاحب السدس ، أخذ السهم الرابع ، وكان<sup>(٨)</sup> الخامس والسادس لصاحب الثلث .

وإن خرجت القرعة الثانية لصاحب النصف ، وكانت الأولى خرجت لصاحب الثلث ، أخذ السهم الثالث والرابع والخامس ، وكان السادس لصاحب السدس .

وإن خرجت القرعة الثانية لصاحب السدس ، وكانت الأولى خرجت لصاحب الثلث ، أخذ ، وكان الرابع والخامس والسادس لصاحب النصف .

---

(١) انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، الكافي ٤٨٣/٤ ، المغني ٩٠، ٨٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٦/٦ ، المحرر ٢١٧/٢ ، الممتع ٢٧٣/٦ ، شرح الزركشي ٤٧١/٤ ، الفروع ٥١٤/٦ ، المبدع ١٣٧/١٠ .

(٢) في (ب) و (م) : لما .

(٣) انظر التعليل ص ١١١٧ .

(٤) في (م) : ثلاثة .

(٥) في (ف) و (س) : وتخرم القرعة . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٦) في (ف) و (س) و (ز) : القرعة . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٧) انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، المحرر ٢١٧/٢ ، شرح الزركشي ٤٧١/٤ ، الفروع ٥١٤/٦ ، الإنصاف

٣٥٧/١١ ، المبدع ١٣٧/١٠ ، ١٣٨ .

(٨) في (م) : وكان السهم . بزيادة : السهم .

وإن خرجت القرعة الثانية لصاحب النصف ، وكانت الأولى خرجت [ لصاحب السدس ، أخذ السهم الثاني والثالث والرابع ، وكان الخامس والسادس ]<sup>(١)</sup> لصاحب الثلث .

وإن [ خرجت ]<sup>(٢)</sup> لصاحب الثلث ، أخذ الثاني والثالث ، وكان الرابع والخامس والسادس لصاحب النصف<sup>(٣)</sup> .

وإنما لزم إخراج الأسماء على السهام في مثل هذه الصورة ؛ لأنه إذا [ أخرج ]<sup>(٤)</sup> قرعة فيها السهم الثاني لصاحب السدس ، ثم [ أخرج ]<sup>(٥)</sup> أخرى لصاحب النصف أو الثلث فيها السهم الأول ، احتاج [ إلى ]<sup>(٦)</sup> أن يأخذ نصيبه متفرقاً ، فيتضرر بذلك<sup>(٧)</sup> .

ثم اعلم أن قسمة الإجماع تنقسم أربعة أقسام :

أحدها : أن تكون السهام متساوية ، وقيمة<sup>(٨)</sup> الأجزاء [ متساوية .

الثاني : أن تكون السهام مختلفة ، وقيمة الأجزاء متساوية .

وهذان القسمان مذكوران في المتن<sup>(٩)</sup> .

القسم الثالث : أن تكون السهام متساوية ، وقيمة الأجزاء<sup>(١٠)</sup> مختلفة ، فإن الأرض تُعدل بالقيمة وتجعل ستة أسهم متساوية القيمة .

ويُفعل في إخراج السهام مثل القسم الأول الذي في المتن<sup>(١١)</sup> .

---

(١) ما بين المعقوفين تكرر في (س) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، الكافي ٤٨٣/٤ ، المغني ٩٠/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٦/٦ .

(٤) في (ب) و (م) : خرج . بسقوط : الألف .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) ساقط من (ب) و (م) .

(٧) انظر : المغني ٩٠/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٦/٦ ، المبدع ١٣٧/١٠ .

(٨) في (م) : وقسمة .

(٩) انظر ص ١١١٣ .

(١٠) ساقط من (س) .

(١١) انظر ص ١١١٣ .

القسم الرابع : أن تكون السهام مختلفة والقيمة مختلفة ، فإن القاسم يُعدّل السّهام بالقيمة ، ويجعلها ستة أسهم متساوية القيمة ، ثم يخرج الرّقاع<sup>(١)</sup> فيها الأسماء على السّهام ، كالقسم الثالث سواء ، إلا أن التعديل ها هنا بالقيمة وهناك بالمساحة<sup>(٢)</sup> .

( وتلزم ) القسمة<sup>(٣)</sup> ( بخروج قرعة ) ؛ لأن القاسم كالحاكم ، وقرعته كالحكم . نصّ أحمد على ذلك<sup>(٤)</sup> .

( ولو ) كانت القسمة ( فيما فيه ردّ ، أو ضرر ) ، إذا تراضيا عليها ، وخرجت [ القرعة ]<sup>(٥)</sup> ؛ بدليل أن القاسم يجتهد في تعديل السهام كاجتهاد الحاكم في طلب الحق ، فوجب أن تلزم قرعته ، كقسمة الإيجاب<sup>(٦)</sup> .

( وإن خير أحدهما ) أي أحد الشريكين ( الآخر ) بأن قال لشريكه : اختر أي القسمين شئت . فيما تقاسماه بأنفسهما من غير قرعة ، ( ف ) إن القسمة تلزم ( برضاهما ) بالقسمة ، ( وتفرقهما ) بأبدانهما ، كتفرق متبايعين<sup>(٧)(٨)</sup> .

قال في الفروع : وإن خير أحدهما الآخر ، \* فبرضاهما ، وتفرقهما . ذكره جماعة<sup>(٩)</sup> .  
ولم يذكر ما يخالفه<sup>(١٠)</sup> .

(١) في (ف) و (س) : رقاع . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) انظر هذه الأقسام الأربعة في : المغني ٨٩/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٥/٦ ، ٢٢٦ ، الإنصاف ٣٥٨/١١ .

(٣) في (س) : القرعة .

(٤) انظر : الفروع ٥١٤/٦ ، الإنصاف ٣٥٣/١١ ، المبدع ١٣٣/١٠ .

(٥) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، المحرر ٢١٨/٢ ، المتع ٢٦٩/٦ ، الفروع ٥١٤/٦ ، الإنصاف

٣٥٤ ، ٣٥٣/١١ ، المبدع ١٣٣/١٠ ، ١٣٤ .

(٧) في (م) : شايعين .

(٨) انظر : الكافي ٤٨٤/٤ ، المغني ٩٠/٩ ، الفروع ٥١٤/٦ ، الإنصاف ٣٥٤/١١ .

(٩) الفروع ٥١٤/٦ .

(١٠) في (ب) و (م) : ما يخالف ذلك . بزيادة : ذلك .

وهو من كلام المصنّف ، وليس من كلام صاحب الفروع .

## [ فصل : دعوى الغلط أو الحيف في القسمة ]

( فصل : ومن ادعى ) من المتقاسمين ( غلطاً ) ، أو ادعى حيفاً<sup>(١)</sup> ( فيما تقاسماه بأنفسهما ، وأشهدا على رضاهما به ، لم يلتفت إليه ) يعني لم تسمع دعواه ، فلا تسمع<sup>(٢)</sup> بينته ، ولا يحلف غريمه ، في الأصح<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه رضي بالقسمة على الصورة التي وقعت ، ورضاه بالزيادة في نصيب شريكه تلزمه .

( و ) [ إن ]<sup>(٤)</sup> ادعى غلطاً أو حيفاً في [ غير ]<sup>(٥)</sup> هذه الصورة المتقدمة ، فإن دعواه ( تقبل ) إن أتى ( بينة ) تشهد بصحة دعواه ( فيما ) أي في شيء ( قسّمه قاسم حاكم )<sup>(٦)</sup> ؛ لأن قاسم الحاكم حكم عليه بالقسمة وإنما سكت سكوتاً [ مستنداً ]<sup>(٧)</sup> إلى ظاهر حال القاسم ، فإذا قامت البينة بغلطه ، كان له الرجوع فيما غلط به ، كما لو كان على إنسان عشرة مكايل<sup>(٨)</sup> حنطة ، فأعطاه ثمانية على وجه الغلط وهو يعتقدها عشرة ، فرضي بذلك ، ثم بان له بعد ذلك أنها ثمانية ، لم يسقط حقه من الرجوع برضاه لذلك<sup>(٩)</sup> .

---

(١) الحيفُ : الجورُ والظلم .

انظر : الصحاح ، مادة ( حيف ) ١٣٤٧/٤ .

(٢) في (ب) و (م) : تقبل .

(٣) قال في الإنصاف ( ٣٥٩/١١ ) : وهو المذهب . أهـ .

وقيل : يقبل قوله مع البينة .

انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، الكافي ٤٨٤/٤ ، المذهب الأحمـد ٢٢٢ ، المحرر ٢١٧/٢ ، المتع

٢٧٥/٦ ، الفروع ٥١٥/٦ ، الإنصاف ٣٥٩/١١ ، المبدع ١٣٩/١٠ .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) في (م) : مسنداً . بسقوط : التاء .

(٨) في (ب) : مكايك . وفي (ز) : مكايل .

والمكوك : مكيال يسع صاعاً ونصفاً . والجمع : مكايك .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( مكك ) ١٢٣١ ، ١٢٣٢ .

(٩) انظر : المغني ٩٢/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٩/٦ .

( وإلا ) أي وإن لم تقم للمدعي الغلط بينة بصحة دعواه ، ( حلف منكر ) أي من أنكر الغلط<sup>(١)</sup> .  
وإنما قدمنا قول المنكر يمينه ؛ لأن الظاهر صحة القسمة ، وأداء الأمانة فيها<sup>(٢)</sup> .

( وكذا ) أي وكحكم دعوى الغلط فيما قسمه قاسم الحاكم ، حكم دعواه فيما قسمه ( قاسم  
نصابه ) من عند أنفسهما في أن القول فيه قول المنكر ، إلا أن يقيم مدعي الغلط بينة بدعواه ، فيعمل  
بمقتضاها<sup>(٣)(٤)</sup> .

( وإن استحق بعدها ) أي بعد القسمة شيء ( مُعَيَّن من حصَّتيهما على السواء ) ، بأن اقتسما  
أرضاً فاستحقَّ من [ حصَّتيهما ]<sup>(٥)</sup> على السواء قطعة معينة ، ( لم تبطل ) القسمة ( فيما بقي ) من  
الأرض ، في الأصح<sup>(٦)</sup> ، كما لو كان المقسوم عينين فاستحقَّت<sup>(٧)</sup> إحداهما ، ( إلا أن يكون ضرر ) المعين  
( المستحق في نصيب أحدهما ) أي أحد الشريكين ( أكثر ) من ضرر الشريك الآخر ، ( كسد طريقه<sup>(٨)</sup> ،  
أو ) سد ( مجرى مائه ، أو ) سد ( ضوئه ، ونحو [ ذلك ]<sup>(٩)</sup> ) أي ونحو ذلك من كل ما كان<sup>(١٠)</sup> فيه الضرر  
لأحدهما أكثر من الآخر ، ( فتبطل ) لفوات التعديل<sup>(١١)</sup> ، ( كما لو كان ) المستحق المعين ( في

---

(١) انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، الكافي ٤٨٤/٤ ، المغني ٩٢،٩١/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٩/٦ ، المذهب الأحمد  
٢٢٢ ، المبدع ١٣٩/١٠ .

(٢) انظر : المغني ٩٢/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٩/٦ ، المتع ٢٧٥/٦ ، المبدع ١٣٩/١٠ .

(٣) في (ف) و (س) : بمقتضاه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، المحرر ٢١٨/٢ ، المتع ٢٧٥/٦ ، الفروع ٥١٥/٦ ، الإنصاف ٣٥٩/١١ ،  
المبدع ١٣٩/١٠ .

(٥) في (م) : حصتهما . بسقوط : الياء .

(٦) قال في الإنصاف (٢٦٠/١١) : لم تبطل القسمة فيما بقي على الصحيح من المذهب ...

وقيل : تبطل . أه .

انظر : الكافي ٤٨٥/٤ ، المغني ٩٢/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٠/٦ ، المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٥/٦ ،

الإنصاف ٢٦٠/١١ ، المبدع ١٤٠/١٠ .

(٧) في (س) : فاستحب .

(٨) في (م) : زيادة : أو سد هواه .

(٩) ساقط من (ب) و (م) .

(١٠) في (م) : مكان .

(١١) انظر : المغني ٩٢،٩٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٠/٦ ، المبدع ١٤٠/١٠ .

إحداهما<sup>(١)</sup> أي إحدى حصتيهما<sup>(٢)</sup> ، ( أو ) كما لو كان المُستحقُّ ( شائعاً ، ولو ) كان شيوعه ( فيهما ) أي في حصتي الشريكين ، في الأصح<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه إذ استحق ما هو شائع في الحصتين فهو شريك لهما ، فإن كانت القسمة بالتراضي فالشريك لم يرضَ ، وإن كانت بالإجبار فالثالث لم يحكم عليه بالقسمة ، فلا تصح . وإن<sup>(٤)</sup> قلنا : تكون حصتهما مشاعة مع من ثبت له الاستحقاق ، لم يصح ؛ لأن عليه ضرراً ببقاء حصته مشاعة مع كل واحد منهما ، وذلك تشقيص لخصته ، والتشقيص<sup>(٥)</sup> ضرر في الملك الواحد ، فوجب بطلانه لذلك<sup>(٦)</sup> .

( وإن ادعى كلُّ ) من الشريكين ( شيئاً ) من المقسوم ( أنه من سهمه ) ، وأنكره الآخر ( تحالفاً ) أي حلف كل منهما للآخر على نفي ما ادعاه ، ( ونُقِصَّت ) القسمة ؛ لأن ملك المدعى به لم يخرج عنهما ، ولا سبيل إلى دفعه لمستحقه [ منهما ]<sup>(٧)</sup> بدون نقض القسمة<sup>(٨)</sup> .

( ومن كان ) من المقتسمين ( بنى أو غرس ) في نصيبه ، ( فخرج ) المقسوم ( مستحقاً ، فقلع ) بناؤه أو غرسه ، ( رجع على شريكه بنصف قيمته ، في قسمة تراضٍ فقط ) ، كما لو اقتسم اثنان<sup>(٩)</sup>

(١) في (ف) و (س) : أحدهما . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، الكافي ٤٨٥/٤ ، المغني ٩٢/٩ ، الشرح الكبير ٢٢٩/٦ ، المحرر ١٨/٢ ، المتع ٢٧٦/٦ ، الفروع ٥١٥/٦ ، الإنصاف ٣٥٩/١١ ، المبدع ١٤٠/١١ .

(٣) والوجه الثاني : لا تبطل في غير المستحق .

قال في الإنصاف (٣٦٠/١١) : أحدهما : تبطل . وهو الصحيح من المذهب . أهد .

انظر : الكافي ٤٨٥/٤ ، المغني ٩٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٠/٦ ، المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٥/٦ ، الإنصاف ٣٦١، ٣٦٠/١١ ، المبدع ١٤٠/١٠ .

(٤) في (م) : وإنما .

(٥) التشقيص : التجزئة .

انظر : المغرب ، مادة ( شقص ) ٤٥٠/١ .

(٦) انظر : المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٥/٦ .

(٧) زيادة من (ب) و (م) .

(٨) انظر : الفروع ٥١٥/٦ ، المبدع ١٤٠/١٠ .

(٩) في (ف) و (س) : اثنان . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .



دارين بينهما بالسوية على أن تكون كل دار منهما لواحد ، لأن الدارين إنما [ يُقتسمان ]<sup>(١)</sup> كذلك بالتراضي ، فتكون هذه القسمة جارية مجرى البيع<sup>(٢)</sup> .

ولو باعه \* الدار جميعها ، فبني فيها أو غرس ، فخرجت مُستَحَقَّة ، فقلع غرسه أو بناؤه ، رجع عليه [٢٨٧ب] بجميع قيمته<sup>(٣)</sup> .

فإذا<sup>(٤)</sup> باعه نصفها ، رجع عليه بنصف قيمته<sup>(٥)</sup> .

وكذا يُخَرَّجُ في كلِّ قسمة جارية مجرى البيع ، وهي قسمة التراضي ، كالتي فيها ردُّ عوض ، ومالا يُجبر على قسمه لضرر في قسمه ، ونحو ذلك<sup>(٦)</sup> .

فأما قسمة الإجمار ، إذا ظهر أحدهما مُستَحَقًّا بعد البناء أو الغرس فيه ، وقُلع ، فإنه لا يرجع على شريكه بشيء ؛ لأن شريكه لم يضره<sup>(٧)</sup> ، ولم ينتقل إليه من جهته [ بيع ]<sup>(٨)</sup> ، وإنما أفرز حقه من حقه ، فلم يضمن له مما غرمه<sup>(٩)</sup> شيئاً<sup>(١٠)</sup> .

قال في شرح المقنع : هذا الذي يقتضيه<sup>(١١)</sup> قول الأصحاب<sup>(١٢)</sup> .

---

(١) في (ب) و (م) : يقسمان . بسقوط : التاء .

(٢) انظر : الهداية ١٣٦/٢ ، ١٣٧ ، الكافي ٤/٤٨٥ ، المغني ٩/٩٣ ، الشرح الكبير ٦/٢٣٠ ، المتع

٦/٢٧٦ ، الفروع ٦/٥١٥ ، الإنصاف ١١/٣٦١ ، ٣٦٢ ، المبدع ١٠/١٤٠ .

(٣) انظر : المغني ٩/٩٣ ، الشرح الكبير ٦/٢٣٠ ، المتع ٦/٢٧٦ .

(٤) في (م) : وإذا .

(٥) انظر : الكافي ٤/٤٨٥ ، المغني ٩/٩٣ ، الشرح الكبير ٦/٢٣٠ ، المتع ٦/٢٧٦ ، المبدع ١٠/١٤٠ .

(٦) انظر : المغني ٩/٩٣ ، الشرح الكبير ٦/٢٣٠ .

(٧) في (ب) و (م) : يغره .

(٨) في (م) : بيع . بسقوط : الباء .

(٩) في (ف) : غره . وفي (س) : غره . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(١٠) انظر : المغني ٩/٩٣ ، الفروع ٦/٥١٥ ، المبدع ١٠/١٤٠ ، ١٤١ .

(١١) في (ف) و (س) : ينفيه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١٢) الشرح الكبير ٦/٢٣٠ .

( ولمن خرج في نصيبه ) من الشريكين ( عيب جهله ) حال القسمة ، ( إمساك ) لنصيبه المغيب ( مع ) أخذ ( أرض ) <sup>(١)</sup> من شريكه ، ( كفسخ ) يعني كما أن له أن يفسخ القسمة ؛ ( لأن ظهور العيب في نصيبه نقص ، فخير بين الأرض والفسخ ، كالمشتري ) <sup>(٢)</sup> .

وقيل : تبطل القسمة ؛ لاشتراط التعديل فيها ، بخلاف البيع <sup>(٣)</sup> .

( ولا يمنع دين على ميت نقل ) ملك ( تركته ) إلى ملك ورثته ، على الأصح <sup>(٤)</sup> .

نص عليه الإمام أحمد فيمن أفلس ثم مات ، فقال <sup>(٥)</sup> : قد انتقل المبيع إلى الورثة ، وحصل ملكاً لهم <sup>(٦)</sup> .

فعلى هذا إذا تمت التركة مثل إن غلّت الدار <sup>(٧)</sup> ، أو أثمرت النخل ، أو نتجت <sup>(٨)</sup> الماشية ، فهو للوراث ينفرد به ، ولا يتعلق به حق الغرماء ؛ لأنه نماء ملكه ، أشبه كسب الجاني <sup>(٩)</sup> .

( بخلاف ما يخرج من ثلثها ) أي ثلث التركة ( من ) شيء ( معين موصى به ) ، كما لو كانت التركة أرضاً ، وثبت أن المتوفى أوصى بثلث الأرض لمن تصح الوصية له ، فإنه لا ينتقل الملك في الموصى به إلى ورثة الموصي <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) الأرض : البدل ، وأصله : دية الجراحة ، وما يجب فيها .

انظر : النظم المستعذب ٢٥٠/١ .

(٢) انظر : المغني ٩٣/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٠/٦ ، الإنصاف ٣٦٣/١١ ، المبدع ١٤١/١٠ .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) والرواية الثانية : يمنع الدين نقلها بقدره .

انظر : الشرح الكبير ٢٣٠/٦ ، المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٦/٦ ، الإنصاف ٣٦٥/١١ ، المبدع ١٤٢/١٠ .

(٥) في ( ب ) : فقال على الأصح . بزيادة : على الأصح .

(٦) انظر : الشرح الكبير ٢٣٠/٦ ، الإنصاف ٣٦٥/١١ .

(٧) الغلة : كل ما يحصل من ريع أرض ، أو كرائها ، أو أجرة غلام ، أو نحو ذلك .

انظر : المغرب ، مادة ( غلل ) ١١٠/٢ .

(٨) النتاج ، بالكسر : اسم يشمل وُضع البهائم من الغنم وغيرها .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( نتج ) ٢٢٦ .

(٩) انظر : الشرح الكبير ٢٣١/٦ ، الفروع ٥١٦/٦ ، الإنصاف ٣٦٤/١١ ، المبدع ١٤٢/١٠ .

(١٠) انظر : المبدع ١٤٣/١٠ .

وحيث تقرر أن الدَّين لا يمنع انتقال التركة إلى ملك الورثة ، ( فظهوره بعد قسمة ) أي قسمة التركة ( لا يطلها ) ، أي لا يطل القسمة إن قيل هي إفراز<sup>(١)</sup> ، ولا في الأصح<sup>(٢)</sup> إن قيل هي بيع .

( ويصح بيعها ) أي بيع التركة ( قبل قضائه ) أي قضاء الدين ، ( إن قُضِيَ ) الدين ، وإلا<sup>(٣)</sup> نقض البيع كما لو كان التصرف بهبة أو نحوها<sup>(٤)</sup> .

إذا علمت ذلك ( فالنماء ) الحادث بعد الموت ( لوارث ، كنماء جان ) لاحق لرب الدين فيه ، كولي الجناية<sup>(٥)</sup> .

( ويصح عتقه ) يعني أنه لو كان على الميت دين وكانت التركة رقيقاً فأعتقه الوارث ، صح عتقه ، وغرم قيمته لرب الدين<sup>(٦)</sup> .

( ومتى اقتسما ) أي اقتسم الشريكان داراً أو نحوها ، ( فحصلت الطريق ، في حصة واحد ) من الشريكين ، قبل أن يقسماها<sup>(٧)</sup> نصفين ، فيحصل لأحدهما مايلي الباب ، ويحصل للآخر النصف الداخل ، ( و ) الحال أنه ( لا مَنَقَذٌ<sup>(٨)</sup> للآخر ) الذي حصل له النصف الداخل ، كما إذا لم يكن للدار طريق من جهة أخرى ، ولا لمن حصل له النصف الدخل ملك يجاورها<sup>(٩)</sup> ينفذها<sup>(١٠)</sup> إليه ، ( بطلت ) القسمة ؛ لأن الداخل

---

(١) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، الشرح الكبير ٢٣١/٦ ، المحرر ٢١٨/٢ ، المتع ٢٧٦/٦ ، الفروع ٥١٦/٦ ، الإنصاف ٣٦٤/١١ ، المبدع ١٤١/١٠ .

(٢) الخلاف في ذلك مبني على الخلاف في جواز بيع التركة قبل قضاء الدين من عدمه .

قال في المبدع ( ١٤٢/١٠ ) : الأصح الجواز . أهـ .

انظر : الكافي ٤٨٥/٤ ، الشرح الكبير ٢٣١/٦ ، المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٦/٦ ، الإنصاف ٣٦٤/١١ ، المبدع ١٤٢/١٠ .

(٣) في (ف) و (س) : ولا . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : الشرح الكبير ٢٣١/٦ ، الفروع ٥١٦/٦ ، المبدع ١٤٣، ١٤٢/١٠ .

(٥) انظر : الشرح الكبير ٢٣١/٦ ، الفروع ٥١٦/٦ ، الإنصاف ٣٦٤/١١ ، المبدع ١٤٢/١٠ .

(٦) انظر : الإنصاف ٣٦٤/١١ .

(٧) في (ب) و (م) : يقتسماها .

(٨) في (ف) و (س) : منفعة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) في (م) : يجاوزها .

(١٠) في (ف) و (س) : ما ينفذ . وما أثبتته من (ب) و (م) .

لا يتمكن من الانتفاع بما حصل له بالقسمة ؛ لأنه لا يمكنه السلوك<sup>(١)</sup> في حصة الآخر ، فلا تكون السهام معدلة ؛ لأن التعديل في جميع الحقوق واجب<sup>(٢)</sup> .

( وأي ) أي وأي شريك ( وقعت ظلة دار في نصيبه ) عند المقاسمة ، ( فله ) أي فالظلة له بمطلق العقد ؛ لأن القسمة وقعت على ذلك<sup>(٣)</sup> .

قال في القاموس : والظلة شيء كالصفة يُستتر به من الحر والبرد<sup>(٤)</sup> . انتهى .

---

(١) في (م) : السكوت .

(٢) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، المغني ٩٤/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٢/٦ ، المحرر ٢١٨/٢ ، المتع ٢٧٧/٦ ،

الفروع ٥١٦/٦ ، الإنصاف ٣٦٧/١١ ، المبدع ١٤٤/١٠ .

(٣) انظر : المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٦/٦ ، الإنصاف ٣٦٨/١١ ، المبدع ١٤٤/١٠ .

(٤) القاموس المحيط ، مادة ( ظلل ) ١٣٢٩ .

## [ باب : الدعوى و البيّنات ]

هذا ( باب : الدعوى و البيّنات ) . واحد الدعوى : دعوى .

وأصلها لغة<sup>(١)</sup> من الدعاء ، وهي : الطلب<sup>(٢)</sup> .

قال<sup>(٣)</sup> سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> . أي يتمنون ويطلبون<sup>(٥)</sup> .

ومنه في الحديث : ” ما بال دعوى الجاهلية ؟ ”<sup>(٦)</sup> . لأنهم كانوا يدعون بها عند الأمر الشديد بعضهم

[٢٨٨]

\* بعضاً ، وهي قولهم : يالفلان<sup>(٧)</sup> .

والدعوى في الاصلاح ، مذكّر<sup>(٨)</sup> في المتن ، وهو قوله : [ الدَّعْوَى ]<sup>(٩)</sup> : إضافة الإنسان إلى نفسه

استحقاق شيء في يد غيره ، أو ( في ذمته ) أي ذمة غيره<sup>(١٠)</sup> .

( والمُدَّعى : من يُطالب غيره بحق يَذكر استحقاقه عليه ) ، أي على غيره .

( والمُدَّعى عليه : المُطالَبُ ) ، يفتح اللام ، أي من [ يطالبه ]<sup>(١١)</sup> غيره بحق يَذكر استحقاقه عليه<sup>(١٢)</sup> .

(١) في (ب) و (م) : في اللغة .

(٢) انظر : لسان العرب ، مادة ( دعا ) ٢٥٧/١٤ ، المصباح المنير ، مادة ( دعا ) ٧٤ ، المعجم الوسيط ،

مادة ( دعا ) ٢٨٦/١ ، المطلع ٤٠٣ .

(٣) في (ب) و (م) : قال الله . بزيادة كلمة : الله .

(٤) سورة يس (٥٧) .

(٥) انظر : تفسير القرآن العظيم ٥٠٣/٣ ، زاد المسافر ٢٨٦/٦ .

(٦) أخرجه البخاري ( كتاب المناقب ، باب : ما ينهى من دعوى الجاهلية ) (٣٥١٨) ١٠٩٣/٣ .

وأخرجه مسلم ( كتاب البر والصلة والأدب ، باب : نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً ) (٢٥٨٤) ١٩٩٨/٤ .

(٧) في (ب) : بال فلان . وفي (م) : يا آل فلان .

وفي الحديث السابق ، قال الأنصاري : يا للأنصار وقال المهاجري : يا للمهاجرين .

(٨) في (م) : مذكّره .

(٩) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١٠) انظر : المغني ١٩٦/٩ ، الشرح الكبير ٣١٦/٦ ، الممتع ٢٧٨/٦ ، المبدع ١٤٥/١٠ .

(١١) في (م) : يطالب . بسقوط : الهاء .

(١٢) انظر هذا التعريف في : التنقيح ٣١٠ .

وقيل : المُدَّعى من يُلتمس بقوله : أَخَذَ شيء من يد غيره ، أو إثبات حق في ذمته .

والمُدَّعى عليه من يُنكر ذلك .

والبيّنات : جمع بيّنة ، من بان يبين فهو بيّن ، والأنثى بيّنة<sup>(١)</sup> .  
 ( والبيّنة ) في الاصلاح : ( العلامة الواضحة ، كالشاهد فأكثر )<sup>(٢)</sup> .  
 والأصل في هذا الباب ماروي [ عن ]<sup>(٣)</sup> ابن عباس [ رضي الله عنهما ]<sup>(٤)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لو يعطى الناس<sup>(٥)</sup> بدعواهم ، لادّعى ناسٌ دماءَ رجالٍ وأمواهم ، ولكن اليمين على المدّعي [ عليه ]<sup>(٦)</sup> " <sup>(٧)</sup> رواه أحمد ، ومسلم .  
 ( ولا تصح دعوى<sup>(٨)</sup> إلا من ) إنسان ( جائز تصرفه )<sup>(٩)</sup> .  
 وكذا ( أي وكمثل الدعوى ( إنكار ) ، فلا يصح إلا من جائز التصرف<sup>(١٠)</sup> ) .  
 ( سوى إنكار سفيه فيما يؤخذ به ) لو أقرّ به ( إذا ) ، أي في حال سفهه ، ( وبعد فك حَجْر ) عنه<sup>(١١)</sup> .

= وقيل : المدّعي من إذا سكت ترك .  
 والمدّعي عليه من إذا سكت لم يترك .

انظر تعريفهما في : الهداية ١٣٧/٢ ، المغني ١٩٦/٩ ، الشرح الكبير ٣١٦/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢٠ ،  
 المحرر ٢١٨/٢ .

(١) انظر : المطلع ٤٠٣ .

(٢) انظر : التنقيح ٣١٠ ، الإقناع ٤٢٠/٤ ، التوضيح ٤٦٣ .

(٣) ساقط من (ب) و (م) .

(٤) ساقط من (ب) و (م) .

(٥) في (ب) : الإنسان .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) أخرجه أحمد (٣١٨٧) ٤٢٧/١ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأقضية ، باب : اليمين على المدّعي عليه ) (١٧١١) ١٣٣٦/٣ .

(٨) في (م) : الدعوى .

(٩) انظر : الهداية ١٣٧/٢ ، المغني ١٩٦/٩ ، الشرح الكبير ٣١٦/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢٠ ، المتع

٢٧٩/٦ ، الإنصاف ٣٧١/١١ ، المبدع ١٤٦/١٠ .

(١٠) انظر : الشرح الكبير ٣١٦/٦ ، المتع ٢٧٩/٦ ، الإنصاف ٣٧١/١١ ، المبدع ١٤٦/١٠ .

(١١) انظر : الإنصاف ٣٧١/١١ ، المبدع ١٤٦/١٠ .

( ويحلف<sup>(١)</sup> إذا أنكر ) ، حيث تجب اليمين<sup>(٢)</sup> .

( وإذا تداعيا ) أي ادعى كل واحد من اثنين ( عينا ) أنها له ، ( لم تخلُ من أربعة أحوال : أحدها : أن لا تكون ) العين<sup>(٣)</sup> ( بيد أحد ، ولا ثم ) - بفتح المثناة - ( ظاهر ) أي ولم يوجد أمر ظاهر يُعمل بمقتضاه ، ( ولا بينة ) لواحد منهما ، وادعى كل [ واحد ]<sup>(٤)</sup> أنها<sup>(٥)</sup> كلها له ، ( تحالفا ) أي حلف كل واحد منهما أنها له ولا حق للآخر فيها ، ( وتناصفاها ) أي قسمت<sup>(٦)</sup> بينهما نصفين ، في الأصح<sup>(٧)</sup> .

قدّمه في المحرر<sup>(٨)</sup> ، والرعايتين<sup>(٩)</sup> ، والحاوي<sup>(١٠)</sup> .

لأنهما استويا في الدعوى وليس أحدهما أولى به<sup>(١١)</sup> من الآخر ، [ لعدم اليد ]<sup>(١٢)</sup> ، فوجب أن يقتسمانه كما لو كان<sup>(١٣)</sup> بأيديهما .

( وإن وُجد ظاهر لأحدهما )<sup>(١٤)</sup> ، كما لو كانت من آلة صنعتها ، ( غُمل به ) أي بهذا الظاهر ، فيأخذها ، ويحلف للآخر<sup>(١٥)</sup> .

---

(١) في (ف) و (س) : وعليه . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) انظر : المرجعين السابقين .

(٣) في (م) : المعين .

(٤) زيادة من (ب) و (م) .

(٥) في (ب) و (م) : أن .

(٦) في (ف) و (س) : قسمته . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٧) والوجه الثاني : هي لأحدهما بقرعة ، كما التي بيد ثالث .

انظر هذه المسألة في : المحرر ٢/٢١٩ ، الفروع ٦/٥٢٠ ، الإنصاف ١١/٣٩٧ ، التنقيح ٣١١ .

(٨) المحرر ٢/٢١٩ .

(٩) انظر : الرعاية الكبرى (٣/٢٤٥ب) .

(١٠) انظر : الإنصاف ١١/٣٩٧ .

(١١) في (ب) و (م) : به أولى .

(١٢) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١٣) في (م) : كالدكان .

(١٤) في (م) : الكلمة غير واضحة .

(١٥) انظر : الفروع ٦/٥٢١ .

إذا علمت ذلك ( فلو تنازعا عَرَصَة<sup>(١)</sup> بها شجر ، أو ) بها ( بناء لهما ) أي للمتنازعين فيها ، ( فهي ) أي فالعرصة ( لهما ) ؛ لأن استيفاء المنفعة دليل الملك ، والبناء أو الشجر استيفاء لمنفعة العرصة واستيلاء عليها بالتصرف فوجب أن يحكم لهما بالعرصة ؛ [ لوجود اليد ]<sup>(٢)</sup> .  
( و ) إن كان الشجر أو البناء ( لأحدهما ، ف ) العرصة ( له ) أي لرب الشجر [ أو ]<sup>(٣)</sup> البناء وحده<sup>(٤)</sup> ؛ لما تقدم .

( وإن تنازعا مُسَنَّةً ) - وهي : السد الذي يرد ماء النهر من جانبه<sup>(٥)</sup> - وكانت ( بين نهر أحدهما ) أي المتنازعين فيها ( وأرض الآخر ) ، حلف كل<sup>(٦)</sup> منهما أن نصفها له ، وتناصفها ، في الأصح<sup>(٧)</sup> ؛ لأنها حاجز بين ملكيهما ينتفع به كل واحد [ منهما ، أشبه الحائط بين الدارين .  
( أو ) تنازعا ( جداراً بين ملكيهما ، حلف كل<sup>(٨)</sup> ) أي كل واحد [ <sup>(٩)</sup> من المتنازعين ( أن نصفه له ، ويقرع ) بينهما ( إن تشاحاً<sup>(١٠)</sup> في المبتدئ ) منهما بالحلف<sup>(١١)</sup> .

(١) العَرَصَةُ : كلُّ بقعة بين الدُّور واسعة ليس فيها بناء .

انظر : الصحاح ، مادة ( عرص ) ١٠٤٤/٣ .

(٢) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٣) في (م) : و . بسقوط : الألف .

(٤) انظر : الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، المحرر ٢١٩/٢ ، المتع ٢٨٠/٦ ، الفروع ٥٢١/٦ ، الإنصاف

٣٧٣/١١ ، المبدع ١٤٨/١٠ .

(٥) انظر : المطلع ٤٠٤ .

(٦) في (ب) و (م) : كل واحد . بزيادة : واحد .

(٧) قال في الإنصاف ( ٣٨٤ ، ٣٨٣/١١ ) : هذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ....

وقيل : هي : لرب النهر .

وقيل : هي : لرب الأرض . أه .

انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، ١٤١ ، الكافي ٥٠٨/٤ ، المغني ٣٦٣/٤ ، الشرح الكبير ٣٢٨/٦ ، المحرر

٣٤٤/١ ، المتع ٢٨٤/٦ ، الفروع ٥٢١/٦ ، المبدع ١٥٨/١٠ .

(٨) ساقط من (س) .

(٩) تشاحوا في الأمر وعليه : شَحَّ به بعضهم على بعض ، وتبادروا إليه حذر فوته .

ويقال : هما يتشاحان على أمر ، إذا تنازعا .

انظر : لسان العرب ، مادة ( شحح ) ٤٩٥/٢ .

(١٠) انظر : الفروع ٥٢١/٦ ، المبدع ١٥٨/١٠ .



قال في الفروع : وفي البخاري عن أبي هريرة : " [ أن النبي صلى الله عليه وسلم ] <sup>(١)</sup> عرض على قوم اليمين ، فأسرعوا ، فأمر أن يُسَنَّم <sup>(٢)</sup> بينهم في اليمين ، أئهم يحلف " <sup>(٣)</sup> .  
قال ابن هبيرة <sup>(٤)</sup> : هذا فيمن تساوا في سبب الاستحقاق لكون <sup>(٥)</sup> الشيء في يد مدعيه ويريد يحلف [ ويستحقه ] <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> . انتهى .

( ولا يقدح ) في حكم المسألة ( إن حلف ) أحدهما ، أو حلف كل واحد منهما ( أن كله له ، وتناصفاه ) أي تناصفا الجدار الذي بين [ ملكيهما ] <sup>(٨)</sup> ، ( كمعقود بينهما ) يعني كما لو كان الحائط معقوداً بينهما ؛ لأن كل واحد منهما يده على نصف الحائط ، لكون الحائط في أيديهما <sup>(٩)</sup> .

( وإن كان ) الحائط ( معقوداً ببناء أحدهما وحده ، أو متصلاً به ) أي ببناء أحدهما ( اتصالاً لا يمكن إحداثه عادة ) أي إحداث ذلك \* الاتصال في العادة ، في الأصح <sup>(١٠)</sup> .

[ ٢٨٨ ب ]

( أوله ) [ يعني أو كان لأحدهما ( عليه أَرَجٌ ) .

قال الجوهري <sup>(١١)</sup> : هو ضرب من الأبنية <sup>(١٢)</sup> .

(١) زيادة من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(٢) أسهم بينهم : أي أقرع .

انظر : الصحاح ، مادة ( سهم ) ١٩٥٧/٥ .

(٣) أخرجه البخاري ( كتاب الشهادات ، باب : إذا تسارع قوم في اليمين ) ( ٢٦٧٤ ) ٨١١/٢ .

(٤) في (ف) و (س) : أبو هريرة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(٥) كذا في النسخ . وفي الفروع : ككون

(٦) في (م) : ويستحق . بسقوط الهاء .

(٧) الفروع ٥١٨،٥١٧/٦ .

(٨) في (م) : ملكهما . بسقوط : الباء .

(٩) انظر : المغني ٣٦٠/٤ ، الشرح الكبير ٣١٨،٣١٧/٦ ، الإنصاف ٣٧٥/١١ ، المبدع ١٤٩/١٠ .

(١٠) والوجه الثاني : أو أمكن إحداثه .

انظر : الفروع ٥٢١/٦ ، الإنصاف ٣٧٤/١١ ، المبدع ١٤٩،١٤٨/١٠ .

(١١) الجوهري هو : أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي ( ٣٩٣ هـ ) .

أحد أئمة اللغة والأدب ، له مصنفات منها : الصحاح ، مقدمة في النحو ، شرح أدب الكاتب .

انظر : سير أعلام النبلاء ٨٠/١٧ ، شذرات الذهب ١٤٢/٣ ، هدية العارفين ٢٠٩/١ .

(١٢) انظر : الصحاح ، مادة ( أَرَج ) ٢٩٨/١ .

وقال ابن المنجّأ : هو القيو<sup>(١)</sup> [ <sup>(٢)</sup> ] .

( أو ) <sup>(٣)</sup> كان لأحدهما عليه ( سرة ) مبنية ، أو قبة ، ( فله ) أي فالجدار لمن له ذلك ، ( يمينه ) دون الآخر<sup>(٤)</sup> .

وإنما وجبت اليمين ؛ لأن ذلك ظاهر ، وليس<sup>(٥)</sup> بيقين إذ<sup>(٦)</sup> يحتمل أن يكون أحدهما بنى الحائط لصاحبه [ متبرعاً ]<sup>(٧)</sup> مع حائطه ، أو كان له فوهبه إياه ، أو بناه بأجرة ، فشُرعت اليمين من أجل الاحتمال ، كما<sup>(٨)</sup> شرعت في حق صاحب اليد .

فأما إن كان معقوداً<sup>(٩)</sup> ببناء أحدهما عقدًا يمكن إحداثه ، كالبناء باللبن والآجر<sup>(١٠)</sup> ، فإنه يمكن أن يُنزع من الحائط المبنى نصف لبنة أو آجرة ، ويجعل<sup>(١١)</sup> مكانها لبنة صحيحة<sup>(١٢)</sup> .  
( ولا ترجيح ) أي ولا يرجح أحد المتنازعين على الآخر ( بوضع خشبة ) على الجدار المتنازع فيه ؛

---

(١) لم أحده في الممتع ، ولعل ذلك بسبب سقوط بعض الشرح في المسألة .

وقد عزاه إليه في المبدع ١٤٨/١٠ .

(٢) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٣) في (ف) و (س) : أي . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، الكافي ٥٠٧/٤ ، المغني ٣٦١/٤ ، الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، المحرر ٣٤٤/١ ،

الفروع ٥٢١/٦ ، الإنصاف ٣٧٤/١١ ، المبدع ١٤٨/١٠ .

(٥) في (م) : ظاهراً وليست .

(٦) في (ف) و (س) : ان . ما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٧) في (ب) و (م) : تبرعاً . بسقوط : الميم .

(٨) في (م) : كما لو . بزيادة : لو .

(٩) في (ف) و (س) : معقود . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١٠) في (م) : الآجرة .

والآجر : اللبن إذا طُبِخ ، بمدّ الهمزة والتشديد أشهر من التخفيف ، الواحدة آجرة ، وهو مُعَرَّب .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( آجر ) ٢ .

(١١) في (م) : ويحمل .

(١٢) انظر : المغني ٣٦١/٤ ، الشرح الكبير ٣١٨/٦ .

لأن هذا لما [ يسمح ] <sup>(١)</sup> به الجار ، وقد ورد الخبر بالنهاي عن المنع منه <sup>(٢)</sup> ، فلا ترجح به الدعوى ، كإسناد متاعه إليه <sup>(٣)</sup> .

( ولا بوجوه آجر ) أو حجارة ، ولا كون الآجرة الصحيحة مما يلي أحدهما وقطع الآجر مما يلي ملك الآخر ، ولا بـ ( تزويق <sup>(٤)</sup> ) وتخصيص <sup>(٥)</sup> ) ومعاقد <sup>(٦)</sup> قِمَطٍ <sup>(٧)</sup> في خُصٍّ <sup>(٨)</sup> ) <sup>(٩)</sup> ؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : " البيّنة على المدّعي ، واليمين على من أنكر " <sup>(١٠)</sup> .

(١) في (م) : سمح : بسقوط : الباء .

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يَمْنَعُ أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره " .

أخرجه البخاري (كتاب المظالم ، باب : لا يمنع جاره أن يغرز خشبة في جداره) (٢٤٦٣/٢) ٧٣٨ .

وأخرجه مسلم ( كتاب المساقاة ، باب : غرز الخشب في جدار الجار ) (١٦٠٩) ١٢٣٠/٣ .

(٣) انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، الكافي ٥٠٨،٥٠٧/٤ ، المغني ٣٦١/٤ ، الشرح الكبير ٣١٩،٣١٨/٦ ، المحرر

٣٤٤/١ ، الإنصاف ٣٧٥/١١ ، المبدع ١٤٩/١٠ .

(٤) التزويق : قال ابن منظور : كل مزين بشيء مزوّقاً .

انظر : لسان العرب ، مادة ( زوق ) ١٥٠/١٠ .

(٥) قال ابن منظور : الجِصُّ والجِصُّ : معروف ، الذي يُطلى به ، وهو مُعَرَّبٌ ...

وجصص الحائط ، وغيره : طلاه بالجص . أهـ .

انظر : لسان العرب ، مادة ( جصص ) ١٠/٧ .

(٦) المَعَاقِدُ : مواضع العَقْد .

انظر : الصحاح ، مادة ( عقد ) ٥١٠ .

(٧) القِمَطُ ، بالكسر : ما يُشَدُّ به الأخصاصُ ، ومنه مَعَاقِدُ القِمَطِ . قاله في الصحاح .

وقال في المطلع : وهي الشرط التي يُشَدُّ به الخُصُّ ويوثق فيه ، من ليف ، أو خوص ، أو غيرهما . أهـ .

انظر : الصحاح ، مادة ( قمت ) ١١٥٥/٣ ، المطلع ٤٠٤ .

(٨) الخُصُّ : بيت يُعمل من الخشب والقصب ، سمي به لما فيه من الخصائص ، وهي الفروج ، والأنقاب .

انظر : المطلع ٤٠٤ .

(٩) انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، المغني ٣٦٢،٣٦١/٤ ، الشرح الكبير ٣١٩/٦ ، الإنصاف ٣٧٥/١١ ، المبدع

١٥٠،١٤٩/١٠ .

(١٠) سبق تخريجه ص ١٠٢٣ .

ولأن وجوه الآجر ومعاقد القمط إذا كانا شريكين في الجدار أو في الخوص لابد أن يكون إلى أحدهما، إذ لا يمكن كونه إليهما جميعاً، فبطلت دلالاته كالتزويق .

[ ولأن التزويق ]<sup>(١)</sup> والتجصيص مما يمكن إحداثه ، فلا ترجح الدعوى به<sup>(٢)</sup> .

(و)<sup>(٤)</sup> [ إن ]<sup>(٥)</sup> تنازع ربُّ علوٍ وربُّ سفلى في سقف بينهما ) ، تحالفاً ، و ( تناصفاه ) ؛ لأنه حاجز بين ملكيهما ، ينتفعان به ، غير متصل ببناء أحدهما دون الآخر ، فكان بينهما كالحائط بين الملكين<sup>(٦)</sup> .

( و ) إن تنازع ربُّ علوٍ وربُّ سفلى ( في سلمٍ منصوب ، أو ) تنازعاً في ( درَجَة ) يصعد منها ، ولم يكن تحتها مرفق لصاحب السفلى ، كسَلَمٍ مُسَمَّرٍ أو دَكَّة<sup>(٧)</sup> ، ( ف )<sup>(٨)</sup> السلم المنسوب والدرجة التي يصعد منها ( لربِّ العلوِّ ، إلا أن يكون تحتها سكن لربِّ السفلى ، ف ) يتحالفاً ، و ( يتناصفاه ) أي يتناصفان الدرجة ؛ لأن يدهما عليها ؛ ولأنها سقف للسفلانيّ ، ومَوْطِيٌّ للفوقاني<sup>(٩)</sup> .

( وإن تنازعا ) أي تنازع ربُّ علوٍ وربُّ سفلى ( الصَّحْن )<sup>(١٠)</sup> الذي يتوصل منه إلى الدرجة ، ( و ) تنازعاً أيضاً ( الدرجة ) ، وكانت ( بصدرة )<sup>(١١)</sup> أي صدر الصحن ، ( ف ) الصحن والدرجة<sup>(١٢)</sup> ] ( بينهما ) ؛

---

(١) ساقط من (م) .

(٢) في (ب) و (م) : به الدعوى .

(٣) انظر : المغني ٣٦٢/٤ ، الشرح الكبير ٣١٩/٦ .

(٤) في (س) : أو .

(٥) ساقط من (س) .

(٦) انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، الكافي ٥٠٨/٤ ، المغني ٣٦٣/٩ ، الشرح الكبير ٥٢٠/٦ ، المحرر ٣٤٤/١ ،

الفروع ٥٢١/٦ ، الإنصاف ٣٧٦/١١ ، المبدع ١٥١/١٠ .

(٧) الدَكَّة : المكان المرتفع يجلس عليه .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( دكك ) ٧٥ .

(٨) في (م) و (س) : و .

(٩) انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، الكافي ٥٠٨/٤ ، المغني ٣٦٣/٤ ، الشرح الكبير ٣٢٠/٦ ، المحرر ٣٤٤/١ ،

الفروع ٥٢١/٦ ، الإنصاف ٣٧٦/١١ ، المبدع ١٥١/١٠ .

(١٠) الصَّحْنُ : وسط الدار .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( صحن ) ١٥٦٢ .

(١١) الصَّدْرُ : أعلى مُقَدَّم كل شيء وأوله ، وكل ما واجهك .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( صدر ) ٥٤٣ .

(١٢) في (م) : فالدرجة .

لأن يدهما عليهما<sup>(١)</sup> [٢].

[ ( وإن كانت ) الدرجة ( في الوسط ) أي وسط الصحن ، ( فما ) أي فالمكان الذي يتوصل منه (إليها ) أي إلى الدرجة ( بينهما ) ؛ لأن يدهما عليه<sup>(٣)</sup> . ]<sup>(٤)</sup>

[ ( وما وراءه ) ، أي وراء المكان الذي يتوصل منه إلى<sup>(٥)</sup> الدرجة ]<sup>(٦)</sup> ، ( لرب السُّفْلِ ) وحده ، في الأصح<sup>(٧)</sup> ؛ لأنه لا يد لربِّ الغُلُو عليه .

( وكذا ) الحكم ( لو تنازع ربُّ باب بصدرِ دَرَبٍ غير نافذٍ ، وربُّ بابٍ بوسطه ) أي وسط الدَّرَبِ الذي غير نافذ ، وكان التنازع ( في ) عين ( الدَّرَبِ ) ، فإن الدرب من أوله إلى وسطه بينهما ، وما وراء الباب الذي في وسط الدرب [ إلى صدره لمن بابه بصدّره ، في الأصح<sup>(٨)</sup> ؛ لأنه لا يد لمن بابه في وسط الدرب ]<sup>(٩)</sup> على ما وراء ذلك .

---

(١) انظر : الكافي ٥٠٨/٤ ، الفروع ٥٢١/٦ ، الإنصاف ٣٧٦/١١ .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) انظر : الفروع ٥٢١/٦ ، الإنصاف ٣٧٦/١١ .

(٤) زيادة من (ب) و (م) .

(٥) في (م) : في .

(٦) ساقط من (س) .

(٧) والوجه الثاني : بينهما .

انظر : المرجعين السابقين .

(٨) هذه كالمسألة السابقة ، فالوجه الثاني : بينهما .

انظر : الفروع ٥٢١/٦ ، الإنصاف ٣٧٧/١١ .

(٩) ساقط من (س) .

## [ فصل : إذا كانت العين بيد أحدهما ]

( فصل ) : الحال ( الثاني<sup>(١)</sup> : أن تكون ) العين المتنازع فيها ( بيد أحدهما ) أي أحد المتنازعين، ( فهي له ، ويخلف ) أنه لاحق للآخر فيها ( إن لم تكن ) لمن ليست العين في يده ( بينة<sup>(٢)</sup> )؛ لما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لو أن الناس أعطوا [بدعواهم]<sup>(٣)</sup> ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى [عليه]<sup>(٤)</sup> " <sup>(٥)</sup> . متفق عليه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الحُضْرَمي والكِندي : " شاهدك أو يمينه ، ليس لك إلا ذلك " <sup>(٦)</sup> .

ولأن الظاهر من اليد الملك .

( وإن سأل المدعى عليه [الحاكم]<sup>(٧)</sup> كتابة محضر بما جرى ، أجابه ) وجوباً ، ( وذكر فيه ) أي في المحضر \* ( أنه ) أي أن الحاكم ( بقى العين بيده ؛ لأنه لم يثبت ما يرفعها ) أي ما يرفع يده عنها<sup>(٨)</sup> . [٢٨٩ب]

( ولا يثبت ملك بذلك ) أي بوضع اليد ( كما يثبت ) الملك ( بينة<sup>(٩)</sup> ) .

فلا شفعة له ) أي لرب اليد ( بمجرد اليد ) <sup>(١٠)</sup> ؛ لأن الظاهر لا يثبت به<sup>(١١)</sup> الحقوق ، وإنما ترجح به الدعوى .

(١) تقدم الحال الأول ص ١١٢٨ ، وهو : أن لا تكون العين بيد أحد ..... .

(٢) في (م) بينة .

(٣) انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، الكافي ٤٨٩/٤ ، الشرح الكبير ٣١٦/٦ ، المذهب الأحمد ٢٢١ ، المحرر

٢١٨/٢ ، المتمع ٢٧٩/٦ ، الفروع ٥١٧/٦ ، الإنصاف ٣٧١/١١ ، المبدع ١٤٧/١٠ .

(٤) في (م) : بدعواهم . بسقوط : الألف .

(٥) ساقط من (م) .

(٦) أخرجه البخاري ( كتاب التفسير ، باب : ﴿ إن الذين يشتركون بعهد الله وأمينهم ثمناً قليلاً ﴾ )

(٤٥٥٢) ١٣٧٩/٣ .

وأخرجه مسلم ( كتاب الأقضية ، باب : اليمين على المدعى عليه ) (١٧١١) ١٣٣٦/٣ .

(٧) سبق تخريجه ص ٩٦٤ ، ٩٩٧ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) انظر : الفروع ٥١٧/٦ ، الإنصاف ٣٧٢/١١ .

(١٠) انظر : الفروع ٥١٧/٦ ، الإنصاف ٣٧١/١١ ، المبدع ١٤٧/١٠ .

(١١) انظر : المراجع السابقة .

(١٢) في (ب) و (م) : فيه .

ثم في كلام القاضي ، في مسألة النافي للحكم : يمين المدَّعى عليه دليل <sup>(١)</sup> .  
وفي الروضة <sup>(٢)</sup> : إنما لم يحتج إلى دليل ؛ لأن اليد دليل الملك <sup>(٣)</sup> .  
وفي التمهيد : يده بينة <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر : العدة للقاضي ١٢٧٢/٤ .

(٢) الروضة : تأليف موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) .

واسم الكتاب : روضة الناظر وجُنة المناظر ، بضم الجيم وتشديد النون المفتوحة .  
وهو كتاب في أصول الفقه ، رتبه على ثمانية أبواب ، عدد أبواب الجنة ، وأثبت في أوله مقدمة تضمنت  
مسائل من فن المنطق .

وقد شرحه ابن بدران في كتابه : نزهة الخاطر العاطر . والكتابان مطبوعان .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، المدخل ٤٦٢، ٤٦٣ .

(٣) روضة الناظر مع شرحها نزهة الخاطر ٣٩٨/١ .

(٤) التمهيد لأبي الخطاب ٢٦٥/٤ .

## [ فصل : أن تكون العين بيديهما ]

( فصل ) الحال ( الثالث : أن تكون ) العين المتنازع فيها ( بيديهما ) أي [ بيد <sup>(١)</sup> ] المتنازعين ، ( كطفل ) مجهول النسب ، ( كل ) منهما ( ممسك لبعض <sup>(٢)</sup> ) ، فيحلف كل ( منهما ) - ( كما مر ) <sup>(٣)</sup> - وهو : أن يحلف كل <sup>(٤)</sup> منهما أنها له ، لاحق للآخر فيها ، ( فيما يتنصّف ) يعني فيما إذا ادّعى كل واحد منهما كل العين ، ( وتنصفاه ) أي تناصفا المدعى به <sup>(٥)</sup> ؛ وذلك لما روى أبو موسى : " أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دار ليس لأحدهما بينة ، فجعلها بينهما نصفين " <sup>(٦)</sup> . رواه الخمسة ، إلا الترمذي .

ولأن يد كل واحد منهما عليها ، فهما سواء ، فلا رجحان لواحد منهما على الآخر ، فتقسم بينهما كذلك بالسوية ؛ لتساويهما في اليد .

( إلا أن يدعي أحدهما ) أي أحد المتنازعين ( نصفاً ) أي نصف المتنازع فيه ( فأقل ) من النصف ، ( و ) يدعي ( الآخر الجميع ) أي جميع المدعى به ، ( أو ) يدعي الآخر ( أكثر مما بقي ) عما يدعيه الآخر ، كما إذا ادّعى أحدهما الثلث وادّعى الآخر ثلاثة أرباع العين أو كلها ( فيحلف مدعي الأقل ) وحده ( ويأخذه ) ؛ لأنه يدعي أقل مما يده <sup>(٧)</sup> عليه في الظاهر ، فكان القول قوله يمينه كما لو انفرد باليد <sup>(٨)</sup> .

(١) في (ب) و (م) : يد . بسقوط : الباء .

(٢) في (ب) و (م) : لبعضه .

(٣) انظر ص ١١٢٨ .

(٤) في (ب) و (م) : كل واحد . بزيادة : واحد .

(٥) انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، الكافي ٤٨٩/٤ ، المغني ٢٠٢/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٨/٦ ، المذهب الأحمد

٢٢١ ، المحرر ٢١٨/٢ ، المتمتع ٢٨٤/٦ ، الفروع ٥١٧/٦ ، الإنصاف ٣٨٣/١١ ، المبدع ١٥٧/١٠ .

(٦) أخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، باب : الرجلين يدعيان شيئاً وليست لهما بينة ) ( ٣٦١٣ ) ٣/٣١٠ .

وأخرجه النسائي ( كتاب آداب القضاة ، القضاء فيمن لم تكن له بينة ) ٢٤٨/٨ .

وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب : الرجلان يدعيان السلعة وليس بينهما بينة ) ( ٢٣٣٠ ) ٣/١٠٠ .

وأخرجه أحمد ( ١٩٥٥٠ ) ٤/٥٤٣ .

وفي جميعها أنهما اختصما في : دابة ، أو بعير .

(٧) في (ف) و (س) و (ز) : بيده . وما أثبتته من (ب) و (م) .

(٨) انظر : الهداية ١٤٢/٢ ، المغني ٢٠٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٢١/٦ ، المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٨/٦ ،

الإنصاف ٣٧٨/١١ ، المبدع ١٥٢/١٠ .



( وإن كان ) الصغير الذي بيديهما ( مميزاً ، فقال : إني حرٌّ . خُلِّيَ ) إلى حال سبيله ، ومنعاً<sup>(١)</sup> منه ( حتى تقوم بيّنة برّقه ) ؛ لأن الظاهر الحرية ، وهي الأصل في بني آدم ، والرّق طارٍ عليها<sup>(٢)</sup> .

فإن كان المدّعي<sup>(٣)</sup> رقه بيّنة<sup>(٤)</sup> ، قُدِّمت على الأصل الذي هو الحرية لأنها تشهد بزيادة<sup>(٥)</sup> .

وقيل : لاتقبل دعواه الحرية ؛ لأنه غير مكلف ، أشبه الطفل<sup>(٦)</sup> .

والأول أصح<sup>(٧)</sup> ؛ لأن المميز يصح تصرفه بالوصية ، ويُلزم بالصلاة أشبه البالغ ؛ لأنه يعرب عن نفسه في دعوى الحرية ، أشبه البالغ .

فأما البالغ إذا ادّعى<sup>(٨)</sup> رقه ، فأنكر ، لم يثبت رقه إلا بيّنة .

و [ إن ]<sup>(٩)</sup> لم تكن بيّنة ، فالقول قوله مع يمينه في الحرية ؛ لأنها الأصل<sup>(١٠)</sup> .

( فإن قويت يد أحدهما ) أي أحد المتنازعين في عين بأيديهما ، ( كحيوان ) يدعيه كل من اثنين ( واحد سائقه<sup>(١١)</sup> أو آخذ<sup>(١٢)</sup> بزمامه<sup>(١٣)</sup> ، وآخر راكبه أو عليه حمّله ) ، فهو للثاني الذي هو راكبه أو عليه

---

(١) في (م) : ومنعنا .

(٢) انظر الهداية ١٤١/٢ ، الشرح الكبير ٣٢٩/٦ ، المتع ٢٨٥/٦ ، الإنصاف ٣٨٤/١١ ، المبدع ١٥٩،١٥٨/١٠ .

(٣) في (م) و (س) : المدعى .

(٤) في (م) : بيّنة .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، الكافي ٥٠٩/٤ ، المغني ٢٢١/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٩/٦ ، الإنصاف ٣٨٤/١١ ، المبدع ١٥٩/١٠ .

(٧) وهو المذهب . قاله في المتع ٢٨٥/٦ ، والإنصاف ٣٨٤/١١ .

وقال في الشرح الكبير (٣٢٩/٦) : والأول أولى . أهـ .

(٨) في (ب) و (م) : ادعى .

(٩) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١٠) انظر : المغني ٢٢١/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٩/٦ ، المبدع ١٥٩/١٠ .

(١١) في (م) : سابقة .

(١٢) في (س) : وآخر .

(١٣) الزّمام : الخيط الذي يُشدُّ في الثّرة أو في الخِشاش ، ثم يشد في طرفه المقود .

وقد يُسمى المقود زمّاماً .

حملة يمينه ، لأن تصرفه أقوى ، ويده آكد ، وهو المستوفي لمنفعة الحيوان<sup>(١)</sup> .

( أو ) كان ( واحدٌ ) منهما ( عليه جُمْلُهُ ، وآخر راكبه ) ، فهو للشاني الذي هو [ راكبه ]<sup>(٢)</sup> يمينه ؛ لأنه أقوى تصرفاً<sup>(٣)</sup> .

وإن اتفقا على أن الدابة للراكب ، وادعى كل منهما ما عليها من الجُمْل ، فهو للراكب يمينه ؛ لأن يده على الدابة ، والجُمْل معاً<sup>(٤)</sup> .

( أو ) [ كـ ]<sup>(٥)</sup> ( قميص واحدٌ آخذ بكُمِّه<sup>(٦)</sup> ، وآخر لابسهُ ، فـ ) هو ( للشاني ) الذي هو لابسهُ ( يمينه ) ؛ لأن تصرفه أقوى ، وهو المستوفي لمنفعته<sup>(٧)</sup> .

فإن كان كمه في يد أحدهما ، وباقيه بيد الآخر ، أو تنازعا عمامة ، طرفها في يد أحدهما ، وباقيها في يد الآخر ، فهما سواء [ فيهما ]<sup>(٨)</sup> ؛ لأن يد المسك بالطرف عليها ، بدليل أنه لو كان باقيها على الأرض ، فنازعه فيها غيره ، كانت له<sup>(٩)</sup> .

---

= والخشاش هو : الذي يُجعل في عظم أنف البعير ... والبرة : التي تُجعل في أحد جانبي المنخرين . قاله الهروي في الغريب .

انظر : الصحاح ، مادة ( زمم ) ١٩٤٤/٥ ، المغرب ، مادة ( رمم ) ٣٦٨/١ ، الغريب لأبي عبيد الهروي ٣٠٩/٢ .

(١) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، المغني ٢٣٢/٩ ، الشرح الكبير ٣١٦/٦ ، المحرر ٢١٩/٢ ، المتع ٢٧٩/٦ ، الفروع ٥١٨/٦ ، الإنصاف ٣٧٢/١١ ، المبدع ١٤٧/١٠ .

(٢) في ( م ) : راكب . بسقوط : الهاء .

(٣) انظر : المغني ٢٣٢/٩ ، الشرح الكبير ٣١٦/٦ ، الإنصاف ٣٧٣/١١ ، المبدع ١٤٧/١٠ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) ساقط من ( م ) .

(٦) الكُم ، بالضم : مَدْخَلُ الْيَدِ وَمَخْرَجُهَا مِنَ الثَّوْبِ ، الجمع : أَكْمَامٌ وَكِمَمَةٌ .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( كمم ) ١٤٩١ .

(٧) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، المحرر ٢١٩/٢ ، المتع ٢٨٠/٦ ، الفروع ٥١٨/٦ ، الإنصاف ٣٧٣/١١ ، المبدع ١٤٧/١٠ .

(٨) في ( م ) : فيها . بسقوط : الميم .

(٩) انظر : المغني ٢٣٣، ٢٣٢/٩ ، الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، الإنصاف ٣٧٣/١١ ، المبدع ١٤٨/١٠ .

ولو كانت دار فيها أربعة أبيات ، في أحد أبياتها ساكن ، وفي الثلاثة الباقية ساكن آخر ، وتنازعا الدار كلها ، كان لكل واحد ماهر ساكن فيه<sup>(١)</sup> ؛ لأن كل بيت ينفصل<sup>(٢)</sup> عن صاحبه \* ، ولا يشارك<sup>[٢٨٩ب]</sup> الخارج منه السّاكن فيه في ثبوت اليد عليه<sup>(٣)</sup> .

وإن تنازعا الساحة التي يُتَطَرَّقُ منها إلى البيوت ، فهي بينهما بالسوية ؛ لاشتراكهما في ثبوت اليد عليها ، فأشبهت العمامة فيما ذكرنا<sup>(٤)</sup> .

(ويعمل بالظاهر) أي بظاهر الحال (فيما بيديهما) أي في عين بيد<sup>(٥)</sup> المتنازعين (مشاهدة، أو) فيما بيديهما (حكماً) أي في الحكم ، (أو) فيما (بيد واحد) منهما (مشاهدة، و) بيد (الآخر حكماً)<sup>(٦)</sup> .

وتأتي أمثلة ذلك :

(فلو نوزع ربُّ دابة في رَحْلٍ<sup>(٧)</sup> عليها) ، يعني وكلُّ منهما آخذ ببعضه ، فهو لربِّ الدابة [بيمينه]<sup>(٨)</sup> ؛ لأن ظاهر الحال في العادة أن الرَّحْل يكون لصاحب الدابة<sup>(٩)</sup> .

(أو) نوزع (ربُّ قِدْرٍ ونحوه) من الأواني ، كالزَّنبيل<sup>(١٠)</sup> ، (في شئ فيه) من لحم أو قمر أو نحوهما

---

(١) في (م) : زيادة : لأن كل فيه .

(٢) في (م) : منفصل .

(٣) انظر : المغني ٢٣٣/٩ ، الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، الإنصاف ٣٧٣/١١ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (ب) : بيدى .

(٦) انظر : الفروع ٥١٨/٦ .

(٧) الرَّحْلُ : ما يُوضَع على ظهر البعير للركوب .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة (رحل) ٣٣٥/١ .

(٨) ساقط من (م) ، وكشط عليها في (س) .

(٩) انظر : الكافي ٥٠٧/٤ ، المغني ٢٣٢/٩ ، الشرح الكبير ٣١٦/٦ ، الفروع ٥١٨/٦ ، المبدع ١٤٧/١٠ .

(١٠) الزَّيْبِل والزَّنبِيل : القَفَّةُ ، أو الجِرَابُ ، أو الوعاء .

انظر : القاموس المحيط ، مادة (زبل) ١٣٠٣ ، لسان العرب ، مادة (زبل) ٣٠١، ٣٠٠/١١ .

[ والقدر أو نحوه بأيديهما ، إلا أنهما متفقان أن القدر أو نحوه لأحدهما ] <sup>(١)</sup> ، ( فله ) [ أي ] <sup>(٢)</sup> فما [ في ] <sup>(٣)</sup> القدر <sup>(٤)</sup> ونحوه <sup>(٥)</sup> لربه يمينه ؛ لأن ظاهر الحال أن ما <sup>(٦)</sup> في الطرف يكون لصاحبه .

( ولو نازع ربُّ دارٍ خياطاً فيها ) أي في داره ( في إبرة أو ) في ( مقصٍّ ) ، فللثاني وهو الخياط ؛ لأن ظاهر الحال أن الإنسان إذا دعا <sup>(٧)</sup> خياطاً يخط له ، فالعادة أن يحمل معه إبرته ومقصّه <sup>(٨)</sup> .

ولهذا لو تنازعا القميص الذي يخطه ، حكم به لصاحب الدار ؛ لأنه ليس في العادة أن يحمل الخياط القميص ليخطه في دار غيره <sup>(٩)</sup> .

( أو نازع ) ربُّ دارٍ ( قرأباً في قرينة ) في الدار ، ( للثاني ) ، أي : فالقرينة <sup>(١٠)</sup> للقراب ، والمقصُّ للخياط ، يمينه <sup>(١١)</sup> .

( وعكسه ) أي عكس ماتقدم ( الثوب والخاية ) <sup>(١٢)</sup> ، يعني لو نازع الخياط ربُّ الدار الثوب الذي يخطه في داره ، أو نازع القراب ربُّ الدار الخاية التي يصب فيها الماء في داره ، فهما لربِّ الدار

---

(١) ساقط من (م) .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) ساقط من (م) .

(٤) في (م) : لقدر .

(٥) في (ب) و(م) : أو نحوه .

(٦) في (م) : أنما .

(٧) في (م) : دعى .

(٨) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، الكافي ٥٠٧/٤ ، المغني ٢٣٢/٩ ، الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، المحرر ٢١٩/٢ ،

المتن ٢٨٠/٦ ، الفروع ٥١٨/٦ ، الإنصاف ٣٧٣/١١ ، المبدع ١٤٨/١٠ .

(٩) انظر : الكافي ٥٠٧/٤ ، المغني ٢٣٢/٦ ، الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، المبدع ١٤٨/١٠ .

(١٠) القرينة : طرف من جلد يخرز من جانب واحد ، وتستعمل لحفظ الماء أو اللبن ونحوهما .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( قرب ) ٧٢٣/٢ .

(١١) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، المغني ٢٣٢/٩ ، الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، المحرر ٢١٩/٢ ، المتن ٢٨٠/٦ ،

الفروع ٥١٨/٦ ، الإنصاف ٣٧٣/١١ ، المبدع ١٤٨/١٠ .

(١٢) الخاية : وعاء الماء الذي يُحفظ فيه ، الجمع : الخوابي . قاله في المعجم الوسيط .

وفي المطلع : هو الزير . أهـ .

بيمينه<sup>(١)</sup>؛ كما<sup>(٢)</sup> تقدم من أن ذلك هو ظاهر الحال في العادة .

( وإن تنازع مُكْرٍ و مُكْتَرٍ ( أي مُكْرِي الدار و مُكْتَرِيهَا ( في رَفٍّ مَقْلُوعٍ ) له شكل منصوب في الدار ، (أو) في ( مِصْرَاعٍ<sup>(٣)</sup> ) [ مَقْلُوعٍ<sup>(٤)</sup> ] ( له شكل منصوب في الدار ، فلربُّها ) .

يعني أنه متى تنازع المُكْرِي و المُكْتَرِي في شيء في الدار ، فإن كان مما ينقل و يُحوَّل ، كالأثاث ، والأواني ، والكتب ، فهو للمكترى ؛ لأن العادة أن الإنسان يُكْرِي داره فارغة<sup>(٥)</sup> .

وإن كان تنازعهما في شيء مما يتبع الدار في البيع<sup>(٦)</sup> ، كالأبواب المنصوبة والخوابي المدفونة ، والرُّفُوفُ المُسَمَّرَة ، والسَّلَالِيمُ المُسَمَّرَة ، والرَّحَى<sup>(٧)</sup> المنصوبة ، فهو للمكري<sup>(٨)</sup> ؛ لأنه من توابع الدار ، فأشبه الشجرة المغروسة في الدار<sup>(٩)</sup> .

وإن كان المتنازع فيه رَفًّا مَقْلُوعًا وله شكل منصوب في الدار ، أو مِصْرَاعٌ باب له شكل منصوب في الدار ، فهو لصاحب الدار مع يمينه ؛ لأن المنصوب تابع للدار ، والظاهر أن أحد الرِّفِّين أو أحد

---

= انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( خبأ ) ٢١٣/١ ، المطلع ٢٤٢ .

(١) انظر : المغني ٢٣٢/٩ ، الشرح الكبير ٣١٧/٦ ، الفروع ٥١٨/٦ ، المبدع ١٤٨/١٠ .

(٢) في (ب) و (م) : لما .

(٣) في (س) : مصارع .

والمصراع : قال ابن منظور : مِصْرَاعَا الباب : بابان منصوبان ينضمَّان جميعاً ، مدخلهما في الوسط من المِصْرَاعَيْن . أهـ .

انظر لسان العرب مادة (صرع) ١٩٩/٨ .

(٤) ساقط من (م) ، وبعده زيادة : في الدار .

(٥) انظر : الكافي ٥٠٦/٤ ، المغني ٢٣١/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٠/٦ .

(٦) في (م) : المبيع .

(٧) الرَّحَى : الأداة التي يُطْحَن بها ، وهي حجران مستديران يوضع أحدهما على الآخر ويُدار الأعلى على قُطْبٍ .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( رحي ) ٣٣٥/١ .

(٨) في (م) : للمكترى .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

المصراعين لمن له الآخر ، وذلك في الأصح<sup>(١)</sup> ؛ لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر<sup>(٢)</sup> ، فكان أحدهما لمن<sup>(٣)</sup> له الآخر ، كالحجر الفوقاني مع الرّحى ، والمفتاح مع القفل .

( وإلا ) أي وإن لم يكن للرفّ المقلوع أو المصراع شكل منصوب في الدار<sup>(٤)</sup> ، ( فيبينهما ) ، أي فهو بين المكري والمكثري يمين كل واحد أنه لا حق للآخر فيه<sup>(٥)</sup> .

( وما جرت عادة به ) أي بأنه للمكري ، ( ولو لم يدخل في بيع ) أي في بيع الدار ، كمفتاحها ، ( فلربها ، وإلا ) أي وإن لم تجر العادة بأنه للمكري ، كالحل الذي يستسقى به من البئر ، ( فـ ) هو ( المكثري<sup>(٦)</sup> ) يمينه ؛ لأن ظاهر الحال في العادة أنه للمكثري<sup>(٧)</sup> .

( وإن تنازع زوجان ، أو ) تنازع ( ورثتهما ، أو ) تنازع ( أحدهما ) أي أحد [ الزوجين ]<sup>(٨)</sup> ( وورثه الآخر - ولو مع رقّ أحدهما ) نصّا . قال أحمد في رواية مهنا : وكذلك<sup>(٩)</sup> إذا<sup>(١٠)</sup> اختلفا وأحدهما مملوك<sup>(١١)</sup> - ( في قماش البيت ، ونحوه ) \* [ مما ]<sup>(١٢)</sup> ليس من<sup>(١٣)</sup> قماش البيت ، أو في بعض من ذلك ، [ ٢٩٠ ]

---

(١) قال في الإنصاف ( ٣٧٧/١١ ) : على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ...

وقيل : هو بينهما مطلقاً . وهو ضعيف . أ هـ .

انظر : الهداية ١٤١/٢ ، المحرر ٢٢٠/٢ ، الفروع ٢٧٧/٦ ، الإنصاف ٣٧٧/١١ ، المبدع ١٥١/١٠ .

(٢) في (ب) و (م) : صاحبه .

(٣) في (ف) و (س) : كمن . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) في (م) زيادة : لأن المنصوب تابع .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) في (م) : لمكثري .

(٧) انظر : الفروع ٥١٨/٦ ، المبدع ١٥٢/١٠ .

(٨) في (ف) و (س) : الزوج . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٩) في (ب) : ولذلك .

(١٠) في (ب) و (م) : إن .

(١١) انظر : المغني ٢٣٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٤/٦ ، الفروع ٥١٨/٦ .

(١٢) ساقط من (س) .

(١٣) في (س) : في .

فقال كل واحد منهما : جميعه لي . أو قال كل واحد منهما : هذه العين لي . وكان لأحدهما بينة بما ادعاه، أخذه<sup>(١)</sup> .

وإن لم يكن لواحد منهما بينة ، ( فما ) كان ( يصلح لرجل ) ، من العَمائم ، وقُمَصان الرجال ، وجِبَابِهِمْ<sup>(٢)</sup> ، [ وأَقْبِيَتُهُمْ<sup>(٣)</sup> ] والطَّيَالِسَةُ<sup>(٤)</sup> ، والسلاح ، وأشباه ذلك ، ( فله ) أي فهو للزوج .  
( و ) ما كان يصلح ( لها ) أي للمرأة ، من الحُلِيِّ ، وقُمُص النساء ، ومَقَانِعِهِنَّ<sup>(٥)</sup> ، وَمَغَازِلِهِنَّ<sup>(٦)</sup> ( فلها ) أي فهو للزوجة .

( و ) ما كان يصلح ( لهما ) ، كالقُرْش ، والقماش الذي لم يفصل ، والأواني ، ونحو ذلك ، ( فلهما ) أي فهو بينهما ، وسواء كان في أيديهما من طريق الحكم ، أو من طريق المشاهدة<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، المغني ٢٣٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٣/٦ .

(٢) في (س) : رجامهم .

والجِبَابُ ، جمع جَبَّة ، وهي : ثوبان يخاطان ، و يحشى بينهما قُطْنٌ ، تُتخذ للبرد .

أو هي : ثوب سابغ ، واسع الكمين ، مشقوق المُقَدَّم ، يلبس فوق الثياب .

انظر : النظم المستعذب ١٠٨/١ ، المعجم الوسيط ، مادة ( جب ) ١٠٤/١ .

(٣) في (م) : أقبتهم . بسقوط : الياء .

والأَقْبِيَّة ، جمع قَبَاء ، وهو : ثوب يُلبس فوق الثياب أو القميص ، ويُمنطق عليه .

انظر : المعجم الوسيط ، مادة ( قبا ) ٧١٣/٢ .

(٤) في (م) : الطيالسة .

والطيالسة : من لباس العجم مُدَوَّر أسود .

انظر : المغرب ، مادة ( طلس ) ٢٣/٢ .

(٥) في (م) : مقانعههم .

والمِقْنَعُ والمِقْنَعَةُ ، بالكسر : ما تُقْنَعُ به المرأة رأسها .

انظر : الصحاح ، مادة ( قنع ) ١٢٧٣/٣ .

(٦) في (م) : مغازلهم .

والمِغْزَلُ : ما تُغْزَلُ به المرأة .

انظر : لسان العرب ، مادة ( غزل ) ٤٩٢/١١ .

(٧) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، الكافي ٥٠٥/٤ ، المغني ٢٣٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٣/٦ ، المحرر ٢٢٠/٢ ،

شرح الزركشي ٥٤٣/٤ ، الفروع ٥١٩/٦ ، الإنصاف ٣٧٨/١١ ، المبدع ١٥٣/١٠ .

قال أحمد ، في رواية الجماعة ، منهم يعقوب بن بختان<sup>(١)</sup> ، في الرجل يُطلق زوجته ، أو يموت فتدعي المرأة المتاع : فما كان يصلح للرجل ، فهو للرجل ، وما كان من متاع النساء ، فهو للنساء ، وما استقام أن يكون للرجال والنساء ، فهو بينهما<sup>(٢)</sup> .

نقل الأثر عن أحمد : المصحف لهما ، فإن كانت لاتقرأ ولاتعرف بذلك ، فله<sup>(٣)</sup> .

فإن كان المتاع على يد غيرهما ، فمن أقام البينة ، دُفع إليه<sup>(٤)</sup> ، وإن لم تكن لهما بينة ، أقرع ، فمن كانت له القرعة ، حلف وأعطى المتاع<sup>(٥)</sup> .

( وكذا ) إن تنازع ( صانعان في آلة دكانهما ) ، يعني ( فـ ) إنه تكون ( آلة كل صنعة لصانعهما ) ، كنجار وحداد يكونان بدكان ويتنازعان آلتها<sup>(٦)</sup> أو في بعضها ، فإن آلة [ النجارين ]<sup>(٧)</sup> تكون للنجار ، وآلة [ الحدادين ]<sup>(٨)</sup> تكون للحداد ، سواء كانت أيديهما على الآلة من طريق الحكم ، أو من طريق المشاهدة ، في الأصح<sup>(٩)</sup> ؛ لأن هذا هو الظاهر ، كما قلنا في قماش البيت عند تنازع الزوجين فيه .

وقال القاضي : إن كانت أيديهما على ما في الدكان إنما [ هو ]<sup>(١٠)</sup> لضرورة أن يدهما<sup>(١١)</sup> على

---

(١) هو : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن بختان .

كان أحد الصالحين الثقات ، وقد روى عن الإمام أحمد مسائل صالحة كثيرة ، وكان جارا للإمام أحمد ، وصديقا له .

انظر : طبقات الحنابلة ١/٣٧١ ، المقصد الأرشد ٣/١٢١ ، المنهج الأحمد ٢/١٧٥ .

(٢) انظر : المغني ٩/٢٣٠ ، الشرح الكبير ٦/٣٢٤ .

(٣) انظر : المغني ٩/٥١٩ ، الإنصاف ١١/٣٧٨ ، المبدع ١٠/١٥٣ .

(٤) في (م) : عليه .

(٥) انظر : المغني ٩/٢٣٠ ، الشرح الكبير ٦/٣٢٤ .

(٦) في (م) : آلتها .

(٧) في (م) : النجار . بسقوط : الباء والنون .

(٨) في (م) : الحداد . بسقوط : الباء والنون .

(٩) انظر : الهداية ٢/١٤١ ، الكافي ٤/٥٠٥ ، المغني ٩/٢٣١ ، الشرح الكبير ٦/٣٢٤ ، المحرر ٢/٢٢٠ ،

الفروع ٦/٥١٩ ، الإنصاف ١١/٣٧٩ ، المبدع ١٠/١٥٣ .

(١٠) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(١١) في (م) : يديهما .



الدكان يد على<sup>(١)</sup> مافيه ، كالمظروف مع الطرف ، فالحكم على ماتقدم ؛ لكون ذلك في يدهما الحكمية .  
أما ماكان في يد أحدهما<sup>(٢)</sup> من طريق المشاهدة ، كمالو كان ممسكاً بيده من ذلك شيئاً ، أو في حجره منه شيء ، فإنه يكون له يمينه ؛ لأن اليد المشاهدة أقوى من اليد الحكمية<sup>(٣)</sup> .

وما في المتن ، هو المذهب<sup>(٤)</sup> .

فأما إذا لم تكن لأحدهما يد حكمية ، كما لو تنازع رجل وامرأة في عين غير قماش بينهما ، أو تنازع صانعان في آلة ليست بدكانهما ، فلا يرجح أحدهما بشيء مما ذكرنا ، بل إن كانت في أيديهما ، فهي بينهما ، وإن كانت في يد أحدهما ، فهي له يمينه ، وإن كانت في يد غيرهما ، ولم يُنازع ، اقترعا عليها<sup>(٥)</sup> .

( وكل من قلنا ) عن شيء ( هو<sup>(٦)</sup> له ، ف ) إنما يكون له ( يمينه ) ؛ لاحتمال صدق غريمه<sup>(٧)</sup> .

ومحل ذلك إن لم يكن لواحد منهما بينة .

( ومتى كان لأحدهما بينة ، حكم له بها ) ، ولم يخلف ، في الأصح<sup>(٨)</sup> ؛ لحديث الحضرمي والكندي<sup>(٩)</sup> .

ولأن البينة أحد حجتي الدعوى ، فيكتفى بها كاليمين .

---

(١) في (س) : يدعيه .

(٢) في (م) : إحداهما .

(٣) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، المقنع ٣٤٠ ، الشرح الكبير ٣٢٤/٦ ، الفروع ٥١٩/٦ ، الإنصاف ٣٧٩/١١ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣٧٩/١١ .

(٥) انظر : المغني ٢٣١/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٥/٦ .

(٦) في (س) : فهو .

(٧) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، المغني ٢٣١/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٥/٦ ، المتع ٢٨١/٦ ، المبدع ١٥٣/١٠ .

(٨) انظر : المغني ٢٠٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٥/٦ ، المتع ٢٨١/٦ ، الفروع ٥٣٤/٦ ، الإنصاف ٣٨٠/١١ ، المبدع ١٥٤/١٠ .

(٩) سبق تخريجه ص ٩٦٤ ، ٩٩٧ .

وهذا قول أهل الفتيا<sup>(١)</sup> من أهل الأمصار<sup>(٢)</sup>.

[ وقال <sup>(٣)</sup> شريح ، والنخعي ، والشعبي ، ومن وافقهم : يُستحلفُ الرجلُ [ مع <sup>(٤)</sup> بينته <sup>(٥)</sup> ] .

قيل لشريح : [ ما <sup>(٦)</sup> هذا الذي أحدث في القضاء ؟ فقال : رأيت الناس أحدثوا فأحدثت <sup>(٧)</sup> .

( وإن كان لكل ) من المتنازعين في شيء ( بينة ) به ، ( وتساوتا ) أي بينتاها ( من كل وجه ، تعارضتا وتساقتتا ) يعني أن البينتين يسقطان بالتعارض ؛ لأن كل بينة تشهد بعكس ما تشهد به الأخرى ، فلا يمكن العمل بواحدة منهما ، فيتساقطان ويصيران كمن لا بينة \* لهما - على الأصح - ( فيتخالفان ) <sup>(٨)</sup> ] . ويتناصفان ما بأيديهما <sup>(٩)</sup> .

والأصل في هذا الباب حديث أبي موسى : " أن رجلين ادّعىا بعيراً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعث كل واحد منهما بشاهدين ، فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما [نصفين] <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> . رواه أبو داود .

(١) في (ف) و (س) : القياس . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) انظر : المغني ٢٠٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٥/٦ ، المبدع ١٥٤/١٠ .

(٣) في (م) : قال . بسقوط : الواو .

(٤) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٥) في (ف) : بينة . وفي (س) : بمئة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) انظر : أخبار القضاة لو كيع ٤١٦/٢ ، المغني ٢٠٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٥/٦ ، المبدع ١٥٤/١٠ .

(٧) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) انظر : المبدع ١٥٤/١٠ .

(٩) قال في الإنصاف (٣٨٩/١) : وهذه الرواية هي المذهب . أهـ .

والرواية الثانية : إذا تساوتا تعارضتا ، وقسمت العين بينهما بغير عین .

والرواية الثالثة : يُقرع بينهما ، فمن قرع صاحبه حلف وأخذها .

انظر هذه الروايات في : الهداية ١٣٩/٢ ، ١٤٠ ، المغني ٢٠٢/٩ ، الشرح الكبير ٣٣١/٦ ، المحرر

٢٢٨ ، ٢٢٧/٢ ، المتع ٢٨٧/٦ ، الفروع ٥٣٦/٦ ، الإنصاف ٣٨٩/١١ ، ٣٩٠ ، المبدع

١٦٢ ، ١٦١/١٠ .

(١٠) زيادة من (ب) و (م) .

(١١) أخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، باب : الرجلين يدّعيان شيئاً وليست لهما بينة ) (٣٦١٥)

٣١١ ، ٣١٠/٣ .

( ويُقرع ) بين المتنازعين ( فيما ) أي في شيء ( ليس بيد أحد ، أو ) في شيء ( بيد ثالث ولم ينازع ) واحداً من المتنازعين<sup>(١)</sup> ، فمن قرع صاحبه حلف وأخذه ، على الأصح<sup>(٢)</sup> ، كما لو لم يكن لواحد منهما بينة .

رُويَ هذا عن ابن عمر<sup>(٣)</sup> ، وابن الزبير<sup>(٤)</sup> .

وبه قال إسحاق<sup>(٥)</sup> ، وأبو عبيد<sup>(٦)</sup> .

وهو رواية عن مالك<sup>(٧)</sup> ، وقديم قول<sup>(٨)</sup> الشافعي<sup>(٩)</sup> . لما روى ابن المسيّب " أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر ، وجاء كل منهما بشهود عدول ، على عين واحدة ، فأسهم النبي صلى الله عليه وسلم بينهما "<sup>(١٠)</sup> . رواه الشافعي ، في مسنده .

(١) في (ب) و (م) : المتداعين .

(٢) قال في المغني (٢٠٧/٩) : والرواية الثانية : تستعمل البيتان . وفي كيفية استعمالهما روايتان :

أحدهما : تُقسم العين بينهما ....

والرواية الثانية : تُقدّم إحداهما بالقرعة . أهـ .

انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، ١٤٠ ، المغني ٢٠٧/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٢/٦ ، المحرر ٢٢٧/٢ ، ٢٢٨ ، المتع ٢٩٠/٦ ، الإنصاف ٣٩٣/١١ ، ٣٩٤ ، المبدع ١٠/١٦٥ .

(٣) انظر : المغني ٢٠٧/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٣/٦ .

(٤) انظر : ما أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب البيوع والأقضية ، باب : في البيتين إذا استوتا) (٢١٤٣٠) ٤/٤٠١ .

وانظر : المغني ٢٠٧/٩ ، والشرح الكبير ٣٣٣/٦ .

(٥)(٦) انظر : المرجعين السابقين .

(٧) انظر هذه المسألة في : المدونة ٩٧/٤ ، الكافي ٩٢٧/٢ ، التبصرة ٢٦٣/١ ، القوانين الفقهية ٢٠٠ ، منح الجليل ٥٤٣/٨ .

(٨) في (ب) : قولي .

(٩) الأم ٢٤٥/٦ ، معرفة السنن والآثار ٣٥٧/١٤ ، المهذب ٣١٢/٢ ، روضة الطالبين ٥١/١٢ .

(١٠) لم أجده في مسند الشافعي ، ولكن قال الشافعي في الأم (٢٤٥/٦) : وكان سعيد بن المسيب يقول

بالقرعة ويرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم . أهـ .

وقد أخرجه البيهقي من طريق الشافعي في معرفة السنن والآثار (كتاب الدعوى ، إذا تنازعا شيئاً ليس في

أيديهما ... ) (٢٠٢٨٢) ٣٥٧/١٤ .

ولأن البيئتين<sup>(١)</sup> حجّتان تعارضتا ، من غير ترجيح لإحدهما على الأخرى<sup>(٢)</sup> ، فسقطتا ، كالخبرين .  
 ( وإن كان ) [ الشيء المتنازع فيه ]<sup>(٣)</sup> ( بيد أحدهما ) [ أي أحد المتنازعين فيه ]<sup>(٤)</sup> وقد أقام كل واحد منهما بينة أنه له ( حكم به للمدعي ) ، على الأصح<sup>(٥)</sup> .  
 ( وهو الخارج<sup>(٦)</sup> ببينته ، سواء أقيمت بينه منكر ) أي رب اليد ، ( وهو الداخل<sup>(٧)</sup> بعد رفع يده ، أو لا ) يعني أو لم تقم<sup>(٨)</sup> .

= كما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (كتاب الدعوى والبيّنات ، باب : المتداعيين يتداعيان ما لم يكن في يد واحد ... ) ( ٢١٨٤٢ ) ١٥ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(١) في (م) : البيئتان .

(٢) في (م) : لأحدهما على الآخر .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) في (ب) : ما بين المعقوفين ، ورد بعد قوله : ( وإن كان ) .

(٥) قال الزركشي في شرحه ( ٥٣١ / ٤ ) : المشهور من الروايات ، والمختار للأصحاب : تقديم بينة المدّعي مطلقاً . أ هـ .

والرواية الثانية : تُقدّم بينة المدّعي عليه مطلقاً .

والرواية الثالثة : إن شهدت بينة المدّعي عليه أنها له ، نتجت في ملكه أو قطعة من الإمام ، فُدمت بينته ، وإلا فهي للمدّعي ببينته .

والرواية الرابعة : يحكم بها للمدّعي إن اختصت بينته بسبب أو سبق .

وينبغي الإشارة إلى أن المدّعي هو الخارج ، والمدّعي عليه هو الداخل .

انظر هذه الروايات في : الهداية ١٣٩ / ٢ ، المغني ١٩٩ / ٩ ، الشرح الكبير ٣٢٦ / ٦ ، المحرر ٢٣٠ / ٢ ، الممتع ٢٨٢ / ٦ ، الفروع ٥٣٥ / ٦ ، الإنصاف ٣٨١ ، ٣٨٠ / ١١ ، المبدع ١٥٥ ، ١٥٤ / ١٠ .

(٦) الخارج : من لا شيء في يده ، بل جاء من الخارج ينازع الداخل .

انظر : المطلع ٤٠٤ .

(٧) الداخل : من العين المتنازع فيها في يده .

انظر : المطلع ٤٠٤ .

(٨) انظر : الفروع ٥٣٥ / ٦ ، الإنصاف ٣٨١ / ١١ ، المبدع ١٥٤ / ١٠ .

( وسواء شهدت له ) أي لرب اليد ( أنها نتجت في ملكه ، أو قطيعة من إمام ، أو لا ) يعني أو لم تشهد بذلك ، على الأصح<sup>(١)</sup> ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : " البينة [ على المدّعي ، واليمين ]<sup>(٢)</sup> على المدّعي عليه " (٣) .

فجعل جنس البينة في جَنَبَةِ المدّعي ، فلا يبقى في جَنَبَةِ المدّعي عليه بينة .

ولأن بينة المدّعي أكثر فائدة ، فوجب تقديمها ، كتقديم<sup>(٤)</sup> بينة الجرح على التعديل . ودليل كثرة فائدتها ، أنها تُثبت سبباً لم يكن ، وبينة المنكر إنما تُثبت ظاهراً تدل اليد عليه ، فلم تكن مفيدة<sup>(٥)</sup> ؛ لأن الشهادة بالملك يجوز أن يكون مستندها رؤية اليد والتصرف ، فإن ذلك جائز عند كثير من أهل العلم ، فصارت البينة بمنزلة اليد المفردة ، فتقدّم عليها بينة المدّعي ، كما تقدّم على اليد ، كما أن شاهدي الفرع لما كانا مَبْنِيَيْنِ على شاهدي الأصل ، لم يكن لهما مزية عليهما<sup>(٦)</sup> .

ومن قدمنا بينته ، لم يحلف معها ، لوجوب الحكم بها منفردة ، كما لو تعارض خبران ، خاصٌ وعامٌ ، أو أحدهما أرجح بوجه من الوجوه<sup>(٧)</sup> .

نقل الأثرم : ظاهر الأحاديث اليمين على من أنكر ، فإذا جاء بالبينة فلا يمين عليه<sup>(٨)</sup> .

( وتُسمع بينته ) أي بينة رب اليد ( وهو منكر ) صحة دعوى الخارج ( لادعائه الملك ) ، أي ملك ما بيده<sup>(٩)</sup> .

---

(١) والرواية الثانية : إن شهدت بينة المدّعي عليه أنها نتجت في ملكه ، أو قطيعة من الإمام قُدِّمت بينته .  
انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، الفروع ٥٣٥/٦ ، الممتع ٢٨٢/٦ ، شرح الزركشي ٥٣٢/٤ ، الإنصاف ٣٨١/١١ ، المبدع ١٥٥/١٠ .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٣٠ .

(٤) في (م) : لتقديم .

(٥) في (ب) : معتدة . وفي (س) : مقيدة .

(٦) انظر : المغني ١٩٩/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٦/٦ .

(٧) انظر : المرجعين السابقين .

(٨) انظر : الفروع ٥٣٤/٦ .

(٩) انظر : المغني ٢٠٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٢٥/٦ ، الفروع ٥٣٤/٦ ، الإنصاف ٣٨٠/١١ .

( وكذا من ادّعى عليه تعدياً ببلد ووقت معيّنين ، وقامت به بينة ، وهو منكر ، فادعى كذبها ، وأقام بينة أنه<sup>(١)</sup> كان به ) [ أي بالزمن ]<sup>(٢)</sup> ( بمحل بعيد عن ذلك البلد ) .

قال في الانتصار : لا تسمع إلا بينة<sup>(٣)</sup> مدّعٍ باتفاقنا .

وفيه : وقد<sup>(٤)</sup> يثبت في جنبه منكر ، وهو إذا ادعى عليه عينا بيده فيقيم بينة بأنها ملكه ، وإنما لم يصح أن يقيمها في الدّين لعدم إحاطتها به .

ولهذا لو ادعى [ بأنه ]<sup>(٥)</sup> قتل وليه ببغداد<sup>(٦)</sup> يوم الجمعة ، فأقام بينة أنه كان فيه بالكوفة ، صح<sup>(٧)</sup> .

( ولا تُسمع بينة داخل مع عدم بينة خارج ) ؛ لعدم حاجته إليها ، كما لو أقر مدعى عليه ، فإنه لا تسمع بينة مدع ؛ لعدم حاجته إليه<sup>(٨)</sup> .

( ومع حضور البينتين ، لا تُسمع بينة داخل قبل بينة خارج وتعديلها<sup>(٩)</sup> )<sup>(١٠)</sup> .

قال في الإنصاف : على الصحيح من المذهب .

وفيه احتمال<sup>(١١)</sup> .

---

(١) في (م) : أن . ثم في الهامش : لعله أنه .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) في (م) : بينة .

(٤) في (م) : وقت .

(٥) في (س) : أنه . بسقوط : الباء .

(٦) بغداد : مدينة معروفة ، وهي عاصمة العراق حالياً .

أول من مصرّها وجعلها مدينة الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور .

انظر : معجم البلدان ١/٥٦٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٣٨٣ ، ٣٩ .

(٧) انظر : الفروع ٦/٥٣٤ .

(٨) انظر : المرجع السابق .

(٩) في (م) : تعديلها .

(١٠) انظر : المبدع ١٠/٥٦ .

(١١) الإنصاف ١١/٣٨٣ .

( وتُسمع بعد التعديل قبل الحكم ، وبعده قبل التسليم ) وتُقَدَّم بينة \* الخارج ، على الأصح<sup>(١)</sup> . [٢٩١]  
( وإن [ كانت ]<sup>(٢)</sup> بينة المنكر غائبة حين رفعنا يده ، فجاءت وقد ادَّعى ملكاً مطلقاً ، فهي بينة  
خارج<sup>(٣)</sup> .

وإن ادَّعاه<sup>(٤)</sup> أي ادعى الملك ( مستنداً لما قَبِل [ رفع ]<sup>(٥)</sup> يده ، فبينه داخل )<sup>(٦)</sup> .  
قال في التَّغْيِب : ولولم يكن للمنكر بينة حاضرة ، فرفعنا يده ، فجاءت [ بينته ]<sup>(٧)</sup> ، يعني بينة  
المنكر، فإن ادَّعى ملكاً مطلقاً ، فبينه خارج ، وإن ادَّعاه مستنداً إلى<sup>(٨)</sup> قبل رفع يده ، فبينه داخل<sup>(٩)</sup> .  
قال في الفروع : والمراد فمن يُقَدَّم بينة الداخل يُقَدَّمها وينقض الحكم ببينة الخارج ، والمراد إن كان  
يرى تقديمها عند التعارض ؛ لأنه إنما حكم<sup>(١٠)</sup> بناء على عدم بينة داخل ، فقد تبين إسناد ما يمنع الحكم إلى  
حالة الحكم ، وهذا الأشهر<sup>(١١)</sup> للشافعية<sup>(١٢)</sup> . انتهى .  
( وإن<sup>(١٣)</sup> أقام الخارج بينة أنه اشتراها من الداخل ، وأقام الداخل بينة أنه اشتراها من الخارج ،

(١) تقدمت الروايات في تقديم بينة الداخل ، وأخرج ص ١١٤٩ .

انظر : الإنصاف ٣٨١/١١ ، المبدع ١٠/١٥٦ .

(٢) في (م) : كان . بسقوط : التاء .

(٣) انظر : المرجعين السابقين .

(٤) في (م) : وإن ادعى ملكه .

(٥) زيادة من (م) .

(٦) انظر : الفروع ٥٣٤/٦ ، الإنصاف ٣٨٣/١١ ، المبدع ١٠/١٥٦ .

(٧) في (م) : بينة . بسقوط : التاء .

(٨) في (م) : إلى ما . بزيادة : ما .

(٩) انظر : الفروع ٥٣٤/٦ .

(١٠) في (م) : حكم به . بزيادة : به .

(١١) في (م) : الاستشهاد .

(١٢) الفروع ٥٣٤/٦ .

(١٣) في (م) : فإن .

قُدِّمَت بينة الداخل ) ، في الأصح<sup>(١)</sup> ؛ ( [ لأنه ]<sup>(٢)</sup> خارج<sup>(٣)</sup> معنى ) ؛ لأنه ثبت بالبينة أن المدعى صاحب اليد وأن يد الداخل نائبة عنه .

( وإن أقام الخارج بينة أنها ملكه ، و ) أقام ( الآخر ) الذي العين بيده ( [ بينة ]<sup>(٤)</sup> أنه ) أي أن الخارج ( باعها منه ) أي من رب اليد ، ( أو وقفها عليه ) أي على من العين بيده ، ( أو ) كان المدعى به استرقاق أمة أقرت له بالرق قبل الدعوى فأقامت بينة أنه ( اعتقها ، قُدِّمَت ) البينة ( الثانية ) ؛ لأنها تشهد بأمر حادثٍ على الملك خفي ، [ فثبت ]<sup>(٥)</sup> الملك للأول ، والبيع أو الوقف أو العتق منه ، ( ولم ترفع بينة خارج<sup>(٦)</sup> يده ) أي يد المدعى عليه ، ( كقوله : أبرأني من الدَّيْن ) ، وقيم بذلك بينة<sup>(٧)</sup> .

( أما لو قال : لي بينة غائبة ) يعني بالبيع أو الوقف أو العتق ، ( طُلب بالتسليم ) أي تسليم المدعى به مع قيام البينة به ؛ ( لأن تأخيرها يطول ) ، وقد يكون كاذباً<sup>(٨)</sup> .

( ومتى أُرْحِيتَا ) أي بينة كل واحد من المتنازعين ، ( والعين ) يعني والحال أن العين ( بيديهما ) أي يد<sup>(٩)</sup> المتنازعين فيها ، ( في شهادة بملك ) ، بأن قالت إحدى البينتين : نشهد أن هذه العين ملك هذا في وقت كذا ، وقالت الأخرى : نشهد أن هذه العين ملك هذا في وقت كذا ، ( أو ) في شهادة ب ( يد ، أو )

---

(١) والوجه الثاني : تقدّم بينة الخارج .

انظر : الشرح الكبير ٣٢٦/٦ ، المتمع ٢٨٣/٦ ، الفروع مع تصحيحه ٥٣٥/٦ ، الإنصاف ٣٨٢/١١ ، المبدع ١٥٦/١٠ .

(٢) في (م) : لأن . بسقوط : الهاء .

(٣) في (م) : الخارج .

(٤) زيادة من (م) .

(٥) في (م) : فثبت . بسقوط : التاء .

(٦) في (ب) و (م) : الخارج .

(٧) انظر : المغني ٢٢٢/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٢/٦ ، المحرر ٢٣٠/٢ ، الفروع ٥٣٦، ٥٣٥/٦ ، الإنصاف ٣٩٣/١١ ، المبدع ١٦٣/١٠ .

(٨) انظر : الفروع ٥٣٦/٦ ، المبدع ١٦٣/١٠ .

(٩) في (ب) : يدي .



أُرِخَتْ ( إحداهما<sup>(١)</sup> فقط ) يعني ولم تُؤرَّخ الأخرى ، ( فهما ) أي فالبيتان ( سواء ) ، في الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ لما روى أبو موسى : " أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعير ، فأقام كل واحد منهما شاهدين ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيعير بينهما [ نصفين ]<sup>(٣)</sup> " (٤) . رواه أبو داود .  
ولأن كل واحد منهما داخل في نصف العين ، خارج في نصفها ، فتقدّم بينة كل واحد منهما فيما بيده عند من يُقدّم<sup>(٥)</sup> بينة الداخل ، وفيما بيد صاحبه عند من يُقدّم بينة الخارج ، فيستويان على كل واحد من القولين .

وقال القاضي : إن أُرختا قدم أسبقهما تاريخاً<sup>(٦)</sup> ؛ لأن من شهدت له بينة بالتاريخ المتقدم أثبتت له الملك في وقت لم تعارضه فيه البينة الأخرى ، وتعارضت البيتان في الملك في الحال ، فسقطتا ، وبقي ملك السابق تحت استدامته<sup>(٧)</sup> .

وما في المتن المذهب<sup>(٨)</sup> .

ووجهه : أن الشاهد بالملك الحادث أحق بالترجيح ؛ لجواز أن يعمل به دون الأول ، بدليل أنه لو ذُكر<sup>(٩)</sup> أنه اشتراه من الآخر ، أو أنه وهبه إياه ، لقدّمت بينته بذلك اتفاقاً ، فإذا لم يرجح بها ، فلا أقل من التساوي<sup>(١٠)</sup> .

(١) في (م) : أُرختا أحدهما .

(٢) انظر : المغني ٢٠٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٠/٦ ، الفروع ٥٣٧/٦ ، الإنصاف ٣٨٦/١١ ، المبدع ١٦٠ ، ١٥٩/١٠ .

(٣) ساقط من (ب) .

(٤) سبق تخريجه ص ١١٣٧ .

(٥) في (م) : تقدم .

(٦) انظر : المغني ٢٠٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٠/٦ ، الإنصاف ٣٨٥/١١ ، المبدع ١٥٩/١٠ .

(٧) انظر : المغني ٢٠٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٠/٦ ، المبدع ١٥٩/١٠ .

(٨) انظر : الإنصاف ٣٨٥/١١ .

(٩) في (ب) فكر . وفي (م) : أنكر .

(١٠) انظر : المغني ٢٠٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٠/٦ .

وفيما إذا أُقْتت<sup>(١)</sup> إحدى البينتين<sup>(٢)</sup> وأُطلقت \* الأخرى ، قول أنه يحكم بالعين لمن [ لم ]<sup>(٣)</sup> تَوَقَّتْ<sup>(٤)</sup> [ ب٢٩١ ]  
بينته<sup>(٥)</sup> .

وما في المتن هو المذهب<sup>(٦)</sup> ؛ لأنه ليس في [ إحداهما ]<sup>(٧)</sup> ما يقتضي الترجيح من تقدم الملك ولا غيره  
فوجب استواؤهما كما لو أطلقا<sup>(٨)</sup> .

( إلا أن تشهد المتأخرة ) تاريخاً فيما إذا أرختا ( بانتقاله ) أي انتقال الملك ( عنه ) ، أي عمن  
شهدت بيئته بالملك في تاريخ متقدم<sup>(٩)</sup> .

( ولا تُقدَّم إحداهما ) أي إحدى البينتين على الأخرى ( بزيادة نتاج ) - يعني في صورة ما إذا  
شهدت إحدى البينتين أن الدابة المتنازع فيها نتجت<sup>(١٠)</sup> في ملكه ، بأن شهدت أنها بنت فرسة أوبنت بقرته  
و<sup>(١١)</sup> نحوه - ( أو سبب ملك ) ، يعني أنه لا تقدم البينة الشاهدة بسبب الملك [ على البينة الشاهدة  
بالملك ]<sup>(١٢)</sup> دون سببه ، في الأصح<sup>(١٣)</sup> في صورتين ؛ لأن البينتين تساوتا فيما يرجع إلى المختلف فيه ، وهو  
ملك العين الآن ، فوجب تساويهما في الحكم .

(١) في (ب) : أفتت .

(٢) في (م) : زيادة : من تقدم الملك ولا غيره فوجب .

(٣) ساقط من (س) .

(٤) انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، الشرح الكبير ٣٣٠/٦ ، الفروع ٥٣٧/٦ ، الإنصاف ٣٨٦/١١ ، المبدع  
١٦٠/١٠ .

(٥) انظر : الإنصاف ٣٨٦/١١ ، المبدع ١٦٠/١٠ .

(٦) في (م) : أحدهما . بسقوط : الألف .

(٧) انظر : المغني ٢٠٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٠/٦ ، المبدع ١٦٠/١٠ .

(٨) انظر : الفروع ٥٣٧/٦ .

(٩) في (م) : نتجب .

(١٠) في (م) : أو .

(١١) ساقط من (م) .

(١٢) والوجه الثاني : تُقدَّم بذلك .

قال في الإنصاف (٣٨٦/١١) : أحدهما لا تُقدَّم بذلك ، بل هما سواء ، وهو المذهب . أهـ .

انظر : هذين الوجهين في : الشرح الكبير ٣٣٠/٦ ، المحرر ٢٢٨/٢ ، المتع ٢٨٦/٦ ، الفروع ٥٣٧/٦ ،

الإنصاف ٣٨٧، ٣٨٦/١١ ، المبدع ١٦٠/١٠ .

( أو اشتهاار عدالة ) يعني أنه لا تُقدَّم إحدى البينتين على الأخرى باشتهاار عدالتها ، ( أو كثرة عدد) كما لو كانت إحدى البينتين أربعة رجال والأخرى رجلين<sup>(١)</sup> .

( ولا ) يُقدَّم ( رجلان على رجل وامرأتين ، أو ) على رجل ( ويمين ) ، في الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الشهادة مقدّرة بالشرع<sup>(٣)</sup> ، فلا تختلف بالزيادة<sup>(٤)</sup> .

ولأن كل واحد من ذلك حجة بمفرده ، فأشبه الرجلين مع الرجل والمرأتين .

( ومتى ادّعى أحدهما ) أي أحد المتنازعين في عين ( أنه اشتراها من زيد ، وهي ملكه ، و ) ادّعى ( الآخر أنه اشتراها من عمرو ، وهي ملكه ، وأقاما بذلك بينتين ) ، أي أقام كل واحد بينة<sup>(٥)</sup> بما ادّعاه ، ( تعارضتا ) إن<sup>(٦)</sup> لم تكن العين بيد أحد<sup>(٧)</sup> .

[ ثم إن كانت العين بأيديهما ]<sup>(٨)</sup> ، تحالفا ، وتناسفاها<sup>(٩)</sup> .

وإن كانت بيد ثالث ، أقرع بينهما ، فمن قرع صاحبه ، حلف وأخذها<sup>(١٠)</sup> .

وإن كانت بيد أحدهما ، انبنى على الروايتين في تقديم بينة الخارج أو الداخل<sup>(١١)</sup> .

---

(١) انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، المغني ٢٠٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٠/٦ ، المحرر ٢٢٨/٢ ، المتع ٢٨٦/٦ ،

الفروع ٥٣٦/٦ ، ٥٣٧ ، الإنصاف ٣٨٧/١١ ، المبدع ١٦١/١٠ .

(٢) والوجه الثاني : يُقدَّم الرجلان .

انظر هذين الوجهين في : المغني ٢٠٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٣١/٦ ، المحرر ٢٢٨/٢ ، المتع ٢٨٦/٦ ،

الفروع ٥٣٧/٦ ، الإنصاف ٣٨٩، ٣٨٨/١١ ، المبدع ١٦١/١٠ .

(٣) في (م) : في الشرح .

(٤) في (س) : في الزيادة .

(٥) في (م) : بينته .

(٦) في (م) : ثم إن . بزيادة : ثم .

(٧) انظر : الهداية ١٤٠/٢ ، الشرح الكبير ٣٣٢/٦ ، المحرر ٢٢٩/٢ ، المتع ٢٨٨/٦ ، الفروع ٥٣٧/٦ ،

الإنصاف ٣٩٢/١١ ، المبدع ١٦٢/١٠ .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) انظر : المغني ٢١٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٢/٦ .

(١٠) انظر : المغني ٢٠٩/٩ .

(١١) أو الروايات ، كما تقدم ص ١١٤٩ .

وإن كانت بيد أحد البائعين ، [فأنكرهما <sup>(١)</sup>] ، وادّعاها لنفسه ، حلف ، وكانت له ؛ لتساقط البيتين <sup>(٢)</sup> .

وإن أقرّ بها لأحدهما ، صار المقرّ له كداخل ، والآخر كخارج <sup>(٣)</sup> .  
وفي ذلك تفصيل يأتي في المتن <sup>(٤)</sup> .

( وإن شهدت إحداهما ) أي إحدى البيتين ( بالملك ) لأحد <sup>(٥)</sup> المتنازعين ، ( و ) شهدت البينة ( الأخرى بانتقاله عنه له ) أي [ بانتقال <sup>(٦)</sup> ] الملك عنه للآخر ، ( كما لو أقام رجل بينة أن هذه الدار لأبي خلفها تركة ، وأقامت امرأته ) <sup>(٧)</sup> أي امرأة أبيه ( [ بينة <sup>(٨)</sup> ] أن أباه صدّقها إياها ) أي أصدقها الدار ، ( قدّمت الناقلة ) ، وحُكم بالدار للمرأة <sup>(٩)</sup> ؛ لأن بينتها شهدت بالسبب المقتضي لنقل الملك ، وقول الابن : إن أباه خلفها تركة . لا يعارضها ؛ لأن مستندها استصحاب الملك ، وقد تبين قطعه بقيام البينة على سبب النقل ، فقدّمت ، ( كبينة ملك على بينة يد ) ، فإن بينة الملك تقدم على بينة اليد التي هي دليل الملك ، بغير خلاف <sup>(١٠)</sup> .

---

= وانظر : المغني ٢١٠/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٢/٦ ، الإنصاف ٣٩٢/١١ .

(١) في (ف) و (س) : فأنكرها . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٢) انظر : المغني ٢١٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٢/٦ .

(٣) انظر : المرجعين السابقين .

(٤) انظر : بداية الفصل القادم .

(٥) في (ف) و (س) : لإحدى . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) في (م) : تنقل . يسقوط : الباء والألف .

(٧) في (م) : امرأته ببينة . بزيادة : بيينة .

(٨) ساقط من (م) .

(٩) انظر : المغني ٢٢٧/٩ ، الشرح الكبير ٢٣٢/٦ ، المحرر ٢٣١/٢ ، المتع ٢٨٩، ٢٨٨/٦ ،

الإنصاف ٣٩٣/١١ ، المبدع ١٦٤/١٠ .

(١٠) انظر : الفروع ٥٣٧/٦ .

## [ فصل : أن تكون العين بيد ثالث ]

( فصل . ) الحال ( الرابع : أن تكون ) العين المتنازع فيها ( بيد ثالث ) أي غير المتنازعين فيها<sup>(١)</sup> .

( فإن ) ادّعيها على الثالث ، و ( ادّعاها ) الثالث ( لنفسه ، حلف لكل واحد ) من المتداعيين (يميناً)<sup>(٢)</sup> ، بغير خلاف<sup>(٣)</sup> ؛ لأن المدّعين اثنان فوجب أن يحلف لكل واحد يميناً .

( فإن نكل عنهما ) أي عن اليمينين ، ( أخذها ) أي أخذ العين المتنازع فيها ( منه ) أي من الثالث ، ( و ) أخذاً منه أيضاً ( بدلاً ) ، وهو قيمتها إن كانت متقومة ، ومثلها إن كانت مثلية ؛ لأن العين تلفت بتفريطه وهو ترك اليمين للأول ، فوجب عليه بدلاً \* كمالو أتلّفها ، ( واقترعا عليهما ) أي<sup>(٤)</sup> العين [٢٩٢] وبدلاً ؛ لأن المحكوم له بالعين غير معين ، [ فوجبت ]<sup>(٥)</sup> القرعة لتعيينه<sup>(٦)</sup> .

( وإن أقرّ بها ) أي أقرّ الثالث بالعين ( لهما ) ، أي بأن قال : هي للاثنتين . أخذها منه ، و ( اقتسماها ) نصفين ، ( و ) لكل<sup>(٧)</sup> واحد منهما تخليفه على ذلك ، فمتى طلبا يمينه ، ( حلف لكل ) منهما ( يميناً بالنسبة إلى النصف الذي أقرّ به لصاحبه ) ؛ لأن كل واحد منهما يدعي الزيادة على ما أقرّ له به من النصف ، فهو في النصف الآخر مُقرّ ، فيجب عليه اليمين لصاحبه ، كما لو أقرّ بجميع العين لأحدهما ، فإنه يجب عليه يمين للآخر ، ( وحلف كل ) من المدّعين ( لصاحبه على النصف المحكوم له به ) ، كما لو كانت العين بأيديهما ابتداء<sup>(٨)</sup> .

( وإن نكل المُقرّ ) بالعين لهما ( عن اليمين لكل منهما ) أي من المدّعين للعين ، ( أخذ منه بدلاً ، واقتسماها أيضاً ) ، كما لو أقر لكل منهما بالعين<sup>(٩)</sup> .

(١) انظر : المنقح ٣٤١ ، المذهب الأحمد ٢٢٠ ، الإقناع ٤٢٥ .

(٢) انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، المغني ٢٠٧/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٢/٦ ، المحرر ٢١٩/٢ ، الفروع ٥١٩/٦ ،

الإنصاف ٣٩٦/١١ ، المبدع ١٦٥/١٠ .

(٣) انظر : المغني ٢٠٧/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٢/٦ ، المبدع ١٦٥/١٠ .

(٤) في (ب) و (م) : أي على . بزيادة : على .

(٥) في (م) : فوجب . بسقوط : التاء .

(٦) انظر : المحرر ٢١٩/٢ ، الفروع ٥١٩/٦ ، الإنصاف ٣٩٦/١١ ، المبدع ١٦٥/١٠ .

(٧) في (ف) و (س) : لكن . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) انظر : المغني ٢٠٨/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٤/٦ .

(٩) انظر : المحرر ٢١٩/٢ ، الفروع ٥١٩/٦ ، الإنصاف ٣٩٦/١١ .

( و ) أن أقر ( [ لأحدهما ]<sup>(١)</sup> بعينه ) بالعين جميعها<sup>(٢)</sup> ، ( حلف ) المُقرُّ له أنه لا حق لغيره فيها ، ( وأخذها ) ؛ لأنه لما أقرَّ له من هي في يده ، صارت العين كأنها في يده ، فيكون الآخر مدعياً عليه وهو منكر له ، فيحلف له لنفي دعواه<sup>(٣)</sup> .

( ويحلف المُقرُّ للآخر ) أي للمدعي الآخر ، في الأصح<sup>(٤)</sup> ، إن التمس يمينه ؛ لأنه يمكن أن يخاف من اليمين فيقر للآخر .

( فإن نكل ) عن حلفه للآخر ، ( أخذ منه بدلها ) أي بدل العين بالحكم بنكوله<sup>(٥)</sup> .

( وإن<sup>(٦)</sup> أخذها ) أي أخذ العين ( المُقرُّ له ) بها بمقتضى إقرار من هي بيده له ، ( فأقام ) المدعي ( الآخر بينة ) أنها ملكه ، ( أخذها منه ) أي من المُقرُّ له ؛ لثبوت الملك لمن شهدت البينة بملكه<sup>(٧)</sup> .

قال في الروضة : ( وللمُقرُّ له قيمتها على المُقرِّ<sup>(٨)</sup> ) .

ولم يُعرف ذلك لغير صاحب الروضة .

( وإن قال ) من العين بيده : ( هي لأحدهما ) أي أحد المدعين ( و أجعله . فصدَّقه ) على جهله بمستحقها منهما ، ( لم يحلف ) ، لأنهما مصلَّدان له في دعواه ، فلا يمين<sup>(٩)</sup> .

( وإلا ) أي وإن لم يصدَّقه ( حلف ) لهما ( يميناً واحدة ) ؛ لأن صاحب الحق منهما واحد غير معين ، ولا يلزمه اليمين إلا بطلبهما جميعاً ؛ لأن أحدهما لم يتعين مستحقاً لليمين<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) زيادة من ( ب ) و ( م ) و ( ز ) .

(٢) في ( م ) . جميعاً .

(٣) انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٩/٦ ، الإنصاف ٣٩٤/١١ ، المبدع ١٦٦/١٠ .

(٤) والوجه الثاني : لا يحلف له .

انظر : المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٩/٦ ، الإنصاف ٣٩٤/١١ ، المبدع ١٦٦/١٠ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) في ( ب ) : وإذا .

(٧) انظر الفروع ٥٩١/٦ ، الإنصاف ٣٩٤/١١ ، المبدع ١٦٦/١٠ .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

(٩) انظر : المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٩/٦ ، الإنصاف ٣٩٣/١١ ، المبدع ١٦٦/١٠ .

(١٠) انظر : المراجع السابقة .

( ويُقرع بينهما ) أي بين المدعين للعين ، ( فمن قَرع ) صاحبه ، ( حلف وأخذها<sup>(١)</sup> ) . نصّ عليه<sup>(٢)</sup> ؛ لأن أبا هريرة روى " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين ، فأسرعوا ، فأمر أن يُسْهَمَ بينهم في اليمين ، أيهم يَحْلِف " <sup>(٣)</sup> . رواه البخاري .

وفي لفظ : " أن رجلين تدارعا<sup>(٤)</sup> في دابة ، ليس لواحد منهما بيعة ، [ فأمرهما ]<sup>(٥)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يَسْتَهْمَا على العين ، أحباً أو كرهاً<sup>(٦)</sup> . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه .

ولأن صاحب اليد أقر بها لأحدهما لا بعينه ، فصار ذلك المقر له هو صاحب اليد دون الآخر ، فبالقرعة يتعين المقر له ، فيحلف على دعواه ، فيستحق ، كما لو أقر له عيناً .

( ثم إن يئنه ) أي يئن من كانت العين بيده المستحق لها بعد قوله : هي لأحدهما وأجهله . ( قبل ) كتيبته ابتداء<sup>(٧)</sup> .

ونقل الميموني : إن أبي<sup>(٨)</sup> اليمين من قرع ، أخذها<sup>(٩)</sup> أيضاً<sup>(١٠)</sup> . أي بلا يمين .

---

(١) انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، المغني ٢٠٧/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٢/٦ ، المحرر ٢١٨/٢ ، الفروع ٥١٩/٦ ،

الإنصاف ٣٩٣/١١ ، المبدع ١٦٦/١٠ .

(٢) انظر : الفروع ٥١٩/٦ ، ٥٢٠ ، الإنصاف ٣٩٣/١١ ، المبدع ١٦٦/١٠ .

(٣) سبق تخريجه ص ١١٣٠ .

(٤) الدرء : الدفّع ...

والمداراة : المخالفة والمدافعة .

انظر : الصحاح ، مادة ( درأ ) ٤٨/١ ، ٤٩ .

(٥) في (ب) : فأمر . بسقوط : الهاء والميم .

(٦) أخرجه أحمد ( ١٠٣٢٦ ) ٦٤٧/٢

وأخرجه أبو داود ( كتاب الأقضية ، : باب الرجلين يدعيان شيئاً وليس لهما بيعة ) ( ٣٦١٦ ) ٣١١/٣ .

وأخرجه ابن ماجه ( كتاب الأحكام ، باب : القضاء بالقرعة ) ( ٢٣٤٦ ) ١٠٩/٣ .

(٧) انظر : الفروع ٥٢٠/٦ .

(٨) في (م) : أبا .

(٩) في (م) : أخذهما .

(١٠) انظر : المرجع السابق .

وقيل لجماعة من أصحابنا : لا يجوز أن يُقال ثبت الحق لأحدهما لا بعينه بإقراره ، وإلا لصحت الشهادة لأحدهما لا بعينه .

فقالوا : الشهادة لا تصح لجهول ولا به<sup>(١)</sup> . يعني بخلاف الإقرار .

( ولهما ) أي للمدعين اللذين قال من العين بيده : هي لأحدهما وأجهله . ( القرعة بعد تخليفه الواجب ، وقبله ) أي قبل تخليفه ؛ لأن القرعة لا تتوقف على يمينه ، ولذلك<sup>(٢)</sup> لو صدّقه لم تسقط القرعة ، \* فهي سواء بالنسبة إلى اليمين قبلها وبعدها<sup>(٣)</sup> .

[٢٩٢ب]

( فإن نكل ) من كانت العين بيده عن حلفه أنه لا يعلم عين المستحق للعين ( قُدِّمت القرعة ) ؛ لأن القرعة تعيّن المقرُّ له ، فإذا خرج كان كمن أقرَّ له ، فلا يمين له عليه ؛ لأنه قد أخذ حقه ، فلم يبق له حق آخر<sup>(٤)</sup> .

( و يحلف للمقروع إن كذّبه ) في عدم العلم<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه متى صدّقه لم يكن [ له ]<sup>(٦)</sup> عليه يمين [ فيحلفه ]<sup>(٧)</sup> .

( فإن نكل ، أخذ منه بدّها ) كما قلنا فيما إذا أقرَّ لواحد منهما دون الآخر<sup>(٨)</sup> .

( وإن أنكرهما ) أي أنكر من العين في يده كونها لهما أو لأحدهما ، ( ولم يُنازع ، أقرع ) بين المدعين .

قال في الفروع : وإن أنكرهما الثالث ولم ينازع ، فنقل الجماعة ، وجزم به الأكثر : يقرع ، كإقراره لأحدهما لا بعينه .

وفي الواضح : وحكى أصحابنا : لا يقرع ؛ لأنه لم يثبت لهما حق كشهادة البينة بها لغيرهما ، وتقر بيده حتى يظهر ربها .

---

(١) انظر : الفروع ٥٢٠/٦ .

(٢) في (م) : كذلك .

(٣) انظر : المحرر ٢١٩/٢ ، الفروع ٥٢٠/٦ .

(٤)(٥) انظر : المرجعين السابقين .

(٦) ساقط من (س)

(٧) في (م) : فيحلف . بسقوط : الهاء .

(٨) انظر : المحرر ٢١٩/٢ ، الفروع ٥٢٠/٦ .



وكذا في التعليق منعاً - أوماً إليه أحمد - ثم تسليماً<sup>(١)</sup> .

( فلو علم أنها للآخر ) الذي خرجت القرعة [ لصاحبه ، ( فقد مضى الحكم ) لمن خرجت له القرعة<sup>(٢)</sup> ]<sup>(٣)</sup> .

قال في الفروع : فعلى الأول إن أخذها من قرع ، ثم علم أنها للآخر ، فقد<sup>(٤)</sup> مضى الحكم . نقله المروذي<sup>(٥)</sup> .

( وإن كان لأحدهما ) أي لأحد المدعين ( بينة ، حُكم له بها ) ، كما لو أنكرهما رب اليد ونازع<sup>(٦)</sup> .

( وإن كان لكل ) من المدعين ( بينة ، تعارضتا ) ؛ لتساويهما في عدم اليد ، فيسقطان بالتعارض ؛ لأن كل واحدة تشهد بعكس ماتشهد به الأخرى ، فلا يمكن العمل بواحدة منهما<sup>(٧)</sup> .

( سواء أقرّهما ) رب اليد ، ( أو ) أقرّ ( لأحدهما لا بعينه ، أو ) كانت العين المدّعى بها ( ليست بيد أحد ) ، فيصيران كمن لا بينة لهما ، على الأصح<sup>(٨)</sup> .

---

(١) الفروع ٥٢٠/٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ٣٩٥/١١ .

(٣) في (س) : تكرر ما بين المعقوفين .

(٤) في (ف) و (س) : وقد . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) ، والفروع .

(٥) الفروع ٥٢٠/٦ .

(٦) انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، المغني ٢٠٧/٩ ، المحرر ٢٢٧/٢ ، المتع ١٩١/٦ ، المبدع ١٦٧/١٠ .

(٧) انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، المذهب الأحمد ٢٢١ ، المحرر ٢٢٧/٢ ، المتع ٢٩١/٦ ، الفروع ٥٣٧/٦ ،

الإنصاف ٣٩٨/١١ ، المبدع ١٦٧/١٠ .

(٨) والرواية الثانية : تستعمل البيئتان .

فيقتسمان ، أو يقترعان .

انظر : الهداية ١٣٩/٢ ، المحرر ٢٢٨،٢٢٧/٢ ، الفروع ٥٣٧/٦ ، الإنصاف ٣٩٨/١١ ، المبدع

١٦٨،١٦٧/١٠ .

( وإن [ أنكرهما ] <sup>(١)</sup> ) رب اليد ، ( فأقاما بينتين ، ثم أقر لأحدهما بعينه ، لم ترجح ) [ بينة المقر له ] <sup>(٢)</sup> ( بذلك ، وحُكِّم التعارض بحاله ) ؛ لأنهما بينتان قامتا على مائس في يدهما فلا ترجح واحدة [منهما] <sup>(٣)</sup> برجوع اليد إلى صاحبها ؛ لأنها يد طارئة ، فلا عبرة بها <sup>(٤)</sup> .

( وإقراره صحيح ) على المذهب <sup>(٥)</sup> ، وهو رواية التساقط <sup>(٦)</sup> ، فيعمل به كما لو لم يكن لواحد منهما بينة ، وأقر من العين بيده لواحد منهما .

( وإن كان إقراره ) لأحدهما ( قبل إقامتهما ) البينتين ، ( فالمقر له كداخل ) ؛ لأن اليد انتقلت إليه بإقرار من هي في يده له ، فهي <sup>(٧)</sup> كما لو كانت بيده ابتداء ، ( والآخر كخارج ) ؛ لأنها ليست بيده حقيقة ولا حكماً <sup>(٨)</sup> .

( وإن لم يدعها ) أي وإن لم يدع <sup>(٩)</sup> العين لنفسه من هي بيده ، ( ولم يُقرَّ بها لغيره ، ولا بينة ) لواحد من المدعين ، ( فهي لأحدهما بقرعة ) ، فمن قرع صاحبه ، حلف وأخذها ؛ لأنهما تساويا في الدعوى ، ولا بينة لواحد منهما ولا يد ، والقرعة تُميز عند التساوي ، كما لو أعتق في مرض موته عبداً لا مال له غيرهم <sup>(١٠)(١١)</sup> .

( فإن كان المدعى به مكلفاً <sup>(١٢)</sup> ، وأقاما بينة برقه ) أي أقام المدعيان بينة برقه ، ( وأقام ) الرقيق ( بينة بحريته ، تعارضتا ) <sup>(١٣)</sup> .

(١) في (م) : أنكرها . بسقوط : الميم .

(٢) ساقط من (م) .

(٣) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٤) انظر : المحرر ٢/٢٣١ ، الفروع ٦/٥٣٨ ، الإنصاف ١١/٣٩٩ ، التنقيح ٣١٢ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر المسألة قبل السابقة .

(٧) في (ب) و (م) : فهو .

(٨) انظر : المحرر ٢/٢٣١ ، الفروع ٦/٥٣٨ ، الإنصاف ١١/٣٩٩ .

(٩) في (م) : يدعى .

(١٠) في (ف) و (س) : غيرهما . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(١١) انظر : المغني ٩/٢٠٧ ، الشرح الكبير ٦/٣٣٢ .

(١٢) في (م) : رقيقاً مكلفاً . بزيادة : رقيقاً .

(١٣) انظر : المحرر ٢/٢٣٥ ، الإنصاف ١١/٣٩٨ .

قال في الفروع : وإن ادَّعى رِقّاً بالغ<sup>(١)</sup> ولا بينة ، فصدقهما ، فهو لهما ، [ وإن صدَّق أحدهما ، فهو له ، كمدَّعٍ واحدٍ . وفيه رواية ]<sup>(٢)</sup> ذكرها<sup>(٣)</sup> القاضي وجماعة .

وعنه : لا يصح إقراره ؛ لأنه متَّهم . نصره القاضي وأصحابه .

وإن جحد قُبِلَ قوله . وحكي : لا .

وإن أقاما بينتين تعارضتا ، ثم [ إن ]<sup>(٤)</sup> أقر لأحدهما لم يرجح به على رواية استعمالها .

وظاهر المنتخب : مطلقاً ؛ لأنه إن كان حرّاً لم يصح إقراره بالعبودية ، وإن كان مملوكاً فلا يَدَّ لهُ

على نفسه .

وإن أقاما بينة برِّقه ، وأقام \* بينة بحريته ، تعارضتا .

وقيل : تُقدَّم بينة الحرية .

وقيل : عكسه<sup>(٥)</sup> . انتهى .

( وإن لم يدَّع حرية ، فأقر لأحدهما ، فهو له ، و ) إن أقرَّ ( لهما ، فهو لهما )<sup>(٦)</sup> .

والا ) أي وإن لم يكن مكلفاً حين قال : أنا عبدهما ، أو أنا عبد أحدهما . ( لم يُلتفت إلى قوله ) أي

إلى إقراره بالرِّقِّ ، لعدم [ صحة ]<sup>(٧)</sup> إقرار غير المكلف<sup>(٨)</sup> .

( ومن ادَّعى داراً ، و ) ادَّعى ( آخر نصفها ، فإن كانت ) الدار ( بأيديهما ) أي أيدي المدعين ،

( وأقاما بينتين ) أي أقام كل واحد<sup>(٩)</sup> منهما بينة بما ادَّعاه ، ( فهي للمدَّعي الكل ) بناء على المذهب في تقديم

(١) في (م) : بائع .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) في (س) : لأنه متَّهم نصره . وستزد هذه العبارة قريباً .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) الفروع ٥٤٠/٦ .

(٦) انظر : الفروع ٥٤٠/٦ ، المبدع ١٠/١٦٦ ، التنقيح ٣١١ .

(٧) ساقط من (ب) و (م) .

(٨) انظر : التنقيح ٣١١ ، المبدع ١٠/١٦٦ .

(٩) في (ف) و (س) : واحدة : وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

بينه الخارج<sup>(١)</sup> ؛ [ لأن مدعي النصف مقر بالنصف الآخر لصاحبه ، فلا منازع له فيه ، والنصف الآخر يدّعيه صاحب الكل ، ويد صاحب النصف عليه ، لاستوائهما في اليد .

فإذا قلنا تُقدّم بينة الخارج<sup>(٢)</sup> ، فهو له ؛ لأنه هو الخارج<sup>(٣)</sup> .

( وإن كانت ) الدار ( بيد ثالث ، فإن نازع ) الثالث ، ( فلمدّعي كلها نصف ) ؛ لأن مدعي<sup>(٤)</sup> النصف مقرّ بعدم استحقاقه ، ( و ) النصف ( الآخر لرب اليد يمينه ) ، في الأصح<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه صاحب اليد وهو مدّعي عليه ، ولا بينة للمدعي ؛ لأن البينتين سقطتا للتعارض .

( وإن لم ينازع ) الثالث ، ( فقد ثبت أخذ نصفها للمدّعي الكل ) - لما ذكرنا - ( ويقترعان على ) النصف ( الباقي<sup>(٦)</sup> ) بناءً على المذهب في تساقط البينتين<sup>(٧)</sup> ، ولكونه في يد غير المدعين .

( وإن لم تكن بينة ) لواحد منهما ، وهي بيد ثالث ولم ينازع ، ( فلمدّعي كلها نصفها ) ؛ لأنه لا منازع له فيه ، ( و ) يقترعان على النصف الباقي ، ثم ( من قرع ) أي خرجت له القرعة ( في النصف ) الباقي ، ( حلف ) أنه لاحق للآخر فيه ( وأخذه<sup>(٨)</sup> ) ؛ لأن النصف الباقي هو المتنازع فيه ، والقاعدة في مثل ذلك القرعة ، وتقدم دليل ذلك<sup>(٩)</sup> .

( ولو ادّعى كلٌّ منهما ) نصفها ( أي نصف الدار أو نحوها ، ( وصدّق من بيده العين أحدهما ) أي أحد المدعين ، ( وكذب الآخر ، ولم يُنازع ) في نصف الذي كذّبه ، أخذ المصدّق نصفه ، وأما النصف الآخر ( فقيل : يسلم إليه ) أي إلى مدعيه ؛ لأنه لا مدعي له غيره<sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر ماتقدم ص ١١٤٩ .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) انظر : الهداية ١٤٢/٢ ، المغني ٢٠٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٢١/٦ ، المحرر ٢٣٢/٢ ، الفروع ٥٣٨/٦ ، الإنصاف ٣٩٩/١١ ، المبدع ١٥٢/١٠ .

(٤) في (ب) : مدّعي صاحب . بزيادة : صاحب .

(٥) انظر : الفروع ٥٣٨/٦ ، الإنصاف ٣٩٩/١١ .

(٦) انظر : المغني ٢٠٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٢١/٦ .

(٧) انظر ص ١١٤٨ .

(٨) انظر : الفروع ٥٢٠/٦ ، الإنصاف ٣٩٥/١١ .

(٩) انظر : ص ١١٦٠ .

(١٠) انظر : الفروع ٥٢٠/٦ ، الإنصاف ٣٩٥/١١ .

( وقيل : يحفظه حاكم ) ، كالمال الضائع<sup>(١)</sup> .

( وقيل : يُبقى بحاله ) بيد من هو بيده حتى يظهر مستحقه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : المرجعين السابقين .

(٢) انظر : المرجعين السابقين .

## [ فصل : إذا أقام كل منهما بينة ]

( فصل ) : ومن بيده عبد ادّعى أنه اشتراه من زيد ، وادّعى العبد أن زيدا أعتقه ) ، وأقام كل واحد منهما [ بما ادعاه بينة ، صحّحنا أسبق التصرفين إن غُلب التاريخ <sup>(١)</sup> .

( أو ادّعى شخص أن زيدا باعه ) هذا العبد ، ( أو وهبه له ، وادّعى آخر <sup>(٢)</sup> مثله ، وأقام كلٌّ منهما ( بينة ) [ <sup>(٣)</sup> بصحة دعواه ، ( صحّحنا أسبق التصرفين إن غُلب التاريخ ) ؛ لأن التصرف الثاني صادف ملك غيره ، فوجب أن يبطل لذلك <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> .

( وإلا ) بأن جهل التاريخ ، أو اتفق البيتان على تاريخ واحد ، ( تساقطتا ) أي بينتهما ، في الأصح <sup>(٦)</sup> ؛ لأنه لا مُرجّح لواحدة منهما .

( وكذا إن كان العبد يبيد نفسه ) <sup>(٧)</sup> ، على الأصح <sup>(٨)</sup> ، إلغاء هذه اليد للعلم بمسندتها .

نصّ على ذلك أحمد <sup>(٩)</sup> ، واختاره أبو بكر <sup>(١٠)</sup> ؛ لأننا نعلم أن هذه اليد مستندة الدعوى ، والدعوى لم تثبت ، فتكون اليد عادية ، فلا ترجح بذلك ، كمالو كان في يده عبد فادّعى أنه اشتراه من زيد ، فأنكر <sup>(١١)</sup> زيد ، لا يحكم له بهذه اليد ، كذلك هذا .

---

(١) انظر : الهداية ١٤١/٢ ، المغني ٢١١/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٥/٦ ، المحرر ٢٣١/٢ ، المتع ٢٩٣/٦ ، الفروع ٥٢٩/٦ ، المبدع ١٦٩/١٠ .

(٢) في (م) : الآخر .

(٣) ساقط من (س) .

(٤) في (م) : بذلك .

(٥) انظر : المحرر ٢٣١/٢ ، الفروع ٣٥٩/٦ .

(٦) انظر : المغني ٢١١/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٥/٦ ، المحرر ٢٣١/٢ ، المتع ٢٩٣/٦ ، الفروع ٥٣٩/٦ .

(٧) في (م) : زيادة : أو يبيد زيد .

(٨) والرواية الثانية : أنها يد معتبرة فلا تعارض ، بل الحكم على الخلاف في الداخل والخارج .

انظر : المحرر ٢٣٢/٢ ، الفروع مع تصحيحه ٥٢٩/٦ .

(٩) انظر : المحرر ٢٣٢/٢ .

(١٠) انظر : المحرر ٢٣٢/٢ ، تصحيح الفروع ٥٢٩/٦ .

(١١) في (ب) : فأنكره .

( ولو ادَّعيا ) أي ادَّعى اثنان ( زوجية امرأة ) ، فأنكرتهما ، أو أنكرت أحدهما دون الآخر ، ( وأقام كل ) منهما ( البينة ) بدعواه - ( ولو كانت ) المرأة ( بيد أحدهما ) أي أحد المدَّعين ؛ لأن اليد لا تثبت على الحرة - سقطتا \* يعني البينتين ؛ لأن كل واحدة تشهد بضد ما تشهد به الأخرى ، فكانا [ ٢٩٣ ب ] كمن لا بينة لهما <sup>(١)</sup> .

قال في شرح المقنع : إذا ادَّعى رجل زوجية امرأة ، فأقرت بذلك ، قبل إقرارها ؛ لأنها أقرت على نفسها وهي غير متَّهمة ؛ لأنها لو أرادت ابتداء النكاح ، لم تمنع منه .

فإن ادَّعاهما اثنان فأقرت لأحدهما ، لم يُقبل منها ؛ لأن الآخر يدَّعي ملك بضعتها <sup>(٢)</sup> ، وهي معروفة أن ذلك قد ملكَ عليها ، فصار إقرارها بحق غيرها ؛ ولأنها متَّهمة ، فإنها لو أرادت ابتداء [ تزويج ] <sup>(٣)</sup> أحد المتداعيين <sup>(٤)</sup> ، لم يكن لها قبل الانفصال من دعوى لآخر .

فإن قيل : [ فلو ] <sup>(٥)</sup> تداعيا عيناً في يد ثالث ، فأقر لأحدهما قبل .

قلنا : لا يثبت الملك بإقراره في العين ، إنما نجعله <sup>(٦)</sup> كصاحب اليد ، فيحلف ، لنكاح لا يُستحق باليمين ، فلا ينفع <sup>(٧)</sup> الإقرار به هاهنا .

فإن كان لأحد المدَّعين <sup>(٨)</sup> بينة ، حُكِمَ له بها ؛ لأن البينة حُجَّة في النكاح وغيره .

وإن أقاما بينتين ، تعارضتا ، وسقطتا ، وحيل بينهما وبينها ، ولا يَرُجَحُ أحدُ المتداعيين بإقرار المرأة ؛ لما ذكرنا ، ولا يكونها في بيته ويده ؛ لأن اليد لا تثبت على حرة ، ولا سبيل إلى القسمة هاهنا ، ولا إلى القرعة ؛ لأنه لا بد مع القرعة من اليمين ، ولا مدخل لها هاهنا <sup>(٩)</sup> . انتهى .

(١) انظر : المغني ٢١٢/٩ ، الفروع ٥٣٨/٦ ، المبدع ١٧٢/١٠ .

(٢) في (م) : و (س) : بعضها . وفي (ب) : نصفها .

والبُضْعُ ، بالضم : الجماع ، أو الفَرْجُ نفسه ... وعَقْدُ النكاح .

انظر : القاموس المحيط ، مادة ( بضع ) ٩٠٨ .

(٣) ساقط من (س) .

(٤) في (ف) : المتناعين ، وفي (س) : المتنازعين . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) ، والشرح الكبير .

(٥) في (ف) و (س) : لو . ومأثبته من (ب) و (م) و (ز) ، والشرح الكبير .

(٦) في (م) : جعله .

(٧) في (م) : يقع .

(٨) في (م) : المتداعيين .

(٩) الشرح الكبير ٣٣٧/٦ .

( ولو أقام كلٌّ من العين بيديهما بينة بشرائها من زيد ، وهي ملكه ) يعني والعين ملك زيد ،  
( بكذا ، و ) قد ( اتحد تاريخهما ، تحالفاً ، وتناصفاً ) ؛ لأن بينة كل واحد منهما داخلية في أحد النصفين  
خارجة في النصف الآخر ، فكانت العين بينهما نصفين<sup>(١)</sup> .

( ولكل ) منهما ( أن يرجع على زيد بنصف الثمن ) الذي وقع عقده عليه إن كان قبضه<sup>(٢)</sup> .

( و ) لكل منهما أيضاً ( أن يفسخ ) العقد ؛ لأن الصفقة تبعضت في حقه ، ( ويرجع ب كله ) أي  
بكل الثمن مع فسخ العقد<sup>(٣)</sup> .

( و ) لكل منهما أيضاً ( أن يأخذ كلها ) أي كل العين بكل الثمن ( مع فسخ الآخر ) العقد فيما  
يملكه من العين<sup>(٤)</sup> .

( وإن سبق تاريخ ) بينة ( أحدهما ، فهي له ) ؛ لأن نقل الملك حاصل لمن سبق ، فوقع<sup>(٥)</sup> العقد  
بعد ذلك لا يصح<sup>(٦)</sup> .

( وللثاني ) على زيد ( الثمن ) إن كان قبضه<sup>(٧)</sup> .

( وإن أطلقا ) أي بينتهما ، ( أو [ إحداهما ]<sup>(٨)</sup> ، تعارضتا في ملك إذا ، لافي شراء ) ؛ لجواز  
تعددده ، ( فيقبل من زيد دعواها ) لنفسه ( يمين ) واحدة - في الأصح<sup>(٩)</sup> - ( لهما ) أن<sup>(١٠)</sup> العين لم تخرج  
عن ملكه .

---

(١) انظر : المغني ٢٠٩/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٥،٣٣٤/٦ ، الفروع ٥٣٨/٦ ، الإنصاف ٤٠٢/١١ .

(٢) انظر : المغني ٢١٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٥،٣٣٤/٦ ، الفروع ٥٣٨/٦ ، الإنصاف ٤٠٢/١١ .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (م) : ووقع .

(٦) انظر : المغني ٢٠٩/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٤/٦ ، الفروع ٥٣٨/٦ ، الإنصاف ٤٠٢/١١ ، المبذع

١٧١/١٠ .

(٧) انظر : الفروع ٥٣٨/٦ .

(٨) في (م) : أحدهما . بسقوط : الألف .

(٩) والوجه الثاني : يُقبل دعواها يمينين .

انظر : الفروع ٥٣٨/٦ ، الإنصاف ٤٠٢/١١ .

(١٠) في (م) : لأن .



( وإن ادَّعى اثنان ثمن عين بيد ثالث ، كلُّ منها ) يذكر في دعواه ( أنه اشتراها ) كلها ( منه بضمن  
سماه ) كل واحد في دعواه ، ( فمن صدَّقه ) منهما من بيده العين أخذ ما ادعاه من الثمن ، ( أو ) من  
( أقام ) منهما ( بينة ) بدعواه ( أخذ ما ادعاه ) من الثمن<sup>(١)</sup> .

( وإلا ) أي وإن لم يصدَّق [ واحداً ]<sup>(٢)</sup> منهما ، ولم تقم بينة لواحد منهما ، ( حلف ) لكل واحد  
منهما عيماً ؛ لجواز تعدد العقد<sup>(٣)</sup> .

( وإن أقاما بينتين ، وهو منكر ) دعواهما ، ( فإن اتَّحد تاريخهما ) أي تاريخ ما شهدت به البيتان ،  
تعارضتا و ( تساقطتا ) ؛ لعدم إمكان الجمع بينهما ، ويكون كما لو ادعيا عيماً في يد ثالث وأقاما  
بينتين<sup>(٤)</sup> .

( وإن اختلف ) تاريخهما ، بأن قالت إحدى البيتين : اشتراها منه في الحرم . وقالت الأخرى :  
اشتراها منه في رجب . ( أو أطلقنا ) ، بأن قالت كل واحدة من البيتين : نشهد<sup>(٥)</sup> أنه اشتراها منه بكذا .  
ولم تذكر واحدة منهما تاريخاً ، ( أو ) أطلقت ( إحداهما ) دون الأخرى ، بأن قالت إحداهما : نشهد أنه  
اشتراها منه بكذا . ولم تذكر تاريخاً ، وقالت الأخرى : نشهد أنه اشتراها منه بكذا في شهر رمضان .

( عُملَ بهما ) أي بالبينتين<sup>(٦)</sup> ؛ لأن ظاهر هذا أنهما عقدان شهد بهما بينتان \* في عين واحدة على [٢٩٤]  
مشتري واحد ، وعقد الشراء فيه دليل على اعتراف المشتري للبائع بالملك .

ومن الجائز أن يكون اشتراه من الأول ، ثم انتقل عنه ببيع أوهبة إلى الثاني ، ثم اشتراه مرة ثانية ،  
فيعمل بالبينتين ، ويجب عليه الثمنان المدَّعى بهما .

( وإن ) كانت بيد إنسان عين ، فجاء اثنان يدَّعيانها ، ( قال أحدهما : غَصَبَنيها . و ) قال ( الآخر ،  
ملْكُنيها . أو ) قال الآخر : ( أَقَرَّ لي بها . وأقاما بينتين ) أي أقام كل واحد منهما بينة تشهد له بما ادعاه ،  
( فهي للمغصوب منه ) يعني فالعين لمن شهد بالغصب منه ؛ لأن عند بينة الغصب زيادة علم وهو سبب  
ثبوت اليد ، والبينة الأخرى إنما شهدت بتصرفه فيها ، فلا معارضة بينهما ، فيأخذها ، ( ولا يَغْرَمُ )

(١) انظر : المغني ٢١٠/٩ ، المحرر ٢٢٩/٢ ، الفروع ٥٣٨/٦ ، المبدع ١٧٠/١٠ .

(٢) في (م) : واحد . بسقوط : الألف .

(٣) انظر : الكافي ٤٩٧/٤ ، المغني ٢١٠/٩ ، المحرر ٢٢٩/٢ ، الفروع ٥٣٨/٦ ، المبدع ١٧٠/١٠ .

(٤) انظر : الكافي ٤٩٧/٤ ، المغني ٢١٠/٩ ، المحرر ٢٢٩/٢ ، الفروع ٥٣٩/٦ ، المبدع ١٧١/١٠ .

(٥) في (م) : تشهد .

(٦) انظر : المغني ٢١١/٩ ، المحرر ٢٢٩/٢ ، الفروع ٥٣٩/٦ ، المبدع ١٧٠/١٠ .

المدعى عليه ( للآخر ) الذي ادعى أنه [ ملّكه ] <sup>(١)</sup> العين أو أقرّ له بها ( شيئاً ) ؛ لأنه لم يوجد منه ما يعود به عليه <sup>(٢)</sup> .

وإنما بطل التملك أو الإقرار لثبوت الملك لغيره بغير فعله ، بخلاف البيع فإنه يجب عليه رد الثمن ؛ لأنه أخذه بغير حق .

وإن قال كل واحد من المدعين : غصبتها . وأقاما بذلك بينتين ، فالحكم فيها كالحكم فيما إذا ادعى كل واحد منهما أنه اشتراها منه ، على مامضى من التفصيل <sup>(٣)</sup> .

( وإن ادعى ) ربُّ دار على آخر ( أنه آجره البيت ) - أي بيتاً معيناً من الدار - ( بعشرة ، فقال المستأجر : بل ) أجرني ( كل الدار ) بالعشرة . ( وأقاما بينتين ) تشهد كل واحدة لمن أقامها بما ادعاه ، ( تعارضتا ، ولا قسمة هنا ) . قدّمه في المغني <sup>(٤)</sup> ، والشرح <sup>(٥)</sup> ، والرعاية الكبرى <sup>(٦)</sup> .

وقيل : تقدم بينة المستأجر للزيادة <sup>(٧)</sup> .

وأطلقهما في الفروع <sup>(٨)</sup> .

فائدة :

قال في شرح المقنع : نقل ابن منصور ، عن أحمد ، في رجل أخذ من رجلين ثوبين ، أحدهما بعشرة والآخر بعشرين ، ثم لم يدر أيهما ثوب هذا من ثوب هذا ، فادّعى أحدهما ثوباً من هذين الثوبين ، وادّعاه الآخر : يُقرع بينهما ، فأيهما أصابته القرعة حلف وأخذ الثوب الجيد ، والآخر للآخر .

وإنما قال : ذلك ؛ لأنهما تنازعا ثوباً بيد غيرهما <sup>(٩)</sup> . انتهى .

(١) في (م) : ملك . بسقوط : الهاء .

(٢) انظر : المغني ٢٠٩/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٧/٦ ، المحرر ٢٣٠/٢ ، الممتع ٢٩٦/٦ ، الفروع ٥٣٩/٦ ،

الإنصاف ٤٠٣/١١ ، المبدع ١٧١/١٠ .

(٣) انظر ص ١١٦٩ . وانظر أيضاً : المغني ٢١٠/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٥/٦ .

(٤) المغني ٢٢٧/٩ .

(٥) الشرح الكبير ٣٣٤/٦ .

(٦) انظر : الإنصاف ٤٠٣/١١ .

(٧) انظر : الفروع ٥٣٩/٦ ، الإنصاف ٤٠٣/١١ .

(٨) الفروع ٥٣٩/٦ .

(٩) الشرح الكبير ٣٣٤/٦ .

## [ باب : في تعارض البينتين ]

هذا ( باب في تعارض البينتين . وهو التعادل من كل وجه )<sup>(١)</sup> . يقال : تعارضت البيتان إذا تقابلا<sup>(٢)</sup> .

وعارض زيد عمراً<sup>(٣)</sup> ، إذا أتاه بمثل ما أتاه به<sup>(٤)</sup> .

وتساقط البيتين ، هو<sup>(٥)</sup> اختلافهما بأن تُثبت<sup>(٦)</sup> كل واحدة ما تنفيه<sup>(٧)</sup> الأخرى ، فلا يمكن العمل بواحدة منهما ، فيسقطان<sup>(٨)</sup> .

( من قال لِقْنَه )<sup>(٩)</sup> من ذكر أو أنشئ : ( متى قُتِلْتُ فأنت حرٌّ . لم يُقبل دعوى قْنَه ) بعد موت سيده ( قَتَلَه ) أي أنه مات مقتولاً ( إلا بيينة ) ؛ لأن الأصل عدم القتل<sup>(١٠)</sup> .

( وتُقَدِّم ) بيينة القنِّ أنه مات مقتولاً ( على بيينة وارث ) إن أقام الوارث بيينة أنه مات حتف أنفه<sup>(١١)</sup>

(١) انظر : المبدع ١٧٣/١٠ ، التنقيح ٣١٢ ، الإقناع ٤٢٧/٤ .

(٢) في (م) : تقابلتا .

(٣) في (ف) و (م) : عمرواً . وما أثبتته من (ب) و (س) و (ز) .

(٤) انظر : الصحاح ، مادة ( عرض ) ١٠٨٧/٣ ، لسان العرب مادة ( عرض ) ١٦٧/٧ ، المطلع ٤٠٥ .

(٥) في (م) : وهو .

(٦) في (م) : ثبتت .

(٧) في (ف) و (س) : ما أثبتته . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) انظر : المطلع ٤٠٥ ، المبدع ١٧٣/١٠ .

(٩) القنُّ : هو الرقيق الكامل رِقِّه ، ولم يحصل فيه شيء من أسباب العتق ومقدماته .

انظر : المطلع ٣١١ .

(١٠) انظر : المغني ٢١٢/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٧/٦ ، المحرر ٢٣٥/٢ ، الفروع ٥٤٠/٦ ، المبدع

١٧٣/١٠ .

(١١) حَتَفَ أنفه : إذا مات من غير قتل ولا ضرب .

انظر : الصحاح ، مادة ( حتف ) ١٣٤١/٤ .

في الأصح<sup>(١)</sup> ؛ لأن بينة القن تشهد بزيادة وهو القتل .

وإذا<sup>(٢)</sup> ادعى القن أنه مات مقتولاً ، ولم تكن له بينة ، فله<sup>(٣)</sup> تحليف الورثة على نفى القتل<sup>(٤)</sup> .

( وإن ) قال من له عبدان إن<sup>(٥)</sup> : ( ميتٌ في المحرم فسالم حرٌّ ، و ) ( إن ميتٌ ) ( في صفر فغانم حرٌّ ) . ثم مات ، ( وأقام كلٌّ ) من العبدین ( بينة بموجب عتقه ، تساقطتا ) أي بينتهما ، و ( ورُقًا ) في الأصح<sup>(٦)</sup> ؛ لأن بينة كل واحد منهما تنفي ما شهدت به الأخرى ، ولجواز أن يكون مات في غير محرم وصفر .

( كما لو لم تقم بينة ) لواحد منهما ، ( وجُهل وقته ) أي وقت موته<sup>(٧)</sup> .

( وإن عُلِم موته في أحدهما ) أي أحد الشهرين ، وجُهل هل هو المحرم أو صفر ؟ ( أقرع ) بين العبدین ، فمن خرجت له القرعة عتق ، ورُقَّ الآخر<sup>(٨)</sup> .

( و ) إن قال : ( إن ميتٌ في مرضي هذا فسالم حرٌّ ، وإن برئت ) منه ( فغانم ) \* حرٌّ . ثم مات [٢٩٤ب] ( وأقاما بينتين ) أي أقام كل واحد منهما بينة بموجب عتقه ، ( تساقطتا ) أي بينتهما ، ( ورُقًا ) في الأصح<sup>(٩)</sup> .

---

(١) قال في الإنصاف (٤٠٤/١١) : وهو المذهب . أهـ .

والوجه الثاني : تنعاضان ، ويبقى العبد رقيقاً .

انظر : هذين الوجهين في : الكافي ٤/٤٩٨ ، المغني ٩/٢١٢ ، الشرح الكبير ٦/٣٣٧ ، المحرر ٢/٢٣٥ ،

المتع ٦/٢٩٧ ، الفروع مع تصحيحه ٦/٥٤٠ ، الإنصاف ١١/٤٠٤ ، المبدع ١٠/١٧٣ .

(٢) في (م) : وإن .

(٣) في (ب) و (م) : كان له .

(٤) انظر : الكافي ٤/٤٩٨ ، المغني ٩/٢١٢ ، المتع ٦/٢٩٧ ، المبدع ١٠/١٧٣ .

(٥) في (ب) كلمة : إن . من المتن .

(٦) والوجه الثاني : تقدّم بينة سالم .

والوجه الثالث : يُقرعُ بينهما ، فيعتق من تقع له القرعة .

انظر : الهداية ٢/١٤٢ ، الكافي ٤/٤٩٨ ، المغني ٩/٢١٢ ، الشرح الكبير ٦/٣٣٧ ، المحرر

٢/٢٣٥ ، الفروع ٦/٥٤٠ ، الإنصاف ١١/٤٠٥ ، المبدع ١٠/١٧٣ ، ١٧٤ .

(٧) انظر : المحرر ٢/٢٢٦ ، الفروع ٦/٥٤٠ ، الإنصاف ١١/٤٠٥ ، المبدع ١٠/١٧٤ .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

(٩) انظر : المحرر ٢/٢٣٦ ، المتع ٦/٢٩٨ ، الإنصاف ١١/٤٠٥ ، ٤٠٦ ، المبدع ١٠/١٧٤ .

وحكاه في المقنع عن الأصحاب<sup>(١)</sup> ؛ لأن كل واحدة من البينتين تنفي ما شهدت به الأخرى .

ثم قال في المقنع : والقياس أن يعتق أحدهما بالقرعة<sup>(٢)</sup> .

وزيَّف<sup>(٣)</sup> في شرح المقنع مانقله عن الأصحاب<sup>(٤)</sup> .

( وإن جهل ممّ مات ؟ ولا بينة أقرع ) بين العبدین ، فمن خرجت له القرعة عَتَقَ ، ورق الآخر ؛ لأنه لا يخلو من أن يكون برأ<sup>(٥)</sup> أو لم يبرأ ، فَيَعْتَقُ أحدهما على كل حال ، ولم يُعلم عينه ، فَيُخْرِجُ بالقرعة ، كما لو أعتق أحدهما ، وأشكل علينا<sup>(٦)</sup> .

( وكذا إن أتى بـ من بدل في ) - بأن قال : إن مت من مرضي هذا فسالم حرّ ، وإن برئت منه فغانم حرّ - ( في ) صورة ( التعارض ) ، وهى : ما إذا أقام سالم بينة أن سيده مات من مرضه الذي علق فيه ، وأقام غانم بينة أنه لم يمت منه ، فإن بينهما يتعارضان ، ويبقيان على الرق ، في الأصح<sup>(٧)</sup> ؛ لاحتمال أن يكون مات في المرض بغير حادث .

ومتى كان العتق متوقفاً على شرط ، فلا بد من وجود الشرط يقيناً .

( وأما في ) صورة ( الجهل ) وعدم البينة ، ( فيعتق سالم ) في الأصح<sup>(٨)</sup> ؛ لأن الأصل دوام المرض وعدم البرء .

(١) المقنع ٣٤٢ .

(٢) المقنع ٣٤٢ .

(٣) زَيَّفَ قوله أو رأيه : فَنَدَّهُ وأظهر باطله .

انظر : المعجم الوسيط : مادة ( زاف ) ٤٠٩/١ .

(٤) قال في الشرح الكبير : وهذا قول لا يصح ، وهو ظاهر الفساد ، لأن التعارض أثره في إسقاط البينتين ، ولو لم يكونا أصلاً لعتق أحدهما ، فكذلك إذا سقطتا . أ هـ .

انظر : الشرح الكبير ٣٣٨/٦ .

(٥) في ( م ) : برى .

(٦) انظر : المحرر ٢٣٦/٢ ، الفروع ٥٤١/٦ ، الإنصاف ٤٠٦/١١ ، المبدع ١٧٤/١٠ .

(٧) انظر : الهداية ١٤٢/٢ ، الكافي ٤٩٩/٤ ، المغني ٢١٣، ٢١٢/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٨/٦ ، المحرر ٢٣٦/٢ ، الفروع ٥٤١/٦ ، الإنصاف ٤٠٦/١١ ، المبدع ١٧٤/١٠ .

(٨) قال في تصحيح الفروع ، بعد أن ذكر أربعة أقول في المسألة ( ٥٤١/٦ ) : والقول الثالث : يعتق سالم ؛ لأن الأصل دوام المرض . وهو الصواب . أ هـ .

( وإن شهدت على ميت بينة أنه وصَّى بعقق سالم ، [ و ) شهدت بينة ( أخرى ) عليه ( أنه وصَّى بعقق غانم ، وكل واحد ( من <sup>(١)</sup> سالم و <sup>(٢)</sup> غانم ( ثلث ماله [ <sup>(٣)</sup> ، ولم تُجَزَّ الورثة ) عتقهما معاً ، ( عتق أحدهما بقرعة ) ، في الأصح <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه لم تزجح بينة أحدهما على الأخرى ، والقرعة مرجحة ، بدليل الإمامة في الصلاة .

وقال أبو بكر ، وابن أبي موسى : يَعْتَقُ نصف كل واحدٍ منهما بغير قرعة <sup>(٥)</sup> ؛ لأن القرعة إنما تجب إذا كان أحدهما عبداً والآخر حراً ، ولا كذلك هاهنا ، فيجب أن تقسم الوصية بينهما ، ويدخلُ النقص على كل واحد منهما بقدر وصيته ، كما لو أوصى لاثنتين بمال <sup>(٦)</sup> .

وجوابهما : أن الإعتاق بعد الموت كالإعتاق في مرض الموت ، وقد ثبت [ في الإعتاق ] <sup>(٧)</sup> في مرض الموت أنه يُقَرَّعُ بينهما ؛ لحديث عمران بن حصين <sup>(٨)</sup> ، كذلك بعد الموت .  
ولأن المعنى المقتضي في أحد العبدین في الحياة موجود بعد الموت ، فَيُثْبِتُ <sup>(٩)</sup> .

---

= انظر : المحرر ٢/٢٢٦ ، الفروع مع تصحيحه ٦/٥٤١ ، الإنصاف ١١/٤٠٧ ، التنقيح ٣١٢ ، الإقناع ٤/٤٢٧ ، التوضيح ٤٦٧ .

(١) في (م) : وكل من . بزيادة : كل .

(٢) في (م) : أو .

(٣) ساقط من (س) .

(٤) قال في الإنصاف (٤١٠/١١) : وهذا المذهب . أهـ .

انظر : المغني ٩/٢١٤ ، الشرح الكبير ٦/٣٤٠ ، المحرر ٢/٢٣٧ ، الممتع ٦/٣٠٠ ، الفروع ٦/٥٤١ ، الإنصاف ١١/٤١٠ ، المبدع ١٠/١٧٨ .

(٥) انظر : الإرشاد لابن أبي موسى ٥٠٩ ، المقنع ٣٤٢ ، المغني ٩/٢١٤ ، الشرح الكبير ٦/٣٤٠ ، الإنصاف ١١/٤١٠ .

(٦) قال في المغني والشرح الكبير : والأول قياس المذهب . أهـ .

وقال في الممتع : والأول أقيس في المذهب . أهـ .

انظر : المغني ٩/٢١٤ ، الشرح الكبير ٦/٣٤٠ ، الممتع ٦/٣٠٠ .

(٧) زيادة من (ب) و (م) و (ز) .

(٨) تقدّم هذا الحديث ص ١٠٨٨ ، وفيه " أن رجلاً أعتق في مرضه ستة أعبد ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء ، فأعتق اثنين وأرق أربعة " .

(٩) انظر : المغني ٩/٢١٤ ، الشرح الكبير ٦/٣٤٠ .

وعلم مما تقدم ، أن الورثة إذا أجازوا الوصيتين عتقا ؛ لأن الحق لهم ، فأشبهه مالوا أعتقوهما بعد موته<sup>(١)</sup> .

( ولو كانت بينة غانم وارثة فاسقة ) ، ولم تكذب الأجنبية ( عتق سالم ) بلا قرعة ؛ لأن بينة سالم العادلة لاتعارضها بينة غانم الفاسقة ، ( ويعتق غانم بقرعة )<sup>(٢)</sup> ، بأن يكتب في رقعة يعتق ، وفي رقعة أخرى لايعتق ، وتدرج كل رقعة في بُندقة من شمع أوطين بحيث لا تتميز إحداهما<sup>(٣)</sup> من الأخرى ، ويقال لمن لم يحضر ذلك : أخرج بُندقة .

فإن<sup>(٤)</sup> خرجت التي فيها يعتق ، عتق ، وإن خرجت الأخرى ، لم يعتق .

ووجه ذلك أن البينة الوارثة مقرة بالوصية بعنق<sup>(٥)</sup> غانم أيضاً ، فافتضى ذلك القرعة بين العبدین ، لكن لما كانت بينة سالم عادلة عتق أولاً ، لعدم المعارض ، وأعتقنا غانماً<sup>(٦)</sup> بخروج القرعة له .

( وإن كانت ) الوارثة ( عادلة ، وكذبت ) البينة ( الأجنبية ، عُمل بشهادتها )<sup>(٧)</sup> ، ولغا تكذيبها<sup>(٨)</sup> الأجنبية .

( فينعكس الحكم ) ، فيعتق غانم بلا قرعة ، ويقف عتق سالم على القرعة<sup>(٩)</sup> ؛ لأن تصديقها أو تكذيبها للأخرى غير معتبر في حق المشهود له ، لكن شهادتها إذا كانت عادلة معتبرة ، فيعتق غانم لشهادتها<sup>(١٠)</sup> بعنقه وإقرارها أنه لم يعتق سواه ، ويقف عتق سالم على القرعة ، كما لو شهد بذلك البيئتان \* [٢٩٥]

من غير تكذيب

(١) انظر : الشرح الكبير ٣٤٠/٦ .

(٢) انظر : المحرر ٢٣٧/٢ ، الفروع ٥٤٢/٦ ، المبدع ١٧٨/١٠ .

(٣) في (م) : لا يتميز أحدهما .

(٤) في (س) : فإذا .

(٥) في (م) : بعنق .

(٦) في (م) : غانم .

(٧) في (م) : و (س) : بشهادتهما .

(٨) في (م) : تكذيبهما .

(٩) انظر : المحرر ٢٣٧/٢ ، الفروع ٥٤٢/٦ .

(١٠) في (م) : لشهادتهما .

( ولو كانت ) البينة الوارثة ( فاسقة ، وكذبت ) العادلة الأجنبية ، ( أو شهدت برجوعه عن عتق سالم ، عتقا )<sup>(١)</sup> .

أما عتق سالم ؛ فلأنه لم يثبت عتق غانم ، وأما عتق غانم ؛ فلإقرارها بعتقه دون الآخر<sup>(٢)</sup> .  
ولأن شهادتها<sup>(٣)</sup> بالرجوع عن الوصية بعتق [ سالم يتضمن الإقرار بالوصية بعتق ]<sup>(٤)</sup> غانم وحده ، فهو كما لو كانت مكذبة للآخرى .

( ولو شهدت ) [ الوارثة ]<sup>(٥)</sup> ( برجوعه ) عن عتق سالم ، ( و ) الحال أنه ( لا فسق ، ولا تكذيب ) يعني أنها ليست فاسقة ولا مكذبة للبينة التي شهدت بأنه أوصى بعتق سالم ، ( عتق غانم ) وحده ؛ لأنها بينة عادلة شهدت بالرجوع عن الوصية بعتق سالم ، وليست متهمة ، فقبلت ، ( كأجنبية ) يعني كما لو كانت أجنبية ؛ لأنهما لا يُجرَّان إلى أنفسهما [ نفعاً بشهادتهما بالرجوع ، ولا يدفعان بذلك عن أنفسهما ضرراً ]<sup>(٦)</sup> .

فإن قيل : إن<sup>(٧)</sup> الشاهدان برجوعه عن عتق سالم يُجرَّان إلى أنفسهما [ <sup>(٨)</sup> ولاء<sup>(٩)</sup> غانم .  
قيل : وهما يُسقطان ولاء<sup>(١٠)</sup> سالم أيضاً .

---

(١) انظر : المحرر ٢/٢٣٧ ، الفروع ٦/٥٤٢ ، المبدع ١٠/١٧٨ .

(٢) في (م) : الأخرى .

(٣) في (م) : شهادتهما .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) في (ف) و (س) : الورثة . وما أثبتته من (ب) و (م) و (ز) .

(٦) انظر : المغني ٩/٢١٥ ، الشرح الكبير ٦/٣٤٠ ، المحرر ٢/٢٣٧، ٢٣٨ ، المتع ٦/٣٠١ ، الفروع

٦/٥٤٢ ، الإنصاف ١١/٤١٠ ، المبدع ١٠/١٧٨ .

(٧) في (م) : فإن .

(٨) ساقط من (ب) .

(٩) الولاء ، بفتح الواو : ولاء العتق .

ومعناه : أنه إذا أعتق عبداً ، أو أمة ، صار له عصبة في جميع أحكام التعصيب عند عدم العصبة من النسب ،

كالمراث ، وولاية النكاح ، والعقل ، وغير ذلك .

انظر : المطلع ٣١١، ٣١٢ .

(١٠) في (م) : ولأن .



[ على <sup>(١)</sup> أن الولاء إنما هو ثبوت سبب <sup>(٢)</sup> الميراث ، ومثل ذلك لا ترد الشهادة فيه ، كما [ يثبت ] <sup>(٣)</sup> النسب بالشهادة وإن كان الشاهد يجوز أن يرث المشهود له به ، وتقبل شهادة الإنسان لأخيه بالمال ، وإن ، جاز أن يرثه <sup>(٤)</sup> .

( فلو كان في هذه الصورة ) - وهي : ما إذا كانت البيئة الشاهدة برجوعه عن عتق سالم وارثه - ( غانم ) أي قيمته ( سدس ماله ، عتقا ) أي عتق سالم وغانم ، ( ولم تقبل شهادتها ) في حق سالم ، لأنها متهمة بدفع السدس الآخر عنها ، فلا تقبل شهادتها لذلك <sup>(٥)</sup> .

( وخبر ) بيئة <sup>(٦)</sup> ( وارثه عادلة ، ك ) خبر وارثة ( فاسقة ) <sup>(٧)</sup> .

قال في المحرر : والوارثة العادلة فيما تقوله خبراً لأشهادة ، كالفاسقة في جميع ما ذكرنا <sup>(٨)</sup> . انتهى .

فيكون خبرهما إقراراً ، وهو سواء من <sup>(٩)</sup> العدل والفاسق في الحكم .

( وإن شهدت بيئة بعثت سالم في مرضه ، و ) شهدت بيئة ( أخرى بعثت غانم فيه ، عتق السابق ) تاريخ عتقه منهما ؛ لأن المريض إذا تبرع تبرعات يعجز ثلثه عن جميعا ، قُدِّم الأول فالأول <sup>(١٠)</sup> .

( فإن جهل ) التاريخ بأن أُطْلِقَتْ بينتهما ، أو أُطْلِقَتْ إحدهما وأُرُخَتْ الأخرى ، ( ف ) إنه يعتق ( أحدهما بقرعة ) <sup>(١١)</sup> ، كما لو اتحد تاريخهما ؛ لأنه لامتزاة لأحدهما على الآخر ، فيعتق من خرجت له

---

(١) ساقط من (س) .

(٢) في (ب) : سبب ثبوت .

(٣) في (م) : ثبت . بسقوط : الباء .

(٤) انظر : المغني ٢١٥/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٠/٦ ، المتع ٣٠١/٦ .

(٥) انظر : المغني ٢١٥/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٠/٦ ، المحرر ٢٣٨/٢ ، المتع ٣٠١/٦ ، الفروع ٥٤٢/٦ ،

الإنصاف ٤١٠/١١ ، المبدع ١٧٩/١٠ .

(٦) في (س) : البيئة .

(٧) انظر : الفروع ٥٤٢/٦ .

(٨) المحرر ٢٣٨/٢ .

(٩) في (س) : في .

(١٠) انظر : المغني ٢١٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٤١/٦ ، المحرر ٢٣٧/٢ ، المتع ٣٠٢/٦ ، الفروع ٥٤١/٦ ،

الإنصاف ٤١١/١١ ، المبدع ١٧٩/١٠ .

(١١) انظر : المراجع السابقة .

القرعة ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون أعتقهما معاً ، فيُقرَّع بينهما ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد الستة الذين أعتقهم سيدهم عند موته ، ولم يكن له مال غيرهم<sup>(١)</sup> .

أو يكون أعتق أحدهما قبل الآخر ، وأشكل علينا ، فيُخرَجُ بالقرعة ، كما في مسألة الطائر<sup>(٢)</sup> ، وهي<sup>(٣)</sup> : مالو طار طائر ، فقال سيد سالم وغانم : إن كان الطائر غراباً ، فسالم حرٌّ ، وإن لم يكن غراباً فغانم حرٌّ .

ومضى الطائر ولم يُعلم هل هو غراب أو غير غراب<sup>(٤)</sup> ؟ فإنه يقرع بين العبيد ، فمن خرجت له القرعة منهم ، عتق ، دون الآخر .

( وكذا لو كانت بينة أحدهما ) أي أحد العبيد ( وارثة ) ، ولم تكذب الأجنبية ، يعني فإنه يعتق السابق إن عُلم ، وإن لم يُعلم السابق منهما ، فإنه يعتق أحدهما بقرعة<sup>(٥)</sup> .

( فإن سبقت ) البينة ( الأجنبية ) ، يعني بأن ذكرت تاريخاً سابقاً على مذكرته البينة الوارثة ، بأن قالت الأجنبية : أعتق سالمًا في أول المحرم ، و<sup>(٦)</sup> أعتق غانمًا في ثانيه . ( فكذبتها الوارثة ) ، بأن قالت : ما أعتق في أول المحرم إلا غانمًا ، وأعتق سالمًا في ثانيه . عتق العبدان<sup>(٧)</sup> .

[٢٩٥ب]

أما عتق سالم ؛ \* فلشهادة البينة العادلة أنه السابق .

وأما عتق غانم ؛ فلاقرار الورثة أنه المستحق للعتق ، لاعترافهم بسبق عتقه على عتق سالم .

( أو سبقت ) البينة ( الوارثة ) البينة الأجنبية ، ( وهي ) أي والبينة الوارثة ( فاسقة ) ، بأن قالت الوارثة الفاسقة : أعتق سالمًا قبل غانم . وشهدت الأجنبية العادلة أنه أعتق غانمًا قبل سالم ، ( عتقًا )<sup>(٨)</sup> .

(١) سبق تخريجه ص ١٠٨٨ .

(٢) انظر : المغني ٢١٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٤١/٦ .

(٣) في (م) : وهو .

(٤) انظر : المغني ٢١٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٣٨/٦ .

(٥) انظر : المغني ٢١٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٢/٦ ، المحرر ٢٣٧/٢ ، المتع ٣٠٢/٦ ، الفروع ٥٤١/٦ ،

الإنصاف ٤١١/١١ ، المبدع ١٨٠/١٠ .

(٦) في (ب) : أو .

(٧) انظر : المحرر ٢٣٧/٢ ، الفروع ٥٤١/٦ ، المبدع ١٧٨/١٠ .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

أما عَتَقَ غانم ؛ فلشهادة البينة العادلة أن عَتَقَهُ<sup>(١)</sup> سابق<sup>(٢)</sup> على عتق سالم .

وأما عَتَقَ سالم ؛ فلاقرار الورثة أنه هو المستحق للعتق دون غانم .

( وإن جُهل أسبقهما ) أي الأسبق عَتَقاً [ منهما بأن اتفقا على أنه عتق العبدین وأنهما لايعلمان أسبقهما ]<sup>(٣)</sup> [ عَتَقاً ]<sup>(٤)</sup> ، ( عتق واحد ) منهما ( بقرعة ) ، كما لو شهدا أنه أعتقهما بلفظ واحد<sup>(٥)</sup> ؛ لأن جادة المذهب أن كل متساويين في ثبوت لا يمكن [ الجمع ]<sup>(٦)</sup> بين<sup>(٧)</sup> الدعوتين فيهما ، فإنه يجب إخراج المستحق منهما بالقرعة<sup>(٨)</sup> .

( وإن قالت ) البينة ( الورثة : ما عتق إلا غانماً ) وحده . يطعان بذلك في بينة سالم ، ( عَتَقَ ) غانم ( كله ) ؛ لإقرار الورثة بعتقه .

( وحُكِمَ سالم ) في هذه الصورة [ مع طعن الورثة في بينته ]<sup>(٩)</sup> ( كحكمه ) في الصور المتقدمة ( لو لم تطعن ) الورثة ( في بينته ، في أنه يعتق إن تقدم عتقه ) أي تاريخ عتقه ، ( أو خرجت له القرعة ) حيث قلنا يُقرع بينهما<sup>(١٠)</sup> ؛ لأن طعن الورثة في الأجنبية غير مقبول ؛ لأن الأجنبية مثبتة ، والورثة نافية ، والمُثَبَّتُ مقدّم على النافي ، وإذا لم يقبل الطعن صار طعنهما<sup>(١١)</sup> كلا الطعن ، ولو لم تطعن الورثة في الأجنبية ، لكان الحكم كما ذكر ، فكذلك ما هو بمنزلته ، فيعتقان جميعاً إن تقدم تاريخ عتق سالم ، أو خرجت له القرعة ، ويرقُّ إذا تأخر تاريخ عتقه ، أو خرجت القرعة لغيره .

(١) في (ب) : أعتقه .

(٢) في (ب) و (م) : سابقاً .

(٣) في (س) : تكرر ما بين المعقوفين .

(٤) ساقط من (م) .

(٥) انظر : المحرر ٢٣٧/٢ ، الفروع ٥٤١/٦ ، المبدع ١٧٨/١٠ .

(٦) ساقط من (م) .

(٧) في (م) : تبين .

(٨) انظر : المغني ٢٠٧/٩ ، المبدع ١٨٠/١٠ .

(٩) ساقط من (م) .

(١٠) انظر : المغني ٢١٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٢/٦ ، الممتع ٣٠٣،٣٠٢/٦ ، الإنصاف ٤١٢/١١ ، المبدع

١٨٠/١٠ .

(١١) في (س) : طعنأ .

( وإن كانت ) البينة ( الوارثة فاسقة ، ولم تطعن في بينة سالم ، عتق ) سالم ( كله ) ؛ لأن البينة العادلة شهدت بعقله ولم يوجد ما يعارضها ، ( ويُنظر في غانم ، فمع سبق ) تاريخ ( عتقه ، أو ) مع ( خروج القرعة له ، يعتق كله ) ؛ لإقرار الورثة أنه هو المستحق للعتق دون غيره ، ( ومع تأخره ) أي تأخر تاريخ عتق غانم ، ( أو خروجها ) أي خروج القرعة ( لسالم ، لم يعتق منه ) أي من غانم ( شيء ) ؛ لأن بينته لو كانت عادلة ، لم يعتق منه شيء ، فإذا كانت فاسقة أولى<sup>(١)</sup> .

( وإن كذبت ) الوارثة ( بينة سالم ) الأجنبية ، ( عتقا ) أي سالم وغانم جميعاً ؛ لأن سالمًا مشهود بعقله ، وغانمًا مُقرّر له بأنه لامستحق للعتق سواء<sup>(٢)</sup> .

( وتذبير )<sup>(٣)</sup> ( للرقيق ( مع تنجيز )<sup>(٤)</sup> للعتق في مرض الموت المخوف ، ( كآخر تنجيزين مع أسبقهما ) ؛ لأن التدبير تنجيز بالموت ، فوجب أن يتأخر عن المنجز في الحياة ، فلذلك<sup>(٥)</sup> ساوى أحد التنجيزين<sup>(٦)</sup> في الأحكام المذكورة<sup>(٧)</sup> .

---

(١) انظر : المغني ٩/٢١٤ ، الشرح الكبير ٦/٣٤٢ ، المتع ٦/٣٠٣ ، الإنصاف ١١/٤١٣ ، المبدع ١٠/١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) انظر : الهداية ٢/١٤٥ ، المغني ٩/٢١٥ ، الشرح الكبير ٦/٣٤٢ ، المتع ٦/٣٠٣ ، الإنصاف ١١/٤١٣ ، المبدع ١٠/١٨١ .

(٣) التدبير : مصدر دبر العبد والأمة تدبيراً ، إذا علّق عتقه بموته ؛ لأنه يعتق بعدما يدبر سيده . انظر : المطلع ٣١٥ .

(٤) التنجيز : التعجيل .

من أنجز وعده ، ونجز حاجته : إذا قضاها ، وعجلها ، ولم يتأن بها .

انظر : المصباح المنير ، مادة ( بنج ) ٢٢٦ ، النظم المستعذب ٢/٨٨ ، ١٠٩ .

(٥) في ( م ) : فكذلك .

(٦) في ( س ) : المتنجزين .

(٧) انظر : المحرر ٢/٢٣٨ ، الفروع ٦/٥٤٢ ، الإنصاف ١١/٤١٣ ، المبدع ١٠/١٨١ .

## [ فصل : إذا مات عن ابنين مسلم وكافر ]

( فصل : ومن مات عن ابنين مسلم وكافر ، فادّعى كلٌّ ) من <sup>(١)</sup> الابنين ( أنه ) أي أن أباه ( مات ) على دينه ، فإن عُرف أصله ( من إسلام أو كفرٍ ( قُبِلَ قولُ مدّعيه ) ؛ لأن الأصل بقاء ما كان عليه من الدّين ، كسائر المواضع <sup>(٢)</sup> .

( و إلا ) أي وإن لم يُعرف أصل دينه ( فميراثه للكافر ، إن اعترف المسلم بأخوته ، أو [ ثبتت ] <sup>(٣)</sup> بيّنة ، على الأصح <sup>(٤)</sup> ؛ لأن المسلم لا يُقرُّ ولده على الكفر في دار الإسلام .  
ولأنه معترف بأن أباه كان كافراً ، وهو يدعي إسلامه ، فجعل أصل دينه الكفر ، والقول قول مدّعي الأصل .

( و إلا ) أي وإن لم يعترف المسلم أنه \* أخوه ، ولم يثبت ذلك بيّنة ، ( ف ) ميراثه ( بينهما ) ؛ [ ٢٩٦ ]  
لأنهما سواء في اليد والدعوى ، أشبه مالو تداعيا عيناً في أيديهما <sup>(٥)</sup> .  
( وإن جهل أصل دينه ، وأقام كل ) منهما ( بينة بدعواه ، تساقطتا ) ، وتناصفا التركة ، كما لو لم تكن لواحد منهما بينة <sup>(٦)</sup> .

( وإن قالت بينة : نعرفه مسلماً . و ) قالت بينة ( أخرى : نعرفه كافراً . ولم يؤرّخا ) أي تؤرخ كل واحدة من البينتين معرفتها <sup>(٧)</sup> له بالدّين الذي ذكرته ، ( وجهل أصل دينه ، [ فميراثه للمسلم ) ؛ لأن

(١) في (م) : أي كل من . بزيادة : أي كل .

(٢) انظر : الهداية ١٤٣/٢ ، الكافي ٥٠١/٤ ، الإرشاد ٤٩٣ ، المحرر ٢٣٢/٢ ، المتع ٣٠٤/٦ ، شرح الزركشي ٥٣٥/٤ ، الفروع ٥٤٢/٦ ، المبدع ١٨٢/١٠ ، الإنصاف ٤١٥/١١ .

(٣) في (م) : ثبت . بسقوط : التنا .

(٤) والرواية الثانية : أنهما في الدعوى سواء ، فالميراث بينهما نصفين .

انظر : المغني ٢٢٣/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٤/٦ ، المحرر ٢٣٢/٢ ، المتع ٣٠٤/٦ ، شرح الزركشي ٥٣٨/٤ ، الفروع ٥٤٢/٦ ، الإنصاف ٤١٣/١١ ، المبدع ١٨٣، ١٨٢/١٠ .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) انظر : الكافي ٥٠٢/٤ ، المغني ٢٢٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٥/٦ ، المتع ٣٠٥/٦ ، الفروع ٥٤٣/٦ ، الإنصاف ٤١٥/١١ ، المبدع ١٨٤، ١٨٣/١٠ .

(٧) في (م) : معرفتهما .

العمل بهما يمكن إذ الإسلام يطراً على الكفر ، وعكسه خلاف الظاهر ؛ لعدم إقرار المرتد على رده<sup>(١)</sup> .

( وتُقدّم الناقلة ) أي يُقدّم العمل بما تشهد به البينة الناقلة ( إذا عُرف أصل دينه [ <sup>(٢)</sup> فيهنّ ] <sup>(٣)</sup> ) ؛ لأن المبقية<sup>(٤)</sup> له على أصل دينه ، بنت شهادتها على الأصل الذي تعرفه ، والبينة الأخرى معها علم لم تَعْلَمهُ الأولى ، فقُدّمت عليها ، كما لو شهدا أن هذا العبد كان ملكاً لفلان إلى أن مات ، وشهد آخران أنه أعتقه أو باعه قبل موته ، فإن بينة البيع أو العتق مقدّمة<sup>(٥)</sup> .

( ولو شهدت ) بينة ( أنه مات ناطقاً بكلمة الإسلام ، و ) شهدت بينة ( أخرى أنه مات ناطقاً بكلمة الكفر ، تساقطتا ) ، على الأصح<sup>(٦)</sup> .

سواء ( عرف أصل<sup>(٧)</sup> دينه ، أو لا ) يعني أو لم يعرف ؛ لأن البيتين أَرَحْتا وقتاً واحداً هو ساعة موته، فتعارضتا ، وتساقطتا لذلك<sup>(٨)</sup>(٩) .

( وكذا ) أي وكالحكم المتقدم فيما إذا خَلَفَ<sup>(١٠)</sup> ابنين مسلماً وكافراً ، يكون الحكم ( إن خَلَفَ أبوين كافرين ، وابنين مسلمين ، أو ) خَلَفَ ( أحاً وزوجة مسلمين ، وابناً كافراً ) ؛ لأن هؤلاء مع ثبوت دعواهم ورثة لا فرق بين دعواهم ودعوى الابن<sup>(١١)</sup> .

---

(١) انظر : الكافي ٥٠٢/٤ ، الممتع ٣٠٥/٦ ، الإنصاف ٤١٧/١١ ، المبدع ١٨٤/١٠ .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) انظر : المغني ٢٢٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٥/٦ ، الفروع ٥٤٣/٦ ، الإنصاف ٤١٧/١١ ، المبدع ١٨٤/١٠ .

(٤) في (م) : المثبتة .

(٥) انظر : المغني ٢٢٤/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٥/٦ .

(٦) والرواية الثانية : تستعملان ، بقسمة ، أو قرعة .

انظر : المحرر ٢٣٣/٢ ، شرح الزركشي ٥٤٠/٤ ، الإنصاف ٤١٨/١١ ، المبدع ١٨٥، ١٨٤/١٠ .

(٧) في (م) : أهل .

(٨) في (م) : كذلك .

(٩) انظر : المراجع السابقة .

(١٠) في (م) : يختلف .

(١١) انظر : المحرر ٢٣٤/٢ ، الفروع ٥٤٣/٦ .

قال في المستوعب : وعلى كل [ حال ] <sup>(١)</sup> يغسل ، ويكفّن ، ويصلى عليه ، ويدفن في مقابر المسلمين <sup>(٢)</sup> . انتهى .

قال في الفروع : ويصلى عليه تغليباً له مع الاشتباه .

قال القاضي : ويدفن معنا .

وقال ابن عقيل وحده <sup>(٣)</sup> . انتهى .

( ومتى نصّفنا المال ) المخلف عن الميت المختلف في دينه ، فأعطينا الابن المئزرين <sup>(٤)</sup> للأبوين نصفه ، ( فنصفه للأبوين على ثلاثة ) ، للأب ثلثاه ، وللأم ثلثه <sup>(٥)</sup> .

ومتى أعطينا الابن المئزر للأخ والزوجة نصفه ، فإن الباقي ( و ) هو ( نصفه ) يكون ( للزوجة والأخ على أربعة ) ، للزوجة ربعه ، وباقيه للأخ <sup>(٦)</sup> .

( ومن ) كان كافراً و ( ادّعى تقدّم إسلامه على موت مورثه المسلم ، أو ) ادّعى تقدّم إسلامه ( على قسم تركته ) أي تركة مورثه المسلم ، ( قبل ) منه ذلك ( بيينة ) يقيمها ، ( أو تصديق وارث ) معه على دعواه ، وإلا فلا <sup>(٧)</sup> .

مثال ذلك : لو مات مسلم وله <sup>(٨)</sup> ابنان مسلم وكافر ، فأسلم الكافر ، وقال : أسلمت قبل موت أبي ، أو أسلمت قبل قسم تركته أبي .  
وقال أخوه : بل بعد ذلك .

---

(١) ساقط من (ب) .

(٢) المستوعب (١٧٨/٢) (ب) .

(٣) الفروع ٥٤٣/٦ .

(٤) في (م) : المتنازعين .

(٥) انظر : المحرر ٢٣٤/٢ ، الفروع ٥٤٣/٦ .

(٦) انظر : المرجعين السابقين .

(٧) انظر : المغني ٢٢٥/٩ ، الشرح الكبير ٣٤٧/٦ ، الفروع ٥٤٣/٦ .

(٨) في (س) : ولو .

فلا إرث له ؛ لأنه مقر بالكفر أولاً ، مدَّعٍ للإسلام فيما قبل الموت ، أو فيما قبل [ قسمة ]<sup>(١)</sup> التركة ، والأصل بقاءه على كفره ، فيكون القول قول أخيه المسلم بيمينه ؛ لأنه منكر .

إلا أن يقيم بينة بدعواه ، أو يصدقه أخوه ، فيرث ؛ لأن الحق لا يعدوهما .

( وإن قال ) من كان كافراً : ( أسلمتُ في محرّم ، ومات ) ، أي مورثي ، ( في صفر . وقال الوارث ) الذي هو أخوه : ( مات قبل محرّم . ورث ) ؛ لأنهما اتفقا على الإسلام في محرّم ، وإنما اختلفا في أن الموت هل كان قبله أو بعده ؟ والأصل حياة الأب ، فيكون القول قول المدَّعي للموت آخرأ ، فلذلك<sup>(٢)</sup> يجب أن يكون الإرث بينهما<sup>(٣)</sup> .

( ولو خلف حرّاً ابناً حرّاً ، وابتناً كان قنّاً ، فادَّعى ) الذي كان قنّاً ( أنه عتق وأبوه حيٌّ ) أي في حال حياته ، ( ولا بينة ) له بما ادَّعاه ، ( صدَّق أخوه في عدم ذلك ) \* أي في أنه لم يعتق قبل موت أبيه [ ٢٩٦ ب ] لأن الأصل بقاء الرّق<sup>(٤)</sup> .

( وإن ثبت عتقه برمضان ، فقال الحرُّ : مات أبي بشعبان . وقال العتيق : بل بشوّال . صدَّق العتيق ) ؛ لأن الأصل بقاء حياة الأب إلى شوال<sup>(٥)</sup> .

( و ) متى أقام العتيق بينة أنه مات في شوال ، وأقام الحرُّ بينة أنه مات في شعبان ، ( تُقدّم<sup>(٦)</sup> بينة الحر مع التعارض ) أي تعارض البينتين المذكورتين ؛ لأن معها زيادة علم<sup>(٧)</sup> .

( وإن شهد اثنان على اثنين بقتل ، فشهدا ) المشهود عليهما ( على الأولين ) اللذين شهدا عليهما أولاً ( به ) أي بالقتل ، ( فصدَّق الوليُّ ) أي مستحق القصاص الشاهدين ( الأولين فقط ) ، أي دون المشهود عليهما أولاً ، ( حكم بهما ) أي بالشاهدين الأولين ؛ لرجحانها<sup>(٨)</sup> بتصديق المشهود له<sup>(٩)</sup> .

(١) في (ب) : قسم . بسقوط : التاء .

(٢) في (م) : فكذلك .

(٣) انظر : المغني ٩/٢٢٥، ٢٢٦ ، الشرح الكبير ٦/٣٤٧ ، المحرر ٢/٢٣٥ ، المتع ٦/٣٠٦ ، الفروع ٦/٥٤٣ ، الإنصاف ١١/٤٢٠ ، المبدع ١٠/١٨٦ .

(٤) انظر : الإنصاف ١١/٤٢٠ .

(٥) انظر : الإنصاف ١١/٤٢٠، ٤٢١ .

(٦) في (س) : تقدمت .

(٧) انظر : المرجع السابق .

(٨) في (ب) : لرجحانه .

(٩) انظر : الفروع ٦/٥٤٣ ، الإنصاف ١١/٤٢١ ، المبدع ١٠/١٧٧ .



(و<sup>(١)</sup> إلا ) بأن صدَّق الجميع ، أو كذَّب الجميع ، أو صدَّق المشهود عليهما فقط ، ( فلا شيء ) له ؛ لأن شهادة المشهود عليهما غير معتبرة ، لأنهما متهمان بالدفع عن أنفسهما بذلك ، وتصديق الولي لهما غير معتبر<sup>(٢)</sup> .

وكذا لو صدَّق الجميع ، بأن قال : قتلوه كلهم . لأن كل اثنين من البينتين تدفع عن نفسها القتل بالشهادة ، فلا تقبل<sup>(٣)</sup> .

وكذا لو كذَّب الجميع ؛ لأنه يصير كمن لا بينة له .

( وإن شهدت ) بينة ( بتلف ثوب ، وقالت : قيمته عشرون . و ) شهدت ( أخرى ) أن قيمته ( ثلاثون ، ثبت الأقل ) ، وهو العشرون ، على الأصح<sup>(٤)</sup> ؛ لأن الإتلاف ثابت في شيء واحد وإنما اختلفا في قيمته ، فهو كما لو اختلف المقومان في القيمة ، فإنه يشب ما اتفقا عليه دون ما اختلفا فيه .

( وكذا لو كان بكلِّ قيمةٍ شاهدٌ ) واحد ؛ لأن بينة الأقل تثبت دون الأكثر<sup>(٥)</sup> .

( و ) العين ( القائمة ، كعين لبيم يريد الوصي بيعها ، أو ) [ يريد ]<sup>(٦)</sup> ( إجارتها ، إن اختلفا في قيمتها ) عند إرادة بيعها ، ( أو ) اختلفا في ( أجرٍ مثلها ) عند إرادة إجارتها ، ( أُخذ ) أي عمل ( بـ ) مقتضى ( من يُصدَّقها الحسُّ ) من البينتين<sup>(٧)</sup> .

( فإن احتمل ) ما شهدتا به ، ( أُخذَ ببينة الأكثر ) أي البينة التي تشهد بالأكثر<sup>(٨)</sup> .

( كما لو شهدت بينة أنه آجر حصة مَوْلِيٍّ ) ، أي من هو في حجره ، ( بأجرة مثلها ، و ) شهدت

---

(١) في (ب) : الواو . من الشرح .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) في (ب) و (م) : يقبل .

(٤) قال في الإنصاف (٤٠٧/١١) : هذا المذهب . اهـ .

والرواية الثانية : تسقطان ؛ لتعارضهما .

انظر : المحرر ٢٣٨/٢ ، المتع ٢٩٨/٦ ، الفروع ٥٤٣/٦ ، الإنصاف ٤٠٧/١١ ، المبدع ١٧٥/١٠ .

(٥) انظر : المحرر ٢٣٩/٢ ، الفروع ٥٤٣/٦ ، الإنصاف ٤٠٧/١١ ، المبدع ١٧٥/١٠ .

(٦) ساقط من (ب) .

(٧) انظر : المبدع ١٧٦/١٠ .

(٨) انظر : المرجع السابق .

(بينة) أخرى أنه آجرها ( بنصفها ) أي بنصف أجرة مثلها<sup>(١)</sup> .

قال في التنقيح : قلت : فلو كانت العين قائمة ، قُدِّمت بينة من يصدقها الحس .

فإن احتمل ، فقد قال ابن نصر الله : لو اختلفت بينتان في قيمة عين قائمة لیتيم يريد الوصي بيعها ، أخذ ببينة الأكثر فيما يظهر . انتهى .

وكذا قال الشيخ تقي الدين : لو شهدت بينة أنه آجر حصة مولیه بأجرة مثله ، وبينة بنصفها<sup>(٢)</sup> . انتهى كلامه في التنقيح .

والله سبحانه وتعالى أعلم

---

(١) انظر : الفروع ٥٤٣/٦ ، الاختيارات الفقهية ٣٥٣ .

(٢) التنقيح المشبع ٣١٢ . وانظر : حواشي ابن نصر الله على الفروع (ق ١٩٢) ، الاختيارات الفقهية ٣٥٣ .

## الخاتمة

الحمد لله الذي أعانني على ما قدمت .... وألهمني فيما كتبت ... وأصلي وأسلم على نبيه الأمين ... وبعد :

فلا يسعني وأنا في نهاية المطاف من هذه الرسالة إلا أن أشكر الله وأحمده فيما أعانني ووفقني ، وأستغفره من كل زلة قلم أو لسان .

وفي ختام هذا البحث أشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها :

١- يعتبر مؤلف هذا الكتاب - الشيخ تقي الدين الفتوحي - أحد أعلام المذهب الحنبلي في عصره ، بل انتهت إليه رئاسة المذهب بعد وفاة ولده .

وقد أثنى عليه علماء عصره - حتى من أقرانه - ورثوه بعد وفاته .

٢- عاش المؤلف في بيئة علمية ، فقد نشأ في كنف والده ، الذي كان من العلماء الأعلام في وقته ، مما غرس فيه حب العلم والتفاني في طلبه .

٣- عاش المؤلف حياة متواضعة ، متقللاً من الدنيا ، ولم يعيش حياة الترف والدعة ، نبراسه في ذلك والده الذي كانت حياته كذلك .

٤- أكب المؤلف على طلب العلم ، ورحل في سبيله إلى خارج بلاده مصر ، وتلقى العلم على يد عدد من علماء المذاهب المختلفة .

٥- ألّف عدداً من الكتب التي كانت لها مكانتها وأهميتها ، فقد ألّف متن ( المنتهى ) ، والذي كانت له مكانة عظيمة عند علماء المذهب ، ثم شرحه ، وهو الشرح الذي بين أيدينا قسم منه .

كما ألّف مختصراً في أصول الفقه ، ثم شرحه في كتابه الشهير شرح الكوكب المنير .

٦- إن تسمية الكتاب بـ ( شرح منتهى الإرادات ) ، هي التسمية الصحيحة ، ولأعلم لأي تسمية أخرى ، أساس علمي صحيح .

- ٧- يتميز المؤلف بدقة النقل في الغالب ، إلا أنه قد يخطئ أحياناً ، وذلك نابع - فيما يظهر لي - من نقله عن كتب المذهب الأخرى ، خصوصاً أن المؤلف يتابع كتاب المبدع - للبرهان ابن مفلح - فهو ينقل عباراته في الغالب ، وما ذكره من أدلة وأقوال في المسألة .
- ٨- إن نسبة هذا الكتاب - شرح منتهى الإرادات - لمؤلفه الشيخ تقي الدين الفتوحى ، نسبة لا تقبل الشك ، بل تصل إلى درجة القطع واليقين .
- ٩- يعد هذا الكتاب من أبرز كتب الحنابلة ؛ لما يشتمل عليه من حسن الترتيب والتبويب ، مع ذكر الدليل والتعليل ، وذكر الروايات والأوجه في الغالب .
- ١٠- يحتوي الكتاب على عدد كبير من الأحاديث والآثار ، مع عزوها - غالباً - إلى من خرجها ، وذكر درجتها - أحياناً - من حيث الصحة والضعف .
- ولا شك أن في ذلك فائدة عظيمة للمطلع على هذا الكتاب .
- ١١- يحتوي الكتاب على نقولات كثيرة عن كتب وعلماء المذهب ، وعن علماء المذاهب الأخرى ، مما يدل على سعة اطلاع مؤلفه ، رحمه الله تعالى .
- ١٢- بمقارنة هذا الشرح بشرح منتهى الإرادات للبهوتي ، نجد فارقاً كبيراً بين الكتابين .
- فشرح منتهى الإرادات لابن النجار ، أعمق منه في بحث المسائل ، وأكثر استدلالاً وتوضيحاً ، وهذا نابع من أن مؤلف المتن هو الشارح له .
- ومن خلال معاشتي هذا الكتاب يمكنني أن أقول : إنه كتاب عظيم الفائدة ، جليل القدر ، يحتاج إليه كل طالب علم وباحث في المذهب ، وإنني أوصي بسرعة استكمال الكتاب وطبعه ، ثم نشره ، حتى يكون في متناول طلاب العلم .
- وأخيراً أعذر عن أي نقص أو تقصير ، فهما من سمات البشر ، فإن أصبت فمن الله وأحمده ، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان .
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وسلام على المرسلين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

# الفهارس

- 📖 فهرس الآيات القرآنية
- 📖 فهرس الأحاديث والآثار
- 📖 فهرس الكلمات الغريبة
- 📖 فهرس الأماكن والبلدان
- 📖 فهرس الأبيات الشعرية
- 📖 فهرس الكتب الواردة في المتن
- 📖 فهرس الأعلام
- 📖 فهرس المصادر والمراجع
- 📖 فهرس الموضوعات

## فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		<b>سورة البقرة</b>
٤٥٩	٢٩	هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً
٥٤٦	٦٧	إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة
٧١٩	٩٨	من كان عدواً لله وملائكته ورسله
٤٤٦	١٠٢	يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل
٤٤٧	١٠٢	وما كفر سليمان
٤٤٨، ٤٤٧	١٠٢	وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتننة
٤٢٤	١٦٠	إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا
٤٨٤، ٤٥٩	١٦٨	يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً
٥١٠	١٧٣	فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه
٥١٢	١٧٣	إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله
		كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين
٧٠٤	١٨٠	والأقربين
٧٩١	١٨٤	فعدة من أيام آخر
٧٩١	١٨٥	
٩٣	١٨٧	تلك حدود الله فلا تقربوها
١٣٥	١٩١	ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه
٤٦١، ٣٦١	١٩٥	ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
٥١٧، ٥٠٩		
٧٥٩	١٩٦	ولا تحلقوا رؤوسكم
٦٤٥	٢٢٥	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم
١٣٩	٢٢٦	للذين يؤلون من نسائهم
٢٠٢	٢٣٣	والوالدات يرضعن أولادهن حولن كاملين
٧٠٩	٢٣٥	ولكن لا تواعدوهن سرّاً
٧٤٣	٢٣٨	وقوموا لله قانتين

٤٥٩	٢٤٩	إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني
٧٢٨	٢٤٩	فمن شرب منه فليس مني
٤٣٢	٢٥٦	لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي
٧٠١	٢٧٥	وأحل الله البيع
٨٤٧، ١٨٠	٢٨٢	أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى
٨٨٧		
٣٢٦	٢٨٢	واستشهدوا شهيدين من رجالكم
٩٨٢	٢٨٢	من ترضون من الشهداء
<b>سورة آل عمران</b>		
٣٧٧	٣٩	وسيداً وحصوراً
٧٤٤	٤١	آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام
٤٢٥	٩٠	إن الذين كفروا من بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً
٧٢٦	٩٣	كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا
٧١٠	٩٦	إن أول بيت وضع للناس
١٣٢	٩٧	ومن دخله كان آمناً
٢	١٠٢	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته
٨٩٩	١١٨	يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم
٤٨٤	١٥٩	وشاورهم في الأمر
٦٧٩	١٧٣	الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم
٨١٧	١٩٠	إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار
<b>سورة النساء</b>		
٢	١	يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة
٧٢٨	٢	ولا تأكلوا أموالهم
٦١٩	٨	فارزقوهم منه
١٠٧٧	٨	وإذا حضر القسمة أولوا القربى
٧٢٨	١٠	إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً
١٠٤	١٥	فاستشهدوا عليهن أربعة منكم

١٣٩،١٣٨	١٦،١٥	واللاتي يأتين الفاحشة منكم فاستشهدوا عليهن
٣٥٤	١٦	واللذان يأتياها منكم فأذوهما
١٤٧	٢٤	واحصنات من النساء
١٤٨	٢٥	فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على الحصنات من العذاب
١٥٥	٢٥	فعليهن نصف ما على الحصنات من العذاب
٤٦٩	٢٥	ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح الحصنات المؤمنات
١٠٩٩	٢٩	إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم
٤٠٦،٤٠٤	١١٦،٤٨	إن الله لا يغفر أن يشرك به
٦٧٨	٤٩	ولا يظلمون فتيلاً
٦٧٨	٥٣	فإذا لا يؤتون الناس نقيراً
٣٨٣	٥٩	يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم
٨٤٩	٥٩	فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول
٨١٩	٦٥	فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
٦٨٣	٧٧	ولا تظلمون فتيلاً
٤٠٧	٨٢	أفلا يتدبرو القرآن
٨٨٢	٨٥	من يشفع شفاعة حسنة يكن له
٨٤٩	١٠٥	لتحكم بين الناس بما أراك الله
٤٢٥	١٣٧	إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً
٣٨٥	١٤١	ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً
<b>سورة المائدة</b>		
٤٨٤،١٦٠	١	أحلت لكم بهيمة الأنعام
٥١٢،٤٦٤	٣	حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به
٥٦٨،٥٥٣		
٥١٠	٣	فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم
٥٥٣،٥٣١	٣	إلا ما ذكيتم
٤٨٤،٤٥٩	٤	يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات
٥٧٢		



٥٩٣	٤	وما علمتم من الجوارح مكلبين
٦٠٢،٥٩٨	٤	فكلوا مما أمسكن عليكم
٥٣٨،٥٣٧	٥	وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
٥٦٨،٥٣٩		
٥٦٩		
١٤٥	٥	واخصنا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم
٤٠٥	٦	يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
٤٠٠	٢١	ولا ترتدوا على أذيباركم فتنقلبوا خاسرين
		إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن
٣٤٣،٣٤٢	٣٣	يقتلوا
٣٤٥		
٣٣٤	٣٣	أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
٣٥٠	٣٣	من خلاف
٣٥٣،٣٤٣	٣٣	إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم
٣٥٢	٣٣	أو ينفوا من الأرض
٢٧١،١٣٧	٣٨	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
٢٧٨،٢٧٦		
٢٨٨،٢٨٧		
٣١٠،٣٠١		
٣٢٥		
٣٥٤	٣٩	فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه
٨٩٢	٤٢	أكّالون للسحب
٦٤٥،٦١٧	٨٩	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم
٦٦٢		
٦٤٣	٨٩	ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان
٦٦٤	٨٩	إطعام عشرة مساكين من أوسط ماتطعمون أهليكم
٦٦٤	٨٩	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
٦٦٩	٨٩	ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم

٢٤٣،٢٣٠	٩٠	يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب
٢٣٦	٩١	إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر
٤٩٨،٤٩٦	٩٦	أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة
٥٧٢		
٨٠٨	١٠١	لاتسألوا عن أشياء
٦٢٤	١٠٦	فيقسمان بالله
٦٢٠	١١٠	وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير
<b>سورة الأنعام</b>		
٥٩٣	٦٠	ويعلم ما جرحتم بالنهار
٢١١	٨١	فأي الفريقين أحق بالأمن
٦٢٨،٦٢٤	١٠٩	وأقسموا بالله جهد أيمانهم
٥٥٨،٥٥٥	١٢١	ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق
٧٢٦،٤٨١	١٤٥	قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون
٥٦٧	١٤٦	وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر
٥٧٠،٥٦٩	١٤٦	ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما
٧١٦		
<b>سورة الأعراف</b>		
٨٧٠	٣١	خذوا زينتكم عند كل مسجد
٤٥٩	١٥٧	يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم
٤٦٩	١٥٧	ويحل لهم الطيبات
٤٩٧،٤٦٣	١٥٧	ويحرم عليهم الخبائث
<b>سورة الأنفال</b>		
٤٤٢	٣٨	قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
<b>سورة التوبة</b>		
٧٤٢	٣٦	إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً
٤٠٧	٦٦،٦٥	ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب
٧٧٧	٧٧-٧٥	ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن

٦٩٩	١٠٣	وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم
٦٣٣	١٠٧	وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى
٦١٩	١٢٨	حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم
٢١١	٣٥	<b>سورة يونس</b>
٦٤١، ٦١٦	٥٣	أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع ويستبؤنك أحق هو قل إي وربي
٧٠٩	٤١	<b>سورة هود</b>
٢١١	٧٨	وقال اركبوا فيها
١٦٢	١١٤	بناتي هن أطهر لكم وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل
٦٢٠	٢٥	<b>سورة يوسف</b>
٦١٩	٤٢	وألфия سيدها لذا الباب
٦٢٨	٧٣	اذكري عند ربك
٦٣٤	٨٥	قالوا تا لله لقد علمتم تا لله تفتؤا تذكر يوسف
٧٤٠	٢٥	<b>سورة إبراهيم</b>
		تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها
٧٤٤، ٧٤٣	٤٦	<b>سورة الحجر</b>
٦٢٢	٧٢	ادخلوها بسلام آمين لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون
٤٨٦، ٤٨٥	٨	<b>سورة النحل</b>
٦٢٨، ٦٢٤	٣٨	والخيل والبغال والحمير لتركبوها
٦٢٨	٥٦	وأقسموا بالله جهد أيمانهم
٧١١	٨٠	تا لله لتسألن عما كنتم تفترون
٤٣١	١٠٦	وا لله جعل لكم من بيوتكم سكناً إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان

<b>سورة الإسراء</b>		
٨١٨	٤	وقضينا إلى بني إسرائيل لتفسدن في الأرض
٤٥٦	١٥	وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً
١٣٨	٣٢	ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً
٨٠٦	٣٤	وأوفوا بالعهد
٤٠٧	٨٨	قل لمن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن
٦١٩	١١٠	قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن
<b>سورة الكهف</b>		
٦٨٥	١٠	إذ أوى الفتية إلى الكهف
٨٠٥، ٨٠٤	٢٤، ٢٣	ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً . إلا أن يشاء الله
٦٨٥	٦٣	قال أرايت إذ أوتينا إلى الصخرة
<b>سورة طه</b>		
٤٤٥	٦٦	يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى
<b>سورة الأنبياء</b>		
٢٠٠	٢	إلا استمعوه وهم يلعبون
٨١٦	٧	فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون
٦٧٥	٣٢	وجعلنا السماء سقفاً محفوظاً
٦٢٨	٥٧	وتأله لاكيدن أصنامكم
١١٣	١٠٧	وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين
<b>سورة الحج</b>		
٧٣٣	٢٣	يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ آسَاور مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً
٧٦٢	٢٩	وليوفوا نذورهم
<b>سورة المؤمنون</b>		
٦٨٥	٥٠	وآويناها إلى ربوة
<b>سورة النور</b>		
١٥٣، ١٣٧	٢	الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
١١٤	٢	ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله

١١٢	٢	وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة
١٧٩، ١٣٧	٤	
١٨٥، ١٨٤		
١٩٤، ١٩٢		
٣٢٧، ٢٢٥		
١٨٤	٤	ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
٦٢٤	٦	فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون
١٠٤	١٣	لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء
٩٩٢، ١٨٤	١٣	إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات
١٩٣	٢٣	فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم
٥٢٢	٢٨	في بيوت أذن الله أن ترفع وأقسموا بالله جهد أيمانهم
٧١٠	٣٦	
٦٢٨، ٦٢٤	٥٣	
		<b>سورة الفرقان</b>
١٣٨	٦٩، ٦٨	والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس
		<b>سورة النمل</b>
٦١٩	٢٣	ولها عرش عظيم
١٠٥٣	٣١، ٢٩	وإني ألقى إلي كتاب كريم . إنه من سليمان
٦٢٠	٣٩	وإني عليه لقوي أمين
		<b>سورة القصص</b>
٣٤٨	٣٤	فأرسله معي ردءاً يصدّقني
		<b>سورة العنكبوت</b>
٧٠٩	٦٥	فإذا ركبوا في الفلك
		<b>سورة لقمان</b>
٣٨٧	١٥	وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما

٨٧٩	١٨	<b>سورة السجدة</b> أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون
٥١٦ ٧٣٥ ٤٠٤ ٢	٦ ٣٣ ٤٠ ٧١،٧٠	<b>سورة الأحزاب</b> النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقرن في بيوتكن ولكن رسول الله وخاتم النبيين يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولاً سديداً . يصلح لكم
٦٤١	٣	<b>سورة سبأ</b> وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة
٧٣٣ ٦٧٨ ٧٣٣ ٦٢٨،٦٢٤	١٢ ١٣ ٣٣ ٤٢	<b>سورة فاطر</b> ومن كل تأكلون لحماً طرياً ما يملكون من قطمير يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤاً وأقسموا بالله جهد أيمانهم
١١٢٦	٥٧	<b>سورة يس</b> ولهم ما يدعون
٦٣٢ ٨١٩ ٨٤٢	٢،١ ٢٦ ٢٦	<b>سورة ص</b> ص والقرآن ذي الذكر . بل الذين كفروا يادادوا إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق
٨١٨	١٢	<b>سورة فصلت</b> فقضاهن سبع سموات في يومين
٨١٨	٢٣،٢٢	<b>سورة الزخرف</b> إنا وجدنا آباءنا على أمة
٢٠٢ ٦٧٩	١٥ ٢٥	<b>سورة الأحقاف</b> وحمله وفصاله ثلاثون شهراً تدمر كل شيء

١٤٦	١٨	<b>سورة محمد</b> فقد جاء أشراطها
٧٥٩	٢٧	<b>سورة الفتن</b> مخلقين رؤوسكم
٩٨١، ٨٤٨ ٩٨٢ ٣٧٠ ٣٩٣ ٣٨٣ ٣٨٣ ٦٧٥	٦ ٦ ٩ ١٠، ٩ ٩ ٩ ١٠	<b>سورة الحجرات</b> يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ... إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى إنما المؤمنون إخوة
٦٣٢	٢، ١	<b>سورة ق</b> ق والقرآن المجيد . بل عجبوا
٦٧٥	٤٨	<b>سورة الذاريات</b> والأرض فرشناها
٦٢٨	٢، ١	<b>سورة الطور</b> والطور . وكتاب مسطور
١٠٧٨ ١٠٩٥	٢٨	<b>سورة القمر</b> ونبتهم أن الماء قسمة بينهم
٦٢٠ ٧١٩	٢٧ ٦٨	<b>سورة الرحمن</b> ويبقى وجه ربك فيهما فاكهة ونخل ورمان
٥١٤	٩	<b>سورة الحشر</b> ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

٤٠٧	٢١	لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً
٦٤١	٧	<b>سورة التغابن</b>
٦٣٢، ٦١٦	٧	زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي قل بلى وربي لتبعثن
٧٣٥	١	<b>سورة الطلاق</b>
٩٨٥، ٩٨٢	٢	لا تخرجوهن من بيوتهن وأشهدوا ذوي عدل منكم
٦٥٣	٢، ١	<b>سورة التحريم</b>
٦٦٩، ٦٥٣	٢	يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ... قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم
٦٤٢	١٠	<b>سورة القلم</b>
		ولا تطع كل حلاف مهين
٦٧٥	١٩	<b>سورة نوم</b>
		والله جعل لكم الأرض بساطاً
٧٦٢	٧	<b>سورة الإنسان</b>
٧٢٦	٨	يوفون بالنذر ويطعمون الطعام على حبه
٦٧٥	١٠	<b>سورة النبأ</b>
		وجعلنا الليل لباساً
٦٧٥	٢٧	<b>سورة النازعات</b>
		السماء بناها
٦٣١	٤	<b>سورة الطارق</b>
		إن كل نفس لما عليها حافظ
٦٣٢	١	<b>سورة الشمس</b>
٦٣٢	٩	والشمس وضحاها قد أفلح من زكاها



٦٣١	٤	<b>سورة الليل</b> إن سعيكم لشتى
٦٣٣	٣	<b>سورة الضحى</b> ما ودَّعك ربك وما قلى
٦٣١	٤	<b>سورة التين</b> لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم
٥١٧	٧	<b>سورة الماعون</b> ويعنعون الماعون
٥٤٦	٢	<b>سورة الكوثر</b> فصلٌ لربك وانحر
٦٤٦٣	٤-١	<b>سورة الفلق</b> قل أعوذ برب الفلق . من شر ما خلق....

س

## فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٧٢٤		اتئدموا بالزيت ، وادهنوا به
٦٣٠		آ لله ما أردت إلا واحدة
٩٨		أتشفع في حد من حدود الله
٤٩٢	أبو هريرة	أتى النبي ﷺ بسبعة أضب
٥٧٢	أبو ثعلبة الخشني	أتيت رسول الله ﷺ، فقلت يا رسول الله : إنا بأرض صيد
٤٤٧، ١٩٣		اجتنبوا السبع الموبقات
٥٣٢	ابن عمر	أحل لنا ميتتان ودمان
٧١٥، ٥٧١		أحلت لنا ميتتان
١٠٠	علي	أخبر النبي ﷺ بأمة لهم فجرت
١٠٤٩		أد الأمانة إلى من ائتمنك
١٦٣	عائشة وعلي	ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم
١٦٦	عائشة	ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم
١٦٥	أبو هريرة	ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً
٥٢٥	سمرة بن جندب	إذا أتى أحدكم على ماشية
١٥٨		إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان
١٢٩	ابن مسعود أثر	إذا اجتمع حدان أحدهما القتل
٨١٩	عمرو بن العاص	إذا اجتهد الحاكم فأصاب
٦٠٢، ٦٠٠	عدي	إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكر اسم الله
٥٨٨		إذا أرسلت كلبك وسميت فكل
١٩١، ١٦٧	ابن مسعود، ومعاذ، وعقبة بن عامر (أثر)	إذا اشتبه عليك الحدود فادراً ما استطعت
٥٩٩	ابن عباس أثر	إذا أكل الكلب فلا تأكل ، وإن أكل الصقر
١٠٢٦		إذا تقاضى إليك رجلان ، فلا تقضي للأول حتى تسمع
٦٢٢، ٦١٧	عبد الرحمن بن سمرة	إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها

٦٦٨		
٨٧٤	أبو قتادة	إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي
٥٨٧	عدي	إذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين
٥٨٢	عدي	إذا رميت فسميت فخرقت فكل
٣٤٧	ابن عباس (أثر)	إذا قتلوا وأخذوا المال ، فقتلوا وصلبوا
١٩١	علي وابن عباس (أثر)	إذا كان في الخلد لعل وعسى ، فهو معطل
١٠٢	عمر (أثر)	إذا كانت الأمة ذات زوج ، رفعت إلى السلطان
٤٧٩	أبو هريرة	إذا وقع الذباب في شراب أحدكم
٩٧	أبو أمية	أذهب به فاقطعه
	المخزومي	
١٧٩	سعد بن عباد	أرأيت لو وجدت مع إمراة رجلاً
٢٤٦	ابن عمر (أثر)	أشربه مالم يأخذه شيطانه
٢٤٦		أشربوا العصير ثلاثاً ، مالم يغل
٧٤٥	أبو قتادة (أثر)	أشربت مخرفاً ، فكان أول مال
٤٢٩	عمران بن حصين	أصاب المسلمون رجلاً من بني عقيل
٧٤٥	عمر	أصبت أرضاً بخير
٨١٧		أصحابي كالنجوم
١٥٢	علي	اصنعوا بها ما تصنعون بموتاكم
١٠٨	علي (أثر)	اضرب واعط كل عضو حقه
٣٧٦		اغمي على رسول الله ﷺ في مرضه
٤٥١	عمر	اقتلوا كل ساحر وكاهن
٢٨٨	عائشة	اقطعوا في ربع دينار
٣٥٠، ٣٣٢		اقطعوه واحسموه
١٠١، ١٠٠		أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم
٤١٥، ١٠٢		
٤٩٥	سفينة	أكلت مع رسول الله ﷺ لحم حبار
٩٧		أمر برفع ما عزر ولم يحضره

٩٩٢		أمر النبي ﷺ زيد بن ثابت فتعلم كتاب يهود
٤٢٧	ابن عمر	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا
٤٦٨		أمرنا رسول الله ﷺ بأكل الضبع
٥٩٤	جابر	أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب
٣٣٤	أبو هريرة	إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله
٨٨٩		إن كان ابن عمك
٥٢٢	ابن عباس (أثر)	إن كان عليها حائط فهو حريم
١٣٧	الأحوص بن حكيم ، أبو الدرداء (أثر)	أن لا يجلدن أمير جيش ولا سرية رجلاً من المسلمين وهو غاز
٨٢٦	أبو موسى	إنا والله لا نولي هذا العمل أحداً سألناه
٨٨٧	(أثر)	أن أبا بكر جاءته الجذتان
٨٩٧	(أثر)	أن أبا بكر قصد السوق ليتجر فيه ، حتى فرضوا له
٨٣٥	(أثر)	أن أبا بكر لما ولي الخلافة ، فرضوا له رزقاً
١٨١	(أثر)	أن أبا بكر ونافعاً وشبل بن معبد شهدوا عند عمر على المغيرة بن شعبة بالزنا
٧٧٩		أن أبا لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه ، قال يا رسول الله
٩٠٠	(أثر)	إن من توبتي أن أهجر دار قومي
٢٤٧	(أثر)	أن أبا موسى قدم على عمر ومعه كاتبه نصراني
٧٤٥	أبو طلحة	أن أبا موسى كان يشرب من الطلاء
١٣٣	أبو شريح ، ابن عمر	إن أحب أموالي إليّ ببر حار
١٧٣	(أثر)	إن أعدى الناس على الله من قتل في الحرم
١٩٠	(أثر)	أن امرأة استسقت راعياً ، فأبى أن يسقيها إلا أن تمكثه
٤٠٢		أن امرأة رفعت إلى عمر ليس لها زوج ، وقد حملت
٤٦١	أنس	أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت
٣٦٥	(أثر)	أن امرأة يهودية أتت رسول الله ﷺ بشاه مسمومة
٤٩٩	(أثر)	أن جارية خرجت من المدينة تحتطب ، فتبعها رجل فراودها
		أن الحسن بن علي ركب على سرج

١٧٧	سهل بن سعد	أن رجلاً أتاه فأقر عنده أنه زنى بامرأة
١٠٤١	(أثر)	أن رجلاً ادعى على امرأة نكاحها ، فرفعها إلى عليّ
١١٦	أبو أمامة	أن رجلاً اشتكى حتى ضني ، فدخلت عليه امرأة فهش لها
٣٦٦	سهل بن سعد	أن رجلاً اطلع في حجريات رسول الله ﷺ
١٠٧		أن رجلاً اعترف عند النبي ﷺ فأتى بسوط مكسور
١٠٨٨	عمران بن حصين	أن رجلاً اعتق في مرضه ستة أعبد ، وأن النبي ﷺ جزأهم
١١٧٥		
١٦٢	ابن مسعود	أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال إني وجدت امرأة قي البستان
١٥١	جابر	أن رجلاً زنى بامرأة فأمر به رسول الله ﷺ فجلد الحد
٣٦٤	عمران ابن حصين	أن رجلاً عض رجلاً
٧٩٩		أن رجلاً قام يوم الفتح ، فقال يا رسول الله إني نذرت
٩٩٧		أن رجلاً من حضرموت ورجلاً من كندة أتيا رسول الله ﷺ
٣٠١	عبد الله بن عمرو	أن رجلاً من مزينة سأل رسول الله ﷺ عن الشمار ، فقال : ما أخذ من أكمامه
٢٦٠	حبيب بن سالم (أثر)	أن رجلاً يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته
٩٧٤		أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ حضرمي وكندي
١١٤٨		أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في أمر
١١٥٤	أبو موسى	أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في بعر
١١٣٧	أبو موسى	أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دار
١١٤٧	أبو موسى	أن رجلين ادعيا بغيراً على عهد رسول الله
١١٦٠		أن رجلين تدارءا في دابة
٢٨١	عائشة	أن رسول الله ﷺ أتى برجل يسرق الصبيان
٥٥٦		أن رسول الله ﷺ إذا ذبح قال بسم الله
٥٦٤	ابن عمر	أن رسول الله ﷺ أمر أن تحذ الشفار

١٠٥٤	ابن عباس	أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى
١١٦٠	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ عرض على قوم اليمين
١٠٩٩	عبادة بن الصامت	أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ولا ضرار
١٠٣	حكيم بن خزام	أن رسول الله ﷺ نهى أن يستقاد في المسجد
٤٦٣	أبو ثعلبة	أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب
٤٦٢	جابر	أن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الخمر
١٣٥	أبو بكرة	إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله
٢٧٩	عمرة بنت عبد الرحمن	أن سارقاً سرق أترجة زمن عثمان
		أن طليحة الأسدية كانت تحت رشيد الثقيفي فطلقها ، فنكحت في عدتها
١٦٨	أثر	إن الطير لتخفق بأجنحتها ، وترمي ما في حواصلها
٩٨٨	ابن عمر	أن عبداً من رقيق الخمس سرق ، فرفع إلى النبي
٣٢٢	ابن عباس	أن عثمان بن عفان والمقداد تحاكما إلى عمر
٦٤٠	أثر	أن علياً أتى بالنجاشي قد شرب خمرأ في رمضان
٢٥٩	أثر	أن علي بن أبي طالب راسل أهل البصرة
٣٨١	أثر	أن علي بن أبي طالب كان يخطب ، فقال رجل
٣٩٤	أثر	أن عماراً أخذه المشركون
٤٣١		أن عمر أتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً
١٤٤	أثر	أن عمر أتى بامرأة قد ولدت لستة أشهر فهمم برجمها
٢٠٢	أبو الأسود	أن عمر استشار الناس في حد الخمر
٢٤٠	أثر	إن عمر استعمل عبد الله بن مسعود على القضاء
٨٣٩	عمر	أن عمر أغرم حاطب بن بلتعة حين نحر غلمانة ناقة رجل
٣١٧	أثر	أن عمر حكم في مسألة المشركة
٩٤٣	أثر	أن عمر كان يكون عنده الجماعة من أصحاب رسول الله ﷺ
٨٨٥	أثر	إذا نزل به الأمر شاورهم

أن عمر كتب إلى القاسم بن عبد الرحمن أن لا تقضي في المسجد	أثر	٨٧٦
أن عمر كتب إلى الناس أن لا يجلدن أمير جيش	الأحوص بن حكيم (أثر)	١٣٧
أن عمر وأبياً تحاكما إلى زيد بن ثابت	أثر	٩٠٣، ٨٦٤
أن كعباً كان محرماً	أثر	٥٣٥
أن لبيد بن الأعصم سحر النبي ﷺ	عمر أثر	٤٥٢
إن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالحق	شداد بن أوس	١٤١
إن الله كتب الإحسان على كل شيء	٥٦٤، ٤١٣	
إن الله جميل يحب الجمال	٨٧٠	
إن الله كره لكم ذلك	٨٠٩	
إن الله مع القاضي ما لم يجر	ابن أبي أوفى	٨٨٨
إن الله هو الحكم فلم تكني أبا الحكم ؟	أبو شريح	٨٦٣
إن الله يحدث من أمره ما شاء	٧٤٣	
إن مكة حرمها الله	أبو شريح	١٣٢
إن المقسطين عند الله على منابر من نور	عبد الله بن عمرو	٨٢٤
إن من حق المسلم على المسلم أن يسلم عليه	٨٧٣	
أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب ، فقال اضربوه	أبو هريرة	١١٤
أن النبي ﷺ أتى بلص قد اعترف ، فقال : ما إخالك سرقت	أبو أمية	٣٢٨
أن النبي ﷺ استكتب زيد بن ثابت	٨٩٩	
أن النبي ﷺ أغمي عليه في مرضه	٣٧٦	
أن النبي ﷺ بعث أبا جهم على الصدقة	عائشة	٩٧٩
أن النبي ﷺ جاءته امرأة من بني غامد من الأزد ، فقالت : يارسول الله طهرني	بريدة	١٧٤
أن النبي ﷺ جعل تحريم الحلال يمينا	ابن عباس ، ابن عمر	٦٥٤
أن النبي ﷺ خرج يوم الخميس في غزوة تبوك	كعب بن مالك	٨٧٠

٤٢٧	ابن مسعود	أن النبي ﷺ دخل الكنيسة
٨٦٩		أن النبي ﷺ دخل في الهجرة المدينة يوم الاثنين
٦٥٥		أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يقول : هو يهودي
٥٦٩		أن النبي ﷺ سئل عن الضبع
٤٤٦	عائشة	أن النبي ﷺ سحر
٦٣٤	ابن عمر	أن النبي ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه
١٥٣	ابن عمر (أثر)	أن النبي ﷺ ضرب وغرب
١١٣٠	أبو هريرة	أن النبي ﷺ عرض على قوم اليمين ، فأسرعوا
٩٥٥		أن النبي ﷺ قضى أن يجلس الخصمان بين يدي الحاكم
٢٨٩	ابن عمر	أن النبي ﷺ قطع في محن
٢٨٩	ابن عمر	أن النبي ﷺ قطع يد سارق سرق برنساً
٨٧١	كعب بن مالك	أن النبي ﷺ كان إذا قدم من سفر ضحى
٨٠٣	عكرمة	أن النبي ﷺ كان في سفر فحانت منه نظرة
٧٢٦		أن النبي ﷺ كان يدخر قوت عياله سنة
١٠٦٠		أن النبي ﷺ كتب كتاباً إلى قيصر ولم يختمه
٥٠٥		أن النبي ﷺ كره من الشاة سبعاً
١٠٥٣	أنس	أن نبي الله ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النجاشي
٤٩٣	عمر أثر	إن النبي ﷺ لم يحرم الضب
٥٤٦		أن النبي ﷺ نحر بدنه
٢٤٩	جابر	أن النبي ﷺ نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً
٤٦١	جابر	أن يهودية من أهل خير ، سمّت شاة
٥٢٨	عقبة بن عامر	إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا
٧٣١	ابن عمر	إنك تلبس هذه النعال ؟ قال إني رأيت رسول الله
٨٩٩	زيد بن ثابت	إنك شاب عاقل لا نتهمك
٩٧٨	أم سلمة	إنما أنا بشر مثلكم ، تختصمون إليّ



١٠٤٢		إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ
٩٥٩	أم سلمة	إنما الشفعة فيما لم يقسم
١٠٧٨		أنه أتى برجل في الغزاة قد سرق
١٣٦	بسر بن أرطاة أثر	أنه أتى بشاهدين ، فقال لهما : لست أعرفكما
٩٨٤	عمر أثر	أنه إذا سكر هذى
٢٤١	علي أثر	أنه استشارهم في إملاص المرأة
٨٨٥	عمر أثر	أنه استعمل زيد بن ثابت على القضاء
٨٣٤	عمر أثر	أنه باع زيد بن ثابت عبداً
١٠٠٥	ابن عمر أثر	أنه جاءه عبد الله بن عمرو الحضرمي بسلام له
٣٢٢	عمر أثر	أنه رفع إليه امرأة تزوجت في عدتها ، فقال : هل علمتما ؟
١٦٩	عمر أثر	أنه سئل عن الجبن
٥٠٨	عمر أثر	أنه قدم على رسول الله ﷺ ومعه أمه كبشة
٨٠١	معاوية بن حديج	أنه قدم على عمر رجل من قبل أبي موسى ، فقال له عمر : هل من مغربة خير ؟
٤١٢	محمد القاري أثر	أنه قطع نباشاً
٣١٠	عبد الله بن الزبير أثر	أنه كان يقطع من شطر القدم
٣٣٣	علي أثر	أنه كان ينقع للنبي ﷺ الزبيب
٢٤٦	ابن عباس	أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع
٥٤٢	كعب بن مالك	إنه لا يأتي بخير
٧٦٥	ابن عمر	أنه لما أخبر النبي ﷺ أنه قتل أبا جهل
٦٢٩	ابن مسعود	أنه نام على رداءه في المسجد ، فأخذ من تحت رأسه
٢٩١	صفوان بن أمية	أنه نزل به رجل ، فقال له ألك خصم ؟
٨٨١	علي أثر	أنه نهى عن أكل الضب
٤٩٢		إني إن شاء الله لأحلف على يمين ، فأرى
٦٦٨		أني كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة
٧٦٣	عمر	

٧٦٩		إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف
٣١٩، ١٦٤		أنت ومالك لأبيك
٣٥٨	أبوهريرة	أنشده الله . قال : فإن أبي
٤٨٨	أنس	أنفجنا أرنباً ، فسعى القوم
١٧٧		أنكتها ؟ قال : نعم
١٨٢		أنكتها ؟ لا يكني . قال نعم
٥٤٧		أنهر الدم بما شئت
١١٠٩	أبو سعيد	إياكم والقسامة
٧٨٨		أيام التشريق أيام أكل وشرب
٢٠٢		أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم
٧١٠		بنس البيت الحمام
١٢٧	عبادة بن الصامت	بايعت رسول الله ﷺ في رهط ، فقال أبايعكم على أن لا
٨٣٥	عمر أثر	تشرکوا
		بعث إلى الكوفة عماراً وابن مسعود وعثمان بن حنيف
٥٦٥	أبوهريرة	بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورك
٨٩٤	أبو حميد	يصيح في فجاج مني
	الساعدي	بعث رسول الله ﷺ رجلاً من الأزد
٨٣٩		بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة
٨٣٩، ٨٢١		بعث علياً إلى اليمن قاضياً
٨٢١		بعث معاذ قاضياً ، وقال له : هم تحكم ؟
٣٥٧	ابن عمر	بينما الناس في صلاة الصبح بقباء
٨٦٩		بورك لأمتي في سبتها وخيسها
٨٧٠	أبوهريرة	بورك لأمتي في بكورها
٧٧٨	ابن عباس	بينما النبي ﷺ يخطب ، إذ هو برجل قائم
١٠١٣	عمر أثر	البينة الصادقة أحب إلي من اليمين الفاجرة
١٠٣٠		البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه

١١٥٠		البينة على المدعي واليمين على من أنكر
١٠٢٣		
١١٣٢		
٣٥٥		الثائب من الذنب كمن لا ذنب له
٩٠٣، ٨٦٤	أثر	تحاكم عثمان وطلحة إلى جبير بن مطعم
١١١	علي أثر	تضرب المرأة جالسة
٣٥٥	ابن عمر	تعافوا الحدود بينكم
٨٨٢، ٨٧٦	كعب بن مالك	تقاضيت ابن أبي حدر دينا في المسجد
٢٧٠	عائشة	تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً
٣٣٠	أبوبكر وعمر أثر	تقطع يمين السارق من الكوع
٥٥١	علي أثر	تلك ذكاة
١٤٨	عبادة بن الصامت	الثيب بالثيب ، جلد مائة والرجم
٩٨٣	ابن عباس	جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : إني رأيت الهلال
٤١٤	ابن مسعود	جاء ابن النواحة وابن أثال رسولين لمسلمة إلى رسول الله
٩٤٢	أثر	جاء أهل نجران إلى علي فقالوا : يا أمير المؤمنين : كتابك بيدك
		جاء الحارث الغطفاني إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد شاطرنا تمر
٨٨٤	أبو هريرة	المدينة . قال : حتى استأمر السعود
٨٢٢	عقبة بن عامر	جاء خصمان يختصمان إلى رسول الله ﷺ
٣٥٧	أبو هريرة	جاء رجل فقال يا رسول الله : أرايت إن جاء رجل يريد مالي
		جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ ، فقال ، إن امرأتي جاءت
٢٠٤	أبو هريرة	بولد أسود
٩٦٤		جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي ﷺ
		جاء اليهود إلى رسول الله ﷺ ، فذكروا له أن رجلاً وامرأة
١٤٩	ابن عمر	منهم زنيا
١٧٥		جاءت الغامدية ، فقالت يا رسول الله إني قد زنيت
١٨٢	جاير	جاءت اليهود برجل منهم وامرأة زنيا
٩٠٣	أثر	حاكم - عمر - رجلاً عراقياً إلى شريح

٩٠٣	أثر	حاكم عليّ رجلاً يهودياً إلى شريح
٨٠٩	عليّ أثر	حدّثوا الناس بما يعرفون
٤٢٦	جندب بن عبد الله	حد الساحر ضربة بالسيف
٤٧٢	خالد بن الوليد	حرام عليكم الحمر الأهلية
١٣٢		حرّم سفك الدم بمكة
٢٣٤	ابن عباس	حرمت الخمر لعينها
		حضرت علي بن أبي طالب أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد
٣٣٥	سعيد المقبري أثر	سرق
٦٨٦	ابن عباس أثر	حق على المسلمين إذا رأوا هلال شوال
٤٩٠	عمر أثر	حكم فيه بجفرة
١٣٩	عبادة بن الصامت	خذوا عني ، خذوا عني ، قد دعل الله هن سيلا
١٥٠	هند	خذي مايكفيك وولديك بالمعروف
٤١٠	عبادة بن الصامت	خمس صلوات كتبهن الله على العباد
٤٧٦، ٤٧٣		خمس فواسق يقتلن في الحرم
٤٧٩		
٧٧٧	عمران بن حصين	خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم
٧٤٦	سويد بن هبيرة	خير المال سكة مأبورة
		دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة ،
٤٩٢	ابن عباس	فأتي بضب
٨٦٩		دخل ﷺ من من غزوة تبوك المدينة يوم الاثنين
٥٥٧	أبو هريرة	ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم
٥٦٢، ٥٦٠	جابر	ذكاة الجنين ذكاة أمه
٦٠٨، ٤٧٩		ذكر طيب عند رسول الله ﷺ ، دواء وذكر الضفدع
٤٧٧	أبو هريرة	ذكر القنفذ لرسول الله ﷺ ، فقال: هو خبيثة
٧٢٤	يوسف بن عبد الله بن سلام	رأيت رسول الله ﷺ وضع قمره

١٢٢	علي أثر	الرجم رجمان ، فما كان منه بإقرار
٩٧٦	عمر أثر	ردوا الخصوم حتى يصطلحا
٨٣٥	عمر أثر	رزق شريحاً في كل شهر
٢٧٥، ٢٣٨		رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
٦٤٧		
٤٢٣، ٩٤	عائشة وعلي	رفع القلم عن ثلاث
٤٦٨	ابن أبي عمار	سألت جابر بن عبد الله عن الضبع
٥٨٥	عدي	سألت رسول الله ﷺ عن الصيد
٤٦٨	جابر	سألت رسول الله ﷺ عن الضبع
٥٨٦	عدي	سألت رسول الله ﷺ فقلت: أرضنا أرض صيد
٥٢٠	ابو زينب أثر	سافرت مع أنس بن مالك
٣١٧	عبد الله بن عمرو	سئل النبي ﷺ عن التمر المعلق
٣١١	عائشة أثر	سارق أمواتنا كسارق أحيانا
٢٣٢	عائشة	سمعت رسول الله ﷺ يقول : كل مسكر حرام
٧٦٨	عمران بن حصين	سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا نذر في غضب
٢٦٢	أبو بردة	سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط
٤١٤	نعيم بن مسعود	سمعت رسول الله ﷺ يقول لهما : حين قرأ كتاب مسيلمة
٨٧٧	عمرو بن مرة	سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من إمام أو وال يغلق بابه
٢٣١	أبو سعيد	سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا أيها الناس إن الله يعرض في الخمر
٧٢٥		سيد إدامكم اللحم
٧٢٤		سيد الإدام اللحم
٨٠٦	شداد بن أوس	سيد الاستغفار : اللهم أنت ربي
١٠١٣		شاهدك أو يمينه
١١٣٥		
٨٨٥	أثر	شاوور أبو بكر الناس في ميراث الجدة

٨٨٥	أثر	شاور عمر في دية الجنين
٨٨٤		شاور النبي ﷺ أصحابه في أسارى بدر
٧١٠		شر البيت الحمام
٤٣٦	داود بن كردس	صالح عمر بني تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة
	أثر	
٣٨٦	مروان أثر	صرخ صارخ لعلي يوم الجمل : لا يقتلن مدبر
٧٩٩		صلاة في مسجدي هذا ، خير من ألف صلاة
٤٦٩	عبد الرحمن بن	الضبع أصيد هي
	أبي عمار	
٥٤٦	أنس	ضحى بكشين أقرنين
١٠٨	علي أثر	ضرب بين ضربين
٥٣٨	ابن عباس أثر	طعامهم ذبائحهم
٥٥٨		عفي عن أمتي الخطأ والنسيان
٢٤٤	أبو هريرة	علمت أن رسول الله كان ﷺ يصوم ، فتحنيت فطره بنبيذ
٢٦٦	أبو هريرة	العين حق
٢٦٦	ابن عباس	العين حق ولو كان شيء
٢٧٢	عائشة	فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه
١٢١	عمران بن حصين	فأمر بها النبي ﷺ فشدت عليها ثيابها
١٥٢	عمران بن حصين	فأمر بها النبي ﷺ فرجمت
١٤٠		فإن اعترفت فارجعها
٥٩٧	عدي	فإن أكل فلا تاكل
١٢١	عمران بن حصين	فشكت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت
١٣٣		فقولوا إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم
٨٩٧	أبو بكر أثر	فلما أصبح غدا إلى السوق
٣٧٦	عائشة	فلما اشتكى وحضره القبض
١٥٥		فليجلدها ولا يثرب بها
٨٨٠		فليسوي بينهم في النظر والجلس

١٢٤		فهلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه
٣١٦	محمد القاري أثر	فهلا حبستموه ، واطعتموه كل يوم رغيفاً
٣٥٥،٩٨		فهلا قبل أن تأتيني به
٦٦٥		في قراءة أبي وابن مسعود
١٠٧٨		قسم النبي ﷺ خير على ثمانية عشر سهماً
٨٥٠		القضاة ثلاثة : اثنان في النار
٥٨٣	عدي	قلت يا رسول الله إني أرمي بالمعراض الصيد
٩٠٩	العباس أثر	قلعت ميزابي ، والله ما وضعه حيث كان إلا رسول الله
٤٠٢		قل لخالد لا يقتلن امرأة ولا عسيفاً
٥٠١	ابن عمر أثر	كان إذا أراد أكلها حبسها ثلاثاً
٩٥٥	الشعبي أثر	كان بين عمر وأبي مداراة في شيء
٢٧٢	ابن عمر	كانت مخزومية تستعير المتاع وتجحد
١٠٢٨	أبو موسى	كان الخصمان إذا اختصما إلى رسول الله ﷺ فأنفذ الموعد
٨٠٨		كان ﷺ ينهى عن قيل وقال
١٠٧٨	أثر	كان لعلي قاسم يقال له علي بن يحيى
٨٧١	أبو هريرة	كان النبي ﷺ يعجبه الفأل الحسن
٢٤٦	ابن عباس	كان ينقع النبي ﷺ الزبيب ، فيشربه اليوم
٨٢٢	عمر أثر	كتب إلى أبي عبيدة ومعاذ يأمرهما بتولية القضاة
١٠٥٤	الضحاك بن سفيان	كتب إلى رسول الله ﷺ أن أورت امرأة أشيم
		كتب إلى معاذ بن جبل وأبي عبيدة حين بعثتهما إلى الشام ، أن
٨٣٥	عمر أثر	انظرا
		كتب عمر إلى أهل الكوفة ، أما بعد : فإني قد بعثت إليكم
٨٢٩	أثر	عماراً أميراً
٨٢٨		كتب لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن
٥٠٥		كره النبي ﷺ أكل الغدة
٥١٨		كسر عظم الميت ككسر عظم الحي

٦٦٧، ٦٦٠	عقبة بن عامر	كفارة النذر إذا لم يسم
٧٩٨، ٧٦٦	عقبة	كفارة النذر كفارة اليمين
٢٣٢	ابن عمر	كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام
٤٦٤	أبو هريرة	كل ذي ناب من السباع حرام
٤٢٢	جابر	كل مولود يولد على الفطرة
٧٢٩		كلوا الزيت ، وادهنوا به
٤٩٢	أبو سعيد أثر	كنامعشر أصحاب محمد ﷺ لأن يهدي إلى أحدنا ضب
٥٤٩	رافع بن خديج	كنا مع النبي ﷺ فنذ بعير
٧٤٣	زيد بن أرقم	كنا نتكلم في الصلاة ، حتى نزل
٥٠٣	ابن عباس أثر	كنا نكري أراضى رسول الله ﷺ ونشترط
٢٥١	عائشة	كنا ننبد لرسول الله ﷺ في سقاء
٩٩٢	أبو حمزة أثر	كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس
٥٢٣	رافع بن عمرو	كنت أرمي نخل الأنصار
١٧٤	أبو بكر	كنت جالسا عند النبي ﷺ ، فجاء ماعز بن مالك
٥٥٩	عامر بن وائلة	كنت عند علي بن أبي طالب ، فأتاه رجل
٨٧١	جابر	كنت مع النبي ﷺ في سفر فلما قدمنا المدينة
٢٥٤	بريدة	كنت نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم ، فاشربوا
٣١٢	أبوذر	كيف أنت إذا أصاب الناس موت
٦٣٥	ابن مسعود أثر	لأن أحلف بالله كاذباً
٧٢٦		لا أعلم ما يجزئ عن الطعام والشراب إلا اللبن
٢٠٩	الأشعث بن قيس	لا أوتي برجل يقول إن كنانة ليست من قريش
٥٦٢	عدي بن حاتم	لا تأكله لعل الماء أعان على قتله
٦٣٥	أبو هريرة	لا تحلفوا إلا بالله
٤١٦	أبو هريرة	لا ترغبوا عن آبائكم
٨٠٨	ابن عمر أثر	لا تسألوا عما لم يكن
٥٢٦	ابن عمر	لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو
٧٩٨		لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد



٣٩٧		لا تصلُّوا معهم ولا تصلُّوا عليهم
٤٠١		لا تقتل امرأة
٤٠٤		لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابون
٢٨٧	عائشة	لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً
٣٢٧	القاسم بن عبدالرحمن أثير	لا تقطع يد السارق حتى يشهد على نفسه مرتين
٢٩٠		لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن الجن
٢٠٩	ابن مسعود أثير	لا جلد إلا في اثنتين
٢٤٢، ٩٥	عمر وعثمان وعلي أثير	لا حد إلا على من علمه
١٠٨٠	ابن عباس	لا ضرر ولا إضرار
١٠٩٩		
١٠٨١	يحيى المازني	لا ضرر ولا ضرار
١٠٨٤		
٨٧١	أنس	لا عدوى ولا طيرة
٣١٦	رافع بن خديج	لا قطع في ثمر ولا كثر
٣٢٢	ابن مسعود أثير	لا قطع مالك سرق مالك
٧٦٤		لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى
٧٧٢		لا نذر في معصية
٤٣٥	أبو هريرة	لا يحج بعد العام مشرك
٤٠٢		لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
٦٣٥	ابن عمر أثير	لا يحلف بغير الله
١٠٤٩		لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه
٩٣٩		لا يقتل مسلم بكافر
٨٨٨	أبو بكر	لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان
١١٣١	أبو هريرة	لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره
٨٣٦	عمر أثير	لا ينبغي لقاضي المسلمين أن يأخذ على القضاء أجراً
		لا ينبغي لقاضي المسلمين أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس

٨٦٨	علي أثر	خصال
٨٩١	عبد الله بن عمرو	لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثي
٢٤٢	ابن عمر	لعن الله الخمر ، وشاربها
٢٨٧	أبو هريرة	لعن الله السارق ، يسرق الخيل فتقطع يده
٦٤٣	عائشة	اللعن في اليمين كلام الرجل في بيته
١٧٦	ابن عباس	لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له : لعلك قبّلت
٣٨٢	علي أثر	لما اعتزلته الخروية بعث إليهم عبد الله بن عباس
١٤١	أبو هريرة	لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر
٤٦١	أبو هريرة	لما فتحت خيبر أهديت للنبي ﷺ شاة مسمومة
٨١٧		لما نزل في آل عمران ﴿إِنْ فِي خَلْقٍ ..﴾ قال : ويل لمن
٨٣٩	أثر	لما ولي أبو بكر ولي عمر القضاء
٧٨٨	عائشة ، ابن عمر	لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن
٦٥٤	عائشة	لن أعود إلى شرب العسل
٩٥٥	علي أثر	لو أن خصمي مسلم جلست معه
٩٨٠	أبو بكر أثر	لو رأيت حدا على رجل ، لم آخذه حتى
٣٠١	عائشة أثر	لو لم أجد إلا شفرة لحزرت بها يده
١٣٣	ابن عمر أثر	لو وجدت قاتل عمر في الحرم ماهجمته
١٠٢٣	ابن عباس	لو يعطي الناس بدعواهم
١١٢٧		
١١٣٥		
٢٧٤		ليس على الخائن والمختلس قطع
١٥٩	ابن عباس أثر	ليس على الذي يأتي البهيمة حداً
٦٤٨		ليس على مقهور يمين
٢٧٤	جابر	ليس على المنتهب قطع
٣٢٠	علي أثر	ليس على من سرق من بيت المال قطع
١٠٩	ابن مسعود أثر	ليس في ديننا مد ولا قيد ولا تجريد
٤١٦	أبو ذر	ليس من رجل ادعى لغير أبيه

٥٩٠		ما أبين من حي فهو ميت
٢٣٣	ابن عمر	ما أسكر كثيره ، فقليله حرام
٨٤٧		ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة
٥٧٥	المقداد	ما أكل أحد طعاماً قط خيراً
٨٠٩	ابن مسعود أثر	ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم
٥٤٤، ٥٤١	رافع بن خديج	ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه ، فكلوا
٥٨٢		
١١٢٦		ما بال دعوى الجاهلية ؟
٨٨٤		ما تقولون في هؤلاء الأسارى
٤٧١	أبو الدرداء ، ابن عباس أثر	ما سكت الله تعالى عنه ، فهو مما عفا عنه
٤٨١		ما سكت الله تعالى عنه فهو مما عفا عنه
٨٩٦	أبو الأسود المالكى	ما عدل وال اتجر في رعيته
٥٩٢		ما قطعت من الحي ميتة
٥٩٠		ما قطع من البهيمة وهي حية
٥٩٠		ما قطع من حي فهو ميت
٨٠٨	ابن عباس أثر	ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم
٨٢٤	ابن مسعود	ما من حكم يحكم بين الناس
٨٠٩	معاذ	ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد عبده ورسوله
٨٢٢	أبو هريرة	ما من مولود يولد إلا على الفطرة
٨٠٣		مر برجلين مقرونين
٩٨٣	عمر أثر	المسلمون عدول
١٠٩٥		المسلمون على شروطهم
٥٥٨	ابن عباس أثر	المسلم فيه اسم الله
٨٧٩	أم سلمة	من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل
٨٢٥		من ابتغى القضاء ، وسأل فيه شفعا
٤١٦	أبو هريرة	من أتى عرافاً أو كاهناً

٤١٨	من أتى عرافاً
٣٧٠	من أتاكم وأمركم جميع
١٣٥	من أحدث حدثاً في الحرم
٩٣٩	من أدرك ماله بعينه عند رجل ، أو إنسان ، قد أفلس
٣٥٨	من أريد ماله بغير حق ، فقاتل
عمر	
٣٦٦	من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم
٣٦٦	من اطلع في بيت قوم ففقوا عينه
٤٠٢، ٤٠١	من بدل دينه فاقتلوه
٤١٣، ٤١١	
٤٤٣	
٨٦٣	من حكم بين اثنين تراضيا به ، فلم يعدل
٦٣٤	من حلف بالأمانة فليس منا
٦٣٦	من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك
٦٥٥	من حلف على يمين بجملة غير الإسلام
الضحك	
٦٥١، ٦٥٠	من حلف على يمين فقال إن شاء الله
٦٥٠	من حلف فقال إن شاء الله
٣٧٤	من خرج على أمي ، وهم جميع
٣٧٠	من رأى من أميره شيئاً يكرهه
٨٢٥	من سأل القضاء وكل إلى نفسه
٨٠٩	من سأل عما لا يعنيه فلا تفتنه
٣٢٠	من سرق من بيت المال فلا قطع
مسعود أثر	
٢٧٨	من سرق منه شيئاً فبلغ ثمن الجن
٤٣٥	من صلى صلاتنا
٣٨٩	من عرف شيئاً من ماله مع أحد فليأخذه
٣٨٤	من فارق الجماعة شراً ، فقد خلع

٦٥٥	بريدة	من قال إنه بريء من الإسلام
٥٢٧	أبو شريح	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته
٨٩٨		من لم يجب فقد عصي الله ورسوله
٧٧٧، ٧٦٢	عائشة	من نذر أن يطيع الله فليطعه
٧٩٧		
٧٧٠		من نذر أن يعصي الله فلا يعصه
٧٩٤	ابن عباس	من نذر نذراً لم يطقه
٥٢٨	المقدام	من نزل بقوم فعليهم أن يقروه
٥٤٨	عائشة	نحر رسول الله ﷺ في حجة الوداع بقرة
٥٤٨، ٤٨٦	أسماء	نحرنا فرساً على عهد رسول الله
٢٣٣	عمر أثر	نزل تحريم الخمر ، وهي من العنب والتمر
٣٤٢	ابن عباس أثر	نزلت في قطاع الطريق
٣٤٢	ابن عباس أثر	نزلت هذه الآية في اخارب
٥٢٢	عبد الرحمن مولى	نزلنا إلى جانب حائط دهقان
	سعد أثر	
٧٨٥	عقبة بن عامر	نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله
٧٧٣		النذر حلفة ، وكفارته
٧٦٥	ابن عمر	النذر لا يأتي بخير
٢١٧		نعم البيت القبر
٢٤٩	جابر	نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا
٢٥٠	أبو سعيد	نهانا رسول الله ﷺ أن نخلط بسرا بتمر
٤٦٤، ٤٦٣	أبو ثعلبة	نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب
٢٥٣	عائشة	نهى رسول الله ﷺ عن الدباء والخنتم
٤٧٩، ٤٧٦	ابن عباس	نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب
٤٧٢	ابن عباس	نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب
٤٨٦	جابر	نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر
٥٠٠		نهى عن ركوب جلالة الإبل

٧٨٨	أبو هريرة	نهى عن صيام يومين
٢٥٠	أبوقنادة	نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين التمر والزهر
٥٠٥		نهى النبي ﷺ عن أذن القلب
٥٠٠	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن أكل الجلالة
٥٠٠	ابن عباس	نهى النبي ﷺ عن شرب لبن الجلالة
٤٠٣		نهى النبي ﷺ الذين بعثهم إلى ابن أبي الحقيق
٣٩٠	أثر	هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون
٨٩٣	أبو حميد	هدايا العمال غلول
	الساعدي	
١٢٣		هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه
٤٩٨، ٤٩٦		هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته
٧٠٥		هو عليها صدقة ولنا هدية
٩٩٠	عمر أثر	واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أمداً
٩٦	أبو هريرة وزيد	واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها
	بن خالد	
٦٨٤	أبو هريرة	واقعت أهلي في نهار رمضان
٥٣٠	عقبة بن عامر	وإن لم يفعلوا فخذوا منهم
٦٧٩	عمر	وإنما لا مريئ مانوى
٥٨٩		وإن وجدت معه غيره فلا تأكل
٨٠٦		وأناعلى عهدك ووعدك ما استطعت
٤٠١	ابن عمر	وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ
٢١٣	أبو هريرة	والعينان تزنيان ، وزناهما النظر
١٠٨٤		وكره لكم قيل وقال
٥٢٤	عمر أثر	ولا تتخذ خبنة
٧٨٥	عقبة بن عامر	ولتكفر عن يمينها
٧٩٩		والذي نفسي بيده لو صليت ها هنا لأجزأ
٦٤١	جابر	والله ما صليتها

٨٢٨، ٨٢٢	أثر	ولّي عمر شريحاً قضاء الكوفة ، وولّي كعب بن سور
٨٣٩		ولي عمر القضاء
٨٢٨		ولي النبي ﷺ عليّاً قضاء اليمن
٢٣٥	ابن عباس	والمسكر من كل شراب
٣٥٠	ابن عباس أثر	ومن قتل ولم يأخذ المال ، قتل
٤٧٣	عروة بن الزبير	ومن يأكل الغراب
	أثر	
٥٢١	عمر أثر	يأكل لا يتخذ خبنة
٣٦٣	أبوهريرة	يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي
٤٢٩	المقداد	يا رسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار ، فقاتلني
٦٥٢	عمر	يا رسول الله ألم نخبرنا أنا سنأتي البيت
١٠٢٧		يا رسول الله إن أباسفيان رجل شحيح
٥٥٨	عائشة	يا رسول الله إن قوماً حديث عهد بشرك يأتوننا بلحم
٥٨٦	عدي	يا رسول الله أرمي الصيد أجد فيه سهمي
٨٧٣		يسلم الراكب على الماشي
١٠٠٦		اليمن على المدعى عليه

## فهرس الكلمات الغريبة

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الفحة
أجر	١٠١٢، ١٠٨٨، ١١٣١	أحرز	١٠٧٥	استيلاد	٩٦١
الآحاد	٩٣٩	الإداوة	٢٨٤	الأشنان	١٠٩٨
الآس	٧٢١	الأذم	٧١٠، ٢٥٤	أشهل	٩٩٤
آلى	٦١٦	الأذم	٧٢٣، ٥٢٧	أصم	٤٥٥
آليت	٨٠١، ٦٢٣	ارتاب	٩٨٧	استمنى	٢٦٨
أبان	٥٥١، ٥٤٥، ٥٩٠	أرتج	٧٣٩	اطراد العلة	٦٩٢
الإبراء	٧٤٦	ارتدى	٧٣٢	الاعتكاف	٧٦٣
إبط	١١٠	ارتشى	٨٨٣	أعلم	٦٧٥
الأبقع	٤٧٣	ازدرده	٧١٣	أغرى	٥٩٣
أبكم	٤٥٥	الأرش	٣٦٠، ٢٨٢، ٥٨٠، ٤٤٠، ١١٢٣، ٩٧٩	أغم	٩٩٤
ابن آوى	٤٦٥	الأزلام	٢٣٠	افئات	٨٨٢
ابن عرس	٤٦٥	الاستحالة	٥٠٣	الافتيات	٨٨٣، ٤١٥
الأثان	٥٠٧	استرق السمع	٢٧١	إفراز	٩٢١
الأترج	٢٧٩	استشرف	٣٨١	أفطس	٩٩٤
اتزر	٧٣٢	استعاره	٧٣٥	أقيتهم	١١٤٤
أثبت	٦٠٤، ٥٨٠	استعداه	٩٤٦	أقرحة	١٠٨٧
أثخن	٥٧٩	استعط	٢٣٧	الأقط	٦٩٧
الإجاص	٧٢٠	استف	٧١٨	أقطوعة واحسموه	٣٣٢
اجزرتة	٤٩٣	استفاض	٨٣٠	الأقلف	٥٣٧
الاجتهاد	٨٥٥	استفاضة	٩٩١	الأقليم	٨٢٠
الإجماع	٩٤٠	استكفاء	٣٨٠	أقنى الأنف	٩٩٤
الأحولة	٥٥٢	استمنى	٢٦٨	أكحل	٩٩٤
احتشاش	١٠٩٥	استهلال	٧٥٦	أكمامه	٣٠١



الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
أكيلة السبع	٥٥١	﴿ ب ﴾			
الألباب	٨٦٨	البائن	٩٦٧	البقل	٤٨٩ ، ٣٠٥
التبس	٣٨٣	الباز	٤٧٠	البلوط	٧٢١
التوى	٨٨٣	الباشق	٤٧٠	بنات وردان	٦٠٨ ، ٤٧٧
ألحن	٩٧٨	باضع	١٥٠	البنادق	١١١٤
ألواح الأكتاف	٤٥٣	الباقلاء	٤٨٢ ، ٣٠٥ ، ٥٢٦	بندق	٦٠٩ ، ٥٨٢
الإلية	٧١٥	البغاء	٤٩٣	البنصر	٣٣٨
أم الولد	١٥٦ ، ٤٠٠ ، ٩٢٥	البختية	١٣٦	البنفسج	٧١٢
أمة	١٠٠ ، ١٦٤	بر	٦٨١ ، ٦٣٩	اليومة	٤٧١
إملاص	٨٨٥	برادة الحديد	١١٠٣	بياتا	٨٦٦
إنتشار	١٧٢	البرزون	٤٨٤	بيت	٧٨٩
الأثنيين	٣٧٧	البرنس	٢٨٩	البيضة	٣٧٢ ، ٢٨٨
أخلع	٧٧٩	برهة	٨٣٨	البيعة	٦٥٨
الاندمال	٣٥٠	البروك	٣٠٦	﴿ ت ﴾	
الأنصاب	٢٣٠	البر	٥٧٤	تأثله	٧٤٥
أنصباء	١٠٧٧	بس	٧٢٥	التأزير	٣١٣
أنفجنا	٤٨٨	البساط	٨٧٤	التابوت	٣١١
الأنفحة	٥٠٨	البيستان	١٦٢	التبر	٢٨٦
أنزع	٩٩٤	البرسر	٢٤٩	التبرر	٩٤٥ ، ٧٧٤
إنسان الماء	٤٩٨	البضع	١٧٠	التجريد	١٠٩
الأوايد	٥٤٩	بضعها	١١٦٨	تخصيص	١١٣٢
الأورق	٢٠٥ ، ٥٦٥	البط	٤٩٦	التحيز	٣٨٤
الإوز	٤٩٦	البطم	٧٢١	تختمر	٨٠٣
الأوزاغ	٤٧٨	البطيخ	٥٣٠	تخفق	٩٨٨
الإوان / الإيوان	٤٠	البعال	٥٦٥	التدبير	١٥٦ ، ٩٢٥ ، ١١٨١ ، ٩٦١
الإيجاب	٧٠٤	البغاة	٣٥٣	تدثر	٧٣٢
الأيل	٤٩١	بعج	٣٦٥	ترجل	٣٦٦
الإيلاء	٨٠٧ ، ٧٠٨	بعل	١١٠٠	الترس	٢٨٩
		البغل	١٠١٠	التركة	٩٥٩

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
		﴿ ث ﴾			
التزويق	١١٣٢	الشرب	٧١٤	جمعاء	٤٢٢
التسري	٧٠٨ ، ١٤٧	ثمن	٧٥٧	الجمار	٣١٥
تشاحا	١١٢٩	الثابا	٣٦٤	الجمع	٢٥٧
تشاحوا	٨٧٨	الثيا	٦٥٠	الجميز	٧١٩
التشركة	٧٠٠	الثيتل	٤٩١	الجنين	٥٦٠
التشريق	٧٧٠	الثنية	٧٩٦	جنى	٥٢٤
تشفيت	١٩٨	﴿ ج ﴾		الجهاز	٦٩١
تشقيص	١١٢١	الجاوسوس	٢٦٨	الجهمية	٣٩٧
تعافوا	٣٥٥	الجنة	١١٠	الجوازل	٤٩٤
التعديل	١١٠١	جبابهم	١١٤٤	الجور	٨٨٨
التعريض	٢١٣ ، ٢٣١ ، ٦٨٠ ، ٣٩٥	الجدل	٨٨٩	الجوشن	٧٣١
التعزيز	٢٥٥ ، ٩٩	جدعاء	٤٢٢	جوهر	٨٣٣
التعير	١١٨	الجداذ	٧٤٢	الجوهر	٢٧٦
تقاصا	١٠٥١	الجر	٣١٣	جيب	٢٧١
التقويم	١١٠٨	الجرة	٢٥٣	الجيف	٤٧٢
النكية	٣٠٩	جرح الشهود	٩٨١ ، ٨٣٣	﴿ ح ﴾	
تلصصا	٨٦٥	الجرذ	٤٧٨	الحائط	٢٤٥
التمتمة	٣٧٧	الجريد	١١٤	الحاجب	٨٧٧
التمثال	٢٨٠	الجرين	٣٠٢	الحاجبان	٣٦٦
التمساح	٤٩٨	جز	٢٦٣	حاسراً	٨٠٢
التحيز	١١٨١	الجزية	٢٤٣	الحاقن	٦٣٨
التهمة	٩٠٧	الجعالة	٧٧٧	الحاقن	٨٧٣
توارى	١٠٣٣	الجعل	٤٧٧	الحبارى	٤٩٥
التولية	٧٠٠	الجعل	٨٣٦	الحبش	١٠٨٧
تيعر	٨٩٤	جعلا	٤٣٤	الحبل	١٧٥ ، ١٤١ ، ٢٠٨
		الجفر	٤٩٠	حيواً	٨٠٢
		جلا ب	٧٢٧	الحتم	٣٤٦
		الجلالة	٤٩٩		

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
حتف أنفه	١١٧٢، ٤٤٠	حفي	٦٣٣	الخالص	٢٨٦
الحج	٦٩٩	الحقنة	٢٣٧	الحان	٥٢٩، ٣٠٨
الحجامة	٥٧٦	الحقيقة	٧١٤، ٧٠٧	الحانقة	٣٠٩
حجر	٦٠٤	الحقيقة العرفية	٩٧٣	الحبل	٣٧٦
الحجر	٨٣٣	الحلف	٧٧٣	الحبنة	٣١٨
حجره	١١٤، ٧٥٧	الحلقوم	٥٣٢	الحبيث	٢١٤
الحجرة	٣١٨	حلاهم	٩٩٤	الحبيص	٧٢٧
الحجل	٤٩٥	الحلي	٧٣٣	الحتان	٥٣٧
الحد	٩٣	حلية	١٠٧١، ١٠٦٤	الحذف	٣٦٦
الحداة	٤٧١	الحمارية	١٠٣٥، ٩٤٣	الخراج	٨٣٤
الحرباء	٤٧٨	الحمام	٤٩٤	الخردل	٢٤٨
الحربي	١٧٠، ٩٥	حمر	٤٦٢	الخردل	٦٧٨
الحرة	٨٨٩	الخمص	٥٢٦	خوز	٧٣٤
الخروج	٥٢٧	الحمل	٦٩٦	الخرس	١٠٢
الخز	٧٦١، ٢٩٩	الحمى	٩٠٩	الخرص	١١٠٣
الخرورية	٣٨٢	الحنتم	٢٥٣	الخرقعة	١٧٦
حزه	٣٠١	الحنث	٦٣٩، ٦١٧	الخركاة	٣٠٨
الحسية	٩٥٧، ٨٣٤	حواصلها	٩٨٨	خريف	٨٢٤
الحش	٦٠٨	حوطتهم	١٠٧٤	الخز	٦٦٣
الحشفة	١٦١	الحوالة	٧٤٦	الخزامي	٧١٣
حشوته	٥٥٥	الحوايا	٧١٦، ٥٦٩	الخزف	٣٠٥
الحشو	١١٠	الحوت	٥٩٢	خزق	٥٨٢
الحصاد	٧٤٢	الخوذة	٣٧٢	خص	١١٣٢
حصر	٨٨٠	الحوصلة	٥٧١	الخطأ	٩٦٨
الحصير	٦٧٦، ٣١٥	الحياكة	٥٧٦	الخطاف	٤٧٦
الحضانة	٩٣٨	حيفاً	١١١٩	الحف	٧٣١، ٢٩٣
الحضن	٥٢٢	الحين	٢٤٥	الحفّاش	٤٧٥
حظر	٣٠٥	﴿خ﴾		الخل	٤٨٢، ٢٤٨
الحفا	٨٠٢	الحاوية	١١٤١	الخلّة	٨٧٧
		الخارج	١١٤٩، ٩٤٤		

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
خلخال	٧٣٤	الدرة	٤٩٤	ربعة	٩٩٥
الخلع	٩٦٠	الدرع	٧٣١	الريقة	٣٨٤
الخلق	١٠٧	درع	٦٦٣	الرتج	٣١٤
حمار	٦٦٣	الدرك	١٠٦٩	الرتق	١٨٦
الخمير	٢٣٠	الدرهم	٢٧٩	الرث	٨٧٠
الخميسة	٣٥٥	الدعار	٣٠٤	رجل	٥٣٥
اختصر	٧٣٣ ، ٣٣٨	الدف	٣١٣	رحل	٧٣٧
الخنفساء	٤٧٤	الدف	٧٦٩	الرحل	١١٤٠
خنقه	٥٩٩	الدكان	٣٠٤	الرحي	١١٤٢
خنيث	٢١٤	الدكة	١١٣٣	الرخم	٤٧٢
الخوار	٨٩٤	الدلو	٥١٧	الرد	١٠٧٩
الخوارج	٣٩٤ ، ٢٨٧ ، ٣٥٣	دهليز	٧١١	الرداء	٢٩١
الخصوص	٥٧٥	دهم	٣٤٨	رسم	١٤٠
الخيار	١١٠٧ ، ٧٦١	الدياسة	٥٠٦	رسمه	٧٣٦
﴿ د ﴾		الدينار	٢٧٠	الرشا	١٧٧
		﴿ ذ ﴾		الرشد	١٠٣١
الداخل	١١٤٩ ، ٩٤٤	الذبح	٥٣١	الرشوة	٨٩١
دار الحرب	٢٠١	الذمة	٢٤٣	الرتب	٢٤٩
الدايق	٩٧٤	الذمي	٩٥	الرتل	١١٠٣ ، ٢٣٣
الدب	٤٦٥	﴿ ر ﴾		الרגاء	٨٩٤
الدباء	٢٤٥	رئي	٤٤٩	رقاع	١١١٤
الدباسي	٤٩٥	رائب	٧١٧	الرقطي	٤٩٤
الدباغ	٥٧٦	الراحلة	٧٩٥	رقعة	٩٠٥
الدبس	٦٩٦ ، ٧٢٣ ، ١٠٩٨	الراشي	٨٩١	رقية	٤٥٣
دبق	٦٠٩	الرافضة	٣٩٦	الرقيق	٩٩
الدبي	٥٣٢	الرافضي	٢١٧	الرمق	٥١٠
الدثار	٥١٧	الراهب	٤٠٣	الرهن	١٠١
الدجاجة	٦٧٦	الرُب	٢٤٨	الرومي	٢١٥
الدراء	١١٦٠	الرباط	٥٢٩	ري	٢٣٦

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
الريب	٣٠٤	سبع	٤٦٣	ش	
الريحان	٧١٢	السجف	٨٨٢	الشاذ	٨٥٨
الزاد	٧٩٥	السجلات	١٠٧٠	الشاهين	٤٧٠
الزبال	٥٧٦	السجل	٩١٢	الشبق	٢١٩
الزبد	٢٣٤	السحر	٤٤٥	شراً	٣٧٠
الزبور	٦٢٦	السحلة	٢٩٧	الشبكة	٥٥٢
الزبيل	١١٤٠	الستخم	٢٦٤	شبه العمد	١٢٠ ، ٢٥٨ ، ٩٦٧
زجر الطير	٤٥٢	السرّج	٤٩٩	شتمه	٢٥٧
الزحير	٤٢	السرّجين	٥٠٣ ، ٢٨٠	شجاج	٩٧٩
الزعرور	٧٢١	السرطان	٥٣٤	الشخص	٢١١
زف	٩٦	السرقه	٢٧٠	شدخ	٥٨٣
الزفت	٢٥٣	السرية	٨٥٥	الشراج	٨٨٩
الزكاة	٦٩٩	سف	٧٢٥	الشرط	١٤٦
الزمام	١١٣٨	السفك	٢٣١	الشرك	٦٠٦ ، ٥٥٢
زناً	٢١٢	السفل	١٠٩٠	الشط	٣٠٦
الزنا	١٣٨	السقاء	٢٥١	الشطّر	٨٧٦ ، ٣٣٣
الزنار	٤٠٨	سكر	٢٣٠	الشعار	٥١٧
الزنيق	٧١٢	السكنجين	٦٩٣	الشفرة	٣٠١
الزنبور	٤٧٥	السلحفاة	٥٣٤	الشفرة	٥٦٤
الزنديق	٥٣٩	السلم	٩٦٢ ، ٧٠٠	الشفعة	٩٣٠ ، ٢٢١
الزهرة	٥٦٨	السمع	٥٦٣	الشقاق	٢٨٢
الزهو	٢٥٠	السمور	٤٦٦	الشلاء	٣٣٨
الزهوق	٦٦٩	السنام	٧١٦	الشمراخ	١١٦
زيف	١١٧٤	السنجاب	٤٦٦	شهر	٢٦٣
ساره	٨٨٠	السنور	٤٦٥	الشوكة	٣٨٩ ، ٢٧١
الساعي	١٠٦٩	السهم	١٠٩٤	الشيعة	٣٩٧
الساقية	١١١٠	سوار	٧٣٤	الشيخ	٨٩٨
سجاً	٧٣٤	سود	٢٦٤		
		السويق	٧٢٥		
		سيحاً	١١٠٠		

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
﴿ ص ﴾					
صال	٣٥٩ ، ٤٦٠	الضرير	١٦٨	﴿ ع ﴾	
الصحن	١١٣٣	الضغث	١١٦	العارية	٧٠٣ ، ٢٧٢ ٧٣٥
صدر	١١٣٣	الضغينة	٩٧٦	العاقلة	٣٤٩ ، ١٢٠
الصرف	٥٧٤	الضفدع	٤٩٧	عتق	٦٩٧
الصريح	٢٠٦	الضفير	١٠٠	العشكول	١١٦
الصفة	٧١١	ضني	١١٦	العدالة	١٨٠ ، ٧٤١ ٩٨٢
صفة النساء	٢٨٩	الضبيعة	١٠٣٣	العدة	١٦٤
الصفراء	٦٩٣	﴿ ط ﴾		العذل	٣٨
صفحه	٢٥٦	الطاقي	٥٣٣	العذراء	٢١٦ ، ١٨٦
الصفن	٢٧١	الطاق	٧٣٧	العذرة	٥٠٠
الصلاة	٦٩٩	طاووس	٤٩٣	العذرة	٤٦٠
الصلب	٣٤٥	طرا	٤٢١	العراف	٤٥٠
الصلح	٧٠٠	طرش	٨٥٤	عرصة	١١٢٩ ، ١٠٨٩
الصليب	٢٨٣	الطعمة	٩٩٦	العرض	٢٢٩
الصنوبر	٧٢٠	الطعن	٢٢٣	العرض	٧٥٩ ، ٧٠٣
الصوامع	٤٠٣	طرف	٥٥٣	عسف	٣٨٠
صول	٤٦٠	الطلاء	٢٤٧	عسيفا	١٥٧
الصوم	٦٩٩	طلسم	٤٥٣	العشي	٢٥١
الصياغة	٥٧٦	الطلع	٣١٥	العصبة	٢٢٢
﴿ ض ﴾					
ضارب بحصا	٤٥٢	الطنجير	٤٤٩	عضائد	١٠٨٦
ضارب بشعير	٤٥٢	الطهور	٥٠٤	العطاء	٤٧٨
ضارب بقدح	٤٥٣	الطيالسة	١١٤٤	العفة	٢١٤
الضب	٤٩١	الطيرة	٨٧١	العفج	٢٠٧
الضبع	٤٦٧ ، ٣١٢	الطيبسان	٦٩٧	العفرة	٨٩٤
ضجع	٧٤٩	﴿ ظ ﴾		العقص	٧٢١
الضحوة	٨٧٠	ظبي	٦٠٥	العقاب	٤٧٠
الضرة	٦٩١	الظرف	٢٥٤	العقب	٣٣٣
ضرب الدرهم	٢٨٦	الظهار	٢٥٨ ، ٦٤٩ ٧٨٨ ، ٦٥٣	العقر	٥٨٦ ، ٥٣٢

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
العقرب	٤٧٢	الغنيمة	٣٢٠	فريضة	٩٧٩
عقل	٣٠٦	الغيار	٤٠٨	الفريك	٥٢٥
العقور	٥٩٦ ، ٤٧٩	الغيبة	٢٢٧ ، ٢٢٠	الفسخ	١٠٤٠
عقيق	٧٣٤	الغيرة	١٩٤	الفضولي	١٦٧
عقيم	٢٠٣	﴿ ف ﴾		الفطرة	٦٦٥
العلق	٢١٨	اللقافة	٣٧٧	فطم	١٧٦
العمامة	٧٣١	اللقال	٨٧١	الفقاع	٢٥٢
العمدة	٩٦٧	اللقواد	١١١	فقوا عينه	٣٦٦
العناب	٢٥٢	الفاجر	٢١٦	فلاحاه	٩٧٩
العناب	٧٢٠	الفاجرة	٢١٤	فلس	٨٣٣
عنت	٢٦٥	الفارسي	٢١٥	فلسه	٧٥٨
العنت	١٠١٤	الفاسق	٢١٦ ، ٩٩	الفندق	٣٠٦
عنوة	٩٠٩	الفاكهة	٢٧٧	الفنك	٤٦٦
العنين	٣٧٧	فتح	٧٣٩	الفهد	٤٦٣
العين	٣٤٨	فجرت	١٠٠	الفهر	٣٦٥
العينة	١٠٠٤	الفحل	٣٦٤	الفواخت	٤٩٤
﴿ غ ﴾		الفحم	٥٠٤	فواسق	٤٧٩ ، ٤٧٣
الغبين	١١٠٦	فحوى الخطاب	٩٧٣	الفورة	٨٦٥
الغدا ف	٤٧٦	الفخ	٥٥٢	الفيء	٨٥٥ ، ٤٤٠
الغدة	٥٠٥	فري	٢٤١	﴿ ق ﴾	
الغدوة	٢٥١	الفراش	٤٧٥	قاء	٢٣٩
غراب الين	٤٧٣	الفراة	٤٥٠	القانصة	٧١٥
الغرة	٧٦٧ ، ٣٨٠	الفرج	١٦١	القبيضة	٢٥١
غزلت	٣٠٨	الفرد	٢٩٣ ، ٢٥٠	القبول	٧٠٤
الغصة	٢٣٧	الفرز	١٠٧٧	القتلة	٤١٤
الغلة	١١٢٣	الفرش	٦٧٦	القشاء	٧٢٠
غلت	٢٤٤	الفرنج	١٠٧٤	قحبة	٢١٤
الغلمة	٢١٩	الفرو	١١٠	القد	٥٩٢
الغلول	٨٩٣	الفروجة	٦٧٦	قد	٩٦٨
		الفرية	٢٥٧ ، ٢٢٣	قدر بلاء	٦٤٠

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
القدرية	٣٩٧	القهر	٦٤٨	كلالة	٦٣٣
القديد	١١٠٣	القوت	٧٢٥	الكم	١١٣٩
قندر	٤٩٣	القود	١٠٣ ، ١٧٠ ، ٣٩٠	الكم	٢٧١
القذف	١٩٢	القوس	٥٧٢	الكناية	٨٣١ ، ٢٠٦
قرى	٥٢٨	القياس الجلي	٩٤٠	الكنف	٦٨٤
القرية	١١٤١	القيظ	٤٧٦	الكنيسة	٢٦٥
القرع	٢٥٣	القيقب	٧٢١	الكهول	٨٩٨
القرعة	٨٧٨	قيم	٨٤٤	الكوارة	٢٩٨
القرنان	٢١٧	ك		الكوز	٧٣٠ ، ٦٤٦
القسامة	٦٣٨	كالة	٥٦٤	الكوسج	٤٩٨
قسمة التعديل	١٠٨٨	الكاهن	٤٤٩	الكوع	٣٣١
القصار	٨١٣	كبة الغزال	٦٧٦	الكيل	٢٣٣
القصب	٥٤١ ، ٢٤٤	كبه	٣٨٩	ل	
قصيل	١٠٩٣	الكبش	٧٧٣	لؤلؤ	٧٣٣
القضيب	١٠٦	الكتابة	٦٩١	لاذ	٤٢٩
القطا	٤٩٥	الكتان	١٠٨٧ ، ٦٦٣	اللب	٨٦٨
قطاع الطريق	٣٤١	الكثر	٣١٦	اللية	٥٤٥
القفا	٥٥٠	الكتيب	٦٠١	ليس	٦٦٤
قفل	١٣٧	الكراث	٥٠٦	لت	٢٣٧
قمط	١١٣٢	الكراخ	٧١٥	اللجاج	٧٦٧
قمطر	١٠٣٨	كرع	٧٣٠	اللحاف	٧٣٢
القفيز	١١٠٢	الكركي	٤٩٦	اللحد	٣١٢
القلقاس	٧٢٢	الكرنب	٧٢٢	اللحن	٦٣١
القلنسوة	٧٣١	الكسرة	٦١٠	اللص	٣٥٩
القماري	٤٩٤	الكشخان	٢١٧	لحظه	٨٧٨
القمام	٥٧٦	الكشك	٧١٧	اللغان	١٨٦
القن	١٠٢ ، ١٥٦ ، ٥٨١ ، ١١٧٢	الكعب	٣٣٣	لغبوا	٤٨٨
القنابر	٤٩٦	الكفارة	٢٥٦	اللغو	٦٤٣
القناة	١٠٩٥	كفارة	٦٤٣	اللفت	٧٢٢
القنفذ	٤٧٧	الكأ	٢٨٠	اللقطه	٦٠٦



الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
القلق	٤٧٢	مخدرة	٩٤٨	المسك	٤٦٠
اللقيط	٩٠٨	مخرفاً	٧٤٥	المسند	١٠٨
لوا	٤٢٧	المخلب	٤٧٠	مشاع	٩٢١
اللوطي	١٥٨	مخمصة	٥١٠	المشاقة	٣٧٨
﴿ م ﴾		المخمصة	٣٨٨ ، ٢٦٩ ، ٥١٦	المشركة	١٠٣٥ ، ٩٤٣
مأبون	٢١٨	المخمصة	٥١٦ ، ٣٨٨	مشعيد	٤٥٢
المؤلفة	٤٣٤	مخنقة	٧٣٣	المشمش	٢٥١
ماإخالك	٣٢٨	المدرى	٣٦٧	مصراع	١١٤٢
الماعون	٥١٨	مدرجاً	١٠٦١	المصع	٥٥٣
المثلة	٢٦٣	مدى	٥٤١	المضيضة	٣٠٩
مضمن	٧٥٧	المدعى عليه	١١٢٦	المطل	٦٨١
مبعض	١٥٦	المدعى	١١٢٦	المطلق	١٨٤
متجانف	٥١٠	المدنب	٢٤٩	المطية	٨٥٢
التواتر	٩٣٩	المراهق	٥٣٦	معاقده	١١٣٢
المثلي	٩٧٢ ، ٣٤٠	المرتد	١٦٤ ، ١٠٢	المعتوه	٦٤٤
انجاز	٧١٤ ، ٧٠٧	المرتشي	٨٩١	المعرة	٢٢٥
مج	٢٤٢	المرج	٣٥٧	المعرفة	٣٥٨
انجوب	١٨٦	المرجئة	٣٩٦	معصوم	٥١٨
المتجهد	٨٤٩	المرسل	١٠٨	مغازهن	١١٤٤
انجن	٢٧٨	مرسلة	٧٣٣	مغربة	٤١٢
مجني	٥٢٤	المرفق	٣٣١	المغفل	١٠٤٠
انجوسية	١٦٤	المروء	١٧٧	المفتي	٨٠٧
انحاضر	١٠٧٠	المريء	٥٣٢	مقانعهن	١١٤٤
انخافل	٨٤٧	المرادة	٧٠٧	المقدحة	٥١٧
محمشة	١١٠	المرح	٣٥٩	مقرونين	٨٠٣
المحصن	١٤٤	الزمار	٢٨٣	المقسطين	٨٢٤
انحض	١٦٧	المستأمن	١٧٠ ، ٩٥	المقيد	١٨٤
انحضر	٩٠١	المستفي	٨٠٧	المقير	٢٥٣
الخلعة	٩٩٤ ، ٨٣٧	مسخ	٤٦٢	المكاتب	١٥٦ ، ١٠١
محموذ	٤٩٢	المسخر	٩٥٨	المكحلة	١٧٧

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
المكفوف	٤٠٣	ناظر	٥٢٠		
المكوك	١١٩	الناظر	٩٣٧، ٨٤٤	نكاح المتعة	١٦٦
الملاعة	١٩٧	ناكها	١٧٦	نكل	١٠٦٥، ٩٢٤
الملة	٣٨١	النش	٣٠٩	النمس	٤٦٥
المنتع	٥٣٢	النبطي	٢١٥	النواة	٣٧٧
الميز	٥٣٦، ١٧٢	النيلد	٢٤٥، ٢٣٤، ٩٠٧	النوبة	١٠٨٧
المنافع	١٠٩١	النتاج	١١٢٣	النوبة	١٠٩٢
المنجل	٥٨٤	نتف	٧١١	النوى	٤٨٣
المنجنيق	٣٨٥	النق	٥٠٧	النيك	٢٠٦
المنديل	٢٧٥	النحر	٥٣١		
منطقة	٧٣٣	ند	٦٠٤، ٥٤٩	﴿ هـ ﴾	
المنكب	٣٣١	الترجس	٧١٢	هاج	٣٩٠
المنكر	٨٥٨	نزا	٤٨٣	اهية	٧٠٣، ٢٩١
المها	٤٩١	النساء	٢٩٢	اهتك	٢٩٥
المهاياة	١٠٩١	النسخ	١٤٠	اهلدهد	٤٧٦
المهجة	١٠٥٠	النسر	٤٧٢	الهلدي	١١٠٢
مهرة	٧٤٦	النسرين	٧١٢	الهلديان	٢٤١
المهوى	٨٢٤	النسمة	٢١١	هراق	٢٤٦
المواضعة	٣٨٢	النسيئة	٧٠٣	الخرج	٣٨٣، ٣٥٧
الموالاة	١١٣	نشارة	٧٢٧	هش	١١٦
الموبقات	١٩٣	النشيش	٢٤٥	هنا	٤٧٤
موح	٥٥٠	النص	٩٣٩	هيجها	٦٨٠
موقرة	١١٩	النصب	٨٧٢	﴿ و ﴾	
الموقوف	٦٤٤	النظافة	٢١٤	الوبر	٤٨٨
الميزاب	٩٠٧	نعامة	٤٩٣	الوتر	٢٨٣
الميسر	٢٣٠	النقب	٢٩٥	الوثني	٥٣٩
		النقض	٦٩٢	وجأ	٥٦٣
ناب	٤٦٣	النقيب	١١١٠	الوحش	٤٨٧
ناشرة	٨٠٣	النقير	٢٥٣	الوحي	٥٥١
الناطف	٧٢٣، ٦٩٧	النقيع	٢٣٤	الوديعة	٢٧٣

الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة	الكلمة	رقم الصفحة
الورك	٤٨٨	يكرع	٧٣٠		
الوصمة	٨٦٨	يكرى	٧١٢		
الوضوء	٦٩٩	ينظره	٢٧١		
الوعل	٤٩١	يثوي	٤٤٩		
الوقف	٢٧٧	يجهز	٣٨٦		
وقيذ	٥٨٤		٤٩٠		
وكر	٦٠٨		٤٧٤		
الولاء	١١٧٧، ٦١٩		٤٦١		
الولائم	٨٩٧		٧٠٧		
الوليدة	١٥٧		٤٤٨		
الوهدة	٥٤٦		١٠٧٢		
			٢٣٦		

## فهرس الأماكن والبلدان التي تمّ التعريف بها

٣٨١	البصرة
١١٥١	بغداد
٧٤٥	بيرحاء
٧٩٦	ثنية كدا
٧٩٦	جبل أبي قبيس
٩٩٧	حضر موت
٤٦٢	خير
٢١	دابق
٥٤٢	سلى
٢٤٠	الشام
٧٩٦	الصفاء
٥١٤	الطائف
٤٥٦	قبا
٢٦٠	الكوفة
٧٩٦	المروة
٩٤٢	نجران
٣٧٠	النهر وان

## فهرس الأبيات الشعرية

١٠٢٩	عبيد بن الأبرص	وغائب الموت لا يؤوب	وكل ذي غيبة يؤوب
٦٣٣	الأعشى	ولا من حفى حتى تلاقي محمدا	وآليت لا أرثي لها من كلاله
٧٢٥		ولا تطيلا بمقام حيساً	لا تخبزاً خبزاً وبساً بساً
٤٧٥		ويعمي أعين الخفافش	مثل النهار يزيد أبصار الورى
٦٧٨	الخطيئة أو النجاشي	ولا يظلمون الناس حبة خردل	قبيلة لا يغدرون بذمة
٧٠٩	امرؤ القيس	كبرت وأن لا يحسن السر أمثالي	ألا زعمت بسباسة القوم أنني
٤٢١	علي بن أبي طالب	صبيّاً ما بلغت أو ان حلمي	سبقتكموا إلى الإسلام طراً
٦٢٩	امرؤ القيس	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	فقلت يمين الله أبرح قاعداً
٧٦٢	جميل بثينة	وهموا بقتلي يا بشن لقوني	فليت رجالاً فيك قد نلروا دمي
٤٠٦	عمران بن حطان	إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا	ياضربة من تقي ما أراد بها
٤٠٦	الفقيه الطبري	إلا ليهدم من ذي العرش بنيانا	ياضربة من شقي ما أراد بها
٤٠٦	محمد الطيب	أشقى البرية عند الله إنسانا	ياضربة من غدور صار بها
٦٢٣	القحيف العقيلي	لعمرا لله أعجيني رضاها	إذا رضيت كرام بني قشير

## فهرس أسماء الكتب التي وردت في المتن

### مرتبة على حروف المعجم

رقم الصفحة	اسم الكتاب	رقم الصفحة	اسم الكتاب
١٠٠١	تهذيب الأسماء واللغات	٨٠٩	آداب المقتي
١٠٨٥	الجامع	٢٨٥	الأحكام السلطانية
٣٣٣	الحاوي	٣٩٦	الإرشاد
٦٥٨	الحاوي الصغير	٧٥٢	الإرشاد
٦٢٦	حواشي ابن نصر الله	٧٥٢	الإشارة
٩٢١	حواشي الروضة	٨١٠	أصول ابن مفلح
١٠٠٩	الخلاصة	٨١١	إعلام الموقعين
١٠٨٦	الخلاف	٩٦٧	الإقناع
١٠٦	الرعاية	٨٥٠	الإفصاح
١٣٤	الروضة	٢٥٩	الانتصار
١١٣٦	الروضة	١٠٥	الإنصاف
٨٩٢	زاد المسافر	١٠٨٢	الإيضاح
٢١٩	الزاهر	٣٣٣	البلغة
٧٦٨	سنن سعيد	٢٩٣	التبصرة
٤١٩، ٤١٧	شرح البخاري	٦٥٨	التذكرة
٨١٥	شرح التحرير	٨٦٢	التذكرة
٥٠٢	شرح المحرر	١٥٨	الترغيب
١٠٧	شرح المقنع	٧٩٢	التصحيح
٢٦٧	شرح منازل السائرين	٤١٧	تصحيح الفروع
١٠٦	شرح المذهب	٥٤٠	التعليق
١٠٠٧	الطرق الحكمية	١١١	التمهيد
٦٩٣	العدة	١٤٢	التنقيح

٥٠٩	المتخب	٨٦٥	عمد الأدلة
٨٤٣	المتخب	٢٢٨	الغنية
١٠٦٤	المنتقى	١٠٥	الفروع
١١٢	منتهى الغاية	١١٢	الفصول
١١٣	المنثور	١٢٧	الفتون
٦٥٨	المنور	١٥٦	القاموس المحيط
٥٣٦	الموجز	٣٢١	القواعد الأصولية
١٨٠	الموطأ	٨٠٤	القواعد
٥٥٩	النوادر	٦٤٥	الكافي
٦١٨	النظم	١٠٧	المبدع
٥٧٤	النهاية	٥٥٤	المبهم
٤٦١	الواضح	٨٩٠	المجرد
٥٦٢	الواضح	١٥٠	المحرر
٥٧٥	الوجيز	٩٧٦	المذهب
٤٣٩	الوسيلة	٩٨	المستوعب
٤١٤	الهدى	٥٣٥	مسند الشافعي
		٢٢٢	المغني
		٤٣٣	المفردات
		٦٩١	المفردات
		٦٣٥	المقنع

## فهرس الأعلام

٦٢٦	أحمد بن نصر الله بن أحمد		الآمدي = علي بن أبي علي محمد
٣٥٨	أحمد بن محمد بن هارون	٢٨٤	إبراهيم بن أحمد بن عمر
١٢٧	أحمد بن محمد بن هاني	٢١٧	إبراهيم بن إسحاق الحربي
٢١٧	أحمد بن يحيى الشيباني	٤٨٧	إبراهيم بن خالد الكلبي
١٣٧	الأحوص بن حكيم	٥٣١	إبراهيم بن السري بن سهل
	الأدمي البغداد = أحمد بن محمد	٣٤٦	إبراهيم بن محمد الأسلمي
	الأزجي = يحيى بن يحيى	١٢٩	إبراهيم بن يزيد بن قيس
٢٧٢	أسامة بن زيد بن حارثة	١٤٢	إبراهيم بن يعقوب السعدي
٢٦٢	إسحاق بن إبراهيم بن راهويه	٩١٢	أبوبكر بن إبراهيم بن يوسف
٢٥٦	إسحاق بن منصور بن بهرام	٢٧٩	أبوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم
٤٣٩	إسحاق بن إبراهيم بن هاني	٦٦٥	أبي بن كعب بن قيس الأنصاري
٧٧٨	أبو إسرائيل الأنصاري		الأثرم = أحمد بن محمد بن هاني
١١٦	أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري	٨٠٤	أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن
٤٨٦	أسماء بنت أبي بكر الصديق	٢٤١	أحمد بن حمدان بن شبيب
١١٣٠	إسماعيل بن حماد التركي	١٣٤	أحمد بن حميد المشكاني
١٤٤	إسماعيل بن سعيد	١١٧	أحمد بن شعيب بن علي
٨٩٣	إسماعيل بن عياش	٩٢٠	أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين
٨٩٦	أبو الأسود المالكى	١٠٣	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية
٢٠٨	الأشعث بن قيس بن معدي كرب	٥٥٤	أحمد بن محمد الأدمي البغدادى
٨٠١		٣٨	أحمد بن محمد الشويكي
	أبو أمامة = أسعد بن سهل بن حنيف	٣٦٢	أحمد بن محمد بن الحارث الصائغ
٩٦٤	امرؤ القيس بن عابس بن المنذر	٣٦٣	أحمد بن محمد بن الحجاج
٣٢٨	أبو أمية المخزومي	٢٨٧	أحمد بن محمد بن عبد الله الشافعي



٢٧٩	أبو ثعلبة الخشني=جرهم بن ناشب		ابن الأنباري=محمد بن القاسم
	أبو ثور=إبراهيم بن خالد الكلبي	٩٦	أنيس بن الضحاك
	الثوري=سفيان بن سعيد بن مسروق		الأسلمي الأوزاعي=عبد الرحمن بن عمرو بن محمد
١٢٤	جابر بن عبد الله بن عمرو		ابن أبي أوفى=عبد الله بن أبي أوفى
١٠٨٠	جابر بن يزيد الجعفي		إياس بن معاوية بن قرة المزني
٨٦٤	جابر بن مطعم	١٠٦٦	البخاري = محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
	ابن جريح=عبد الملك بن عبدالعزيز		بديل بن ورقاء الخزاعي
٦٧٨	جرول بن أوس بن مالك	٥٦٥	أبو بردة = هانيء بن نيار بن عمرو
٤٦٤	جرهم - جرثوم - بن ناشب		أبو برزة =نضلة بن عبيد بن حارث
٢٣٥	جعفر بن عون بن جعفر		بريدة بن الحبيب بن عبد الله
٥٠٤	جعفر بن محمد	١٧٤	بريرة مولاة عائشة
	أبو حمزة=نصر بن عمران الضبيعي	٧٠٥	بسر بن أرطاة بن أبي أرطاة
٧٦٢	جميل بن عبد الله بن معمر (جميل بثينة)	١٣٦	بشر بن الحارث بن عبد الرحمن
٤٢٦	جندب بن عبد الله بن كعب	١٧٠	ابن بطة=عبيدا لله بن محمد العكبري
٣٨٤	جندب بن جنادة بن قيس		أبو بكر=عبد العزيز بن جعفر غلام الخلال
	أبو جهل =عمرو بن هشام بن المغيرة		أبو بكر الخوارزمي=محمد بن موسى
	أبو جهم=عامر بن حذيفة بن غانم		أبو بكرة=نفيح بن الحارث الثقفي
	الجوزجاني=إبراهيم بن يعقوب		البلقيني=عمر بن رسلان بن نصير
	ابن الجوزي=عبد الرحمن بن علي		ابن البناء=الحسن بن أحمد بن عبد الله
	ابن الحاجب=عثمان بن أبي بكر		ابن بنت الشافعي=أحمد بن محمد الشافعي
٢٥٠	الحارث بن ربعي بن بلدمة		الترمذي=محمد بن عيسى بن سورة
	أبو الحارث=أحمد بن محمد بن عبد الله		تقي الدين=أحمد بن عبد الخليم بن تيمية
٣١٧	حاتب بن أبي بلتعة عمرو بن عمير		تقي الدين السبكي=علي بن عبد الكافي
	ابن حامد=الحسن بن حامد بن علي		التوأمة بنت أمية بن خلف
٢٦٠	حبيب بن سالم الأنصاري	٣٤٧	ثابت بن الضحاك بن خليفة
٦٥٩	الحجاج بن يوسف الثقفي	٦٥٥	ثعلب=أحمد بن يحيى الشيباني
	الحجاوي=موسى بن أحمد بن موسى		
	ابن أبي حدر=عبد الله بن أبي حدر		

٢٨٦	داود بن علي بن خلف الأصبهاني	٣٨٨	أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة
	أبو الدرداء=عويمر بن عامر بن أمية	٢٢٤	حرب بن إسماعيل الكرمانى
	ابن دريد=محمد بن الحسين بن دريد		ابن حزم=علي بن أحمد بن سعيد
	أبو ذر=جندب بن جنادة بن قيس	٤٣٣	الحسن بن أحمد بن عبد الله
٥٥٧	راشد بن سعد المقراني	١٢٦	الحسن بن حامد بن علي
٣١٦	رافع بن خديج بن رافع	٢٨٦	الحسن بن أبي الحسن يسار البصري
٥٢٣	رافع بن عمرو بن مجدع	١٤٣	الحسن بن شهاب بن علي
	الرافعي=عبد الكريم بن محمد	٤٩٩	الحسن بن علي بن أبي طالب
٩٦٣	ربيعة بن عيدان بن ذي العرف	٧٧٨	الحسين بن السائب بن أبي لبابة
	ابن رجب=عبد الرحمن بن أحمد		أبو الحسين=محمد بن محمد بن الحسين
	ابن رزين=عبد الرحمن بن رزين		الحضرمي=ربيعة بن عيدان
٧٧٩	رفاعة بن عبد المنذر الأنصاري		الخطينة=جروول بن أوس بن مالك
٦٣٠	ركانة بن عبد يزيد بن هاشم		ابن أبي الحقيق=سلام بن أبي الحقيق
	ابن الزاغوني=علي بن عبيد الله		ابن الحكم=محمد بن الحكم الأحول
٣٩	زامل بن سلطان آل يزيد	١٠٣	حكيم بن حزام بن خويلد
٨٣٨	الزبير بن أحمد بن سليمان	٤٣٤	حمد بن محمد بن إبراهيم
٨٨٦	الزبير بن العوام		ابن حمدان=أحمد بن حمدان ابن شبيب
	ابن الزبير=عبد الله بن الزبير		أبو حميد الساعدي=المنذر بن سعد
	أبو الزبير=محمد بن مسلم الأسدي	٢١٦	حنبل بن إسحاق بن حنبل
	الزجاج=إبراهيم بن السري بن سهل		أبو حنيفة=النعمان بن ثابت بن زوطي
	الزركشي=محمد بن عبد الله بن محمد	٢٤٠	خالد بن الوليد بن المغيرة
	الزهري=محمد بن مسلم بن عبيد الله		الخرقي=عمر بن الحسين بن عبد الله
١٨١	زياد بن أبي سفيان صخر بن حرب		أبو الخطاب=محفوظ بن أحمد الكلوذاني
٧٤٣	زيد بن أرقم بن زيد بن قيس		الخطابي=حمد بن محمد بن إبراهيم
١٠٨	زيد بن أسلم العدوي		الخلال=أحمد بن محمد بن هارون
٦٥٥	زيد بن ثابت بن الضحك	١٩٠	خلف بن خليفة الأشجعي
١٥٧	زيد بن خالد الجهني	١٣٣	خويلد بن عمرو بن صخر
			الدارقطني=علي بن عمر بن أحمد

	زيد بن سهل بن الأسود	٤٨٨	الشافعي=محمد بن إدريس
	أبو زينب التيمي	٧٤٥	ابن شاقلا=إبراهيم بن أحمد بن عمر
١٨١	السائب بن يزيد بن سعيد	٥٢٠	شبل بن معبد بن عبيد الأحسي
٥٦٤	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٣٢٢	شداد بن أوس بن ثابت
	السامري=محمد بن الحسين	٨٨٦	ابن شداد=عبد الله بن شداد بن الهاد
٨٢٢	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن	٨٨٦	شريح بن الحارث بن قيس
	سعد بن عبادة بن دليم	١٧٩	أبو شريح=هانيء بن زيد بن الحارث
	سعد بن مالك بن سنان	٢٣١	أبو شريح الخزاعي=خويلد بن عمرو
	سعد بن أبي وقاص	٤٦٧	الشريف=عبد الخالق بن أحمد الهاشمي
	سعيد بن جبير بن هشام	٤٨٥	الشعبي=عامر بن شراحيل الهمداني
	أبو سعيد الخدري=سعد بن مالك		شعيب بن محمد بن عبد الله
	سعيد بن المسيب بن حزن	٤٨٧	الشالنجي=إسماعيل بن سعيد
	أبو سعيد المقبري=كيسان بن سعيد		ابن شهاب=الحسن بن شهاب بن علي
	سعيد بن منصور بن شعبة	١٢٢	صالح بن أحمد بن حنبل
	سفيان بن سعيد	٣١٠	صالح مولى التوأمة=صالح بن نيهان
	سفيان بن عيينة	٣٢٢	صخر بن حرب بن أمية
	أبو سفيان=صخر بن حرب بن أمية		صفوان بن أمية بن خلف
	سفينة مولى رسول الله	٤٩٥	ابن صفوان=عبد الله بن صفوان
	سلام بن أبي الحقيق اليهودي	٤٠٣	ابن الصلاح=عثمان بن صلاح الدين
	سلمة بن عمرو بن الأكوع	٣٩١	أبو طالب=أحمد بن حميد المشكاني
	أم سلمة = هند بنت أبي أمية المخزومية		طاهر بن عبد الله بن طاهر
	سليمان بن الأشعث السجستاني	٩٥	طاووس بن كيسان اليماني
	سمرة بن جندب بن هلال	٥٢٥	طلحة بن عبيد الله
	سهل بن سعد بن مالك	١٧٧	أبو طلحة=زيد بن سهل بن الأسود
	ابن سيرين=محمد بن سيرين البصري		أبو الطيب الطبري=طاهر بن عبد الله
	الشارح=عبد الرحمن بن محمد بن قدامة		عامر بن حذيفة بن غانم
	شارح الخمر=عبد المؤمن بن عبد الله		عامر بن شراحيل الهمداني
			عامر بن عبد الله بن الجراح

٢٧٩	عبد الله بن أبي بكر بن حزم	١٣٩	عبادة بن الصامت بن قيس
٨٧٦	عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي	٩٠٩	العباس بن عبد المطلب
٨٩٤	عبد الله بن ثعلبة الأزدي		ابن عبد البر=يوسف بن عبد الله
٣١٠	عبد الله بن الزبير بن العوام	١٠٨٥	عبد الخالق بن أحمد الهاشمي
	أبو عبد الله الزبيري=الزبير بن أحمد	٤١٩	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب
٢٣٥	عبد الله بن شداد بن الهاد	٢٦٠	عبد الرحمن بن حنين
٢٩١	عبد الله بن صفوان بن أمية	٩٥٢	عبد الرحمن بن رزين بن عبد العزيز
٣٢٢	عبد الله بن عمرو بن الحضرمي	٥٢١	عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب
١٣٣	عبد الله بن عمرو بن العاص	٨٨٧	عبد الرحمن بن سهل
٢٤٧	عبد الله بن قيس بن سليم	٤٦٩	عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار
٩٤٦	عبد الله بن محمد بن علي	١١٨	عبد الرحمن بن علي بن محمد
٩٤٦	عبد الله بن محمد بن عمران	٤٠٦	عبد الرحمن بن عمرو الحميري
١٠٩	عبد الله بن مسعود بن غافل	٤٧١	عبد الرحمن بن عمرو بن محمد
١١٠٦	عبيد الله بن محمد العكبري	٢٤٠	عبد الرحمن بن عوف القرشي
	أبو عبيد=القاسم بن سلام	٥٤٢	عبد الرحمن بن كعب بن مالك
	أبو عبيدة=عامر بن عبد الله بن الجراح	٤١٢	عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري
٥٠٢	عبد المؤمن بن عبد الله القطيعي	٦١٣	عبد الرحمن بن محمد بن قدامة
٦٤٤	عبد الملك بن أبي سليمان الكوفي	٣٨	عبد الرحمن بن يوسف البهوتي
٢٥٦	عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران	١٠٨٠	عبد الرزاق بن همام الصنعاني
٢٧٤	عبد الملك بن عبد العزيز	٥٠٦	عبد السلام بن عبد الله بن تيمية
٣٧٤	عبد الملك بن مروان بن الحكم	٢٤٧	عبد العزيز بن جعفر ، غلام الخلال
٤٣٩	عبد الواحد بن محمد بن علي	٢٢٧	عبد القادر بن أبي صالح عبد الله الجيلي
٣٤	عبد الوهاب بن أحمد الشعراني	٣٧	عبد القادر بن محمد الجزيري
٣٧٤	عبدوس بن مالك العطار	٩٠٢	عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم
٨١٥	عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن	٤٧٠	عبد الكريم بن أبي المخارق
٨١٦	عثمان بن أبي بكر بن الحاجب	٢٦٣	عبد الله بن أحمد بن حنبل
٥٨٢	عدي بن حاتم الطائي	٢١٠	عبد الله بن أحمد بن قدامة
		٨٨٨	عبد الله بن أبي أوفى علقمة الأسلمي

عرفجة بن شريح الأشجعي	٣٧٠	أبو عمرو غلام ثعلب = محمد بن
عروة بن الزبير بن العوام	٤٢٠	عبد الواحد بن أبي هشام
بن عساكر = علي بن الحسن	٨٧٧	عمرو بن مرة الجهني
عطاء بن أبي رباح	٦٢٩	عمرو بن هشام بن المغيرة
عقبة بن عامر الجهني	١٠٨٠	عمرو بن يحيى المازني
ابن عقيل = علي بن محمد بن عقيل	٢٧٩	عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد
عكرمة بن أبي جهل	٨٠٣	أبو عون = جعفر بن عون بن جعفر
عكرمة مولى ابن عباس	٤٦٧	عويمر بن عامر بن أمية
علي بن أحمد بن سعيد	٥٣٤	عياض بن موسى بن عياض
علي بن الحسن بن هبة الله	٤٠٨	ابن الغرس الحنفي = محمد بن خليل
علي بن سليمان المرداوي	١١٤	أبو الفرج = عبد الواحد بن محمد
علي بن عبد الكافي بن علي	٩١٦	الفضل بن زياد
علي بن عبيد الله بن نصر	٢٩٩	القاسم بن سلام
علي بن أبي علي محمد بن سالم	٨١٢	القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله
علي بن عمر بن أحمد	١٦٧	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
علي بن محمد بن حبيب	٩٠١	القاضي = محمد بن الحسين الفراء
علي بن محمد بن عقيل	١١٢	قتادة بن دعامة بن قتادة
عمار بن ياسر بن عامر	٣٨٦	أبو قتادة = الحارث بن ربيعي بن بلدمة
عمر بن الحسين بن عبد الله	١٤٣	قدامة بن مزعون بن حبيب
عمر بن رسلان بن نصير	٩٢١	القرقي = أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن
عمر بن شبة البصري	٨٧٩	ابن قندس = أبو بكر بن إبراهيم
عمر بن عبد العزيز بن مروان	٢٦٣	قيس بن عمرو بن مالك
عمران بن حصين بن عبيد	١٢١	ابن القيم = محمد بن أبي بكر بن أيوب
عمران بن حطان السدوسي	٤٠٦	كبشة بنت معدي كرب
عمرو بن حزم بن زيد	٨٢٨	كعب بن سور بن بكر
عمرو بن دينار الجمحي	٤٨٩	كعب بن مائع الحميري
عمرو بن شعيب بن محمد	٢٧٨	كعب بن مالك بن عمرو
عمرو بن العاص بن وائل	٤٨٧	الكندي = امرؤ القيس بن عابس

٤١٧	محمد بن الحكم الأحول	٣٣٥	كيسان بن سعيد
٤٠٨	محمد بن سعيد بن هناد		أبو لبابة بن عبد المنذر = رفاعه بن
٨٣٤	محمد بن سيرين		عبد المنذر الأنصاري
٨١٦	محمد بن عبد الرحيم بن محمد	٤٥٢	لبيد بن الأعصم
٨٤٠	محمد بن عبد القوي بن بدران		ابن اللثبية = عبد الله بن ثعلبة الأزدي
٤١٢	محمد بن عبد الله بن عبد القاري	٤٧١	الليث بن سعد
٥٦٣	محمد بن عبد الله بن عبد الله		ابن ماجه = محمد بن يزيد الفزويني
٢٧٨	محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	٩٧	ماعز بن مالك الأسلمي
٥٢٦	محمد بن عبد الله بن محمد	١٠٨	مالك بن أنس بن أبي عامر
٧٧٦	محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام	٦٤٤	مالك بن مغول
٣٩٧	محمد بن عوف الحمصي		ابن مالك = محمد بن عبد الله بن عبد الله
٩٥	محمد بن عيسى بن سورة		الماوردي = علي بن محمد بن حبيب
٢١٩	محمد بن القاسم بن بشار	٤٨٩	مجاهد بن جبر المكي
٤١٧	محمد بن محمد بن أحمد		أحمد = عبد السلام بن عبد الله بن تيمية
٤٣٩	محمد بن محمد بن الحسين الفراء	٩٨٧	محارب بن دثار السدوسي
٩١٤	محمد بن محمد بن خليل		ابن أخطب = محمد بن محمد بن أحمد
١٤٣	محمد بن محمد بن محمد الفراء	١٤٢	محفوظ بن أحمد الكلوذاني
٢٧٤	محمد بن مسلم الأسدي	١١٧	محمد بن إبراهيم النيسابوري
٢٩١	محمد بن مسلم بن عبيد الله	٢٦٧	محمد بن أبي بكر بن أيوب
٨١٠	محمد بن مفلح المقدسي	٣٨	محمد بن أحمد المرداوي
٣٩٧	محمد بن منصور الطوسي	٥٤٧	محمد بن أحمد الهاشمي
٨٥٢	محمد بن موسى بن محمد	١٤٧	محمد بن إدريس بن العباس
٥٦٦	محمد بن يحيى الكحال	١٧٦	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
١٦٥	محمد بن يزيد القزويني		أبو محمد الجوزي = يوسف بن عبد الرحمن
٣٨٦	مروان بن الحكم بن أبي العاص	١٠٧٠	محمد بن الحسن بن دريد
	المروزي = أحمد بن محمد بن الحجاج	٩٤١	محمد بن الحسن الشيباني
٨٩٣	مسروق بن الأجدع بن مالك	٥٩٤	محمد بن الحسين السامري
٢٣٥	مسعر بن كدام بن ظهيرة	١١٣	محمد بن الحسين الفراء

ابن مسعود = عبد الله بن مسعود	الميموني = عبد الملك بن عبد الحميد
مسلم بن الحجاج	الناظم = محمد بن عبد القوي بن بدران ١٣٩
ابن المسيب = سعيد بن المسيب بن حزن	نافع بن الحارث الثقفي ١٨١
مسيلمة بن حبيب الحنفي	نافع العدوي مولى ابن عمر ١٤٩
معاذ بن جبل	النجاشي = قيس بن عمرو بن مالك ١٦٧
معاوية بن حديج الكندي	نجدة بن عامر الحروري ٣٩١
معمر بن راشد البصري	النخعي = إبراهيم بن يزيد بن قيس ١٠٨٠
المغيرة بن شعبة	النسائي = أحمد بن شعيب بن علي ١٨١
مغيرة بن مقسم الضبي	نصر بن دهر الأسلمي ٣٢٠
ابن مفلح = محمد بن مفلح المقدسي	نصر بن عمران الضبي ٩٩٢
المقداد بن عمرو بن ثعلبة	ابن نصر الله = أحمد بن نصر الله ٤٢٩
المقدام بن معد يكرب الكندي	أبو نصر المروزي = بشر بن الحارث ٥٢٨
ابن ملجم = عبد الرحمن بن عمرو	نضلة بن عبيد بن الحارث ٥٢١
ابن منجا = منجا بن عثمان التنوخي	النعمان من بشير ٧٩٢
ابن المنذر = محمد بن إبراهيم النيسابوري	النعمان بن ثابت بن زوطي ١٧١
منصور بن زاذان الثقفي	نعيم بن هزال الأسلمي ١٢٤
المنصور = أبو جعفر عبد الله بن محمد	نفع بن الحارث الثقفي ١٨١
ابن منصور = إسحاق بن منصور بن بهرام	النوي = يحيى بن شرف بن مري
المنقح = علي بن سليمان المرداوي	هانيء بن يزيد الحارثي ٨٦٣
المصنف = عبد الله بن أمد بن قدامة	هانيء بن نيار بن عمرو ٢٦٢
المنذر بن سعد بن المنذر	ابن هانيء = إسحاق بن إبراهيم ٨٩٢
مهنا بن يحيى الشامي	ابن هيرة = يحيى بن محمد البغدادي ١٢٦
موسى بن أحمد بن موسى	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ٢٨١
موسى بن سعيد الدنداني	هشيم بن بشير بن قاسم السلمي ٣٢٠
أبو موسى = عبد الله بن قيس بن سليم	هند بنت أبي أمية المخزومية ٨٧٩
ابن أبي موسى = محمد بن أحمد الهاشمي	هند بنت عتبة بن ربيعة ١٠٢٧
الموفق = عبد بن أحمد بن قدامة	الهندي = محمد بن عبد الرحيم
ميمونة بنت الحارث بن حزم	وائل بن حجر بن ربيعة ٩٩٧

ولي الدين أبو زرعة العراقي=أحمد بن

عبد الرحيم بن الحسين

٢٧٥ ياسين بن معاذ الزيات

٤٠٨ يحيى بن خلف الطرسوسي

١٩٠ يحيى بن دينار الراسطي

٨٩٣ يحيى بن سعيد الأنصاري

١٠٠١ يحيى بن شرف بن مري

١٠٨٠ يحيى بن عمارة المازني

٦٠٩ يحيى بن محمد البغداددي

٣٩ يحيى بن موسى الحجاوي

٥٤٠ يحيى بن يحيى

١٧٨ يعقوب بن إبراهيم بن حبيب

١١٤٥ يعقوب بن إسحاق بن بختان

أبو يعلى=محمد بن الحسين الفراء

أبو يعلى الصغير=محمد بن محمد الفراء

٥٥٤ يوسف بن عبد الرحمن بن علي

٧٢٣ يوسف بن عبد الله بن سلام

١٢٤ يوسف بن عبد الله بن محمد

٣٨ يوسف بن محمد الفتوحي

أبو يوسف=يعقوب بن إبراهيم بن

حبيب



## فهرس المصادر والمراجع

- ١- ابن حزم حياته وعصره ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي .
- ٢- الإجماع ، محمد إبراهيم بن المنذر ، ط ٢ ١٤٠٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ترتيب علي بن بلبان ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، المكتبة التجارية ، مكة .
- ٤- إحكام الأحكام ، ابن دقيق العيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥- الأحكام السلطانية ، علي بن محمد الماوردي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٦- الأحكام السلطانية ، أبو يعلى محمد الفراء ، تصحيح محمد حامد فقي ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٧- الإحكام في الأحكام ، علي بن محمد الآمدي ، تعليق عبد الرزاق عفيفي ، ط ٢ ١٤٠٢ هـ ، المكتبة الإسلامي .
- ٨- أخبار القضاة ، محمد بن خلف المعروف بوكيع ، عالم الكتب بيروت .
- ٩- الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ، اختارها علي بن محمد البعلبي ، تحقيق محمد حامد فقي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٠- أدب القاضي ، أحمد الطبري المعروف بابن القاص ، تحقيق د/ حسين الجبوري ، ط ١ ١٤٠٩ هـ ، مكتبة الصديق ، الطائف .
- ١١- أدب القضاء ، إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم ، تحقيق محمد عطا ، ط ١ ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٢- أدب المفتي والمستفتي مع فتاوى ابن الصلاح ، عثمان بن صلاح الدين ، تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي ، ط ١ ١٤٠٦ هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٣- الأذكار ، يحيى بن شرف النووي ، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .
- ١٤- الإرشاد ، الشريف محمد بن أحمد الهاشمي ، تحقيق د/ عبد الله التركي ، ط ١ ١٤١٩ هـ ، مؤسسة الرسالة .

- ١٥- إرشاد الفحول ، محمد بن علي الشوكاني ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة ، والرياض .
- ١٦- إرواء الغليل ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط ٢ ١٤٠٥ هـ ، المكتب الإسلامي .
- ١٧- الأزهر وما حوله من الآثار ، د/ عبدالرحمن زكي ، ١٩٧٠ م ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .
- ١٨- الأسامي والكنى ، محمد بن أحمد الحاكم ، تحقيق يوسف الدخيل ، ص ١ ١٤١٤ هـ ، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة .
- ١٩- الاستيعاب ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق علي محمد ، وعادل أحمد ، ط ١ ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٠- أسد الغابة ، ابن الأثير علي بن محمد الجزري ، تحقيق خليل مأمون ، ط ١ ١٤١٨ هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢١- إسعاف المبطل برجال الموطأ ، مطبوع مع الموطأ ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ط ١ ١٤٠٨ هـ ، دار الريان للتراث ، مصر .
- ٢٢- الإسلام في حوض البحر المتوسط ، د/ علي حسني الخربوطلي ، ط ١ ١٩٧٠ م ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ٢٣- أسنى المطالب شرح روض الطالب ، زكريا الأنصاري الشافعي ، المكتبة الإسلامية .
- ٢٤- الإشارة في أصول الفقه ، سليمان بن خلف الباجي ، تحقيق عادل أحمد ، وعلي محمد ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة والرياض .
- ٢٥- الإشراف علي مذاهب العلماء ، محمد بن إبراهيم بن المنذر ، تحقيق محمد نجيب ، ط ٢ ١٤١٤ هـ ، إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في قطر .
- ٢٦- الإشراف علي مذاهب العلماء ، محمد بن إبراهيم بن المنذر ، تحقيق أبو حماد الصغير ، ط ١ ، دار طيبة ، الرياض ( الجزء الرابع فقط ) .
- ٢٧- الإصابة في تميز الصحابة ، أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق عادل أحمد ، وعلي محمد ، ط ١ ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٨- إعانة الطالبين ، أبو بكر بن محمد شطا الدمياطي ، دار إحياء الكتب العربية .

- ٢٩- إعراب القرآن ، أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق زهير زاهد ، ط ٣ ١٤٠٩ هـ ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة .
- ٣٠- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، ط ٨ ١٩٨٩ م ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ٣١- إعلام الموقعين ، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٣٢- الإفصاح عن معاني الصحاح ، الوزير يحيى بن محمد بن هبيرة ، المؤسسة السعيدية ، بالرياض .
- ٣٣- الإقناع ، محمد بن إبراهيم بن المنذر ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، ط ١ ١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٤- الإقناع ، موسى الحجاوي المقدسي ، تصحيح وتعليق عبد اللطيف السبكي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٥- الألفاظ ، يعقوب بن إسحاق السكيت ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، مكتبة دار التراث ، مصر .
- ٣٦- الأم ، محمد بن إدريس الشافعي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٧- الأمالي الشجرية ، هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٨- الأموال ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق محمد خليل هراس ، ط ٣ ١٤٠١ هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ودار الفكر ، مصر .
- ٣٩- الإنصاف من الإنصاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١ ١٤٠٧ هـ ، المكتبة العصرية .
- ٤٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، ط ١ ١٤٠٧ هـ ، المكتبة العصرية .
- ٤١- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، علاء الدين علي المرادوي ، تحقيق محمد حامد فقي ، ط ٢ ١٤٠٠ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٤٢- أنيس الفقهاء ، قاسم القونوي ، تحقيق د/ أحمد الكبيسي ، ط ٢ ١٤٠٧ هـ ، دار الوفاء ، جدة .
- ٤٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن أحمد بن هشام ، ط ٥ ١٣٩٩ هـ ، دار الجليل ، بيروت .

- ٤٤- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، إسماعيل باشا ، ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٤٥- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، ط ٥ ١٤٠٣ هـ ، دار الكتاب اللبناني .
- ٤٦- الباعث الخفي شرح اختصار علوم الحديث ، أحمد محمد شاكر ، ط ١ ١٤٠٣ هـ ، دار الفكر .
- ٤٧- البحر الرائق ، زين الدين نجم الحنفي ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٤٨- البحر المحيط ، الزركشي ، ط ١ ، دار الكتي .
- ٤٩- بدائع الصنائع ، علاء الدين أبي بكر الكاساني ، ط ٢ ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، محمد بن أحمد بن رشد ، تحقيق علي محمد ، وعادل أحمد ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥١- البداية والنهاية ، إسماعيل بن كثير ، ط ٢ ١٤١١ هـ ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- ٥٢- البدر الطالع ، محمد بن علي الشوكاني ، ط ١ ١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥٣- بلغة الساغب ، فخر الدين محمد بن تيمية ، تحقيق د/ بكر أبو زيد ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، دار العاصمة ، الرياض .
- ٥٤- بلغة السالك لأقرب المسالك ، أحمد بن محمد الصاوي ١٣٧٢ هـ ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، مصر .
- ٥٥- بلوغ المرام ، أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق عصام الدين الصباطي ، ط ١ ١٤١٤ هـ ، دار الحديث ، مصر .
- ٥٦- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي ، ط ١ ١٣٠٦ هـ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٦٧- التاج والإكليل بهامش مواهب الجليل ، محمد بن يوسف المواق ، ط ٢ ١٣٩٨ هـ ، دار الفكر .
- ٥٨- تاريخ الأزهر في ألف عام ، سنية قراعة ، مكتب الصحافة الدولي .

- ٥٩- تاريخ بغداد ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٦٠- تاريخ الدول الإسلامية ، د/ أحمد السعيد سليمان ، دار المعارف ، مصر .
- ٦١- تاريخ الدولة العثمانية العلية ، إبراهيم بك حليم ، ط ١ ١٤٠٨ هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
- ٦٢- تاريخ الدولة العلية العثمانية ، محمد فريد بك ، تحقيق د/ إحسان حقي ، ط ٢ ١٤٠٣ هـ ، دار النفائس ، بيروت .
- ٦٣- تاريخ الشعوب الإسلامية ، د/ عبد العزيز سليمان نوار ، دار الفكر العربي .
- ٦٤- تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار ، محمد بن حبان البستي ، تحقيق بوران الضناوي ، ط ١ ١٤٠٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٦٥- تاريخ الطبري ( تاريخ الأمم والملوك ) ، محمد بن جرير الطبري ، ط ١ ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٦٦- التاريخ الكبير ، إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، مؤسسة الكتب الثقافية .
- ٦٧- تاريخ مدينة دمشق ، علي بن حسن بن عساكر .
- ٦٨- تبصرة الحكام ، إبراهيم بن محمد بن فرحون ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، مكتبة دار الباز ، مكة .
- ٦٩- التبيان في إعراب القرآن عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق علي البجاوي ، ط ٢ ١٤٠٧ هـ ، دار الجليل ، بيروت .
- ٧٠- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، عثمان بن علي الزيلعي ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٧١- التحفة السنية في الفوائد والقواعد الفقهية ، علي بن محمد الهندي .
- ٧٢- التحقيق في أحاديث الخلاف ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق مسعد عبد الحميد ، ط ١ ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٧٣- تذكرة الحفاظ ، محمد بن أحمد الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٧٤- التسهيل في الفقه ، محمد بن علي البعلبي ، تحقيق د/ عبد الله الطيار ، د/ عبد العزيز الحجيلان ، ط ٢ ١٤١٨ هـ ، دار العاصمة ، الرياض .

- ٧٥- تصحيح الفروع مطبوع مع الفروع ، علاء الدين علي المرادوي ، ط ٤ ١٤٠٤ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٧٦- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني ، ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، مكتبة دار الباز ، مكة .
- ٧٧- تفسير الإمام الشافعي ، جمع وتحقيق مجدي بن منصور الشورى ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٧٨- تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن كثير ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٧٩- تقريب التهذيب ، أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، مكتبة دار الباز ، مكة .
- ٨٠- التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل ، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، دار العاصمة ، الرياض .
- ٨١- التلخيص الحبير ، أحمد بن حجر العسقلاني ، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة والرياض .
- ٨٢- التلخيص مع المستدرک ، محمد بن أحمد الذهبي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٨٣- تلخيص العلل المتناهية ، محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، ط ١ ١٤١٩ هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، وشركة الرياض للنشر والتوزيع .
- ٨٤- التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام ، محمد بن محمد بن الحسين الفراء ، تحقيق د/ عبد الله الطيار ، و د/ عبد العزيز بن محمد ، ط ١ ١٤١٤ هـ ، دار العاصمة ، الرياض .
- ٨٥- التمهيد في أصول الفقه ، محفوظ بن أحمد الكلوذاني ، تحقيق د/ محمد بن علي بن إبراهيم ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- ٨٦- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، عبد الرحيم بن الحسن الإسني ، تحقيق د/ محمد حسن هيتو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- ٨٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق مصطفى العلوي ، ومحمد البكري ، ١٣٨٧ هـ ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .
- ٨٨- التنبيه ، إبراهيم بن علي الفيروز أبادي ، ط ١ ١٤٠٣ هـ عالم الكتب ، بيروت .
- ٨٩- التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع ، علي بن سليمان المرادوي ، ط ٢ ١٤٠٦ هـ ، المكتبة السلفية ، مصر .
- ٩٠ - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ١٩٨٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٩١ - تهذيب الأسماء واللغات ، محي الدين بن شرف النووي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٩٢ - تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ط ١ ١٣٢٥ هـ ، دار صادر بيروت .
- ٩٣ - تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر .
- ٩٤- التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح ، أحمد الشويكي ، ط ١ ١٣٧١ هـ ، مطبعة السنة المحمدية .
- ٩٥ - توضيح الأحكام في بلوغ المرام ، عبد الله بن عبد الرحمن البسام ، ط ١ ١٤١٣ هـ ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة .
- ٩٦- تيسير التحرير ، محمد أمين البخاري ، ١٣٥٠ هـ ، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
- ٩٧- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الرحمن ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تحقيق محمد زهري النجار ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، بالرياض .
- ٩٨- الجامع ، أحمد بن محمد الخلال ، تحقيق د/ إبراهيم بن حمد السلطان ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- ٩٩- جامع البيان في تفسير القرآن ، محمد بن جرير الطبري ١٣٩٨ هـ ، دار الفكر العربي ، بيروت .

- ١٠٠- جامع بيان العلم وفضله ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٠١- الجامع الصحيح ( سنن الترمذي ) ، محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة دار الباز ، مكة .
- ١٠٢- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ط ١٤٠١هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٠٣- الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد القرطبي ، ط ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٠٤- جوهرة أشعار العرب ، محمد بن أبي الخطاب القرشي ، شرح علي فاعور ، ط ١٤١٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٠٥- جوهرة اللغة ، محمد بن الحسين بن دريد ، ط ١٣٤٥هـ ، دار صادر ، بيروت .
- ١٠٦- جوهرة أنساب العرب ، علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١٣٩١هـ ، دار المعارف ، مصر .
- ١٠٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفه الدسوقي ، دار الفكر
- ١٠٨- حاشية رد المختار على الدر المختار ( حاشية ابن عابدين ) ، محمد أمين الشهير بابن عابدين ، ط ١٣٨٦هـ ، دار الفكر .
- ١١٩- حاشية الروض المربع ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، ط ١٤١٣هـ .
- ١١٠- حاشية السندي على سنن النسائي ( زهر الربى على المجتبى ) ، دار الريان للتراث ، مصر .
- ١١١- حاشية الشبرايملي على نهاية المحتاج ، علي بن علي الشبرايملي ، ط ١٣٨٦هـ ، شركة ومطبعة البابي الحلبي ، مصر .
- ١١٢- حاشية الشلبي على تبين الحقائق ، الشيخ الشلبي ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١١٣- حاشية على مراقي الفلاح ، أحمد بن محمد الطحطاوي ، ط ١٣٨٩هـ ، شركة ومطبعة البابي الحلبي ، مصر .



- ١١٤- حلية الأولياء ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، ط ٢ ١٣٨٧ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ١١٥- حواشي ابن قندس على الفروع ، أبو بكر إبراهيم بن قندس ، تحقيق محمد بن عبد العزيز السديس ، مؤسسة قرطبة ، مصر .
- ١١٦- حياة الحيوان الكبرى ، محمد بن موسى الدميري ، تحقيق أحمد حسن بسج ، ط ١ ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١١٧- الحيوان ، عمر بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ ، شركة ومطبعة البابي الحلبي ، مصر .
- ١١٨- خزنة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض .
- ١١٩- الخصائص ، عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٢ ، دار الهدى ، بيروت .
- ١٢٠- الخطط المقرئية ( المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ) ، أحمد بن علي المقرئ ، مؤسسة الحلبي وشركاه ، مصر .
- ١٢١- دراسات في التاريخ الإسلامي ، د/ جمال الدين الشيال ، دار الثقافة ، بيروت .
- ١٢٢- دراسات في الفرق ، د/ صابر طعيمة ، ١٤٠١ هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- ١٢٣- الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة ، عبد القادر بن محمد الجزيري ، دار اليمامة ، الرياض .
- ١٢٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أحمد بن حجر العسقلاني .
- ١٢٥- الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، محمد علاء الدين الحصكفي ، ط ٢ ١٣٨٦ هـ ، دار الفكر .
- ١٢٦- الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، مجير الدين العليمي ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ، ط ١ ١٤١٢ هـ ، مكتبة التوبة .
- ١٢٧- دليل السالك للمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك ، د/ حمدي عبد المنعم شلبي ، مكتبة ابن سينا ، مصر .

- ١٢٨- دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين ، أكرم حسن العلي ، ط ١ ١٤٠٢ هـ ، الشركة المتحدة ، دمشق .
- ١٢٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، إبراهيم علي بن فرحون ، تحقيق د/ محمد الأحدي ، دار التراث ، مصر .
- ١٣٠- الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، د/ إسماعيل أحمد ياغي ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، مكتبة العبيكان ، الرياض .
- ١٣١- الدولة العثمانية والغزو الفكري ، د/ خلف بن دبلان الوذيني ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .
- ١٣٢- ديوان الأعشى ، شرح د/ محمد حمود ، ط ١ ١٩٩٦ م ، دار الفكر اللبناني .
- ١٣٣- ديوان الإمام علي ، تقديم وشرح د/ أحمد عاضي ، ط ١ ١٩٩٧ م ، دار النديم ، بيروت .
- ١٣٤- ديوان امرئ القيس ، ضبطه وصححه مصطفى عبد الشافي ، ط ١ ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٣٥- الذيل على طبقات الحنابلة ، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ، ط ١ ١٤١٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة عباس الباز ، مكة .
- ١٣٦- الرسالة ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، ط ٢ ١٣٩٩ هـ ، مكتبة دار التراث ، مصر .
- ١٣٧- الروايتين والوجهين ( المسائل الفقهية ) ، القاضي محمد الفراء ، تحقيق د/ عبد الكريم اللاحم ، ط ١ ١٤٠٥ هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- ١٣٨- روضة الطالبين ، يحيى بن شرف النووي ، ط ٢ ١٤٠٥ هـ ، المكتب الإسلامي .
- ١٣٩- روضة الناظر وجنة المناظر ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، ط ٢ ١٤٠٤ هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- ١٤٠- الروض المربع ، منصور بن يونس البهوتي ، تحقيق محمد عبد الرحمن عوض ، ط ٥ ١٤١٤ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ١٤١- الروض الندي شرح كافي المبتدي ، أحمد بن عبد الله البعلبي ، المطبعة السلفية ومكتبتها .
- ١٤٢- زاد المسير في علم التفسير ، عبد الرحمن بن علي الجوزي ، ط ١ ١٤١٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٤٣- زاد المعاد في هدي خير العباد ، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرئؤوط ، ط ٢٧ ١٤١٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية .
- ١٤٤- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، محمد بن عبد الله بن حميد ، تحقيق د/ بكر أبو زيد ، و د/ عبد الرحمن العثيمين ، ط ١ ١٤١٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ١٤٥- سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق خليل مأمون ، ط ١ ١٤١٦هـ ، دار المعرفة ، بيروت ، ودار المؤيد ، الرياض .
- ١٤٦- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث ، دار الفكر .
- ١٤٧- سنن الدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، دار الكتب العلمية .
- ١٤٨- سنن سعيد ، سعيد بن منصور الخرساني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٤٩- سنن سعيد ، سعيد بن منصور الخرساني ، تحقيق د/ سعد بن عبد الله آل حميد ، ط ١ ١٤١٤هـ ، دار الصمعي ، الرياض .
- ١٥٠- السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين البيهقي ، ط ١ ١٤١٦هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٥١- السنن الكبرى ، أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق د/ عبد الغفار سليمان ، وسيد كسروي ، ط ١ ١٤١١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة عباس الباز ، مكة .
- ١٥٢- سنن النسائي ( المجتبى ) أحمد بن شعيب النسائي ، دار الريان للتراث ، مصر .
- ١٥٣- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، أحمد بن تيمية ، ط ٢ ١٤٠٨هـ ، دار الجليل ، ودار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ١٥٤- سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط ٧ ١٤١٠هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- ١٥٥- السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري ، ط ١ ١٤٠٨ هـ ، دار الريان للتراث ، مصر .
- ١٥٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن العماد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ١٥٧- شرح التلويح على التوضيح ، سعد الدين مسعود التفتازاني ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ، مصر .
- ١٥٨- شرح تنقيح الفصول ، أحمد بن إدريس القرافي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد ، ط ١ ١٣٩٣ هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ودار الفكر ، مصر .
- ١٥٩- شرح الزركشي على متن الخرقى ، محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق د/ عبد الملك بن دهيش ، ط ١ ١٤١٢ هـ ، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة .
- ١٦٠- شرح فتح القدير ، محمد بن عبد الواحد بن الهمام ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٦١- شرح القصائد العشر ، يحيى بن علي التبريزي ، دار الجليل ، بيروت .
- ١٦٢- شرح العقيدة الطحاوية ، علي بن أبي العز الدمشقي ، تحقيق بشير محمد عون ، نشر دار البيان ، ودار المؤيد .
- ١٦٣- الشرح الكبير ، عبد الرحمن بن محمد بن قدامة ، دار الفكر .
- ١٦٤- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد الفتوحى ، تحقيق د/ محمد الزحيلي ، و د/ نزيه حماد ، ١٤١٨ هـ ، مكتبة العبيكان ، الرياض .
- ١٦٥- شرح لمعة الاعتقاد ، محمد بن صالح العثيمين ، تحقيق أشرف عبد المقصود ، ط ١ ١٤١٢ هـ ، مكتبة طبرية ، الرياض .
- ١٦٦- شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- ١٦٧- شرح المنهاج ، محمد بن عبد الرحمن الأصفهاني ، تحقيق د/ عبد الكريم النملة ، ط ١ ١٤١٠ هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- ١٦٨- شرح منتهى الإرادات ، منصور بن يونس البهوتي ، ط ١ ١٤١٤ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

- ١٦٩- شرح الورقات في علم الأصول ، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، ط ١٤١٧ هـ ،  
مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة والرياض .
- ١٧٠- الشعر والشعراء ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر .
- ١٧١- الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٤  
١٩٩٠ م ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- ١٧٢- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، ط ١٤١٧ هـ ، المكتبة العصرية ،  
بيروت .
- ١٧٣- صحيح مسلم ، مسلم بن حجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب  
العربية ، ودار الكتب العلمية .
- ١٧٤- صفة الصفوة ، عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق محمود فاخوري ، ط ١٤٠٦ هـ ، دار  
المعرفة ، بيروت .
- ١٧٥- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، أحمد بن حمدان الحراني ، ط ١٤٠٤ هـ ، المكتب  
الإسلامي .
- ١٧٦- الضعفاء الكبير ، محمد بن عمرو العقيلي ، تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي ، ط ٢  
١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٧٧- الضعفاء والمتروكين ، أحمد بن شعيب النسائي ، ط ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الكتب  
الثقافية ، بيروت .
- ١٧٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ط ١٤١٢ هـ ،  
دار الجيل ، بيروت .
- ١٧٩- طبقات الحفاظ ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، ط ١  
١٣٩٣ هـ ، مكتبة وهبة ، مصر .
- ١٨٠- طبقات الحنابلة ، محمد بن محمد بن الحسين الفراء ، ط ١٤١٧ هـ ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت .
- ١٨١- طبقات الشافعية ، أحمد بن محمد بن قاضي شهبة ، ط ١٤٠٧ هـ ، دار الندوة الجديدة ،  
بيروت .

- ١٨٢ - طبقات الشافعية ، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، ١٤٠١هـ ، دار العلوم ، الرياض .
- ١٨٣ - طبقات الشافعية الكبرى ، عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق محمود الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، ط ١ ١٣٨٣هـ ، شركة ومطبعة البابي الحلبي مصر .
- ١٨٤ - الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد ، دار الفكر العربي .
- ١٨٥ - الطب النبوي ، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق سيد إبراهيم ، ط ١ ١٤١٤هـ ، دار الحديث ، مصر .
- ١٨٦ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد حامد فقهي ، الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالرياض .
- ١٨٧ - طلبة الطلبة ، عمر بن محمد النسفي ، ط ١ ١٤١٦هـ ، دار النفائس ، بيروت .
- ١٨٨ - العدة في أصول الفقه ، أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ، تحقيق د/أحمد سير المباركي ، ط ٣ ١٤١٤هـ .
- ١٨٩ - العقد الثمين ، محمد بن أحمد المكي الفاسي ، تحقيق محمد حامد فقهي ١٣٧٨هـ ، مطبعة السنة المحمدية مصر .
- ١٩٠ - عقد الفرائد وكنز الفوائد ، محمد بن عبد القوي المقدسي ، ط ١ ١٣٨٤هـ ، المكتب الإسلامي ، دمشق .
- ١٩١ - العقد المذهب في طبقات حملة المذهب ، عمر بن علي بن الملتن ، تحقيق أيمن الأزهرى ، وسيد مهنا ، ط ١ ١٤١٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة عباس الباز ، مكة .
- ١٩٢ - عقيدة المسلمين ، صالح بن إبراهيم البليهي ، ط ٤ ١٤١٦هـ ، دار المسلم ، الرياض .
- ١٩٣ - علل الحديث ، عبد الرحمن الرازي ابن أبي حاتم ، ط ١ ١٤٠٥هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٩٤ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، عبد الرحمن بن علي الجوزي ، ط ١ ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٩٥ - العلل ومعرفة الرجال ، عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل ، المكتبة الإسلامية ، تركيا .
- ١٩٦ - علماء نجد خلال ثمانية قرون ، ، عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام ، ط ٢ ١٤١٩هـ ، دار العاصمة ، الرياض .

- ١٩٧- علوم الحديث ( مقدمة ابن الصلاح ) ، عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن ، مؤسسة الكتب الثقافية .
- ١٩٨- العمدة ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، مكتبة الطرفين ، الطائف .
- ١٩٩- العناية على الهداية ، مطبوع مع شرح فتح القدير ، محمد بن محمود البابر تي ، دار الفكر ، بيروت .
- ٢٠٠- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، محمد شمس الحق العظيم آبادي ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، ط ٢ ١٣٨٩هـ ، المكتبة السلفية ، المدينة .
- ٢٠١- غاية المنتهى ، مرعي بن يوسف الحنبلي ، ط ٢ ، نشر المؤسسة السعيدية ، الرياض .
- ٢٠٢- غاية الوصول شرح لب الأصول ، أبو يحيى زكريا الأنصاري ، ١٣٦٠هـ ، شركة ومطبعة البابي الحلبي ، مصر .
- ٢٠٣- الغريب المصنف ، أبو عبيد القاسم بن سلام ط ١ ١٤١٨هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة والرياض .
- ٢٠٤- الفائق في غريب الحديث ، جارا لله محمود الزمخشري ط ١ ١٤١٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة عباس الباز ، مكة .
- ٢٠٥- الفتاوى البزازية بهامش الفتاوى الهندية ، محمد بن البزاز ، ط ٣ ١٤٠٠هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٢٠٦- الفتاوى الكبرى ، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٠٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن حجر العسقلاني ، دار المعرفة بيروت ، ودار المعارف بالرياض .
- ٢٠٨- الفتح الرباني ، أحمد بن عبد الرحمن البنا ، ط ٢ ، دار إحياء التراث العربي .
- ٢٠٩- الفرق بين الفرق ، عبد القاهر بن طاهر الإسفرائيني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٤١١هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- ٢١٠- الفروع ، محمد بن مفلح ، ط ٤ ١٤٠٤هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٢١١- الفقه الإسلامي وأدلته ، د/ وهبة الزحيلي ، ط ٣ ١٤٩٩هـ ، دار الفكر ، دمشق .

- ٢١٢- فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور عبد الملك الثعالبي ، تحقيق د/ فائز محمد ، ود/أميل يعقوب ، ط ٢ ١٤١٦هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢١٣- الفقيه والمتفقه ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، ط ٢ ١٤٠٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢١٤- فهرس المكتبة الأزهرية ، ١٣٦٥هـ ، مطبعة الأزهر .
- ٢١٥- فوائح الرحوت بذيل المستصفى ، عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، دار العلوم الحديثة ، بيروت .
- ٢١٦- فوات الوفيات ، محمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق د/ إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .
- ٢١٧- فيض القدير بشرح الجامع الصغير ، عبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢١٨- القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، ط ٢ ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٢١٩- القاهرة تاريخها وآثارها ، د/ عبد الرحمن زكي ، ١٣٨٦هـ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ودار الطباعة الحديثة .
- ٢٢٠- القواعد ، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٢١- القواعد والفوائد الأصولية ، علي بن عباس البعلبي ابن اللحام ، ط ١ ١٤١٦هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٢٢- القوانين الفقهية ، محمد بن أحمد بن جزى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٢٣- الكاشف ، محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق عزت علي ، وموسى محمد ، ط ١ ١٣٩٢هـ ، دار الكتب الحديثة ، مصر .
- ٢٢٤- الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل ، عبد الله بن قدامة ، تحقيق زهير الشاويش ، ط ٤ ١٤٠٥هـ ، المكتب الإسلامي .
- ٢٢٥- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، تحقيق د/ محمد الموريتاني ، ط ١ ١٣٩٨هـ ، مكتبة الرياض الحديثة .



- ٢٢٦- الكامل ، علي بن محمد بن الأثير الجزري ، ط ٢ ١٣٨٧ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٢٧- الكامل في ضعفاء الرجال ، عبد الله بن عدي ، ط ٣ ١٤٠٩ هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- ٢٢٨- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن زيد المبرد ، مؤسسة المعارف ، بيروت .
- ٢٢٩- الكشف ، جابر الله بن محمود الزمخشري ، ١٣٩٢ هـ ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، مصر .
- ٢٣٠- كشف القناع ، عن متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوتي ، تحقيق إبراهيم أحمد عبد الحميد ، ط ٢ ١٤١٨ هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة والرياض .
- ٢٣١- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ، عبد الله بن أحمد النسفي ، ط ١ ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٣٢- كشف الأسرار عن أصول البزدوي ، عبدالعزيز بن أحمد البخاري ، ١٣٩٤ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٣٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، ط ١ ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٣٤- كشف المخدرات شرح أخصر المختصرات ، عبدالرحمن بن عبد الله البعلي ، المؤسسة السعيدية ، الرياض .
- ٢٣٥- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، محمد بن محمد الغزي ، ط ١ ١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة عباس الباز ، مكة .
- ٢٣٦- اللباب في تهذيب الأنساب ، علي بن محمد بن الأثير الجزري ، ١٤٠٠ هـ ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٣٧- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن منظور ، ط ٣ ١٤١٤ هـ ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٣٨- لسان الميزان ، أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق عادل أحمد ، وعلي محمد ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٣٩- المبدع ، إبراهيم بن محمد بن مفلح ، المكتب الإسلامي .

- ٢٤٠- المبسوط ، شمس الدين محمد السرخسي ، ١٤٠٩ هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٤١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق عبد الله بن محمد الدرويش ، ١٤١٤ هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- ٢٤٢- المجموع شرح المذهب ، محيى الدين بن شرف النووي ، دار الفكر .
- ٢٤٣- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، ١٤١٢ هـ ، دار عالم الكتب ، الرياض .
- ٢٤٤- المحرر في الحديث ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، تحقيق د/ يوسف المرعشلي ، ومحمد سمارة ، وجمال الذهبي ، ط ١ ١٤٠٥ هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٤٥- المحرر في الفقه ، مجدي الدين عبد السلام بن تيمية ، ط ٢ ١٤٠٤ هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- ٢٤٦- المحلى ، علي بن أحمد بن حزم ، دار الجيل ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ٢٤٧- مختار الصحاح ، محمد بن عبد القادر الرازي ، دار الفكر ، بيروت .
- ٢٤٨- مختصر سنن أبي داود مع معالم السنن ، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، تحقيق محمد حامد فقي ، دار المعرفة ، بيروت ، ودار الباز ، مكة المكرمة .
- ٢٤٩- مختصر طبقات الخنابلة ، محمد جميل بن شطي ، ط ١ ١٤٠٦ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٥٠- مختصر المزني ، إسماعيل بن يحيى المازني ، دار المعرفة ، بيروت ، ومكتبة المعارف ، الرياض .
- ٢٥١- مختصر المنتهى في الأصول مع حواشيه ، عثمان بن الحاجب ، ١٣٩٣ هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٢٥٢- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي ، ط ٤ ١٤١٧ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٥٣- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، عبد القادر بن بدران ، صححه د/ عبد الله التركي ، ط ٢ ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- ٢٥٤- المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل ، د/ بكر أبو زيد ، ط ١ ١٧٤١ هـ ، دار العاصمة ، الرياض .
- ٢٥٥- المدونة الكبرى ، الإمام مالك بن أنس ، ١٤٠٦ هـ ، دار الفكر ، بيروت ، ومكتبة الرياض الحديثة .
- ٢٥٦- المذهب الأحمد ، يوسف بن عبد الرحمن بن الجوزي ، ط ٢ ، المؤسسة السعيدية ، الرياض .
- ٢٥٧- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات ، علي بن أحمد بن حزم ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ٢٥٨- المراسيل ، أبو داود سليمان بن الأشعث ، تحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان ، ط ١ ١٤٠٦ هـ ، دار القلم ، بيروت .
- ٢٥٩- مسائل الإمام أحمد ، إسحاق بن إبراهيم بن هاني ، تحقيق زهير الشاويش ، ١٤٠٠ هـ ، المكتب الإسلامي .
- ٢٦٠- مسائل الإمام أحمد ، أبو داود سليمان بن الأشعث ، دار المعرفة ، بيروت ، ومكتبة المعارف ، الرياض .
- ٢٦١- مسائل الإمام أحمد ، عبد الله بن الإمام أحمد ، تحقيق زهير الشاويش ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ ، المكتب الإسلامي .
- ٢٦٢- المستدرک علی الصحیحین ، محمد بن عبد الله الحاكم ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ ١٤١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة .
- ٢٦٣- المستصفى من علم الأصول ، محمد بن محمد الغزالي ، دار العلوم الحديثة ، بيروت .
- ٢٦٤- مسند أبي داود الطيالسي ، سليمان بن داود الطيالسي ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٦٥- مسند أبي يعلى الموصلي ، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط ١ ١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ومكتبة عباس الباز ، مكة المكرمة .
- ٢٦٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ط ١ ١٤١٣ هـ ، المكتب الإسلامي .

- ٢٦٧- مسند البزار ( البحر الزخار )، أحمد بن عمر البزار ، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله ، ط ١ ١٤٠٩ هـ ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ومكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة .
- ٢٦٨- مسند الإمام الشافعي ، محمد بن إدريس ، ط ١ ١٤٠٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٦٩- المسودة في أصول الفقه ، آل تيمية ، جمعها وبيضاها أحمد بن محمد الحراني ، مطبعة المدني .
- ٢٧٠- مشكل الآثار ، أحمد بن محمد الطحاوي ، ط ١ ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٧١- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ، أحمد بن أبي بكر البوصيري ، ط ١ ١٤٠٦ هـ ، دار الجنان ، بيروت .
- ٢٧٢- المصباح المنير ، أحمد بن محمد الفيومي ، مكتبة لبنان .
- ٢٧٣- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ، د/ سعيد عبدالفتاح عاشور ، ١٩٧٢ م ، دار النهضة العربية ، بيروت .
- ٢٧٤- مصطلحات الفقه الحنبلي ، د/ سالم علي الثقفي ، ط ٢ ١٤٠١ هـ .
- ٢٧٥- المصنف ، عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، ط ٢ ١٤٠٣ هـ ، المكتب الإسلامي .
- ٢٧٦- المصنف في الأحاديث والآثار ، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، ط ١ ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٧٧- مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى ، مصطفى السيوطي الرحياني ، ط ١ ١٣٨١ هـ ، المكتب الإسلامي .
- ٢٧٨- المطالع على أبواب المقنع ، محمد بن أبي الفتح البعلبي ، ١٤٠١ هـ ، المكتب الإسلامي .
- ٢٧٩- معالم السنن مع مختصر سنن أبي داود ، حمد بن محمد الخطابي ، تحقيق محمد حامد فقي ، دار المعرفة ، بيروت ، ودار الباز ، مكة .
- ٢٨٠- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلي ، ط ١ ١٤٠٨ هـ ، عالم الكتب .

- ٢٨١- المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق د/ محمود الطحان ، ط ١  
١٤٠٥هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- ٢٨٢- معجم البلدان ، ياقوت بن عبد الله الحموي ، ط ٢ ١٩٩٥م ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٨٣- المعجم الصغير ، سليمان بن أحمد الطبراني ، ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ،  
بيروت ، وعباس الباز ، مكة المكرمة .
- ٢٨٤- معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي ، د/ عفيف عبد الرحمن ،  
ط ١ ١٤١٧هـ ، دار المناهل ، بيروت .
- ٢٨٥- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، عمر رضا كحالة ، ط ٦ ١٤١٢هـ ، مؤسسة  
الرسالة ، بيروت .
- ٢٨٦- المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ط ٢  
١٤٠٦هـ ، دار إحياء التراث العربي .
- ٢٨٧- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٢٨٨- معجم متن اللغة ، أحمد رضا ، ١٣٧٧هـ ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢٨٩- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، ط ٢ ١٣٩١هـ ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ،  
مصر .
- ٢٩٠- المعجم الوسيط ، لجنة من مجمع اللغة العربية بمصر ، دار الدعوة ، تركيا .
- ٢٩١- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، أبو منصور موهوب الجواليقي ،  
تحقيق د/ ف عبد الرحيم ، ط ١ ١٤١٠هـ ، دار القلم ، دمشق .
- ٢٩٢- معرفة السنن والآثار ، أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق د/ عبد المعطي أمين قلعجي ،  
ط ١ ١٤١٢هـ ، جامعة الدراسة الإسلامية ، باكستان ، دار الوعي ، حلب ، القاهرة ،  
درا قتيبة ، دمشق ، بيروت ، دار الوفاء ، القاهرة .
- ٢٩٣- المعونة على مذهب عالم المدينة ، عبد الوهاب البغدادي ، تحقيق حميش عبد الحق ،  
١٤١٥هـ ، مكتبة نزار الباز ، مكة .

- ٢٩٤- المغرب في ترتيب المغرب ، أبو الفتح نصر الدين المطرزي ، تحقيق محمود فاخوري ،  
وعبد الحميد مختار ، ط ١ ١٣٩٩ هـ ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، ومكتبة دار  
الاستقامة.
- ٢٩٥- المغني على مختصر الخرقى ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، ط ١ ١٤١٤ هـ ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت ، ومكتبة دار الباز ، مكة المكرمة .
- ٢٩٦- المغني على مختصر الخرقى ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، تحقيق د/ عبد الله بن عبد  
الحسن التركي ، د/ عبد الفتاح الحلو ، ط ١ ١٤٠٦ هـ ، هجر ، مصر .
- ٢٩٧- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، محمد الشربيني الخطيب ، ١٣٧٧ هـ ،  
مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، مصر .
- ٢٩٨- مفاتيح الفقه الحنبلي ، د/ سالم علي الثقفي ، ط ٢ ١٤٠٢ هـ .
- ٢٩٩- مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان عدنان ، ط ٢  
١٤١٨ هـ ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت .
- ٣٠٠- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، محمد عبد الرحمن  
السخاوي ، تحقيق محمد عثمان الخشت ، ط ٢ ١٤١٤ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٣٠١- مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، ط ٧ ١٤٠٩ هـ ، دار القلم ،  
بيروت .
- ٣٠٢- المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، إبراهيم بن محمد بن مفلح ، تحقيق د/  
عبد الرحمن العثيمين ، ط ١ ١٤١٠ هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- ٣٠٣- المقنع في شرح مختصر الخرقى ، الحسن بن أحمد بن البنا ، تحقيق د/ عبد العزيز البعيمي ،  
ط ٢ ١٤١٥ هـ ، مكتبة الرشد الرياض .
- ٣٠٤- المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت .
- ٣٠٥- المقنع في علوم الحديث ، عمر بن علي بن الملقن ، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع ،  
ط ١ ١٤١٣ هـ ، دار فواز الأحساء .
- ٣٠٦- الممالك ، د/ السيد الباز العريبي ، ١٩٧٩ م ، دار النهضة العربية ، بيروت .

- ٣٠٧- الممتع في شرح المقنع ، ، منجا بن عثمان التنوخي ، تحقيق د/ عبد الملك بن دهيش ، ط ١ ١٤١٨ هـ ، دار خضر .
- ٣٠٨- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، ط ٢ ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٠٩- المنتقى شرح الموطأ ، سليمان بن خلف الباجي ، ط ١ ١٣٣٢ هـ ، مطبعة السعادة ، مصر .
- ٣١٠- المنتقى من أخبار المصطفى ، مجد الدين عبد السلام بن تيمية ، تصحيح محمد حامد فقي ، مكتبة إمام الدعوة ، القصيم .
- ٣١١- منتهى الإرادات ، محمد بن أحمد الفتوحى ، تحقيق عبد الغنى عبد الخالق ، ، عالم الكتب .
- ٣١٢- منح الجليل شرح على مختصر سيدي خليل ، محمد عlish ، ط ١ ١٤٠٤ هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- ٣١٣- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ، مجير الدين عبد الرحمن العليمي ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ومجموعة من العلماء ، ط ١ ١٩٩٧ م ، دار صادر ، بيروت .
- ٣١٤- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي ، محمد بن إبراهيم بن جماعة ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، ط ١ ١٤١٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣١٥- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، د/ أحمد شلي ، ط ٧ ١٩٧٧ م ، مكتبة النهضة المصرية .
- ٣١٦- الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت ، ط ٢ ١٤١٠ هـ .
- ٣١٧- موسوعة الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، ط ١ ١٩٨١ م ، مؤسسة ناصر للثقافة .
- ٣١٨- الموطأ ، الإمام مالك بن أنس ، ط ١ ١٤٠٨ هـ ، دار الريان للتراث ، مصر .
- ٣١٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

- ٣٢٠- نصاب الاحتساب ، عمر بن محمد السنامي ، تحقيق د/ مريزن سعيد عسيري ، ط ١  
١٤١٤ هـ ، دار الوطن ، الرياض .
- ٣٢١- نصب الراية لأحاديث الهداية ، عبد الله بن يوسف الزيلعي ، دار الحديث ، مصر .
- ٣٢٢- النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب ، بطل بن أحمد بن بطل ، تحقيق  
د/ مصطفى عبد الحفيظ سالم ، ١٤١١ هـ ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .
- ٣٢٣- النظم المفيد الأحمد في مفردات الإمام أحمد مع شرحه المنح الشافيات ، محمد بن علي  
الخطيب ، تحقيق د/ عبد الله بن محمد المطلق ، دار الثقافة ، قطر .
- ٣٢٤- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل ، محمد كمال الدين الغزي ، تحقيق  
محمد مطيع الحافظ ، ونزار أباطة ، ١٤٠٢ هـ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ،  
دمشق .
- ٣٢٥- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، أحمد بن علي القلقشندي ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت .
- ٣٢٦- النهاية في غريب الحديث والأثر ، المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق طاهر  
أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت .
- ٣٢٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، محمد بن أحمد الرملي ، ١٣٨٦ هـ ، مطبعة ومكتبة  
البابي الحلبي ، مصر .
- ٣٢٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، محمد بن علي الشوكاني ، دار القلم ، بيروت .
- ٣٣٠- الهداية ، محفوظ بن أحمد الكلوذاني ، تحقيق إسماعيل الأنصاري ، وصالح السلیمان ،  
ط ١ ١٣٩١ هـ ، مطابع القصيم .
- ٣٣١- هداية الراغب لشرح عمدة الطالب ، عثمان بن أحمد النجدي ، تحقيق حسنين محمد  
مخلوف ط ١ ١٤١٧ هـ ، دار الصابوني ، حلب ، ودار الباز ، مكة المكرمة .
- ٣٣٢- هدية العارفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٣٤- الوجيز ، أبو حامد محمد الغزالي ، ١٣٩٩ هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٣٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق د/ إحسان  
عباس ، دار الثقافة ، بيروت .



## المصادر والمراجع المخطوطة :

- ١- حاشية على متن المحرر ، أبو بكر إبراهيم بن قندس ، مكتبة دار الإفتاء السعودية ، ضمن مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ، برقم ٦٨/٨٦ .
- ٢- حاشية الفروع ، أحمد بن نصر الله ، مكتبة دار الإفتاء السعودية ، ضمن مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ، برقم ٢٩/٨٦ .
- ٣- رسالة ابن نصر الله في الحكم بالصحة والحكم بالموجب ، ملحقة بورقة في آخر الجزء الثاني من كتاب شرح الزركشي ، في مركز إحياء التراث ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، برقم (٣٣) .
- ٤- الرعاية الكبرى ، أحمد بن حمدان ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، بالرياض ، برقم (٤٨٩١) ، (٢٧٠٤) .  
وكتاب الأطعمة من نسخة في الجامعة الإسلامية .
- ٥- الفوائد الفقهية في أطراف القضايا الحكمية ، رسالة لابن الغرس الحنفي ، ضمن مجموع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، برقم (٤٤٦٣) .
- ٦- مسائل أحمد وإسحاق بن راهوية ، رواية إسحاق بن منصور ، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى ، برقم (٣١) .
- ٧- المستوعب ، محمد بن الحسين السامري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، برقم (١٩٤٥) .
- ٨- مقدمة في الحكم بالصحة والحكم بالموجب ، رسالة ولي الدين أبو زرعة العراقي ، ضمن مجموع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، برقم (٤٤٦٣) .
- ٩- الواضح ، أبو الوفاء علي بن عقيل ، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، برقم (١٥٨) .

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١	<b>المقدمة</b>
١٤	<b>القسم الدراسي</b>
١٥	المبحث الأول : دراسة المؤلف وعصره السياسي والاجتماعي والعلمي
١٦	المطلب الأول : دراسة عصر المؤلف
٣١	المطلب الثاني : دراسة عن المؤلف
٤٣	المبحث الثاني : دراسة الكتاب
٩١	<b>القسم التحقيقي</b>
٩٣	<b>كتاب الحدود</b>
٩٣	تعريف الحد
٩٦	يقيمه الإمام أو نائبه
١٠٤	لا يقيمه الإمام أو نائبه بعلمه
١٠٦	يضرب الرجل قائماً
١١١	تضرب المرأة جالسة
١١٤	أشد الجلد
١٢٢	يجب في حد زنا حضور الإمام أو نائبه
١٢٣	إذا رجع مقرر عن إقراره
١٢٨	فصل : إذا اجتمعت الحدود
١٣٢	فصل : من قتل أو أتى حدًا خارج الحرم
١٣٨	<b>باب : حد الزنا</b>
١٤١	الجلد قبل الرجم
١٤٤	المحصن
١٤٦	شروط الإحصان
١٥٣	حد الحر غير المحصن

الموضوع	رقم الصفحة
حد القن	١٥٥
فصل : شروط حد الزنا	١٦١
الإكراه على الزنا	١٧٣
صور ثبوت الزنا	١٧٤
شروط ثبوت الزنا بالشهادة	١٧٩
<b>باب القذف</b>	١٩٢
المحصن	١٩٧
فصل : ويحرم القذف إلا في موضعين	٢٠٢
فصل في ألفاظ القذف	٢٠٦
صريح القذف	٢٠٦
فصل في كناية القذف والتعريض به	٢١٣
إن قذف أهل بلدة	٢١٩
إن قذف نبياً	٢٢٣
إذا حد لقذف ثم أعاده	٢٢٦
<b>باب : حد المسكر</b>	٢٣٠
شرب المسكر لعطش أو لتداور	٢٣٦
حد شرب المسكر	٢٣٩
حكم الخليطين	٢٤٩
باب : التعزير	٢٥٥
قدر التعزير	٢٥٩
حكم العائن	٢٦٦
<b>باب : القطع في السرقة</b>	٢٧٠
شروط وجوب القطع	٢٧٠
المتنهب والمختلس	٢٧٤

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨٥	قدر النصاب
٢٩٩	إخراجه من حرز
٣٠٣	الحرز
٣١٩	انتفاء الشبهة في السرقة
٣٢٦	ثبوت السرقة بشهادة عدلين
٣٣٠	فصل : صفة القطع
٣٣٣	إذا عاد إلى السرقة بعد قطع يده
٣٤١	<b>باب : حد قطاع الطريق</b>
٣٤٤	شروط وجوب الحد على المخارب
٣٤٨	الردء والطييع
٣٥٤	من وجب عليه حد فتاب قبل ثبوته
٣٥٧	فصل في الصائل
٣٦٣	الدفع عن حرمة ومال غيره
٣٦٩	<b>باب قتال أهل البغي</b>
٣٧١	حكم نصب الإمام
٣٧٢	شروط أهل الاختيار
٣٧٤	شروط الإمامة
٣٧٩	ما يلزم الامام للأمة
٣٨٥	الاستعانة الكافر في القتال
٣٨٨	الاستعانة على البغاه بسلاحهم
٣٩٤	فصل في الخوارج
٤٠٠	<b>باب حكم المرتد</b>
٤١١	يدعى إلى الإسلام
٤٢٢	إذا أسلم الصغير

الموضوع	رقم الصفحة
توبة الزنديق	٤٢٤
فصل في توبة المرتد	٤٢٧
إذا أكره على النطق بكلمة الكفر	٤٣١
ملك المرتد	٤٣٨
إذا ارتد أهل بلد	٤٤١
إذا أتى المرتد حدًا	٤٤٢
فصل في السحر	٤٤٥
الحل بالسحر ضرورة	٤٥٣
<b>كتاب الأطعمة</b>	٤٥٩
ما يحرم من حيوان البر	٤٦٢
حكم الضبع	٤٦٧
ما يحرم من الطير	٤٧٠
ما تولد من مأكول وغيره	٤٨٠
فصل : ما يباح من الأطعمة	٤٨٤
حكم الضب	٤٩١
ما يحل من الطير	٤٩٣
حكم الجلالة	٤٩٩
فصل : أحكام المضطر	٥٠٩
فصل : في حق الضيافة	٥٢٠
<b>باب : الزكاة</b>	٥٣١
شروط صحة الزكاة	٥٣٥
آلة الزكاة	٥٤٠
قطع الخلقوم والمرء	٥٤٤
زكاة ما عُجز عنه	٥٤٨
التسمية عند الذبح	٥٥٥

الموضوع	رقم الصفحة
فصل : ذكاة الجنين	٥٦٠
فصل : آداب التذكية	٥٦٤
<b>كتاب الصيد</b>	٥٧٢
إن امتنع الصيد المجروح بعدوه	٥٧٧
شروط حل ما أدركه من الصيد ميتاً	٥٧٨
فصل : آلة الصيد	٥٨٢
أنواع الآلة	٥٨٢
الصيد بالجراح	٥٩٢
اقتناء الكلب	٥٩٥
تعليم ما يصيد بنابه	٥٩٦
فصل : قصد الفعل	٦٠٠
إن رمى صيداً فأصاب غيره	٦٠٢
الصيد بالشبكة	٦٠٩
فصل : التسمية	٦١٢
<b>كتاب الأيمان</b>	٦١٦
الحلف بكلام الله تعالى أو بالمصحف	٦٢٥
فصل : حروف القسم	٦٢٧
الحلف بالأمانة	٦٣٤
أقسام حكم اليمين	٦٣٧
إبرار القسم	٦٤٢
فصل : شروط وجوب الكفارة	٦٤٣
الاستثناء فيما تجب فيه كفارة	٦٤٩
فصل من حرّم حلالاً سوى زوجته	٦٥٣
أيمان البيعة	٦٥٨
فصل : في كفارة اليمين	٦٦٢

الموضوع	رقم الصفحة
تتابع الصيام	٦٦٥
أن يطعم بعضاً ويكسو بعضاً	٦٦٦
إخراج الكفارة قبل الحنث	٦٦٨
الكفارة قبل الحلف	٦٧٠
إن حلف يميناً على أجناس	٦٧٣
<b>باب : جامع الأيمان</b>	٦٧٥
فصل : العبرة بخصوص السبب	٦٨٧
فصل : إذا عدت النية والسبب	٦٩٦
فصل : إذا عدت النية والسبب والتعيين	٦٩٨
فصل : الاسم العرفي	٧٠٧
فصل : الاسم اللغوي	٧١٤
من حلف لا يأكل طعاماً	٧٢٦
من أكل ما حلف لا يأكله مستهلكاً في غيره	٧٢٧
فصل : من حلف لا يلبس شيئاً	٧٣١
من حلف لا يدخل مسكنه	٧٣٦
من حلف لا يكلم إنساناً	٧٣٨
من حلف لا يتكلم	٧٤٣
من حلف أنه لا مال له	٧٤٥
فصل : إذا حلف على شيء وهو مستديم له	٧٤٨
فصل : إذا حلف على شيء في المستقبل	٧٥٤
<b>باب : النذر</b>	٧٦٢
حكم النذر	٧٦٤
أنواع النذر	٧٦٦
النذر المطلق	٧٦٦

الموضوع	رقم الصفحة
نذر اللجاج والغضب	٧٦٧
نذر فعل مباح	٧٦٩
نذر شيء مكروه	٧٧٠
نذر فعل معصية	٧٧٠
نذر تبرر	٧٧٤
أنواع نذر التبرر	٧٧٥
فصل : من نذر صوم سنة معينة	٧٨٣
إذا وافق مانذر صومه يوم عيد	٧٨٨
من نذر صوماً متتابعاً غير معين	٧٩١
إن نذر صلاة	٧٩٦
من نذر طاعة على وجه منهي عنه	٨٠٢
الوفاء بالوعد	٨٠٤
<b>كتاب القضاء والفتيا</b>	٨٠٧
الفتيا وما يتعلق بها	٨٠٧
من عدم مفتياً في بلده	٨٠٩
يقلد العامي من ظنه عالماً	٨١٢
تقليد المفضل من المجتهدين	٨١٦
تعريف القضاء	٨١٨
حكم نصب القضاء	٨٢٠
طلب القضاء	٨٢٥
تولية المفضل مع وجود الفاضل	٨٢٦
ألفاظ التولية الصريحة	٨٣٠
الكناية من ألفاظ التولية	٨٣١
فصل : فيما تفيده ولاية حكم عامة	٨٣٣



رقم الصفحة	الموضوع
٨٣٤	طلب الرزق على القضاء
٨٣٧	فصل : ولاية القاضي
٨٤٠	تولية قاضيين في بلد
٨٤٢	إذا زالت ولاية المولّي
٨٤٧	فصل : صفات القاضي
٨٥٥	المجهّد
٨٦٣	فصل : في التحكيم
٨٦٧	باب : آداب القاضي
٨٧٢	ديوان الحكم
٨٧٣	سلام القاضي على من بمجلسه
٨٧٩	إذا تخاصم مسلم وكافر
٨٨٠	قيامه للخصمين
٨٨٢	تأديب الخصم إذا افتات على القاضي
٨٩٠	لا يقضي وهو حاقن
٨٩٢	قبول القاضي الهدية
٨٩٦	بيع القاضي وشراؤه
٨٩٩	شروط كاتب القاضي
٩٠٥	فصل : يبدأ بالحبوسين
٩١٢	تنفيذ الحكم
٩١٦	الحكم بالصحة والحكم بالموجب
٩٣٥	إذا لم يعرف له خصم
٩٣٧	فصل : ينظر في أمر أيتام ومجانين ونحوهم
٩٣٩	ما ينقضه من حكم قاضٍ قبله
٩٤٦	فصل : الدعوى على الخصم وإحضاره

الموضوع	رقم الصفحة
من ادعى على غائب	٩٤٨
إن أخبر حاكم حاكماً بحكم أو ثبوت	٩٥١
<b>باب : طريق الحكم وصفته</b>	٩٥٤
الدعوى المقلوبة	٩٥٦
فصل : الدعوى بالقليل	٩٥٩
شروط صحة الدعوى	٩٥٩
إذا كانت العين المدعى بها غائبة	٩٦٢
من ادعى عقداً	٩٦٥
فصل : سؤال الحاكم الخصم	٩٧٠
إذا اتضح للحاكم الحكم	٩٧٧
يعمل بعلمه في عدالة بينة وجرحها	٩٨١
فصل : عدالة البينة	٩٨٢
بينة الحرج مقدّمة	٩٨٥
ينظر لجرح وإرادته ثلاثة أيام	٩٩٠
فصل : في يمين المنكر	٩٩٧
وإذا سأل المدعى ملازمة المدعى عليه	١٠١٣
فصل : إذا أقر بالعين لغير المدعى	١٠١٩
فصل : الدعوى على الغائب	١٠٢٦
الغائب دون مسافة القصر	١٠٣٢
سؤال أحد الغرماء الحجر على المدين	١٠٣٥
فصل : إذا ادعى أن الحاكم حكم له بحق	١٠٣٧
إذا ادعى رجل نكاح امرأة	١٠٤١
من حكم لمجتهد أو عليه	١٠٤٣
فصل : من قدر على ماله المغصوب	١٠٤٨

الموضوع	رقم الصفحة
<b>باب : حكم كتاب القاضي إلى القاضي</b>	١٠٥٣
ما يشترط لقبول كتاب القاضي إلى القاضي	١٠٥٩
لا يحكم على مشهود عليه بالصفة	١٠٦٤
إن مات القاضي الكاتب أو عزل	١٠٦٥
فصل : صفة المحضر والسجل والكتاب	١٠٦٨
صفة المحضر	١٠٧١
صفة السجل	١٠٧٢
صفة كتاب القاضي إلى القاضي	١٠٧٣
<b>باب : أحكام القسمة</b>	١٠٧٧
أنواع القسمة	١٠٧٩
قسمة تراض	١٠٧٩
لا إيجاب في قسمة المنافع	١٠٩١
إن كان بينهما نهر أو قناة	١٠٩٥
فصل : قسمة الإيجاب	١٠٩٧
شروط الإيجاب على القسمة	١٠٩٨
قسم ما يشترط لصحة بيعه قبضه	١١٠٤
ما يشترط في القاسم	١١٠٨
القسامة على الشركاء وعلى قدر الأملاك	١١١٠
فصل : تعديل سهام القسمة	١١١٣
أقسام قسمة الإيجاب	١١١٧
فصل : دعوى الغلط والحيث في القسمة	١١١٩
من خرج في نصيبه عيب	١١٢٣
<b>باب : الدعاوي والبيّنات</b>	١١٢٦
المدعي والمدعى عليه	١١٢٦

الموضوع	رقم الصفحة
أن لا تكون العين بيد أحد	١١٢٨
إن تنازع رب علو ورب سفلى	١١٣٣
فصل : إذا كانت العين بيد أحدهما	١١٣٥
أن تكون العين بيديهما	١١٣٧
إذا تنازع زوجان في قماش البيت	١١٤٣
إذا تنازع صانعان في آلة	١١٤٥
يقرع بين المتنازعين	١١٤٨
الخارج والداخل	١١٤٩
فصل : أن تكون العين بيد ثالث	١١٥٨
إن أنكرهما رب اليد	١١٦٣
إن كانت الدار بيد ثالث	١١٦٥
فصل : إذا أقام كل منهما بينة	١١٦٧
إذا اتحد أو اختلف تاريخ البيتين	١١٧٠
<b>باب : في تعارض البيتين</b>	١١٧٢
فصل : إذا مات عن ابنين مسلم وكافر	١١٨٢
<b>الخاتمة</b>	١١٨٨
فهرس الآيات القرآنية	١١٩١
فهرس الأحاديث والآثار	١٢٠٣
فهرس الكلمات الغريبة	١٢٢٥
فهرس الأماكن والبلدان	١٢٣٧
فهرس الأبيات الشعرية	١٢٣٨
فهرس الكتب الواردة في المتن	١٢٣٩
فهرس الأعلام	١٢٤١
فهرس المصادر والمراجع	١٢٥٠
فهرس الموضوعات	١٢٧٥